ماريانا خاروداكي



الكرد والسياسة الخارجية الأميركية

العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945





الكـــــرد

والسياسة الخارجية الأميركية

ماريانا خاروداكي

الكـــــرد
والسياسة الخارجية الأميركية

العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945

ترجمة: خليل الجيوسي

دار الفارابي

أراس

Marianna Charountaki

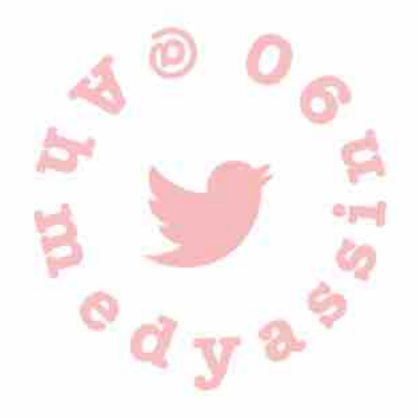
The Kurds

and US Foreign Policy

International relations in the Middle East since 1945



First Puplished 2011 by Routledge


@Ahmedyassin90



الكتاب: الكرد والسياسة الخارجية الأميركية
المؤلف: ماريانا خاروداكي
المترجم: خليل الجيوسي
الغلاف: فارس غصوب

الناشران: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 11/3181 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

alfarabi.com-www.dar

alfarabi.com-**mail:** info@dar-**e**

*** دار أراس للطباعة والنشر**

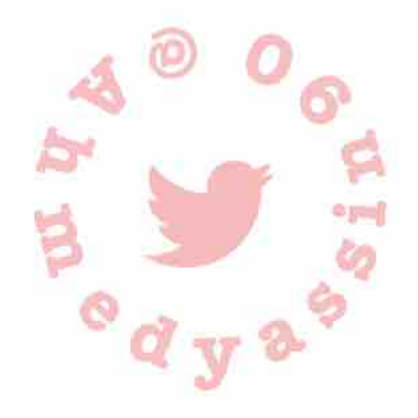
شارع جولان ـ أربيل ـ اقليم كردستان العراق

www.araspublishers.com

mail:aras@araspress.com-**e**

الطبعة الأولى: آذار 2013

ISBN: 978-9953-71-


@Ahmedyassin90

الكرد والسياسة الخارجية الأميركية

يقدّم هذا الكتاب دراسة وتحليلاً مفصّلَين للعلاقات الأميركية – الكردية وتفاعلها مع السياسات المحلية والإقليمية والعالمية. وباستخدام القضية الكردية لتفحّص طبيعة التشابك بين القوى الدولية والكيانات التي لا تشكّل دولاً، تحلّل الكاتبة وجود علاقة تفاعلية أميركية مع كرد العراق.

واستناداً إلى أرشيفات حكومية ومقابلات مع شخصيات سياسية في كل من شمال العراق والولايات المتحدة تضع الكاتبة دراسة الحالة في سياق أشمل للعلاقات الدولية. ويركّز الإطار المفهومي على العلاقات المتبادلة بين اللاعبين (دول وسواها معاً) وبُنى من أنواع مادية وفكرية، فيما يشكّل المسح والتحليل المفصّلان للعلاقات الأميركية – الكردية، في تفاعلها مع السياسات المحلية والإقليمية والعالمية، الجوهر التجريبي للدراسة. وإذ تؤكد تشابك السياسات المحلية والخارجية كجزء من المجموعة نفسها من الديناميكيات، تشرح دراسة الحالة بروز العلاقة الأميركية التفاعلية والممأسسة مع كرد العراق، والتي شكّلت في الإطار الجغرافي لبلاد الرافدين، سياسة رسمية أميركية غير معلنة في شأن الكرد في فترة ما بعد صدّام.

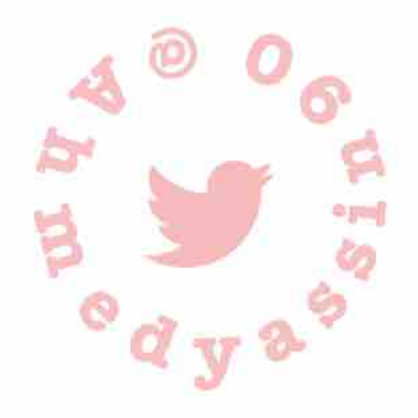
وإذ يملأ فراغاً في الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الأميركية – الكردية، إلى جانب الموضوع الأشمل للعلاقات الدولية، سيكون هذا الكتاب ذا أهمية كبرى للعاملين في مجال العلاقات الدولية والسياسة الشرق أوسطية والكردية.

حازت ماريانا خارونتاكي شهادة الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر. وهي اليوم باحثة مستقلة تعمل في أثينا باليونان، وتتراوح اهتماماتها البحثية بين العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، وبين العلاقات الدولية للشرق الأوسط الأكثر امتداداً وشمولاً.

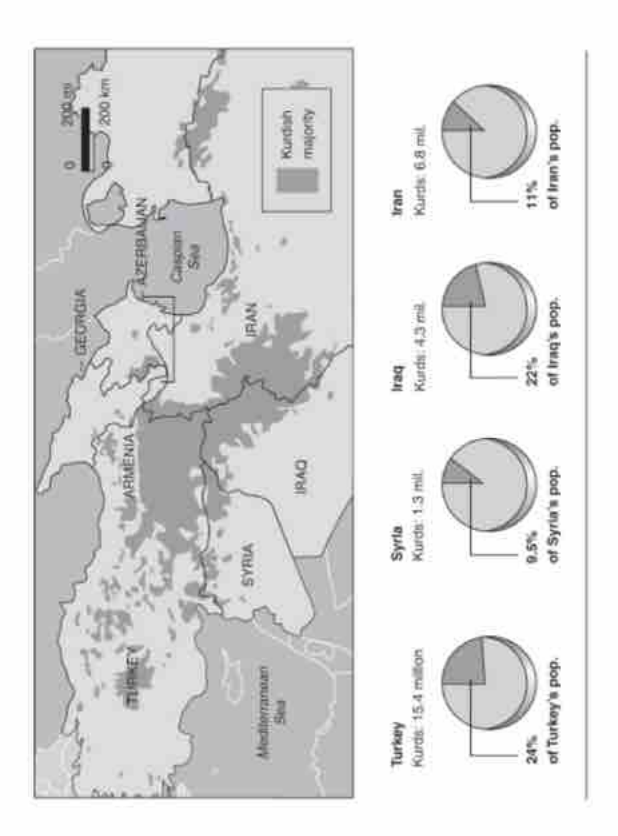
شكر

هذه الدراسة نسخة موسعة من أطروحة الدكتوراه الخاصة بي، والمقدمة إلى جامعة إكستر (معهد الدراسات العربية والإسلامية) في آذار 2009، وقد نالت دعماً مالياً من «المؤسسة الحكومية للمنح الدراسية» في اليونان.

أهدي هذا الكتاب إلى جميع «البشمركة»، بمن فيهم عائلتي، أي الذين يقاتلون في شجاعة من أجل الحياة، بالمعنى الحقيقي لكلمة يقاتلون، وكذلك من أجل البقاء والحرية وانتزاع الحقوق.


@Ahmedyassin90

خرائط[1]

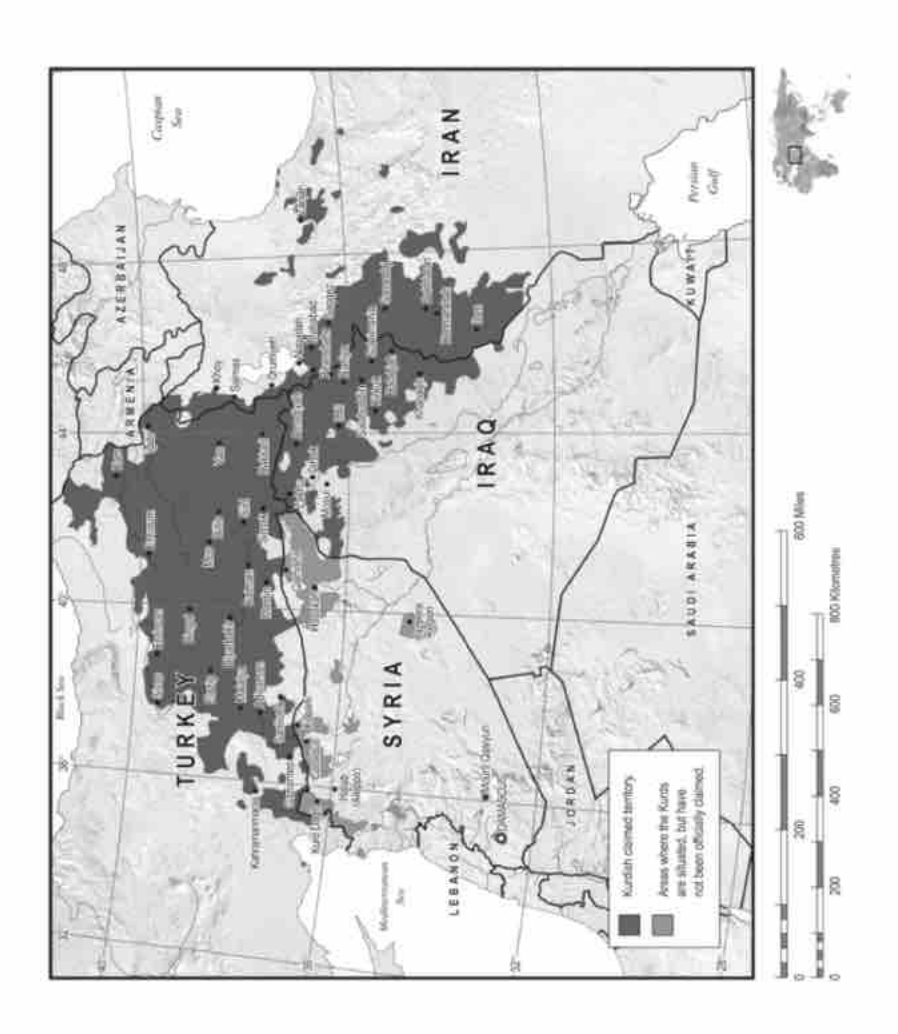


المصدر: M.R. Isdy, *The Kurds: A Concise Handbook* www.ap.org

الخريطة ١. خريطة سياسية تبيّن موقع الكرد[2].

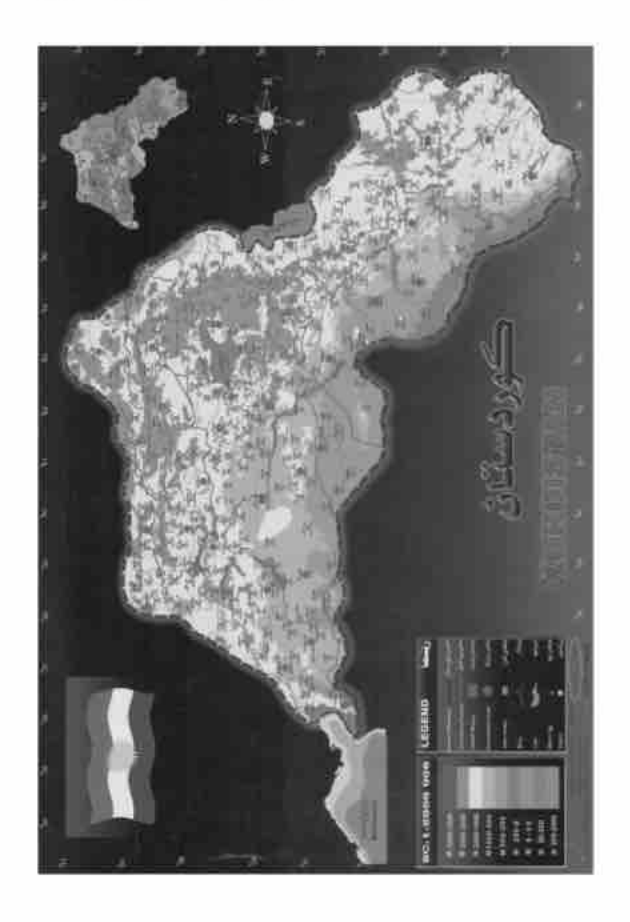
(1) ملاحظة: يجب فهم هذه الخرائط باعتبارها إرشادية، فهي تبيّن الحدود الإقليمية غير المحددة لكيان نظري لا يشكّل دولة.

(2) خريطة تمثّل عدد السكان الكرد في الشرق الأوسط، وفق تقديرات 1991، وتوجد في Kurdistanica.com http://www.kurdistanica.com/?q=gallery&g2_0=gallery&g2_itemId=95، ويستشهد بها حزب العدالة والتنمية، (كان آخر دخول إلى الموقع في آذار/ مارس 2010).



الخريطة 2. خريطة سياسية تشير إلى المطالب الإقليمية للكرد[1].

(1) يمكن فهم مطالب كهذه بأنها تنبع من حركات سياسية محددة، وبذلك، هي لا تعكس مجموعة واحدة من المطالب الإقليمية تمثّل الكرد جميعاً.



الخريطة 3.
خريطة
طموحة(1).

(1) المصادر: عبد الله غفور، «جغرافيا كردستان»، كريم زند، «جغرافيا كردستان»، www.Ardalan.org sine, www.google.com\Image kurdistan، التسجيل الرقم 119، (الطبعة الثانية)، (كردستان، 2002). وعلى الرغم من أن الخريطة لا تسمّي أي ناشر، فهي مسجلة وكانت متوافرة في شكل مجاني وسهل لدى المكتبات في المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في العراق (كردستان) خلال 2007. وفي ضوء وجود حركات سياسية كردية متعددة، تجب الإشارة إلى أن الخريطة لم تستخدَم لتمثيل أي شكل لمجموعة موحدة من الطموحات، فالهدف هو إعطاء القارئ مجرد فهم عام لشكل المطالب الكردية المختلفة بالسيادة الإقليمية داخل حدود كل دولة في حال تمَّ توحيدها

1
مقدمة

1 المقدمة

يتقصّى الكتاب دور الكرد في السياسة الخارجية الأميركية بين الحرب العالمية الثانية وحرب الخليج الثالثة (آذار 2003) وتداعياتها[1]. وتتألف المسألة البحثية المركزية قيد التقصي من جزءين: هل كان للكرد تأثير على السياسة الخارجية الأميركية، وهل يوجد شيء اسمه علاقة بين السياسة الخارجية الأميركية والكرد في شكل تفاعل بين دولة ولاعب لا يشكّل دولة؟ إنني أقترح في هذا الخصوص، تفحّص ديناميكيات العلاقة بين السياسة الخارجية الأميركية والكرد من خلال الغوص في عدد من الأحداث بحثاً عن دليل على الطبيعة المتطورة لهذا الرابط.

بدأت أخيراً ومجدداً «القضية الكردية» التي تشمل أجزاء متفرقة كثيرة من كلٍّ مفترَض، إلى جانب المطالب بحقوق اجتماعية – سياسية ومدنية وثقافية وفق القانون الدولي، تشغل الاهتمام العالمي والأكاديمي: إنها عامل أساسي ذو تداعيات واسعة الانتشار بالنسبة إلى كل من التطورات الإقليمية

(1) في هذا الكتاب، يشار إلى الحرب الإيرانية – العراقية (1980–1988) بحرب الخليج الأولى، وغزو صدام للكويت (1990–1991) بحرب الخليج الثانية، والغزو الأميركي للعراق (2003) بحرب الخليج الثالثة.

والدولية. ولم يجتذب إلى الآن دور القضية الكردية، كرابط بين الكرد والسياسة الإقليمية والدولية، الاهتمام الأكاديمي المبرر من خلال أهميتها الواقعية، لكن التطورات الأخيرة في العراق، والشأن المستمر لحزب العمال الكردستاني، وعودة القضية الكردية إلى الظهور في سوريا أخيراً، ذكّرت العالم بأهمية الكرد في الشرق الأوسط منذ عشرينيات القرن العشرين.

وقليل من الأدبيات الحالية يعالج الدلالات التجريبية والنظرية لدراسة الحالة هذه؛ والاستثناء الوحيد هو المرجع الذي كتبه لقمان محو باسم *The Kurdish Question in US Foreign Policy* (2004)[1]، والذي، وفق الكاتب، لا يشكّل أي تحليل معيّن للموضوع بل يستهدف أن يقدّم إلى القارئ المادة اللازمة للتعمّق فيه أكثر فأكثر. ويعني هذا النقص في الاهتمام الأكاديمي، إلى جانب المقاربات السياسية للمسألة والتي لا تزال غير مناسبة، أن دراسة معمقة للرابط بين السياسة الخارجية الأميركية والكرد لا تزال لازمة. وعلى الرغم من أن الدراسات الكردية بدأت تزدهر أخيراً، تتسم الأدبيات الحالية بغياب مقاربة سياسية عابرة للتخصصات يمكن أن تضع الكرد في مركز أي تحليل. يضاف إلى ذلك الاهتمام غير المناسب من قبل المتخصصين في العلاقات الدولية إلى التفاعل بين الدول واللاعبين الذين «لا يشكّلون دولاً» والبارزين «حديثاً»، إلى السبب المفهومي لمعالجة دراسة الحالة المحددة هذه. وكان القسم الرئيسي من المراجع الأكاديمية عن الكرد وقضيتهم (المشار إليها أساساً منذ سبعينيات القرن العشرين)، إما مقتصراً على تحديد اجتماعي - سياسي للكرد وأنثروبولوجيا خاصة بهم، وإما مشيراً إلى القضية من ضمن تحليل لجوانب السياسة الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط.

ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم استشراف مختلف للقضية الكردية،

(1) Lokman I Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, CT: Praeger/Greenwood, 2004).

مع توجيه اهتمام خاص إلى دور الكرد باعتبارهم لاعباً «لا يشكّل دولة» في علاقاتهم الإقليمية والدولية، خصوصاً على صعيد الرابط مع الولايات المتحدة. وسأتقصى مقدار تأثيرهم في السياسات الإقليمية والدولية، وفي المقابل، المقدار الذي حوّلهم به تفاعلهم مع الولايات المتحدة إلى لاعب مهم تحديداً[1].

والبحث تطبيقي ومفهومي في آن. فمن الجهة التطبيقية، أستخدم مقاربة عابرة للتخصصات من أجل الغوص في الخلفيات التاريخية، وأنماط السلوك والتفاعل لكل من الكرد والولايات المتحدة، في محاولة لشرح هذه الأنماط بشيء من التفصيل أكبر في علاقتها بالسياق الإقليمي والدولي. ومن الناحية النظرية، يعرّف الفصل الثاني كيف يمكن فهم القضية الكردية، ويستطرد في ذلك، ويتفحّص الفصل السابع كيف يمكن لهذا التفاعل الأميركي – الكردي أن يُشرح في سياق تخصص العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من غياب دراسات مطوّلة حول الموضوع كما أتصوره، يتعامل تحليلي مع أبرز المساهمات الأكاديمية الأخرى المتعلقة بقضايا ذات صلة بعناصر هذه الأطروحة. أما الهدف وضع فهو ليس نقد للأدبيات الموجودة لغرض النقد، بل تقصي مقدار الإضاءة الممكنة من قبل التأملات الواردة في الاتجاهات الكتابية المختلفة حول هذا البحث الخاص بي. وفي الوقت نفسه، واستناداً إلى التماسات من واقعيين علميين ونقديين لتعددية

(1) وفق مايكل غونتر، تبرز قضية كرد العراق «أهمية اللاعبين الذين لا يشكلون دولًا، مثل الكرد، في تحليل السياسة الدولية والإقليمية». لكنني لا أوافقه رأيه حول «الفشل المتعدد الأوجه لكرد العراق»؛ Michael M. Gunter, 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 20 (3) (Spring 1997): 19.

منهجية من خلال معايير كلية[1]، أحاول في الفصل السابع أن أجيب عن السؤالين التاليين:

ـ هل يتعامل الخطاب السائد حول العلاقات الدولية بالشكل المناسب مع الكرد بوصفهم لاعباً «لا يشكّل دولة»؟

ـ هل تشكّل القضية الكردية وارتباطها بالسياسة الخارجية الأميركية تحدياً نظرياً لتحليل العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية تحديداً؟

ويجب أن تبيّن الإجابات المتحصلة من دراسة الحالة هذه، إذاً، ضرورة وضع مقاربة جديدة من عدمها.

2 المنهجية

بما أن موضوع البحث يتطلب معرفة بالقضايا الإقليمية والدولية والكردية، إلى جانب تاريخ السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، استخدِمت منهجيات كثيرة. فإلى جانب الأدبيات المراجَعة في الأقسام التالية، شمل بحثي التجريبي عملاً ميدانياً أجرِي في شمال العراق وواشنطن العاصمة. وعلى الرغم من محاولاتي للاتصال بمسؤولين وأكاديميين في سوريا وتركيا، تبيّن أن الأمر غير ممكن بسبب حساسية الموضوع بالنسبة إلى الأنظمة الإقليمية. وهكذا نتجت منهجيتي عن مجموعة من مثيلاتها. وبدءاً من فرضية تتساءل عن وجود شيء اسمه علاقة أميركية – كردية، حاولت أن أحدد الكرد المرتبطين بالولايات المتحدة، وإن كانت هذه الأخيرة لم تطوّر

(1) Milja Kurki and Colin Wight, 'International Relations and Social Science', in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, eds., *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (London and New York: Oxford University Press, 2007), pp. 24–25.

لغاية الآن أي سياسة كردية، بهدف كشف تداعيات هذه العلاقة البينية نظرياً وعملياً.

وبدءاً من الفصل الثاني، أدخلت «نماذج» صورية دلالية، كوسيلة لفهم القضية الكردية ودورها في السياسات الإقليمية والدولية، مقارنة باللاعبين الإقليميين والدوليين الذين يشكّلون دولاً ومن ضمن العلاقة معهم. ومن خلال رواية تاريخية، تقصيت الأحداث الأساسية التي وسمت العلاقة الأميركية-الكردية، وحاولت أن أشرح دلالاتها الإقليمية والدولية، والدوافع والمواقف الخاصة باللاعبين. ولهذا الهدف، استخدمت تحليل المحتوى، إلى جانب مقابلات، كانت أساساً شبه منظمة، مع مسؤولين أميركيين وكرد. وفي المقابلات، طرحت أسئلة معايرة وعامة وموجهة ومفتوحة شملت أساساً في الجانب الكردي قادة كرداً بارزين لعبوا دوراً في التفاعلات الأميركية - الكردية منذ سبعينيات القرن العشرين، وشخصيات مهمة مثل رئيس الوزراء والرئيس في منطقة كردستان ذات الحكم الذاتي، وممثل الحكومة الإقليمية لكردستان في الولايات المتحدة، وكرداً آخرين لهم تعاملات مع الحكومة الأميركية. وفي الجانب الأميركي، قابلت ممثلين أميركيين في الكونغرس، ومسؤولين في وزارة الخارجية (اختار ثلاثة منهم البقاء مجهولين لأسباب أمنية)، ومحللين في مؤسسات بحثية، وأعضاء في مجموعات ضغط.

وتطلب التحليل أيضاً تفسيراً للوقائع والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بمسألة البحث. وشملت مصادرها بيانات منشورة على الإنترنت، مثل تقارير الكونغرس ووكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي)، إلى جانب مستندات موجودة في مواقع إلكترونية رسمية أميركية، خصوصاً موقع وزارة الخارجية. وتبنّى الكتاب أيضاً مقاربة مقارَنة بالنظر في الوقت نفسه في حالة الكرد في إيران والعراق وسوريا وتركيا.

وتنجم قلة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث عن واقع أن القضية الكردية لا تزال في تغير مستمر. كذلك لم يفرَج عن مستندات أميركية رسمية ذات صلة بالموضوع قيد البحث إلا أخيراً، منذ العام 2005 تقريباً أو قبل ذلك بقليل، منذ العام 2003، وهذا عامل يجب أخذه في الحسبان. ولقد حاولت سد الفجوة بالإشارة إلى مجموعة من الكتابات الأكاديمية عن الكرد كأمة، والتاريخ الكردي، والوضع الحالي للكرد، إلى جانب كتابات أكاديمية عن السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وجهاز السياسة الخارجية تحديداً، وعلاقات الولايات المتحدة والكرد ببلدان شرق أوسطية، ومراجع أخرى ذات صلة بالولايات المتحدة والكرد. لكن معظم معلوماتي الأولية استُلّت من المقابلات، والمصادر الإلكترونية الحكومية الأميركية، والسجلات والتقارير الخاصة بالكونغرس الأميركي.

ومن الجهة المفهومية وضعت مقاربتي التحليلية في داخل مجال العلاقات الدولية كمقاربة تجمع بعض التأملات الواقعية بجوانب البنائية، لكنها تضيف أيضاً شيئاً ناقصاً نسبياً في المزيج السائد، أي التركيز المحدد على دور اللاعبين الذين «لا يشكّلون دولاً». وبالنسبة إلى أنواع اللاعبين (دول، لاعبون «لا يشكّلون دولاً»، وأفراد، ومجموعات)، والنتائج المتشابكة للواسطة والبنية، والتأثير المجمّع للعوامل الفكرية والمادية، فقد يكون التصنيف الأكثر نفعاً هو «التعددي». ويعني هذا أن تحليلي يستند في الوقت نفسه إلى تخصصات، على الرغم من اعتبارها في الأغلب منفصلة، يمكن اعتبارها متشابكة جوهرياً ويجب ذلك، وهي العلاقات الدولية، والعلاقات الخارجية، والتحليل و«السياسة» (المحلية). وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التطوير والشرح لصورة كلية باستخدام الديناميكيات التي تربط أنماط التفاعل والتأثير المتبادل بين اللاعبين الذين «لا يشكّلون دولة»،

مثل الكرد، الموزعين كما هم بين كيانات كثيرة تشكّل دولاً، والدول الإقليمية المعنية، والقوى الخارجية مثل الولايات المتحدة، والطبيعة المتطورة للأنظمة الإقليمية والدولية.

3 مراجعة الأدبيات عن الكرد والقضية الكردية واللاعبين ذوي الصلة

إن تعقيد القضية الكردية ظاهر أصلاً في المصطلحات المختلفة المستخدمة في الأدبيات، من «المسألة» إلى «المشكلة» أو «الحالة». ولا يقدّم أي تعريف واحد حلاً. ويشرح الفصل الثاني المعنى المزدوج للقضية الكردية باعتبارها «قضية» و«قضايا» في آن. كذلك يتم توضيح الصفات الكثيرة المعزوّة لها، مثل «المسألة» أو «المشكلة» أو «الحالة» في القسم التالي.

برزت القضية الكردية كحالة حساسة منذ أيار 1916 [1]، أي بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية إلى دوائر نفوذ من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وهم الفرنسيون والروس والبريطانيون، الذين تنافسوا على التحكم بالتركة العثمانية[2]. وقسّمت اتفاقية سايكس - بيكو السرية

---

(1) مثّل ذلك «تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى المنطقة الحمراء البريطانية تضم بلاد ما بين النهرين (العراق) [من خانقين إلى الكويت] والمنطقة الزرقاء الفرنسية [التي ضمت] سوريا ولبنان والجنوب الشرقي لتركيا [الشمال الغربي لكردستان]»؛ Abdul Rahman Ghassemlou, *Kurdistan and the Kurds* (London, 1965), .p. 43

(2) «طالب ويلسون بأن تشمل بلاد ما بين النهرين كركوك والموصل، وباستقلال السليمانية وراوندوز والعمادية كحدود حامية لإيران والاتحاد السوفياتي وأرمينيا وأذربيجان. كذلك كانت أميركا مستعدة لحماية المناطق الكردية كمناطق عازلة، إذ خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الأولى أضعف من أن تبقي جنودها هناك ومن ثم التحكم في المنطقة»، وشرح كورازون البريطاني «شروط مؤتمر باريس للسلام =

للعام 1915 بين فرنسا وبريطانيا منطقة الشرق الأوسط إلى دوائر نفوذ لكل من الطرفين، وكما نصّت على سيطرة إدارية. وأخذ الأمر شكلاً عملياً حين كلّفت بريطانيا بالانتدابين على فلسطين والعراق[1] في مؤتمر سان ريمو في العام 1921. وبالنسبة إلى البريطانيين كان الكرد في تلك المرحلة أمة موجودة تحتاج إلى الاستقرار في أرضها الخاصة بها من ضمن الدولة العراقية الوليدة. لكن في المؤتمر الذي أعقب الحرب، تراجعت القوى العظمى في ما بعد عن قرارها الأولي بإعطاء الكرد دولة، خوفاً من التداعيات المحتملة لهكذا قرار على قابلية العراق للحياة كدولة (في ضوء موقع حقولها النفطية في الشمال) وعلى التوازن الإقليمي للقوى (استجابة لمطالب أتاتورك وحساباته حول أهمية الدولة التركية الوليدة)، وبسبب انقسام الكرد الذي أفضى في نهاية المطاف إلى تفرقهم وبروز أربع مجموعات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

= للحلفاء ولتركيا في شكل منفصل»؛ David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I. B. Tauris, 1996), pp. 118–21, 135. انظر أيضاً Alessandra Galié and Kerim Yildiz, *Development in Syria: A gender and minority perspective* (London: Kurdish Human Rights Project, July 2005), p. 24.

(1) «حل اسم العراق الذي يعود أصله أيضاً إلى الاسم القديم جداً أوروك من المدينة السومرية أونوغ، والذي يعني الجرف بسبب موقعه، محل التسمية الجغرافية للمنطقة ببلاد ما بين النهرين، في مؤتمر القاهرة للعام 1921»؛ انظر Simon Henderson, *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambitions for Iraq* (San Francisco CA: Mercury House, 1991), p.10. ويعلق سايمونز بأن البريطانيين، حتى بعدما انسحبوا من العراق، «تابعوا حكمهم في شكل غير مباشر من خلال الصنيعة الملك فيصل [و] في مواجهة القومي سيد طالب الذي نفِي إلى سيلان»؛ Geoff L. Simons, Iraq: *From Sumer to Saddam* (2nd edn) (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 205.

وهكذا أدّى تشكيل المصالح هذا في سياق خلق نظام شرق أوسطي جديد إلى أن أصبح الكرد موزعين في خمس دول. وإضافة إلى الاتحاد السوفياتي السابق، أصبحوا مشتتين في العراق وسوريا وتركيا وإيران. وخدمة لأغراض هذا الكتاب، كانت الدول الأخيرة في الواقع البلدان التي ستبرز فيها أربع قضايا كردية. لكن لدى كتابة هذه السطور، أعاد الأمل في «كردستان الكبرى» والذي يحتمَل أنه اتسع في بعض المناطق (بما أن الأدلة ملتبسة)[1] منذ تأسيس الحكومة الإقليمية لكردستان في شمال العراق (أيار 1992)، ضخ مقدار من الوحدة في الحركة الكردية، فأصبح ممكناً الآن القول بأننا نستطيع التكلم في الوقت نفسه عن قضية كردية بأبعاد مختلفة، يبررها الوضع المختلف للكرد في كل بلد يقيمون فيه.

ومنذ أربعينيات القرن العشرين، حوّل انتقال السيطرة الإقليمية من

(1) «سيوحَّد الكرد كأمة واحدة»، صرح بذلك مسعود بارزاني، رئيس اقليم كردستان وللحزب الديمقراطي الكردستاني، العراق، في مقابلة مع الباحثة (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو2007).
«خلق كردستان ممكن لكن ليس في المستقبل القريب بسبب الظروف الصعبة القائمة»، نيتشرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان، متحدثاً في مقابلة مع الباحثة (إربيل 23 نيسان/ أبريل 2007).
قال جلال طالباني، في مقابلة مع جيم موير: «أعرف أن الشعب الكردي يريد الاستقلال، لكنهم يفهمون أنه لا يمكن أن يتحقق الآن... والقيادة الكردية واقعية، فهم يعرفون أنه مستحيل الآن، لذلك هم يناضلون من أجل الفدرالية في إطار عراق ديمقراطي»؛ مقابلة، 'Talabani: Iraq's pragmatic new leader', BBC News (7 April 2005), http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4421261.stm (last accessed March 2009).

الأوروبيين إلى الولايات المتحدة، وتدويل[1] القضية الكردية، الكرد إلى لاعب إقليمي وازن. وشكّل تفاعل الكرد مع لاعبين إقليميين ودوليين التطورات الدولية، في شكل مباشر (كما مع قيام جمهورية مهاباد) وغير مباشر (فعدم مشاركة الكرد في حرب الاستقلال التي شنها مصطفى كمال (1922) كان يمكن أن تغير خريطة الشرق الأوسط). وكان دور الكرد في حرب الخليج الثالثة (آذار 2003) حاسماً في مستهل مرحلة ما بعد صدّام، فيما كان لدور حزب العمال الكردستاني وسياسات الأحزاب الكردية التركية في دعم السياسات الكردية المحلية لتركيا[2] تأثير كبير في تخفيف القيود على الكرد.

لذلك، وبغض النظر عن التعبيرات المختلفة حول الطموحات الكردية المتعلقة بتقرير المصير، تشكّلت القضية الكردية بالتزامن مع التوزّع الكردي بين أربع مناطق مختلفة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك برفض القوى الإقليمية والأجنبية السماح للأمة الكردية باستخدام الأرض التي ادعت سكناها تاريخياً لتأسيس دولة كردية. وتمثّل عامل إضافي في تردد الكرد في

(1) يلاحظ هشيار بارزاني أن «تدويل» القضية الكردية بدأ في العام 1946. ولاحقاً وفي 9 تموز/ يوليو 1963، تدخل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (عبر وزير خارجيته غروميكو) في الشؤون الكردية برسائل أرسِلت إلى العراق وتركيا وسوريا. KurdishMedia.com (3 January 2006), http://www.kurdishmedia.com/news.asp?id=11528 (last accessed 2007).

(2) ثمة دلالة لمبادرة حزب السلام والديمقراطية (بدءاً من 17 تموز/ يوليو 2010) لمقاطعة حزمة الإصلاحات الدستورية لحزب العدالة والتنمية، التي عرِضت على استفتاء (12 أيلول/ سبتمبر 2010).

التخلي عن مطالباتهم بتقرير المصير[1]. ويبيّن الفصل الثاني أن إدامة القضية الكردية تفاقمت أكثر بالتدخل الإقليمي والخارجي في الدعوى الكردية، وأن إطلاق وصف «الحالة» على طموحات الكرد إلى خلق دولة خاصة بهم، ووضعهم الإشكالي، وسماتهم الثقافية والاجتماعية المميزة، وسلوكهم السياسي، أصبح ممكناً منذئذ.

وفي ضوء هذه «الحالة»، إذاً، طبيعي إدراج سلسلة «أسئلة» و«مشكلات» برزت في أعقاب انقسام الكرد بين دول عديدة. واليوم وفيما قد يمثّل الكرد الحالة المحددة الوحيدة للاعب «لا يشكّل دولة» يتّسم بهذه الدرجة من التنوع (بعيداً، على الأرجح، من الغجر)، يعرّف الجميع أنفسهم، على الرغم من ذلك، بأنهم «كرد». فالقضية الكردية «مسألة» للكرد الذين يبحثون عن إجابة عن السؤال المتعلق بما إن كانوا سيمنَحون دولة يوماً ما[2]. لقد استخدمت القوى الخارجية والإقليمية، تاريخياً، «المسألة» نفسها للترويج لمصالحها الخاصة بها لكنها بقيت مترددة حول استعدادها لمحاولة الإجابة

---

(1) «للقضية الكردية»، «علاقة من جهة بانتشار الكرد في البلدان الأربعة [سوريا وإيران والعراق وتركيا]... ومن الجهة الأخرى بمبادرة هذه البلدان إلى إضعاف جيرانها بدعم حركات التمرد الكردية مع قمعها محلياً في الوقت نفسه... لكن الكرد يمكن العثور عليهم في كازاخستان وقرغيزستان ولبنان وكذلك أوروبا». انظر Erik Cornell, *Turkey in the 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats* (UK: Curzon Press, 2001), p. 120.

(2) «ليست المسألة الكردية... مشكلة أقلية سكانية... (بل) مسألة انقسام بلد/ أمة»؛ Kemal Burkay, 'The Kurdish question – its history and present situation' (1997) in http://www.kurdistan.nu/english/eng_kurdish_question.htm (last accessed March 2009).

عن السؤال[1]. ويعتبَر الكرد «مشكلة» حين تهدد أفعالهم الدول التي يعيشون فيها[2] ومصالح قوى إقليمية وخارجية؛ والقضية الكردية «مشكلة» أيضاً للكرد تحديداً كلما منعهم الاقتتال الداخلي من تحقيق أهدافهم الخاصة بهم المدفوعة بطموحاتهم القومية جداً[3]. ومع ذلك، حتى، تبقى الأشكال المختلفة للمشكلات والأسئلة بالنسبة إلى الكرد في بلدان مختلفة و/ أو في أوقات مختلفة جزءاً من القضية الكردية نفسها.

وفي حالة إيران، يعتبر أولسون القضية الكردية «مسألة»، معتقداً أنَّ القوى الإقليمية تستخدم الكرد في مواجهة بعضهم بعضاً. لكن هذا الرأي ليس جديداً، فما من شيء اسمه «مسألة» محددة برز في إيران، بعيداً من القضية الكردية نفسها. واستمرت الحركة الكردية، بالنسبة إلى انقساماتها المتعددة، مهمشة من قبل الفسيفساء الثقافية المشتركة في الدولة والخاصة بالإثنيات

(1) «للقضية الكردية تأثيرها في الدول الإقليمية طالما أن كلًا منها يعمل وفق مخاوفه الجيوستراتيجية والجيوسياسية. ولها علاقة أيضاً بالجهد لتجنب أي نزاع بين إيران والعراق في شرق المتوسط والقوقاز وآسيا الوسطى»؛ 'The Kurdish question and Chechnya: Turkish and Russian Foreign policies since the Gulf War', *Middle East Policy*, 4(3) (1996): 29–39؛ انظر أيضاً Robert Olson, *Turkey's relations with Iran, Syria, Israel and Russia, 1991–2000: The Kurdish and Islamist Questions* (Costa Mesa CA: Mazda Publishers, 2001), p. 1.

(2) Olson, *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia*, op. cit., p. 14.

(3) «المسالة الكردية' هي مسألة' إثنية وهوية، تشير أيضاً إلى 'النزاع الكردي'»؛ Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, 'Turkey's Kurdish question: critical turning points and missed opportunities', *The Middle East Journal*, 51 (1) (Winter 1997): 61.

الساعية إلى حقوق، وتحديد وضع المواطَنة على أساس الانتماء الإيراني ذي الأصول الفارسية، والحقوق الثقافية للكرد حتى ولو كانت محددة عملياً، في مقابل الجماعات الكردية الأخرى[1].

وفي حالة تركيا، يشار إلى القضية التركية باسم «المشكلة الجنوبية الشرقية» بسبب تخلف الجنوب الشرقي مقارنة بسائر الأطـراف حيث تتركّز أغلبية الكرد[2]. وثمة أيضاً «مشكلات» مثل «مشكلة حزب العمال الكردستاني»، وتشابك السياسات الكردية المحضة للدولة بنكران الحقوق الثقافية والإنسانية للكرد، و«المشكلة» المتمثلة بـ «عدم الاعتراف» بالكرد، وجهود الحكومة لدمجهم في الثقافة التركية بأي وسيلة[3]. ووصلت القيادة التركية إلى نقطة الإعلان أنَّ لا شيء اسمه «المشكلة الكردية»[4]، لكن وفي الوقت نفسه تطرح الانقسامات الداخلية لأنقرة باعتبارها مشكلة وطنية داخلية، إلى جانب التنافس بين القيادتين السياسية والعسكرية، وكذلك

(1) يناقَش الركود الكردي في إيران وسوريا في: Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004), p. 7.

(2) Ankara Journalists' Association, *PKK: Reality in Turkey and in the World* (Ankara: Gazeteciler Cemiyet Yayinlari, 1994), p. 8.

(3) Remarks by Dana Bauer (Deputy Director of the office of Southern Europe), 'US official speaks on Turkey and the Kurdish Question', US Information Service (ed), Dr. Karl Renner Institute, Vienna (Austria), 'On the way to Europe: the future of the Kurdish question for Turkey and its neighbours' (6 July 1998), http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/kurdtur.htm (last accessed March 2009), p. 4.

(4) Süleiman Demirel, 'Origins of the problem: the roots of Kurdish Nationalism', in Barkey and Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, op. cit., p. 135.

تدخل الأخيرة في السياسة في شكل مباشر أو غير مباشر، ثنائيات تعيق عملية الدمقرطة الخاصة بتركيا[1].

وتمثّل «مشكلة» أخرى في أن سياسات الدولة في شأن الكرد، بعد التجربة المدمرة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية المتعددة الإثنية، تشكّلت من مخاوف التفكك الجغرافي. وهكذا تعتقد تركيا بأن أي تنازلات في الشأن الكردي في شكل حقوق ثقافية أو حقوق سياسية سيعزز المنظور القومي لتركيا ويجعل الكرد «مشكلة» لقيادتها[2]. ويتعزز أكثر فأكثر اعتبار تركيا القضية الكردية «مشكلة» من خلال النشاطات المتطرفة لحزب العمال الكردستاني والاضطرابات التي حصلت بعد اعتقال زعيمه في كينيا (16 شباط 1999)[3]. ووفق الدولة التركية، اعتبِرت القضية الكردية أيضاً بأنها «قضية عنف تشجعها قوى خارجية»[4].

وفي حالة سوريا، يتضمن الموقف الرسمي للحكومة ما يلي: «ليس

---

(1) ثمة دلالة في آخر كشف عن عملية «*Balyoz*» (المطرقة)، وهي خطة مزعومة لانقلاب عسكري ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم، نظمها ضباط عسكريون أتراك، وكشفتها الصحيفة اليومية «طرف» (كانون الثاني 2010).

(2) Barkey and Fuller, 'Turkey's Kurdish question: critical turning points...', op. cit., p. 60. بدأ تدويل المشكلة «مع (أ) الحرب الإيرانية – العراقية التي أدت إلى تدفق لاجئين إلى تركيا، و(ب) حرب الخليج في 1991، و(ج) أخيراً مع دور تركيا خلال رئاسة أوزال»؛ James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York: Barnes and Noble, 1996), p. 52.

(3) Chris Kutschera, 'Mad dreams of independence: The Kurds of Turkey and the PKK', *Middle East Report*, No. 189 (July–August 1994), pp. 12–15.

(4) Süleiman Demirel, 'Origins of the problem: the roots of Kurdish Nationalism', in Barkey and Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, op. cit., p. 134.

ثمة ما يسمَّى مشكلة كردية في الجمهورية العربية السورية [...] ولا يشكّل الكرد مجموعة لأنهم موجودون في مختلف أرجاء البلد ويشكّلون جزءاً من نسيج المجتمع السوري»[1]. وينبع هذا الموقف من الافتراض السوري بأن كرد سوريا هم أساساً مهاجرون من تركيا والعراق[2]. وهذا الموقف هو ما يثير «مسألة» المواطنية الكردية والحقوق الاجتماعية، ويشرح أيضاً تحديد الكرد كصامتين أو منسيين أو أجانب[3]. وأشارت البحوث في «مسألة كردية» في سوريا إلى تلاعب الدولة السورية بالكرد باعتبارهم «حصان طروادة» ضد

(1) UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, *Fifteenth Periodic Report of States Parties* due in 1998: Addendum; Syrian Arab Republic, CERD/C/338/Add.1/Rev.1 (Geneva Switzerland, 26 October 1998), p. 4.

(2) «لا تعترف الدولة السورية بالكرد كمجموعة إثنية/ قومية محلية بل كمهاجرين من تركيا»؛ Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), p. 7.

(3) Robert Lowe, *The Syrian Kurds: A People Discovered*, Chatham House Middle East Programme Report (London: Royal Institute of International Affairs. January 2006) (MEP BP 06/01, 13 March 2004). «يعرَف الأجانب بـ 'الأجانب' والمتحدرون من الكرد السوريين بـ 'المكتومين'. ولا يملكون جوازات سفر أو وظائف رسمية أو أملاكاً، وهم مقموعون سياسياً»؛ انظر Harriet Montgomery, *The Kurds of Syria – An Existence Denied* (Berlin: Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, 2005), pp. 77–89, cited in Lowe, ibid «يعزى فقدانهم للمواطنة إلى غيابهم في سجلات إحصاء الحسكة في 1962 (المرسوم الرقم 93) في محاولة من الدولة للتحكم بالمنطقة الشمالية الشرقية الغنية بالموارد الطبيعية»؛ Maureen Lynch and Ali Perveen, 'Buried alive: stateless Kurds in Syria' in *Refugees International Report* (January 2006), http://www.unhcr.org/refworld/docid/47a6eba80.html (last accessed March 2009).

تركيا[1]. ويمكن القول إن سوريا استخدمت حزب العمال الكردستاني حتى نهاية تسعينيات القرن العشرين لزعزعة الدور السياسي لتركيا في المنطقة، وفي الوقت نفسه امتصاص أي توترات ناجمة عن القضية الكردية السورية. وتضيف سياسات الدولة، مثل حرمان الكرد من الحقوق المدنية، مشكلة أخرى إلى «المشكلات» التي يواجهها كرد سوريا[2].

وأخيراً، يبدو منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين أن القضية الكردية العراقية بدأت تسير قدماً. فحتى في ظل الاضطراب في العراق، يمثّل الاعتراف الواقعي بدلاً عن القانوني بالحكومة الإقليمية لكردستان، وتعرض وحدة المنطقة للخطر، «مشكلات» يجب حلها لتسوية القضية الكردية.

ومن خلال استخدام «نماذج» تخطيطية توضيحية، سيقدم الفصل الثاني رواية للوضع الكردي وعلاقة الكرد بالدول التي يقيمون فيها وبالولايات

---

(1) Bülent Aras, *Turkey and the Greater Middle East* (Istanbul: Foreign Relations Serial: 1, Tasam Publications, 2004), p. 93.

(2) تضيف ممارسات مثل تعريب النظام السوري لأسماء متمردي حزب العمال الكردستاني لحمايتهم من الاعتقال من قبل السلطات التركية، إلى مشكلة الهوية لدى كرد سوريا»؛ انظر

Aliza Marcus, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (USA: New York University Press, 2007), p. 60.

كذلك. هي ملفتة محاكمة 16 كردياً في سوريا اعتقِلوا عشوائياً بسبب نشاطات النوروز، في محافظة الحسكة، من دون أمر قضائي من سلطة قضائية عسكرية في القامشلي (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)،

Kurdistan National Assembly-Syria, 'Trial of 16 Kurds in Syria, case 166 of 2010', http://www.kurdnas.com/en/index.php?option=com_content&view=article&id=59%3Atrial-of-16-kurds-in-syria-case-166-of-2010&catid=3%3Anewsflash&Itemid=54 &lang=en, (last accessed July .2010)

المتحدة. وكما أشير سابقاً، كان معظم المدى الواسع من الأدبيات المراجَعة ذا دلالة في هذا المجال. وخصِّصت كمية كبيرة للروايات التاريخية للأصول الكردية والسمات الاجتماعية والأوضاع، المنظَّمة في فصول وفق بلدان الإقامة مع بعض الإضافات من التحليل السياسي. وتعتبَر أعمال كهذه وصفية أساساً، وتتناول المشكلات الاجتماعية الكردية في البلدان التي يعيشون فيها. لكن في هذا السياق، يمكن تمييز الكتاب الأخير لنادر انتصار باعتباره ربما الكتاب الوحيد الذي يركّز على السياسة الكردية، ويضع الكرد في الطيف الإقليمي والعالمي الأوسع[1]. وبعيداً من الإشارات إلى المتغيرات الدولية التي أثّرت في وضع الكرد، يبقى الكتاب موجهاً إلى السياسة المحلية والإقليمية. ويتبع انتصار رواية تاريخية جيدة جداً ومفصلة للواقع الكردي في إيران والعراق وتركيا، على الرغم من أن كرد سوريا غير مشمولين. وفي سياق السياسة الإقليمية بين الدول، يشكّل تقديمه للدوافع التي حفزت العلاقات السياسية بين الكرد والدول الإقليمية، وأثارت تدخلاً خارجياً في علاقات كهذه، محاولة ابتدائية لرؤية الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الكردية.

وتعتبَر كتب ديفيد ماكدويل[2]، وثلاثة أعمال لكريم يلدز[3]، وأعمال دنيز

(1) Nader Entessar, *Kurdish Politics in the Middle East* (Lanham MD: Lexington Books, 2010).

(2) McDowall, David, *The Kurds: A Nation Denied* (London: Minority Rights Publications, 1992); McDowall and Gerard Chaliand, eds., *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, trans. Michael Pallis (London: Zed Books, 1993); McDowall, David, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 1996 & 2000).

(3) Kerim Yildiz and Tanyel B. Taysi, *The Kurds in Iran: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2007); Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto, 2005); and Yildiz, *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto, 2004).

ناتالي[1]، ومارتن فان بروينسن[2]، وعبد الرحمن قاسملو[3]، ووديع جويدة[4]، مصادر يعتمَد عليها تقدّم معرفة وتحليلاً حاداً للقضية الكردية، في حين تركّز كتب أخرى حصرياً على حالة واحدة فقط أو تحديداً على جانب واحد للحالة. فكرد تركيا وإيران وسوريا والعراق لا يحلّلون عادة كجزء من كل بل فردياً، ما يعيق فهم القضية الكردية الإجمالية. لكن حتى في هذه الحالات، يمكن للقارئ أن يطلع على التحليل المتعلق بكلٍ منها بشكل محدّد وواضح[5].

ويستخدم بعض الكتّاب القضية الكردية كأداة لشرح العلاقات بين القوى الشرق أوسطية. واشتهِر روبرت أولسون لكتابه عن علاقات تركيا بالبلدان

(1) Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 2005).

(2) Van Bruinessen, Martin, *Agha, Sheikh and State: The Social and Political Structure of Kurdistan* (London, Zed Books, 1992).

(3) Ghassemlou, Abdul Rahman, *Kurdistan and the Kurds* (London: Collets Holdings, 1965).

(4) Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 2006).

(5) Ismet Cherif Vanli, 'A democratic future for the Kurds of Turkey', *Proceedings of the International Conference on North West Kurdistan* (Germany: Medico International of Frankfurt, and London: Kurdistan Human Rights Project, 1995); Erik Cornell, *Turkey in the 21st century: Opportunities, Challenges, Threats* (London: Curzon Press, 2001); Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism* (London: Palgrave Macmillan, 2003), William Eagleton, Jr., 'The Kurdish Republic of 1946', *Middle Eastern Monographs*, 5 (1963).

المجاورة خلال تسعينيات القرن العشرين ولتركيزه على القضايا الكردية[1]. وعولِجت القضية الكردية أيضاً من منظور قضائي/ إنساني، وتعتبَر «تقارير حقوق الإنسان»، المستندة إلى بحث من قبل منظمات مثل «هيومن رايتس ووتش»، مثالاً على هذه المقاربة.

وتتميز أعمال أكاديمية أخرى لمساهمتها إما على صعيد تنوع الأدوات المنهجية المستخدمة وتقديمها مواد أولية، وإما لأنها تستخدم طرقاً بديلة لمقاربة القضية الكردية. وفي المجموعتين الأوليين، يمكن للمرء تحديد عمل إدمون غريب[2] وغاريث ستانسفيلد[3] للمعلومات الأولية المستندة إلى مقابلات أجراها الكاتب الأول في العراق والثاني في المنطقة الكردية. ولبياناته الأولية، يقدّم كتاب سافاس كاليديريدس (1999) عن اعتقال عبد الله أوجلان رواية شاهد وكشوفاً[4]. وينطبق الأمر نفسه على عمل أليزا ماركوس[5] الذي يعتبَر، على الرغم من نقاط ضعفه[6]، قيّماً للمقابلات التي أجراها الكاتب مع

(1) Robert Olson, *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia, 1991–2000: The Kurdish and Islamist Questions* (Costa Mesa CA: Mazda Publishers, 2001).

(2) Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 1981).

(3) Gareth R V Stansfield, *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy* (London: Routledge Curzon, 2003).

(4) *Παράδοση Οτζαλάν: η ώρα της αλήθειας* (The capture of Öcalan: the time of the truth) (Athens: Infognomon, 2007).

(5) Aliza Marcus, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (USA: New York University Press, 2007).

(6) I raise such weaknesses in my Review of Marcus's *Blood and Belief for the Political Studies Review Journal*, Vol. 6, Issue 2 (University of Sheffield, May 2008).

أعضاء سابقين في حزب العمال الكردستاني، فيما يعتبَر كتاب سامانثا باور[1] ربما أفضل دراسة تكشف موقع مجلس الشيوخ الأميركي إزاء الكرد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين. وفي المجموعة الثالثة، تعتبَر التحليلات المتبعة في كتابات جيمس سيمنت[2] ونادر انتصار[3] ذات دلالة، ويصح ذلك أيضاً في كتب كريينبروك وسبيرل[4] وباركي وفولر[5].

وفي خصوص كرد تركيا، يبرز كتاب عمر تاسبينار عملاً ممتازاً[6]، فيما يعتبَر عمل لقمان محو ربما العمل الأول الذي يتعامل جدياً مع كرد لبنان[7]. وعلى صعيد تأملاته الجديدة، قد يكون كتاب ميتين هيبر الكتاب الوحيد الذي يصف الموقف التركي الرسمي إزاء القضية الكردية التركية[8]، وعلى الرغم من أن مساهمة هاكان أوزوغلو أساساً مقاربة تاريخية، فهي أيضاً مفيدة

---

(1) Samantha Power, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (New York: Basic Books, 2002).

(2) James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York: Barnes and Noble, 1996).

(3) Nader Entessar, *Kurdish Nationalism* (London: Lynne Rienner, 1992).

(4) Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview* (London& New York: Routledge, 1992).

(5) Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Carnegie Corporation, 1998).

(6) Taşpinar, Omer, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey: Kemalist Identity in Transition* (New York and London: Routledge, 2005).

(7) Lokman I. Meho, 'The Kurds in Lebanon: a social and historical overview', *International Journal of Kurdish Studies* (Kurdish Library, January 2002).

(8) Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

جداً[1]. ومن المطبوعات المميزة لمصادرها المفيدة عن السياسة الخارجية الأميركية عموماً وتلك المتعلقة بالشرق الأوسط خصوصاً، المطبوعات الخاصة بلاري إفرست[2] وآل تيشر[3]. وفي خصوص فهم لمسائل السياسة الخارجية، مع تركيز على الولايات المتحدة، ثمة وفرة في الأعمال. وكانت كتابات جون دمبرل[4]، وغلين بي هاستيدت[5]، وكريستوفر كوكر[6]، وداكرتي وفالتزغراف[7]، وسميث وهادفيلد ودان[8]، ناهيك عن هنري كيسنجر، مفيدة خصوصاً في بحثي.

وكان العمل الوحيد عن السياسة الخارجية الأميركية والكرد تحديداً كتاب لمحو ونعمة. ووفق الكاتبين، يمثّل العمل في بساطة مصدراً عن

---

(1) Hakan Özoglu, 'Nationalism and Kurdish Notables in the late Ottoman-Early Republican Era', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 33, No. 3 (August 2001).

(2) Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Global Agenda* (4th edn) (Canada: Common Courage Press, 2004).

(3) Teicher, Howard and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush* (New York: Morrow, 1993).

(4) John Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy* (Manchester: Manchester University Press, 1990).

(5) Glenn P. Hastedt, *American Foreign Policy: The Past, Present, Future* (3rd edn) (Upper Saddle River NJ: Prentice Hall, 1997).

(6) Christopher Coker, *Reflections on American Foreign Policy since 1945* (London: Pinter Publishers, 1989).

(7) James E. Dougherty, and Robert L. Pfaltzgraff Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (3rd edn) (New York, NY: Harper Collins, 1990).

(8) Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunne, eds., *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (London: Oxford University Press, 2008).

الموضوع يستهدف توجيه الباحثين المستقبليين وهو مفيد فعلاً[1]. ولم يكن من كتاب عن السياسة الخارجية الأميركية والكرد تحديداً. وفي خصوص الأدبيات الراهنة، يتركّز معظمها على الكرد وعلاقتهم بالقوى الخارجية والإقليمية، في مقابل نقص واضح لأي تحليل سياسي لتطور القضية الكردية نفسها، ما يقترح وجود دراسات أكاديمية قليلة جداً عن القضية الكردية ككل التي تكون أحياناً كثيرة جزءاً من كتابات عن مسائل في الشرق الأوسط الأوسع، وبذلك تطغى هذه المسائل على القضية. وفي ظاهرة لافتة كذلك، ما من معالجة نظرية لعلاقات الكرد بالدول الإقليمية أو الولايات المتحدة، أو لموقفهم في النظام الدولي ككل. كذلك وفيما كتِب كثير عن كرد تركيا والعراق، تتصف الأدبيات عن وضع الكرد في إيران وسوريا بأنها غير مناسبة خصوصاً[2].

ويشار إلى أن المرء يستطيع أن يلاحظ في بعض الأدبيات انحيازاً لمصلحة القضية الكردية أو ضدها. وهكذا وعلى الرغم من أن عمل غريب على مواد أرشيفية أولية لافت، تبدو موازنته بين المصادر متأثرة بالجانب العراقي[3]. وفي هذا السياق، رفِضت دعاويه بأن صدام حسين، خلال

(1) Lokman I. Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (2004), with a contribution by Michel Nehme.

(2) «لا تزال الأقليات الإثنية الكردية في إيران منبوذة بكل ما للكلمة من معنى... وثمة أمل ضئيل بحصول تقدّم فوري»؛ Michael Rubin, 'Are Kurds a pariah minority', *Social Research* (Spring 2003)، وانظر أيضاً:
http://www.findarticles.com/p/articles/mi_m2267/is_1_70/ai_102140955/print (last accessed March 2009), p. 10.

(3) Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (1981), op. cit.

«مفاوضات المانيفستو» في سبعينيات القرن العشرين، واستعداداً منه لحل القضية الكردية، «قدّم [إلى بارزاني] أوراقاً فارغة ليكتب عليها مطالبه، أشار إلى أنه لن يغادر إلى أن يوقّعها الطرفان»، وذلك من قبل محمود عثمان، الذي شارك من ضمن الوفد الكردي[1].

وهكذا يتضح أن هذا الكتاب محق في معالجة القضية الكردية من زاوية تركّز على تفاعلات الكرد مع القوى الإقليمية والدولية، مثل الولايات المتحدة، كجزء جوهري من القضية، وتتفحص أيضاً كيف ينهمك الكرد في التطورات الإقليمية والدولية، فيما تركّز في الوقت نفسه على التفاعلات بين الكرد.

4 نقد للتعريفات الاصطلاحية في الأدبيات

لدى معالجة الاصطلاحات في الأدبيات المتعلقة بالكرد، وفي تقديم نقد مختصر لها، أقول بأن من المبرر الإشارة إليهم بأنهم لاعبون «لا يشكّلون دولة». ومن ضمن العلاقات الدولية، وبعيداً عن اللاعبين الذين يشكّلون دولاً، نرى أنَّ الوحدات الأساسية التي تفعل وتتفاعل هي عبارة عن أفراد يتحركون إما بشكل مستقل وإما على أساس جماعي من ضمن مجموعات. ويعمل هؤلاء اللاعبون أساساً خدمة لمصالحهم الخاصة بهم أو يمكن أن يشكّلوا أعضاء في مجموعات أكبر. وهكذا يعتبر فهمي للاعبين الذين لا يشكّلون دولاً كلاعبين غير منظمين في دولة، ويتسمون بوضع خاص بنواة غير متبلورة

---

(1) مقابلة مع مصطفى بارزاني، (13/ 09/ 1976)، واردة في Ghareeb, op. cit., p. 86؛ ومقابلة أجرتها الباحثة مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، والعضو في البرلمان العراقي، والعضو في الوفد العراقي خلال مفاوضات (المانيفستو) في سبعينيات القرن العشرين (إربيل 15/ 04/ 2007).

لدولة، ويشكّلون مجموعة من الأفراد من ذوي الأهداف المشتركة والقادرين على التفاعل في النظام الدولي. ولذلك يمكن لهويتهم أن تتغير؛ فهم يمكن أن يكونوا (أ) مستقلين، أو (2) منتمين إلى دولة (أو مجموعة دول)، أو (ج) منظمات غير حكومية، أو (د) فروعاً لمجموعات تحت مجموعة قائدة، أو (هـ) كياناً معترفاً به دولياً. ويمكنهم أن يكونوا لاعبين اقتصاديين أو دينيين أو اجتماعيين – سياسيين، يمارسون في الأحوال كلها نفوذاً سياسياً.

يمضي هذا الكتاب على أساس أن إطاراً مطلوباً «يجمع اللاعبين الذين يشكّلون دولاً بالذين لا يفعلون» لأن «العلاقات الدولية في القرن العشرين شكّلها وقادها لاعبون لا يشكّلون دولاً»، ولندرة المراجع الأكاديمية عن اللاعبين السياسيين الذين لا يشكّلون دولاً[1]. وكان للعولمة، وقيام كثير من المنظمات غير الحكومية التي لا تشكّل دولاً وذات التوجه الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن العشرين، وقيام لاعبين لا يشكّلون دولاً ذوي توجه قومي منذ ستينيات القرن العشرين، وقيام لاعبين جدد بعد أحداث 11 أيلول، ودور حزب العمال الكردستاني في تأسيس الحكومة الإقليمية لكردستان (أيار 1992)، تأثيرات في المجتمع الدولي، وهي تقترح حاجة إلى درس هؤلاء اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً ويفرضون أجندتهم الخاصة بهم في مجال السياسة الخارجية على العلاقات الدولية.

وثمة أيضاً ثلاثة أسباب للأهمية الحاسمة لحالة الكرد كلاعب لا يشكّل دولة بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية. أولاً، وكما أشير سابقاً، ثمة مراجع أكاديمية قليلة عن قيام لاعبين لا يشكّلون دولاً كلاعبين نافذين في العلاقات

---

(1) انظر Fred Halliday, 'The romance of non-state actors', in Daphné Josselin & William Wallace, eds, *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 28, 37.

الدولية المتفاعلة مع سلطة الدولة. وهكذا يحدَّد نقص الأدبيات الحالية في تغطية المجموعات الدينية والسياسية. وعلى هذه الأسس، يعالج الكتاب العلاقة بين هؤلاء اللاعبين والآخرين الذين لا يفعلون في محاولة لملء الفراغ الناجم عن فشل منظّري العلاقات الدولية المنضوين في التيار السائد في هذا المجال[1].

ويتركّز معظم الأدبيات حول اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً أساساً على المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية. وليس أرنولد ولفرز الأكاديمي الوحيد الذي اعتبر المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الدولية اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً في العلاقات الدولية[2]، فيما يكرّس فيربيك وفان أفورد فصلاً كاملاً لتأثير اللاعبين الاقتصاديين في السياسة الدولية، كتأثير التمويل المشترك للمنظمات، مثلاً[3]. وبالطريقة نفسها، يساوي بورشيل بين هذا النوع من اللاعبين و«المؤسسات العابرة للقوميات، ومجموعات الاستثمار، واللاعبين الاقتصاديين»[4]، فيما يعتبر

(1) ينتقد سبراوت، مثلًا، افتقار العلاقات الدولية إلى إشارة أيّة دور اللاعبين – من غير الدول – طالما جرت تسوية التعبير مع «الأمة – الدولة» من دون دلالات بالنسبة إلى الأفراد؛ انظر: Harold Sprout, 'International Politics and the Scholar', *Princeton Alumni Weekly*, Vol. 59 (1959), p. 9.

(2) Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962).

(3) Bertjan Verbeek and Philip Quarles Van Ufford, 'Non-State Actors in Foreign Policy Making: A Policy Subsystem Approach', in B. Arts, Math Noorman, and Bob Reinalda, eds, *Non-State Actors in International Politics* (Aldershot UK: Ashgate, 2001), p. 136.

(4) Scott Burchill, et al., *Theories of International Relations* (2nd edn) (New York: Palgrave Press, 2001), p. 95.

بيلر مؤسسات كهذه «مؤسسات من القطاع الخاص تتخذ دور لاعبين»، تتوزع في دورها إلى مؤسسات عابرة للقوميات، وحركات اجتماعية متعددة الجنسية، ومنظمات غير حكومية (أو حركات اجتماعية عالمية)، ويمكن لهذه الكيانات أن تكون مرعية مجتمعياً، كما هي الحال في الأغلب في الغرب، أو مرعية من قبل دولة (أي المنظمات غير الحكومية المتلاعَب بها، والمنظمات غير الحكومية المنظمة حكومياً)[1]. كذلك يشير آرتس ونورمان وريناندا، إلى جانب مانسباش وفيرغسون ولامبرت، إلى كيفية تأثير مؤسسات اقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة، في النظام الدولي[2]. ويؤمن هؤلاء الكتّاب في عمق بأهمية لاعبين كهؤلاء باعتبارهم ممثلين لمصالح الدولة[3].

ويناقش مانسباش وآخرون الانهماك الكبير للمؤسسات المتعددة

(1) Richard A Higgott, Geoffrey R.D. Underhill and Andreas Bieler, eds., *Non-state Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 2000), p. 1.

(2) An explanation of the UN role in the 1980 crisis in Afghanistan, in Philip Taylor, 'Introduction: non-state actors and the state-centric model', Part 1, *Nonstate Actors in International Politics: From Transregional to Substate Organizations* (London: Westview Press, 1984), p. 7. The role of corporations is examined by Verbeek and Van Ufford, 'Non-state actors in foreign policy-making: a policy sub-system approach', in Arts, Noormann and Reinalda, eds., *Non-State Actors in International Relations*, op. cit.; also Gilbert Gagné, 'International trade rules and states: enhanced authority for the WTO?', in Higgott, Underhill and Bieler, *Non-State Actors and Authority in the Global System*, op. cit., p. 220.

(3) Higgott, Underhill and Bieler, ibid, p. 5.

الجنسية مثل «جنرال موتورز» في النزاعات العالمية، ويؤكدون أن العالم المعتمد على بعضه بعضاً اقتصادياً يتوسع[1]. ويحدّد ستايلز أيضاً منظمات دولية مثل «أوكسفام» ومحلية مثل «بنك غرامين» كلاعبين لا يشكّلون دولاً[2]. ويجب عدم استثناء النقابات المهنية، فهي كانت نافذة خصوصاً في عملية صنع القرار منذ 1945، ليس أقله في حالة الولايات المتحدة[3]. فخلال الفترة التي أمضاها الملا مصطفى بارزاني في الولايات المتحدة، يقال إن السناتور كنيدي، رئيس الحركة العمالية، دفع وزارة الخارجية إلى منح الزعيم الكردي تأشيرة[4].

وينظر ويتاكر وبعض الكتّاب الآخرين إلى هؤلاء اللاعبين من زاوية أخرى غير اقتصادية[5]. وهكذا تصنَّف مؤسسات البحوث باعتبارها منظمات

---

(1) Richard W. Mansbach, Yale H. Ferguson and Donald E. Lampert, *The Web of World Politics: Non-State Actors in the Global System* (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1976), pp. 275–78, 281.

(2) Kendall W. Stiles, 'Grassroots empowerment' in Higgott, Underhill and Bieler, eds, *Non-State Actors and Authority...*, op. cit., p. 32.

(3) Daphné Josselin, 'Back to the front line; trade unions in a global age', *Josselin and Wallace, Non-State Actors in World Politics*, op. cit., p. 171.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نجم الدين و. كريم، رئيس المعهد الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص للملا مصطفى بارزاني (واشنطن العاصمة، 8/ 03/ 2008).

(5) Urban G. Jr, Whitaker, 'Actors, ends and means: a coarse-screen macro-theory of International Relations', in James N. Rosenau, *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: The Free Press of Glencoe, 1961).

لا تتوخى الربح[1]، وجيوش المرتزقة[2]، والشتات[3]، كذلك كلاعبين من النمط ذاته. ويناقش والتر المؤسسات العابرة للقوميات والمتمتعة بمجموعات ضغط كلاعبين لا يشكّلون دولاً منذ سبعينيات القرن العشرين[4]، ويبرز دالاكورا في معظم الأدبيات بالتركيز على الحركات الإسلامية باعتبارها أيضاً من ضمن اللاعبين العابرين للقوميات[5]، ويشرح تايلور دور المجموعات الإثنية العابرة للقوميات[6].

لكن حتى تعريف اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً يبدو إشكالياً. ففيما يعرّفهم تايلور ببساطة بأنهم «كيانات تختلف عن الأمم – الدول التي تتفاعل في النظام السياسي الدولي»، يفرض شروطاً على الرغم من ذلك: يمكن للاعبين الذين لا يشكّلون دولاً أن يكونوا إما أفراداً أو مجموعات يشكّلون أقل من دول وعابرين للقوميات، مثل المنظمات غير الحكومية، فيقيمون في دولتين أو أكثر، أو تلك المنظمة رسمياً مثل المنظمات الحكومية الدولية. كذلك يمكن أن يتراوحوا نوعاً من اقتصاديين (مثلاً، المؤسسات المتعددة

(1) Diane Stone, 'Private authority, scholarly legitimacy and political credibility', in Josselin and Wallace, op. cit., p. 212.

(2) Christopher Coker, 'Outsourcing war' in ibid, pp. 199–201.

(3) Eva Østergaard-Nielsen, 'Diasporas in world politics', in ibid, pp. 223–24, 228.

(4) Andrew Walter, 'Globalization and policy convergence', in Higgott, Underhill and Bieler eds., *Non-State Actors and Authority...*, op. cit., pp. 51–53.

(5) Katerina Dalacoura, 'Islamist movements as non-state actors and their relevance to International Relations', in Josselin and Wallace, *Non-State Actors in World Politics*, op. cit., p. 235.

(6) «المنظمات الحكومية الدولية الثقافية/العقيدية والمجموعات الإثنية العابرة للأمم»؛ انظر: Taylor, Part 5, in ibid, Philip Taylor, pp. 219–31.

الجنسية) وسياسيين (مثلاً، المنظمات السياسية) إلى أمنيين (المؤسسات الهادفة إلى أمن جماعي) أو ثقافيين وتقنيين (تربطهم روابط إثنية وقومية ودينية)، وتحصل عملياتهم على المستويين الإقليمي والفوق إقليمي[1]. ويتّسم بالتعميم رأيه بأن الكرد «مقاتلون في سبيل الحرية والتحرر القومي» وهم «يعيشون في دولتين أو أكثر [و] أي من هذه الدول التي ليست تحت سيطرتهم»[2].

وفي الوقت نفسه، تفتقر إلى الواقعية إلى حد ما الإشارات إلى الكرد كحركة قومية ذات أهداف تتسم بالنسبية مقارنة بأهدافهم المتعلقة بـ «حكم ذاتي ودولة جديدة»، على الرغم من أن بعض المجموعات تستخدم وسائل عنيفة. كذلك تعتبَر ملاحظة الكاتب لواقع أن الكرد، كلاعبين سياسيين، لم يملكوا يوماً منظمة عابرة للقوميات، فرضية في ضوء التنوع بين الحركات الكردية، إلى جانب إستراتيجياتها ودعاويها المختلفة[3]. ويميز كتاب تايلور طريقته في المساواة بين المجموعات الإثنية العابرة للقوميات بالمنظمات الإرهابية التي تتصرف بعنف فتضع بالتالي النظام الدولي في خطر.

ووفق جوسلين ووالاس، يعتبَر اللاعبون الذين لا يشكّلون دولاً «مستقلين ذاتياً عن سيطرة الحكومة المركزية، وينجمون عن المجتمع المدني أو اقتصاد السوق، ويعملون في شبكات عابرة للقوميات عبر حدود دولتين أو أكثر». وهم يؤثرون أيضاً في النتائج السياسية[4]. في هذه الأثناء، يعرّف هاليداي

(1) Philip Taylor, 'Introduction: non-state actors and the state-centric model', op. cit., pp. 4, 7, 20.

(2) المنظمات الحكومية الدولية الثقافية/ العقيدية والمجموعات الإثنية العابرة للأمم»؛ انظر: Taylor, Part 5, in ibid, p. 219.

(3) Ibid, pp. 231, 228.

(4) Josselin and Wallace, *Non-State Actors in World Politics*, op. cit., pp. 3–4.

هؤلاء اللاعبين بأنهم كيانات «لا تشكّل دولة» ومستقلة جزئياً عن الدول، لكن الدول تؤثّر فيها على الرغم من ذلك[1]. وهكذا يمكن لهم أن يكونوا منظمات غير حكومية، وكنائس، وحركات اجتماعية، ومنظمات جرمية، ومجموعات الضغط التي تؤثر في السياسة الأميركية[2]، وهو يلحظ خمسة أنواع هي الآتية: المنظمات غير الحكومية، مثل «منظمة العفو الدولية»، ومجموعات الأعمال، والكيانات الدينية، إلى جانب المنظمات السياسية والجرمية[3]. لكن اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً وصِفوا أيضاً بـ «لاعبين خاصين» في تفاعلهم مع الدولة[4]. لكن كتّاباً آخرين يؤكدون اعتماد اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً على تمويل حكومي، يمكن أن يفضي إلى تحولهم جزءاً من الآلة البيروقراطية[5]. وفي هذه الظروف، يجب تأطير هؤلاء وفق السياق الذي ينشأون منه، وأن يبقوا لذلك، وفي موازاة دراسة الحالة الخاضعة للتدقيق، خالين من أي تحيزات بديهية وفرضيات وتصنيفات عامة.

وإذ آخذ في الحسبان الوضع المختلف للكرد في العراق كدولة واقعية منذ تسعينيات القرن العشرين، أصنف الكرد كياناً لا يشكّل دولة، مفضلة ذلك على سمات مثل «من دون أرض» أو «من دون دولة» أو «وكلاء» أو «بيادق» أو «أقلية». ويعرّف فيليب تايلور اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً بأنهم «كيانات تختلف عن الأمم – الدول التي تتفاعل في النظام السياسي الدولي»،

(1) Ibid, p. 36.

(2) Fred Halliday 'The romance of non-state actors', in ibid, pp. 21, 26.

(3) Ibid, p. 26.

(4) William D. Coleman, 'Policy Networks, non-state actors and internationalised policymaking: a case study of agricultural trade', in ibid, p. 94.

(5) Ibid, p. 258.

وهكذا تشير اتفاقية كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجنوب النامي إلى اللاعبين هؤلاء بأنهم يشملون المجتمع المدني بكل تنوعه[1]. لكن الكيانات التي لا تشكّل دولاً تعتبَر أنها كيانات «تنجم عن المجتمع المدني، وتعمل على مستوى عابر للأمم، وتؤثر في النتائج السياسية، وهي ذات استقلال ذاتي عن الحكومة المركزية»[2].

وعلى الرغم من أن الكرد يتمتعون باستقلال ذاتي جزئي، هم «إثنية» عابرة للقوميات تقيم في بلد أو أكثر وتعمل على المستويين الإقليمي والفوق إقليمي[3]. ووفق تصنيف فيليب تايلور، يمكن للاعبين الذين لا يشكّلون دولًا أن يكونوا عابرين للقوميات ومنظمين رسمياً، فيما هم مميزون كلاعبين اقتصاديين أو سياسيين أو أمنيين أو ثقافيين – عقيديين. وهكذا ووفق الكاتب نفسه، يناسب الكرد الأنواع الأول والرابع والأخير[4]. لكن شرحاً فضفاضاً أكثر لوضع اللادولة الخاص بالكرد قد يعتبرهم «لاعبين ليسوا دولاً لكنهم يؤثّرون في هذه الدول وسياساتها الخارجية»[5].

لقد رفع الكرد مطالبهم في شأن الدولة منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية،

---

(1) Philip Taylor, 'Introduction: non-state actors... ', op. cit., p. 20.

(2) Josselin and Wallace, *Non-State Actors in World Politics*, op. cit., pp. 3–4.

(3) يعني التعبير «إثني»، «تشكيلة من المجموعات المحلية التي تدعي أصلًا مشتركاً ومبادئ تنظيمية والتي قد لا تكون متشابهة، لكنها تبدي من خلال فروقها أنها تنتمي إلى تقليد مشترك... و[إذ] تشكّل القبائل إثنيات وينتمي الكرد إلى قبائل، فالكرد يشكّلون قبائل»؛ انظر: Hosham Dawood, 'Ethnicity and power: some reflections on ethnic definitions and boundaries', in Faleh A. Jabar, The Kurds: Nationalism and Politics (London: Saqi, 2006), p. 87.

(4) Philip Taylor, 'Introduction: non-state actors... ', op. cit., p. 20.

(5) Halliday, 'The romance of non-state actors', op. cit., pp. 21, 26.

واعتبِرت هذه المطالب في شأن الحكم الذاتي في كيان جغرافي محدد مساوية للقضية الكردية، التي كان دورها مركزياً في التطورات الإقليمية. لكن تصنيف الكرد بأنهم «من دون أرض» أو «من دون دولة» غير مناسب لدى تفحص دلالات التعبير بشكل دقيق. فمن الواضح أنهم ليسوا «من دون أرض». إنهم يسكنون مناطق محددة، وهم، وباستثناء بعضهم في سوريا، يملكون إمكانية الوصول إلى أرض، إذا أخذنا في الحسبان استقرارهم في الجنوب الشرقي لتركيا، والشمال الشرقي لسوريا، والعراق، وغرب إيران. وهم ليسوا كذلك «من دون دولة»، فهم، كلٌّ على حدة، يملكون عموماً مواطَنة، وكذلك وباستثناء بعضهم في سوريا أيضاً، لا يشاركون في قضايا الشأن العام كمواطنين للدولة التي يقيمون فيها[1]. لذلك على أي تصنيف يطبَّق على الكرد من ضمن فهم عام أن يأخذ تنوعهم في الحسبان.

كذلك يفشل التعبير «وكيل» أو «بيدق» في تقديم وصف دقيق للوضع الكردي، مقارنة بإشارات في الأدبيات إلى الموقع المقابل[2]. فإلى الآن،

(1) Maureen Lynch and Ali Perveen, 'Buried alive: stateless Kurds in Syria', *Refugees International Report* (January 2006) in http://www.unhcr.org/refworld/docid/47a6eba80.html; and Robert Lowe, *The Syrian Kurds: A People Discovered*, Chatham House Middle East Programme (MEP BP 06/01, 13 March 2004) (Royal Institute of International Affairs, January 2006).

(2) يناقض رأينا رأي محو ونعمة بأن الكرد العراقيين «لعبوا دور بيادق يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية الأميركية»؛ في Lokman I. Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (2004), p. 15. ويدعم غور – أرييه أيضاً فكرة أن «ما من أمة في القرن العشرين كانت بيدقاً لقوى إقليمية وعالمية مثل الكرد»؛ في Danny Gur-Arieh, 'The Kurds: the elusive question', *New Outlook* 34 (April/May 1991), p. 6.

تحالف الكرد مع لاعبين إقليميين ودوليين كلما تقاطعت مصالح الطرفين، بدلاً من أن يلعبوا دور الناطق بأسماء هذه القوى. كذلك لم يُختَر الكرد في حد ذاتهم من قبل قوى كهذه باعتبارهم «وكلاءها» في مواجهة عقيدة نيكسون (1972)، وهكذا. لذلك يكون تبني أي من هذه التعريفات مناقضاً لهاجس الكرد بالدفاع عن حقوقهم الإثنية، بل إن خطوات كهذه أفضت في الأغلب إلى انقسامات كردية وصراعات حادة، مثلما حصل في تسعينيات القرن العشرين، سواء أكان ذلك لمصلحة أفراد أم مجموعة أم الحركة ككل. كذلك وبغض النظر عن استغلال الدعوى الكردية، لم يكن الكرد قط بيادق لأي قوة بإرادتهم[1]. ويبدو في الواقع أن الكرد حاولوا أن يبقوا صانعي قراراتهم الخاصة بهم على الرغم من النتائج المحتملة[2].

وتصح نسبة التعبير «أقلية» إلى حالة الكرد في ما يتعلق ببلد الإقامة وبسكانه، على الرغم من أن الكرد يشكّلون إحدى أكبر الأمم في الشرق الأوسط. لكن التعبير «أقلية» بدأ اليوم يتلاشى، في ضوء أن معظم مجتمعات الشرق الأوسط تتألف من مجموعات مختلفة تتعرض إلى مساءلة تجانسها

(1) يشير محمود عثمان، مثلًا، إلى الكرد في العراق إذ يقول: «منذ خمسينيات القرن العشرين، حاول الكرد أن يقيموا اتصالات بالأميركيين»، أما في سبعينيات القرن العشرين، «فكان الكرد تواقين إلى نيل أي علاقة مع أميركا لأن الاتحاد السوفياتي انحاز إلى صدام... [لكن] لم يكن من خيار أمامنا». وفي خصوص الزيارة الكردية الرسمية لكن السرية في تموز/ يوليو 1972 إلى الولايات المتحدة، كان الكرد «سعيدين حتى بتلك العلاقة السرية»؛ مقابلة أجرتها المؤلفة مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، والعضو في البرلمان العراقي، والعضو في الوفد العراقي خلال مفاوضات (المانيفستو) في سبعينيات القرن العشرين (إربيل 15/ 04/ 2007).

(2) فعلًا، «عرف الكرد أن العلاقة السرية في سبعينيات القرن العشرين مع الولايات المتحدة لن تعطيهم كثيراً»؛ المصدر السابق.

القومي أو المعايير التي تعرّف أنفسها على أساسها. وشرح الأمر هاريسون وبويد بأنه نتاج لبناء الدولة الشرق أوسطية كصنيعة للقوى الأوروبية بهدف تحقيق توازن إقليمي للقوى. وعلى هذا الأساس، تسبب فقدان الروابط القوية على صعد اللغة والدين والإثنية والثقافة، الضرورية لتماسك السكان، بالتشكّل المصطنع للهوية القومية كما خلقتها النخب الحاكمة[1]. وهكذا تبدو أي معايير لتصنيف دقيق للكرد متزعزعة إلى حد ما. ويمكن لاعتبار الكرد «مجموعة أقلية» أن يكون أدق في حالة الدول التي تتألف من كتل سكانية متجانسة بدلاً من مجموعات ذات إثنيات أو فروق أخرى متنوعة جداً[2].

وفي خصوص الحكومة الإقليمية لكردستان باعتبارها المؤسسة الكردية الدستورية الوحيدة في الشرق الأوسط، يمكن اعتبارها كياناً منظماً يشبه دولة ذات اختصاصات متزايدة. وهكذا لا تبدو نظريات جاكسون عن «أشباه الدول» (الكيانات ذات المظاهر الرسمية للدولة والشرعية الدولية لكن ذات الجوهر القليل) ذات صلة بحالة الكرد في العراق. وعلى الرغم من أن الحكومة الإقليمية لكردستان كيان ذو حكم ذاتي وفدرالي، ثمة عناصر عديمة القدرة، «أشباه الدول» لا يمكنها تقديم خدمات لسكانها، تضعف بداهةً علاقة متبادلة

(1) Kevin Harrison and Tony Boyd, *Understanding Political Ideas and Movements* (Manchester: Manchester University Press, 2003), p. 168.

(2) مع الأخذ في الحسبان الطبيعة الإشكالية للتعبير «أقلية» باعتباره تعبيراً يجب أن يلبي معايير موضوعية وغير موضوعية، وفي ضوء أن حقوق الأقليات معترف بها فردياً وليس جماعياً، تستدعي إعادة نظر في التعبير بحد ذاته. وهكذا تطرح الشروط المفروضة من مواقف أكاديمية (مثل المعيار الموضوعي لباكر فان بوس حول أن أي أقلية يجب ألا ترغب في تراثها الثقافي الخاص بها فحسب بل أن تكون في موقع يمكنها من الحفاظ عليه لكي تعرَّف به)، أسئلة أكثر حتى من التعبير بحد ذاته حول الوضع المحدد للكرد في الشرق الأوسط حيث يسمَّون/ يوسَمون كذلك.

كهذه. كذلك لا يبدو أن قيام أشباه الدول كنتيجة لإلغاء الاستعمار بهدف «استبدال مؤسسات الاستعمار الأوروبي الخارجي» يشرح إيجاد الحكومة الإقليمية لكردستان[1]. هكذا يكشف التدخل الأميركي في الشؤون العراقية والكردية عدم ملاءمة التعبير لوصف وضع الحكومة الإقليمية لكردستان، لأن هذه الحكومة، قبل كل شيء، لا تلبي تعريف جاكسون لشبه الدولة، فهي في بعض الطرق كيان دولة واقعي فيما شرعيتها السياسية الدولية تتزايد بثبات.

5 مراجعة ونقد لخطاب العلاقات الدولية

مع الأخذ في الحسبان غياب الأعمال الأكاديمية التجريبية عن الموضوع قيد البحث، ليس مستغرباً أن الموضوع لم يقارَب نظرياً. ولهذا السبب، يهدف الفصل السابع إلى تنظير العلاقات الأميركية – الكردية، وسيتساءل إن كانت هذه العلاقات تمثّل تحدياً للعلاقات الدولية، وإن كانت مقاربة نظرية جديدة ضرورية فعلاً. وأتمنى هنا أن أبيّن الفجوة في معظم اتجاهات العلاقات الدولية حين يتعلق الأمر بأهمية اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً (باستثناء الاقتصاديين منهم)، وتفاعلهم مع اللاعبين الدول والنظام الدولي.

وتلاحظ ليزا أندرسون أن نهاية مرحلة الحرب الباردة «حوّلت الثقل إلى اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً». لذلك ثمة حاجة إلى «تفحص التفاعل بين المحلي والدولي» واكتشاف «أجندات جديدة». وكما أشير سابقاً، فإن التطورات في المرحلة ما بعد الحديثة، مثل الأفعال الإرهابية في 11 أيلول، ودور كرد العراق كحليف مهم للولايات المتحدة في تطبيق السياسة الأميركية المتعلقة بـ «تغيير النظام» في بغداد، إلى جانب استقرار الحكومة الإقليمية

(1) Robert H. Jackson, *Quasi-states: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge University Press, 1990), p. 26.

لكردستان كدولة شبه مستقلة، زرعت البذور لبدء مرحلة جديدة لخطاب العلاقات الدولية[1].

في هذه المرحلة، أركّز أساساً على النظريات الكبرى للعلاقات الدولية بدلاً عن المجموعة الوسطى، وأعاين أيضاً المدارس المختلفة لتحليل السياسة الخارجية، والتي توسَّع أكثر فأكثر في الفصل الثالث[2]. ومنذ البداية، كانت أبرز مساوئ الاتجاهات الرئيسية للعلاقات الدولية، التأكيد المفرط إما على العوامل البنيوية وإما على اللاعبين الدوليين، مثل الدول، على حساب اللاعبين الذين لا يشكلون دولاً[3]. وانتقِدت العلاقات الدولية أيضاً للآراء المتشظية لممثليها، حتى المنضوين في المدرسة الفكرية نفسها[4]. وسيشار

---

(1) وفق أندرسون، تسلط الدولة الكردية في شمال العراق وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر ضوءاً على أهمية حشد المجموعات الاجتماعية - السياسية، سواء كانت دينية أو إثنية، والأخذ في الحسبان الأبعاد العالمية لأعمالها؛ انظر Lisa Anderson, 'A Comparativist's Perspective', *Polity Forum*, 29(2) (Winter 1996): 307.

(2) تتوزع العلاقات الدولية في فئتين كبيرتين من النظريات، النظريات الكبرى (النظريات الميدانية، والواقعية، والمنهجية) والنظريات المتوسطة (نظريات المقاربة الجغرافية، وبناء المجموعات، والوظيفية، والردع، واتخاذ القرار). ويتوزع اتخاذ القرار في دوره إلى نظرية بيروقراطية، ونظرية اللاعب العقلاني، والسلوك المرضي، وأخيراً السبرانية (علم القيادة). راجع James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (3rd edn) (New York: Harper Collins Publishers, 1990), p. 10.

(3) «لكل مناسبة تأثيرها في النظام الدولي الفوضوي الذي تنظمه قوة الدول الأقوى»؛ David Lumsdaine, 'The intertwining of International and Domestic Politics', *Polity Forum*, 29(2) (Winter 1996):299–306, 300.

(4) تتسم العلاقات الدولية «بمفاهيم فردانية حول الظواهر حيث لا مدرسة فكرية متجانسة»؛ انظر Charles A. McClelland, 'The function of theory in International Relations', *The Journal of Conflict Resolution* (London: Sage Publications, September 1960), 4(3): 305–6.

أكثر في القسم التالي إلى عدم قدرة النماذج الحالية على إرضاء المطالب الأكاديمية بنظرية متماسكة حول العلاقات الدولية تأخذ في الحسبان ليس فقط دور البنى والوسطاء في تشكيل قرارات السياسة الخارجية بل ترفع أيضاً العلاقات الداخلية إلى مستوى التفاعلات بين اللاعبين الذين يشكّلون دولاً والذين لا يفعلون في العلاقات الدولية[1]. وفي الحالة الراهنة، ولتجنب مقاربات النظرية الواحدة التي تشرح جزءاً من الصورة، يقترح الفصل السابع الحاجة إلى استخدام قائمة من الأدوات لتفسير العالم الحقيقي.

وعلى هذا الأساس، سوف يكشف ما يلي السبب الذي يجعل النظريات الراهنة حول العلاقات الدولية، في ضوء تركيزها إما على دور البنى وإما على اللاعبين (تفضُّل الدول) لتفسير وظيفة النظام الدولي، غير قادرة على شرح موضوع البحث الخاص بهذه الأطروحة بتعابير نظرية[2]. وسيشار تحديداً إلى أن النظريات الواقعية، فيما تعرض أرضيات يمكن على أساسها شرح الظواهر الدولية، يتركّز قصورها الأول على نقص النظر في التفاعل بين اللاعبين الذين يشكّلون دولاً والذين لا يفعلون. وحتى نقد ما بعد الوضعيين، كما في النظريات الرابطة، اقتصر إلى الآن على نقد النماذج الواقعية بدلاً من مد العلاقات الدولية بموقف نظري جديد.

1.5 العلاقات الدولية ومدارسها الفكرية الرئيسة

أحاول في القسم التالي استطلاع المقاربات الرئيسة في العلاقات الدولية بمقدار ما هي ذات صلة بتفحصي للقضية الكردية.

---

(1) Lisa Anderson, 'A comparativist's perceptive', op. cit., pp. 307, 310.

(2) Walter Carlsnaes, 'Actors, structures and foreign policy analysis', in Smith, Hadfield and Dunne, eds, *Foreign Policy...*, op. cit., p. 96.

1.1.5 الواقعية والواقعية الجديدة في مقابل اللبرالية واللبرالية الجديدة

تركّز الواقعية أساساً على اللاعبين الذين يشكّلون دولاً والطريقة التي يتأثرون بها بالبنى[1]. ويشرح كل من المدرسة الكلاسيكية (ثوسيديديس[2] وماكيافيلي[3] وهوبز[4])، والواقعيين مثل هانس مورغنثاو[5] وكار[6]، إلى جانب الواقعيين الجدد، مثل كينيث والتز، التطورات الدولية كنتيجة لتفاعلات بين الدول في النظام الدولي الفوضوي[7]. وفيما يعتبَر الأولون مدافعين عن مصلحة الدولة، حيث أفعال الدول متجذرة في الطبيعة البشرية[8]، يقترح الواقعيون الجدد متغيرات تدفع السلوك السياسي للدول، تتمثّل في «توازن

---

(1) Alexander Wendt, 'Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics', in *International Organization*, 46(2) (Spring 1992): 421.

(2) Thucydides, *The History of the Peloponnesian War* (Athens, 431 B.C.).

(3) Niccolò Machiavelli, *The Prince* (Oxford University Press, 2005).

(4) Thomas Hobbes, *Leviathan* (Oxford University Press, July 1998).

(5) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (Revised, 5th edn) (New York: Alfred A. Knopf, 1978).

(6) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: an introduction to the study of international relations* (USA: Harper Torch Books, 1964).

(7) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading MA: Addison-Wesley, 1979), p. 95.

(8) يقول توماس هوبز في كتابه *Leviathan*، إن «أسباب الحرب موجودة في الطبيعة البشرية»؛ مذكور في Howard Williams, 'Hobbes: War and the Laws of Nature', *International Relations in Political Theory* (Buckingham: Open University Press, 1992), p. 57.

القوى»[1]، والموازين المضادة، والقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية المشروطة بمعايير مثل السكان والجغرافيا وموارد الدولة[2]. وبالطريقة نفسها، تتشكّل المصالح عند الواقعيين أساساً بالقوة العسكرية، فيما يرى الواقعيون الجدد أن ثمة مصالح مختلفة تعمل على أساسها الدول[3]. وعلى الرغم من أن الواقعيين الجدد أقل عقيدية من الواقعيين، ويعتبرون أن النظام الدولي يتألف من دول، ويأخذون في الحسبان حكم القانون الدولي، لا يزال الاتجاهان يجادلان لمصلحة تفوق الدول فيما يهملان الدور الدراماتيكي الذي يمكن أن يلعبه اللاعبون الذين لا يشكّلون دولاً[4]. وهكذا ووفق والتر كارلسنايس، تتحدد أفعال الدولة في الحالتين بعوامل مادية يمكن أن تكون بنى دولية أو موارد محلية للقوة[5].

لا شك في أن الواقعية تشكّل الأساس الذي يمكن وفقه شرح الأفعال المدفوعة بالمصلحة والخاصة بالسياسة الخارجية الأميركية على أفضل وجه. وبالطريقة نفسها، يمكن للواقعية أن تبرر التحالف بين الولايات المتحدة

---

(1) إن ميزان القوى «وليد ضروري للسياسة لا يمكن إلغاؤه»؛ انظر Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948), p. 126.

(2) Waltz, *Theory of International Politics*, op. cit., p. 131.

(3) Samuel C. Patterson, Roger H. Davidson and Randal B. Ribley, *A More Perfect Union: Introduction to American Government* (revised edn) (Homewood IL: Dorsey Press, 1982), pp. 593–95; also Jack Donnelly, *Realism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 29.

(4) Donnelly, ibid, p. 93.

(5) Carlsnaes in Smith, Hadfield and Dunne, *Foreign Policy...*, op. cit., p. 92.

وكرد العراق، والمدفوع بكل من دور القوة ومصالحهما المشتركة، على الرغم من أن الواقعية لا تستطيع تحليل تفاعل كهذا، فهي تقيّم فقط الدور المركزي للدول على حساب اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً والذين تقوِّض قدرتهم على المشاركة في تشكيل العلاقات الدولية. كذلك تتمكن الواقعية الكلاسيكية الجديدة (مثلاً، راندال إل شويلير[1] وويليام ولفورث)، بوصفها الموجة الواقعية الجديدة، من توحيد الديناميكيات والخصائص الداخلية لصناع السياسة الخارجية مع قرارات السياسة الخارجية التي تتخذها الدول استجابة للتهديدات الدولية. لكن في تحليل مركزية دور الدولة في ما يتعلق بكيفية ترابط البنى الداخلية والقيادة مع السياسات الخارجية للدول، يهمَّش دور اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً كأفراد[2]. وفيما تبدو الواقعية الكلاسيكية

(1) وفق جدعون روز، «يقول شويلير بأن نظرية كاملة في السياسة الخارجية يجب أن تشمل طبيعة أهداف الدول أو مصالحها، والتي يفعّلها باعتبارها الدرجة التي تكون عليها راهنة أو معدِّلة – راضية أو غير راضية بالتوزيع القائم للمغانم الدولية، والوجاهة، والموارد، ومبادئ النظام»؛ في Gideon Rose, 'Neoclassical realism and theories of foreign policy', *World Politics* 51 (October 1998), p. 164 and Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998).

(2) «يعتقد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن فهم الروابط بين السلطة والسياسة يتطلب فحصاً دقيقاً للسياقات التي تصاغ فيها السياسات الخارجية وتطبَّق»، في Gideon Rose, 'Neoclassical realism and theories of foreign policy', op. cit., p. 147. وتشير السلطة إلى «القدرات أو الموارد... التي تستطيع الدول من خلالها التأثير في بعضها بعضاً»؛ William Curti Wohlforth, *The Elusive Balance:* = *Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, New York: Cornell

الجديدة مفيدة في ما يتعلّق بشرح تأثير النخب البيروقراطية الأميركية في السياسية الأميركية لصنع القرار، تهمَل الجوانب المؤثرة للاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، كالكرد. لذلك وعلى الرغم من أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تستطيع شرح التفاعل بين الداخلي والخارجي والذي يُرى في صنع السياسة الخارجية، وهي تعكَس في الرسم البياني النظري في الفصل السابع، فإنها تقتصر على لاعبين دول وفق تقليد المدارس الفكرية الواقعية الأسبق.

من الجهة الأخرى، لا يزال حتى اللبراليون الذين يُفرِّطون في تأكيد دور اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، مقيدين بالمؤسسات العابرة للقوميات والمؤسسات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية[1]. فلبراليون مثل كيوهان وناي (في كتابهما الواسع التأثير *Power and Independence*)، يؤكدون التعاون بين الدول وتأثير الاقتصاد السياسي الدولي في التطور السياسي[2]. وينقسم هذا النموذج بين أمميين لبراليين (كانط وجيريمي بنتهام)، وأمميين لبراليين جدد

= University Press, 1993), p. 4. لذلك يدرس الواقعيون الكلاسيكيون الجدد «كيف تتَرجم الضغوط المنتظمة عبرتدخل متغيرات مثل تصورات صانعي القرار» والبنية المحلية للدولة. وفي العالم الكلاسيكي الجديد يمكن للقادة أن يلجَموا من قبل السياسات الدولية والمحلية»، في in Gideon Rose, 'Neoclassical realism and theories of foreign policy', *World Politics* 51 (October 1998), p. 152.

(1) حول النموذج الواقعي في تطوير الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، انظر Joseph A. Vasquez, *The Power of Power Politics: A Critique* (New Brunswick NJ: Rutgers University Press, 1983)؛ وكذلك Donnelly, *Realism and International Relations*, op. cit., p. 29.

(2) Harold K. Jacobson, *Networks of Interdependence, International Organizations and the Global Political System* (Boston MA: Little Brown, 1977).

(مثل فوكوياما)[1]، وأمميين لبراليين أو لبراليين جدد (مثل ناي وكيوهان)[2].

ومن جهتهم، يركّز لبراليون جدد، مثل دويل وميولر ومان وتيلي وجيدنز، أساساً على التجارة الحرة والأمن الجماعي والديمقراطية، المحققة تعاونياً من خلال مؤسسات المجتمع الدولي[3]. لكن بالنسبة إلى الواقعيين، «ليس ثمة مجتمع بل دول تتنافس مع بعضها بعضاً... [و]القانون الدولي هو عبارة فارغة»[4]، فيما بالنسبة إلى اللبراليين، «تضمَن حرية الأفراد من خلال مؤسسات ديمقراطية... [و]الدولة تخضع لإرادتهم»[5]. كذلك وفيما يركّز الواقعيون الجدد أكثر على القوة العسكرية، يركّز اللبراليون الجدد على الاقتصاد[6]. ووفق اللبراليين الجدد، تؤثّر المجموعات المنظّمة المدافعة عن

---

(1) لا تذهب الديمقراطيات إلى حرب في ما بينها؛ انظر Francis Fukuyama, 'The End of History', *The National Interest*, No. 16 (Summer 1989), pp. 3–18.

(2) Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 8.

(3) Michael W. Doyle, 'Liberalism and World Politics', in Charles W. Kegley Jr., ed., *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (rev. edn) (New York: St. Martin's Press, 1995), p. 32.

(4) John R. Vincent, 'The Hobbesian tradition in 20th century international thought', *Millennium Journal of International Studies*, 10(2) (1981): 93.

(5) Dunne, Tim, 'Liberalism', in John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (2nd edn) (London and New York: Oxford University Press, 2001), p. 163.

(6) تحل دولة التجارة محل الدولة العسكرية؛ Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

مصالح، مثل المجموعات المموِّلة، والنقابات العمالية إلى جانب قياداتها، والمؤسسات الدولية للأعمال، في الأجندات القومية إلى درجة مهمة، كما هي الحال، مثلاً، مع السياسة الخارجية الأميركية[1]. وعلى الرغم من أن أفكاراً مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن تتحكم في سلوك الدول باعتبارها اللاعب الأساسي في النظام الدولي، يرى الليبراليون والليبراليون الجدد أن أفعال الدول تقرَّر، أكثر أو أقل، بفوضى هذا النظام[2]. وهكذا تبدو النظريتان واتجاهاتهما محصورة في الشروح البنيوية لسياسات الدول. وعلى الرغم من أن تحليل خطاب السياسة الخارجية الأميركية، في سياق لبرالي، ممكن على خلفية الترويج العالمي لقيمه الإنسانية، لا يزال تفاعله مع لاعبين مثل الكرد في إطار نظري كالذي بين أيدينا، عصياً على الشرح.

2.1.5 العقلانية

يتبيّن أن العقلانيين يعتنقون الفروق بين الواقعيين والمثاليين. وفي ضوء تركيزهم على تحليل المجتمع الدولي، يعتبَر العقلانيون، سواء أكانوا تحت مظلة «المدرسة الإنكليزية» أم ممثلين للتقليد الأميركي، منظّرين لـ «المجتمع الدولي»[3]. فإيمانهم بـ «مجتمع دولي غير عادل حيث تعم القوة والفوضى»،

---

(1) Lawrence R. Jacobs and Benjamin I. Page, 'Who influences US foreign policy?', *American Political Science Review*, 99(1) (February 2005): 107–21.

(2) Carlsnaes, 'Actors, structures and foreign policy analysis', op. cit., p. 92.

(3) Andrew Linklater, 'Rationalism', in Scott Burchill et al., *Theories of International Relations* (2nd edn) (New York: Palgrave, 2001), p. 124 and Robert Jackson and Georg SØrensen, Chapter 5: 'International Society', in *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 47.

مضافاً إلى «احتمال التعاون»، يترافق بالثنائية التي يولجونها بين البلدان الغربية وغير الغربية، فيصنّفون بذلك السمات الثقافية للناس[1]. وهكذا، وعلى الرغم من أن فنسنت[2]، وبول[3]، وباترفيلد ووايت[4]، وواتسون[5]، وغروشيوس[6] يؤمنون بقوة الدول، مع الأخذ في الحسبان فروقها الثقافية، وباحتمالات التعاون في نظام دولي فوضوي[7]، ويركّزون مع ذلك على مجتمع دولي يتألف من دول تخضع في دورها لسلطة عليا لكي تتعايش، أو حتى يجادلون بأن «ثمة دولاً، وثمة أفراداً» وأحياناً «للأفراد أولوية على الدول»[8]، لا يستطيعون تقديم أي شرح للتفاعل بين اللاعبين الذين يشكّلون دولاً واللاعبين الذين

(1) Andrew Linklater, 'Rationalism', in Scott Burchill et al., *Theories of International Relations* (2nd edn) (New York: Palgrave, 2001), pp. 104,121–23.

(2) John R. Vincent, *Human Rights and International Relations* (Cambridge University Press, 1986).

(3) Hedley Bull, *The Anarchical Society: A study of Order in World Politics* (Columbia University Press, 1995).

(4) Herbert Butterfield and Martin Wight, *Diplomatic Investigations: Essays in the theory of International Relations*, eds (London: Allen and Unwin, 1966).

(5) Hedley Bull and Adam Watson, eds, *The expansion of International Society* (Oxford University Press, 1984).

(6) Hugo Grotius, *On the Law of War and Peace* (USA: Kessinger Publishing Co, 2004).

(7) Ibid, pp. 121–23.

(8) Robert Jackson and Georg SØrensen, Chapter 5: 'International Society' in *Introduction to International Relations*, op. cit., pp. 47, 49.

لا يفعلون[1]. كذلك قد يبدو أن انهماك «المدرسة الإنكليزية»[2] بميكانيكيات «كيف ولماذا» تشكّل الدول المجتمع وكيف يتصل هذا بالنظام الدولي، لا يستطيع أن يعالج الفهم النظري لموضوع البحث الخاص بهذه الأطروحة[3]. وبالطريقة نفسها، لوجهة نظر الوظيفيين، مثل ألموند، وبيرسونس، وإرنست هاس، والقائلة بأن «الولاءات والتوقعات والنشاطات السياسية... يجب أن تنقَل من الدول إلى مركز جديد»، علاقة قليلة بموضوع هذه الأطروحة[4].

3.1.5 البنائية

برزت البنائية كنظرية بديلة عن الواقعية والمثالية في نهاية الحرب الباردة،

(1) Hidemi Suganami, *The Domestic Analogy and World Order Proposals* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

(2) جاء افتتاح «الجمعية البريطانية لنظرية السياسة الدولية» (كانون الثاني 1959) نتيجة لمحاولات لوضع معايير في النظام الدولي الفوضوي. ووفق تيم دون، تدعي المدرسة الإنكليزية أنها «بديل عن التنظيرات الأميركية الشمالية السائدة للعلاقات الدولية». وهكذا يتفحص النموذج ليس فقط المصادر الثلاثة للواسطة، أي النظام والمجتمع والمجتمع العالمي، بل كذلك العلاقة المتبادلة لهذه المصادر وبالتالي «تأثيرها في حكم البنية». وهكذا يشبَك تحليل النظام العالمي وفهمه التاريخي باعتبارهما المحورين الرئيسيين للنموذج، مع مقاربة معيارية ومع تفحص الدور الذي تلعبه حقوق الإنسان في مواقع كهذه. انظر خصوصاً الفصل الذي كتبه دون عن «المدرسة الإنكليزية» في Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, eds, *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (London and New York: Oxford University Press, 2007).

(3) Alexander Wendt, 'Collective identity formation and the international state', *The American Political Science Review*, 88(2) (June 1994): 128–39.

(4) Philip Taylor, 'Introduction: non-state actors and the state-centric model', op. cit., pp. 34–35.

وهي تركّز على البنى المعيارية والعقيدية للعلاقات الدولية. وهي أيضاً تقتصر أساساً على هويات الدول وتتغاضى عن كل المتغيرات القائمة الأخرى التي تشكّل السلوكيات في العلاقات الدولية، ولذلك لا يبدو أنها تأخذ في الحسبان أيّاً من المحددات الضرورية للتفسير النظري لموضوع الكتاب[1]. وإذ تنقسم إلى المدرسة التقليدية إلى جانب الاتجاه النقدي، الشامل للحداثويين وما بعد الحداثويين، تقدّم البنائية طرقاً بديلة لشرح التغييرات البنيوية[2]. وفيما تدعم المجموعة «التقليدية» (ألكسندر وندت، وبيتر كادزنشتاين، وكريستشان روس – سميت، وجون روغي، وإيمانويل أدلر، ومايكل بارنت، وتيد هوبف، ومارثا فينيمور) واقعية موضوعية، تدافع الموجة «النقدية» (ديفيد كامبل، وجيم جورج، وجيمس در دريان، وآر بي جي والكر، وأندرو لينكلاتر، وآن تيكنر)، والتي تمضي أبعد من «التقليديين، عن فهم للعالم متعدد الطرق، وفق «عين الرائي»[3]. وهكذا يكون الرائي حراً في بناء أي ممارسة للقوة معطاة وتفكيكها من خلال نظرية المعرفة. بكلام آخر، ومن خلال تفسير التفاعل بين ممارسات اللاعبين الدول وسياق هذه الممارسات، تدرس البنائية كيف

---

(1) Alexander Wendt, 'Collective identity formation and the international state', op. cit., p. 132.

(2) «يركّز الحداثويون على البناء الاجتماعي – اللغوي للموضوع والأفراد فيما يركّز ما بعد الحداثويين على العلاقة بين القوة والمعرفة»؛ انظر Richard Price and Christian Reus-Smit, 'Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism', *European Journal of International Relations*, 4(3) (1998): 268.

(3) Robert Jackson, Chapter 6: 'Social Constructivism', in Robert Jackson and Georg SØrensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 167, 174–76.

أنَّ أفعال الوسطاء المدفوعة بهوياتهم، تشكّل البنى[1]. وهكذا «ينتَج الوسطاء والبنى ويعاد إنتاجهم بما يفعله اللاعبون... [لأن] الأفعال تحدد الهويات والبنى التي تنتج في دورها هذه الأفعال»[2]. ويركّز البنائيون أيضاً على سلوك اللاعبين، كالدول، مثلاً، كما تعرّفها هويات الدول والتي تتشكّل في دورها بأفكار دول أخرى وتصوراتها التي قد تتغير وفق ممارسات اللاعبين[3].

ولدى إطلاق مقاربة علمية اجتماعية، يبدو لي أن البنائيين يمكن أن يوضَعوا بين النقديين (لجهة نظرتهم الثقافوية/ العقيدية إلى العلاقات الدولية) والواقعيين الجدد (لجهة تركيزهم على المصالح القومية). وهكذا لا تستطيع هذه النظرية، إلى جانب النظريات السابقة، الوقوف في الوقت ذاته كإطار شرحيّ مناسب. وعدم الانتباه إلى اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، وإلى محاولة هذه الاتجاهات تطبيق خطابها عموماً، يؤدي إلى نوع من الإشكالية في تبنيها من أجل التحليل النظري في هذا الكتاب.

وفي السياق نفسه، تعتبَر الواقعية النقدية نظرية ترى أنَّ المفاهيم قيد إعادة البناء ولذلك تُحسَّن باستمرار بمرور الوقت؛ هي تعتبر أن الواسطة البشرية معرّفة بالبنى الاجتماعية وأن الأفراد، من خلال هذه البنى وبأفعالهم، يستطيعون، في دورهم، تغيير البنى التي أنتجتهم، ويمثّل هذا البنائية إلى حد كبير. لكن الواقعية الفائقة تختلف إلى درجة أنها تدعم وجود واقع موضوعي في حد ذاته.

---

(1) David Dessler and John Owen, 'Constructivism and the problem of explanation: a review article', *Perspectives on Politics*, 3(3) (September 2005): 607–8.

(2) Wendt, 'Collective identity formation and the international state', op. cit., p. 390.

(3) Ibid, pp. 385–86, 389.

4.1.5 الماركسية في مقابل المدرسة الفكرية النقدية

كذلك وفيما قد تشرح التفسيرات الماركسية التدخلية الأميركية في الشرق الأوسط والهادفة إلى وقف أي قوة أخرى من أن تعرّض لخطر النظام الرأسمالي الأميركي العالمي والمصلحة الأميركية في جمع الموارد الطبيعية للعالم، لا يكفي هذا لشرح التفاعل الأميركي مع الكرد.

وأخيراً تحتوي المدرسة الفكرية النقدية أكاديميين استثنوا أنفسهم من مدرسة فرانكفورت الماركسية. فهوركايمر وأدورنو وماركوس وهابرماس أعلنوا «انعتاق الأفـراد من هلال الديمقراطية»، إلى جانب دور الثقافة والبيروقراطية والعقلانية في العلاقات الدولية[1]. وانتقدوا التحليل غير المتغير للعلاقات الدولية، واستثناءه أي إشارة إلى مشكلة «الوسيط البنيوي»، وتجاهله الفضاء الذي تجري فيه الأحداث. لكن تبيّن أن هذا النقد كله تفكيكي لا صحي، وأفضى إلى توصيف العلاقات الدولية بأنها نظرية «مدعية» و«اختزالية». وإذ ساوت بين العلاقات الدولية والمدرسة الفكرية الواقعية – التقليدية السائدة، أفضت منهجية المدرسة النقدية، والتي شملت تشكيكاً مستمراً وعدم تسليم بأي شيء، إلى هدم أهمية العلاقات الدولية ككل. وبعدئذ، وبعيداً من تحديد الظروف التي وجب أخذها في الحسبان خلال إجراء أي تحليل للعلاقات الدولية، فشلت المدرسة النقدية فعلياً في اقتراح أي نظرية بديلة. فمعتنقوها اكتفوا بطرح أسئلة عن كيفية النظر في متغيرات أخرى، غير الدول، ومقدار وجوب تغير التحليل المتعلق بالأحداث من حالة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر كلما حصل ذلك الأمر المحدد.

---

(1) Steve Hobden and Richard Wyn Jones, 'Marxist theories of International Relations', in Baylis, Smith and Owens, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (2nd edn) (London and New York: Oxford University Press, 2001), p. 215.

ولذلك لن يؤكّد ما بعد الوضعية، أو التأملية، إلى أي درجة كبيرة لأنها، إلى جانب ما بعد البنائية، والنقدية، والواقعية النقدية، والأنثوية، تشكّل نقداً نظرياً رابطاً بدلاً عن نظرية متجانسة[1]. وباعتبارها مقاربة نقدية أصلًا للعلاقات الدولية، يترك تركيزها على التحولات في ما بعد الحداثوية ومناهج إنتاج الدولة، هامشاً قليلاً لربطها بنموذج لخطاب العلاقات الدولية. ووفق كونوللي، «لا يستهدف ما بعد الحداثوية خلق نظرية بل المساهمة في منظور عام يدعم إعادة بناء جوانب الحياة العامة»[2].

وبدلاً عن ذلك يجب النظر إلى نقاط التركيز في الاتجاهات البارزة للعلاقات الدولية في سياق التغييرات التي وسمت النظام الدولي منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، كانت المشكلة الأساسية لمنظّري العلاقات الدولية تتمثّل في كيفية تجنب الحروب بين الدول وتحقيق تعايش سلمي بينها. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أنتج بروز مناخ جديد معضلات جديدة ومختلفة، وبرزت مدارس فكرية جديدة لحلها. لكن وإلى جانب فرضياتها حول دور الدول ودور المنظمات الدولية، افتقرت المدارس الفكرية هذه إلى أي تحليل شرحيّ يعلل المسألة قيد الإشارة ومناخها، أو الأحداث الداخلية والخارجية، ويفسّر هذا الفجوة في الأدبيات الحالية.

---

(1) في هذا الإطار، «لا يرى ما بعد البنائية نفسه كنظرية... (بل) كمقاربة... تستدعي النقد»، في in Tim Dunne, Kurki Milja and Steve Smith, eds, *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (London and New York: Oxford University Press, 2007), p. 225.

(2) William E. Connolly, *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1991), pp. 56–57.

ويدور الموقف المتبنّى في أغلبية النظريات حول دور الدول. وفي الواقع، يركّز الواقعيون على الدول في حد ذاتها، فيما يشير اللبراليون إلى المنظمات الاقتصادية التي تعمل أساساً على المستوى الدولي وتؤثّر في المناخ الدولي، ويبرز اللبراليون الجدد دور التعاون تحت حكم القانون. وفي أي حال، فالعنصر المكوِّن لمنظمات كهذه هو أيضاً الدول. وفي الوقت نفسه، ثمة دلالة في تأكيد فهم اللبراليين الجدد للدول كحلفاء أثّرت سياساتها، استناداً إلى مصالحها المشتركة، في العلاقات الدولية. وأخيراً، وعلى الرغم من أن انهماك البنائيين في مسائل الهوية وتفاعلها مع البنى، فقد بقوا يركّزون على هويات الدول. لكن ما بعد الوضعيين ابتعدوا تدريجاً عن شرح الوقائع الدولية ودور الدول أو دور اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، وهم منهمكون في ظواهر محددة أو في تفسير معانٍ معيّنة. ويبدو أن أهم فارق بين نظريات كهذه يقبع في مدى بحثها ومنهجيتها، بدلاً عن الموضوع المعني.

على هذا الأساس ومع الأخذ في الحسبان واقع أن اتجاهات العلاقات الدولية، بغض النظر عن مقاربتها، تركّز على العلاقات بين الدول، يحاول الفصل السابع تلبية حاجة العلاقات الدولية إلى نظرية «تجمع آراء عن كل من المحلي والدولي» وتركّز على العلاقات البينية بين دول ولاعبين لا يشكّلون دولاً في العالم ما بعد الحديث والمعولم[1]، ومع الأخذ في الحسبان الاعتماد المتبادل بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية وتحليل السياسة الخارجية،

(1) Fred Halliday and Justin Rosenberg, 'Interview with Ken Waltz', *Review of International Studies*, 24(1998): 380–82; also Mohammad Nuruzzaman, 'Beyond the realist theories: neo-conservative realism and the American invasion of Iraq', *International Studies Perspectives* 7 (Blackwell Publishing, 2006), p. 244.

أتّبع مقاربة نظرية للموضوع قيد النقاش تخلو من شروح «من الأسفل إلى الأعلى» ومن «الأعلى إلى الأسفل»، وكذلك من مقاربات «هذا أو ذاك». وهكذا، وفي تكريس تحليل متجانس لما يجب أن تشمله العلاقات الخارجية، سيبيَّن أن السياق الذي يبرز كل مرة، إلى جانب الخصائص الشائعة التي تميز كلاً من اللاعبين الذين يشكّلون دولاً واللاعبين الذين لا يفعلون، والتي تعتبَر ديناميكيات تدفع قراراتهم في شأن السياسة الخارجية، يجب أن ينظَر فيه.

6 بنية الكتاب

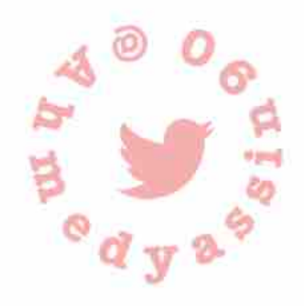
في الفصل الثاني، أقدّم نقاشاً أكثر تفصيلاً بكثير لكي أصل إلى فهم للقضية الكردية باعتبارها إحدى نقاط تركيز البحث في هذا الكتاب. وتحلَّل القضية الكردية بتفحص انطباق «نموذجين» تخطيطيّين لوصف الروابط بين السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الإقليمية والكرد في الشرق الأوسط – أو بكلام آخر، لتسليط ضوء على الدور الكردي في السياسة الإقليمية والدولية. ويحقَّق ذلك بمقاربة متعددة التخصصات عبر موشور العلاقات الدولية.

ويركّز الفصل الثالث على عوامل تشكّل السياسة الخارجية الأميركية عموماً والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط خصوصاً، ويبيّن أن الكرد هم في آن محور لتلك السياسة إلى جانب أنهم أحد عواملها المكوّنة لها.

ويتفحّص الفصلان الرابع والخامس الدوافع والوقائع والعقائد للرابط بين السياسة الخارجية الأميركية والكرد. ويبيّنان خصوصاً أن جزءاً كبيراً من العلاقات الأميركية – الكردية كان في الحقيقة مقتصراً على كرد العراق، أقله حتى تسعينيات القرن العشرين. ومن ثم، من المثير للاهتمام ملاحظة بداية التدخل الأميركي في القضية الكردية التركية للمرة الأولى، في شكل دور

أميركي في اعتقال عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، في كينيا في 1999.

ويسلط الفصل السادس ضوءاً على العلاقة بين السياسة الخارجية الأميركية والكرد في مرحلة ما بعد صدام. وأخيراً وفي الفصل السابع، يوسِّع نقد خطاب العلاقات الخارجية الذي أوجزَ في هذا الفصل، للتنظير للعلاقة الأميركية – الكردية بالإجابة عن سلسلة من الأسئلة الفرضية المثارة سابقاً.



2

الطبيعة المتعددة الأوجه للقضية الكردية

«الوضع الآن أفضل لكنه حصل متأخراً والإنجاز قليل... يجب أن يكون الإنجاز أكبر وأن يحصل أسرع و(قبل) حصوله».

محمود عثمان[1]

1 مقدّمة

يركّز هذا الفصل على الدور السياسي الذي يلعبه كرد الشرق الأوسط[2].

---

(1) محمود عثمان متحدثاً عن «القضية الكردية»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، والعضو في البرلمان العراقي، والعضو في الوفد العراقي خلال مفاوضات (المانيفستو) في سبعينيات القرن العشرين (إربيل 15/ 04/ 2007).

(2) يعزى التعبير «الشرق الأوسط» عموماً إلى الخبير الإستراتيجي البحري الأميركي ألفريد ثاير ماهان؛ قارن C.R. Koppes, 'Captain Mahan, General Gordon and the origin of the term 'Middle East', *Middle East Studies*, 12 (1976): 95–98. وشهر ماهان التعبير على نطاق واسع من خلال مقاله 'The Persian Gulf and International Relations', published in London in the *National Review* (September 1902)، قارن Roger Adelson, *London and the Invention of the* =

وعلى الرغم من إمكانية العثور على شتات كردي أيضاً في الاتحاد السوفياتي السابق ولبنان وإسرائيل ومختلف البلدان الأوروبية، تبقى أهمية كرد إيران والعراق وسوريا وتركيا وقدرتهم على فرض ضغط سياسي في كل من الحلبتين الإقليمية والدولية، بارزة وبالتالي جديرة بالتفحص[1]. وهكذا يمضي

= *Middle East: Money, Power, and War, 1902–1922* (New Haven: Yale University Press, 1995), pp. 22–23.

وبالنسبة إلى «الشرق الأوسط»، لا يزال ثمة خلاف حول الدول التي يجب إدراجها. ويعتمد استخدامي للتعبير إلى تصور ريبهنبورغ لهذه الدول التي يربطها الأميركيون في الأغلب بالشرق الأوسط، أي تلك التي تملك «دوراً مستمراً ومركزياً في القضيتين المهمتين في السياسة الخارجية الأميركية: الصراع العربي – الإسرائيلي وأمن الخليج الفارسي ومصادره النفطية. وبين هذه الدول نجد إيران والعراق وسوريا...»، Carol J. Riphenburg, 'Defining the Middle East', www.cod.edu/middle/maps/defi ned.htm (last accessed November 2008).

ويشير أيضاً تقسيم وزارة الخارجية الأميركية إلى مكاتب التصورات الأميركية للتعبير، فمكتب شؤون شمالي الخليج ينخرط في السياسة الخارجية والشؤون الداخلية لإيران والعراق من خلال مكتب الشرق الأدنى، فيما تركيا مشمولة بالمكتب الجنوبي الشرقي.

ويعرَّف الشرق الأوسط وفق أهداف هذا الكتاب بأنه العالم العربي من مصر فشرقاً، بما في ذلك إسرائيل وإيران وتركيا.

(1) إلى جانب إيران والعراق وسوريا وتركيا، يمكن العثور على كرد في لبنان والاتحاد السوفياتي السابق، لكن عددهم يجعلهم غير جديرين بالذكر. وتشير فاوسيت خصوصاً إلى أن «الكرد في أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق يفوقون 1.1 مليون شخص»؛ انظر Louise Fawcett, 'Down but not out? The Kurds in International Politics', *Review of International Studies*, Vol. 27 (British International Studies Association, 2001), pp. 109–18. لكن ديفيد ماكدويل يقدّر أن عدد الكرد في أوروبا والجمهوريات السوفياتية السابقة يصل إلى مليوني شخص؛ انظر D. McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: =

هذا الفصل إلى ما وراء المقاربة الاجتماعية – التاريخية لاتباع تحليل سياسي يربط الكرد بالولايات المتحدة، ويربطهم من خلال القضية الكردية بالسياسة الإقليمية والدولية الموزعة إلى سلسلة قضايا، يتشابك كل منها بمشكلات وقضايا ذات طبائع مختلفة. حصل تفتت كردستان والتشتت الكردي الأبعد في دول إقليمية مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى. وتلقي الأقسام التالية، إذاً، ضوءاً على العلاقات بين السياسة الخارجية الأميركية وكرد إيران والعراق وتركيا وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

ويؤكد شح الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الكرد والدول الخارجية، بما فيها الولايات المتحدة، والمتفحصة لهذه العلاقة، أهمية الموضوع. فالدراسات الإقليمية المركِّزة على الشرق الأوسط تميل لغاية الآن إلى شرح العلاقات داخل الدول الإقليمية أو بينها، أو وإلى درجة أقل، العلاقات بين الدول الإقليمية والقوى الخارجية. لكن في ما يتعلق بالقضية الكردية، استخدِمت القضية أساساً أداة لتحليل السياسة الإقليمية، بدلاً عن أن تكون نقطة ارتكاز يمكننا من حولها أن نتفحّص التطورات الدولية والإقليمية. ونظراً إلى الانهماك الأخير للدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية لدول الشرق الأوسط، لم تطوَّر بعد في شكل بارز العلاقات البينية بين اللاعبين الإقليميين الذين يشكّلون دولاً وأولئك الذين لا يفعلون. لذلك وخلال تتبع العلاقة بين السياسة الخارجية الأميركية وكرد الشرق الأوسط، يتقصّى هذا الكتاب العلاقات بين اللاعبين الذين يشكّلون دولاً وأولئك الذين ليسوا كذلك، إلى جانب دور الأخيرين في السياسة الإقليمية والدولية.

= I.B.Tauris, 1996), p. 3. ويعرض محو رقماً يتراوح بين 75 ألف كردي ومائة ألف في لبنان؛ انظر Lokman I. Meho, 'The Kurds in Lebanon: a social and historical overview', *International Journal of Kurdish Studies*, Vol. 16, Nos.1–2 (Kurdish Library, January 2002).

وعلى عكس المقاربات التاريخية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية للقضية الكردية في معظم الأدبيات، والتي يبدو أن لها الأرجحية على التحليل السياسي، يتبع هذا الفصل تحليلاً سياسياً يستند إلى مراجعة تاريخية متحدة مع تحقيق تجريبي. وهكذا تستند الأسئلة التي يطرحها الفصل، إلى جانب السؤال البحثي الإجمالي (هل يؤثر الكرد في السياسة الخارجية الأميركية وكيف تؤثّر هذه السياسة في القضية الكردية؟)، إلى تحليل كلي متعدد التخصصات، وينظَر إليها عبر موشور العلاقات الدولية[1]. ولفهم القضية الكردية وأبعادها، إلى جانب العلاقة مع الولايات المتحدة والسياسة الإقليمية، ستدرَج «نماذج» تحليل بيانية مفهومية إضافية. كذلك ومع الأخذ في الحسبان المجموعات الكردية المختلفة في كل بلد من بلدان الإقامة، ستُشرح أيضاً فاعلية الدراسة المقارَنة في تحليل الموضوع الإجمالي.

يركّز هذا الفصل أساساً على أن يضع الكرد في الحلبتين الإقليمية والدولية كلاعب لا يشكّل دولة، وأن ينظر في ضوء ذلك في وضعهم المعقد. وعلى الرغم من أن القضية الكردية يشار إليها بالمفرد، فإن لها دلالة بالجمع. فتشتت الكرد منذ القرن السادس عشر إلى أطراف المناطق التي تشكل اليوم الحدود القومية، خصوصاً في سوريا وإيران والعراق وتركيا، أدى إلى قيام سلسلة من القضايا، يتميز كل منها بخصائص مختلفة ويتطلب مقاربات مختلفة. وتبرُز المطالب الكردية بحقوق ثقافية واجتماعية ومدنية، إلى جانب مطالبهم السياسية بالديمقراطية وتقرير المصير، سواء في شكل حكم ذاتي

---

(1) هنا على المرء أن يلاحظ التمييز بين العلاقات الدولية كنظرية والعلاقات الدولية كممارسة.

أو استقلال من ضمن حدود محددة (كردستان تحديداً)، كعوامل شارحة للوضع المختلف للكرد في كل بلد من بلدان الإقامة، ومن ثم لقيام قضايا كردية مختلفة. لكن المطالب الكردية المختلفة حتى، تبرز تشابهاً لافتاً مع مطالبهم بنوع من الحلول الفدرالية وأهدافهم المتمثلة بخلق دول كردية واقعية مختلفة. بكلام آخر، يمكن القول إن القضايا الكردية المتفرقة أيضاً، هي في الوقت نفسه جزء من القضية الكردية[1].

وكما يبيَّن في القسم التالي، وبغض النظر عن الثنائيات السياسية بين المجموعات الكردية وفي كل منها، وهي ثنائيات تتعزز بغلبة التطورات المتعلقة بالدول على القضية الكردية في كل بلد يضم مجموعة سكانية كردية، تُشرح الدلالة المزدوجة للقضية الكردية اليوم بالوحدة الروحية للكرد والتقاء مطالبهم. فباعتبار الكرد «سكان كردستان»، فإنّ ولاءهم لمنشأ مشترك،

(1) في مقابلة أجرتها معه الباحثة، تحدّث عدنان المفتي، رئيس المجلس الوطني الكردستاني، عن نضال الحركة الكردية في سبيل أفكار مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير (إربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007).
يعرّف ميثاق الأمم المتحدة (المادة الأولى، الفقرة الثانية) تقرير المصير بأنه «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها»؛ Kerim Yildiz, 'Self-determination and autonomy', *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004), p. 151. ويمكن التعبير عن «تقرير المصير»، المقسم إلى خارجي وداخلي، وفق يلدز، إما من خلال «بروز دولة مستقلة» وإما في شكل مضمر، مثل «حق الشعوب في تقرير نمط الحكم الخاص بها والسعي وراء تطورها السياسي وفق خيار حر ومساواة تشاركية»؛ انظر المصدر السابق، ص. 156. وهكذا يقترح النقاش حول «تقرير المصير»، «حق الشعب في أن يحدّد بحرّية، وضعه السياسي والسعي وراء تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»؛ المرجع السابق، ص. 151.

والمهيمن إلى الآن على الفكر السياسي الكردي، يبرّر الإشارة إلى كل من القضية الكردية والقضايا الكردية[1].

يبدأ الفصل بنقد للتعريفات المصطلحية في شأن كرد الشرق الأوسط، وفق الوصف الخاص بها في الأدبيات الأكاديمية. ثم يقدّم تحليلاً سياقياً مؤلفاً من الأصول التاريخية للبنية الاجتماعية - السياسية للكرد بهدف تبيين العوامل التي شكّلت الوضع السياسي للكرد في الشرق الأوسط اليوم. ويعزى هذا الوضع السياسي الإشكالي والمعقد إلى نوعين من المشكلات - داخلي وخارجي. وفي شأن النوع الأول، وعلى صعيد التنوع، يمكن النظر إلى اللاتجانس الكردي تاريخياً، فيما تشعباته ملموسة جداً في الحاضر، كما يتبيّن في انقسام الحياة السياسية الكردية. وفي خصوص النوع الثاني، تستحيل مناقشة وضع الكرد من دون الإقرار بتأثير تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشؤون الكردية، وكيف أثّرت أفعال كهذه في وضع الكرد. ويسلط تقديم العوامل الخارجية أيضاً ضوءاً على أسباب فشل الكرد في إقامة دولة في القرن العشرين. وأخيراً، يمكن فهم الحضور الكردي في الشؤون الشرق أوسطية والعالمية كنتيجة لتدويل القضية الكردية وارتباطها بالتفاعلات الكردية مع قوى إقليمية ودولية بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) تحدّث بارزاني عن الدعم الأخلاقي والسياسي لكرد آخرين حدّد طرق ردود فعلهم؛ انظر المقابلة مع مسعود بارزاني، مرجع سابق (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو2007). وفي هذا الصدد، يناقش عدنان المفتي، رئيس المجلس الوطني الكردستاني، الدعم الكردي - الكردي بالإشارة إلى الكرد كأخوة يشكّلون أمة واحدة على الرغم من أن أي حركة لا تتدخل في قضايا تعني الحركات الأخرى. عدنان المفتي، مقابلة، مرجع سابق (إربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007). ويشير محمود عثمان إلى روح التجمع لدى الكرد من خلال ثقافتهم وتاريخهم وجغرافيتهم وتربيتهم المشتركة؛ مقابلة مع محمود عثمان، مرجع سابق (إربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007).

2 مفهمة نظرية للقضية الكردية

1.2 أساليب الفهم

وفق فريد هاليداي، يشكّل كرد الشرق الأوسط حالة خاصة من حالات اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، يمثّل انقسامهم بين دول إقليمية لب القضية الكردية[1]. ويشير تفتت كهذا إلى تعقيد الوضع الكردي والقضية الكردية، فمن هذا الانقسام تبرُز مشكلاتٌ تتعلق بالبقاء ومسائلُ تتعلق بالحريات، تتطلب تطبيق أنواع مختلفة من السياسات. لذلك يتعلّق رأيي بالطبيعة المتعددة الأبعاد للقضية الكردية، بغض النظر عن الطموحات القريبة الأجل للكرد إلى حكم ذاتي كردي يقوم على النموذج الفدرالي للحكم داخل دول الإقامة، أو إلى إعلان بعيد الأجل محتمل للاستقلال من ضمن حدود المنطقة المعرّفة بكردستان. ولذلك تبرُز الطبيعة المتعددة الأوجه للقضية الكردية كخليط من قضايا مختلفة، لأن المطالب المختلفة للأحزاب الكردية تنبع من الوضع المختلف للكرد في كل بلد من بلدان الإقامة. لذلك يسعى كرد العراق إلى تثبيت أكبر لوضع الحكم الذاتي الخاص بهم[2]. ويطالب كرد سوريا

---

(1) Fred Halliday, 'Can we write a modernist history of Kurdish Nationalism?' Faleh A. Jabar and Hosham Dawod, eds, *The Kurds: Nationalism and Politics* (London: Saqi, 2006), p. 11.

(2) وفق جلال طالباني، «أعرف أن الشعب الكردي يريد الاستقلال، لكنهم يفهمون أنه لا يمكن أن يتحقق الآن... والقيادة الكردية واقعية، فهم يعرفون أنه مستحيل الآن، لذلك هم يناضلون من أجل الفدرالية في إطار عراق ديمقراطي»؛ انظر مقابلة مع جيم موير، مرجع سابق، (7 نيسان/ أبريل 2005).

المحرومون من حقوق المواطنة بحقوق ثقافية ومدنية واجتماعية[1]، فيما يأمل كرد إيران وتركيا بحكم ذاتي في مواجهة التطورات الأخيرة في القضية الكردية العراقية[2].

---

(1) وفق أحمد بركات (الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا)، «تختلف مشكلتنا كثيراً عن مشكلة الكرد في العراق... يريدون في العراق نيل دولة خاصة بهم. لكن في سوريا، نريد فقط ثقافتنا وحريتنا كمواطنين سوريين»، *CRS Report*, 'Syria: political conditions and relations with the United States after the Iraq War', Order Code RL32727 (The Library of Congress, 10 January 2005), pp. 1–26.

(2) وفق غريب، نصت رسالة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى الخميني في 5 آب/ أغسطس 1979 أن الهدف الكردي من قلب النظام الشاهنشاهي الفاسد وتأسيس نظام ديمقراطي في إيران يضمن للشعب الكردي حقوقه في «حكم ذاتي أو اتحاد فدرالي»؛ انظر Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse University Press, 1981), p. 23. ووفق أغري، «اختارت إيران حكماً ذاتياً: الديمقراطية لإيران وحكم ذاتي لكردستان». لذلك، «يجب الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في إيران» و«يجب حكم الشؤون الكردية من قبل ممثلين للكرد منتَخبين ديمقراطياً». Asso Agri, 'The Kurdish movement in Iran: the need for a political solution', *A democratic future for the Kurds of Turkey, Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan*, Brussels, 12–13 March 1994 (London, Kurdish Human Rights, 1995), p. 174.

وعلى المنوال نفسه، دعا علناً المؤتمر الوطني الكردي لشمال أميركا، الذي يضم أساساً ممثلين للحركات الكردية التركية، إلى احترام حق تقرير المصير لدى الكرد، إما من خلال كردستان موحدة وإما من خلال تأسيس أربع دول – أمم كردية؛ انظر Kurdish National Congress of North America, *Kurdish Independence Conference in Kurdistan* (Kurdistan: November, 2005), www.kncna.org (last accessed 2008). وكما يتبين من النص، تحول حتى خطاب حزب العمال الكردستاني، منذ تسعينيات القرن العشرين، إلى تفضيل حل فدرالي لـ «القضية الكردية».

لكن، في الوقت نفسه، أنا أنظر إلى هذه القضايا الكردية جوانب مختلفة للقضية الحساسة الكلية نفسها. لذلك فإن الإنكار الدولي والإقليمي لرأي الكرد المتعلق بحقهم في دولة، تطور أكثر إلى مسألة وجوب منح الكرد حكماً ذاتياً أو الاستقلال، ووصل إلى ذروته الحالية كمشكلة تحتاج إلى حل سياسي جذري: «يطالب الكرد في كل جزء من كردستان اليوم بحقوق ديمقراطية في أشكال سلمية ومتطورة في أرضهم الخاصة بهم»[1]. وهذا لا يشير فقط إلى أن القضية الكردية مرتبطة بالكرد بل كذلك إلى أن لها تداعيات إضافية على السياسة الإقليمية والدولية.

لهذه الأسباب كلها، يجب النظر إلى حالة الكرد في الشرق الأوسط كقضية متعددة الأبعاد. ولذلك ضروري إيضاح البنية الاجتماعية – السياسية الكردية، وكذلك الجوانب الدولية للقضية الكردية، إذ تكشف فصول لاحقة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة، إلى جانب القوى الإقليمية إزاء الكرد في سياق العلاقات الدولية. وفي القسم التالي، أقدّم «نموذجين» بيانيين لشرح القضية الكردية، يبرزان خصوصاً دور القضية الكردية في السياسات الخارجية لكل من القوى الإقليمية والدولية، وقد يساعدان في إظهار الازدواجية المعقدة في القضية الكردية، المؤلفة في الوقت نفسه من قضايا عديدة تحمل مشكلات ومسائل مختلفة.

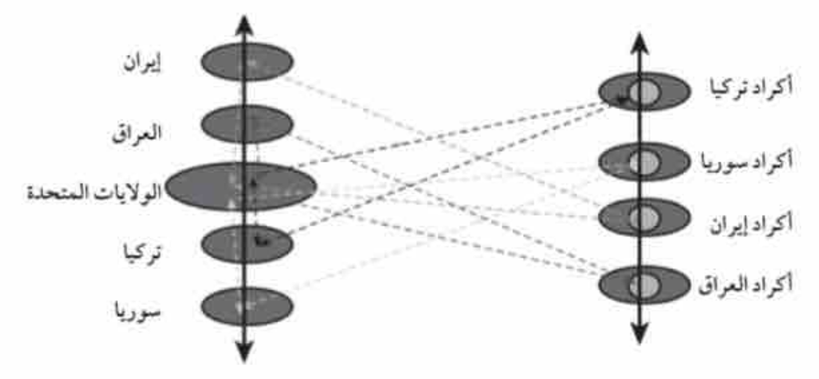
يصور الرسم البياني «العمودي – الأفقي» في الشكل 2.1 كيف يقيم الكرد علاقات مع بعضهم بعضاً وكذلك مع الولايات المتحدة وقوى إقليمية. ويشير أيضاً إلى الانخراط الأميركي في القضية الكردية.

ويمثّل العمود إلى اليسار التفاعلات بين الكرد، وإلى اليمين هناك

---

(1) «يؤمن حزبنا في حق الأمة الكردية في أي جزء من كردستان ينتمون إليه ليعيشوا فيه في سلام وتقدّم، متمتعين بحقوقهم الديمقراطية في أرضهم الخاصة بهم»، بيان في «مقابلة مع مصطفى هجري، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، *Ελευθεροτυπία* (صحيفة يونانية) (أثينا، 27 تموز/ يوليو 2008).

العلاقات بين الدول الإقليمية، وفي المنتصف الولايات المتحدة للحفاظ على توازن القوى، كما تظهر العلاقات البينية التي تقيمها الولايات المتحدة مع كل من اللاعبين الذين يشكّلون دولاً وأولئك الذين لا يفعلون. ويمثّل وضع الكرد في عمود خاص بهم، منفصل عن سائر الدول/ القوى حيث يعيشون، الوجود الكردي كوحدات متميزة لأمة مستقلة بنيوياً. ولذلك يتفاعل الكرد الذي لا يشكّلون دولة في آن مع بعضهم بعضاً، ومع الدول حيث يقيمون، ومع دول إقليمية أخرى، ومع دول - قوى دولية. وهذا يذكّر بمفهوم ويليام هايل عن الولايات المتحدة، وعلاقات الدول الإقليمية كمثلثات تخدم الهدف الخاص بأجندات السياسة الخارجية لكل من هؤلاء اللاعبين[1].

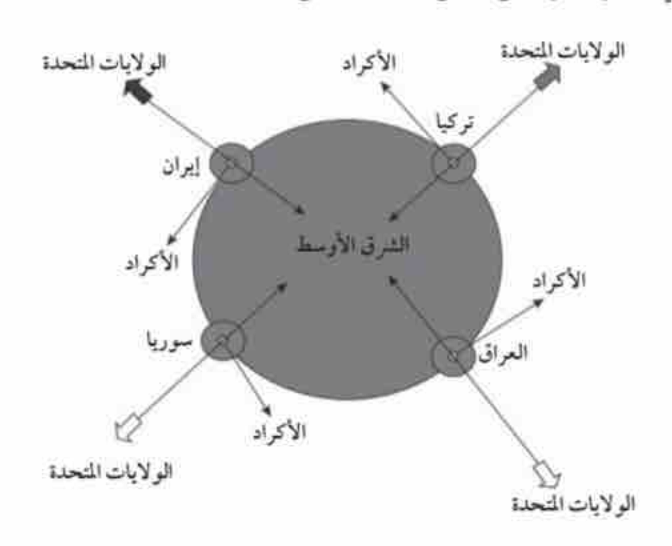


الشكل 1.2 النموذج العمودي - الأفقي.

ملاحظة: يبيّن هذا الرسم البياني مجموعة مختارة من العلاقات الممكنة والفعلية (1) بين الدول - القوى الإقليمية والدولية، و(2) بين الكرد في دول إقليمية مختلفة، و(3) بين الكرد واللاعبين الذين يشكّلون دولاً.

(1) William Hale, *Turkey, the US and Iraq* (London Middle East Institute: SOAS Middle East Series, 2007), p. 27. يرى هايل العلاقة العراقية - التركية كمثلث، شكّلت الولايات المتحدة زاويته الثالثة بعد حرب الخليج الثانية في 1991. لكن الباحثة لا توافقه الاعتقاد بأن الولايات المتحدة احتلت الزاوية العليا من مثلث كهذا، خصوصاً خلال تسعينيات القرن العشرين.

يمثّل الرسم البياني «المحور» التالي (الشكل 2.2) ثاني «النموذجين» الموصوفين في القسم السابق، ويبيّن العلاقة بين الكرد وكل من الولايات المتحدة والدول الإقليمية، بعد انقسام الكرد بين الدول الإقليمية، خصوصاً منذ سبعينيات القرن العشرين فصعوداً، في ضوء تحول الاتصالات الأميركية – الكردية إلى علاقة تفاعلية. وينظَر إلى الكرد هنا كمكوّن مركزي للسياسة الإقليمية والدولية، يؤثّر في آن في الدول الإقليمية والدولية ويتأثر بها. ويبيّن أيضاً الدور الكردي في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط؛ فالعلاقة الأميركية بدول الشرق الأوسط لا تمر في الأغلب من خلال القضية الكردية (كما هي الحال أخيراً مع العراق). ويبيّن الرسم أيضاً أهمية الدور الكردي في العلاقات الدولية وكيف تعلق القضية الكردية في شرك كل من التفاعلات الإقليمية – الإقليمية وعلاقات الكرد مع قوى خارجية كالولايات المتحدة. ويمثّل أخيراً آراء الكرد في حالاتهم المحددة، فهو يبيّن الجمود الذي قد يواجهونه من ضمن هذا النمط من العلاقات.



الشكل 2.2 النموذج المحوري.

وكما تشير الأسهم، يصوّر الشكل الشرق الأوسط كالمحور المركزي الذي تدور حوله التفاعلات الإقليمية والخارجية. وتمثّل الأسهم التي تشير إلى الشرق الأوسط، قوة الولايات المتحدة، فيما تمثّل الأسهم الخارجة قوة دول الشرق الأوسط. وتتطابق نقطة الالتقاء الخاصة بخطوط كهذه مع الحدود الواقعة بين الداخل والخارج، حيث تقع القوة الجاذبة الكردية. لذلك يصعب جداً، وفي وضوح، فك المحاور الكردية عن هذه الخطوط، فهي موجودة في وسط خطوط القوى الإقليمية والدولية. وفي هذه الطريقة، يتكرس موقع الكرد في وسط التفاعل بين القوى الداخلية والخارجية.

3 الأصول التاريخية للقضية الكردية

ثمة مجموعتان محددتان عادة من أسباب حرمان الكرد من دولة، ما أدى إلى وضعهم المعاصر كلاعب لا يشكّل دولة[1]. تاريخياً، عرقِلت عموماً المطالب الكردية في شأن تقرير المصير تحت سلطة موحدة وذات حدود جغرافية محددة، بالبنية المستقلة للمجتمع الكردي التعددي على ما يبدو، وبتدخلات خارجية وإقليمية في شؤونهم. وباعتبار الكرد سكان الأرض نفسها لأربعة آلاف سنة، هم متميزون بخصائصهم الخاصة. وتكشف التعددية الاجتماعية الكردية، إلى جانب تنظيمهم الأولي في عائلات تحكم نفسها، تعرَف بالإمارات، وخضعت للباب العالي العثماني منذ القرن الرابع عشر،

---

(1) وفق نادر انتصار، «أعاقت عوامل داخلية وخارجية»، مثل اللاتجانس اللغوي والجغرافي الكردي، والقومية المناطقية، والبنية اللامركزية الكردية، إلى جانب التهميش الاجتماعي – الاقتصادي للمناطق الكردية، «بروز وطن كردي مستقل»؛ في Nader Entessar, *Kurdish Politics in the Middle East*, op. cit., p. 4.

أصول البنية الاجتماعية – السياسية الكردية، الفردية لا المستقلة[1]. وبعدئذ، أدى الاختراق الأوروبي للإمبراطورية العثمانية، وهو ما مثّل عاملاً رئيسياً أدى إلى تفتتها وبروز خطابات قومية إقليمية، إلى وعي رعاياها لهوياتهم المتميزة. وعلى خطى الدول الإقليمية في ما يخص تشكُّلها في دول قومية، بدأت المطالب القومية الكردية في شأن الاستقلال تسمَع خلال العقد الأول من القرن العشرين[2].

لكن قيام قوميات إقليمية كهذه، مدعومة من قوى خارجية على حساب الحركة الإثنية – القومية الكردية، عرقل عملية تحويل الكرد إلى دولة قومية واحدة، وخلال عشرينيات القرن العشرين أوصل الحركة إلى جمود. وأدى فشل الكرد في خلق دولة خاصة بهم بعد اتفاقية سايكس – بيكو (1916)[3]،

---

(1) في السياق نفسه، يرى نادر انتصار أن أساس اللاتجانس الكردي هو «... طبيعة البنية الاجتماعية الكردية، المستندة إلى خلايا سياسية ذاتية الحكم صغيرة الحجم، إلى جانب سكناهم الجبلي». لكنني أوسّع هذا الرأي إذ أؤكد أن مؤشرات كهذه إلى نمط العيش الكردي، شكّلت أيضاً الوضع السياسي الكردي المعاصر؛ انظر Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992), p. 4.

(2) «برزت القومية الكردية من المرحلة العثمانية» والتي تبلورت في أعقابها مطالب الكرد بدولة؛ Faleh A. Jabar, 'Arab nationalism versus Kurdish nationalism: reflections on structural parallels and discontinuities', Jabar and Dawod, eds, *The Kurds*... op. cit., p. 278.

(3) في الواقع، فإن الاتفاق بين «الجنرال شريف باشا كممثل للكرد والجنرال بوغوص باشا كممثل للأرمن في باريس (20 أيلول/ سبتمبر 1919)، والمفترض أن يؤثر في الحلفاء في خصوص معاهدة عشرينيات القرن العشرين على صعيد الاعتراف بدولة كردية وأرمنية مستقلة، لم يتبلور قط»؛ في Nader Entessar, *Kurdish Politics in the Middle East*, op. cit., p. 111.

في وقت قسّم فيه الشرق الأوسط إلى دوائر نفوذ من قبل القوى الأوروبية، إلى قيام القضية الكردية. ويمكن عزو استمرار هذا الفشل إلى تشتت الكرد بين دول إقليمية مختلفة، إلى جانب تدخل قوى إقليمية وخارجية لضمان الوضع الراهن في المنطقة والذي وضعته القوى العظمى بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي شكل أكثر تحديداً، ومنذ الحرب العالمية الثانية، تقدّم السياسات التدخلية في شأن القضية الكردية من قبل قوى دولية كالولايات المتحدة، تفسيراً إضافياً لمشكلة القضية الكردية. لذلك قد يبدو أن وضع الكرد كلاعب لا يشكّل دولة تعزز بتطورات كهذه[1]. لكن هذا النوع من التدخلات لم تدوّل القضية الكردية فحسب بل حوّلت الكرد أيضاً إلى لاعبين دوليين مهمين، بدءاً بكرد العراق.

وعلى هذا الأساس، تبيّن الفصول اللاحقة القضية الكردية كالرابط في العلاقات الدولية بين الكرد والولايات المتحدة والقوى الإقليمية، لكنها تعرض أيضاً دور الكرد في السياسة الدولية والتفاعلات الكردية مع كل من القوى المحلية والخارجية في الترويج للقضية الكردية. في هذه الأثناء، يتقصى القسم التالي القضية الكردية كخليط من عوامل داخلية وخارجية.

في ما يخص العوامل الداخلية، فإن تعقيد القضية الكردية في مقابل الوضع الذي لا يشكّل دولة، الخاص بالكرد، هو نتيجة للتاريخ الاجتماعي

(1) «على الرغم من أنَّ بروز لاعبين لا يشكّلون دولًا ليس ظاهرة جديدة، فإنَّ أهميته تكمن في الحكم الذاتي الممنوح لهؤلاء اللاعبين من ضمن السياسة الدولية»؛ انظر J. Martin Rochester, *US Foreign Policy in the 21st Century* (Boulder CO: Westview Press, 2008), p. 17. لذلك بقي الكرد كلاعبين يشكّلون أقل من أمة وكعابرين للأمم من ضمن دول الشرق الأوسط، في هذا الشكل منذ الحرب العالمية الأولى.

- السياسي لهؤلاء. فالكرد، باعتبارهم خليطاً من «سلسلة من القبائل الهندية - الأوروبية [التي] هاجرت إلى كردستان قبل أربعة آلاف سنة»[1]، أي حوالى الألفية الثانية قبل الميلاد، استوعبوا السكان الأصليين لجبال زاغروس وطوروس[2]. وفي شأن التنوع المجتمعي المنسوب إلى أصول الكرد من قبائل مختلفة (مثلاً، كاردوخ، حدياب، زيلا وخلدي وحجي، الفرس، السكوثيون، الألانيون، الحيثيون، العيلاميون مثل غوتي، لولومي، كاساي المرتبطة بالحوريين مثل كورتي، وغوتي، ومانا، ومتاني، ومارد والميديون»)، فهو يشرح أكثر موقعهم الحالي[3]. وتكشف الصفات الثقافية المتشابهة لكن غير المتطابقة لهذه القبائل كيف يتفشى التنوع في الثقافة الكردية[4].

كذلك وكجزء من هذه الخلفية السلالية المتنوعة، ينطق الكرد بلهجات مختلفة، ويعتنقون مذاهب دينية مختلفة، وينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة، وفق أماكن إقامتهم. وينقسمون تبعاً لذلك إلى «رعاة ورحّل»[5]،

---

(1) Kurdistan Democratic Party Politburo, Central Bureau for Studies and Research, *Kurdistan: An Economic, Geographic and Historical Brief Explanation*, No 33 (Kurdistan, 1999), p. 7.

(2) Kurdistan Human Rights Project, *The Safe Haven in Northern Iraq* (London: KHRD, 1995), p. 6.

(3) لا يشمل الاسم «كرد» فقط جميع الناس «الذين يدعون أنهم متحدرون أصليون من الميديين، بل كذلك طائفة من مجموعات إثنية وقبلية كانت اختلطت مع بعضها بعضاً وخلقت جماعات جديدة عبر تمازج الأجناس»؛ في Nader Entessar, *Kurdish Politics in the Middle East*, op. cit., p. 3.

(4) Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development* (Syracuse University Press, 2006), pp. 11–12.

(5) Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US global agenda* (4th edn) (Canada: Common Courage Press, 2004), p. 46.

و«عشائر وقبائل»[1]، و«ناطقين بالكرمانجية في سوريا وتركيا وشمال العراق، والسورانية والكاكائية في إيران والشمال الغربي للعراق، إلى جانب الزازائية في تركيا»[2]. وفي ما يخص الدين، فالكرد المنتمون إلى التيار السائد هم «مسلمون سنّة اعتنقوا الإسلام حوالى القرنين الثاني عشر والسادس عشر، كذلك هناك شيعة ويزدانيون (yazdanistes) وعلويون استناداً إلى الزرادشتية، الديانة الأساسية للكرد»[3]. كذلك، فإن «اثنين بالمائة من الكرد يزيديون، وهم موجودون في سوريا، وثمة 150 ألفاً من الكرد اليهود، وهم يقيمون في إيران»[4]، وثمة مسيحيون متأثرون بالولاء الكردي الأولي للزرادشتية، فيما المنتمون إلى الصوفية ربما لا يزالون طاغين.

ولوحظ اللاتجانس الكردي لغوياً، من قبل ديفيد ماكدويل[5]، وفلاديمير مينورسكي الذي يعتبر أن المعنى المجرد لكلمة «كردي» هو تعبير فارسي قديم يعني «مترحّل»[6]. وفي هذه الأثناء، يرى نادر انتصار أن الممارسة

(1) Erik Cornell, *Turkey in the 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats* (UK: Curzon Press, 2001), p. 120.

(2) Servet Mutlu, 'Ethnic Kurds in Turkey: a demographic study', *International Journal of Middle Eastern Studies* 28 (1996), pp. 518–19; also Henry J. Barkley and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Rowan & Littlefield Publishers, Inc, 1998), p. 63.

(3) David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B.Tauris, 2000), p. 10.

(4) www.kurdish-patrnership.com/religion.html (last accessed 2007).

(5) «المجتمع الكردي متعدد اللغات ومتعدد الأعراق ومتعدد الأديان...»؛ Jonathan Randal, *Kurdistan: After Such Knowledge, What Forgiveness?* (Oxford: Westview Press, 1999), p. 12.

(6) Vladimir Minorsky, 'The tribes of Western Iran', *The Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, 75(½) (1945): p. 76.

الكردية المتمثلة بـ «الاستقرار في قبائل مستقلة تتصرف وفق حكم ذاتي وتملك اتصالات محدودة مع بعضها بعضاً بالتزامن مع غياب سلطة عليا موحّدة تجمعها»، هي عامل إضافي يشير إلى التنوع بين الكرد[1].

وعزز استقرار الكرد في سلسلة من الدول المختلفة بسبب رغبة القوى العظمى في تسهيل سيطرتها على الشرق الأوسط، التنوع الكردي، ولذلك يمكن اعتباره مسؤولاً عن وضع الكرد كلاعب لا يشكّل دولة. ولذلك تؤدي ميول الكرد إلى التنوع المجتمعي كنتيجة للأساليب المختلفة في التعامل معهم من قبل أنظمة دول الإقامة، إلى تعقيد القضية الكردية تعقيداً إضافياً. فالدول الإقليمية تخشى دوماً أن أي حكم ذاتي كردي محتمل وفق شكل فدرالي من أشكال الحكم، يمكن أن يتحول في سهولة إلى استقلال (على الرغم من الأسباب الكثيرة التي تجعل أي «كردستان كبرى» هدفاً غير واقعي)، ويمكن أن يتسبّب كذلك بتفكك جغرافي. ويقدّم أخيراً حرص الأنظمة الإقليمية على الحفاظ على وحدتها الجغرافية أو وضع القضية الكردية في مواجهة الإستراتيجيات الإقليمية الخاصة بهذه الأنظمة، شرحاً إضافياً للوضع الحالي للكرد. لذلك وبعيداً من الأساس المنطقي التاريخي والسياسي للانقسامات الكردية - الكردية، ثمة أيضاً أسباب جغرافية - سياسية واقتصادية وشخصية[2].

وكذلك تبرز جذور القضية الكردية، كما تمثّلها البنية الاجتماعية الكردية

(1) «يُشرح فقدان الوحدة بانقسامات إلى قبائل مستقلة [تغيب فيها] روابط الدم [ولا يوجد سوى] كيانات مختلفة تفعل وفق مصالحها الخاصة بها»؛ Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, eds, The *Kurds: A Contemporary Overview* (London and New York: Routledge, 1992), p. 11.

(2) وفق رئيس برلمان الحكومة الإقليمية لكردستان، تمثّل النزاعات على الأراضي، واعتماد الكتلة السكانية على الأحزاب السياسية في مجال الأمن، والخلافات بين الأحزاب الكردية على السياسات الفضلى للدفاع عن المصالح الكردية، تبريرات للخلافات الكردية. مقابلة بين الباحثة وعدنان مفتي، رئيس المجلس الوطني الكردستاني (إربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007).

اللامتجانسة وصراع المصالح بين القوى الإقليمية والدولية والكرد، غياب أي اتفاق على أعداد الكتل السكانية الكردية.

1.3 الديمغرافيا الكردية

تتركز أغلبية الكرد، باعتبارهم أكبر اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً في الشرق الأوسط، في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا[1]. ووفق تقديرات عامة في الأدبيات، يبدو أن إجمالي عدد الكرد في تركيا يبلغ في المتوسط ما بين 12 مليون شخص و13 مليوناً، إلى جانب أربعة ملايين شخص أو خمسة ملايين في العراق، وخمسة ملايين إلى 6.5 ملايين في إيران، ومليون شخص إلى مليونين في سوريا[2]. لكن استطلاعات مهمة، كذلك الذي أجري

(1) قدّر عرمان شاهين، الوزير في حكومة ديميريل، وفق تقرير لـ ميليت (16 كانون الأول/ ديسمبر 1991)، عدد الكرد في تركيا بـ 15 مليون شخص.

(2) يورد ماكدويل أن «الكرد في تركيا يعدّون 13 مليون شخص (23 بالمائة)، وفي العراق 4.2 ملايين (23 بالمائة)، وفي إيران 5.7 ملايين (10 بالمائة)، وفي سوريا مليوناً (ستة بالمائة)»؛ David McDowall, op. cit., p. 3؛ انظر أيضاً Martin Van Bruinessen, *Agha, Sheikh and State: The Social and Political Structure of Kurdistan* (London, 1992), p. 15. ووفق كورنيل (2001)، كانت تركيا تضم 12 مليون كردي، وإيران ستة ملايين، والعراق أربعة ملايين، وسوريا أقل من مليون؛ انظر Erik Cornell, *Turkey in the 21st Century*, op. cit., p. 120. وقال روبين (2003) إن «الكرد يعدّون 24 مليون شخص، من بينهم 12 مليوناً في تركيا، وستة ملايين في إيران، ومليون في سوريا، و500 ألف في القوقاز ومليون في المهجر»؛ انظر Michael Rubin, 'Are Kurds a pariah minority?' *Social Research* (Spring 2003), pp. 1–17.

تقدّر مصادر رسمية إيرانية عدد الكرد في إيران بـ 1.5 مليون شخص؛ انظر Iran Chamber Society (2001–6), http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php (last accessed March 2009). ووفق جيم موير، يبلغ عدد الكرد في إيران ستة ملايين شخص؛ انظر Jim Muir, 'Weary of war, Turkish Kurds try talking', *The Christian Science Monitor* (12 =

في تسعينيات القرن العشرين وقدّم في الكتاب – المصدر الوحيد عن علاقة

= (December 1993. ويقدّر كاتزمان وبرادوس عدد كرد العراق بأربعة ملايين شخص إلى 4.5 مليون؛ انظر Kenneth Katzman and Alfred B. Prados, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', *CRS Report for Congress*, Order No RS22079 (The Library of Congress, 5 May 2005).

ووفق تقديرات ماكدويل في 1992، يبغ عدد الكرد في تركيا 10 ملايين شخص، وفي العراق حوالى أربعة ملايين، وفي إيران خمسة ملايين، وفي سوريا مليوناً (مذكور في Gareth R. V. Stansfield, *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy* (Routledge Curzon, 2003), p. 32. ويقدّر جيمس سيمنت «عدد الكرد في تركيا بـ 15 مليون شخص، وفي إيران بـ 6.5 ملايين، وفي العراق بأربعة ملايين، وفي سوريا بـ 1.25 مليون، وفي الاتحاد السوفياتي بـ 330 ألفاً، وفي أوروبا بـ 500 ألف»؛ انظر James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York, 1996), p. 76. وفي أربعينيات القرن العشرين، قدّر حوراني عدد كرد سوريا بـ «مائة ألف شمالي جبال طوروس وحلب و20 ألفاً في دمشق»؛ انظر Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), p. 85.

كذلك يقدّر يلدز عدد الكرد في سوريا بما بين حوالى 8.5 و12 بالمائة (أو 1.5 مليون شخص إلى مليونين)، نقلاً عن رابطة حقوق الإنسان، فيما تقدّر وزارة الخارجية الأميركية أنهم يساوون تسعة بالمائة أو 1.82 مليون شخص؛ انظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), pp. 1, 23. ويقدّر غاليه ويلدز أن الكرد السوريين يساوون 8.5 إلى 12 بالمائة؛ انظر Alessandra Galié and Kerim Yildiz, *Development in Syria: A Gender and Minority Perspective* (UK: Kurdish Human Rights Project, July 2005), p. 21. ويرى مصدر آخر أن الكرد السوريين يساوون ثمانية إلى 15 بالمائة من الكتلة السكانية؛ انظر Maureen Lynch and Ali Perveen, 'Buried alive: stateless Kurds in Syria', *Refugees International Report* (January 2006), http://www.unhcr.org/refworld/docid/47a6eba80.html (last accessed March 2009).

الولايات المتحدة بالكرد، قدّرت عدد الكرد بأكثر من 30 مليون شخص[1]، فيما سجلت استطلاعات أخرى أرقاماً أقل بكثير[2].

---

(1) يشير محو ونعمة إلى 51 بالمائة في تركيا، و24 بالمائة في إيران، و10 بالمائة في العراق، وخمسة بالمائة في سوريا، وثلاثة بالمائة في أوروبا وواحد بالمائة في الاتحاد السوفياتي السابق؛ انظر Lokman I. Meho and Michel G. Nehme, 'The legacy of US support to Kurds: two major episodes', Lokman I Meho, ed., *The Kurdish Question in U.S. Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, Connecticut: Praeger, 2004), p. 16. ويتحدث بوركاي عن 35 مليون شخص، بينهم 18 إلى 20 مليوناً في تركيا، وثمانية إلى 10 ملايين في إيران، وخمسة ملايين في العراق، و1.5 مليون في سوريا؛ انظر Kemal Burkay, 'The Kurdish Question; its history and present situation', http://members.aol.com/KHilfsvere/Kurds.html (2007). ويقدّر إفرست عدد الكرد بما بين 25 و30 مليون شخص؛ انظر Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US global Agenda* (4th ed.) (Canada: Common Courage Press, 2004), p. 46. ووفق برادوس، ثمة مليونا كردي في سوريا؛ انظر Alfred B. Prados, 'Syria: political conditions and relations with the US after the Iraq War', *CRS Report for Congress*, Order Code RL32727 (The Library of Congress, 10 January 2005), p. 9.

(2) يقدّر كريم يلدز الكتلة السكانية الكردية بحوالى 22 إلى 23 مليون شخص، وذلك في كتابه *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004), p. 9. لكنه يقول أيضاً إن الكتلة السكانية الكردية في تركيا ازدادت من 13 مليون شخص في 2004 إلى 15 مليوناً في 2005. وهكذا، ثمة 13 مليون كردي في تركيا و4.2 ملايين في العراق و5.7 ملايين في إيران ومليون في سوريا؛ انظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), p. 1. وعلى أساس إحصائية سبعينيات القرن العشرين، قدّر تشالياند وقاسملو كرد تركيا بحوالى 8.5 ملايين شخص؛ انظر Gérard Chaliand and Abdul Rahman Ghassemlou, *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, trans. Michael Pallis (London: Zed Books, 1992), pp. 256, 292.

وتنتج محاولة لجمع البيانات المتوافرة كلها في تقدير منطقي لكرد سوريا وإيران والعراق وتركيا رقماً متوسطاً يساوي 26 مليون شخص[1]، لكن يجب التشكيك في الرقم لأن الأرقام كلها الواردة في الأدبيات، في غياب إحصائيات رسمية، تفتقر إلى دليل دقيق. لذلك لا تشكّل الأرقام الحالية أكثر من تقدير عام، ونظري إلى حد كبير، لحجم الكتلة السكانية الكردية. ومع ذلك، فالكرد هم أحد أكبر اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يجب على المرء أن يشير إلى صعوبات تكتنف التحقق من الأرقام بسبب تزاوج كرد بغير كرد.

4 قيام القضية الكردية: عوامل داخلية وخارجية

١.٤ عوامل داخلية

١.١.٤ البنية الاجتماعية - السياسية الكردية

بعد تصوير الأصول والأبعاد التاريخية للقضية الكردية، يتفحص هذا القسم كيف ترتبط بسلسلة من العوامل الداخلية التي أدت أيضاً إلى القضية

(1) يقدّر كينيث كاتزمان عدد الكرد بما بين 20 مليون شخص و25 مليوناً؛ انظر Kenneth Katzman, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', *CRS Report for Congress*, Order No RS22079 (The Library of Congress, 5 February 2008), p. 1.
ويرى أولسون أيضاً أن الكرد في الشرق الأوسط يساوون ما بين 20 مليون شخص و25 مليوناً (مع وجود 10 إلى 12 مليون شخص في تركيا، وخمسة إلى ستة ملايين في إيران، و3.5 ملايين في العراق، ومليون في سوريا)؛ انظر Robert Olson, 'The Kurdish question and Turkey's foreign policy, 1991–1005: from the Gulf War to the incursion into Iraq', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 19(1) (Fall 1995): p. 2.

الكردية، وأدت بالتالي إلى تصوير الكرد كأمة متميزة محرومة من دولة. ولذلك يُتفحّص «النمط الاجتماعي للتنظيم» لدى الكرد باعتباره العامل الداخلي الأول المساهم في تشكيل هوية الكرد كلاعب لا يشكّل دولة. وفي شكل أكثر تحديداً، سأشرح كيف طوّر غياب أي سياسة كردية تروج للمصلحة القومية المشتركة، على أساس النمط المستقل للتنظيم السائد بين الكرد وفق عائلاتهم المتميزة، إلى جانب أسس أخرى[1].

يبيّن استمرار الكرد كإمارات تتمتع بإدارات ذاتية حتى القرن العاشر، نتيجة لاجتماع سلسلة ثقافات تلت الدليل الأقدم على وجودهم، كيف أثّرت بنيتهم المجتمعية المستقلة في طريقة فعلهم السياسي[2]. فوضعهم السياسي الحالي ليس فقط نتيجة للتدخل الخارجي والأوروبي في شؤون الشرق الأوسط، بل شجعه كذلك وفي شكل إضافي تنظيم الكرد في قبائل تتمتع بحكم ذاتي. انتشر الكرد عبر بلاد ما بين النهرين، واستخدمتهم الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية كميليشيات لضمان الحدود الإمبراطورية لكل منهما، وحافظت كل إمبراطورية وفق مصالحها على تعاونها مع هذه

(1) «يفتقر الكرد إلى أي أمنية للترويج لمصلحة مشتركة مع الفرس والعرب، إذ يبدو أن روح التجمع لديهم ضعيفة»، وفق محمود عثمان الذي يضيف أن هذا الواقع، إلى جانب الفروق الثقافية في ما يخص السكن والتربية والخلفية القبلية والعوامل الجغرافية، يشرح التفكك الكردي. مقابلة مع محمود عثمان، مرجع سابق (إربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007).

(2) يذكر مينورسكي، مثلاً، «المروانيين بقيادة أبو عبد الله الحسين بن دوستك قرب خيزان (374) والزنديين (381) والأيوبيين بقيادة صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي»، وغيرها؛ انظر Vladimir Minorsky, 'Studies in Caucasian History', *Cambridge Oriental Series*, No. 6 (London: Taylor's Foreign Press, 1953), p. 109ff.

الوحدات المتميزة والمتمتعة بإدارة ذاتية[1]. وتشير الفكرة الكردية المتعلقة بعبارة «قبيلة» إلى ميل لدى الكرد إلى الاستقلال. وبخلاف الدلالات النمطية للعبارة بين العرب، ينظَر إلى القبيلة الكردية كـ «وحدة اجتماعية - سياسية تقوم على علاقات أساسية ويتمتع أعضاؤها بتميز ثقافي»[2]. وساعدت بنية مجتمعية مستقلة من هذا النوع، سعت إلى مصالح قومية مختلفة، في إدامة فكرة القضية الكردية.

وينطبق الرأي نفسه على استمرار بنية اجتماعية - سياسية كردية مماثلة خلال تشكُّل الإمارات الكردية في القرن السادس عشر[3]. كانت الكونفدرالية الكردية أساساً «لامتجانسة (على صعيد التركيبة الطبقية) [مع كيانات] موحدة سياسياً في ظل سلطة مركزية... [وتحتاج إلى] قوى خارجية لتسود». لكن تحول النمط الكردي للتنظيم إلى نظام سياسي منظم لم يغير كثيراً في السلوك السياسي للكرد[4]. فالإمارات الكردية الـ 15 التي كانت «تتألف من قبائل [متنوعة] (مترحلة ومستقرة وغير قبلية) ومجموعات [ذات] لهجات مختلفة

(1) Hakan Özoğlu, 'State–Tribe Relations: Kurdish Tribalism in the 16th and 17th century Ottoman Empire', *British Journal of Middle Eastern Studies*, 23(1) (May 1996): 11–12, 15, 18–20, 24–25, 27.

(2) تتلخص الفكرة العربية حول «القبيلة»، وفق تابر، بأنها «مجموعة محصورة تكون فيها القرابة المصطلح المهيمن للتنظيم، ويعتبر الأعضاء أنفسهم موحَّدين ثقافياً وسياسياً وكذلك على صعيد اللغة والعادات والأصول»؛ Richard Tapper, 'Introduction', *The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan* (New York: St. Martin's Press, 1983), p. 9.

(3) «في القرن السادس عشر، استخدِم المصطلح «كردي» في شكل واعٍ لوصف الناس في منطقة كردستان»؛ انظر Şerefhan, *Şerefname: Kürt Tarihi*, trans. Emin M. Bozaraslan (Istanbul: Yöntem Yay, 1975), pp. 17–29.

(4) Richard Tapper, ibid, p. 9.

[كان] زعيمها الأعلى (الأمير) يملك قوة عسكرية»[1]، كانت كيانات مستقلة ثارت كثيراً على الأغوات الذين حاولوا إخضاعها[2]. ولم يتمكن التميز الكردي - كأمة يرتبط أعضاؤها أساساً بفكرة «كردستان الكبرى» - حتى من أن يوازن ما لدى أي إمارة كردية من «استجابة لسيطرة الدولة... باعتبار [الإمارة] مجموعة من القبائل تشكّلت من ضمن علاقة مع الدولة»[3]. لذلك ومع الأخذ في الحسبان دور السلطة في نظام العلاقات الدولية، إلى جانب ضعف القيادة الكردية، أصبح الكرد يعتمدون في الدعم على النية الحسنة للقوى الإقليمية والدولية لتجاوز التشتت الكردي - الكردي وتطبيق إهداف سياسية كردية مشتركة. وفي هذا تبيين إضافي لأصول القضية الكردية[4].

---

(1) المرجع السابق.

(2) Minorities Research Group, *World Directory of Minorities* magazine (Middle East and North Africa, 1990), p. 197.

(3) Richard Tapper, ibid.

(4) شرح الانقسام الكردي في طرق مختلفة من قبل عدد من المؤلفين. فكرينبروك وسبيرل يعزوان هذه الانقسامات إلى بنية العائلات لدى الكرد والتي تلتها القبائل المستقلة حيث لا أصول مشتركة، أي «لا روابط دم بينها» بل مجرد فكرة «الكردية». لذلك فإن كل قبيلة «تتصرف وفق مصالحها الخاصة بها»؛ انظر Philip G. Kreyenbroek & Stefan Sperl, eds, *The Kurds*, op. cit., p. 113. كذلك يستند الانقسام بين الكرد إلى التعددية التي تسم هويتهم. وهكذا وبخلاف الفكرة العربية عن «القبيلة»، حيث تتصرف القيادة لمصلحة الأهداف الجماعية للقبيلة وحيث يرتبط الأعضاء بعضهم ببعض بروابط قوية أخرى، ليس الوضع كذلك لدى الكرد. فانقسام الكرد خلال مرحلة القومية الكردية، إلى انفصاليين (عائلة بدرخان) وداعين إلى حكم ذاتي (عائلة شمدينان)، أي مستعدين لقطع الروابط مع العثمانيين وفق العقيدة الكمالية ومؤيدين للحكم العثماني، يعزز أكثر الرأي القائل بالنمط البنيوي الكردي المستقل؛ انظر Martin Van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992), =

٢.١.٤ أرض كردستان

لكن التحول البنيوي للمجتمع الكردي من عائلات مستقلة (القرن العاشر) إلى قبائل منظمة مستقرة كإمارات (القرن السادس عشر)، ثم مجدداً إلى عائلات منفصلة في ظل الإمبراطورية العثمانية، ثم كمجموعات قومية فرعية موزعة بين دول إقليمية مختلفة (القرن العشرون)، لم يكن العامل الداخلي الوحيد لبروز القضية الكردية. فالطبيعة الجغرافية للخطاب القومي الكردي، المحوري في مطالب الأغلبية الكردية على صعيد الحكم الذاتي (القرن الحادي والعشرون)، ترتبط أيضاً وبوضوح بولادة القضية الكردية. فتعريف الكرد لأنفسهم كسكان لأرض كردستان نفسها، هو اليوم الرأي الأساسي في نشدانهم حق تقرير المصير.

يعرَف أن الأرض المعرّفة بأنها كردية، مسكونة من قبل الكرد منذ ما بعد الغزو المغولي (القرن الثالث عشر) وحتى هزيمة الصفويين (القرن الرابع عشر) والتشتت التالي للقبائل الكردية. وتمتد هذه المنطقة من جبال زاغروس إلى الجزء الشرقي من هضبة الأناضول وتشكّل الأرض التي يطالب بها الكرد[1]. فـ «كوردستان» أو «كورديستان» كما عرفها ورثة السلالات

= pp. 182–84. ولاحقاً حتى وأثناء الحكم العثماني، تشتت الكرد، فرجال القبائل التقليديين منِحوا منافع من قبل الباب العالي على حساب الفلاحين الفقراء؛ انظر Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (USA: Syracuse University Press, 2005), p. 6.

(1) انظر Louise Fawcett, 'Down but not out? The Kurds in international politics', op. cit., pp. 109–18. ووفق يلدز، تمتد المنطقة من «جبال زاغروس وطوروس إلى سهول بلاد ما بين النهرين والهضبة الإيرانية في الجنوب والشمال والشمال الشرقي إلى الأناضول الأرمنية»؛ انظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq*, op. cit., p. 7؛ وكذلك Helena Cook, The Safe Heaven in Northern Iraq (London: Essex University Human Rights Centre, 1995)؛ و Mehrdad =

الكردية[1]، تتطابق مع الولاية الإيرانية التي أنشئت في القرن الثاني عشر من قبل الأمير التركي سنجار[2]. وكان الاسم الشكل الوحيد للاعتراف الرسمي المستخدم من قبل إيران للدلالة على كردستان[3]، المنطقة التي استقر فيها الكرد في عشائر[4].

ومنذ القرن الخامس عشر، لم تعد صفة «كردي»، «[تنطبق] على أي مجموعة من الرحّل»، بل أصبحت تستخدَم في شكل واعٍ لوصف «شعب منطقة كردستان»[5]، خصوصاً المنطقة الواقعة في «الجنوب الشرقي لتركيا،

= R. Izady, 'Exploring Kurdish Origins', Kurdish Life, No 7 (1993), http://www.xs4all.nl/~tank/kurdish/htdocs/his/orig.html (last accessed March 2009).

(1) Kerim Yildiz, ibid.

(2) Kendal Nezan, 'A brief survey of the history of the Kurds', *Collated Contributions and Messages* (Paris: Kurdish Institute of Paris, March 1992), p. 31.

(3) «كردستان هي الجزء الغربي من إيران والذي يقطنه الكرد... والمنطقة الغربية من الإقليم مسكونة من قبل سنّة... وبلدة سنندج (سنه)». وتقع كردستان في «غرب إيران وشمال العراق وشرق تركيا وجنوبها، إلى جانب محافظة الجزيرة في سوريا»؛ انظر Military Headquarters, *Geographical Dictionary of Iran*, Vol. 5 (Tehran, 1949–54), p. 356, مذكور في Abdul Rahman Ghassemlou, *Kurdistan and the Kurds* (London, 1965), pp. 13–14.

(4) لبعض أسماء العشائر دلالة: «مكري في الشمال، وبنو أردلان في الجنوب – في مركز سنندج، جاف وكلهور عند الحدود الجنوبية مع كرمانشاهان»؛ انظر Iran Chamber Society, 'Iranian Ethnic Groups' (2001–6), http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php (last accessed March 2009).

(5) Şerefhan, *Şerefname: Kürt Tarihi*, translated by Emin M. Bozaraslan (Istanbul: Yöntem Yay, 1975), pp. 17–29.

والشمال الشرقي للعراق، والشمال الغربي لإيـران، والشمال الشرقي لسوريا»[1]. وعلى هذا الأساس، يبدو أن لمطالب الكرد بأنهم مالكو أرض محددة عبر التاريخ أسساً موثوقة. لكن يبدو أن الكرد استغرقتهم سياسياً شؤونهم الداخلية منذئذ.

لكن وإضافة إلى العوامل الداخلية مثل طبيعة البنية الاجتماعية – السياسية الكردية، وبالترافق مع الانقسامات الجغرافية بين الكرد، تتشابك أصول القضية الكردية أيضاً بعوامل خارجية. لذلك أعزو استمرار القضية الكردية إلى إخضاع الكرد من قبل قوى أجنبية. كذلك أرى أن الوضع السياسي الحالي للكرد هو نتيجة تدخل قوى إقليمية ودولية منذ العهدين العثماني والصفوي وحتى المرحلة الحديثة مع تدخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة[2]. وبعد النظر إلى المكونات الاجتماعية – السياسية كعوامل محلية أدت إلى ظهور القضية الكردية، يركز الفصل الآن على الجوانب الدولية

(1) «بين 1600 والحرب العالمية الأولى، سكن الكرد في 'كردستان الكبرى' التي تألفت من شمال العراق، وغرب إيران وشرق تركيا والشمال الشرقي لسوريا»؛ انظر Larry Everest, *Oil, Power and Empire*... op. cit., p. 46؛ وكذلك The Iran Chamber Society, 'Iranian Ethnic Groups' (2001–6) http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php (last accessed March 2009).

(2) يعتبر شيرزاد أن الكرد، فيما كانوا سابقاً خاضعين لكل من الفرس والعثمانيين، لا يزالون اليوم عرضة للتلاعب من الدول – الأمم التي حلت محل هؤلاء؛ انظر Ali Sherzad, 'The Kurds', David McDowall, *The Kurdish Movement in Iraq: 1975–88, Minority Rights Group Report* (6th Ed) (September 1991), p. 135. انظر أيضاً Albert Hourani, 'Conclusion: tribes and states in Islamic history', Philip Khoury and Joseph Kostiner, eds, *Tribes and State Formation in the Middle East* (Berkley: University of California Press, 1990), p. 303.

2.4 العوامل الخارجية

يمكن تتبع التفاعل الكردي مع كل من القوى الإقليمية والدولية رجوعاً إلى القرن السادس عشر، حين حفزت الصراعات الفارسية والعثمانية من أجل الهيمنة، الكرد لكي يغيروا الاتجاه من الانهماكات الداخلية إلى الشؤون الإقليمية. واستمرت النشاطات العسكرية الكردية في ضمان الحدود الإمبراطورية بأمرة العثمانيين والصفويين حتى القرن الثامن عشر[1]، وكان حافز التدخل الكردي في التفاعلات الإقليمية، معركة جالديران (1514)، إلى الشمال الغربي من بحيرة أرومية، حيث دعم الكرد العثمانيين على حساب الصفويين، وهو وضع استمر خلال القرن السادس عشر.

وأجبر القرار الكردي بالوقوف إلى جانب العثمانيين باعتبارهم مناصرين للمذهب السني في مواجهة الفرس الشيعة، بلاد فارس على توقيع اتفاقية

---

(1) وفق انتصار، كان الكرد «لاعبين مهمين فقط حين استخدمهم الصفويون والعثمانيون كمناطق دفاع»، فيما تحمل «الإمارات الكردية حتى القرن التاسع عشر أهمية إستراتيجية وسياسية»؛ انظر Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992), p. 3.

«وخلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، عمل الكرد... كضمانات للحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية... وامتدت [هذه] المنطقة أساساً من جبل طوروس إلى الهضاب الغربية لإيران ومن جبل أرارات إلى سهل بلاد ما بين النهرين»؛ انظر McDowall and Chaliand, eds, *A People Without a Country*..., op. cit., p. 4. وخلال هذه الفترة أيضاً، نقل الملوك الصفويون الكرد «إلى الشمال الشرقي لإيران (خراسان) لضمان الحدود مع أوزباكستان»؛ انظر Peter Avery, 'Nader Shah and the Afsharid Legacy', *Cambridge History of Iran*, Vol. 7 (Cambridge University Press, 1991), pp. 4–5.

زهاب (معاهدة قصر شيرين) في 1639[1]. وعلى غرار الاتفاقيات المرتبة سلفاً المشابهة والتي تناولت الحدود بين الإمبراطوريتين، أدت معاهدة قصر شيرين إلى أول انفصال بين الكرد وأرضهم[2]. فالأجزاء الفارسية من كردستان أصبحت تحت سيطرة القوة العثمانية الوليدة، والعكس بالعكس، فالعثمانيون، باعتبارهم الإمبراطورية الأحدث والأقوى، لم يهزموا الصفويين لاحقاً فحسب بل سحقوا خلفاءهم القاجار الذين كانت سلالتهم استحوذت على السلطة في 1794[3]. وكانت النتيجة النهائية هيمنة الإمبراطورية العثمانية

---

(1) «ميّز الفرس أنفسهم عن العثمانيين والأوزباكستانيين السنّة بسبب التشيّع... وفي مقابل الإمبراطورية العثمانية المحدَّثة، قامت الإمبراطورية الفارسية على هرمية إكليريكية ممأسسة»؛ انظر Ervand Abrahamian, Khomeinism: Essays on the Islamic Republic (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1993), pp. 18–19.

(2) «استخدم السلطان العثماني سليم الكرد السنّة في الشمال في مواجهة الصفويين، ما أدى إلى هزيمة إسماعيل في 23 آب/ أغسطس 1514. لذلك تعزز انقسام كردستان بين العثمانيين والفرس مع معاهدة قصر شيرين»؛ انظر Abdul Rahman Ghassemlou, *Kurdistan and the Kurds* (London, 1965), pp. 36–38؛ انظر أيضاً Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development* (Syracuse University Press, 2006), p. 17؛ و Kemal Burkay, 'The Kurdish Question – its history and present situation', *A Helsinki Watch Report*, 'Introduction', Destroying Ethnic Identity: the Kurds of Turkey (New York: Helsinki Watch Committee, March 1988), p. 1.

(3) Ismet Chérrif Vanli, 'The treaties of Sèvres and Lausanne and their implications for the Kurdish people', *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North West Kurdistan* (Frankfurt: Medico International, and London: Kurdistan Human Rights Project, 1995), p. 23. ووفق فانلي، «أخضع السلطان محمود الأنظمة المتمتعة بحكم ذاتي في كردستان، ووضعها تحت السيطرة العثمانية خلال =

باعتبارها هيمنة وحيدة من دون منازع. وفي نظام أحادي القطب كهذا، حيث تركزت السلطة في مركز واحد لصنع القرار، بدت التحالفات الكردية مع هذه القوة مفيدة إلى حد كبير، على غرار سياسة الإمارات الكردية. ويمكن تتبع الميل الكردي إلى الاعتماد على دول قوية رجوعاً إلى بناء الإمارات الكردية، التي كانت سماتها، بما فيها التضامن والحجم الكبير واللاتجانس الثقافي والتوزع الاجتماعي الطبقي، تترافق مع علاقات وثيقة مع حكم الدولة[1].

1.2.4 الهيمنة العثمانية

لم تؤثر السيادة العثمانية منذ القرن السادس عشر في البنية الاجتماعية

= العقد الثالث من القرن التاسع عشر»؛ Cf. Ismet Chérrif Vanli, Chapt3: 'The suppression of the Semiautonomous Regimes in Kurdistan' (Syracuse University Press, 1995), p. 54. و«فرضت السيطرة العثمانية على الكرد [أيضاً] في 1891 [مع] تأسيس الحميدية، وهي شرطة قبلية مؤلفة من كرد، بهدف السيطرة على جبهة القوقاز مع روسيا ولمراقبة المنطقة الأرمنية»؛ Cf. James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York, 1996), pp. 42–43.

(1) يشير أوزوغلو إلى أن القبائل الكردية حوّلت بعد القرن السادس عشر إلى إمارات، «أي كونفدرالية مركزية للقبائل»؛ انظر: Hakan Özoğlu, 'State–Tribe Relations: Kurdish Tribalism in the 16th and 17th century Ottoman Empire', *British Journal of Middle Eastern Studies*, 23 (1) (May 1996): 11–12, 15, 18–20, 24–25, 27. ويستخدم أوزوغلو المصطلحات «إمارات كردية» و«كونفدرالية» و«إمارات» في شكل متبادل؛ المرجع السابق، ص. 8. ووفق مينورسكي، يدل التعبير «كونفدرالية دول» على «روابط سياسية بين قبائل مستقلة مختلفة، اجتمعت مع الحفاظ على حرية الحركة الخاصة بها»؛ انظر Vladimir Minorsky, 'The Kurds', entry in *First Encyclopedia of Islam* (1st en,) (Leiden: E.J. Brill, 1913–36), pp. 1133–34.

للكرد فحسب بل تسببت أيضاً بتغييرات سياسية. فعلى الرغم من المخاوف من تفكك الإمبراطورية المتعددة الإثنيات أمام الأخطار الناجمة عن الإدارة الذاتية الكردية، هز الاندماج الكردي في النظام الإقطاعي العثماني المشاعر القومية الكردية وفاقم أكثر الانقسامات بين العائلات الكردية المهيمنة. وفي غياب التنافس بين الفرس والعثمانيين، زاد منح السلطان (الحاكم الإلهي والأعلى للإمبراطورية) امتيازات إلى بكوات كرد مختارين في مقابل تخصيص أراضٍ، سلطتهم المتقلصة[1]. ونتج عن التفضيل الاختياري من قبل السلطان لبكوات كرد معينين، وتشكيل المجتمع الكردي على أساس فردائي، إلى جانب كون الرابط الإسلامي هو الرابط الوحيد بين النخب الكردية والباب العالي، في انقسام الكرد بين طبقة سياسية من الإقطاعيين - الحكام وسائر الكتلة السكانية، وكذلك في ركود سياسي للكرد[2].

---

(1) لكن الامتيازات التي كان هؤلاء الكرد يتمتعون بها اقتصرت على عدد صغير من الإقطاعيين ممن كانت لديهم اتصالات بالباب العالي ومارسوا سيطرة على الكتلة السكانية الكردية. وفي الواقع، وقّع الباب العالي في عهد السلطان محمود الثاني في 1808 مع الأعيان «سند اتفاق»، «اعترف بسلطة الأعيان في مقاطعاتهم وملكياتهم العقارية وبحقهم في نقلها إلى ورثتهم»؛ انظر Emin Yaşar Demirci, *Modernisation Religion and Politics in Turkey: The Case of the İskenderpaşa Community* (Istanbul: insan publications, 2008), pp. 48-49.

(2) وتعزز أكثر تمكين البكاوات الكرد على حساب رجال القبائل بالسياسات المركزية لعبد الحميد، «الذي دعمهم بمنح عقارية واتفاقيات [مختلفة]»؛ انظر Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (USA: Syracuse University Press, 2005), p. 6. «وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم يعد القادة القبليون الكرد في السلطة، فالإمارات [التي كانوا يحكمونها حُلّت]. لذلك، [حصل] فراغ في السلطة، و[غياب] للهرمية الدينية»؛ انظر Martin Van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social* =

ثم أدى تطبيق الدولة العثمانية إصلاحات تحديثية - مثلاً، التنظيمات (التي سعت إلى نموذج تنظيمي مركزي، تلعب فيه الدولة دور المركز، وفق النموذج الأوروبي) - إلى خنق أي ميول انفصالية لدى رعاياها. لكن في ظل تهميش الإقطاعيين الكرد، زرعت هذه التطورات، إلى جانب تخصيص الأرض وقيام طبقات جديدة، مثل التجار، بذور التنوع.

ومثّل تحوّل البنية التنظيمية الكردية من النمط القبلي إلى النمط الإقطاعي، الذي تتميز فيه عائلات كردية معينة من دون غيرها، نكسة للمجتمع الكردي[1]. وكان حتمياً أن يؤثّر في الإمبراطورية العثمانية حل آخر الإمارات الكردية بحلول 1847، في مقابل إحلال إقطاعيين تابعين محل الزعماء القبليين، ناهيك عن التطورات المحلية في الإمبراطورية العثمانية. ويقال إن بروز الأفكار القومية، التي نبعت من المرحلة الأولى للثورة الصناعية (بين آخر القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر)، ومن ثورة «تركيا الفتاة»

= *and Political Structures of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992), pp. 84–182. «كذلك استوعِب الأغوات (القادة العلمانيون) والشيوخ (القادة الدينيون) في الدولة التركية ورقّيوا إلى طبقة إقطاعية ولم تعد القبائل موجودة وسمّي الكرد 'كرد الجبال'»؛ انظر Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, eds., *The Kurds: A Contemporary Overview* (London and New York: Routledge, 1992), p. 19.

(1) James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York, 1996), p. 40. وفق دامرجي، فإن صعود الأعيان الذين «وافقوا على قبول ضرورة السلطة المركزية»، إلى جانب «تمتين سلطتهم (في القرن السادس عشر)، قد يمثّل وصولاً متأخراً للإقطاعية إلى الإمبراطورية العثمانية»؛ انظر Emin Yaşar Demirci, *Modernisation Religion and Politics in Turkey: The Case of the İskenderpaşa Community* (Istanbul: insan publications, 2008), p. 49.

(1908) كـ «جيش من الضباط الليبراليين الذين رفضوا سلطة الباب العالي [وسعوا] إلى التحديث والديمقراطية»[1]، ومن أحداث دولية مثل الثورة الروسية (1917)، وسياسات العلمنة الخاصة بالإمبراطورية، وقيام الدول - الأمم الأوروبية في القرن التاسع عشر، كانت من العوامل التي سرّعت في انهيار الإمبراطورية[2]. وفي أعقاب ذلك تشتت الكرد أكثر بسبب الثنائيات الكردية الحاصلة بين الذين دافعوا عن الحفاظ على الإمبراطورية الإسلامية والذين سعوا إلى الاستقلال[3]، وكذلك بين المثقفين المدينيين، والإقطاعيين الأغنياء، والشيوخ القبليين[4]، والفلاحين الفقراء[5].

(1) «دعمتهم اللجنة الوطنية الكردية في مقابل ضمانات»؛ انظر William G. Elphinston, 'The Kurdish Question', *International Affairs*, Vol. 22, No 1 (London, January 1946), p. 94.

(2) كانت إمارة أردلان الإيرانية آخر إمارة كردية، وقادها أمان الله خان (1800 - 1820).

(3) «دعا الكرد السلطان عبد الحميد «أبا الكرد - بافي كوردان»؛ انظر Hakan Özoğlu, 'Nationalism and Kurdish Notables in the late Ottoman–early republican era', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 33, No. 3, pp. 384. وخلال القرن التاسع عشر، «تفتت المجتمع الكردي... إلى بنيات قبلية إقطاعية مختلفة ذات مصالح مختلفة، وكان الزعماء الإقطاعيون في حاجة [أكبر] إلى الحماية من عموم الكرد»؛ *The History of Kurdistan: The PKK Party Program*, Chapt 2: 'Kurdish Society' (Canada, 7/01/1998) in http://www.hartford-hwp.com/archives/51/169.html (last accessed March 2009).

(4) Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (USA: Syracuse University Press, 2005), p. 12.

(5) ترِد ثنائيات مماثلة في Martin Van Bruinessen, 'The Kurds between Iraq and Iran', *MERIP*, 16 (4) (July–August 1986): p. 16؛ انظر أيضاً Ali Sherzad, 'The Kurds' in David McDowall, Chapt. 7: 'The Kurdish movement in Iraq: 1975–88', *Minority Rights Group International: A Minority Rights Group Report* (6th edn) (September 1991), p. 135.

2.2.4 «القومية الأولية» الكردية

في هذا الجو، برزت القومية الكردية في العقد الأول من القرن العشرين، وحملت معها مطالب الاستقلال والدفاع عن الأراضي الكردية. وكانت النتيجة ثورات كردية غير ناجحة، نفذها نبلاء دينيون وسياسيون كرد. هذا القسم يتفحص تأثير الأفكار القومية الأوروبية في القضية الكردية. وينظر أيضاً في التدخل الخارجي للصفويين والعثمانيين في الثنائية الخاصة بكردستان، ويركّز على الدوافع التي حفزت المشاعر القومية الأولية للقيادة الكردية، باعتبارها عاملاً خارجياً آخر ساهم في بروز القضية الكردية. وأرى خصوصاً أن الدعوة الكردية إلى تقرير المصير، باعتبار الكرد «إثنية» متميزة ولا متجانسة نسبياً، وفق القضية الكردية، هي نتيجة لتأثير خارجي كهذا[1]. لكن يبدو أن

(1) وفق كلاين، «لم يأتِ صعود القومية الكردية كحركة متميزة عن العثمانية والإسلامية، إلا بعد خلق دول إقليمية، إلى جانب تطبيق هذه الدول سياسات مناوئة للكرد»؛ انظر: Janet Klein, 'Kurdish nationalists and non-nationalist Kurdists: rethinking minority nationalism and the dissolution of the Ottoman Empire, 1908–9', *Nations and Nationalism*, 13 (1) (2007): pp. 140–41.
ويتحدث كيدي عن الخطاب الإسلامي الجامع لجمال الأفغاني، باعتباره «خطوة من الولاءات الإسلامية إلى الولاءات القومية»؛ فالإسلامية ليست سوى «مشاعر قومية أولية ومشاعر معادية للإمبريالية قريبة من الحركات القومية الحديثة»؛ انظر Nikki Keddie, 'Pan-Islam as a Proto-Nationalism', *The Journal of Modern History*, 41(1) (March 1969): p. 18.
وبالنسبة إلى المصطلح «إثنية»، فهو يشير إلى «تشكيلة من المجموعات المحلية التي تدعي أصلاً مشتركاً ومبادئ تنظيم مشتركة على الرغم من أنها غير متشابهة، [و]من خلال فروقها، تبيّن أنها تنتمي إلى تقليد مشترك». لذلك فالمهم هنا هو الشعور بـ «الانتماء المشترك» الذي يميز التضامن. وفي هذا المعنى، «وفي حالة الكرد، فالانتماء إلى قبيلة مهم لأن القبائل تؤلف إثنيات». انظر Martin Van Bruinessen, 'Defining Kurdish Nationalism', Part1 'Kurdish Paths to =

المراحل الأولى للخطاب القومي الكردي كانت متجذرة في الدعم الكردي للهوية الإسلامية الجامعة في سياق الإمبراطورية العثمانية، وتلاها الخطاب القومي في أعقاب سقوط الإمبراطورية، بعد قيام الدول الشرق أوسطية الحديثة.

ولا يهدف هذا القسم إلى استنفاد تعريفات القومية؛ فالقومية عرِّفت في أشكال مختلفة داخل الأدبيات. لكن القسم يحاول أن يشمل من بين العوامل الخارجية المسؤولة عن تشكيل القضية الكردية، الوعي القومي الكردي الأولي الذي تأثر بالشعارات الأوروبية للثورة الفرنسية. كذلك يبدو أن الهوية القومية تعرَّف بأشكال مختلفة وفق الأهمية المعطاة لمكان الولادة/ الأصل، أو اللغة، أو بلد الإقامة على الأقل.

ويعتبر أنطوني سميث القومية نتيجة لأي ظروف محددة، تثير مطالب بحكم ذاتي أو الاستقلال، يعبَّر عنها بـ «القومية الجغرافية» أو «الحكم الذاتي» لمجموعة[1]. ويعتبر هاريسون وبويد أن القومية تتطلب إما الاستقلال الناجز وإما التعبير السياسي من خلال مؤسسات سياسية من ضمن دولة أوسع[2]. في المقابل، كانت المطالب الكردية بحكم ذاتي جماعية بالكاد، في ظل التفكك

= Nation', Faleh A. Jabar & Hosham Dawod, eds, *The Kurds: Nationalism and Politics* (London: Saqi Publications, 2006), p. 32؛ انظر أيضاً Hosham Dawod, 'Ethnicity and power: some reflections on ethnic definitions and boundaries', ibid, p. 87.

(1) يقول سميث عن «القومية»: «يمكن أن تفسَّر باستخدام مبادئ طوِّرت أساساً في دراسة المجتمعات» لا في شكل مجرّد؛ انظر Anthony D. Smith, *Nationalist Movements* (London, 1976), p. 53.

(2) Kevin Harrison and Tony Boyd, *Understanding Political Ideas and Movements* (Manchester University Press, 2003), p. 155.

والثنائيات العقيدية بين المحافظين والانفصاليين في صفوف الكرد، خصوصاً في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية[1]. وكان التمثيل الجماعي الكردي صعباً أيضاً بسبب التشتت الكردي في منطقة واسعة. وفي الوقت نفسه، وعلى صعيد الآراء الواردة في الأدبيات والتي تدعم الدوافع الشخصية للنبلاء الكرد في دفع خطابهم القومي، فإن لتشتت الحركة الكردية دلالة. كانت التعبيرات القومية الأولية الخاصة بالكرد خلال العهد العثماني تصوَّر كرد فعل على الباب العالي[2] من قبل «إقطاع كردي محروم أو زعماء قبليين اعتقدوا أن موقعهم في خطر»[3] وخشوا من تأثير السياسات المركزية العثمانية في امتيازاتهم[4]. وترى

(1) ليست الحركة الكردية موحدة، فهي تعكس كل تغيير في بلدان الإقامة. انظر Fred Halliday, 'Defining Kurdish Nationalism', Part 1: 'Can we write a modernist history of Kurdish Nationalism?' Faleh A. Jabar and Hosham Dawod, eds., *The Kurds*, op. cit., p. 16.

(2) «خلال فترة الفوضى التي واجهتها الإمبراطورية العثمانية [في القرن العشرين]... اعتبر الباشاوات والأعيان الكرد... الذين كان النظام العثماني يمدّهم بالمال... الترويج للقومية الكردية العلاج الوحيد»؛ انظر Hakan Özoğlu, 'Nationalism and Kurdish Notables in the late Ottoman–early republican era', *International Journal of Middle East Studies*, USA: Cambridge University Press, 33(3), August 2001): p. 392.

(3) Janet Klein, 'Kurdish nationalists and non-nationalist Kurdists...,' op. cit. pp. 140–41.

(4) «في القرن التاسع عشر، قمع العثمانيون مصالح الطبقة الإقطاعية [ما تسبب بـ] قيام إثنية [معززة بـ]روابط بين المناطق الكردية [في مقابل] مركزية الكرد في ظل السلطة العثمانية وتأثير الإصلاحات التركية والروسية»؛ انظر Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse University Press, 1981), p. 5.
وتتضح نظرة القوى العظمى إلى الكرد: «أعتقد بأن الشيخ [عبيد الله] كان موالياً شخصياً للسلطان، إلى هذا الحد أو ذاك، وكان مستعداً للخضوع إلى سلطته»؛ رسالة =

دنيز ناتالي أن أفعال الزعماء القبليين الكرد جاءت «وفق مصالحهم الشخصية والقبلية»[1]. وفي هذا السياق، لم تكن ثورات كتلك التي قادها الشيخ عبيد الله خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر مؤشرات على طموحات قومية إلى حكم ذاتي[2]، بل مثّلت ردود فعل من قبل الملْكيات الدينية والقبلية على طبقتي التجار والإقطاعيين الجديدتين اللتين اعتبرتهما تلك الملْكيات تهديداً لسلطة الحكم التي تمتعت بها سابقاً من دون منازع[3]. وتعتبر جانيت كلاين أن الخطاب القومي للثورات الكردية يقع من ضمن معنى «الكردية» كمشروع «لإعادة الترتيبات السياسية التقليدية إلى عائلة من خلال القومية»[4].

= من الرائد هنري تروتر إلى القنصل العام البريطاني في أرضروم، 20 تشرين الأول/ أوكتوبر 1880 (*Parliamentary Papers*, 5:17). ومع أن عبيد الله كان يهتم لشعبه، بدا مهتماً بالمقدار نفسه باستقراره هو في نظام السلطة الخاص بالإمبراطورية. وتعتبَر أفعال كهذه قومية في الأدبيات؛ انظر، مثلاً، Hakan Özoğlu, 'Nationalism and Kurdish Notables...' op. cit., p. 392.

(1) Denise Natali, The Kurds and the State..., op. cit., p. 11.

(2) انظر Robert Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism: 1880–1925* (Austin: Texas University Press, 1989), pp. 1–7.

(3) يجب أن يلاحظ المرء هنا المقاربة السياسية لـ «القومية» المتبناة من قبل ناتالي وغيرها ممن تتبع تحليلاتهم الخطوط نفسها. ففي عمله عن «القومية» ومفاهيمها الأساسية، يورد أنطوني سميث أفكاراً عن «القومية» ممثلة في مقاربات عدد من الأكاديميين. من هنا يمكن القول بوجود نظام شديد التعقيد من شروح «القومية». ووفق الأدبيات يمكن وصفها بأنها «حركة سياسية حديثة تستهدف انتزاع السيطرة على الدولة... وتتألف من نخب فرعية... تشرّع أهدافها ومصالحها الكامنة بدورها إما في معارضة الدولة وإما تجديدها». انظر John Breuilly, *Nationalism and the State* (2nd edn) (Manchester University Press, 1993), p. 2؛ وكذلك Anthony Smith, *Nationalism* (UK: Polity Press, 2001), p. 75.

(4) «في النصف الثاني من القرن التاسع عشر [في سبعينياته وثمانينياته]، لدينا بروز =

كذلك أصبح التعايش الكردي أكثر إشكالية بسبب الأنماط المختلفة للتنظيم في صفوف المجموعات الكردية المختلفة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. واختلف في شكل لافت وضع كرد تركيا بعد إبطال الصفة القبلية بسبب العقيدة القومية القوية للدولة التركية، بالتزامن مع سياساتها التغريبية، عن التنظيم الكردي في العراق، حيث حافظت على القبلية الكردية السيطرةُ غير المباشرة لبريطانيا على المجتمع الشديد القبلية من خلال الأغوات (زعماء القبائل) وزعماء دينيين آخرين (الشيوخ)[1]. لكن في الحالتين، يبدو شكل البنى الكردية مفروضاً من الخارج، من خلال دول إقليمية أو دولية. وأخيراً، نجد الكرد في إيران مقسومين أصلاً إلى شرائح مختلفة من طبقات مترحلة، وقبلية، وشبه قبلية، ومدينية، ورعوية[2].

وبخلاف آراء أكاديمية، فإن بروز القومية الأولية الكردية، بغض النظر عن دوافع القيادة الكردية، هو واقع منذ 1879. ووفق سجلات الثورات الكردية، حفزت معاهدة برلين (13 تموز 1878) الزعيم القبلي والديني عبيد الله في بحثه عن السلام وعن «دولة كردية تحكم (السلام)». فوفق المعاهدة، دعمت القوى العظمى «تأسيس دولة أرمنية قد تهدد الوجود الكردي»[3].

= الإقطاعيين من آل شمدينان، وهي عائلة قادها سيد عبيد الله وسيطرت على الجنوب الشرقي للأناضول والشمال الغربي لإيران»؛ انظر Hakan Özoğlu, 'Nationalism and Kurdish Notables..., op. cit., pp. 387–88؛ انظر أيضاً Janet Klein, "Kurdish nationalists and non-nationalist Kurdists...,' op. cit., p. 148.

(1) James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York: Barnes and Noble, 1996), p. 80.

(2) Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism* (London: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 31–32.

(3) Hakan Özoğlu, 'Nationalism' and Kurdish Notables..., op. cit., p. 390.

لذلك «تشكّل ثورة عبيد الله، على غرار الثورات اللاحقة لزعماء كرد [مثل ثورة إسماعيل أغا سيمكو في إيران]، دليلاً على شعور بالتضامن الكردي بقيادة زعماء كرد في مطالبة بتشكيل دولة»[1]. واعتبرت تقديرات لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي) في أربعينيات القرن العشرين ثورة عبيد الله (ثمانينيات القرن التاسع عشر) محاولة لتأسيس دولة كردية مستقلة غربي بحيرة أرومية[2]. وكان الكرد أسسوا «لجنة قومية في إسطنبول مؤلفة من مثقفين للمطالبة بحكم ذاتي» منذ العهد العثماني[3].

واستند التحريض على ثورة كردية من قبل القيادة النخبوية إلى واقع أن أي ثورة قلّما يطلقها أناس خارج النظام الراغبين في قلبه[4]. ولم تحتجْ فكرة القومية باعتبارها «حركة [اجتماعية - سياسية] لجماعة تميز نفسها عن الآخرين كمجموعة ثقافية وسياسية منفصلة [يكون] هدفها الرئيسي تقرير المصير السياسي من خلال الانفصال أو حكم ذاتي»، إلى متطلبات أكثر من تلك التي توافرت في الحالة الكردية. فحركة اجتماعية - سياسية كهذه تصبح

(1) المرجع السابق. انظر أيضاً Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992), p. 6; Janet Klein, 'Nationalist activity', Kurdish nationalists and non-nationalist Kurdists, op. cit., p. 149.

(2) *CIA Report*, 'The Kurdish minority problem', Copy No 41 (8 December 1948).

(3) Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (Oxford: Oxford University Press, 1947), p. 31.

(4) يطرح سميث فكرة بارزة حين يكتب عن قيادة أي حركة قومية، فيطور الفكرة التالية: «حيث لا تكون النخب... مستعدة لتولي القيادة، لا يمكن لحركة قومية أن تنطلق... لكن حيث الطبقات مطورة جيداً فإنها تميل إلى إلغاء بعضها بعضاً»؛ انظر Antony Smith, *Nationalist Movements* (London, 1976), p. 131.

قومية حين ترفع مطالب سياسية للانفصال أو لحكم ذاتي «في منطقة تعتَبَر الوطن التاريخي وحيث تنتمي أغلبية الكتلة السكانية إلى الجماعة نفسها... لكن... معظم الحركات القومية المطالبة بحكم ذاتي تطالب بحكم ذاتي وتهتم في الأغلب بحكم ذاتي للجماعة لا بالأرض»[1].

ويتضح أن للقومية دلالات وأشكالاً مختلفة وفق السياق. ولم يأت تنظيم الكرد في حركات إلا بعد أفول الإمبراطورية العثمانية وبروز الدول الشرق أوسطية[2]. وكان تشريع القومية الكردية في نهاية الحرب العالمية الأولى بارزاً أيضاً حين تبلور الاعتراف بحق الشعوب كلها بأن تحكَم كأمم، في فكرة «تقرير المصير»[3]. وتشير الأدبيات ذات الصلة إلى ثلاث موجات من القومية الكردية، بدءاً بالمرحلة الموسومة بمعاهدة سيفر، والتي تلاها تأسيس جمهورية مهاباد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والفترة ما بين خمسينيات القرن العشرين وسبعينياته[4].

---

(1) Hakan Özoğlu, 'Nationalism and Kurdish Notables'..., op. cit., p. 386. وعلى الرغم من أن تعريفه جيد إلى حد كبير، فإن إشارته الأساسية إلى «القومية» كحركة سياسية، لا اجتماعية - سياسية، إشكالية. والسبب، كما قيل سابقاً وكما يقول سميث نفسه، إن «القومية» ليست ظاهرة ذات بعد واحد، فهي تحمل سمات سياسية واجتماعية إلى جانب سمات أخرى.

(2) في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1918، «نظم [الكرد] أنفسهم في نوادٍ [جمعية تقدّم كوردستان] وطالبوا بحكم ذاتي»؛ انظر Özoğlu, ibid, pp. 386–87.

(3) عهد عصبة الأمم (1920) وميثاق الأمم المتحدة (1945). انظر Kevin Harrison and Tony Boyd, *Understanding Political Ideas and Movements* (Manchester University Press, 2003), p. 165.

(4) McDowall, David and Gerard Chaliand, eds, *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, trans. Michael Pallis (London: Zed Books, 1993), pp. 8–9.

ويمكن على الأرجح الآن تحديد موجة رابعة من الحركة الكردية، في ظل تأسيس الحكومة الإقليمية لكردستان في 1992. ووفق هاريسون وبويد، كان تأسيس الحكومة الإقليمية لكردستان داعماً لحكم ذاتي إقليمي من دون تعديل الحدود الإقليمية[1].

وهكذا أدى الاختراق الأوروبي ثم بروز حركات تحرر سعت إلى «تقرير المصير» داخل الإمبراطورية العثمانية (القرن التاسع عشر) إلى قيام قومية إقليمية. ويقال إن إحلال القومية التركية محل الحكم الإسلامي حفز الكرد للقتال من أجل استقلالهم[2]. ولاحقاً تعززت المشاعر القومية الكردية أكثر بالعقبات التي وضعها الخطاب التركي القومي المتعصب ضد سعي أي إثنية أخرى إلى نيل حقوقها.

3.2.4 التدخل الخارجي

لا يكمن تعقيد القضية الكردية فقط في مشكلة «تقرير المصير»، بل يشمل أيضاً مسائل التشكل الاجتماعي - السياسي، والسلالة، وملكية الأراضي، مجتمعة كلها في قضية واحدة. وتتشابك القضية أيضاً مع تفاعلات في المجال الدولي، وهو واقع يفسر دور القضية في السياسة الدولية. وباعتبارها ظاهرة متعددة الأشكال، تستحضر القضية الكردية دور «القوة» في التنافس على الهيمنة بين دول قوية ودول أضعف، ومنفعة «التوازنات المقابلة» لبقاء

(1) انظر Harrison and Boyd, *Understanding Political Ideas and Movements*, op. cit. p. 171.

(2) في السياق نفسه، استبدلت بإسلامية عبد الحميد والسلطة السياسية المفروضة عام 1908 من قبل القوميين الأتراك، جمعية الاتحاد والترقي. وبسبب المشاعر القومية الكردية، أطلق النظام حملة إعادة توطين للكرد في قرى بغرب تركيا (1895 - 1915). انظر Denise Natali, *The Kurds and the State*, op. cit., p. 9.

كيان قوي، وأهمية الوسائل اللازمة ليحقق المرء أهدافه - كل ذلك في مقابل سياسات الكرد المتعلقة بتقديم مطالبهم في سياق سياسي دولي. لذلك لا تعنى الدراسة فقط بالقضية الكردية، بل كذلك بعلاقتها التفاعلية مع السياسة الدولية، إلى جانب تمييز كيف تؤثّر كل منهما في الأخرى.

كان بروز القضية الكردية في أعقاب اتفاقية سايكس - بيكو (1916) نتيجة لاختراق القوى الأوروبية الإمبراطورية العثمانية، إلى جانب تولي تقسيمها[1]. وترك تقسيم الشرق الأوسط إلى دوائر نفوذ بهدف تحقيق سيطرة

---

(1) قسّمت الإمبراطورية العثمانية إلى منطقة بريطانية حمراء تشمل بلاد ما بين النهرين (العراق من خانقين إلى الكويت) ومنطقة فرنسية زرقاء تشمل سوريا ولبنان والجنوب الشرقي لتركيا (الشمال الغربي لكردستان)؛ انظر Ghassemlou, *Kurdistan and the Kurds*, op. cit., p. 43. وكلّفت بريطانيا بالانتداب على فلسطين والعراق: «حلت تسمية العراق، وتعني الجرف بسبب موقع البلاد، محل الوصف الجغرافي بلاد ما بين النهرين في مؤتمر القاهرة في 1921»؛ انظر Simon Henderson, *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambitions for Iraq* (San Francisco: Mercury House, 1991), p. 10. ووفق سايمونز، «تابع البريطانيون في العراق، حتى بعد جلائهم، حكماً غير مباشر من الملك فيصل المزروع في مواجهة القومي سيد طالب الذي نفي إلى سيلان من قبل البريطانيين»؛ انظر Geoff L. Simons, *Iraq: From Sumer to Saddam* (2ed) (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 205.
وكان مقصوداً من اتفاقية سايكس - بيكو، التي جرى التفاوض عليها قبل سنة، تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى (الفرنسيون والروس والبريطانيون)، والتي تنافست بين بعضها بعضاً على السيطرة على التركة العثمانية. «وطالب ويلسون ببلاد ما بين النهرين، بما فيها كركوك والموصل، إلى جانب استقلال السليمانية ورواندوز والعمادية كحدود حامية لإيران والاتحاد السوفياتي وأرمينيا وأذربيجان. وكانت الولايات المتحدة مستعدة لضمان المناطق الكردية كمناطق عازلة تحل محل الدور البريطاني في المنطقة لأن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الأولى منهكة إلى درجة لم تكن تسمح لها بإبقاء قواتها هناك أو بالسيطرة على المنطقة»؛ انظر David McDowall, *A Modern History* =

إدارية أفضل، ما قضى على فكرة الهوية العربية الموحدة، أغلبية الكرد مشتتين في أربعة بلدان، هي إيران وتركيا وسوريا والعراق. ويجب عزو تدويل القضية الكردية بدءاً من مرحلة الحرب العالمية الأولى، وتفتيتها لاحقاً إلى أربع قضايا، إلى تدخل القوى الدولية والذي بدأ مع البلدين الشرق أوسطيَّين، إيران وتركيا، ثم روسيا وأوروبا، وأخيراً الولايات المتحدة. ويكفي تحويل القضية الكردية من الفردية إلى التعددية، من قضية موازية في مقابل تفتيت كردستان، إلى سلسلة قضايا في أعقاب تفكك الإمبراطورية العثمانية، لتبيين تعقيد دراستها. وكما سيناقَش في الفصول التالية، ينبع إلى درجة كبيرة ظهور القضية الكردية وإدامتها في السياسة الدولية، من التدخل في القضية الكردية من قبل قوى إقليمية ودولية خدمة لأجندات السياسة الخارجية الخاصة بهذه القوى.

على هذا الأساس، يسهل شرح تخلي بريطانيا والولايات المتحدة عن وعودهما، وفق معاهدة سيفر (10 آب 1920)، بمنح الكرد حكماً ذاتياً، يليه بعد سنة الاستقلال، في منطقة «شرقي الفرات، وجنوبي أرمينيا، وشمالي حدود تركيا مع سوريا، بما في ذلك ولاية الموصل»[1]. وعلى المنوال نفسه، يقال إن

= *of the Kurds* (London: I.B.Tauris, 1996), pp. 118–21؛ وكذلك Galié and Yildiz, *Development in Syria*, op. cit., p. 24.

(1) تتحدث المادة 62 عن حكم ذاتي لـ «كردستان العثمانية شرقي الفرات وجنوبي أرمينيا وشمالي سوريا وبلاد ما بين النهرين»؛ انظر Vanli, *A Democratic Future for the Kurds of Turkey*, op. cit., p. 24. وتذكر المادة 64 الحق بالاستقلال عن تركيا للكتلة السكانية الكردية إن رغبت الأغلبية؛ انظر Massoud Barzani, *Mustafa Barzani and the Kurdish liberation movement* (New York, 2003), pp. 376–77. وتشير المادة نفسها إلى مستقبل محافظة الموصل باعتبارها جزءاً من كردستان، شرط أن ترغب أغلبية كتلتها السكانية في ذلك وأن تتمكن من حكم نفسها؛ انظر *CIA Report*, 'The Kurdish minority problem' (8 December 1948), p. 7.

الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا التقت في سان ريمو (آذار/ مارس 1920) وقررت تقسيم كردستان بعد اكتشاف النفط في ولاية الموصل والتي كانت جزءاً من المنطقة الكردية قبل حرب الاستقلال الناجحة التي شنها مصطفى كمال (1922) ومعاهدة لوزان (24 تموز 1923) التي تلت[1]. ويناقش عصمت شريف وانلي «الاتفاقيات السرية» التي جرى التوصل إليها في المؤتمر حول مصير كردستان بين إنكلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا[2].

وهكذا يبدو تقسيم كردستان، باعتباره أحد أسباب قيام القضية الكردية، قراراً من قرارات السياسة الخارجية، اتخذته قوى خارجية. ويمثّل تحديداً العائد الأساسي من حقول النفط في الموصل، والذي لا يمكن من دونه أن يكون العراق قابلاً للحياة، جزءاً آخر من تفسير أسباب إلغاء تشكيل الدولة الكردية[3]. يقول ديفيد ماكدويل إن خلق كردستان كان مشروعاً مكلفاً، يحتاج إلى مساعدات مالية وعسكرية، ناهيك عن الحاجة إلى دعمه ضد دول إقليمية

---

(1) Barzani, ibid, p. 377.

(2) «تقرر إعطاء الجزءين الشمالي والغربي من كردستان إلى تركيا، وجنوب كردستان إلى العراق، والغرب إلى سوريا والشرق إلى إيران»؛ Vanli, *A Democratic Future for the Kurds of Turkey*, op. cit., p. 24.

وفي حالة كرد إيران، دعم البريطانيون رضا خان من السلالة البهلوية في 1925 ليشكّل دولة وفق المعيار الأوروبي ويقضي على ثورة سيمكو في أذربيجان الغربية في 1922، فالصفويون والقاجار كانوا فقدوا السيطرة والقبائل الكردية كانت في حال اضطراب؛ انظر Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism* (London: Palgrave Macmillan, 2003), p. 40.

(3) Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914–1932*, St Anthony's Middle East Monographs, No 47 (London: Ithaca Press, 1976), p. 137.

أخرى[1]. ودفع الخوف من تمكين القومية العربية[2]، إلى جانب وضع المنطقة المطوقة بالروس والأتراك، بريطانيا إلى إقرار توحيد العراق، فأدامت بذلك تفكك كردستان[3]. كذلك تبرز مخاوف القوى العظمى من الانقسامات السياسية بين الكرد أنفسهم وبين الكرد وغيرهم، بالترافق مع أن أي دولة كردية محتملة ستكون من دون أي منفذ طبيعي إلى البحر، كعوامل مهمة لتفتت الكرد[4]. وأخيراً أعتبرُ حرب الاستقلال المظفرة التي قادها مصطفى كمال لتحرير الأناضول، بدعم كردي، سبباً آخر لفشل كردستان في البقاء موحدة.

---

(1) يقول ماكدويل إن الكرد كانوا مهمشين للأسباب التالية: (أ) لم يكونوا (وفق القوى الخارجية) مستعدين لدولة كردية؛ و(ب)كان يمكن لكلفة تجربة كهذه أن تكون مرتفعة بداية على صعيد المال والمعدات العسكرية ولم تكن القوى العظمى مستعدة للإنفاق على الكرد؛ و(ج)كانت ثمة مخاوف من ردة فعل تركيا، خصوصاً أنها كانت حليفتها الرئيسة في مواجهة الاتحاد السوفياتي؛ انظر David McDowall, 'The Kurds', MRG (Minority Rights Group International), *A Minority Rights Group Report*, No 915 (London: Minority Rights Group, September, 1991), p. 17.

(2) Foreign Office, 'Inter-departmental conference on Middle East Affairs', FO 371/5068 (13 April 1920).

(3) يبرِّر العراق الموحد في عهد فيصل برأي بريطانيا القائل إن العراق غير قابل للحياة «من دون موارد الموصل»؛ انظر Vanli, *A Democratic Future for the Kurds of Turkey*, op. cit., p. 28.

(4) يبرر محمود عثمان ضعف الكرد إزاء وضع طموحاتهم القومية موضع التطبيق إلى كون كردستان مقفلة جغرافياً: «ليس لدينا بحر و[بالتالي] ليس لدينا منفذ حر»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، والعضو في البرلمان العراقي، والعضو في الوفد العراقي خلال مفاوضات (المانيفستو) في سبعينيات القرن العشرين (إربيل 15/ 04/ 2007).

وهكذا هزم التدخل الدولي لمصلحة دول الشرق الأوسط وضد القومية الكردية، الطموحات الكردية بـ «تقرير المصير». ثم أبقى وإلى وقت قريب انقسام القضية الكردية إلى قضايا، اتسمت كل منها بمجموعات مختلفة من المشكلات والمسائل، الحركة الكردية مهمشة. في المقابل، حافظ التوحيد الروحي للكرد باعتبارهم سكان كردستان، على الطموحات الكردية إلى «كردستان كبرى». ومنذ خمسينيات القرن العشرين، تعزز أكثر التدخل الخارجي في الشؤون الكردية بسبب تنافس لامتناهٍ بين القوى الدولية، خصوصاً الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وفي هذا الجو التنافسي، عومل الكرد كأدوات وكفاعلين معاً. وهكذا استخدمت القوى العظمى القضية الكردية بهدف الهيمنة على المنطقة، فيما كان على الكرد، كأدوات، أن يصارعوا من أجل الاعتراف بوضعهم كلاعبين لا يشكّلون دولة.

وحوفظ على النفوذ الإقليمي والدولي باعتباره القوة الدافعة وراء القضية الكردية إلى ما بعد خمسينيات القرن العشرين وستينياته حتى. لكن وحتى نهاية الحرب الباردة، كانت تطورات القضية الكردية مدفوعة أساساً بأفعال الدول الإقليمية بدلاً عن أن تكون ردود فعل على سياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لكن في العالم ما بعد الحديث، تغير المشهد السياسي، مع تأسيس دولة كردية واقعية.

وعلى الرغم من المصالح المتضاربة بين القوى الإقليمية والدولية، يمكن لهؤلاء اللاعبين أن يجبَروا أكثر على عرض تنازلات سياسية في شأن القضية الكردية، لمصلحة وضع راهن أكثر استقراراً في المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، يبدو الحل السياسي للقضية الكردية مهمة يصعب التعامل معها.

5 القضية الكردية: الرابط بين الولايات المتحدة والكرد

تفحصتُ إلى الآن الجوانب الخارجية والداخلية المتعددة الأبعاد

للقضية الكردية، واقترحتُ أيضاً طرقاً بديلة للنظر فيها. وقدّمتُ خصوصاً الرابط الكردي مع الولايات المتحدة والعكس بالعكس في طريقة منهجية، من خلال قضية صراع الكرد من أجل «تقرير المصير»[1]. وستركّز الفصول اللاحقة على تقديم «نماذج» تمثّل العلاقات الأميركية - الكردية، وانخراط القوى الإقليمية والتداعيات التالية لعلاقات بينية كهذه على المستوى الإقليمي والدولي. وفيما يركّز الفصل الحالي على القضية الكردية باعتبارها الرابط بين الكرد والعلاقات الدولية، تركّز الفصول الثالث والرابع والخامس على ديناميكيات السياسة الخارجية الأميركية وعلاقتها بالكرد. وبعد كل شيء، فإن دراسة اللاعبين الذين لا يشكّلون دولاً، مثل الكرد، وتأثير التحديات المتبادلة بينهم وبين السياسات الخارجية القومية، هما ما يجعل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع مثيرة للاهتمام.

لكن في هذه المرحلة، يتطلب الحصول على معرفة مفصلة عن الكرد في الشرق الأوسط، تعمقاً في الجهود الكردية الهادفة إلى «تقرير المصير» كأمة متميزة في أراضٍ كانت تاريخياً مشكّلة بتوحيد الحدود بين سوريا وإيران والعراق وتركيا. كذلك ومع الأخذ في الحسبان الأدبيات ذات الصلة، ينظر القسم التالي بالتفصيل في الوضع الكردي في دول الإقامة كأساس لفهم الوضع السياسي الكردي المعاصر.

---

(1) لكن للقضية الكردية علاقة بانتشار الكرد في «البلدان الأربعة سوريا وإيران والعراق وتركيا وغيرها»، إلى جانب «مبادرات لدول إقليمية لإضعاف جيرانها بدعم التمردات الكردية، وقمعها محلياً في الوقت نفسه... ويمكن العثور على كرد في كازاخستان وقرغيزستان ولبنان وأوروبا أيضاً»؛ انظر Erik Cornell, *Turkey in the 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats* (UK: Curzon Press, 2001), p. 120.

1.5 وضع الكرد: إيران وتركيا والعراق وسوريا

يشرح الوضع المشتت للكرد والذي تلا تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى من خلال سياسات القوى الدولية والإقليمية، بروز الكرد كأكبر أمة مشتتة لا تشكّل دولة في منطقة الشرق الأوسط. ووفق الرئيس الكردي، مسعود بارزاني، فإن انقساماً كهذا «يخلق سمات معينة، فيحدد الكرد كجزء من بلدان مختلفة، مطالبهم الخاصة في كل من هذه البلدان»[1]. لكن الانقسام الكردي بين أربعة بلدان، والظروف السائدة في كلّ منها والتي تثير فروقاً كردية – كردية حول السبيل الأمثل لدعم القضية الكردية، وأخيراً، وجود أحزاب سياسية كردية كثيرة تعمل لهذا الهدف (كما سنرى)، هي عوامل تشرح كلاً من غياب الانسجام في خطاب الحركة الكردية وبروز أصوات كثيرة تضر بالقضية الكردية.

1.1.5 إيران

تتناول كتابات أكاديمية عن إيران فشل الحركة الكردية في تحقيق مطالبها القديمة بالاعتراف الإثني وبحكم ذاتي[2]. وبسبب النظام الثيوقراطي في إيران، وخطابه القومي الذي يدّعي سلالة فارسية مشتركة مع الكرد، فإن الأغلبية الساحقة من أكثر من 60 قبيلة كردية[3] تسعى إلى مصالح مختلفة، إلى جانب انقسامات مجتمعية إلى عدد من الإثنيات، شكّلت هوية قومية

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسعود بارزاني، الرئيس الإقليمي لكردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو 2007).

(2) Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran*, op. cit., p. 195.

(3) المرجع السابق، ص. 34.

كردية ضعيفة[1]. وعلى الرغم من أن الدولة تعِد بحقوق دستورية، مثل الإدارة الذاتية الممنوحة لأقلياتها الدينية، فإن هذه الحقوق تحققت بالكاد[2]. ومع ذلك، يتمتع كرد إيران بحقوق لغوية وثقافية، تشمل بث أفلام كردية، على الرغم من خضوع ذلك إلى رقابة دقيقة من الدولة الإيرانية[3]. ويمكن فهم السيطرة الشديدة للدولة الإيرانية على وحدتها السياسية في ظل تشكّلها المتعدد الإثنيات إلى حد كبير من «فرس (51 بالمائة)، وأذريين (24 بالمائة)، وكيلكيين ومازاندرانيين (ثمانية بالمائة)، وكرد (سبعة بالمائة)، وبلوشيين وتركمان (ثلاثة بالمائة)»[4]. ومن بينهم، تحتل الكتلة السكانية الكردية مناطق «كردستان – مدن نقده ومهاباد وأرومية وأذربيجان في الشمال الغربي من البلاد، وكرمانشاه في الجنوب، وهمدان وزنجان في الشمال الشرقي»[5].

والعلاقة الكردية بالأنظمة الإيرانية المختلفة عدائية عموماً، إلى درجة أن

---

(1) Denise Natali, *The Kurds and the State*, op. cit., pp. 22–24.

(2) William A. Samii, 'The Nation and its minorities: ethnicity, unity and state policy in Iran', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 20(1, 2) (2000): p. 128. في ظل الخميني، اعترف بالكرد كأقليات دينية ذات حقوق دينية وحق بإدارة ذاتية؛ *MRG magazine*, World Directory of Minorities (Middle East and North Africa, 1990), p. 200.

(3) Kerim Yildiz and Georgina Fryer, *The Kurds: Culture and Language Rights* (Great Britain: Kurdish Human Rights Project, August 2004), p. 251; also Norris S. Hetherington, 'The Kurds and the future of Iran', *The Christian Science Monitor* (11 June 1980), http://www.csmonitor.com/1980/0611/061133.html (last accessed March 2009).

(4) يمكن العثور أيضاً على قبائل بختياري وقاشقاي ولار؛ انظر Yildiz and Fryer, *The Kurds*, op. cit. p. 251.

(5) Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq*, op. cit., p. 85; Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran*, op. cit., pp. 31–32.

كل فعل للدولة يثير رد فعل كردياً والعكس بالعكس، ما أدى إلى قيام مقاومة مسلحة وصدامات متتالية[1]. ويبرر خوف النظام من تفتت محتمل لوحدة البلاد المستندة إلى الهوية الفارسية، في مقابل الخطاب الليبرالي الكردي المستند إلى مطالب بحكم ذاتي والديمقراطية، الوضع السياسي الإشكالي للكرد. كذلك ألهب الحظر الإيراني على الحق الكردي بتمثيل سياسي كمجموعة إثنية نيران العداء الكردي – الإيراني. وبغض النظر عن المحظورات الإيرانية، تبقى المنظمات السياسية الكردية سرية، وتنص المادة الخامسة من الدستور الإيراني (24 تشرين الأول 1979) على أن «الفرس والأتراك والكرد... يتمتعون بحقوق متساوية»[2]. ولو أخذ المرء في الحسبان الهوية الفارسية للدولة[3]، إلى جانب تركيز الخميني على فرضية أن الهوية الدينية للمواطنة في الدولة (كما هي الحال اليوم في تركيا) تقوم على «عدم وجود أي فرق بين المسلمين الذين يتحدثون لغات مختلفة، كالعرب أو الفرس، مثلاً»، فهذا يشرح بعض أسباب حرمان الكرد من حقوق سياسية كمجموعة إثنية. كذلك وفي فهم الخميني، اعتبِرت مطالب الأقليات بحقوق «مشكلات يثيرها الذين لا يرغبون للبلدان الإسلامية أن تكون موحدة [وبالتالي] يخلقون قضايا تتعلق

(1) مثلًا، «أدى برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني في شأن حكم ذاتي [نيسان/ أبريل 1979] بالترافق مع المطالب الكردية العنيدة، إلى تجدد القتال، الذي اندلع بين الكرد والحرس الثوري»؛ Kerim Yildiz and Tanyel B. Taysi, *The Kurds in Iran: The Past, Present and the Future* (London: Pluto Press, 2007), pp. 22–23.

(2) David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B.Tauris, 2004), p. 270.

(3) Yildiz and Fryer, *The Kurds*, op. cit., p. 78.

بالقومية لتدمير الإسلام والفلسفة الإسلامية»[1]. كذلك فإن كرد إيران اليوم محرومون من تمثيلهم السياسي، فالدولة تعتبر كل مواطنيها إيرانيين، بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية.

إن المنظمات السياسية الكردية القائمة سرية، كما أشرنا. وعلى الرغم من أن كرد إيران امتلكوا دوماً حقوقاً ثقافية محدودة، في مقابل الكرد في تركيا وسوريا، لا تزال هويتهم السياسية المقموعة معبراً عنها من خلال قيام عدد ضخم من الأحزاب السياسية، وهو اتجاه يقتدي بالوضع السياسي الكردي في سوريا[2]. لكن معظم هذه الأحزاب اليوم يدافع عن إيران فدرالية ديمقراطية.

---

(1) Esman, Milton J., and Itamar Rabinovich, *Ethnicity, Pluralism and the state in the Middle East* (New York: Cornell University Press, 1988), p. 217.

(2) وفق الدكتور هاشم أحمد زاده في جامعة إكستر، فالأحزاب الكردية الأساسية في إيران هي التالية:

الحزب الديمقراطي الكردستاني (1945) بقيادة قاضي محمد وأعيدت تسميته الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (1971) لتمييزه من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. لكن في 1988، انشقت عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني القيادة الثورية ليعاد توحيدهما في 1997، لكن في كانون الأول/ ديسمبر 2006، أعلن أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

«كوموله» (المنظمة الثورية لكادحي كردستان إيران، 1969). في 1983، ربط أعضاء في «كوموله» أنفسهم بمجموعات يسارية إيرانية وشكّلوا الحزب الشيوعي الإيراني بقيادة عبد الله مهتدي. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر 2007، انشق فصيل إصلاحي عن «كوموله». واليوم «كوموله» مقسمة إلى ثلاثة فصائل: منظمة كردستان للحزب الشيوعي الإيراني - كوموله بقيادة إبراهيم علي زاده، المنظمة الثورية لكادحي كردستان بقيادة عبد الله مهتدي، والمنظمة الثورية لكادحي كردستان إيران باعتبارها جناحاً إصلاحياً بقيادة عمر إيلخاني زاده. وفي 2007، عدّلت «كوموله» تسمها إلى حزب كوموله لكردستان إيران. =

لذلك فإن الحزب الكردي الأقدم، الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (1945)، تشكّل بدعم سوفياتي[1]. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، سعى الحزب إلى حكم ذاتي من ضمن إيران ديمقراطية[2]. وحكم اغتيال القيادة الكردية في فيينا بعد مفاوضات لمواجهة ضربات نفذها جيش إيران ضد كتلتها السكانية الكردية في 1984، على المطالب الكردية بالفشل[3]. أما «كوموله» (المنظمة الثورية لكادحي كردستان إيران، 1969)، وهي منظمة ماركسية دعمها الاتحاد السوفياتي، فمقسمة اليوم إلى سلسلة من الفصائل.

لكن أحدث التطورات وأكثرها إثارة للاهتمام فيمكن اعتباره تأسيس الجبهة الكردية الموحدة (2006)، التي تعمل داخل إيران بقيادة بهاء الدين أدب[4]، والحركة الأكثر راديكالية، «بجاك» (حزب الحياة الحرة الكردستاني، 2004)، التي يبدو أنه تحوّلت إلى عقب أخيل في السياسة الكردية الإيرانية إذ تتبع مثال حزب العمال الكردستاني في الصراع المسلح[5].

= ومن الأحزاب الأخرى منظمة النضال الوطني والإسلامي بقيادة عز الدين حسيني (21 حزيران/ يونيو1980) والتي أعيدت تسميتها بمنظمة نضال كردستان إيران بقيادة بابا شيخ حسيني (2006).
وثمة سياسيون كرد مستقلون في البرلمان الإيراني، فيما الأحزاب المذكورة أعلاه كلها تقريباً تعمل في الخارج في شكل رئيسي.

(1) Yildiz and Taysi, *The Kurds in Iran*, op. cit., p. 15.

(2) Farideh Koohi-Kamali, op. cit., p. 172.

(3) «اغتيل عبد الرحمن قاسملو (13 تموز/ يوليو 1989، فيينا) وخليفته صادق شرفكندي (11 أيلول/ سبتمبر 1992، برلين) خلال مفاوضات مع الدولة الإيرانية»؛ انظر William A. Samii, 'The Nation and its minorities: ethnicity, unity and state policy in Iran', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 20(1, 2) (2000): p. 130.

(4) Yildiz and Taysi, *The Kurds in Iran*, op. cit., p. 111.

(5) «ما من فارق بين بجاك وحزب العمال الكردستاني، فالأول جزء من الثاني. ويقود =

لكن اعتبار حالة كرد إيران الأكثر تناقضاً والأكثر إثارة للاهتمام في آن؛ فدورهم في التاريخ السياسي الكردي باعتبارهم رواد الدولة الكردية القصيرة العمر الأولى في العالم المعاصر يبرز في تناقض كامل مع وضعهم الحالي. وعلى الرغم من المرحلة الديمقراطية القصيرة بين 1951 و1953[1] وربما عهد محمد خاتمي (1996 – 2005)، فالوضع الحالي للكرد هو نتيجة لسياسات التمدين المركزية التي اتبعها الشاه، إلى جانب تطبيق النمط الرأسمالي للإنتاج كوسيلة لإضعاف القبائل الكردية والأطراف خلال المرحلة الملكية الطويلة (1921 – 1979) والسياسة المتشددة إزاء الكرد والمطبقة من قبل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (حزيران 2005، 2009)[2].

= الثاني الأول، فيما يخضع الثاني عسكرياً واقتصادياً وسياسياً للأول. أما نحن فلا علاقة لنا بيجاك»؛ مقابلة مع مصطفى هجري، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، *Ελευθεροτυπία* (صحيفة يونانية) (أثينا، 27 تموز/ يوليو 2008).

(1) وصل مصدّق إلى رئاسة الوزراء في أول انتخابات شهدتها إيران (نيسان/ أبريل 1951)، لكن انقلاباً في 13 آب/ أغسطس 1953 (بدعم بريطاني – أميركي وسمّي العملية أجاكس) أعاد الشاه إلى السلطة؛ انظر Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism*, op. cit., p. 27؛ انظر أيضاً Mark J. Gasiorowski, *US Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1991), pp. 57–84.

(2) Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers 1992), p. 11. «سببت محاولة الشاه خلق دولة حديثة جديدة وفق المعايير الأوروبية تدهوراً أكبر حتى في الروابط التقليدية بين مختلف القبائل الكردية التي حاولت بنفسها الحفاظ على مصالح عشائرها الخاصة بها». See Nader Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism*, op. cit., p. 27.

2.1.5 تركيا

مثيرة للاهتمام رؤية التشابه بين وضع الكرد في إيران وفي تركيا، في ظل تشابه السياسات في الدولتين. لقد نجحت كل واحدة - على الرغم من أن ذلك حصل في أشكال مختلفة - في دمج كتلتها السكانية المتعددة الإثنيات باسم القومية[1]. وفيما تشكلت هوية المواطنة في إيران وفق المفهوم الإسلامي للأمة، استندت في تركيا إلى اللغة والتربية والثقافة التركية، وشكّلت لمصلحة مثال «التركية». وفي إيران، روّج للوحدة الإسلامية من ضمن الإطار العقيدي للتشيع، من قبل رضا شاه بهلوي (1925 - 1941) الذي «اعتبر التركيبة المتعددة الإثنيات للبلاد تهديداً»[2]. وعلى المنوال نفسه، طبق خلفاؤه - ابنه محمد رضا شاه، بداية - سياسات إضافية على صعيد «المركزية والتصنيع والتمدين» بهدف تقليص القاعدة التنظيمية القبلية الكردية القوية وبالتالي السيطرة عليها[3]. وسادت إستراتيجيات كهذه، بالترافق مع اعتقاد الدولة بألا وجود لمشكلات إثنية في إيران لأن «الأمة النبيلة تعطي أولوية للوحدة على العوامل التي يمكن أن تقسمها»، في كل من إيران وتركيا[4].

وعلى غرار الشاه، جرّب مصطفى كمال مقاربات تغريب، أعطت، نتيجة للانقسام الاقتصادي والجغرافي في ظل سياسات الاستيعاب الخاصة بالدولة[5]، زخماً إضافياً للوضع المتدهور للكرد. وفي الطريقة نفسها، تبيّن

---

(1) «السنّة غير ممثلين في البرلمان». انظر William A. Samii, 'The Nation and its minorities: ethnicity, unity and state policy in Iran', op. cit., p.130.

(2) يطرح الكاتب السياسات الإيرانية الخاصة بـ«التثقيف» و«الاستيعاب»؛ انظر المرجع السابق، ص. 129.

(3) المرجع السابق.

(4) Ayatollah Ali Khamenei in ibid, p. 130.

(5) نقل الكرد فعلًا من أماكن تهيمن عليها جماعات كردية إلى أجزاء أخرى من الدولة.

تقديرات «سي آي أي» أن تركيا اتبعت منذ 1937 «برنامج استيعاب – مرشحاً للاستمرار». وهكذا فإن المراقبة الصارمة للمناطق الكردية، وسياسات إعادة توطين الكرد في مناطق غربية غير كردية في البلاد، وحظر تعليم اللغة الكردية، والإعلانات بأن الكرد هم أتراك جبليون، شكلت كلها جزءاً من سياسات «التتريك» التي مارستها تركيا في حق الكرد[1]. وتأثرت أغلبية الكرد في تركيا بأفكار ضياء غوك ألب حول العلمنة والقومية[2]، وهم ناطقون بالكرمانجية والزازائية، وهم إما سنّة وإما علويون. ويمكن تتبع سياسات الاستيعاب الخاصة بالدولة رجوعاً إلى تشكّل الدولة التركية (1923)، حين «أُلغيت الصفة القبلية للأغوات والشيوخ الكرد وحوّلوا إلى طبقة إقطاعيين وسمُّوا كرد الجبال الذين نسوا هويتهم التركية»[3].

وعمد المفهوم المهيمن لتفوق الدولة على المواطنين الأفراد، الذين بنيت الدولة عليهم، إلى تغييب أكبر للإثنية المتميزة للكرد[4]، وتعزز المفهوم

---

(1) *CIA Report*, 'The Kurdish minority problem', Copy No 41 (8/12/1948).

(2) Erik Cornell, 'The Kurdish question in Turkish politics', *Orbis*, Vol. 45, Issue 1 (Winter 2001), pp. 16–31.

(3) الكرد هم «أتراك ضاعوا في الجبال ونسوا أنهم أتراك»؛ انظر Kamal N. Jamili, http://www.knn.u-net.com/kurd4.htm (last accessed March 2009)؛ وكذلك Kreyenbroek and Sperl, *The Kurds*..., op. cit., p. 19.

(4) «الإطار العقيدي لفتح الله غولان بعد انفصاله عن طريقة النور لمؤسسها الكردي سعيد النورسي (1876 – 1960)»؛ انظر Hakan M. Yavuz, 'Search for a New Social Contract in Turkey: Fethullah Gülen, the Virtue Party and the Kurds', *SAIS Review*, Johns Hopkins University Press, 19(1) (1999): p. 124؛ وكذلك Maykel Verkuyten and Ali Aslan Yildiz, 'The endorsement of minority rights: the role of group position, national context, and ideological beliefs', *Political Psychology*, 27(4) (2006): p. 533.

أكثر حتى من قبل البنية السياسية التركية. وفي الواقع، عززت هيمنة الجيش على سلطة البيروقراطيين المدنيين في مقابل التدخلات العسكرية الأربعة التي حصلت في الحياة السياسية التركية بهدف إعادة العلمنة إلى الدولة، مفهوم «التركية»[1]. وكانت فروع الجيش، المعروفة في أنقرة باسم «الدولة العميقة»، قوية خصوصاً في السياسة التركية باعتبارها حامية المبادئ الستة لمصطفى كمال والتي أسّست عليها الدولة[2]. وفي تطور لافت في بلد إسلامي أن النموذج التركي للحكم، القائم على القرارات المشتركة بين الجيش والقيادة السياسية في مجلس الأمن القومي، يبدو مثالاً فريداً على حكم الدولة في منطقة الشرق الأوسط. لكن السياسيات القومية للجيش فاقت وزناً في الأغلب المبادرات السياسية، وهذا يفسّر السبب الذي يجعل مستوى المقاومة في الحركة الكردية مماثلاً للحالة في العراق.

وأقنع مسار الأحداث في أعقاب اعتقال عبد الله أوجلان، بالترافق

(1) «العلمانية كمال جذور في التقليد المعادي للدين من قبل اليسار المتطرف المتبع النهج اليعقوبي والذي برز بعد الثورة الفرنسية»؛ انظر Ernest Gellner, *Encounters with Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1994), pp. 81–91.

(2) Barkley, Henri J. and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Rowan & Littlefield Publishers, Inc, 1998), pp. 139, 142.

استهدفت القومية (Milliyetçilik) تحقيق نظام مجتمعي متجانس على أساس الهوية التركية. ووفق العلمانية (Laiklik) يفصَل الدين عن السياسة باعتباره مسألة خاصة. واعترفت الجمهورية (Cumhuriyetçilik) بهوية الدولة باعتبارها ديمقراطية دستورية مع تبني الدستور التركي الأول في 1921. لذلك ألغيت الهيمنة العثمانية للسلطان. وظهرت لاحقاً الشعبوية (Halkçilik) التي اهتمت بالمساواة بين المواطنين الأتراك، فيما أشارت الثورية/ الراديكالية (Inkilapçilik) بعملية التغييرات/ الإصلاحات في الأجندة المحلية للدولة، بغض النظر عن الوسيلة – استخدام القوة أم لا. وأخيراً هناك مبدأ سيادة الدولة (Devletçilik) المرتبط بتحكم الدولة في الاقتصاد.

مع السياسات القومية التركية، الكرد بأن حلولاً غير النظام الفدرالي تبدو طوباوية[1]. وأجهضت في الواقع الطموحات الكردية بسبب خضوع تركيا لحكم أنظمة قومية خصوصاً، تخضع لأوامر النخبة العسكرية ذات الدور السياسي المستتر، إلى جانب بلوغ السلطة من قبل حزب إسلامي ذي توجه أوروبي وأجندة تخدم مواطنيه المسلمين والأتراك فقط. لكن إن تمكن الضغط الغربي على دمقرطة السياسة التركية، مصحوباً ببلوغ السلطة من قبل حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الأوروبي، من موازنة سلطة الجيش، وهو ما يبدو حاصلاً فعلاً (مؤقتاً)، يمكن توقع تشعبات إضافية للقضية الكردية في تركيا[2]. وحتى الآن، يبدو أن الخطاب القومي الكمالي، الممثل بالجيش وأجنحته شبه العسكرية، ينافس الخطاب الإسلامي للحكومة[3].

ورُبطت سياسة أنقرة الممثلة بـ «عدم الاعتراف» بالكرد[4] كجماعة إثنية متميزة، وفق غوك ألب، بفهم النخبة الحكومية بأن التعبير «أمة» يعني «مجموعة من الناس ممن يملكون التربية نفسها، [و]تلقوا القناعات نفسها

(1) «نرغب في دولة فدرالية»؛ تصريح لعبد الله أوجلان في Michael Gunter, 'Interview with Öcalan: Abdullah Öcalan: we are fighting Turks everywhere', *Middle East Quarterly*, 5(2) (June 1998): p. 7 from http://www/meforum.org/article/399 (2007).

(2) Bülent Aras, *Turkey and the Greater Middle East* (Istanbul: Tasam Publications, Foreign Relations Serial: 1, 2004), p. 74.

(3) يبدو أن شعبية حزب العدالة والتنمية تراجعت من 46.7 بالمائة في انتخابات 2007 إلى 30.2 بالمائة في شباط 2010؛ انظر *Ελευθεροτυπία* (Greek newspaper) (4 March 2010).

(4) وفق هيبير، «ثمة فارق أساسي بين النفي وعدم الاعتراف، فالأول ينم عن رفض لقبول الواقع التجريبي، والثاني عن قبوله فعلاً من دون الإقرار بذلك علناً»؛ انظر Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 6.

في اللغة والدين والأخلاق والجماليات، بدلاً عن [تشارك] إثنية مشتركة»[1]. ويمثّل تعريف تركيا للكرد بأنهم «أشخاص من أصول كردية»، بدلاً عن «إثنية كردية» متميزة، أو قبول تركيا، من دون اعتراف علني، لوجود الكرد كهوية متميزة، أساس إشكالية «القضية الكردية» في تركيا[2]. ويشرح الصراع التركي المسلح لضمان البقايا الجغرافية للأناضول بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية الموقف الرسمي لتركيا من سياستها في شأن الكرد، فلخوف الدولة من تفكك جغرافي للدولة التركية للمرة الثانية جذوره في «التجربة العثمانية». وعلى هذا الأساس ثمة ما يبرر التفضيل التركي لضم الإثنيات «غير التركية»، خوفاً من أن تؤدي أي تنازلات إلى مطالب جغرافية إضافية.

وعكست أفكار كهذه في اعتقاد عصمت إينونو بـ «أننا قوميون صديقون... والقومية عامل التماسك الوحيد الخاص بنا. وفي مواجهة الأغلبية التركية، لا تملك عناصر أخرى أي نوع من التأثير». وكان ضرورياً، في رأيه، «تتريك سكان أرضنا بأي ثمن، وسنمحو كل من سيعارضون الأتراك»[3]. وشكّل صعود تورغوت أوزال إلى السلطة في ثمانينيات القرن العشرين نقطة تحول لـ «القضية الكردية». فاعترافه الرسمي بـ «مشكلة كردية»

(1) Omer Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey: Kemalist Identity in Transition* (Routledge: New York and London, 2005), pp. 28, 50.

(2) Kemal Kirisci and Gareth Winrow, *The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict* (London: Frank Cass, 1997), p. 7.

(3) مذكور في Henri J. Barkley and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Rowan and Littlefield Publishers, Inc, 1998), p. 10.

في تركيا ودعوته الزعماء الكرد لتوقيع شرعية غير مباشرة، أفسحا المجال في 1987 وللمرة الأولى لصحافي في ميليت أن يكتب علناً «أن تركيا يجب أن تتعامل مع المشكلة الكردية»[1]. وكانت السياسة الكردية لأوزال ستؤدي إلى رفع الحظر عن اللغة الكردية (1991)، وكان رأيه القائل «علينا أن نكون أصدقاءهم [الكرد] لأننا إن أصبحنا أعداء، يمكن لآخرين أن يستخدموهم ضدنا»[2] أن ينتج حلولًا جديدة، لولا وفاته في نيسان 1993[3].

وهكذا تعلق «القضية الكردية» في تركيا في سلسلة مشكلات ومسائل. ويشكّل منح حقوق سياسية وثقافية ومدنية إلى الكرد، والاعتبار التركي لـ «القضية الكردية»، «مشكلة في الجنوب الشرقي للأناضول» ذات معضلات اجتماعية – سياسية – اقتصادية[4]، والخطاب التركي الرسمي عن «مشكلة إرهاب... تعتمد على مساعدات من دول أجنبية ترغب في إضعاف تركيا»[5]،

(1) Helsinki Watch, *Destroying Ethnic Identity: The Kurds of Turkey* (Helsinki Watch Report, March 1988), p. 4.

(2) 'The Gulf between Rhetoric and Reality', *Kurdish Life*, No. 10 (Spring 1994), p. 3.

(3) Henri J Barkley and Graham E Fuller, 'Turkey's Kurdish Question; Critical turning points and missed opportunities', *Middle East Journal*, 51(1) (Winter 1997): p. 53; also Louise Fawcett, 'Down but not out? The Kurds in international politics', *Review of International Studies*, Vol. 27 (British International Studies Association, 2001), p. 115.

(4) «المطالب الكردية بحقوق مجتمعية، وتخلف الجزء الجنوبي الشرقي، وهكذا»؛ Henri J Barkley and Graham E Fuller, 'Turkey's Kurdish question: critical turning points and missed opportunities', *The Middle East Journal*, 51(1) (Winter 1997): p. 60.

(5) Erik Svante Cornell, 'The Kurdish question in Turkish politics', *Orbis*, 5(1) (Winter 2001):16–31.

مكوّنات القضية الكردية التركية. لكن أساس مشكلات كهذه، متجذر في تردد تركيا في الاعتراف بوجود جماعات إثنية غير التركية على ترابها. وتفاقم أكثر الموقف الصلب لتركيا من القضية الكردية منذ 1984 بسبب حرب العصابات التي يشنها حزب العمال الكردستاني باعتباره حركة قوية خصوصاً تعمل في تركيا.

في هذه الظروف تقتصر الأحزاب الكردية القانونية في تركيا على حزب السلام والديمقراطية، الذي حل أخيراً محل حزب المجتمع الديمقراطي وحزب الحقوق والحريات، لكن ثمة سلسلة من الأحزاب السرية، تشمل، إلى جانب حزب العمال الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب تحرير كردستان، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الوطني الكردستاني، وحزب مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني. ومع الأخذ في الحسبان وجود كثير من الأحزاب السرية، مع الظهور الأخير لمجموعات إرهابية مثل القاعدة، يجب التشكيك في العزو التركي لأي هجمات داخلية في السنوات الأخيرة حصراً إلى حزب العمال الكردستاني. وتاريخياً، يمكن تحميل مسؤولية الفشل في العثور على حل للقضية الكردية التركية، إلى عدم قدرة المجموعات الكردية على العثور على أفضل الوسائل لإيصال مطالبها، إلى جانب خضوعها المستمر للمنافسات الكردية – الكردية المستخدمة من قبل كل من القوى الداخلية والخارجية ذات المصلحة في الحفاظ على جبهة كردية مفككة.

لكن أخيراً، تشير دعوات حزب العمال الكردستاني إلى وقف لإطلاق النار مع الدولة التركية واستمرار سياسة التضييق من قبل البيروقراطية التركية إزاء الكرد، على الرغم من مبادرات حزب العدالة والتنمية في اتجاه إصلاحات دستورية محدودة، والتي دفعت أحزاباً مثل حزب السلام والديمقراطية إلى

تعزيز نشاطها، إلى تغييرات متوقعة في القضية الكردية التركية، كما تكشف فصول تالية[1].

3.1.5 العراق

فيما تأثر الكرد في كل من إيران وتركيا بسياسات التغريب لهاتين الدولتين، لم يحصل الأمر نفسه في حالة كرد العراق. ويجب تفحص الوضع الكردي المختلف في العراق من خلال التركيبة القبلية للعراق باعتبارها وسيلة لتمتين قوة النظام. ومكّنت السياسة العراقية القاضية بالحفاظ على البنية المجتمعية الكردية، وفق الولاءات القبلية أساساً، القيادة الكردية أكثر وكذلك حركتها[2].

وبعيداً من نشاطات حزب العمال الكردستاني، التي تناقَش في القسم التالي، فالحركة الكردية في العراق هي الأنجح والأنشط سياسياً. فالاستخدام المحدود للغة الكردية والاعتراف بقومية كردية منذ ثلاثينيات القرن العشرين،

---

(1) ثمة دلالات لمقاطعة حزب السلام والديمقراطية الإصلاحات الدستورية لحزب العدالة والتنمية (19 تموز/ يوليو إلى 12 أيلول/ سبتمبر 2010)، إلى جانب الإعلان المستقل لمؤتمر المجتمع الديمقراطي في مؤتمره الرابع (8 آب/ أغسطس 2010) والمؤيد لكردستان ذات حكم ذاتي ودستور ديمقراطي جديد.

(2) على الرغم من أن سياسة البعث كانت معادية للقبلية، أحيا صدام الهوية القبلية، مفضلاً الزعماء القبليين - سواء كانوا كرداً أو شيعة أو سنّة - المستعدين للتعاون مع النظام بهدف تحقيق السيطرة الاجتماعية. واعتبِر الزعماء القبليون أيضاً جنوداً جيدين في ما يخص سماتهم المتعلقة بالروح الجماعية والشرف والبسالة كونهم بدواً. كذلك يعتقَد بأن مؤسس الحركة الكردية في العراق، إبراهيم أحمد، بوّأ الملا مصطفى بارزاني قيادة الحركة لأن الهوية القبلية لهذا الأخير كانت محترَمة خصوصاً من قبل المجتمع، ولأنه ظن أن الخطوة ستسهّل قبول الكتلة السكانية للحزب وتدعمه.

يشيران إلى الوضع المختلف لكرد العراق[1]، فيما الحراك السياسي الكردي يمكن تتبّعه رجوعاً إلى مركزية القوة المجتمعية في المجتمع العراقي. فمقارنة بالدول الشرق أوسطية الأخرى، والتي تتألف مجتمعاتها المتعددة الإثنيات من مجموعات مختلفة وحيث الحركة الكردية مشتتة لأسباب أهمها تعدد الأحزاب السياسية الكردية، فإن تكوُّن المجتمع العراقي (3 تشرين الأول 1932) من ثلاث مجموعات متماثلة أساساً لجهة القوة (الكرد والشيعة والسنّة)، إلى جانب وجود مجموعتين كرديتين مهيمنتين، يجعل الوضع أصلب. ولذلك يمكن عزو سبب آخر لتميز كرد العراق إلى العدد المحدود للأحزاب الكردية العاملة داخل العراق، فذلك يسهّل على هؤلاء التعبير عن مطالبهم جماعياً.

ومع ذلك لطالما مثّل الحفاظ على توازن محلي مشكلة أمام أي حكومة عراقية[2]. وبغض النظر عن سياسات الأنظمة العراقية المختلفة، لم تبرز حقاً في أي وقت فرص «تقرير المصير» التي أُعطيت إلى كرد العراق باسم الدولة، مثلما برزت بالنسبة إلى سائر الكرد وعلاقتهم بالدول الإقليمية. كذلك لم تكن المساعدة الخارجية التي نالها كرد العراق على أساس الدرجة الكبيرة من

---

(1) Kenneth Katzman and Alfred B. Prados, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', *CRS Report for Congress*, Order No RS22079 (The Library of Congress, 5 May 2005).

(2) في خطوة لافتة، أشار فيصل ملك العراق إلى «وجود مجموعة كردية... تشمل أشخاصاً ذوي طموحات شخصية يدعون هذه المجموعة إلى التخلي عن الحكومة لأنها من غير عرقهم... وأغلبية شيعية... تكونت تحت الحكم العثماني الذي لم يسمح لها بالمشاركة في شؤون الحكومة، ما تسبب بتطور خرق واسع بين المذهبين... وهناك أيضاً كتل كبيرة من القبائل... الراغبة في رفض كل ما له علاقة بالحكومة بسبب المصالح والطموحات الخاصة بشيوخها الذين تتقلص سلطتهم إن قامت حكومة»؛ انظر Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse University Press, 1981), pp. 1–2.

التدخل الأجنبي في الشؤون المحلية للعراق، مساوية لما ناله سائر الكرد أو حتى قريبة منه. ولا تعود أسباب هذا النوع من التدخل الخارجي في العراق في مقابل حرب العام 2003 إلى أهمية الموقع الجيوستراتيجي للعراق فحسب، بل كذلك إلى وفرة النفط في البلاد. ولا تشرح هذه المتغيرات أسباب تطور الحركة الكردية في العراق إلى هذه الدرجة فحسب، بل توضح أيضاً الوضع الحالي للكرد لجهة التمتع بحكم ذاتي.

وتشمل الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق - بعيداً من حزب كادحي كردستان، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحزب الشيوعي الكردستاني - الحزب الديمقراطي الكردستاني (1946) والاتحاد الوطني الكردستاني (1975). وبغض النظر عن عقائدهما، فكلاهما مكرّس للمطالبة بـ«تقرير المصير»، مع رؤية بعيدة الأجل لـ «كردستان الكبرى». واليوم يبدو الحزبان الرئيسيان الأبرز، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إذ أدركا تعقيد الساحة الدولية، ملتزمَين الحفاظ على «الإدارة الذاتية» في الحكم من ضمن عراق فدرالي وديمقراطي[1]. وفي الوقت نفسه، تبدو «حركة التغيير الكردية» (كوران، 2006)، المؤسسة حديثاً والمنشقة عن الاتحاد الوطني الكردستاني ويقودها نوشيروان مصطفى، لاعباً سياسياً كردياً إضافياً ذا أهمية كبيرة[2].

---

(1) قال الرئيس العراقي جلال طالباني: «أعرف أن الشعب الكردي يريد الاستقلال، لكنهم يفهمون أنه لا يمكن أن يتحقق الآن... والقيادة الكردية واقعية، فهم يعرفون أنه مستحيل الآن، لذلك هم يناضلون من أجل الفدرالية في إطار عراق ديمقراطي»؛ انظر مقابلة مع جيم موير، Talabani: Iraq's pragmatic new leader', BBC News (7 April 2005), http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4421261.stm (last accessed March 2009).

(2) نال الحزب 23.57 بالمائة من الأصوات في انتخابات كردستان في تموز/ يوليو 2009.

4.1.5 سوريا

يشكّل كرد سوريا أصغر جماعة كردية في الشرق الأوسط بعد الجماعة الكردية في لبنان. وباعتبارهم كتلة سكانية تنطق بالكرمانجية حظِرت لغتها في 1986 وتنتمي إلى مذاهب سنية ومسيحية وعلوية ويزيدية، يعرَف أن عددهم محدود إلى حد كبير، لكن ما من إحصائية حديثة عنهم[1]. وقلّما أثار حجم الجماعة الكردية في سوريا ومكانها، إلى جانب الطابع القومي للنظام، مسائل تتعلق بوجود «قضية كردية» في البلاد. وعزز الموقف السوري الرسمي بأن المواطنين السوريين المتحدرين من أصل عربي، هم القومية الإثنية للنظام، ولذلك تتجاوز سياسته الكردية السياسات الممارَسة من قبل تركيا على صعيد «نزع الثقافة» و«عدم الاعتراف»[2].

(1) Alessandra Galié and Kerim Yildiz, *Development in Syria: A Gender and Minority Perspective* (Great Britain: Kurdish Human Rights Project, July 2005), p. 21.

(2) وفق ميتين هيبير، «تتبع تركيا إستراتيجية 'عدم الاعتراف'، بدلًا عن الإنكار، في ما يخص التميز الإثني للكرد على أمل... بأن تتمكن من وقف عملية نزع التثقيف وإعادة تنشيط عملية التثقيف السابقة».

يتحدث هيبير عن السياسة الكردية لتركيا. وتوافق الباحثة أن الدولة، في ما يخص الكرد، تتبع سياسة «عدم الاعتراف» بدلاً عن الإنكار. ويكمن الفارق في أن السياسة الأولى تتصل بقبول الدولة التميز الإثني الكردي من دون أن تقر به علناً. وفي الوقت نفسه، يميّز هيبير بين عمليتي «الاستيعاب» و«التثقيف» اللتين تتبعهما أنقرة. وهكذا تعرّض الكرد لامتصاص منتظم، سواء وعوا ذلك أم لم يفعلوا، فثقّفوا من قبل الأغلبية التركية. ولذلك، تجهد الدولة لمنع نزع التثقيف، بدلاً عن استيعاب الكرد من خلال سياستها الكردية. وتحاول الدولة تحقيق هذا الأمر عن طريق الحفاظ في العقول التركية والكردية على واقع أن الكرد دمِجوا قبل زمن بعيد في المجتمع التركي، ما شكّل تثقيفهم الأولي.

لكن هيبير يفشل في شرح أهمية عملية «نزع التثقيف» والعواقب التي يمكن أن تترتب في حال أبدى الكرد استعداداً للعودة إلى المرحلة السابقة للتثقيف، أي إلى =

وختمت إحصائية 1962 في الحسكة التهميش الاجتماعي للكرد[1]. فعلى أساس نتائجه، حرِم الكرد من حقهم بالمواطنة باعتبارهم «متسللين غرباء» دخلوا سوريا في شكل غير شرعي من تركيا في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته[2]. وعلى غرار كرد تركيا، فكرد سوريا، إلى جانب مشكلة

= هويتهم الأصلية. ففي تاريخ كل أمة ثمة دائماً لحظة، تحل عاجلاً أم آجلاً، يشرق فيها وعي المرء لهويته. وأخيراً، لا يبرر هيبير قوله إن المرء لا يأمل إلا بعدم مطالبة الكرد بهويتهم الكردية باعتبارها هويتهم الإثنية الأولية، وبأن تبقى هذه الهوية ثانوية بعد هويتهم التركية الرسمية؛ انظر: Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 6–7.

(1) استهدف إحصاء الحسكة (في الشمال الشرقي لسوريا) في 23 آب/ أغسطس 1962 «التمييز يوماً ما بين من كانوا مواطنين سوريين شرعيين والذين لم ينالوا الجنسية منذ 1945. لذلك فشروط أن يكون المرء سورياً كانت عبارة عن بطاقات هوية تؤكد الإقامة في سوريا قبل الحرب العالمية الثانية إلى جانب وثائق تثبت ملكيات أراضٍ». وهكذا «وفي محاولة لـ 'تعريب' المنطقة الشمالية الشرقية، الغنية بالموارد الطبيعية»، اعتبر النظام وفق المرسوم الرقم 93 (23 آب/ أغسطس 1962) ما بين 120 ألف كردي و200 ألف أجانب واعتبر 80 ألفاً إلى 100 ألف «مكتومين» (غير مسجلين) في 2004؛ انظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), p. 33؛ انظر أيضاً The Library of Congress, *Syria: Political Conditions and Relations with the United States after the Iraq War* (Order Code RL32727, 10 January 2005), p. 13. وتتحدث «هيومان رايتس واتش» عن 120 ألف كردي إلى 150 ألفاً؛ انظر Human Rights Watch, *Syria: The Silenced Kurds* (October 1996), www.hrw.org/reports/1996/Syria.htm (2008).

(2) «لا تعترف الدولة السورية بالكرد كمجموعة قومية/ إثنية أصلية بل كمهاجرين من تركيا»؛ انظر Kerim Yildiz, The Kurds in Syria: The Forgotten People (London: Pluto Press, 2005), p 7؛ انظر أيضاً 'Syria: The Silenced Kurds', *Human Rights Watch*, Vol. 8, No. 4 (October 1996) in www.hrw.org/reports/1996/Syria.htm (2008).

المواطنة الخاصة بهم، مهمشون سياسيون، وأخضِعوا لقيود ثقافية ولغوية إلى جانب المعاملة القاسية بعد حملات «تعريب» متتالية(1). ويمكن تتبّع سياسات كهذه رجوعاً إلى استقلال سوريا عن فرنسا، حين حصلت انقلابات عسكرية متتالية، مثل انقلاب أديب الشيشكلي(2). وأدت سياسات «التعريب» الخاصة بالدولة السورية، وشملت أفعالاً مثل إعادة تسمية قرى كردية وحظراً على استخدام اللغة الكردية علناً، إلى جانب القمع السياسي للكرد، إلى نفور كردي داخل الدولة(3).

ويمكن عزو النفور الكردي في المجتمع السوري أيضاً إلى عوامل أخرى. فالخطاب الرسمي السوري «لا يعترف بالكرد كمجموعة إثنية/ قومية من المجموعات السكانية الأصلية بل كمهاجرين من تركيا»(4). وبالنسبة إلى النظام، «ليس ثمة ما يسمّى مشكلة كردية في الجمهورية العربية السورية [لأن] الكرد لا يشكّلون مجموعة... هم موجودون عبر البلاد ويشكلون

---

(1) Sarkis Pogossian, 'Eastern Anatolia: Iraq's next domino-Greater Kurdistan-ambitions could spark regional war', *World War 4 Report*, cited in *Kurdish Media* (4 November 2005), p. 11.

(2) «فرض الأحكام العرفية في 1950»؛ انظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria*, op. cit., pp. 30–31.

(3) «لا يسمَح باستخدام اللغة الكردية أو حتى تعليمها في المدارس الخاصة – في المنازل فقط»؛ انظر (2007) www.hras-sy.org. «يتحدث المرسوم (1012/ س/ 25، 1986) عن حظر استخدام اللغة الكردية في دور السينما والمقاهي وأماكن العمل»؛ انظر David McDowall, *The Kurds of Syria* (London: KHRP, 1998), p. 47. «ونص التوجيه الرقم 15801 (أيار/ مايو 1977) على إجبار القرى الكردية على تغيير أسمائها إلى أسماء عربية»؛ انظر Human Rights Watch, *Syria: The Silenced Kurds* (October 1996).

(4) Yildiz, *The Kurds in Syria*, op. cit., p 7.

جزءاً من نسيج المجتمع السوري»[1]. وفي الواقع، يمثّل المجتمع السوري فسيفساء متعددة الثقافات تتألف من العرب (90 بالمائة)، والسنّة (70 بالمائة)، والعلويين (12 بالمائة)، والدروز (ثلاثة بالمائة)، والإسماعيليين (واحد بالمائة)، والأرمن، والمسيحيين (10 بالمائة)، والكرد. وعلى غرار تركيا، تخشى سوريا تفتتاً محتملاً بسبب بنيتها المتعددة الثقافات[2]، ولهذا وضع البلدان خطاباً سياسياً قومياً متشدداً. وجغرافياً، يبدو كرد سوريا «مشتتين في مناطق جغرافية غير متجاورة»[3]. لذلك يعيش بعضهم في «كرد داغ (جبل الكرد) وبعضهم الآخر في عين العرب (منطقة كوباني)، وجرابلس (إلى الشمال الغربي من حلب)، ودمشق، ومنذ عشرينيات القرن العشرين، تعيش مجموعات في الشمال الغربي للجزيرة كمهاجرين من تركيا، والقامشلي (مدينة الجزيرة)، والحسكة، وحي الكرد، وهو إحدى ضواحي دمشق والتي يسكنها الكرد منذ القرن الثاني عشر»[4].

(1) UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (26 October 1998), Fifteenth Periodic Report of States Parties due in 1998: Syrian Arab Republic, CERD/C/338/Add.1/Rev.1.), p. 4.

(2) Alfred B. Prados, 'Syria: political conditions and relations with the United States after the Iraq War', *CRS Report*, Order Code RL3272 (The Library of Congress, 10 January 2005), p. 8.

(3) Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World*, op. cit., p. 85.

(4) Gary C. Gambill, 'The Kurdish reawakening in Syria', *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6, No. 4 (United States Committee for a free Lebanon and Middle East Forum, April 2004); also David McDowall, 'The Kurds', MRG (Minority Rights Group International), *A Minority Rights Group Report*, No 915 (London: Minority Rights Group, September, 1991), p. 36.

وبلغت القومية العربية في سوريا ذروتها خلال قيام الجمهورية العربية المتحدة (22 شباط 1958 – 1961) بعقيدتها العروبية[1]. وفي هذا المناخ، حظِرت أحزاب سياسية مثل الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (1957)، وأعلِنت حال الطوارئ في 8 آذار/ مارس 1963، ونشر محمد طلب هلال خطة «تعريب» من 12 نقطة حرِم وفقها الكرد من حقوقهم اللغوية[2]. وبعد قيام حكومات متتالية، جاء انقلاب عسكري بحزب البعث السوري إلى السلطة (1963)، وقمِعت في شكل كبير أي أصوات معارضة[3].

واستغلت الدولة الانقسامات القبلية الكردية، وحوّل تشتتهم الجغرافي وضعف النخبة الاقتصادية الكردية المعارضة الكردية إلى لاعب سياسي لا يحسَب له حساب[4]. وبلغ التفكك الكردي الداخلي، إلى جانب الخطاب القومي المتشدد للدولة إذ طبِّق كسياسة محلية، ذروته في سبعينيات القرن العشرين مع هيمنة الجناح العسكري في حزب البعث من خلال الحركة التصحيحية لحافظ الأسد (16 تشرين الثاني 1970)[5]. وحوّلت هيمنة المذهب العلوي على حزب البعث الدولة إلى دولة استبدادية صافية يمثّل فيها الرئيس

---

(1) David McDowall, ibid.

(2) Yildiz, *The Kurds in Syria*, op. cit., p. 31.

(3) «اعتبِر الكرد مواطنين من الدرجة الثانية»؛ انظر Mustafa Nazdar, 'The Kurds in Syria', McDowall, David and Gerard Chaliand, eds, *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, trans. Michael Pallis (London: Zed Books, 1993), p. 199.

(4) Gary C. Gambill, 'The Kurdish Reawakening...,' op. cit.

(5) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria* (London: I.B.Tauris, 1996), p. 68.

المصدر الوحيد للسلطة[1]. لكن إدامة البعثيين في السلطة أوصلت القضية الكردية السورية وكذلك العلاقة السورية – الكردية إلى جمود. وعلى الرغم من تشكّل معارضة محلية، أي التجمع الوطني الديمقراطي[2]، ووجود أحزاب كردية متعددة[3]، والمبادرة الأميركية الأخيرة في «قانون محاسبة سوريا»[4]، تهيمن السيطرة المطلقة للنظام على مجتمعه في كل مجالات الحياة.

وفيما يعرَّف كرد إيران بأنهم أقلية دينية ذات حقوق ثقافية، وألقت سياسات حزب العمال الكردستاني ظلالاً على القضية الكردية في تركيا، فكرد سوريا لامرئيون إلى حد كبير. وفي حالة كرد العراق، يبدو أن القضية

(1) «يعيّن/ يقيل رئيس الوزراء والوزراء والنواب، ويشكّل المجالس/ المنظمات، ويحل مجلس الشعب، ويقرر في شأن المسؤولين المدنيين/ العسكريين، وله القدرة على ممارسة السلطة التشريعية حين تكون المصلحة القومية في خطر وفق المادتين 111 و113، ويعيّن القضاة»؛ انظر Yildiz, The Kurds in Syria, op. cit., pp. 47, 54.

(2) Seth Wikas, 'Battling the lion of Damascus: Syria's domestic opposition and the Asad regime', *Policy Focus*, Vol. 69 (USA: Washington Institute for Near East Policy, May 2007).

(3) الأحزاب الكردية في سوريا: (أ) الجبهة الديمقراطية الكردية (الجبهة) وتتألف من الحزب الديمقراطي الكردي والحزب الديمقراطي التقدمي والحزب الوطني الديمقراطي؛ و(ب)التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا (التحالف) ويتألف من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحزب اليسار الكردي والحزب الديمقراطي التقدمي والحزب الديمقراطي الكردي؛ و(ج)ثمة ثلاثة أحزاب مستقلة هي «يكتي» و«آزادي» وتيار المستقبل؛ و(د)فرعان لحزب العمال الكردستاني، هما حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الكردستاني الديمقراطي؛ انظر المرجع السابق.

(4) «نتوقع من الحكومة السورية إنهاء كل دعم للإرهاب وفتح الباب أمام الحرية»؛ الرئيس جورج دبليو بوش، خطاب حال الاتحاد (2 أيار/ مايو 2005)؛ انظر المرجع السابق.

الكردية فقدت أخيراً شرعيتها منذ انهيار نظام صدام حسين (آذارس/ مار 2003) في مقابل الاستقرار الكردي في الحكومة الإقليمية لكردستان ذات الحكم الذاتي.

2.5 التصورات الأميركية للقضية الكردية

يؤثّر حتماً المجال الواسع للقضايا التي تشكّل القضية الكردية، في التصورات الأميركية لها، وينعكس في تطبيق السياسة الخارجية الأميركية. وثمة قلة في الأدبيات الأكاديمية والمصادر الأولية بالنسبة إلى التصورات الأميركية للقضية الكردية في حدّ ذاتها؛ فثمة مصدر واحد يتصل بموضوع هذا الكتاب، ما يجعل المهمة أصعب حتى[1]. لكن في مقابل الماضي، ليست البيروقراطية الأميركية اليوم أكثر انفتاحاً فحسب بل كذلك أكثر استعداداً وأكثر قدرة على إعلان آراء علنية حول القضايا الكردية المختلفة[2].

في هذا السياق، ستحدد الفصول اللاحقة التصورات المختلفة للبيروقراطية الأميركية في شأن كرد الشرق الأوسط. وفيما يؤكد بعضهم في مجلس الشيوخ وجود علاقة إستراتيجية أميركية مع كرد العراق منذ

---

(1) Lokman, I Meho and Michel G. Nehme, The Kurdish Question in US Foreign Policy: *A Documentary Sourcebook* (Westport, Connecticut: Praeger Press, 2004).

(2) ينقَل، مثلًا، عن جفري جيمس، وهو مستشار أول لوزير الخارجية ومنسق للعراق، قوله: «حدث أن طالباني رئيس العراق... نحن مسرورون بالعملية السياسية وبالدور الذي يلعبه الكرد في عراق فدرالي موحد وديمقراطي»؛ انظر Briefing: 'US views on the Iraqi constitution referendum', *Arabicnews.com* (19 October 2005) in http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/051019/2005101930.html (last accessed March 2009).

1991، إلى جانب سياسة دون قومية أميركية إزاءهم[1]، يتحدث آخرون، على الرغم من أنهم أقلية، عن غياب أي نوع من العلاقة أو السياسة في شأنهم على الإطلاق[2]، أو يعتبرون، مثلًا، كرد تركيا أتراكاً[3]. وفي هذه النقطة، من الضروري عزو الآراء المختلفة للبيروقراطية الأميركية عن الكرد إلى نقص في المعرفة الفعلية يميز المسؤولين الأميركيين حول القضية الكردية، إلى جانب علاقتها بالسياسة المحلية وكذلك بسياسات الدول الإقليمية في شأن الكرد. لذلك ومع الأخذ في الحسبان انتقالاتهم العملانية من موقع إلى آخر أو من دائرة إلى أخرى خلال فترة زمنية قصيرة، يبدو المسؤولون الأميركيون في حالة من التشوش، ولذلك من الشائع جداً ملاحظة غياب أي موقف متماسك يمثّل البيروقراطية الأميركية باسم الإدارة الأميركية. لكن هذا الكتاب يحاول إثبات آراء البيروقراطية الأميركية السائدة، استناداً إلى مقابلات مع مسؤولين أميركيين معروفين بمعرفتهم بالكرد والسياسات الإقليمية، إلى جانب التدقيق في مستندات رسمية.

وفي الفصول التالية، سيجعل تقصي أحداث مختلفة تربط السياسة الخارجية الأميركية بالكرد، والخطابات الرئاسية الأميركية حول السياسة الخارجية، وأهداف أجندة السياسة الخارجية الأميركية، ممكناً إثبات الموقف الأميركي من القضية الكردية، إلى جانب دور القضية الكردية في السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة.

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع موظف ديمقراطي في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (واشنطن العاصمة، 4 نيسان/ أبريل 2008).

(2) مقابلة مع ميشيل سايدرز، نائبة مدير مكتب الشؤون السياسية للعراق، مكتب شؤون الشرق الأدنى (واشنطن العاصمة، 6 آذار/ مارس 2008).

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع باتريك غايفي، الموظف الجمهوري في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (واشنطن العاصمة، 7 آذار/ مارس 2008).

ويبيّن الفصل الثالث كيف أن المعرفة الأميركية بالقضية الكردية بدأت في شكل غير مباشر في أربعينيات القرن العشرين[1]. ففي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة مهتمة فقط في القضية الكردية الإيرانية، ومع أنها ربما قدمت بداية إلى الكرد تسهيلات تقنية للتعبير عن طموحاتهم، بقيت مجرد مراقب في ضوء التقارب السوفياتي - الكردي. وحتى ذلك الوقت، ركّز التدخل الأميركي في الشرق الأوسط في شكل صارم على القضايا الاقتصادية، وكان انهماك الولايات المتحدة بأجندتها الاجتماعية - الاقتصادية محكوماً بالمصالح القومية وإدارة المشكلات المحلية. ومثّلت المخاوف الأميركية من النواقص المحلية على صعيد الطاقة[2]، إلى جانب العجز العسكري الأميركي[3]، حافزاً

(1) «في آب/ أغسطس 1941، قلب السوفيات والبريطانيون شاه إيران. وكانت النتيجة المزدوجة لعمل كهذا في المقام الأول، استقلال إيران ثم تأسيس جمهورية مهاباد»؛ انظر Abdul Rahman Ghassemlou, 'Kurdistan in Iran', in David McDowall and Gerard Chaliand, eds, *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan* (London: Zed Books, 1993), p. 105.

(2) شملت اتفاقية الخط الأحمر الموقعة في 1928 شركات أميركية وبريطانية (أصبحت كبراها تعرَف بالشقيقات السبع) وفرنسا، بعدما شجعتها مخاوف على الإمدادات النفطية المحلية على إبرام عقود حول موارد النفط في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة. وكانت شركة النفط التركية، المشكّلة قبل الحرب العالمية الأولى، في قلب كثير من المناورات وتبدل التحالفات، خصوصاً بعد الحرب. وخلال عشرينيات القرن العشرين، أنتجت شركة النفط العراقية (آي بي سي) إمدادات مهمة، وكذلك البلدان الخليجية العربية التي قدّمت احتياطاتها الضخمة مجالاً واسعاً للاستغلال. ومع توسع الشركات والتحالفات، أصبحت الاتفاقية غير صالحة سياسياً وعملياً وأبطِلت في 1948؛ انظر أيضاً Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Global Agenda* (4th edn) (Canada: Common Courage Press, 2004), p. 51.

(3) *United States Foreign Relations*, Vol. 6 (1946), p. 460.

للانخراط الأميركي في الشرق الأوسط بدءاً بالحرب العالمية الأولى.

وخلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، كان التدخل السياسي السري الأميركي في الشرق الأوسط والهادف إلى حماية «الوحدة الجغرافية والاستقلال السياسي لأمم [الشرق الأوسط]» من خلال الترويج للعقيدة الأميركية اللبرالية المثالية في مقابل العقيدة الشيوعية، خاضعاً لتغييرات مع بروز حركات قومية ولبرالية حول العالم[1]. لذلك تحول الاهتمام الأميركي من القضية الكردية الإيرانية إلى كرد العراق.

ووفق الرئيس مسعود بارزاني، تتشارك الولايات المتحدة وكرد العراق الأهداف الإستراتيجية نفسها، بما فيها «الحرب على الإرهاب»، وإعادة بناء القاعدة الديمقراطية للعراق، والاتفاق المشترك على الدستور العراقي[2]. وعلى الرغم من أن انهماك الإدارة الأميركية مع كرد سوريا وتركيا كان محدوداً، لا يزال ثمة اهتمام أميركي مهم بقضاياهم[3]. وبكلام أدق فعلى الرغم من الاعتراف الأميركي بحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، بسبب أعمالها الراديكالية[4]، تبقى السياسة الخارجية الأميركية متعاطفة

---

(1) Eisenhower's speech in the US Senate Foreign Relations Committee, 89th Congress (1965–67), *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington 1967), pp. 76–82.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسعود بارزاني، الرئيس الإقليمي لكردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو 2007).

(3) قابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة هاتفية، 30 آب/ أغسطس 2008).

(4) Lokman, I. Meho and Michel G. Nehme, 'The legacy of US support to Kurds: two major episodes, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook*, Part1: Essays (Connecticut: Praeger Press 2004), p. 13.

مع القضية الكردية التركية في سياق مشروعها للدمقرطة في القرن الحادي والعشرين، كما ستكشف الفصول اللاحقة[1]. لذلك يلبي الترويج الأميركي للديمقراطية واحترام الهويات الإثنية للشعوب، المطالب الكردية. ومن جهة أخرى، تبرر العلاقات الدبلوماسية الأميركية – السورية خلال الحرب الباردة الانهماك الأميركي المحدود في القضية الكردية السورية.

وتنظر فصول لاحقة في العلاقات بين الدول الإقليمية والولايات المتحدة والكرد، على أساس فهم القضية الكردية وفق «نماذج» الفصل الحالي. وسيحلِّل تأثير القضية الكردية في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، وستكشَف علاقة السياسة الخارجية الأميركية بالكرد وتداعياتها على السياسة الإقليمية والدولية. وهكذا سيكشَف الدور الكردي في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط بين الحرب العالمية الثانية و2003. وثمة دلالة بالنسبة إلى السلوك السياسي الأميركي إزاء اللاعبين الإقليميين الذين يشكّلون دولاً وأولئك الذين لا يفعلون، لكشف تقرير بايك لأولويات المصالح الأميركية في تطبيق أجندة السياسة الخارجية الأميركية. فعلى أساس المثال العراقي،

... لم يكن [الأميركيون] مؤيدين لدولة كردية، لكنهم كانوا مستعدين للمساهمة في إدامة «المشكلة الكردية»، بحيث يتمكنون من الحفاظ على توازن القوة لمصلحتهم. وبهذه الطريقة، كان يمكن أن يضربوا عصفورين بحجر. فمن جهة يضعف العراق ومن جهة أخرى يكتفي الكرد بنيل شبه حكم ذاتي على الأقل».[2]

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، مرجع سابق.

(2) *Pike Report* (19 January 1976), republished in *The Village Voice* (New York, 23 February 1976).

6 استنتاج

تبرز في شكل كبير النزاعات حول الهوية كمصدر للصراع في الشرق الأوسط. ووفق المجلس القومي الأميركي للاستخبارات، «قد تزيد النزاعات الإثنية والدينية في السنوات الـ 15 المقبلة»(1). لذلك فالعلاقات الأميركية – الكردية، المعرقَلة بالتفاعلات الإقليمية، تبدو موضوعاً شيقاً يحمل دلالات نظرية وعملية معاً. وترتبط الدلالات الأولى بأهميتها النظرية في ضوء علاقة السياسة الخارجية الأميركية بالكيانات التي لا تشكّل دولاً، إلى جانب الحاجة إلى تفحصها لاختصاصات أكاديمية مختلفة. ويكشَف تعقيد القضية الكردية أيضاً من خلال دور الدول الإقليمية كرافعات سياسية في العلاقة الأميركية – الكردية.

على هذه الأسس، أقدّمُ رسوماً بيانية دالّة لفهم ثنائية الموضوع. فالسياسة الإقليمية ذات التداعيات الدولية شكّلتها إلى درجة كبيرة الولايات المتحدة وانخراط الدول الإقليمية في سياسات الكرد الساعية إلى تحقيق طموحاتهم بتقرير المصير. ولا توضح هذه الرسوم البيانية ديناميكيات القضية الكردية إلى جانب علاقات الولايات المتحدة والقوى الإقليمية بالكرد فحسب، بل كذلك وضع الكرد إلى جانب تصورات هذه القوى للقضية الكردية كما تعكسها سياساتها المحددة في شأن هذه القضية. وتعكس أيضاً الرسوم البيانية المتعلقة بالفهم آراء الكرد في قضيتهم، إذ يجدون أنفسهم عالقين في شباك العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الإقليمية. ويعطي انقسام الكرد إلى مجموعات وفق بلدان إقامتهم، صورة عامة عن وضع الكرد كلاعبين لا

(1) William A. Samii, 'The Nation and its minorities: ethnicity, unity and state policy in Iran', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, 20(1, 2) (2000): p. 128.

يشكّلون دولاً، وهو انقسام عززته تكتيكات القوى الداخلية والخارجية في تفاعلاتها مع الكرد. ويبيّن خلق مثلثات إضافية بين الولايات المتحدة والكرد ودول إقامتهم، تأثير الكرد في السياسة الإقليمية وبالتالي في السياسة الدولية أيضاً.

ويرتبط الجانب السياسي للموضوع بالرأي الوارد في الفصل. ويخلق فهم القضية الكردية من خلال مزيج من الروايات السياسية – التاريخية، إلى جانب تحليل وصفها الاصطلاحي من خلال دراسة مقارَنة بين مختلف المجموعات الكردية، عدسات جديدة يمكن النظر من خلالها في الموضوع.

وأتتبع خصوصاً الأصول التاريخية للقضية الكردية إلى جانب العوامل الداخلية والخارجية التي شكّلتها. وفي سعي إلى مراجعة تاريخية، بالترافق مع تحليل سياسي، أعزو التشتت الكردي إلى النمط الفريد لتنظيم الكرد أنفسهم في مجموعات مختلفة، تسعى كل واحدة منها إلى خدمة مصالحها الخاصة على الرغم من الوحدة الروحية التي تصبغها. لقد بلِغت النقطة الحاسمة مع التفتت الكردي الكامل بعد الحرب العالمية الأولى. ومنذ تلك اللحظة، أتفحصُ الوضع الكردي الحالي في هذه الدول الإقليمية لكي أكشف طبيعة القضية الكردية – وفق مطالب الكرد في تركيا وإيران والعراق وسوريا على التوالي.

وفي الخلاصة، ستتفحّص الفصول التي تلي تأثير القضية الكردية في تشكيل السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الأميركية بالكرد. وفي الفصل التالي خصوصاً سأتقصّى محددات تشكيل السياسة الخارجية الأميركية عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً لكي نتمكن تالياً من فهم علاقة هذه السياسة بالكرد، إلى جانب تأثيراتهم في العلاقات الإقليمية والدولية.

3
السياسة الخارجية الأميركية: البنيات، المحددات والضغوط

1 مقدمة

حلل الفصل السابق وضع الكرد في الشرق الأوسط إلى جانب تطورهم السياسي وتفاعلهم مع نظام الدول الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى. ويستطلع الفصل الثالث السياسة الخارجية لواشنطن عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً، بين الحرب العالمية الثانية وحرب الخليج الثالثة (2003). واستناداً إلى هذا، سيعرض الفصلان التاليان التأثير المتبادل الذي حصل بين القضية الكردية والسياسة الخارجية الأميركية.

أؤكدُ أولاً أهمية تحليل السياسة الخارجية في فهم هذا التأثير المتبادل، خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وأقول أيضاً إن الشؤون الخارجية، في عالم معولم برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبحت أكثر هيمنة من الشؤون المحلية بسبب الاعتماد المتبادل المتزايد للقوى الدولية والإقليمية التي تشكّل دولاً وتلك التي ليست كذلك. وفيما يتفحص الجزء الأكبر من الأدبيات التفاعل بين سياسات هذه الدول، يركز الفصلان الحالي والتالي على العلاقات المتبادلة بين السياسات الخارجية الوطنية واللاعبين الذين

لا يشكّلون دولاً، إذ تحصل في سياق الموضوع قيد البحث، ليكشفا أهمية تحليل السياسة الخارجية في عالم اليوم المتزايد عولمة.

أتفحص إذاً بنية جهاز السياسة الخارجية الأميركية بهدف تبيين كيفية تأثيره في صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية. ومع الأخذ في الحسبان الطريقة التي تعاملت من خلالها الولايات المتحدة مع القضية الكردية في السياق الأوسع لسياستها الخارجية الشرق أوسطية، أنظر أيضاً في الطريقة التي تشكّل من خلالها العوامل الداخلية، وكذلك الأحداث الخارجية سياسات كهذه. وفي هذا الإطار، أتفحص دور القضية الكردية في السياسة الخارجية الأميركية، فيما سيتقصى الفصلان التاليان تصورات الولايات المتحدة ودوافعها التي توجّه العلاقة الأميركية - الكردية.

وينطلق تفحصي من خلال تحليل للمحتوى السياسي يستند إلى أرشيفات تاريخية وتجريبية. وأبدأ بملاحظة خطاب السياسة الخارجية الأميركية وممارستها بهدف استخلاص استنتاجات حول السلوك السياسي الأميركي عموماً[1]. تحدَّد العلاقات الكردية مع السياسة الخارجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة على أساس تقسيم التسلسل الزمني وفق العهود الرئاسية الأميركية. لذلك يأخذ التحليل في الحسبان الخلفية العقيدية لكل عهد رئاسي أميركي، ودور المؤسسات البيروقراطية الأميركية، وأجندة

(1) يكون التفكير الاستقرائي حين «نبدأ من المحدد وننتهي من خلال التجربة إلى شيء عام من خلال الملاحظة والتحليل»؛ انظر Dougherty, James E., and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (3rd edn) (New York, NY: Harper Collins, 1990), p. 20.

السياسة الخارجية الأميركية، والسياسات الرسمية وغير الرسمية الأميركية في ما يخص خدمة المصالح الأميركية بالتزامن مع أحداث محلية وإقليمية.

ومثيرة للاهتمام ملاحظة كيف يبدو أن العهود الرئاسية الأميركية تتفوق على البيروقراطيات الأميركية والكونغرس في ما يخص مسائل إدارة السياسة الخارجية. فتفوق الرئيس في التراتبية الهرمية لصنع السياسة الخارجية الأميركية أثبِتت تكراراً، مثلما تبيّن رئاسة ريتشارد نيكسون، ورئاسة رونالد ريغان التي شهد البيت الأبيض خلالها فضائح متتالية في ثمانينيات القرن العشرين، ورئاسة جورج دبليو بوش.[1] لذلك فالرئيس ومستشاروه، إلى جانب السفارات المختلفة حول العالم، وكل من القوات المسلحة و«سي آي أي»، تمثّل الجهات الأبرز المنخرطة في صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

2 تحليل السياسة الخارجية: النظرية والممارسة

قبل المضي في تحليل للسياسة الخارجية الأميركية عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً، سيستعرض القسم الحالي الخطوط العريضة لتصوراتي الخاصة بي حول السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة لازدياد أهمية تحليل

(1) أعطى ريغان نفسه، في الواقع، تفويضاً مطلقاً للعمل من دون موافقة الكونغرس. فإلى جانب «إيران غايت» – معروفة باسم «قضية إيران – الكونترا» (1996)، عانت الإدارة الأميركية حوادث أخرى. مثلاً، في حالة المساعدات الغذائية للعراق، «مولت وزارة الزراعة الأميركية مشتريات عراقية لقمح أميركي بـ 400 مليون دولار، ولم يعلم موظفو مجلس الأمن القومي بالأمر إلا بعد إعلانه في 1983»؛ انظر Howard Teicher and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush* (New York: Morrow, 1993), p. 274.

السياسة الخارجية في مناخ ما بعد الحرب الباردة. وإلى جانب عناصر محدِّدة أخرى، سأركز على قيام لاعبين جدد لا يشكّلون دولاً، ما عقّد أكثر تحليل السياسة الخارجية المعاصرة.

إن السياسة الخارجية باعتبارها نتاج خيارات صناع القرار[1] هي ممارسة شديدة التعقيد في العلاقات الدولية، وهي اليوم تستند في شكل متزايد إلى انعكاس الخارجي والداخلي[2]. وهكذا، هي تستدعي استعارة تأملات من كثير من فروع المعرفة[3]. وبعدما أهمِلت دراسة السياسة الخارجية حتى خمسينيات القرن العشرين، تقدّمت في شكل دراماتيكي لتصل إلى ذروتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[4]. وأثار بروز حركات جديدة تعمل دولياً

(1) According to M.G. Hermann, cited by Walter Carlsnaes, 'Actors, Structures, and Foreign Policy Analysis', in Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, eds, *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (Oxford University Press, 2008), p. 90.

(2) على المنوال نفسه، يشير ألموند إلى مدى تعقيد الصنع الأميركي للقرار، لأن «جماعات ممثلة لمصالح وأخصائيين وموظفين إداريين ونخباً مختلفة» تنخرط في التفكير في السياسة الخارجية الأميركية؛ انظر Gabriel A. Almond, 'The elites and foreign policy', James N. Rosenau, *International Politics and foreign policy: a reader in research and theory* (New York: The Free Press, 1961), p. 270. وهنا أميز مجدداً بين نظرية العلاقات الدولية وممارستها.

(3) Valerie M. Hudson, 'Foreign Policy Analysis: actor-specific theory and the ground of International Relations', *Foreign Policy Analysis*, Vol. 1, No. 1 (International Studies Association, 2005), pp. 1–30.

(4) أخالف الرأي القائل إن السياسة الخارجية تقلصت منذ تسعينيات القرن العشرين بسبب عدم قدرتها على تشكيل إطار نظري في مقابل التأثير الذي تملكه قرارات السياسة الخارجية لدول قوية كالولايات المتحدة في النظام الدولي. كذلك فإن الفجوة التي تشوب العلاقات الدولية على صعيد معالجة مسائل جديدة تبرز هذه =

سعياً وراء مصالحها، إلى جانب العولمة، أسئلة حول العمليات التقليدية نفسها للسياسة الخارجية. وهكذا فإن ما يُتفحَّص هو احتمال أن يكون صنع القرار امتيازاً للدولة أو مرتبطاً حصراً بالظروف التي تهيمن عليها التفاعلات بين الدول.

وكشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة الدور النافذ للاعبين الذين لا يشكّلون دولاً في صنع السياسة الخارجية[1]، فيما حوّل بروز سلسلة من المجموعات الإثنية والسياسية – الدينية ذات التوجهات الراديكالية انتباه العلاقات الدولية بعيداً من الهيمنة الحصرية للعلاقات بين الدول[2]. وفي الوقت نفسه، يؤخذ اللاعبون الذين يشكّلون دولاً جدياً في الحسبان، حتى من قبل السياسات الخارجية الوطنية، كما هي الحال مع السياسة الخارجية الأميركية وكرد العراق. وهذا يشرح لماذا لم يعد صنع السياسة الخارجية محتكراً تماماً من قبل الكيانات التي تشكّل دولاً. ويؤكد مبدأ «الاستباق» الخاص بجورج دبليو بوش والمتعلق باللاعبين الذين يشكّلون دولاً والذين لا يشكّلون في سياق «الحرب على الإرهاب» الخاصة بالولايات المتحدة،

= الأيام، تبدو ذات أهمية أكبر من افتقار السياسة الخارجية إلى مواقف نظرية فاعلة في شرح الظواهر الجديدة. ولهذا يقترح الفصل السادس عدم وجود محدَّد واحد يشرح السياسة الخارجية؛ انظر 'Introduction' by Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, eds., *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (Oxford University Press, 2008), p. 4.

(1) الإشارة هنا تعني المجموعات الدينية؛ انظر Lisa Anderson, 'A Comparativist's Perspective', *Polity Forum*, 29 (2) (Winter 1996): p. 307 § 3.

(2) في الواقع، تتميز مجموعات مثل حزب العمال الكردستاني بتراتبيتها، وتنظيمها الأفقي، وبرنامجها السياسي المحدد. وفيما تملك فروعاً في أوروبا، تعقد في انتظام اجتماعات عند مستوى دولي وتتخذ قرارات حول أفعالها خلال هذه اللقاءات. وفي الواقع يقرر حزب العمال الكردستاني أفعالاً ضد الدول تكون لها تداعيات دولية.

توسع دلالات تحليل السياسة الخارجية[1]. واليوم أصبحت السياسة الخارجية أكثر تعقيداً حتى وهي تتأثر بأحداث عشوائية وغير قابلة للتوقع، ومن أحدثها أحداث 11 أيلول[2].

لقد أحرزت السياسة الخارجية اليوم مزيداً من التقدم مع مزج الدولي بالداخلي ومع الرابط الضمني بين التطورات المحلية والدولية. فالظروف الاجتماعية - السياسية في العراق وباكستان أو العلاقة بين الكرد في تركيا، مثلاً، أمور وازنة يمكن أن تهدد مصالح السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة الأوسع. لذلك فالنظرية التقليدية عن صنع القرار، كهوية من يشكّل صنع القرار وباسم أي مؤسسة، تتعرض لتحدٍّ خطير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[3]. ويمكن العثور على أمثلة إضافية في خلق الحكومة الإقليمية لكردستان في شمال العراق في أيار 1992، والتي باعتبارها دولة واقعية تفرض سياسة في

---

(1) وفق دوبنز، عرّف بوش أعداء الولايات المتحدة بأنهم «فئة سرية من الأفراد والمنظمات الموحدين في سعيهم إلى 'إمبراطورية إسلامية متطرفة تمتد من إسبانيا إلى إندونيسيا'»؛ انظر Jim Dobbins, 'Bush needs allies near Iraq, however unsavoury', *Financial Times* (1 November 2005).

(2) يشير التعبير إلى الهجمات الجوية الكارثية ضد الولايات المتحدة والتي حصلت في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، واستهدف أبرزها مركز التجارة العالمية في نيويورك حيث تسبب انهيار البرجين التوأمين في خسارة كارثية في الأرواح.

(3) تعمل متغيرات نظرية صنع القرار - وهي المؤسسات الحكومية، وصفات صناع القرار، والدوافع وراء أفعالهم، والاعتبارات المنهجية، والمجموعات الممثلة لمصالح - كلها باسم الدولة لتشكيل السياسة الحكومية؛ انظر Richard C. Snyder, H. W. Bruck and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics* (New York: Free Press, 1963), p. 65؛ وكذلك David M. Barrett 'The US and international politics' in John Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy* (Manchester: Manchester University Press, 1990), pp. 37–41.

الساحة الدولية، إلى جانب تأثير مراكز البحوث وغيرها من المنظمات غير الحكومية في مقابل الرئاسة الأميركية. ولهذه الأسباب كلها سيركز الفصل السابع على إعادة النظر في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وعلى الرغم من الدور القيادي للدولة كلاعب رئيسي مهيمن على السياسة الخارجية في بنية النظام الدولي، والتي تحتل الدولة فيها المركز بوضوح، يجب تفحص فهم «الأمة – الدولة» باعتبارها المصدر الوحيد للسلطة في ذلك النظام تفحصاً نقدياً، ليس بسبب بروز لاعبين لا يشكّلون دولاً في العلاقات الدولية فقط، بل كذلك بسبب تأسيس كيانات جديدة تتمتع بحكم ذاتي (الحكومة الإقليمية لكردستان، مثلاً)[1]. وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية تتشكّل أساساً بـ «هوية الدولة»، إلى جانب خصوصيات محلية مثل «النخب الاجتماعية – الاقتصادية، ووسائل الإعلام، والمجموعات العامة والفرعية مثل... البيروقراطيات»، ستحتاج متغيرات أخرى إلى أن تؤخذ في الحسبان[2].

وبغض النظر عن قيم صناع القرار وسلسلة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية، يستنتَج أن اللاعبين الذين يشكّلون دولاً لم يعودوا الوكلاء الوحيدين في عملية صنع السياسة الخارجية،

(1) في جولته الخارجية (3 – 6/ 7/ 2010) إلى الأردن ومصر، رحب الرئيس بارزاني بقرار قيادتيهما بفتح قنصليات في المنطقة الكردية؛ انظر 'Jordan and Egypt inform President Barzani of decision to open consulates in Erbil', *KRG*, (13/07/2010), http://www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=0 .2010100&rnr=223&anr=35973 (last accessed July 2010)

(2) Karl Wolfgang Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Foundations of Modern Political Science series, Robert A. Dahl (ed) (Englewood Cliffs NJ: Prentice Hall, 1968), p. 101.

وأن «السلطة» لم تعد المعيار الوحيد في تطبيقها[1]. وتبدو الجدلية بين العقيدة والسلطة وقد استكمِلت بظروف أخرى، كما يبدو في حالة العلاقة الأميركية – الكردية، بينما وبمقدار ما يتعلق الأمر بمعنى «السلطة»، تبدو الممارسات ما خلا الفهم التقليدي للتفوق العسكري، ذات فاعليات متماثلة.[2] وقد تشكّل العقيدة والدوافع الاقتصادية والممارسات الدينية والموازين المضادة الداخلية والخارجية، عناصر أخرى للسلطة في مناخ ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، يفهَم أن ثمة أوقاتاً، بغض النظر عن الوسائل المتوافرة للدولة، يكون فيها اللاعبون المهيمنون حتى، غير قادرين على «التحكم في كل شيء» في النظام المعقد التالي للحرب الباردة[3].

في هذه الحال ووفق فاليري هدسون، قد ينبع صنع القرار في السياسة

(1) «السلطة إذاً متعددة الأبعاد... وموجودة عبر أبعاد أخرى من الحياة الاجتماعية بعيداً من الدول... [ولذلك يمكنها أن تكون] عسكرية، أو اقتصادية، أو تقنية، أو سلطة الدولة، أو سلطة الثقافة»؛ انظر Anthony McGrew, 'Realism vs. Cosmopolitanism: A debate between Barry Buzan and David Held', *Review of International Studies Association*, 24 (1998), p. 388.

(2) «السلطة هي «القدرة على جعل أحد ما يقوم بشيء لم يكن ليقوم به في ظرف آخر»؛ انظر Robert Dahl, 'The concept of power', *Behavioural Science* 2 (July 1957), pp. 202–3.

(3) يبتعد هذا الرأي من الرأي القائل إن «الحكومات المركزية تتحكم بكل شيء في مقابل كل المجموعات الأخرى في العلاقات الدولية، والتي تتفاعل من خلال حكومة وطنية معترف بها»؛ Richard W. Mansbach, Yale H. Ferguson and Donald E. Lampert, *The Web of World Politics: Non-State Actors in the Global System* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, 1976), pp. 2–6.

الخارجية من لاعبين متعددين[1]. قد يكون قراراً حكومياً[2]، أو قراراً متأثراً بصفات قادة كاريزمية تشمل خلفيتهم العقيدية[3]، أو نتيجة لتسوية بين «مقاربات مختلفة اقترحها كل من الرئيس والبيروقراطيات المختلفة»[4].

---

(1) Valerie M. Hudson, 'Foreign Policy Analysis... op. cit.', p. 2.
يبرر سلوك السياسة الخارجية، خصوصاً من قبل أفراد هم إما كيانات مستقلة وإما ممثلين لبيروقراطيات مختلفة، وسمها بأنها نظرية خاصة باللاعب».

(2) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations*, op. cit. pp. 103, 105,107.

(3) Graham T. Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little Brown, 1971), p. 67.

(4) تعود هذه المقاربات إلى ثلاثة نماذج مختلفة لصنع القرار: (1) نموذج اللاعب العقلاني؛ انظر Glenn P. Hastedt, *American Foreign Policy: Past, Present, Future* (3rd edn) (NJ: Prentice Hall, 1997), pp. 235–36؛ و(2) نموذج العملية التنظيمية؛ و(3) النموذج البيروقراطي؛ انظر Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories...*, op. cit., p. 477. ويأخذ النموذج الثاني في الحسبان صفات صانع السياسة (عقله ونفسيته، مثلاً)، إلى جانب «دور الثقافة، والضرورات المحلية (الرأي العام)، والصفات الطبيعية (الاقتصاد، الحجم، الجغرافيا)»؛ انظر Valerie M. Hudson, 'Foreign Policy Analysis...', op. cit., pp. 7, 9, 10–13 وكذلك Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories*... op. cit. ويتمثّل النموذج الثالث بـ «السلوكيين الذين يستخدمون أساليب علمية وكمية ويأخذون في الحسبان السياق الاجتماعي والمناخ الدولي وصفات صناع السياسات، إلى جانب العوامل التي تحفز الأفعال. وهي تستند جيداً أيضاً إلى المعتقدات، وكيف يؤثر تفكير المجموعة في صنع السياسة ودور القادة. لذلك ينتقد بربر الرؤساء الأميركيين وفق فاعليتهم. وعلى المنوال نفسه يختبَر دور البيروقراطيات في صنع السياسة الخارجية، مثل دور «سي آي أي» والبنتاغون ووزارة الخارجية في تطبيق القرارات»؛ انظر Barrett in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit. pp. 37–41.

ويمكن لقرارات السياسة الخارجية إذاً أن تقسَم وفق مجال الاهتمام والموقع الظرفي[1] إلى سلسلة من المستويات، من القرارات الكبرى والصغرى إلى القرارات المتخذة في ظروف أزمة[2]. ويمكن لقرارات كهذه أن تصوَّر بطرق مختلفة. وقد عبِّر عن السياسات الخارجية الأميركية تحديداً في أغلبية الأحيان إما كعقائد وإما كأنواع مختلفة من التوجيهات.

ويشير تصنيف تحليل السياسة الخارجية إلى فئات، إلى جانب أبعاده المتعددة الأطراف، إلى الطبيعة المتحولة المجال الفرعي للمعرفة وفق حاجات نظام العلاقات الدولية[3]. ويربَط تفسير الظواهر الدولية الحالية ما وراء تفسيرات الواقعيين والليبراليين والبنائيين، مباشرة بالدعوات إلى إطار

(1) تؤثر ظروف كهذه في «من يصنع السياسة الخارجية وكيف»؛ انظر Margaret Hermann and Charles F. Hermann, 'Who makes foreign policy decisions and how: an empirical inquiry', *International Studies Quarterly 33* (December 1989), pp. 361–87.

(2) «تتخَذ القرارات الكبرى من قبل مسؤولين رفيعي المستوى وتطبَّق في ظروف محددة، مثل القرارات الأميركية حول الشرق الأوسط. وتتخَذ القرارات الصغرى من قبل الحكومة وتكون ذات طبيعة إدارية. أما القرارات التي تتخَذ في ظروف أزمة فتتخَذ من قبل أعلى مستوى في مؤسسة السياسة الخارجية وفي وقت قصير جداً لأنها ملحة»؛ انظر Martin J. Rochester, *US Foreign Policy in the 21st Century* (Boulder CO: Westview Press, 2008), p. 23.

(3) تتفحص الفئة الكلاسيكية «تداعيات البيروقراطيات في صنع القرار»؛ وتختبر الفئة المقارنة كيف يؤثر الاقتصاد والدبلوماسية في الأحداث. وبرزت نظرية معاصرة في السياسة الخارجية منذ ثمانينيات القرن العشرين، تعطي انتباهاً أكبر إلى دراسات الحالة وتحليل المحتوى والعوامل الثقافية ودور المجموعات؛ انظر Hudson, 'Foreign Policy Analysis... op. cit.', pp. 7, 9, 10–13.

نظري عام للعلاقات الدولية[1]. ويطرح الفصل السابع، آخذاً في الحسبان كلّا من العلاقات الأميركية – الكردية وأساس صنع السياسة الخارجية الأميركية، أسئلة تتحدى تقليدية العلاقات الدولية في ما يخص تحليل السياسة الخارجية. هل الدول القوية فقط، أو الدول في حد ذاتها، هي حصراً الجهات الصانعة للقرارات في النظام الدولي، ووفق أي فهم تشكّل «السلطة» السياسة الخارجية؟[2] ومن المثير للاهتمام أيضاً النظر في من يتابع السياسة الخارجية في العلاقات الدولية ومن يؤثر فيها.

على هذه الأسس، يركّز منظور الأدبيات السائدة على العوامل التي تدفع السياسة الخارجية حول المحددات العامة للسياسة الخارجية على المستويات

---

(1) «يعتقد التعدديون بتفاعل أكثر من مصدر سلطة لتوليد قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية، فيما النخبويون مقيدون في تحليلهم بدور أفراد محددين والتأثير الذي تملكه السلطة القومية في صنع القرار»؛ انظر Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations*, op. cit., pp. 243–46. وفي الجهة المقابلة، يقول الحداثويون بأن قالب صنع السياسة الخارجية تشرحه كل من العوامل الدولية والثقافية؛ انظر Bülent Aras, *Turkey and the Greater Middle East*, Foreign Relations Series 1 (Istanbul, TASAM Publications (2004), p. 155.

ويركّز الواقعيون على حماية المصلحة القومية والبقاء القومي، فيما يبدو الأخلاقيون «معادين لهيمنة مبدأ 'الأمن القومي' باعتباره مقاربة أنانية وغير أخلاقية»؛ انظر Seth P. Tillman, *The US in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington: Indiana University Press, 1982), p. 43؛ وكذلك Kalevi J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (5th edn) (Englewood Cliffs: Prentice Hall International Inc., 1988), p. 38.

(2) القرارات المطبقة من قبل الذين يملكون السلطة؛ انظر Hudson, 'Foreign Policy Analysis...' op. cit. p. 2.

المحلية والإقليمية والدولية[1]. وعلى الرغم من أن هذا الفصل يعتبر شمول هذه العوامل كلها مهماً لتحليل السياسة الخارجية، يركّز على العوامل الأكثر تأثيراً في تشكيل القرارات السياسية في الحالة الأميركية. ويتضح إذاً أن تحليل السياسة الخارجية ليس ببساطة نتيجة عوامل عامة محددة (سواء كانت موجهة بنيوياً أو عاملياً أو متأثرة إلى حد ما بمفاهيم نخب السياسة الخارجية وسماتها)؛ وكذلك لا ينبع فقط من الدول. وفي هذه الظروف، ستبين الأقسام التالية أن الصنع الأميركي للقرار يبرز من سلسلة من المحددات، خارجية وداخلية معاً.

ويركّز التحليل في الفصل الحالي على عملية الصنع الأميركي للقرار، بدلاً عن السياسة الخارجية في حد ذاتها، باعتباره «عملية شاملة للعوامل الممكنة كلها» – اللاعبون والبنيات والأفكار– مما يؤثر في السياسة الخارجية الأميركية[2]. وبدءاً بالعوامل الداخلية التي تؤثر في قرارات السياسة

(1) وفق نونيمان، تتألف المحددات المحلية للسياسة الخارجية من نظام صنع القرار، وطبيعة الدولة، ومصالح النظام، ودور المفاهيم كتصورات القيادة وقدرات الدولة. وعلى المستويات الإقليمية، تتحدد السياسة الخارجية بكل من العوامل المحلية والمسائل العقيدية العابرة للأمم مثل العروبة. وأخيراً، تتعلق المحددات الدولية للسياسة الخارجية بالموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى جانب تحديات مثل التهديدات ودور التبعية؛ انظر Gerd Nonneman, *Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe* (London & New York: Routledge, 2005), p. 3. كذلك يناقش كارلسنايس العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والنفسية والإقليمية والمحلية والتقنية والتفكيرية والعالمية والمعرفية والمعيارية؛ انظر Walter Carlsnaes, 'Actors, structures and foreign policy analysis', op. cit., p. 86.

(2) Carlsnaes, ibid, p. 96.

الخارجية الأميركية، أركِّزُ على بنية هذ السياسة وأنظرُ في تأثير نخبها[1]، إلى جانب تأثير الخلفية العقيدية للرئاسات والبيروقراطيات الأميركية. لكن من هذه العوامل أُبرزُ «المصلحة القومية» الأميركية التي تستهدف بقاء الدولة وازدهارها الاقتصادي وهيمنتها العسكرية، والتي تصورها أجندة السياسة الخارجية الأميركية القوة الدافعة وراء أفعال هذه السياسة. صحيح أن خطة «الإستراتيجية الجديدة» للرئيس باراك أوباما جاءت لتعزز أكثر هذا الرأي؛ فوفق أوباما فإن «هذه الإستراتيجية... قبل كل شيء... تتعلق بتجديد قيادتنا باستدعاء الأفضل في أميركا - ابتكارنا وقدرتنا»[2]. وأنظرُ أيضاً في الخطاب الأميركي حول «الواقعية الفردية» و«الإنسانوية النفعية»[3]، أي الخطاب

(1) نخب السياسة الخارجية: 1- مجموعات النخب السياسية (الدوائر التشريعية والقضائية والتنفيذية مقسمة إلى مواضيع، مثلاً، وزارة الخارجية ولجان كل من المجلسين)؛ 2- النخب البيروقراطية/الإدارية (المحترفون)، والنخب الممثلة لمصالح (ممثلي الجمعيات الاقتصادية والإثنية والدينية)؛ 3- نخب الاتصالات (وسائل الإعلام العامة)؛ انظر Almond, 'The Elites and Foreign Policy', op. cit., p. 269.

(2) Barack Obama, President of the US, National Security Strategy, (The White House: May 2010) in http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf, (last accessed July 2010), p. 59.

(3) يقترح التعبير الأول أن الأفراد قد يكونون دولًا أو لاعبين لا يشكّلون دولًا، يتابعون أجندتهم الخاصة بالسياسة الخارجية بهدف تحقيق مصالحهم إلى الحد الأقصى من دون النظر في إملاءات المناخ الدولي إلى درجة أنهم يستهدفون البقاء متماسكين من الحاجة إلى أن يتشكّلوا به. ويرتبط التعبير الثاني أكثر ما يرتبط بنظام العلاقات الدولية الذي تلعب فيه الدولة دوراً مركزياً، ويتعلق بالدعوة العرضية إلى شرعة دولية من القيم الإنسانية، خصوصاً من قبل لاعبين يشكّلون دولاً باعتبارهم الأقوى عموماً، وذلك وفق مصالحهم القومية.

الرسمي حول السياسة الخارجية الأميركية والذي بقي من دون تغيير لعقود باعتباره الأساس العقيدي لممارسة السياسة الخارجية الأميركية.

وأخيراً أتفحص أفعال السياسة الخارجية الأميركية، خصوصاً في الشرق الأوسط، باعتبارها نتاجاً لسياسات مختلفة متأثرة بمحددات محلية وبنيوية وتفكيرية، إلى جانب تأثير التطورات الخارجية – الإقليمية والدولية – التي برزت في مراحل معينة تحت حكم رئاسات أميركية مختلفة. وكما ستبين الفصول اللاحقة كذلك، تبرز كبرى المشكلات المتعلقة بصنع السياسة الخارجية الأميركية، من استهداف الولايات المتحدة سياسات خارجية مشتقة بدورها من «الفهم الأميركي لما يحدث في العالم»[1]. وهذا يبدو إشكالياً إلى حد بعيد، لأنه، وفق المصالح القومية الأميركية في حد ذاتها، يمكن أن يقود الإدارة الأميركية إلى انطباعات خاطئة مستندة إلى تمثيل خاطئ للوقائع الإقليمية والدولية. وفي هذه الحالة، يمكن للإدارة وأجهزتها المختلفة أن تضيع الرؤية الخاصة بالصورة الشاملة وتطور آراء مختلفة، قد تزيدها المصالح المتعددة للإدارة وبيروقراطياتها، ما قد ينتج تطبيقاً لسياسات مفتقرة إلى التجانس.

وتبدو السياسة الخارجية لي عملية تفاعلية يقوم بها فرد أو أكثر يختلفون فقط في اسم المؤسسة التي يمثّلون. وترسم القرارات الأخيرة أساساً الشخصية الأكثر هيمنة في التراتبية، وهي القيادة، التي تتأثر بعوامل بنيوية وتفكيرية (داخلية أو خارجية) مختلفة، وبالسياق الذي تؤخذ القرارات وفقه، وبالأجندات (المصالح) الخاصة بلاعبين آخرين (يشكّلون دولاً أو لا يفعلون، ويصنعون قرارات أو لا يفعلون). وباعتبار هذه القرارات المنتج النهائي لهذه

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة عبر الهاتف، 30 آب/ أغسطس 2008).

العملية، فهي تشكّل ردوداً على أفعال لاعبين آخرين في النظام الدولي وتنبع من دول أو من لاعبين لا يشكّلون دولاً.

لذلك يبدو درس صنع السياسة الخارجية باعتباره الجانب العملي من العلاقات الدولية في حاجة إلى تحليل سياقي. فباعتبار قرارات السياسة الخارجية في جزء منها انعكاسات للخارجي على المحلي[1]، فإن أي مقاربة أحادية، سواء كانت اختزالية أم منهجية، هي غير مناسبة لتحليل أفعال السياسة الخارجية لأي لاعبين[2]. وفي هذا السياق، قال الفصل الأول بعدم ملاءمة نماذج العلاقات الدولية - الواقعية أو اللبرالية أو البنائية على السواء - في شرح تحليل السياسة الخارجية، خصوصاً بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة[3]. فالواقعيون والواقعيون الجدد لا يمكنهم سوى أن يصفوا تأثير البنيات الدولية والمحلية في خيارات اللاعبين وفي الترويج لأجندة السياسة الخارجية الأميركية، استناداً دوماً إلى حماية «المصالح القومية» الأميركية وبقاء قوتها المهيمنة باعتبارها القوة الدافعة وراء أفعال السياسة الخارجية الأميركية[4].

---

(1) Fred Halliday and Justin Rosenberg, 'Interview with Ken Waltz', *Review of International Studies*, 24 (1998), pp. 376, 380.

(2) Ibid, p. 380. «تشرح النظرية الاختزالية «كل شيء بالإشارة إلى المحلي»، فيما تضع النظرية المنهجية «النظام الدولي في مركز شرحها».

(3) Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., pp. 5–10, 12–13.

(4) See Glenn Hastedt, 'Definitions of responsibility and American foreign policy', *American Foreign Policy* (5th edn) (Upper Saddle River: Prentice Hall, January 2003) and Lokman I Meho and Michael G. Nehme, 'The Legacy of U.S. Support to Kurds: Two Major Episodes', in Lokman I Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, CT: Praeger/Greenwood, 2004), pp. 16–17; Seth P. Tillman, *The US in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington: Indiana University Press, 1982), p. 43; and Kalevi J. Holsti, International Politics..., op. cit., p. 381.

ويمكن للأمميين الليبراليين، من الجهة الأخرى، أن يحللوا دعوة الولايات المتحدة لتوسيع أفكارها الليبرالية حول العالم – باعتبارها «منارة الديمقراطية الرأسمالية» – بهدف تحقيق السلام العالمي. ويمكن للبراليين أيضاً أن يركزوا على التفاعل بين العوامل التفكيرية والبنيات الدولية بوضع العلاقة البينية بين القيم الأميركية المتعلقة بالديمقراطية والسلام والحرية والمصالح الاقتصادية، في مركز تحليلهم. وأخيراً، ينجذب البنائيون أيضاً إلى تفسير السياسة الخارجية وفق التفاعل بين البنيات التفكيرية والمادية من خلال تركيز مفرط على دور هوية اللاعبين وتأثيره في تشكيل سلوكيات الدول. لكن لا يمكن استخدام مدارس العلاقات الدولية كلها في شرح تحليل السياسة الخارجية. وسيحاول الفصل السابع المساعدة في ملء هذا الفراغ.

وبعد النظر في هذا الفهم لتحليل السياسة الخارجية، إلى جانب دلالاته النظرية، يجب على المرء النظر إلى هذه السياسة باعتبارها عملية مركّبة. هي تشمل لاعبين متعددين – دولاً وأفراداً وحكومات – ولاعبين لا يشكّلون دولاً، وتتأثر بسلسلة من العوامل – تفكيرية ومادية معاً – يمكن أن تكون داخلية أو خارجية وفق القضية موضوع البحث، ومدة الفحص، وسياق المرجع. وسيتفحص القسم التالي العوامل المحددة للسياسة الأميركية عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً.

3 العوامل التي تحدد تشكيل السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية.

وقد أدت العولمة، وتصاعد وتيرة تهديدات جديدة، والتوسع الهائل في السوق الاقتصادية الرأسمالية إلى سد الفجوة بين الداخل والخارج في تعظيم قدرة الاعتماد المتبادل للدولة. وقد قمت بتقديم تفسير واضح بوضع السياسة الخارجية داخل إطار العلاقات الدولية. ومبتدئاً من هيكل آلية السياسة

الخارجية للولايات المتحدة الأميركية كعامل داخلي يساهم في تشكيل السياسة الخارجية - وبصرف النظر عن الدور الذي قد تلعبه على سبيل المثال، بقوتها العسكرية، وتقدمها التكنولوجي وخصائصها السكانية في تمكينها من تعزيز استراتيجيات سياساتها الخارجية - فإنني سأقوم باستعراض كيف أن الخطاب الأيديولوجي الرئاسي، فضلاً عن تلك البيروقراطيات المتنوعة تؤثر في أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. ويتم تقديم المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية والتي يتم التعبير عنها عبر الممارسات الرسمية وغير الرسمية والتي تتأثر بالمؤثرات الخارجية كمحددات نهائية تساهم في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. وهكذا، وبينما تقدم لجان الكونجرس المختلفة، ومجلس الأمن القومي، والجمعيات العامة للولايات الأميركية، وبيانات البيت الأبيض سياسات علنية، فإن السلوكيات غير الرسمية للولايات المتحدة الأميركية والتي يتم تنفيذها بواسطة العملاء مثل المخابرات المركزية الأميركية وجماعات الضغط التي تتأثر بالتحليلات التي تقدمها مراكز البحوث الفكرية لها تأثيرها المحسوس أيضاً. وكما سيتضح لنا فيما بعد، فإن وجود عدد كبير من المسؤولين الاستشاريين، واللجان، واللجان الفرعية، يقوم بتوسيع فجوة التواصل بين الفروع التنفيذية والتشريعية.[1] ولذا فإن القائد يتوجّب عليه أن يتخذ العديد من القرارات والتي تبتعد في واقع

(1) Charles Peters, *How Washington Really Works* (4th edn) (Reading MA: Addison-Wesley, 1992), p. 136.
لجان الاعتمادات والأشغال العامة والنقل هي من بين أكبر اللجان إذ يضم كل منها 59 عضواً. وفي 1992، كان ثمة 283 لجنة في الكونغرس من بينها لجان فرعية؛ see ibid, p. 133.

الأمر عن البيانات الفعلية.[1] وبالأخذ في الاعتبار، تداخل الولايات المتحدة الأميركية في العديد من موضوعات السياسية الخارجية في العالم بأسره، فإنّ التمدد البيروقراطي في الولايات المتحدة يؤكد على الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

1.3 هيكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية

1.1.3 الرئيس

وتبدو صناعة السياسة الخارجية التي تضطلع بها الرئاسة الأميركية على قمة هرم صناعة القرار وكأنها تسير في خط مستقيم ودون تحوير، وكانعكاس للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية.[2] ويقوم الرئيس، بوصفه رئيس الدولة، وكقائد أعلى للقوات المسلحة، بتعيين الدبلوماسيين، والتصديق على المعاهدات، كما يقوم بمعالجة قضايا الأقليات.[3] وعلى الرغم من ذلك، فإنه

(1) Henry A. Kissinger, «The policymaker and the intellectual», in James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: Free Press of Glencoe, 1961), pp. 273–74, 275, 276.

(2) Hastedt, *American Foreign Policy*..., op. cit., p. 175. يشير بيلشكي إلى أن الرئيس «يستشير من يشاء»؛ cf. Elmer Plischke, 'The President's Inner Foreign Policy Team', *The Review of Politics*, 30 (3) (July 1968): pp. 292–307.

(3) ينص الدستور الأميركي الموضوع في 1787 على أن الرئيس هو «القائد الأعلى للجيش ويتابع السياسة الخارجية جنباً إلى جنب مع الكونغرس»؛ انظر David M. Barrett, Chapter 3: «Presidential foreign policy», in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., p. 66. وبصرف النظر عن المعاهدات التي يحتاج فيها الرئيس إلى موافقة مجلس الشيوخ، فهو مؤهل لعقد «اتفاقات =

يخضع للرقابة الدقيقة من الكونجرس، وجماعات الضغط التي تعمل من خلال أحزاب الكونجرس، كما يخضع للرقابة من الرأي العام.[1] ويعاونه في مهامه التنفيذية عدد من المؤسسات، بما في ذلك مجلس الأمن القومي، وكبير موظفي البيت الأبيض الذي يقوم بالتنسيق بين الإدارات المختلفة ومكتب الرئيس، بالإضافة إلى وزارة الخارجية التي تضم خبراء في شؤون الشرق الأوسط. ويلعب وزير الخارجية، داخل وزارته، الدور الأكثر بروزاً بينما تضم باقي أقسام الوزارة نواب الوزير، والمكاتب الأخرى مثل مكتب جنوب إفريقيا، ومكتب شؤون الشرق الأدنى، ومكتب المخابرات المركزية.[2]

وسيتبين لنا من الفصول القادمة في الكتاب أن المخابرات المركزية الأميركية بوجه خاص لها نفوذها الواضح في عملية صناعة القرار في أميركا، وبالذات فيما يتعلق بالإطاحة بصدام حسين. وكذلك تم تأسيس مجلس الأمن

= تنفيذية» من دون تفويض من الكونغرس، Glenn P. Hastedt, *American Foreign Policy*..., op. cit., pp. 156–59

(1) 40 David M. Barrett, Chapter 4: «Executive branch foreign policy», in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., pp. 96–99. Cf. also Plischke, 'The President's Inner Foreign Policy Team', op. cit., pp. 292–307. «تأسس مجلس الأمن القومي في 1947. ويتألف من الرئيس ونائب الرئيس ووزراء الدفاع والخارجية ومديري «سي آي أي» ومستشار الأمن القومي ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومكتب التأهب لحالات الطوارئ»؛ John Spanier and Eric M. Uslaner, *How American Foreign Policy Is Made* (NY and Washington DC: Praeger Publishers, 1975), pp. 54–55.

(2) William B. Quandt, «Domestic influences on US foreign policy in the Middle East: the view from Washington», in Willard A. Beling, ed., *The Middle East: Quest for an American Policy* (New York: State University of New York Press, 1973), p. 264.

القومي كمؤسسة داخل البيت الأبيض لمساعدة الرئيس في اتّخاذ القرارات[1]، ومنها، مثلاً، رسم السياسة الخارجية المناوئة للاتحاد السوفياتي، الواردة في وثيقتها - الأمن القومي رقم 68- التي وضعت الأساس للحرب الباردة، وقامت باتخاذ إجراءات ضد السياسة الخارجية العدوانية للاتحاد السوفياتي؛ فوظيفتها الكلية كمنسق لعمل مؤسسات السلطة التنفيذية كافةً، وقربها من الرئيس باعتبارها جزءاً مباشراً من المكتب الرئاسي يوضح لنا دورها القوي في نظام صناعة القرار في السياسة الأميركية[2]. وهناك أيضاً منظمات شبه مستقلة تحت سيطرة البيت الأبيض، وبالتحديد وكالة المعلومات الأميركية، ووكالة التعاون والتنمية الدولية، ووكالة الحد من التسليح ونزع الأسلحة[3]. وقد ازدادت وتيرة تدخل وزارة الدفاع في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب حرب الخليج الثالثة (2003). إنّ وزير الدفاع وقادة الجيش يواصلون شن العمليات العسكرية إلى المدى الذي جعل من سلطة البنتاجون ذات نفوذ واضح، نظراً لأنّ أصول معظم الرؤساء تنبع من صفوف القوات المسلحة. وتبدو المخابرات المركزية الأميركية، فيما يتعلق بالعمليات السرية، وبعيداً عن هيئة مخابرات وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، وكأنها صاحبة النفوذ الأبرز، حيث أن مكتب التحقيقات الفيدرالية

(1) David M. Barrett, Chapter 3: «Presidential foreign policy», in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., p. 71.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة هاتفية، 30 آب/ أغسطس 2008).

(3) مثلًا، وكالة التنمية الدولية - المسؤولة عن برنامج المساعدات الاقتصادية الخارجية الأميركية - ووكالة الحد من التسلح ونزع السلاح أنشئتا في 1961؛ انظر Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., p. 211.

مشغول بصفة رئيسة بموضوعات الأمن الداخلي[1]. فالرئيس يمثّل المحور فيما يتعلق بمساهمة كل هيئة من هذه الهيئات في نظام عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية. وعلى الرغم من ذلك، فإن قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية يتم اتخاذها بصفة رئيسة داخل مجلس الأمن القومي الأميركي، والتي يرأسها رئيس الولايات المتحدة. ومع أنّ القرارات النهائية يتم اتخاذها بواسطة هذا المجلس، فإن مراكز الأبحاث الفكرية يكون لها نفوذها بحكم مشاركتها في عملية صنع القرار، وطبقاً لطبيعة الموضوع أو المشكلة المثارة[2].

وتظل أدوار لجان العلاقات الخارجية، ومراكز البحوث الفكرية، وأصحاب المصالح الفاعلة التي تعمل من خلال لجان الكونجرس مؤثرة للغاية، وتتفاعل مع مختلف الأجهزة البيروقراطية التي تتأثر قراراتها بميول أعضائها وشخصياتهم. وطبقاً لأقوال هوارد تيشر: وبينما كانت سياسة ترومان الخارجية تتمّ إدارتها عن طريق مجلس الأمن القومي بطريقة أو بأخرى، فإن آراء وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وشركات البترول تظل

---

(1) تأسست «سي آي أي» في 1947 كوحدة للاستخبارات الخاصة في وزارة الخارجية ووزِّعت على عدد من المديريات، بما في ذلك مديرية العلوم والتكنولوجيا (أُنشئت في الستينيات)، ومديرية الشؤون الإدارية، ومديرية الاستخبارات (أُنشئت في 1952 مع مسؤوليات مثل وضع خطط حربية لدول أخرى). وأُدرجت هذه الأخيرة في داخل الإدارات الاقتصادية وكذلك مكتب البحوث السياسية الذي يتعامل مع الإرهاب، والقضايا المحلية – الدولية، ودور الدين والثقافة في السياسة. وأخيراً، هناك مديرية العمليات للتخطيط للعمل السري: انظر هاستدت، المرجع نفسه، ص 222 – 24.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة هاتفية، 30 آب/ أغسطس 2008).

مؤثرة ولها وزنها في ترجيح كفة اتخاذ القرار[1]. وفي الوقت نفسه، فإن أطرافاً أخرى، مثل جماعات الضغط، وجنباً إلى جنب مع تصورات الرأي العام لها تأثيرها الفعال[2]. وقد فوض دوايت إيزنهاور، وحذا كارتر حذوه في ذلك، المخابرات المركزية الأميركية العمل بحرّية في العمليات السرية .. ومن دون موافقة مسبقة من الكونجرس، وبعيداً عن أعين العامة[3]. وهكذا فإن الجدل قد احتدم أكثر حول الإدارات التي سيطغى نفوذها في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية أكثر من الأخرى[4]. وكما صرح بيتر شريدر، فقد كان الصدام بين الكونجرس والإدارة في حقبة الستينيات والسبعينيات حول مستوى ضلوع كل منهما في بلورة اتخاذ القرار ذا دلالة واضحة[5].

ويمكن أن يقال، على هذا الأساس، إنّ عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية هو بدرجة أو بأخرى يمثل صراعاً داخلياً على السلطة بين الكونجرس، والرئيس، والأجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتأثر إلى جانب

(1) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*…, op. cit., p. 19.

(2) Ralph Magnus, *Special Analysis*, 'United States Interests in the Middle East: political strategic interests', American Enterprise Institute for Public Policy Research (Washington DC, October 1968), p. 29.

(3) Ibid, pp. 17–18.

(4) «خلال رئاسة كارتر، كان وجود مكاتب كثيرة يربك عملية اتخاذ القرار. ففي 1977 مثلاً، برز خلاف بين مكتب وزير الدفاع (وزارة الدفاع)، ودائرة الشرق الأدنى في مكتب آسيا (وزارة الخارجية)، ومكتب الشؤون السياسية - العسكرية (وزارة الخارجية) حول من سيقرر في موضوع الأسلحة التي طلبها الشاه»؛ Teicher and Teicher, Twin Pillars to Desert Storm…, op. cit., p. 30.

(5) Peter J. Schraeder, «It is the Third World, stupid: why the Third World should be the priority of the Clinton administration», *Third World Quarterly*, 14 (2) (1993): pp. 222–23.

ذلك بمسار الأحداث الدولية[1]، لأن الصراع داخل السلطة التنفيذية حول هذه العملية هو صراع بين الأفكار، تحاول فيه الأجهزة البيروقراطية أن تقوم بتحقيق المصالح الخاصة بها من دون غيرها[2]. وعلى الرغم من ذلك، وحتى لو كانت قرارات السياسة الخارجية تُتّخذ بالإجماع، فإن النتائج التي تتخذها مجموعات مختلفة، تفسر التطورات الدولية والإقليمية بما يتلاءم و«المصالح الوطنية» الجماعية للولايات المتحدة الأميركية، وكذلك مصلحة الإدارات التي تنتمي إليها، وهذا يفسر الجدل بين الأجهزة البيروقراطية المختلفة الذي يكتنف عملية صنع القرار الأميركي. ويبدو أن المثال الأكثر وضوحاً هو مجلس الأمن القومي الأميركي، الذي يتشكل أعضاؤه من أفراد ينتمون إلى العديد من الإدارات المختلفة، ويقومون بمعالجة المشاكل المتعددة التي تثار على طاولة الاجتماعات بصورة تعد معقولة تماماً من وجهة نظرهم الخاصة، وهكذا يتم تبرير المزيد من الجدل[3]. وعلاوة على ذلك، ونظراً للنمو المتعاظم للجان الكونجرس، واللجان الفرعية في كل من المجلسين، وتمدد السلطة داخل منظومة صنع القرار الأميركي؛ كل ذلك، دفع هذه الجهات الفاعلة لإيجاد عوامل ذات أهمية، وجعل أفرادها يتصرفون بفردية داخل إطار صنع القرار[4].

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع موظف ديمقراطي محترف في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (واشنطن العاصمة، 4 نيسان 2008).

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع باتريك كلاوسون، نائب المدير للبحوث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (واشنطن العاصمة، 6 آذار 2008).

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة هاتفية، 30 آب/ أغسطس 2008).

(4) قال الباحث الأميركي، جورج ب. غالواي (1898 - 1967) عن الكونغرس: «في الواقع، لا يعمل الكونغرس كمؤسسة موحدة بل كمجموعة من اللجان شبه المستقلة ذاتياً التي قلّما تعمل في شكل موحد»؛ George B. Galloway, *History of the House of Representatives* (New York: Thomas Y. Crowell, 1961), pp. 99–100

3-1-2 الكونجرس

وفيما يتعلق بالكونجرس، فإن السلطة التشريعية الأميركية يتم تفعيلها من قبل الأعضاء المنتخبين من مختلف الولايات في مجلسَيْ النواب والشيوخ، وبمساعدة من اللجان المختلفة[1]. وعلى الرغم من هيمنة الكونجرس كقوة مسيطرة ومصدر للسلطة التشريعية، وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن محاولات روزفلت (1901-1910)، وويلسون (1913-1921)، من أجل إضفاء الطابع الشخصي على السياسة الخارجية لأميركا، كانت بمثابة تحد لهذا الدور[2]. ونتيجة لذلك، انغمس ترومان (1945- 1953) في الحرب الكورية من دون موافقة مسبقة من الكونجرس[3] الذي تتم إحاطته بالأمور بواسطة خدمات أبحاث يتأثر بها أعضاء الكونجرس - وخصوصاً في موضوعات السياسة الخارجية - والذين هم بدورهم يتم إطلاعهم بواسطة مكاتب أبحاث خبراء متخصصين[4]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات ورجال الأعمال - الذين يديرون العالم - هم بالأحرى لاعبون مؤثرون، وعلى وجه الخصوص يملكون نفوذاً مؤثراً في الكونجرس، كما يقول جون بيركنز.

ينقسم الكونجرس بمجلسيه إلى لجان أساسية وأخرى فرعية، طبقاً

---

(1) Walter Oleszek, «House–Senate Relationships: comity and conflict», *Annals of the American Academy of Political Science*, Vol. 411 (London: Sage Publications, January 1974), pp. 75–76.

(2) Edwin S. Corwin, *The President: Office and Powers, 1787–1957* (New York, 1957), p. 2 (cited in Arthur M. Schlesinger, *The Imperial Presidency*, New York, Mariner Books, 2004, p. 145).

(3) David M. Barrett, Chapter 3: «Presidential foreign policy», in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., p. 69.

(4) Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., pp. 199–201.

للعمل الذي تجري مناقشته - تشريعي، رقابي أو داخلي. وبينما لا توجد حدود لعدد اللجان الفرعية في مجلس الشيوخ الأميركي، فإن لمجلس النواب خمس لجان فرعية فقط[1]. تعتبر هذه اللجان هيئات تشريعية فرعية داخل إطار الكونجرس، ويعهد إليها بأعمال خاصة. وتعتبر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بأنهما المعنيتان بموضوعات السياسة الخارجية بصفة رئيسة. وهكذا فإن صلب عملهم الأساسي ينطوي على مراجعة تشريعية للموضوعات كافة، ورصد المزاعم المثارة وبحثها ضد القرارات الحكومية، والتوصية بمسارات معددة للعمل. ومع ذلك؛ فإن دور مجلس النواب يبدو أكثر اعتدالاً، حيث أنّ دوره يميل للانغماس في أمور أكثر فنية. وتقوم اللجان الفرعية بجمع المعلومات بصفة أساسية، وتقديم مقترحات لحل المشاكل، ومراجعة المخالفات الحكومية. ويفسر ذلك حقيقة أن مجلسَيْ النواب والشيوخ لهما سلطات محدودة على وكالة المخابرات التي تؤكد باستقلاليتها، ومن خلال تقاريرها، قدرتها في التأثير على الإدارة الأميركية، وذلك هو ما ستجري مناقشته في الجزء التالي[2].

(1) تتألف لجنة الاعتمادات في شكل استثنائي من 12 لجنة فرعية، ولجنة الخدمات المسلحة من سبع ولجنة النقل والبنية التحتية من ست، Judy Schneider, *CRS Report for Congress*, 'Committee System Rules Changes in the House, 110th Congress', Order Code RS22580 (The Library of Congress, 25 January 2007).

(2) *National Commission on Terrorist Attacks*, Chapter 2: 'The foundation of the new terrorism', The 9/11 Commission Report, p. 103 in http://www.9-11commission.gov/report/911Report.pdf (last accessed March 2009).

3.1.3 التوازن بين الكونجرس والبيت الأبيض

وقد ازداد دور الكونجرس على حساب سلطة الرئيس، وبصفة خاصة في أعقاب حقبة الحرب الباردة، باعتبار أنه يقوم بالتصديق على المعاهدات، وبالموافقة على تعيينات الدبلوماسيين والعسكريين، وإعلان الحرب، كما يقوم بتخصيص ميزانيات الأموال اللازمة للقوات المسلحة، ويقوم أيضاً بالتحقق من تنفيذ السياسات الخارجية[1]. ومع ذلك، فإن مهمته الرئيسة تشريعية، ولكنها تتضمن تخصيص ميزانيات، والتصديق على مشروعات قوانين[2]. أما قدرة الرئيس على استخدام حق الفيتو ضد هذه المشروعات، بالتضافر مع حقوقه التشريعية في التفاوض بشأن المعاهدات والتصديق عليها بدون موافقة الكونجرس، أبرز تفوّقه على هذا الأخير. وقد حوّل التدخل الرئاسي في إلغاء قرار شن الحرب سلطة الرئيس إلى سلطة قائد بلا منازع له في عملية صنع القرار بشأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية حتى في الحالات التي يضطلع بها الكونجرس في المقام الأول[3]. ومع

(1) Spanier and Uslaner, *How American Foreign Policy Is Made*, op. cit., pp. 15–16.

(2) في الحالة الأولى، تقر لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية ولجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية معاً نفقات التمويل لبرامج مختلفة، فيما يتعلق «قراراتهما» بسبل إنفاق هذا المال؛ لكن الرئيس يستطيع أن ينقض قرارات من هذا النوع؛ انظر Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., p. 193؛ وكذلك Doug Bereuter, 'Key issues in congressional foreign policy making', *Working Papers*, Weatherhead Centre for International Affairs, Harvard University (March 1999), in http://www.ciaonet.org./wps/bed01/bed01.html (last accessed March 2009).

(3) يلاحظ هاستدت أن الرئاسة تنتهك أحياناً كثيرة «قرار سلطات الحرب» الذي ينص على أن الرئيس يجب أن «أ. يستشير الكونغرس قبل إلزام القوات الأميركية في =

كل ذلك، فإن السلطة المالية إلى جانب واجباته في التصديق على نفقات الولايات المتحدة الأميركية في الخارج، جعلت من الكونجرس لاعباً له دوره البارز في شؤون صناعة القرار في السياسة الخارجية. ويفسر لنا هذا الارتباط غير المباشر، وبالتزامن مع تركيزه على الشؤون الداخلية، الدور السلبي الذي لعبه الكونجرس حتى سنوات السبعينيات[1]. وقد ازدادت قدرته على الحراك في أعقاب حقبة الحرب الباردة، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر،

= أعمال أو حالات تتضمن المشاركة فيها أعمالاً عدائية محتملة». وفي حال عدم وجود إعلان حرب من الكونغرس، «ب. ينبغي إبلاغ الكونغرس خلال 48 ساعة بعد إدخال القوات»، وعلى الرئيس «ج. سحب القوات الأميركية في غضون 60 – 90 يوماً إذا الكونغرس لم يعلن الحرب أو يقرر حتى الموافقة عليها». في هذا الصدد، وافق الكونغرس على حرب 1812، والحرب المكسيكية، والحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا، فضلا عن الحربين العالميتين. «وهذه خمس حروب من أصل 25 خاضتها الولايات المتحدة حتى الآن». من الأمثلة عن الإجراءات من جانب واحد التي حدّدتها هاستدت غزو ريغان لغرينادا وقصفه لليبيا، وموافقة كلينتون على إرسال قوات إلى هايتي، وغزو بوش لبنما وإرساله قوات إلى الصومال – كلها حصلت من دون موافقة الكونغرس؛ انظر Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., p. 165. وآخر مثال هو الحرب في العراق من أجل إسقاط صدام حسين، والجارية منذ 2003.

(1) «يمثّل مجلس النواب مصالح محلية في الكونغرس، فيما يضم مجلس الشيوخ مندوبين عن الولايات»؛ انظر Spanier and Uslaner, *How American Foreign Policy Is Made*, op. cit., p. 17؛ وكذلك Bernard Grofman, Robert Griffin and Amihai Glazer, 'Is the Senate more liberal than the House? Another look', *Legislative Studies Quarterly*, Vol. 16, No. 2 (Comparative Legislative Research Centre, May 1991), pp. 282–84, 286. ويشير شرايدر إلى أن «جهود الكونغرس لزيادة تأثيره وفرض سيطرته على قرارات الرئاسة الأميركية، خصوصاً في مرحلة ما بعد فيتنام، لا يبدو أنها تنجح»؛ انظر Schraeder, 'It's the Third World stupid', op. cit., pp. 222–23.

وذلك إلى الدرجة التي تغير فيها التحالف بين مؤسسة الرئاسة والكونجرس بطريقة درامية.

4.1.3 مجلس الشيوخ ومجلس النواب

تعتبر أفكار أعضاء مجلس الشيوخ في موضوعات السياسة الخارجية ذات أهمية خاصة وذلك بالمقارنة بأعضاء مجلس النواب نظراً للعلاقة الوطيدة لمجلس الشيوخ بجماعات الضغط وإحاطتها بموضوعات السياسة الخارجية، وكذلك فيما يتعلق بواجبات عضو مجلس الشيوخ. إنّ التصديق على تعيينات الدبلوماسيين ومستشاري السياسة الخارجية، يضع مجلس الشيوخ على المستوى ذاته مع الرئيس في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية. وأخيراً، فإن تواصل أعضاء مجلس الشيوخ مع مختلف مراكز الأبحاث الفكرية يمنحها القدرة على تطوير أفكار خلاقة تصل أولاً إلى عامة الشعب، ويتأثر بها الرئيس في غالب الأمر[1].

كما ينخرط مجلس الشيوخ في أعمال إجرائية مثل صوغ قرارات الإنفاق المالي للمساعدات الخارجية والموافقة عليها[2]. ومع ذلك، فلن يكون هنالك نظام تشريعي من دون دور لمجلس النواب بحيث أن أي مشروع قانون يجب أن يتم تمريره عبر كلا المجلسين حتى يصبح قانوناً نافذاً. وبالإضافة إلى ذلك،

(1) Samuel Kernell, «Is the Senate more liberal than the House?» *Journal of Politics*, 35 (May 1973), pp. 332–63; Nelson W. Polsby, 'Strengthening Congress in National Policy-making', *Yale Review* 59 (Summer 1970), pp. 481–97.

(2) Oleszek, «House–Senate Relationships: comity and conflict», op. cit., p. 76.

فإن مسؤولي المجلسين هم من يقومون بتعيين أعضاء لجان المجلس[1]. والأكثر من ذلك، فإن مشروعات قوانين زيادة الإيرادات، أو مشروعات قوانين التخصيص، تصدر على وجه التحديد في مجلس النواب، وذلك على الرغم من أن المجلسين يمكنهما أن يقوما بإدخال مشروعات بقوانين في شكل قرارات مشتركة، سواء بالتزامن مع بعضهما بعضاً أو كل بمفرده. وفي حالة وجود خلاف بين المجلسين على مشروع قانون، يتم إرساله إلى مجموعة تشريعية من جماعات الضغط - لطلب تشكيل لجنة أخرى - يتم فيها تمثيل كلا المجلسين على شكل مؤتمر عام[2]. وبغض النظر عن أهمية مجلس الشيوخ لخبراته في شؤون السياسة الخارجية، فإن دور مجلس النواب كمبادر لتخصيص الاعتمادات المالية، ومشروعات منح سلطة الإنفاق يجب ألا يتم إغفاله.

3-2 جماعات الضغط

1.2.3 اللوبي

وتتأثر آليات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بالنفوذ الذي

---

(1) Eugene Declercq, «Inter-House differences in American state legislatures», *The Journal of Politics*, Vol. 39, No 3 (Southern Political Science Association, August 1977), pp. 774–76, 780; also Mark Kesselman, 'A note: presidential leadership in Congress on foreign policy', *Midwest Journal of Political Science*, Vol. 5, No 3 (Midwest Political Science Association, August 1961), p. 287.

(2) Charles W. Johnson, *How our Laws are Made*, House of Representatives, 108th Congress, 1st session, doc 108–93 (Washington: US Government Printing Office, 20 June 2003), pp. 1–59.

تمارسه جماعات الضغط، كأصحاب المصالح، وجماعات اللوبي، ومراكز أبحاث الخبراء، والرأي العام، وروابط التجارة التي غالباً ما كانت لها قوة نفوذ خاص[1]. ويبدو أن الأميركيين غالباً ما يكونون داعمين لقرارات الرئيس فيما يخص السياسة الخارجية سواء لمعرفتهم المحدودة أو لانهماكهم الكامل في الشؤون المحلية[2]، ويبدو استكشاف احتمال ممارسة ضغوط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية أكثر أهمية. وتعتبر جماعات المصالح المصدر الأساسي لتزويد الأجهزة البيروقراطية في أميركا بالمعلومات الخاصة بقضايا السياسة الخارجية، وبحسب نوع الفائدة التي تبحث عنها كل مجموعة تقوم بتقسيمها إلى فئات مختلفة.

وتقر جلين هاستديت، على سبيل المثال، بجماعات الأعمال، مثل غرفة التجارة، وجماعات المزارعين، ومكتب الزراعة الفيدرالي الأميركي، وجماعات العمال، كما يناقش أيضاً الدور الذي تلعبه جماعات ذات إيديولوجية معينة وذات مصالح عامة مثل معهد دراسات السياسة الخارجية[3]. وطبقاً لما يذكره جابرائيل ألموند، فإن أكثر نوعيات جماعات الضغط نفوذاً هي الجماعات العرقية المعروفة «بجماعات اللوبي العرقية»، التي تقوم بممارسة ضغوطها سواء على الكونجرس أو على السلطة التنفيذية[4]. ومع ذلك، فليست كل جماعات الضغط على المستوى ذاته من الأهمية. ويعتبر اللوبي اليهودي- الأميركي الذي يفضل المصالح الإسرائيلية الخاصة في رأي

(1) Gabriel A. Almond, *The American People and Foreign Policy* (New York: Frederick A. Praeger, 1960), pp. 139–42. 71 Ibid, pp. 91–92.

(2) Ibid, pp. 91–92.

(3) Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., pp. 141–51.

(4) Almond, *The American People and Foreign Policy*, op. cit., pp. 83, 87.

الكثير من المؤلفين، هو الأكثر نفوذاً على الإدارة الأميركية[1]. وتصنّف لجنة العلاقات الأميركية – الإسرائيلية العامة (المعروفة بالإيباك)، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسة التي تقوم بدعم حزب الليكود اليهودي المتشدد، من المحافل الأكثر دلالة[2]. ويذكر كلّ من ميرشامير ووالت أنه طبقاً لما ذكرته «مجلة فورشن»، فإن إيباك تحتل المركز الثاني بين جماعات الضغط الأكثر نفوذاً والمدرجة بواسطة أعضاء الكونجرس في عام 1997، كما احتلت المركز نفسه في تقرير«ناشيونال جورنال» الذي نُشر في نيسان/ أبريل عام 2005[3].

كما تشمل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل مؤيدي الصهيونية المسيحية، مثل أعضاء معروفين في مجلس النواب وبين المحافظين الجدد، الذين يؤمنون بأكملهم في إعادة خلق إسرائيل كتحقيق لنبوءة توراتية[4]. وليس من المستغرب استقطاب نفوذ مثل هؤلاء الأفراد حيث يتواجد الكثيرون منهم في الوظائف الرئيسة، كما أن هناك في حقيقة الأمر الكثير من اليهود في وظائف من قبيل أعضاء في الكونجرس ورجال مجلس الشيوخ وهم يشغلون مناصب في جهاز صناعة القرارات للشؤون الخارجية[5]. وتشتمل الأنشطة الرئيسة لمثل هذه الجماعات الموالية لإسرائيل على تمويل المرشحين أثناء فترة الأنشطة الانتخابية، وقيادة الحملات المناوئة ضد أولئك المعادين

---

(1) يقول هاستدت خصوصاً: «في 1986، منحت 80 لجنة مؤيدة لإسرائيل... سبعة ملايين دولار إلى مرشحين أميركيين»؛ انظر Hastedt, American Foreign Policy, op. cit., p. 142

(2) John Mearsheimer and Stephen Walt, *The Israel Lobby* (London Review of Books: 23 March 2006), http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html (last accessed March 2009), p. 9.

(3) Ibid, p. 10.

(4) Ibid

(5) Ibid, p. 11.

لإسرائيل والذين يرون في إسرائيل تهديداً، أو يشعرون بالقلق من علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة الأميركية[1]. علاوة على ذلك يعتبر دور السود وذوي الأصول الأسبانية ذا أهمية خاصة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[2].

وعلى الرغم من أن اللوبي الكردي لا يزال في مهده في الولايات المتحدة الأميركية، فهناك لوبي كردي في واشنطن العاصمة. ويمكن أن نتتبّع نشأة اللوبي الكردي منذ حقبة الملا مصطفى بارزاني الذي أقام علاقات مع إسرائيل، وذلك لأنه كان يعتقد أن الكرد يمكنهم التأثير على الولايات المتحدة الأميركية من خلال علاقتها بإسرائيل .. (وبالتالي) فإن إسرائيل، ومنذ ذلك الحين، كانت حليفاً روحياً للكرد[3]. لقد تبيّن لاحقاً أن الملا مصطفى بارزاني قد قام بحشد التأييد من أجل القضية الكردية شخصياً، وذلك أثناء إقامته في الولايات المتحدة الأميركية في مراحل حياته الأخيرة (1976-1979)[4].

(1) «في الانتخابات الرئاسية في 2004، ساهمت مصالح مؤيدة لإسرائيل بما لا يقل عن 6.1 مليون دولار لمصلحة مرشحين وأحزاب على المستوى الاتحادي [لكن وفق] مركز السياسة المسؤولة، قدّمت مجموعات مؤيدة لإسرائيل 845 ألف دولار للمرشحين الرئاسيين في حملة 2008، ذهب 70 بالمائة منها إلى ديمقراطيين»؛ Rob Winder, «Election power of the Israel lobby», *Aljazeera.net* (20 December 2007), http://english.aljazeera.net/news/americas/2007/12/2008525172617337649.html (last accessed March 2009).

(2) Ibid, p. 143.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان (إربيل 23 نيسان 2007).

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع د. نجم الدين و. كريم، الناطق باسم المركز الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص بالملا مصطفى بارزاني (واشنطن 8 آذار 2008).

وعلى أية حال، فإن موقف الكرد كممثلين بلا دولة، تحرمهم من أي دعم يمكن أن يتلقونه لتنفيذ سياساتهم على أرض الواقع. وتقوم حكومة إقليم كردستان بحشد التأييد بالنيابة عن الكرد سواء عن طريق مؤسسات الضغط المختلفة، أو من خلال الأفراد[1]. وعلى الرغم من أن اللوبي الكردي أنه يتمتع بتأييد جماعات الضغط الأخرى، والتي من بينها اللوبي اليهودي الأكثر قوة[2]. يبدو أنه قد نجح، ومنذ عام 2003 في الحصول على دعم مالي كبير وذلك ضمن إطار الدولة العراقية[3].

وبعيداً عن تمثيل حكومة إقليم كردستان نيابة عن الكرد، فهناك مؤسسة كردية أخرى تقوم بحشد التأييد لمصلحة قضية الكرد في الولايات المتحدة الأميركية، وهي المؤتمر الكردي الوطني في أميركا الشمالية، التي قامت

(1) في 3 حزيران/ يونيو 2004، وافقت مؤسسة نافذة على تلقي 29 ألف دولار شهرياً في مقابل الضغط على البيت الأبيض لكي يدفع للحزب الديمقراطي الكردستاني أربعة مليارات دولار من المبلغ الإجمالي الذي دفعته الأمم المتحدة إلى صندوق استئمان تديره الولايات المتحدة بعد تعثر برنامج النفط في مقابل الغذاء. وفي 2006، دفع إلى المؤسسة نفسها 869 ألفاً و333 دولاراً للضغط لمصلحة الحزب، الذي عيّن أيضاً أيال فرانك، الموظف السابق في الكونغرس والمحلل التشريعي في السفارة الإسرائيلية كممثّل ضغط؛ انظر مقالة Rajiv Chandrasekaran, «Kurds cultivating their own bonds with US», *The Washington Post* (23 April 2007) in http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/04/22/AR2007042201568_pf.html (last accessed March 2009).

(2) نال الضغط الكردي تأييد إسرائيل؛ انظر المرجع السابق.

(3) في 23 حزيران/ يونيو 2004، «أعطت سلطة الاحتلال الأميركية في العراق الكرد 1.4 مليار دولار نقداً...». ومنذ نيسان 2006، «أنفق الكرد... أكثر من ثلاثة ملايين دولار للحفاظ على ممثّلي ضغط وأقاموا مكتباً دبلوماسياً في واشنطن»؛ انظر المرجع السابق (23 نيسان 2007).

بتأسيس البرلمان الخاص بها في المنفى، وتم إطلاقها في لاهاي في نيسان/ أبريل 1995، وقد مثل البرلمان الكردي في المنفى بصفة أساسية بواسطة أعضاء لديهم خلفية من حزب العمال الكردستاني[1]. وعلى الرغم من أنهم يمثلون مليون كردي يعيشون في المنفى في أوروبا، فإن شغلهم الشاغل هو حل سياسي سلمي للقضية الكردية في تركيا. وقد دفع تركيزها على وقف الحرب في جنوب شرق تركيا الكثير من رجال الكونجرس إلى اقتراح اعتبارها الهيئة المحتملة لحل النزاع الكردي مع تركيا كمشكلة مزمنة تربك صانعي السياسة[2].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب الذي يتبناه المؤتمر الوطني الكردي لشمال أميركا حول ضرورة إنشاء دولة مستقلة للأمة الكردية من أجزاء كردستان كافة، أو من أربع دول اتحادية أو مستقلة، وإعلانها عن الحاجة لإستراتيجية للاستقلال، مع اهتمام خاص بحل فيدرالي لجنوب كردستان- وجنوب شرق تركيا، تعتبر دلالة على المطالبة الموضحة في الفصل الثاني بحل

---

(1) Aliza Marcus, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (USA: New York University Press, 2007), p. 235. ويذكَر أن سلطته اقتصرت في ظل هزيمة حزب العمال الكردستاني في المجالات كلها. المرجع السابق، ص. 236.

(2) See «Letter of Congressional members to the President William J. Clinton seeking US and international mediation for the facilitation of a dialogue between the KPE and the Turkish government as the only prospect for peace in the region», Congress of the US House of Representatives, *The Kurdish Parliament in Exile and the US Congress* (Washington DC, 6 October 1995), http://www.kurdistan.org/Washington/letcon.html (last accessed March 2009).

فيدرالي للطبيعة الثنائية للقضية الكردية[1]. وهناك منظمة أخرى تعمل كبرلمان في المنفى وهي المجلس الوطني لمقاومة إيران (جماعة مجاهدي خلق)، وقد تأسست عام 1981 بناء على مبادرة من مسعود رجوي زعيم المقاومة الإيرانية. وعلى الرغم من أنها ليست مُشكلة بكاملها من الكرد فقط، فإنها تضم 500 عضو منهم، وتستهدف جعل إيران ديمقراطية، وعلمانية، ومتحدة. وتضم في عضويتها إلى جانب البلوش، والأرمن، واليهود، والزرادشتيين، والمجلس الوطني للمقاومة، منظمات مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية - أكبر مجموعة للمقاومة الشعبية داخل إيران[2]. كما أن هناك شبكة معلومات الأرمن – الكرد.

ويتم حشد التأييد في الكونجرس من خلال: أشكال أخرى يمكن من خلالها تشكيل الرأي العام عبر وسائل الإعلام والصحافة فضلاً عن تمويل المرشحين، «حملات الترشيح». ويشير كل من ميرشامير ووالت إلى أن الدعم المالي لمرشحي الأحزاب من قبل لجان العمل الإسرائيلية هو أمر ملموس للغاية. وطبقاً لما أوردته الواشنطن بوست، فإن اليهود قاموا بتمويل مرشحي الحزب الديمقراطي للرئاسة بما يقرب من 60٪ من الأموال التي قاموا بإنفاقها[3]. وغالباً ما يتواجد الأفراد الداعمون لمصالح مجموعة معينة في وظائف مهمة في الإدارة الأميركية[4]. لقد بذل مؤسسو مشروع مركز أبحاث فكري يطلق عليه من أجل «قرن أميركي جديد» وهم جون بولتون،

(1) The Kurdish National Congress of North America, *Kurdish Independence Conference* (Salahaddin, November 2005), at www.kncna.org.

(2) See http://www.ncr-iran.org/content/view/27/158 (13/06/2005).

(3) Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby*, op. cit., p. 13.

(4) Ibid.

وإيلوت أبرامز، وبيتر رودهام، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفووتز، وريتشارد بيرل، بالإضافة إلى المحافظين الجدد تأثيراً بارزاً في سياسة جورج بوش الابن الخارجية[5]، بينما قام جناح المحافظين الجدد ذاته في إدارة بل كلينتون بتشجيع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية لتتحرك أكثر تجاه إستراتيجية لخلع صدام حسين من السلطة[6].

وعلى المنوال ذاته، كان يبدو أن كينيدي قد تأثر في سياسته الخارجية بجماعات مثل اللوبي، ومستشاريه. كما نقل عنه أنه مدين لنجاحه في الانتخابات بدرجة كبيرة للوبي اليهودي[7]. ويبدو أن سياسة بل كلينتون المعروفة «بالسياسة الدنيا» قد تأثرت بآراء المحافظين الجدد الموجودين في إدارته، بينما نتجت سياسة جورج بوش الابن عن خلق خريطة الشرق الأوسط الكبير بتأثير أفراد معينين في إدارته ممن كانوا موالين للوبي الإسرائيلي.

---

(5) يهدف مركز السياسات هذا، المؤسس في ربيع 1997، إلى تثبيت الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة والعسكرية الوحيدة في النظام الدولي. وتقوم السياسات الأميركية الهادفة إلى تحقيق غايات كهذه على «خدمة المصالح الأميركية، والانسحاب من معاهدات رئيسية، وتنفيذ ضربات استباقية ضد الذين يهددون المصالح الأميركية»؛ انظر David L. Altheide and Jennifer N. Crimes, «War Programming: the propaganda project and the Iraq War», *The Sociological Quarterly*, 46 (USA, 2005), p. 624.

(6) من خلال رسالة إلى الرئيس في 26 كانون الثاني 1998؛ انظر «The project for a New American Century» in www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm (last accessed March 2009).

(7) «انتخِب بدعم يهودي»؛ مذكور في المرجع السابق. ويُقال أيضاً إن كنيدي قال لوزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير في 1962: «لكي نكون فاعلين في مصالحنا ونساعد إسرائيل... علينا أن نحافظ على موقعنا في الشرق الأوسط»؛ مذكور في المرجع السابق، ص. 34.

وكما قيل فإنّ الفريق ذاته قد لعب دوراً مؤثراً بحشد التأييد لسياسة الولايات المتحدة الأميركية لمصلحة قرار الحرب ضد العراق في عام [1]2003. وقد حدّد كل من ميرشامير ووالت هوية مارتن أنديك والذي بوصفه نائب مدير باحث في منظمة إيباك، قام بتوجيه سياسة كلينتون الخارجية في اتجاه تغلب عليه مصلحة إسرائيل[2]. ويبدو أن العلاقات الأميركية – الإسرائيلية المتجذرة بعمق هي سبب الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأميركية هي حامي حمى إسرائيل. وقد تم إضفاء المشروعية على الارتباط الأميركي بإسرائيل منذ القرن التاسع عشر من خلال مفهوم الولايات المتحدة الأميركية عن إسرائيل كشعب الله المختار يعيش في بلد بمشيئة من الله، وعلى المنوال ذاته بأن الله قد اختار اليهود لأرض الميعاد[3].

ويتأثر كل من الكونجرس وجماعات الضغط في قراراتهم بآراء مراكز الأبحاث الفكرية.

2.2.3 مراكز الأبحاث الفكرية

وطبقاً للمؤلفات المنشورة في هذا الشأن، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقوم بنشر أفكار عن افتراضات قد ازدادت في الحقبة التي تلت الحرب الباردة فيما يتعلق بالوضع في العراق ومفاهيم الولايات المتحدة الأميركية عن دور صدام حسين الخطير في الشرق الأوسط[4]. ومع منح السلطة

---

(1) Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby*, op. cit., pp. 24–31.

(2) Ibid, p. 14.

(3) Walter Russell Mead, «The new Israel and the old: why gentile Americans back the Jewish State», *Foreign Affairs* 'The New American Realism', Vol. 87, No 4 (July– August 2008), p. 36.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع باتريك كلاوسون، نائب المدير للبحوث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (واشنطن العاصمة، 6 آذار 2008).

لكثير من مراكز صنع القرار، وظهور العديد من مراكز الأبحاث الفكرية القادرة على صوغ التوجّهات في السياسة الخارجية من خلال التقارير والمنتديات العلمية التي تقيمها، فإنها أصبحت قادرة على تغيير الاتجاه التقليدي في صناعة القرار في السياسة الخارجية. ومع أن نشأتها تعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، فإن انتشارها وذيوع صيتها ظاهرة حديثة[1]. ومن بين هذه المؤسسات، والتي غالباً ما ترتبط بالعديد من جماعات المصالح، مشروع «قرن أميركي جديد» الذي يتكون من الموالين لإسرائيل، والمحافظين الجدد، وهو يملك نفوذاً هائلاً على الرأي العام في أميركا[2]. ومنذ قيامهم بدفع إدارة جورج بوش دفعاً باتجاه الإطاحة بصدام حسين من خلال استخدام القوة العسكرية، فإن أعضاء هذا المشروع كانوا داعمين أيضاً للمعارضة العراقية، جنباً إلى جنب مع برنامج الحملة الدعائية لحرب العراق الذي يتماشى مع سيناريو ضرورة

---

(1) «برزت مراكز السياسات أساساً من حاجات محلية، مثل الأمية خلال الحرب العالمية الثانية، لكنها انشغلت بعدها بمسائل أمنية وعسكرية أساساً. ويمكن تتبع انتشارها الإضافي إلى السبعينيات بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي»؛ انظر Diane Stone, «Private authority, scholarly legitimacy and political credibility: think-tanks and informal diplomacy», in Richard A. Higgott, Geoffrey R. D. Underhill and Andreas Bieler, *Non-State Actors and Authority in the Global System*, London: Routledge, 2000), p. 213.

(2) مثلًا، أفراد مثل ويليام كريستول، وريتشارد بيرل، وشارل كروثامر، ومارتن بيريتز، وغاري شميت، وروبرت كاغان، وفرانسيس فوكوياما، وجون بولتون، وزلماي خليل زاد، ودونالد رامسفيلد، وبول ولفوفيتز وغيرهم. وأرسلت هذه المجموعة رسائل كثيرة إلى إدارتي كلينتون وبوش؛ انظر

http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm و http://www.newamericancentury.org/Bushletter.htm (قرأت للمرة الأخيرة في آذار 2009).

شن الحرب[1]. ومن الأمثلة الأخرى للمشروعات المماثلة مؤسسة التراث، ومعهد المشروع الأميركي، ومركز الدراسات العربية المعاصرة، ومركز التقدم الأميركي[2].

لم تعد السياسة الخارجية الأميركية، ومنذ الثمانينيات حكراً على مؤسسة الرئاسة. فقد أصبح المستشارون المقربون للرئيس ومعهم الأجهزة البيروقراطية المختلفة (كالعلماء، والقوات المسلحة)، يساهمون بفعالية في عملية صنع القرار[3]، بغضّ النّظر عن ظهور المؤسسات المختلفة الضالعة في هذه العملية على مستوى السياسة الخارجية وكأنها منقسمة على بعضها[4]. واجهت الضغوط التي مارسها المحافظون الجدد من أجل تغيير النظام في العراق من خلال تنظيم المعارضة الداخلية ضدها، وبدعم من الكونجرس، معارضة جوهرية لسياسة كلينتون تجاه العراق المسماة «بالاحتواء» وذلك

---

(1) Altheide and Crimes, «War Programming: the propaganda project...» op. cit., pp. 623, 617.

(2) Foreign Press Centre Briefing, «Influence of think-tanks on US foreign policy formulation», at http://fpc.state.gov/fpc/64440.htm (Washington, 28 February 2006).

(3) يتألف مجلس الأمن القومي من الوزيرين والوزراء المساعدين والأمينين العامين في وزارتي الدفاع والخارجية، و«سي آي أي»، ورئيس هيئة الأركان المشتركة وأعضائها، ومستشار الرئيس للأمن القومي؛ انظر Spanier and Uslaner, *How American Foreign Policy Is Made*, op. cit., pp. 54–55.

(4) انكشف الصدام بين البيروقراطيات الأميركية عند اتخاذ القرار الأميركي بشن حرب الخليج الثانية؛ فقبل يومين من الغزو، أراد كولين باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة، أن ينصح البيت الأبيض بإصدار تحذير إلى العراق، لكن وزير الدفاع ديك تشيني تغلب عليه إذ كان مقتنعاً بأن صدّام كان يخادع. لذلك فشلت وزارتا الخارجية والدفاع معاً في تحذير بوش الذي ظن أن سياسته تنجح؛ انظر Peters, *How Washington Really Works*, op. cit., p. 73.

من خلال تبني قرارات الأمم المتحدة بالمقاطعة الاقتصادية. وكان قرار الرئيس، والمخابرات المركزية الأميركية، ووزارة الخارجية في عهد إدارة الرئيس بوش، وعلى المنوال ذاته، حول سياسة الاحتواء لنظام صدام حسين مختلفاً بطريقة جذرية عن رأي ديك تشيني، نائب الرئيس الذي كان يمثل جانباً يدعم الرأي المنادي بالإطاحة بصدام حسين. وكانت هذه المناوشات، وحتى هذه اللحظة تعزى دوماً إلى العدد المتزايد من مراكز الأبحاث الفكرية، وجماعات الضغط، والأجهزة العالمية الفاعلة، التي بدورها، وبالتوازي مع الأجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة الأميركية، تقوم بالتأثير على السياسة الخارجية لأميركا. كما كان لتقوية حقوق المواطنة الدور في ممارسة الضغوط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً ردود أفعال العامة تجاه التسوية في أعقاب حرب العراق عام 2003. ويبدو على المنوال ذاته، أن الانتقادات السياسية التي وجهتها الصحافة لسياسات الإدارة الأميركية قد ازدادت وتيرتها. وأخيراً فإن المحاولات المستميتة لجماعات المصالح من أجل تعظيم مكاسبها في النظام العالمي الأوسع ككل، تبرر الجدل الدائر حول الابتعاد عن التشكيل التقليدي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. فالرئيس لا يتّبع منهجاً واحداً في عملية صنع القرار، على الرغم من أن هناك نمطاً محدّداً بالفعل. فبينما كان كل من ترومان وإيزنهاور يقومان بعقد اجتماعات رسمية لمجلس الأمن القومي[1]، كان ليندون جونسون يفضل الاعتماد على اجتماع الغداء الذي يعقده لحكومته، والذي كان يتشكل من أصدقائه السياسيين بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من كبار مستشاريه[2]. وكان الرئيس كيندي، من جانبه، يفضل

(1) Meho and Nehme, *The Kurdish Question*..., op. cit., p. 19.

(2) George M. Kahin, *Intervention: How America Became Involved in Vietnam* (New York: Knopf, 1986), p. 366.

المشاورات غير الرسمية مع المستويات الدنيا من الأجهزة البيروقراطية[1]، في حين أنّ نيكسون كان يفضل اتباع سياسة القوة من خلال هيئات خاصة (لجان من مساعدي الوزير، وجماعات من مختلف الإدارات) الذين كانوا مسؤولين عن موضوعات محددة من موضوعات السياسة الخارجية، بالتعاون مع وزير خارجيته في البيت الأبيض هنري كيسنجر. واستهل كلّ من كارتر وريجان بعد ذلك سياسة خارجية أكثر سلاسة تقوم على فرضية مثالية من مثال «تقاسم القوة العالمية[2]». وبدءاً من ريتشارد نيكسون، فإن إدارات جورج بوش الأب، وبل كلينتون، وجورج بوش الابن، قد جعلت دور الرئيس على قمة مرحلة صنع قرار السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإنّ سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط يمكن أن تعزى لدور الشخصيات القوية مثل ريتشارد نيكسون كرئيس للدولة، وهنري كيسنجر كمستشار له، أو لأفراد ذوي تصميم مثل جورج بوش الابن، الذي تجاوز عملية التعاون بين الوكالات.

ويبدو حتى الآن، أن الرئاسة هي الأقل مجابهة للتحديات من المؤسسات الموجودة في قلب نظام السياسة الخارجية الأميركية، بينما تشكيل السياسة الخارجية، كواجب أساسي للرئيس -هو نتاج عدد من الاعتبارات. والآن، وبعد استكشاف نظام صناعة القرار في السياسة الخارجية الأميركية، فإنني سأشرع في تحليل المحددات التي تشكل هذه السياسة في الشرق الأوسط كأساس للنظر في ارتباط القضية الكردية بالسياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية والذي سيتم استكشافه لاحقاً.

---

(1) David M. Barrett, Chapter 3: «Presidential foreign policy», in Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy*, op. cit., p. 76.

(2) Richard Rose, *The Post-Modern President: The White House Meets the World* (London: Chatham House, 1991), p. 25

3.3 رؤساء الولايات المتحدة الأميركية وأنماط الأفكار والحوارات

تم تحديد العديد من القوى الفاعلة في مسألة من يقوم بتشكيل السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية. وكنقطة بداية فإن مختلف الإدارات والمكاتب تقوم بوضع تقديراتها وإعداد مشروع يشتمل على سيناريوهات للاحتمالات المتوقعة كافة حول كل موضوع؛ والتي بعدها يقوم كل مكتب أو مديرها أو وزير الخارجية بتقرير مدى صلاحيتها؛ في النهاية، هناك شخص يجب أن يتخذ قراره هو الرئيس(3). وهكذا يظهر لنا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتأثر في كل مرة يتم فيها اتخاذ قرار بضغوط تنشأ من الكونجرس، والأجهزة البيروقراطية التي تعمل تحت إمرة الرئيس وجماعات الضغط المحلية الأخرى(4). كما أن هناك تأثيرات هائلة لعوامل التركيبة الداخلية، كما هو الحال أيضاً في مقرّات الأيديولوجيات المختلفة التي تتركّز فيها عمليات صنع القرار الأميركي بشأن السياسة الخارجية. وقبل أن نقوم بتحليل المحددات التي ترتكز عليها عملية صنع قرار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بشأن الشرق الأوسط، فإن هذا القسم سوف يقوم بتدقيق الخطاب الأيديولوجي لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية وعلاقة ذلك بالمصالح الوطنية لها، كعوامل متشابكة تؤثر في السياسة الخارجية الأميركية. وسنرى فيما بعد، أن هذه المصالح الوطنية مرتبطة بالأيديولوجية الخاصة بالسياسة الخارجية كما هو الحال أيضاً بممارساتها. وهكذا فإن السياسة الخارجية، المتأثرة بسلسلة من العوامل المختلفة، تمليها

(3) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*..., op. cit. pp. 31–32.

(4) يقول كيسنجر إن مبادرة النظام الدفاعي المعروف باسم «التدمير المتبادل المضمون» (MAD) في 1972 دعمه نائب وزير الدفاع ديفيد باركر بدلاً عن الرئيس نفسه؛ انظر Henry Kissinger, *Toward a Diplomacy for the 21st Century* (New York: Free Press, 2002), p. 67.

في نهاية الأمر المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية[1]. وكان الشعار الثابت القائل بأن «النظام العالمي الذي يعكس قيمنا الأخلاقية هو الضمان الأفضل لمصلحتنا الوطنية الدائمة» هو الموجّه الرئاسي المستمر لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[2]. ويميل تفسير المؤرخين الأميركيين لهذه العقيدة المتأصلة «بالأميركية»، ومنذ إعلان الاستقلال الأميركي (1776)، والتي توحد مواطني أميركا من خلال مفهوم عام بأن تكون أميركياً، وكأنها قطعة أثرية بالغة القيمة[3]. ومع ذلك، يلحظ المرء أن استيعاب الولايات المتحدة الأميركية لمواطنيها ومن كل سلالة عرقية، أو دينية، أو ثقافية، ومن خلال ديمقراطيتها المتعددة الأعراق، قد تم طواعية عوضاً عن القوة كما حدث في الدول الأخرى متعددة الأعراق[4].

---

(1) وفق الرئيس الأميركي باراك أوباما، «لدينا مجموعة من المصالح المعمرة والالتزامات القديمة والفرص الجديدة لتوسيع العلاقات وتعميقها في الشرق الأوسط الكبير»؛ انظر:

National Security Strategy, (The White House: May 2010) in http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf (last accessed July 2010), p. 53

(2) 112 Condoleezza Rice, «Rethinking the national interest…» op. cit., p. 26.ووفق الرئيس الأميركي باراك أوباما، تتعلق إستراتيجيته الأميركية بـ «تجديد قيادتنا من خلال الاعتماد على الأفضل من صفات أميركا – ابتكارنا وقدرتنا، وانفتاحنا وخيالنا المعنوي», in *National Security Strategy*, (The White House: May 2010) in http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf, (last accessed July 2010), p. 59.

(3) يشير كوكر إلى «أن الوحدة الوطنية الأميركية مصنّعة»؛ انظر Christopher Coker, *Reflections on American Foreign Policy since 1945* (London: Pinter, 1989), pp. 20–21

(4) Condoleezza Rice, «Rethinking the national interest… op. cit.» p. 23.

وقد نشأت «الأمركة – أي الولاء للولايات المتحدة الأميركية»على خلفية أيديولوجية تفيد أن الولايات المتحدة الأميركية استثنائية، وتشابكت هذه الفكرة أو العقيدة مع «الخلاص»، وهي تعكس تفرد الولايات المتحدة الأميركية من ناحية الجغرافيا (بعدها عن بقية دول العالم)، وشخصيتها التبشيرية (كمنحة من الله)[1]. وعلى الجانب الآخر، فإن مفهوم «الخلاص» يثير الامتنان الإلهي للولايات المتحدة الأميركية كأمة تتمتع بالسخاء وتستحق أن تكون زعيمة العالم[2]. وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية الأميركية تنبني على أسس وفروض معينة ويمكن استيعاب أمثلة محددة على أساسها. ووفقاً لما يذكره كوكر فإن مثل هذه المفاهيم مصورة بدقة في«النموذج الأميركي»، الذي يصور الولايات المتحدة الأميركية كنموذج / أو مثال لأمة مسالمة لا تتدخل في شؤون الآخرين والتي يمكن أن يحذو حذوها الآخرون[3]. وبالتالي، فإن ما هو إجباري على الدول الأخرى، هو اختياري بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية[4].

ويزعم كريستوفر كوكر بأن هذا المفهوم يمكن التحقق منه من خلال

---

(1) Coker, *Reflections on American Foreign Policy*, op. cit., pp. 5–6, 9, 10–11, 23.

(2) وفق ترومان، «تولت الولايات المتحدة قبل جيل القيادة التي أعدها لنا الله القدير»؛ مذكور في: James Burns, *The American Idea of Mission* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1957), p. 14. وكان أيزنهاور أكثر هوساً بالرسالة الأميركية ويذكَر أنه أعلن أن «الأمركة» اعتراف من الله: «من دون الله، ما كان لشكل الحكم الأميركي أن يقوم، ولا أسلوب الحياة الأميركي»؛ مذكور في William Herberg, *Protestant–Catholic–Jew* (New York: Doubleday, 1960), p. 258.

(3) Ibid.

(4) Coker, *Reflections on American Foreign Policy*, op. cit., pp. 5–6, 9, 10–11, 23.

إحجام الولايات المتحدة الأميركية عن المشاركة في المؤسسات الدولية، وبالتالي إجبارها على ضرورة الالتزام بالقوانين العامة. وكان هذا هو الحال مع عصبة الأمم، كما كان أيضاً مع عضوية محكمة العدل الدولية. كما أنه يربط بين الأسس الأيديولوجية لنظام الولايات المتحدة الأميركية وبين الجناح اليميني للمحافظين الجدد[1]، ولذا فإنه ليس مستغرباً ملاحظة أن هذه القناعات عن تفرد الولايات المتحدة الأميركية تشكل حجر الزاوية في أجندة السياسة الخارجية لرؤساء أميركا سواء كانوا من الديمقراطيين أو من الجمهوريين. وتم تحديد هذه الأنماط نفسها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ولذلك فإن برنامجها تجاه التحول الديمقراطي للمنطقة ، مع الإشارة فقط للنموذج التركي كمثال وحيد للدولة الديمقراطية في العالم الإسلامي، ذو دلالة في هذا الصدد. وعلى النقيض من رفض العنف على «النمط الاستثنائي - أو المتفرد»، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية اتسمت بالبراجماتية التامة تجاه استخدام القوة كوسيلة لمواجهة السياسات الخارجية المتسمة بالنزعات التوسعية أو التدخلية. ويبرر هذا الأسلوب حول خطاب كونداليزا رايس عن الالتزام الأميركي بسياسات خارجية «لأن هناك مشاكل معدودة في العالم لا يمكن حلها بدون تدخلنا»، ما ذكرناه من تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية بالتفرد والواقعية، وتحت ذريعة الإنسانية الانتهازية[2]. إنّ تفسيرها للإطاحة بصدام حسين بوصفه تهديداً بعيد المدى للأمن العالمي، جنباً إلى جنب مع المنطق الرشيد للرئيس عن الحاجة إلى نظام جديد يمكن أن يقوم كمثال ديمقراطي ومُلهم للحرية للأمم الأخرى في المنطقة، ويبين لنا

(1) Ibid, p. 13.

(2) Rice, «Rethinking the national interest»..., op. cit., p. 25.

ذلك كيف تقوم الولايات المتحدة الأميركية بربط الواقعية بمنهج إنساني له علاقة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية[1].

وتكشف هذه الادعاءات المتعارضة التناقض في ممارسة إدارة الولايات المتحدة الأميركية للسياسة الخارجية والخطاب الذي تتناول فيه هذه السياسة، بينما تفضح في الوقت ذاته حقيقة التزام الولايات المتحدة الأميركية تجاه حماية مصالحها في المنطقة تحت اسم تحررية الولايات المتحدة الأميركية التي تقول إنها تدخلت في العراق من أجل تحرير شعب العراق من صدام حسين، كما تدعي حكومتها، فإنها لا تزال تقوم باستخدام القوة وتتصرّف بشكل غير قانوني، بالنظر إلى أن المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن الدولي لم يوافق على شن الحرب[2]. وترى كونداليزا رايس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ، في هذا السياق كنتاج للتزاوج بين المثالية والواقعية، التي تم تصويرها «كواقعية أميركية لا مثيل لها[3]». إنّ سياسة من هذا القبيل، وعلى الرغم من أنها ليست جديدة، فإن تطبيقها ظل منذ الحرب العالمية الثانية من دون تغيير، والفارق الوحيد يكمن في تفسير مصالح الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر، وكما تقول رايس، وبينما تعاملت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية مع الشرق الأوسط كاستثناء بسبب نظرتها للتحالف مع «الأنظمة الشمولية» والتي في المقابل قامت بدعم المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق

---

(1) George W. Bush, «President discusses the future of Iraq» (26 February 2003), http:// www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226–11.html (last accessed March 2009).

(2) Rice, «Rethinking the national interest», op. cit., p. 21.

(3) Ibid, p. 3.

الاستقرار الإقليمي، كل ذلك قد تغير الآن[1]. فقد برهنت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر أن مثل تلك السياسات قد تمخض عنها استقرار زائف، حيث لم تكن هناك قنوات شرعية للتعبير السياسي في المنطقة[2]. ويعتبر تحويل المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية من الحفاظ على التوازن الإقليمي للقوة إلى نشر التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط كأولوية قصوى لأميركا ذا دلالة مهمة[3]. وهكذا جاء تفضيل أميركا لمنهج بناء دولة ديمقراطية جنباً إلى جنب مع الحرية، باعتباره الشرط الوحيد للاستقرار الإقليمي[4]. وكما قال جورج بوش: لهذه الأهداف، لا بد من الاشتراك في بناء الأمة لسنوات قادمة (...) لمعاونة دول الشرق الأوسط للتغلب على إيديولوجية عنف التطرف الإسلامي، وبناء علاقة إستراتيجية بقوى مهمة[5].

وسأمضي قدماً على هذه الأسس، لتحديد مكونات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط في بحث لمصالحها الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وسيكون من الملحوظ تماماً أن «تفرد» السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، بلغة القوة العسكرية والاقتصادية، قد مكّن الدولة حتى الآن من مواءمة أية ظروف متاحة إلى حاجاتها الخاصة، عوضاً عن تكييف نفسها مع الأحداث العالمية. وكان المثال الأكثر تميزاً هو سياسة جورج بوش الابن بالإطاحة بصدام حسين من السلطة كخطر داهم على المنطقة بمعاونة من الكرد. ومن المنطلق ذاته، نجد أيضاً خطاب باراك أوباما

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid, pp. 3, 10, 13.

(4) Ibid, p. 3.

(5) George W. Bush, visit to the American University in Cairo (June 2005), quoted in ibid, pp. 4, 14, 24.

عن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية[1]. وهنا، على وجه الخصوص تكذب الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ مصالحها الوطنية الخاصة بصرف النظر عن سياقات سياسية إقليمية أو عالمية محددة.

وعلى هذا الأساس، فإن القسم التالي سيبين، أنه بغض النظر عن ديناميكية تدفق الأحداث الخارجية التي أثرت في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإن مصالح السياسة الخارجية– الاقتصادية، والجغرافية–السياسية، والإستراتيجية – والتي تم التعبير عنها من خلال خطاب السياسة الخارجية للرؤساء كان المحدد الأساسي في صوغ وتشكيل السياسات الخارجية الرسمية وغير الرسمية للولايات المتحدة الأميركية. وتشير الأجزاء التالية، وفي السياق ذاته، إلى أن العلاقات الدولية المتأزمة، وكذلك المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية في حد ذاتها، هي التي أملت حتى الآن السياسات الأميركية للعمليات السرية وغير السرية تجاه الدول والأجهزة الفاعلة من غير الدول.

4 السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ عام 1945: المساعي المتنوعة في البحث عن «المصالح الوطنية»

وقد مرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بسلسلة من

(1) 129 «في الماضي، ازدهرت الولايات المتحدة عندما تكيّف كل من أمتنا وسياستنا للأمن القومي لتشكيل التغيير بدلاً عن أن تتشكّل به... والآن، يجب علينا مرة أخرى وضع الولايات المتحدة في موضع مناصرة المصالح المتبادلة بين الأمم والشعوب»؛ انظر Barack Obama, *National Security Strategy*, (The White House: May 2010) في http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf (قرأت للمرة الأخيرة في تموز/ يوليو 2010).

التغييرات منذ الحرب العالمية الثانية، والتي يبدو أنها كانت مدفوعة بصفة خاصة «بالمصالح الوطنية» لها. وهكذا، وبصرف النظر عن صوغ الهياكل المحلية لنظام صنع القرار في واشنطن، فإن تأثير النفوذ الأيديولوجي لأجهزتها البيروقراطية، وضغوط الظروف الخارجية، وتعايش الولايات المتحدة الأميركية، جنباً إلى جنب مع أمنها العسكري والاقتصادي كما تم تصويرها، والسعي من أجلها من وجهات نظر مختلفة للعديد من الرؤساء، كان محدداً حيوياً في رسم السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة[1]. وبهذه الطريقة، فإن تصميم الولايات المتحدة الأميركية على حماية مصالحها الاقتصادية والجغرافية – الإستراتيجية في الشرق الأوسط الكبير قد أدى إلى تشكيل ميول سياستها الخارجية، حتى ولو تفاوتت الممارسة والتنفيذ بصورة شاملة[2].

أقوم بتحديد الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية كعلامة مميزة للتغيير الأول في السياسة الخارجية لأميركا تجاه الشرق الأوسط، نتيجة للتحول عن السياسة الأميركية السابقة بالنأي بنفسها عن شؤون العالم، إلى المشاركة السياسية غير المباشرة[3]. وعلى الرغم من التعاملات الاقتصادية السابقة

(1) James S. Lay, A Report from the Executive Secretary to NSC, «National Security problems concern free world petroleum demands and potential supplies», NSC 138/1 (Washington DC, 6 January 1953), p. 6.

(2) Henry A. Kissinger, «Continuity and Change in American Foreign Policy», The Arthur K. Solomon Lecture, New York University,19 September 1977 in Henry A. Kissinger, *For the Record: Selected Statements*, 1977–1980 (Boston: Little Brown, 1981), p. 304.

(3) يرتبط التدخل الأميركي غير المباشر في «التدخلات السرية» للولايات المتحدة «وأفعالها شبه العسكرية» من خلال وكالات مثل «سي آي أي». ويعرّف رانسوم في شكل خاص أكثر «التدخل السري» بأنه «نشاط خاص يُجرى في الخارج دعماً =

للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، فإن الأهداف السياسية لها من منع الكيانات الرجعية، مثل شيوعية روسيا، وهتلر ألمانيا، من استغلال فراغ القوة التي نتجت عن إضعاف القوى الأوروبية، يبدو أنها كانت تنبع من أهداف الولايات المتحدة في الحفاظ على الأوضاع الدولية السائدة آنذاك ومن دون تغيير[1]. وهكذا يظهر أن دعوتها إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط كانت مدفوعة بالخطاب الإنساني الاستثنائي الذي كان يعتمد على حماية الولايات المتحدة الأميركية لمصالحها. وتفسر

= لأهداف السياسة الخارجية الأميركية وينفِّذ ليكون دور الحكومة الأميركية غير واضح أو معترفاً به علناً»؛ انظر ,Henry Howe Ransom, «Covert Intervention», in Peter J. Schraeder, ed., *Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World* (Boulder: CO: Lynne Rienner Publishers, 1989), p. 101. ويشمل «الفعل شبه العسكري»، من ناحية أخرى، «حروباً سرية واسعة النطاق تقدّم فيها الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لمتمردين... [لمساعدتهم]... على قلب... حكومة معادية للولايات المتحدة. وفي أفعال كهذه، يستخدَم المتمردون كوكلاء لتجنب تدخل أميركي مباشر ذي نتائج عكسية»؛ انظر المرجع السابق، ص. ص. 26 – 27. لذلك فـ«التدخل» المستخدم في شكل مكثف من قبل الولايات المتحدة ينظر في «الاستخدام الهادف والمحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل بلد ما للتأثير في السياسة المحلية/ السياسة الخارجية لبلد آخر»؛ انظر ,Peter J. Schraeder, 'Concepts, relevance, themes and overview' in Peter J Schraeder, ed., *Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1989), p. 2. وهكذا وصمت سياسة التدخل الأميركية من خلال أفعال سرية السياسة الخارجية الأميركية حتى نهاية الحرب الباردة إلى درجة أن كيسنجر قال إن «الفعل السري» «يجب ألا يخلَط بالفعل التبشيري»؛ William Blum, The CIA: *A Forgotten History: US Global Interventions since World War II* (London: Zed Books, Ltd, 1986), p. 278.

(1) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York, 1994), p. 29.

لنا الاحتياطيات البترولية للشرق الأوسط «المعروفة بأنها الأكبر في العالم»، وبالإضافة إلى الافتقار الأميركي لاحتياطيات البترول الخام على الرغم من أنها المستهلك الأكبر له في العالم الآن وفي المستقبل القريب، توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[1].

كانت الولايات المتحدة تعتمد على بقائها اقتصادياً على قيد الحياة والتوسع في الأنشطة الاقتصادية على التدفق المستمر وبوفرة للبترول كمصدر لا غنى عنه للطاقة[2]، وكان ذلك يتطلب أن تبقى عمليات حقول البترول الكبرى في العالم في أيدي شركات تمتلكها واشنطن[3]. وقد أجبرت رغبة أميركا المحمومة في الحفاظ على السيطرة الإقليمية على حساب السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية على دعم قيام دولة إسرائيل (1948)، والسلام العالمي، والنضال ضد التوسع الشيوعي السوفياتي، ودعم قيام أنظمة حكم صديقة في الشرق الأوسط[4]. ومنذ ذلك الحين، وحتى السبعينيات، فإن السياسات الرسمية وغير الرسمية للولايات المتحدة الأميركية في ظل الرؤساء: الجمهوري دوايت إيزنهاور (1953-1961)، والديمقراطي جون ف. كيندي (1961- 1963)، والديمقراطي ليندون ب. جونسون (1963- 1968)، قد فرضت عليهم الالتزام بالمصالح الوطنية لأميركا.

---

(1) James S. Lay, «National Security problems…» A Report to NSC, op. cit. pp. 3, 10.

(2) لم تعتمد أمة أخرى على النفط بالشدة نفسها كالولايات المتحدة؛ المرجع السابق؛ ص. 1.

(3) Ibid, p. 4.

(4) James S. Lay, «Reappraisal of US objectives and strategy for national security», A Report to the NSC from the Executive Secretary, No 62 (Washington, 16 September 1952).

1.4 السياسة الخارجية الأميركية منذ عهد ترومان وحتى نيكسون

تطورت السياسة الخارجية الأميركية بشكل كبير في الخمسينيات بعد نشر التقرير السري لمجلس الأمن القومي الأميركي (NSC-68) عن طريق جورج كينان ودوايت إيزنهاور، وذلك نتيجة لزيادة الرخاء وتطوير القنبلة الذرية في (عام 1949)[1]. وقد أدّى التزام الإدارة الأميركية باحتواء السوفيات حتمياً[2]، ووضع أدوات القوة العسكرية، والتدخلات السرية التي تضطلع بها المخابرات المركزية الأميركية، ومنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية للحلفاء الإقليميين[3] موضع التنفيذ إلى تشكيل وتحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية لعقود قادمة[4].

---

(1) تضاعف الدخل القومي الأميركي بين 1946 و1949 وساهم امتلاك القنبلة الذرية في فكرة أن الولايات المتحدة «تحتل موقعاً فريداً في التاريخ»؛ انظر Coker, *Reflections on American Foreign Policy…*, op. cit. p. 37

(2) Theodore Draper, Present History (New York: Random House, 1983), p. 53; and Michael Mandelbaum, *The Nuclear Question: The US and Nuclear Weapons*, 1946–76 (Cambridge University Press, 1978), p. 54.

(3) يذكَر أن الولايات المتحدة قدّمت 84 مليار دولار إلى إسرائيل بين 1947 و1997؛ انظر *Washington Report on Middle East Affairs*, 'Summary: US financial aid to Israel: figures, facts and impact' (15 January 2003), at http://www.wrmea.com/us_aid_to_israel/index.htm (last accessed March 2009).

(4) خلال ولاية أيزنهاور، بدت الولايات المتحدة مهووسة جداً بالتهديد الشيوعي، وفسّرت أحداث كثيرة من ضمن هذا السياق. مثلاً، وخوفاً من «وجود مؤامرة شيوعية» وراء اغتيال ملك العراق فيصل الثاني في 14 تموز/ يوليو 1958، حاول الأميركيون فرض نوري السعيد رئيساً للوزراء «من ضمن القيادة العراقية»؛ انظر Dwight D. Eisenhower, Proposal to the UN General Assembly, *Stability in the Middle East* (US, Information Agency, 13 August 1958). كذلك استدرج أيزنهاور إلى اجتياح لبنان في 1958 بعدما أقنع الرئيس اللبناني كميل شمعون =

وكان دور المخابرات المركزية الأميركية والأجهزة الأخرى هو القيام بالعمليات التي لا ترغب الولايات المتحدة الأميركية المساهمة فيها علناً[1].

ولم تكن سياسة الاحتواء اختراعاً أميركياً كما يقول «هوشانج أمرياهمايدي» وإنما نشأت مبدئياً نتيجة لعداء ستالين لليبرالية كأيديولوجية أميركية[2]. ويبدو أن اعتقاد الولايات المتحدة الأميركية للطبيعة التوسعية للاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى إنكار ستالين للنظام الرأسمالي الليبرالي للولايات المتحدة الأميركية، قد أدّيا إلى بلورة الشكوك الأميركية تجاه شيوعية الاتحاد السوفياتي (الجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفياتي سابقاً). وفي السياق ذاته، فإن عداء الاتحاد السوفياتي تجاه ليبرالية الولايات المتحدة قد أدى إلى تغييرات عميقة في هيكل شيوعية الاتحاد السوفياتي. وكانت استجابة الولايات المتحدة الأميركية لذلك، وتصاعد وتيرة التنافس الأيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي قد زرعتا بذور حقبة الحرب الباردة التي تجسدت على نحو صريح في عام 1946 بانهيار جمهورية مهاباد، والذي ربما

= مسؤولين أميركيين كباراً بأن الفوضى في لبنان آنذاك «سببها متمردون شيوعيون». ويشير ثاير إلى أن أيزنهاور، الذي فسّر كل شيء في إطار شيوعي، قال على ما يذكَر إن «وزارة الخارجية يجب أن تكون حاضرة إما لدعم النظام... أو وقف... خسائرها وتعلّم التعايش مع أمة عربية كبرى يرأسها عبد الناصر»؛ انظر Charles W. Thayer, *Diplomat* (New York: Harper, 1959), p. 8.

(1) 53 مقابلة أجرتها الباحثة مع باتريك كلاوسون، نائب المدير للبحوث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (واشنطن العاصمة، 6 آذار 2008).

(2) يقول أمير أحمدي إن لينين ابتكر على ما يبدو تعبير «الاحتواء» في العشرينيات، ويشير إلى أن ستالين علّق في 1947 على «مشكلات اللينينية» بالقول: «كان على الاتحاد السوفياتي أن يحتوي الولايات المتحدة بخلق حاجز في وجه كل أشكال الاجتياح»؛ انظر Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (State University of New York Press, 1993), p. 48.

كان الفصل الأول في التباعد الأميركي – السوفياتي بشأن سياسات الشرق الأوسط. وكما سنرى في الفصل الرابع، فإن ظهور القضية الكردية كان قد بدأ في الحقيقة، بإقامة أول دولة كردية، وبمساعدة الاتحاد السوفياتي – وعاشت لفترة قصيرة – في أعقاب حقبة الحرب العالمية الثانية.

ويمكن أن يعزى التوسع في التركيز على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط بموجب وثيقة إيزنهاور (تم طرحها في 5 كانون الثاني/ يناير 1957) والتي كانت تستهدف الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأميركية، بصفة رئيسة، إلى المخاوف الأميركية من أن تقع المنطقة في براثن الشيوعيين[1]. ويبدو أن المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية حتى السبعينيات كانت الموقع الجغرافي الاستراتيجي للشرق الأوسط كمنطقة عازلة ضد الاتحاد السوفياتي، والموارد الطبيعية الوفيرة مثل منطقة الخليج الغنية بالبترول، وتراجع الاحتياطيات المحلية في الولايات المتحدة الأميركية نفسها[2]. وهكذا تجسد

(1) لأن الولايات المتحدة اعتبرت الاتحاد السوفياتي «عنصر عدم استقرار في الشرق الأوسط»، احتاجت إلى «الاحتفاظ بقدرة عسكرية... [لـ]مواجهة التحدي السوفياتي المتنامي في شرق المتوسط». وفي هذا السياق، احتاجت الولايات المتحدة إلى «... الحلول محل الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وتطوير آلياتها العسكرية و[منع] السوفيات من حرمان الولايات المتحدة من نفوذها في المنطقة ومن استغلال النفط»؛ وهكذا أعطت واشنطن «أولوية لعلاقتها بإسرائيل»؛ انظر James L. Buckley, «New directions for US Middle East policy», Eugene V. Rostow, *The Middle East: Critical Choices for the US* (Boulder CO: Westview Press, 1976), pp. 204–5, 211.

(2) منذ الستينيات، استهدفت الولايات المتحدة «توسيع تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الغرب»؛ انظر Roy R. Andersen, Robert F. Seibert, and Jon G. Wagner, «International Relations in the contemporary Middle East: 1945–90», =

احتواء السوفيات من خلال معاهدات دفاع رسمية، واتفاقيات تعاون مع تركيا وإيران (خلال عامي 1951و 1952 على الترتيب)، ومن خلال حلف بغداد عام 1955 (التي أصبحت حلف المعاهدة المركزية في عام 1959)، والاعتراف بدولة إسرائيل[1].

= *Politics and the Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation* (4th edn) (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1993), p. 261. ووفق كيسنجر، كانت الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً في الخمسينيات، لكن «منذ الستينيات، غطت الواردات 16 بالمائة من حاجاتها النفطية، وفي السبعينيات، بلغت الواردات النفطية 50 بالمائة»؛ انظر Henry A. Kissinger, 'Continuity and Change in American Foreign Policy', The Arthur K. Solomon Lecture, New York University, 19 September 1977 in Henry A. Kissinger, *For the Record: Selected Statements*, 1977–1980 (Boston: Little Brown, 1981), pp. 299–300

(1) يشير عاروري إلى أن مبدأ ترومان قام على «البرنامج المتوازن» الذي ادعى أن «نصف احتياطات العالم من النفط تقع في الأمم الحرة في الشرق الأوسط. وما من جزء من العالم أكثر عرضة منها مباشرة للضغط السوفياتي». وفي غياب أي معادلة سهلة لزيادة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، اقترح الرئيس «برنامجاً متوازناً لتعزيز أمن الشرق الأوسط، يشمل تحالفين: منظمة الشرق الأوسط للدفاع وقيادة الشرق الأوسط». ورفضت مصر التحالفين في 1951، لكن حلف بغداد مع العراق وبريطانيا وإيران وباكستان وتركيا تشكّل كبديل في 1955: انظر Naseer H. Aruri, «US policy towards the Arab–Israeli conflict», in Amirahmadi, *The United States and the Middle East*, op. cit., pp. 91–92.
وشمل حلف بغداد «تحالفاً بين إيران والعراق وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة بهدف تحقيق استسلام الاتحاد السوفياتي في حال هيمن على الخليج. وانسحب العراق من الحلف في 1963»؛ انظر Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., pp. 548–49. وعلى صعيد العلاقة الأميركية – الإسرائيلية، ينقَل عن نيكسون قوله في آذار 1970، إن «الولايات المتحدة ستضمن أمن إسرائيل إن اختل ميزان القوى =

وتم وضع إستراتيجية للتدخل السري، بطريقة غير رسمية، شملت تشجيع الولايات المتحدة الأميركية للانقلابات العسكرية على نطاق واسع[1]. وطبقاً لمبدأ إيزنهاور الذي تم نشره في آذار/ مارس عام 1957، فإن الولايات المتحدة الأميركية تحتاج إلى استخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن سلامة أراضي وضمان الحرية السياسية لأي من أمم منطقة الشرق الأوسط التي «تطلب المساعدة الأميركية ضد أي عدوان مسلح صريح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية»[2]. ولهذا، فإن الهاجس الأول للولايات المتحدة الأميركية هو إمداد المساعدات العسكرية والاقتصادية لأمم الشرق الأوسط، وذلك حتى يكون حكمها الذاتي لنفسها واستقلالها عائقاً أمام السوفيات[3]. ويوضح استخدام مصطلح «أمم» بمفهوم الأمة - الدولة، أن الولايات المتحدة الأميركية تقوم باستثناء الجهات الفاعلة والتي ليست دولاً، من مصالحها

= في الشرق الأوسط»؛ مذكور في Ralph Magnus, *Special Analysis*, 'United States' Interests in the Middle East: political strategic interests', American Enterprise Institute for Public Policy Research (Washington DC, October 1968), pp. 16–17؛ وانظر *Los Angeles Times* (22 March 1970).

(1) 147 في 1952، ساعدت الولايات المتحدة الشاه على الإطاحة بمصدّق، وفي 1963، وخوفاً من اجتياح سوفياتي لإيران، منحت الولايات المتحدة الشاه 1.3 مليار دولار، وفي 1967 باعته أربع مقاتلات من طراز «إف 4»؛ انظر Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 21.

(2) Ibid, p. 20. See also *Eisenhower's Speech in US Senate Foreign Relations Committee*, 89th Congress (1965–67), 'A select chronology and background relating to the Middle East' (Washington 1967), pp. 76–82; and William Blum, *Killing Hope: US Military and CIA Interventions since World War II* (Monroe ME: Common Courage Press, 1995), p. 89.

(3) *Baghdad Pact*, Centre for Arab Gulf Studies (UK: University of Exeter, 5/04/1989), p. 34§3.

الخاصة[1]. وفي حقيقة الأمر، لم تبد السياسة الخارجية الأميركية أي انزعاج لموضوعات تخص كيانات ليس لها دول ولغاية الستينيات والسبعينيات. واستمرت في الوقت ذاته، السياسة الخارجية الانتقائية للولايات المتحدة الأميركية الموجهة للدول واستثناء الكيانات؛ بينما كان الرئيسان: الديمقراطي هاري ترومان، والجمهوري دوايت إيزنهاور يتّسمان بالتوجه نحو الأهداف ذاتها المتمثلة بحماية مصادر الطاقة الإقليمية من خلال عرقلة أي قوى رجعية مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولذا فإن إيزنهاور لم ينغمس كلية في شؤون الشرق الأوسط فقط، بل إنه استهل العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية[2].

وقد تميزت السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط في أغلب الأحيان بالاهتمامات ذاتها – الحفاظ على الوضع الراهن، وكذلك على توازن القوى في منطقة الخليج الغنية بالبترول لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية[3]. وتضاعفت السياسات السرية والعلنية، مع ظهور إيديولوجيات جديدة، جنباً إلى جنب مع الشيوعية، مثل الخطاب القومي لجمال عبد الناصر. ووفقاً لتقرير هيئة مجلس الأمن القومي في عام 1960، فإن القوة السائدة في منطقة الشرق الأوسط هي القومية مع نغمة عدائية متصاعدة ضد

(1) Ralph Magnus, «United States» Interests in the Middle East»..., op cit.», p. 11.

(2) اتبعت سياسة «الاحتواء» الأميركية في الشرق الأوسط أساساً «من خلال الإطاحة بحكومات في العالم الثالث والتعاون مع عملاء استخبارات»؛ انظر Lock K. Johnson, *America's Secret Power: The CIA in a Democratic Society* (New York: Oxford University Press, 1989), p. 26.

(3) Larry Everest, *Oil, Power and Empire*..., op. cit., p. 61.

الغرب[1]. وكان الحماس الأميركي تجاه السيطرة على المنطقة يتعاظم أكثر، نظراً لغياب أي مؤسسات غربية قادرة، تحت مظلة الناتو (منظمة حلف شمال الأطلنطي)، لقيادة الرؤساء العرب الذين اختاروا الإحجام عن الاشتراك في مثل هذه المنظمات.

وفي حين حرصت الولايات المتحدة الأميركية على اهتمامها ذاته بالحفاظ على الاستقرار الدولي تحت قيادتها، فإن السياسات التي تم تنفيذها عن طريق الرئيس الديمقراطي الجديد جون ف. كيندي لم تكن تدور حول اعتبار الشيوعية خطراً ماحقاً في حدّ ذاته[2]. وقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية وفي الوقت نفسه الذي حاولت فيه كبح جماح انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، دعم دولة إسرائيل والتقدم الاقتصادي والسياسي في المنطقة، كما شجبت استخدام القوة. وفي الحقيقة، استخدمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية توازنات قوى مضادة كوسيلة لدعم قوة إسرائيل[3]. وباسم الرسالة السماوية التي تحملها الولايات المتحدة الأميركية، قام والت روستوف، مستشار الرئيس كيندي بإرسال قوات إلى

(1) A Report from the Executive Secretary to the NSC, «US policy towards the Near East», NSC Series, White House Office, Policy Papers Subseries, Box 29, NSC6011 (17 June 1960).

(2) «على خلاف أيزنهاور، لم يربط كنيدي قط الحرب الباردة بالشيوعية»؛ انظر Burton I. Kaufman, The Arab *Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy* (USA, 1996), p. 31.

(3) أعلن مكتب الخارجية الإسرائيلي في 11 حزيران/ يونيو 1966 أن الولايات المتحدة تحتاج إسرائيل لبقائها. ولأن الولايات المتحدة كانت استنتجت أنها لا تستطيع الاستجابة لكل حدث حول العالم، اضطرت إلى الاعتماد على قوة محلية كرادع ولتجنب تدخلها المباشر؛ «تشعر إسرائيل بأنها تناسب هذا التعريف»؛ في Hooshang Amirahmadi, *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (State University of New York Press, 1993), p. 99.

الدول النامية من أجل دعم عملية التنمية لديها. وعلى الرغم من ذلك، وبينما كان الرئيس كيندي مشغولاً بالعديد من قضايا السياسة الخارجية، فإن خلفه، ليندون جونسون كان غارقاً في هواجسه بشأن حرب فيتنام[1]. وتلا هزيمة الولايات المتحدة الأميركية في الحرب، استقالة ليندون جونسون، وفوز ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية (1969-1974).

2.4 السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات

يشكل صعود ريتشارد نيكسون إلى سدة الحكم النقطة الفاصلة الثانية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشؤون العالمية. كان هذا هو الحال، ليس فقط بسبب عقيدة نيكسون الجديدة في توظيف دول المنطقة بشكل صريح كدول تابعة له، ولكن أيضاً بسبب ظهور اتجاه أميركي للتعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. وفي حين ظلت أهداف السياسة الخارجية الأميركية من دون تغيير، فإن الالتزام الأميركي تجاه مصالحها الوطنية تعزّز بشكل أكبر إبان فترة تولي نيكسون للحكم ومعه كيسنجر[2]. دعا نيكسون إلى

---

(1) قامت السياسة الخارجية لجونسون أساساً على الأعمال الاستخبارية (الأعمال السرية و«سي آي أي»)، واستخدام البروباغاندا والوسائل شبه العسكرية والاقتصادية لـ «احتواء» الشيوعية، ناهيك عن «الحروب السرية من خلال التدخل غير المباشر»؛ انظر Lock K. Johnson, *American's Secret Power*, op. cit., pp. 26–27

(2) See *Nixon Papers*, 1970, 'First Annual Report to the Congress on US Foreign Policy for the 1970s' (18 February 1970), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=2835 (last accessed 2008), p. 119. وبالنسبة إلى كيسنجر، كان على الولايات المتحدة أن تطبق سياستها الخارجية على قاعدة الواقع لا الخيار، لأن «على هذه السياسة أن تعكس أهدافاً قومية أساسية وليس خصوصية شخصية»؛ انظر Henry Kissinger (1981), *For the Record...*, op. cit., pp. 75, 77.

اتباع سياسة «الوفاق» وذلك نتيجة للإنفاق الأميركي المفرط على حرب فيتنام والنمو الاقتصادي لدى كل من اليابان والأسواق الأوروبية؛ وللتحكّم في موارد الشرق الأوسط كانت الولايات المتحدة تستهدف حماية المنطقة من أي تطويق جغرافي – استراتيجي محتمل من الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت ذاته حرمان هذا الأخير، من الاقتراب عبر تسهيلات بحرية من المنطقة[1].

كان قد تم توجيه السياسة الخارجية الأميركية نحو لاعبين إقليميين محددين من أجل الحفاظ على الوضع الراهن العالمي والإقليمي، من خلال إستراتيجية نيكسون للأمن وهو مبدأ «القطبين التوأمين» (1972). وكان الملمح الرئيسي لهذه السياسة العقلانية هو تحريم استخدام القوة والحفاظ على توازن القوى.[2] ولذا، فقد تم استبدال استخدام القوة بتشجيع ودعم قوى

(1) لم تكن رئاسة نيكسون مهووسة بالتهديد السوفياتي، لكن كيسنجر بدا قلقاً من الدوافع السوفياتية. لذلك وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة بقيت تشتبه في تعزيز إضافي للقدرات السوفياتية، اتبع نيكسون سياسة معتدلة إزاء الاتحاد السوفياتي. ويدعم تحسن العلاقات الأميركية – السوفياتية، وما تلاه من تقليص لمخزونات الأسلحة في البلدين، هذا الرأي. ويذكَر أن كيسنجر قال إن الولايات المتحدة أقوى من الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط خلال السبعينيات: «لم أؤمن بأنهم يستطيعون هزيمتنا»؛ انظر «Conversation between Kissinger and Der Spiegel» cited in Kissinger, *For the Record*, op. cit., pp. 145, 148. ومع ذلك، بقيت الإدارة الأميركية حذرة مع الاتحاد السوفياتي: «أظن أن التعبئة العسكرية السوفياتية بلغت نقطة تمكنهم بعد فترة زمنية قابلة للقياس من تهديد، ليس فقط أوروبا، بل كذلك مناطق أخرى وفي الوقت نفسه، وهذه مسألة علينا أن نوليها اهتماماً كبيراً جداً.... [لذلك] على الغرب من كل بد أن يعزز قدرته العسكرية»؛ المرجع السابق، ص. 152.

(2) Coker, *Reflections on American Foreign Policy*, op. cit., pp. 69–71; and Kissinger, 'Foreign policy as geopolitics…' *Diplomacy*, op. cit., p. 705.

إقليمية لتقوم بدور قواعد للولايات المتحدة الأميركية من أجل تسهيل تحقيق أهدافها على مستوى المنطقة، وتقديم المعونات الأميركية للمملكة العربية السعودية وإيران مقابل الحفاظ على الوضع الراهن للخليج العربي في هذا السياق[1]. وفي حالة ما إذا فشلت إيران في أن تلعب دورها المأمول، فيمكن استبدالها بعراق صدام حسين[2].

تم التعامل مع نداء نيكسون بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية، بعد ممارسات السياسة الخارجية لأسلافه من الرؤساء، بمنطق

---

(1) وفق كيسنجر (المرجع السابق)، كان على الولايات المتحدة، في ضوء معاهدة الصداقة الأميركية – السوفياتية والتأميم التالي للنفط العراقي، أن «تمنع العراق من الهيمنة على الخليج الفارسي»؛ لذلك، «... كان علينا إما أن نعزز القوة الأميركية وإما أن نعزز القوى المحلية». ويقول في السياق نفسه، «كان خيارنا في 1972 أن نساعد إيران على تسليح نفسها... أو أن نسمح بحصول فراغ خطر» (اشترى الشاه أسلحة بقيمة 20 مليار دولار). وبين 1972 و1975، حاولت الولايات المتحدة «عرقلة السوفيات وتعزيز السلطة في إيران»؛ انظر Meho and Nehme, *The Kurdish Question in US Foreign Policy*, op. cit., p. 14.

(2) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little Brown, 1982), p. 669; also Teicher and Teicher, 'Introduction', *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 18. حتى السبعينيات، كانت إيران «محور» السياسة الأمنية الأميركية في الخليج، لكن منذ عصر الخميني، أصبحت تعتبر خطراً، مثل صدام حسين بعد 1988; see Kissinger, *Toward a Diplomacy for the 21st Century*, op. cit., pp. 166, 187. ووفق إستراتيجية «الركنين التوأمين»، «قدّمت الولايات المتحدة إلى قوى إقليمية أساسية كل الوسائل اللازمة لحماية المصالح الأميركية»؛ وحمت خصوصاً إيران والسعودية «المصالح الأميركية في المنطقة»: فلا تضطر الولايات المتحدة إلى نشر قواتها في الخليج. وهذا سيردع السوفيات ويضمن وصول الولايات المتحدة إلى نفط الخليج وتحقيق استقرار «من خلال تأسيس أنظمة مؤيدة للغرب». See Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 23.

«تفرد» الولايات المتحدة الأميركية ذاته، وعبر الارتباط ببلاغة ويلسون المنادية «بالواقعية السياسية»[1].

وفي هذه المرة، وعلى الرغم من ذلك، اختارت الولايات المتحدة الأميركية المعالجة السياسية (السياسة الدنيا) كوسيلة لتحقيق أهدافها[2]. وكانت الحاجة لديها لأن تنخرط في الشؤون العالمية قائمة على مفهوم كيسنجر عن حاجتها إلى حلفاء، وذلك حتى تبرهن على نوعية جديدة من القيادة، وتسترشد برؤيتنا، وليس بهيمنتنا، عندما تكون غير قوية بما يكفي للعمل بمفردها[3]. ولذا تقاربت الولايات المتحدة الأميركية مع الصين ومع

(1) Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., p. 706.

(2) أي بالعمل من خلال التزامات المعاهدة والدبلوماسية كدرع ضد القوى النووية، و«دفاعاً عن الأمم المعرّضة للتهديد»؛ انظر المرجع نفسه، ص. 708. ويعني أيضاً دعم الولايات المتحدة للنمو في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وتحرير العالم، وتحويل النظام السوفياتي وتعزيز الديمقراطيات «من خلال التعاون»؛ انظر المرجع نفسه، ص. 713. ويلاحظ عاروري أن الولايات المتحدة تستخدم أيضاً البلدان كوكلاء، مرفقين بالولايات المتحدة، لتشكيل شرطة في المنطقة؛ Nasser Aruri in Amirahmadi, *The United States and the Middle East*, op. cit., p. 99. وأخيراً، «الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط»، Coker, *Reflections on American Foreign Policy since 1945*, op. cit. p. 72. ويؤكد كيسنجر أن من المناسب لممارسة توازن القوى، والجمع بين المثالية - أي القيم الأميركية المتعلقة بالاتساق والإيمان والدعم الشعبي - والبراغماتية، وأشار أيضاً إلى أن «الأهداف... نظراً إلى نتائجها العملية... يجب أن تتحول إلى أفعال وأهداف محددة... وإلا [ستفرض]... عقوبات على الحكومات التي تتحدى التعاليم نفسها الخاصة بسياستنا»، وأن السياسة الخارجية عند تشكيلها، «ينبغي جمع الأمن والأخلاق»؛ انظر Kissinger, *For the Record*, op. cit., pp. 79, 83, 87.

(3) Peter Dickson, *Kissinger and the Meaning of History*, op. cit., p. 84. على هذا الأساس، وافقت الإدارة الأميركية على دعم إسرائيل، فوعدت بمساعدات عسكرية بقيمة 2.3 مليار دولار في 1976، إلى جانب تقديم أسلحة متطورة إليها =

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية، ونزعت سلاح سياستها الخارجية في مواجهة معاهدة نزع سلاح الصواريخ الطويلة المدى، ومحادثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية (سالت 1)، وبعدها (سالت II)[1]، وذلك على الرغم من أن التزامها تجاه أهدافها الوطنية ظلّ من دون تغيير.

ولم تستمر الأساليب الأميركية باستخدام المعالجة السياسية «السياسة الدنيا» طويلاً، وذلك نظراً للتحديات التي مثلتها القومية العربية، والأيديولوجية الشيوعية للجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفياتي، وبزوغ تهديدات جديدة تنبع من التطرف العرقي[2]؛ فشعرت الإدارة الأميركية بالانزعاج الشديد إبان سنوات السبعينيات، وذلك من جراء تعقد الصراع العربي- الإسرائيلي[3]، واشتداد الأزمة الاقتصادية لعام 1973، وصعود تيار جديد من الجهات غير الحكومية الفاعلة مثل القوميين والحركات الدينية المتطرفة[4]. وعلى هذا الأساس، اكتسبت عقيدة حماية أمن إسرائيل قمة أولويات جدول

= (مثل مقاتلات «إف 16»)، وشحنات نفط، ومشروع لأربع سنوات لبناء احتياطات نفط وتخزينها. See Jack Anderson and Les Whitten, 'Secret US pledge to Israel revealed', *The Washington Post* (16 September 1975).

(1) «من دون التزامنا بالأمن الدولي، لا يمكن قيام سلام دائم، ومن دون مشاركتنا البناءة في اقتصاد العالم، لا يمكن وجود أمل لتقدم اقتصادي، ومن دون التزامنا بحرية الإنسان، ستكون احتمالات الحرية قاتمة»؛ Kissinger, *For the Record*, op. cit., p. 74.

(2) Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 74.

(3) اعتبر ويليام كواندت من مجلس الأمن القومي إسرائيل «مفتاح مكافحة النفوذ السوفياتي في العالم العربي وتحقيق الاستقرار»؛ انظر William Quandt, *Decade of Decisions* (Berkley, 1977), p. 106.

(4) بما أن واردات النفط الأميركية بلغت في 1974 ما قيمته 24.3 مليار دولار، احتاجت الولايات المتحدة إلى النفط العراقي، ما أوجب قيام علاقات جيدة مع النظام العراقي؛ انظر Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 76.

أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[1]، وجنباً إلى جنب مع تشكيل «اللجنة الوزارية لمكافحة الإرهاب»، و«المجموعة العاملة المعنية بالإرهاب» (25 أيلول/ سبتمبر 1972)، والتي تشترك فيها وزارة الخارجية وتستهدف مواجهة التطرف الديني والأعمال الإرهابية[2]. وربما تأصل اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالجهات الفاعلة غير الحكومية في هذه الفترة. وكانت المساعدات الأميركية السرية والبالغة 16 مليون دولار أميركي والتي مُنحت لكرد العراق من أجل إضعاف هذا الأخير كأحد حلفاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ذات دلالة بالغة في هذا الصدد[3].

وقد شرحت بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب فشل الولايات المتحدة الأميركية في عام 1975 في دعم الملا مصطفى بارزاني ممثل الحركة الكردية في العراق، كما قمت ببيان الأسباب الكامنة وراء السلوك السياسي للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد. لقد عصفت بمنطقة الشرق الأوسط ومنذ سنوات السبعينات وصاعداً نوبات من الغليان السياسي، واستهلت مرحلة ثالثة من مراحل «عسكرة» السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية كنتيجة للثورة الخمينية في إيران (1979) وحرب الخليج الأولى التي تلتها. وبدا وكأن المصالح الأميركية في الشرق الوسط ظلت على

(1) وفق «الاتفاق الأميركي – الإسرائيلي» (تشرين الثاني/ نوفمبر 1971)، تقدّم الولايات المتحدة إلى إسرائيل «معلومات ومساعدة تقنية تساعدها في إنتاج مكونات لأسلحة متطورة»؛ انظر *The New York Times* (4 August 1971).

(2) من الأحداث التي أطلقت شرارة الحاجة إلى مكافحة الإرهاب بعد 1972 كان «خطف طائرة أميركية إلى الجزائر»؛ انظر Dickson, *Kissinger and the Meaning of History*, op. cit., pp. 91, 93, 95.

(3) The Pike Committee»s Report, sent to the American Congress. See McDowall and Chaliand, eds, *A People without a Country*..., op. cit., p. 7.

الأرجح بلا تغيير، وعلى المنوال ذاته، وربما بتغييرات طفيفة. واستمر تركيز الرئاسة الأميركية تحت إدارة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر (1976-1980) على: السيطرة على الموارد الطبيعية للشرق الأوسط، وحماية منطقة الخليج، واحتواء الشيوعية، بالإضافة إلى احتواء شيعية الخميني (كتوسع إيديولوجي آخر). وبالمثل، لم تستمر طويلاً سياسة كارتر في التهدئة في فترة رئاسته الأولى على أساس تحسن علاقات الولايات المتحدة الأميركية - واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وتقليل مبيعات الأسلحة والإنفاق العسكري، والاعتماد بدرجة أقل على القوى الإقليمية على أساس مبدأ نيكسون وهو مبدأ «القطبين التوأمين[1]». وقد سيطر تحول تركيز الولايات المتحدة الأميركية على إيران والعراق على السياسة الخارجية لأميركا منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر.

3.4 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بين حربي الخليج (1980-1990)

تميز خطاب الرئيس جيمي كارتر في السياسة الخارجية بالنزعة الإنسانية الانتهازية للولايات المتحدة الأميركية وبوضوح تحت تأثير نفوذ مستشاره للأمن القومي زيجينو بريجينسكي، جنباً إلى جنب مع ممارسة الواقعية الفردية منذ عام 1977 وصاعداً[2]. وكانت أجزاء صورة السياسة الخارجية للولايات

(1) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., pp. 27–28.

(2) وفق بريجنسكي، «إن شعب هذا البلد غير أناني بالفطرة، ومنفتح، وصادق، ومحترم، وكفوء، ومتعاطف... إن الأخلاق والصدق والفضائل صفات المواطنين الأفراد في هذه الأمة»؛ انظر Robert Freedman, «Brzezinski: the man behind Carter»s Middle East policies», *The Middle East*, No. 26 (December 1976), p. 48. كذلك، «تقرر التزام الولايات المتحدة بالشؤون الدولية من قبل التاريخ. لا يمكن =

المتحدة تتألف في جانب منها من التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان[1]، وفي جانب آخر بتأسيس قواعد إستراتيجية في مصر، والصومال (بربرة)، وكينيا (مومباسا)، وعمان (المسيرة، وسيب)، وإسرائيل، وتكوين قوة للانتشار السريع في الخليج (تتكون من 30,000 جندي أميركي)[2]. وقد أكد الرئيس في خطاب حالة الاتحاد (الذي ألقاه في 23 كانون الثاني/ يناير 1980)، بأن أيّة محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، سيتم اعتبارها كهجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية (في الشرق الأوسط)، ومثل هذا الهجوم سيتم ردعه بكل الوسائل الضرورية[3]. ولذا فقد كان من المحزن أن له وظيفة واحدة، فقد عاون كارتر الثوار المناوئين للشيوعية، .. وقام بتسليح مجموعة المجاهدين المعارضة في أفغانستان ... وعمل على دعم ثوار الكونترا في نيكاراجوا، والمناوئين للشيوعية في أثيوبيا وانجولا[4]. وكانت الولايات المتحدة الأميركية في حاجة ماسة لمواجهة

= قلب الأمر، والسؤال ذو المعنى الوحيد الباقي هو: ما هي الأشكال والأهداف؟»؛ Ibid, p. 36.

(1) وفق وزير خارجية كارتر، جورج شولتز، مثّل ذلك العلاج الوحيد المتوافر للنظام السوفياتي في مواجهة المشكلات الداخلية التي كانت تسبّب تراجع العقيدة الشيوعية؛ انظر George Shultz, «America and the struggle for freedom», speech to US Department of State Bureau of Public Affairs, Washington DC, *Current Policy*, No. 659 (22 February 1985), pp. 1–5.

(2) See Aruri in Amirahmadi, *The United States and the Middle East*, op. cit., p. 103.

(3) Jimmy Carter, State of the Union Message to the 96th Congress (23 January 1980), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=33079 (last accessed 2008).

(4) Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., p. 774.

ظهور الخمينية في إيران عام 1979، والغزو السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979، وتزايد المخاوف من أن الهيمنة الإيرانية على الخليج تؤدي إلى عسكرة ممارسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

وقد استمرت الممارسات العسكرية واستخدام القوة إبان إدارة الرئيس الجمهوري رونالد ريجان (1981–1989). وقد تميزت سنوات الثمانينيات وفوز ريجان بمنصب رئاسة الولايات المتحدة الأميركية بسلسلة من الأحداث الجسام[1]، بما فيها حرب الخليج الأولى (1980–1988)، وسياسات الولايات المتحدة من أجل محاربة الشيعية، والاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 إلى 20 كانون الثاني/ يناير 1981) بواسطة عدد من المتطرفين الشيعة، وإعاقة السوفيات في منطقة الخليج، وأخيراً نهاية حقبة الحرب الباردة. وكان يتوجّب على المرء أن يستمع إلى لغة الخطابة، في عهد تولي ريجان لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية، وتمجيد أميركا كأعظم قوة للسلام في أي مكان، وتفضيل نشر الديمقراطية في كل أنحاء العالم، وأنه من المعترف به أنها تتماشى مع «المصالح الوطنية» للولايات المتحدة

(1) قيل إن النجاح الانتخابي لريغان ارتبط باستيلاء متطرفين إيرانيين على السفارة الأميركية في طهران، ويذكَر أن الخميني اتفق مع ريغان في صيف 1980 على عدم إطلاق الرهائن الأميركيين الـ 52 في السفارة الأميركية في طهران إلا بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر لكي لا يتمكّن كارتر من الاستفادة من الأمر سياسياً. وفي المقابل ترفع الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على إيران وتقدّم لها أسلحة عبر إسرائيل؛ انظر Gary Sick, *October Surprise: America's Hostages in Iran and the Election of Ronald Reagan* (New York: Times Books, 1991), pp. 10–12؛ وكذلك Donald Neff, 'US: the ghost of 1980', *Middle East International*, No 400 (Washington DC, 17 May 1991), p. 11.

الأميركية[1]. وهكذا استخدم الرئيس ريجان البلاغة اللغوية نفسها، والحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنبني على أهداف الولايات المتحدة الأميركية[2]. والحديث عن العداء لها ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي يصفها «بإمبراطورية الشر» في خلافاتها الأيديولوجية مع الغرب[3]، وما يستتبع ذلك من هدف لأميركا في إعاقة «التفوق الإستراتيجي للسوفيات»، مما يشكل جوهر أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[4]. وقام ريجان بتضخيم سباق التسلح مع السوفيات، وبحماسة أكبر من سلفه[5]. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أدى التدهور في النظام الشيوعي، والذي نتج عن فشل جورباتشوف في تحقيق الإصلاحات الضرورية في النظام السوفياتي، إلى تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وذلك بالتزامن مع قرب نهاية فترة رونالد ريجان في الحكم[6].

وكانت حرب الخليج الأولى والتي نشبت إبان تولي ريجان للحكم،

(1) Ronald Reagan, «Remarks at the Annual Washington Conference of the American Legion», *Public Papers of the Presidents of the United States*, Vol. 1 (Washington DC: US Government Printing Office, 22 February 1983), p. 271.

(2) كان الدافع الأول من يخدم مصالح الولايات المتحدة وليس أي دافع عقائدي، ولذلك «ساعدت الولايات المتحدة ديمقراطيين وأصوليين ويمينيين في أميركا الوسطى وأمراء حرب قبليين في أفريقيا...» مع انتهاء الحرب الباردة؛ انظر Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., pp. 774–76.

(3) Ibid, p. 767.

(4) Ibid, p. 772.

(5) في 1983، نشرت الولايات المتحدة نظاماً صاروخياً دفاعياً متوسط المدى في أوروبا، قادراً على تدمير الصواريخ السوفياتية؛ انظر Reagan, *An American Life*, op. cit., p. 550.

(6) Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., p. 785.

هي المواجهة الأولى ذات الأهمية من أجل إحداث انعكاسات إقليمية تتعلق بالعلاقة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأميركية – وإيران – والعراق. وقد قام مبدأ نيكسون بحل تلك المعضلة بالفعل، بأنه إذا فشلت إيران في تسهيل المصالح الأميركية في المنطقة، فإن مركزها سيشغله العراق[7]. وهكذا، وعلى الرغم من رغبة الولايات المتحدة الأميركية – من أجل تخليص الشرق الأوسط من الأنظمة العدوانية، الخميني وصدام حسين – فقد كان يتوق إلى الإنهاك المتبادل لإيران والعراق، وبذلك يخسر الطرفان. وخشية من وجود فراغ في السلطة في أي منهما فمن المحتمل أن يقوم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باستغلال ذلك، ولذا فإن كيان الدولتين كان يجب ألا يمس[8]. وبينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تقوم بدعم الدولتين في بداية الحرب لكنها رجحت كفة صدام العراق بعد عام 1983[9]. وقد دفعت المصالح الاقتصادية – الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع إلى دعم العراق كسياسة بديلة للحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن الهش[10]. ونظراً لدور العراق الذي لا

(7) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 62

(8) «The no-win goal in the Gulf», *The New York Times* (22/05/1984); and 'US goal was to keep either side from winning the Persian Gulf War', *The New York Times* (12 January 1987), p. A1.

(9) قيل إن «وكالات الاستخبارات الأميركية قدّمت عمداً إلى إيران والعراق معلومات استخبارية محرّفة أو غير دقيقة... لتعزيز أهداف إدارة ريغان في المنطقة»؛ انظر *The New York Times* (12 January 1987), p. A1.

(10) Robert J. Lieber, «US Middle East policy in the Clinton Second Term», *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 1 (January 1997), p. 1. يشير هابل إلى أن السياسة الخارجية الأميركية اتسمت حتى 1989 بـ «الأهداف نفسها المتعلقة بتعزيز المصالح الأميركية، سواء كان ذلك غير معلن أو معلناً... =

ينازع في التحكم في العرض وبالتالي في أسعار بترول الخليج[1]، فقد كانت المنافع الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية من أنابيب البترول (والتي من خلالها يتدفق 2 مليون برميل يومياً من العراق عبر تركيا والمملكة العربية السعودية)[2] هي المعرضة لأفدح الأخطار.

وعلى هذا الأساس، كتب وزير الخارجية جورج شولتز إلى طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في أيار/ مايو 1983، بالنظر إلى مصالحهما المشتركة في محاربة الإرهاب، مشيراً إلى أن السياسة العراقية تصل إلى نتيجة مفادها... «إن المصالح الوطنية لا يمكن خدمتها بواسطة الإرهاب العالمي[3]». وكانت الولايات المتحدة الأميركية في ذروة حرب الخليج الأولى (1984) حين قالت: «بأن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية لن يغير من اهتمام الولايات

= وهي استخدام الوكلاء، وإقامة أنظمة تسلطية، ودعم حكام [الملك حسين في الأردن والرئيس كميل شمعون في لبنان]، وتعزيز القيم 'الديمقراطية'، وأمن الترويج للبضائع الأميركية في أسواق العالم الثالث...»؛ انظر: Stephen Hubbell, 'The containment myth: US Middle East Policy in theory and practice', *Middle East Report* (issue on US Foreign Policy in the Middle East: Critical Assessments), No. 208 (Autumn 1998), pp. 8–11.

(1) Everest, Oil, *Power and Empire*, op. cit., p. 104.

(2) William R. Polk, *The Arab World Today* (London: Harvard University Press, 1991), pp. 339–40.

(3) National Security Archive, Document 18, Department of State Cable from George P. Shultz to the United States Interests Section in Iraq: «Message from the Secretary for Foreign Minister Tariq Aziz: Iraqi Support for Terrorism», No 143370 (23 May 1983), George Washington University, in http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/index.htm (last accessed 2008).

المتحدة الأميركية بالسير في علاقات وثيقة معه[1]»؛ كما أنها لا تريد لهذا الموضوع أن يطغى على علاقاتهما الثنائية، حيث أن هدفهما المشترك هو وضع نهاية مبكرة للحرب على حساب إيران[2]. وأبدت الرسالة أملها في رؤية عراق مستقر وآمن داخلياً ... باعتباره خط الدفاع الأول ضد المطامع التوسعية الإيرانية[3].

ويُشكل امتداد أمد الحرب للولايات المتحدة الأميركية «مخاطر جمة» بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي والمصالح الأمنية للعالم الحر[4]، وفي هذا

(1) National Security Archive, Document 52, «Department of State Cable from George P. Shultz to the United States Embassy in Lebanon [et al.]: «Department Press Briefing, March 30, 1984», No 093714 (31 March 1984), George Washington University in ibid. Regarding the Iraqi use of nuclear weapons, the US concluded that «Iraq had used domestically produced lethal Chemical Weapons in the Iran–Iraq War… with the assistance of Western firms»; cf. Document 59, «Department of State, Bureau of Politico–Military Affairs Briefing Paper: Iraqi Illegal Use of Chemical Weapons» (16 November 1984) in Ibid.

(2) See Document 54, «Department of State Cable from George P. Shultz to United States Embassy in Jordan: Chemical Weapons: Meeting with Iraqi Charge», No 094420 (6 April 1984) in Ibid. Also, in *National Security Directive 139*, as revealed in Document 53: 'National Security Decision Directive (NSDD 139) from Ronald W. Reagan: Measures to Improve US Posture and Readiness to Respond to Developments in the Iran–Iraq War' (5 April 1984), Reagan spoke of the preparation of a plan 'to prevent Iraq's defeat in the Iran–Iraq War'. See Ibid.

(3) Dilip Hiro, *Iran under the Ayatollahs* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985), p. 329.

(4) National Security Archive, «Ronald Reagan»s letter to Saddam Hussein», = Document 30, «United States Embassy in Italy Cable from Maxwell

السياق منحت الولايات المتحدة الأميركية تسهيلات ائتمانية للعراق من خلال بنك التصدير والاستيراد الأميركي، وذلك بهدف تأمين موضع قدم في أسواق العراق الضخمة والواعدة[1]. كما أن الرئيس كان قد قرر في حزيران/يونيو عام 1982 أن الولايات المتحدة الأميركية ستبذل ما في وسعها، وما هو شرعي من أجل منع هزيمة العراق في حربه مع إيران، وهي الدولة التي كان يُنظر إليها كخطر داهم[2]. ولذا فقد كان قد تم رفع العراق في عام 1982 من قائمة وزارة الخارجية للدول الداعمة للإرهاب. وقامت الولايات المتحدة الأميركية بتمويل العراق، في الوقت ذاته بمبلغ 5 مليار دولار أميركي، وعملت على تشجيع حلفائها بتزويد العراق بالأسلحة[3]. كما وقامت بعد عام 1983، بتغيير اتجاه سياساتها الخارجية من الاحتواء الثنائي لكل من إيران والعراق، إلى احتواء إيران وبمساعدة من هذا الأخير، كما جاء في وثائق أرشيف مجلس الأمن القومي في جامعة جورج واشنطن[4]. وتفيد تعليقات ريدجواي أنه في

= M. Rabb to the Department of State: Rumsfeld»s Larger Meeting with Iraqi Deputy PM [Prime Minister] and FM [Foreign Minister] Tariz [Tariq] Aziz, December 19» (20 December 1983), George Washington University, in http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/index.htm (last accessed 2008).

(1) See Document 33, «Department of State, Office of the Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs Action Memorandum from Richard W. Murphy to Lawrence S. Eagleburger: EXIM [Export–Import] Bank Financing for Iraq, [Includes Letter From Lawrence S. Eagleburger to William Draper, Dated December 24, 1983]»,(22 December 1983) in Ibid.

(2) Everest, Oil, *Power and Empire*, op. cit., p. 100.

(3) Ibid, pp. 100–101.

(4) National Security Archive, Document 17: «Department of State, Office of the Secretary Delegation Cable from George P. Shultz to the Department =

عام 1988، وصلت الصادرات الزراعية الأميركية للعراق إلى مليار دولار أميركي، بينما بلغت مشتريات العراق من السلع والبضائع الأميركية بما يقدر بمبلغ 433.6 مليون دولار. وقد استوردت الولايات المتحدة الأميركية في المتوسط 500.000 برميل من البترول يومياً في الفترة من عام 1988 – 1991[1]. وقد علق أحد رجال الكونجرس صراحة على ذلك (وهو هنري جونزاليس– عن تكساس)، أن الشركات الأميركية ... قد لعبت دوراً بارزاً في تسليح العراق[2]. كما أن الحكومة الأميركية كانت قد قدمت معلومات إستخبارية مهمة طوال ثمانية عشر شهراً للعراق لمعاونته في صد الإيرانيين[3]، كما قدمت الدعم السياسي له في الأمم المتحدة[4].

= of State: Secretary»s May 10 Meeting with Iraqi Foreign Minister Tariq Aziz», No04218 (11 May 1983), George Washington University, in http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/index.htm (last accessed 2008).

(1) James Ridgeway, ed., *The March to the War* (New York: Four Walls Eight Windows, 1991), pp. 13–14.

(2) Jack Colhoun, «Bush administration uses CIA to stonewall Iran gate Investigation», *Covert Action Quarterly* (Fall 1992), pp. 40–41.

(3) National Security Archive, Document 60, «Department of State Cable from George P. Shultz to the United States Embassy in Iraq: Memcon [Memorandum of Conversation]: Secretary»s Meeting with Iraqi DepPrimMin [Deputy Prime Minister] Tariq Aziz, November 26, 1984, 10:00 a.m.», No 352124 (29 November 84), George Washington University, in http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/index.htm (last accessed 2008).

(4) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 274. يقول الكاتبان إن الولايات المتحدة ساعدت كلاً من الجانبين بأسلحة فيما عملت جاهدة لـ «وقف تدفق الأسلحة إلى إيران»؛ انظر المرجع السابق، ص. 287.

وجاءت نهاية حرب الخليج الأولى (أيلول/ سبتمبر 1988) على حساب إيران، بقبولها قرار الأمم المتحدة رقم 598 (20 آب/ أغسطس 1988)، الذي نادى بوقف إطلاق النار، وعودة الأوضاع إلى ما قبل نشوب الحرب. وأخيراً، جاءت الفلسفة الجديدة لميخائيل جورباتشوف - البروسترويكا - أو الإصلاح - لتعلن نهاية حقبة الحرب الباردة.

ولم يعد المفهوم الأميركي الشهير القائل بأن «ما يحدث في العالم بأسره لا يعنينا في شيء، ما لم يكن ذلك في أميركا الوسطى[1]» ملائماً لهذا العصر. فقد أدى التكثيف التدريجي لإستراتيجية سياسة الولايات المتحدة الأميركية، بقيامها بتطبيق العمليات السرية كوسيلة أكثر إغراءً لتحقيق أهدافها بالإضافة إلى عسكرة سياساتها[2]، وبصفة خاصة في عالم ما بعد الحداثة، إلى تغيير

(1) Halliday and Rosenberg, «Interview with Ken Waltz», op. cit., pp. 371–86.

(2) American Enterprise Institute for Public Policy Research, «US covert action via the CIA, 1961–75», Special Analysis, in *United States' Interests in the Middle East: Political–Strategic Interests* (Washington DC: October 1968), pp. 26–30. NSAEBB78/essay.htm (last accessed 23 November 2008). شملت أدوات أميركية أخرى دعمت من خلالها الولايات المتحدة الشاه في 1951 «المساعدة المالية إلى الأصدقاء/ الحلفاء، التلاعب بالأخبار، بناء منظمات دولية، والراديو». وسبل البروباغندا هذه «خدمت الحملة الأميركية العنيفة ضد الشيوعية خلال الحرب الباردة»؛ see Joyce Battle, ed., 'US propaganda in the Middle East; the early Cold War version' in *National Security Archive Electronic Briefing Book*, No. 78, George Washington University (Washington DC, December 2002), http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/.

ويتحدث أندرسن ومشاركوه أيضاً عن السيطرة الإقليمية الأميركية باعتبارها تعطي أولوية لاستغلال النفط، وتدعم الأنظمة المحافظة وتؤمّن «مساعدة اقتصادية =

نظرة الولايات المتحدة الأميركية أيضاً، والتي وصلت إلى قناعة مفادها، بأنها كدولة عظمى، يتوجّب عليها أن تفعل أي شيء في أي صراع يحدث في أي مكان في العالم[1]. ويمكن أن يلحظ المرء، في هذا السياق، استمرار السياسات الأميركية الخاصة بعرقلة الاتحاد السوفياتي، ودعم السيادة الإقليمية للدولة الإسرائيلية[2]، ومتابعة الصراع مع الأيديولوجيات الدينية المتطرفة (وبصفة خاصة فيما يتعلق بفضيحة إيران جيت)[3].

وتعتبر حرب الخليج الأولى حالة كاشفة تماماً لدوافع الولايات المتحدة الأميركية في مواصلة السعي من أجل مصالحها الخاصة كمحددات وحيدة في

= وعسكرية» من خلال مبدأ ترومان لوقف النفوذ السوفياتي عبر «نشر عقيدته الشيوعية»؛ see Andersen, Seibert and Wagner, *Politics and the Change in the Middle East*, op. cit., p. 261.

(1) Ibid.

(2) بالنسبة إلى ريغان، «[كانت] إسرائيل في 1982 من الأصول الإستراتيجية» وتوسع دورها خصوصاً بعد سقوط الشاه؛ انظر Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, Monograph Series No 17 (Massachusetts: Association of Arab–American University Graduates, 1983), p. 24.

(3) كشفت فضيحة الكونترا (1985 – 1986) والمعروفة باسم «إيران غايت» إلى العلن الأفعال السرية باعتبارها الأداة الرئيسية لممارسة السياسة الخارجية الأميركية. وحاول ريغان من خلال وساطة إسرائيلية مقاربة إيران لسؤالها أن تطلب من حزب الله (جناحها الإسلامي) في لبنان أن يطلق رهائن أميركيين، لكن بعد رفض العرض الأميركي بقيمة 30 مليار دولار باعتباره مخالفاً للسياسات الأميركية، حاولت الولايات المتحدة من دون جدوى نقل هذه الأموال الضخمة إلى أميركا اللاتينية. وكشِفت هذه الأموال الأميركية السرية المخصصة لقلب نظام الساندينيين في نيكاراغوا في الكونغرس.

تشكيل إستراتيجية سياساتها الخارجية. ويمكن للمرء لذلك أن يفترض أنه، بينما يمكن أن تقوم بمواءمة ظروف وقتية قهرية في كل مرة تحدث فيها، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية لم تتشكل حقاً على الإطلاق من أجل دولة أو جهة فاعلة غير حكومية بعينها(1).

وكان الكشف عن أن «أوليفر نورث» وهو عضو في مجلس الأمن القومي للرئيس رونالد ريجان، يخطط للإطاحة بالرئيس صدام حسين منذ تشرين الأول/ أكتوبر عام 1986 يشكل الانفصام الكامل لخطة التحالف الأميركي – العراقي والتي دشنتها إدارة الولايات المتحدة الأميركية. وفي السياق نفسه، كانت تصريحات رونالد رامسفيلد عن عدم رضا الولايات المتحدة الأميركية على نتيجة الحرب الإيرانية – العراقية التي أضعفت دور العراق أو أدت إلى تحسين مصالح وطموحات إيران(2)، كانت متناقضة تماماً مع استيراد البترول الإيراني بواسطة الولايات المتحدة الأميركية في ذلك الحين(3).

(1) Khalil Barhoum, «The Gulf war and after: perception versus reality», *Middle East International*, No 400 (17/05/1991), p. 16. يشير هيرو إلى أن استعداد الولايات المتحدة لـ «زعزعة إيران من خلال جيرانها كشِف في مذكّرة سرية وجهها بريجنسكي إلى وزير الخارجية سايروس فانس ووجِدت في السفارة الأميركية في إيران»؛ Dilip Hiro, *Iran under the Ayatollahs*, op. cit., p. 320.

(2) National Security Archive, Document 38, «Department of State Cable from George P. Shultz to the United States Consulate General, Jerusalem: Follow-up Steps on Iraq–Iran» [Includes Transmittal Sheet», No012251 (14 January 1984), George Washington University, in http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/index.htm (last accessed 2008).

(3) National Security Archive, Document 31, «United States Embassy in United Kingdom Cable from Charles H. Price II to the Department of State: Rumsfeld Mission: December 20 Meeting with Iraqi President Saddam Hussein», No 27572 (21 December 1983) in ibid.

لم تكن مخاوف إدارة الولايات المتحدة الأميركية في أواخر الثمانينيات من استخدام العراق للأسلحة الكيماوية، وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وطموحاته في الخليج، قد منعت الولايات المتحدة واشنطن من التحالف مع صدام حسين كنتيجة لوضع أولويات مصالحها الوطنية في الاعتبار. وفي واقع الأمر، ووفقاً لتقديرات مكتب وزارة الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية[1]، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية للبرنامج العراقي النووي، كانت مهمة للغاية للخطط العراقية الرامية إلى الحصول على الأسلحة النووية[2]، وللاستخدام شبه اليومي للعراق للأسلحة الكيماوية[3]. ولكن حتى في هذه الحالة، فإن توجيهات الأمن القومي التي تحمل الأرقام 114 (في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983)، والرقم 139 (في 5 نيسان/ أبريل 1984)، اشترطت حماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الخليج وفي كامل المنطقة بأسرها في حالة أي تصرف عراقي محتمل لا يمكن التحكم فيه[4].

---

(1) National Security Archive, Document 24, «Department of State, Bureau of Politico- Military Affairs Information Memorandum from Jonathan T. Howe to George P. Shultz: Iraq Use of Chemical Weapons» (1 November 1983) in ibid.

(2) National Security Archive, Document 19, *An Intelligence Assessment*, 'Central Intelligence Agency, Directorate of Intelligence Appraisal: The Iraqi Nuclear Program: Progress Despite Setbacks' (June 1983) in ibid.

(3) وفق US Document 23: «Foreign Broadcast Information Service» Transcription: IRNA Reports Iraqi Regime Using Chemical Weapons to Stop Val-Fajr IV المرفوعة عنه السرية، «تقول إيران إن العراق يستخدم أسلحة كيميائية ضد القوات الإيرانية»، (22 تشرين الأول/ أوكتوبر 1983)؛ في المرجع السابق.

(4) «نص» National Security Archive: NSD 114 على «القدرة على نشر قوات =

ويبدو في هذا السياق، أنه من غير المحتمل أن دفاع الولايات المتحدة الأميركية عن تسهيلات بترول الخليج الحيوية ضد أيّ هجوم، واحتواءها لإيران[1] تم فرضها بواسطة أي بلاغة إيديولوجية عن سلام العالم[2]. وعلى الجانب الآخر، تبدو أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وكأنها نتاج واقعية انتهازية بغرض الحفاظ على هيمنتها في نظام عالمي مستقر من خلال خطاب رافض للعنف[3]. وهكذا، فإن حقيقة أن الولايات

= عسكرية في الخليج الفارسي... لحماية إمدادات النفط ومنع انهيار العراق»، فيما دعم NSD 139 «احتواء» أي تهديد خارجي أو داخلي يمكن أن يستهدف الحلفاء المحليين للولايات المتحدة، وتبيّن «مستندات أميركية تبني صدام حسين في بداية الثمانينيات على الرغم من الأسلحة الكيميائية والعدوان الخارجي وانتهاكات حقوق الإنسان»؛ في المرجع السابق.

(1) يشير ألروي إلى أن «الهيمنة والسلام [شكّلا] هدفين أميركيين في الشرق الأوسط»؛ Gil Carl Alroy, *The Kissinger Experience: American Policy in the Middle East* (New York: Horizon Press, 1975), p. 160؛ وكذلك Ronald Reagan, *National Security Decision Directive 114* (Washington DC: The White House, 26 November 1983)

(2) يبدو هذا الإطار العقائدي مرتبطاً كثيراً بما يسميه هانتنغتون «الأصول الأنكلو – بروتستانتية لأميركا»، أي الصفات مثل «الاعتماد على النفس، والتربية، وعمل الخير، والتعاون. ويمكن استخدام هذه الصفات في شرح التفكير السلمي الأميركي في تطبيق السياسة الخارجية الأميركية»؛ انظر *USA Today* (magazine) (Society for the advancement of education) Vol. 133 (September 2004) in http://www.articlearchives.com/government/ elections-politics-politics/646973-1.html

(3) وفق ترومان، «من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو خلق الظروف التي ستمكننا نحن والدول الأخرى من العمل على حياة خالية من الإكراه... لمساعدة الناس الأحرار على الحفاظ على مؤسساتهم الحرة وسلامتهم الوطنية ضد الحركات العدوانية التي تسعى إلى فرض الأنظمة الشمولية عليها»؛ انظر أيضاً see also US Senate, Foreign Relations Committee, Harry S. =

المتحدة الأميركية تفضل تحالفات مع دول أو جهات فاعلة غير حكومية معينة تبدو تافهة، حيث أن الموضوع الأكثر أهمية هو أن تعمل الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق «مصالحها الوطنية» من خلال أية توازنات.

4.4 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة

بدأت حقبة ما بعد الحرب الباردة بتغيير ثالث في السياسة الخارجية الأميركية. ويمكن توضيح انهيار الإمبراطورية السوفياتية، وتفاعل الولايات المتحدة الأميركية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وللمرة الأولى بتدخلها الصريح في الشرق الأوسط فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية، بعدد من التطورات[1]، من بينها تقوية صدام حسين في أعقاب إجبار إيران على قبول

= Truman, Speech to the 89th Congress (1965–67), *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington DC 1967), p. 29. وبالنسبة إلى أيزنهاور، استدعيت الولايات المتحدة لاتخاذ وضعية قوة عالمية؛ «... أصبح مصيرنا الواضح... هذه هي النتيجة الحتمية لـ... ما لدينا من إمكانات»؛ انظر Robert M. MacIver, *The Rampart We Guard* (New York, Macmillan, 1950), pp. 107–8. وأعلن الرئيس جونسون في 23 أيار/ مايو 1967 أن الولايات المتحدة ملتزمة دعم الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية «لكل دول المنطقة. والولايات المتحدة تعارض بشدة العدوان من قبل أي طرف في المنطقة»؛ انظر Ralph Magnus, Special Analysis, 'United States' Interests in the Middle East: political strategic interests', *American Enterprise Institute for Public Policy Research* (Washington DC, October 1968), p. 30§2. ويعتقد كيسنجر أن الولايات المتحدة في هذا العصر يمكن أن تكون «المناصرة لقضية الحرية والمدافعة عنها»؛ انظر Kissinger, *For the Record*, op. cit., p. 91.

(1) «بعد حرب الخليج، ركزت السياسة الخارجية الأميركية على القضايا الداخلية والاقتصادية، والحفاظ على الحلفاء [و]القضاء على التهديدات النووية»؛ انظر US =

وقف إطلاق النار (آب/ أغسطس 1988)، والغزو العراقي للكويت، وانتشار شكل من أشكال الإسلام المتطرف[1]، ومشكلة اللاجئين التي انفجرت عام 1991 والتي نتجت عن محاولات صدام حسين قمع المعارضة الداخلية - على سبيل المثال الكرد - وصعود نجم جهات فاعلة غير حكومية مثل حكومة إقليم كردستان (أيار/ مايو 1992)، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في حقبة ما بعد الحداثة[2]. وشكلت رغبة أميركا في الحفاظ على وضعها الإقليمي والعالمي كقوة رائدة في النظام العالمي، بالإضافة إلى نشر القوات الأميركية في أرجاء العالم، المحددات الأساسية لسياستها الخارجية إبان تلك الفترة.

وتعتبر بداية فترة حكم جورج بوش الابن (20 كانون الثاني/ يناير 1989 إلى 20 كانون الثاني/ يناير 1993)، بالإضافة إلى توجيهات مجلس الأمن القومي والمعنون «سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الخليج الفارسي» (رقم 26 بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، والتي تنادي بالأمن التقليدي لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في النطاق الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط، ذات دلالة بالغة[3]. وشملت الشروط الأساسية للأجندة السياسية

= Department of Defense, Assistant Secretary of Defense (International Security Affairs), «US Security Strategy for the Middle East», No .ADA298040 (Washington DC, May 1995), p. 5

(1) Richard Cottam, «US Middle East policy in historical perceptive», in Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East*, op. cit., p. 60.

(2) Kissinger, «The New World Order reconsidered», *Diplomacy*, op. cit., p. 809.

(3) George Bush, *National Security Directive 26* (unclassified document) (Washington: The White House, 2 October 1989).

الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وصولها إلى بترول الخليج، وحمايتها لأمن الدول الرئيسة الصديقة من خلال منح معدات عسكرية، وحاجتها إلى علاقات دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل.

أما بالنسبة إلى العراق، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية راغبة في الحفاظ على علاقات طبيعية معه لأنّ ذلك يمكن أن يخدم مصالحها لفترة أطول، ويقوم بدعم استقرار وأمن الخليج والشرق الأوسط بوجه عام. ولذا فقد تم عرض حوافز اقتصادية وسياسية من أجل إقناع العراق بتهدئة سلوكياته وزيادة نفوذه[1]. وكانت هذه الأهداف ترمي إلى مواجهة التهديدات الإقليمية، وقد وضعت حيز التنفيذ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. لقد شرع جورج بوش الابن في عسكرة سياسته الخارجية بالتدريج وحتى لمدى أبعد من سابقيه، وذلك من خلال إستراتيجيته، التي كانت تشمل استخدام القوة، و كانت تتطلب أيضاً زيادة الميزانية السنوية للنفقات العسكرية[2]. ولا تبدو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية خرقاء على الإطلاق. وبدلاً من ذلك، فإن تحولها نحو الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر وضوحاً[3].

(1) «ستتدخل الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً في تشكيل التحالفات ودعم الأنظمة المحافظة»؛ انظر Robert Vitalis, «The Closing of the Arabian Oil Frontier and the Future of Saudi-American Relations», *Middle East Report*, No. 204 (July–Sept. 1997), p. 204.

(2) Michael Klare, «The Rise and Fall of the Rogue Doctrine: the Pentagon»s quest for a post-Cold War military strategy», *Middle East Report*, No. 208 (Fall, 1998), p. 12.

(3) يشير هارتشورن إلى التحول من التهديد السوفياتي للقوى الإقليمية في العالم الثالث حين يذكّر أن وزير الخارجية تشيني أعلن في 19 آذار 1991 أن «حرب الخليج بشرت... بنوع من النزاع الذي سنخوضه مجدداً على الأرجح في هذا العصر =

إن حرب الخليج الثانية لها أهمية خاصة في فهم اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في سنوات التسعينيات، وهي تقوم على احتواء الدول التي تحوز على أسلحة للدمار الشامل، وتلك التي تقوم بانتهاك حقوق الإنسان، كما هو الحال أيضاً مع تلك التي تكون قادرة على تعريض مصالح الولايات المتحدة الأميركية للخطر. وعلى هذا الأساس، يمكن فهم تفضيل الولايات المتحدة الأميركية لإقامة علاقات ثنائية مع نظام حكم صدام حسين، والضغوط التي مارستها من أجل تهدئة المواقف السياسية للقادة في أعقاب حرب الخليج الثانية[1]. وكما يقول مؤرخ حياة صدام حسين سيد أبو ريش، فإن لقاءات المخابرات المركزية الأميركية المبكرة بصدام حسين، والتحذيرات الرسمية الأميركية يمكن رؤيتها في هذا السياق[2].

كان قرار الولايات المتحدة الأميركية التحالف مع الكويت بسبب المخاوف الأميركية من سياسة العراق الرجعية بغزو الكويت وتعريض الموقف الراهن الإقليمي آنذاك للخطر الشديد. وأدّى الإدراك بقدرات الأسلحة الكيماوية العراقية – والتي تم تصنيعها بمعاونة من الشركات الغربية

= الجديد؛ انظر Jack E. Hartshorn, Oil Trade: Politics and Prospects (New York: Cambridge University Press, 1993), p. 66.

(1) «حتى التسعينيات، حافظ صدام على علاقات اقتصادية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا»؛ انظر «The Middle East: dealing with Saddam», *The Middle East*, No. 245 (May 1995).

(2) في 31 تموز/ يوليو 1990، قال جون كيلي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، للكونغرس: «تاريخياً، لم نأخذ موقفاً من النزاعات الحدودية» والولايات المتحدة «ملتزمة دعم الدفاع الذاتي الفردي والجماعي عن أصدقائنا في الخليج»؛ انظر Everest, Oil, *Power and Empire*, op. cit., p. 126.

في عام 1988، وذلك في أعقاب حملة الأنفال ذات المراحل الثلاث[1]، والتي كانت نتيجة للدعم الكردي لإيران في حرب الخليج الأولى- وانتهاك النظام لحقوق الإنسان فيما يخص اضطهاد الكرد، إلى دق أجراس الخطر بشدة في وجه إدارة الولايات المتحدة الأميركية. كما تفاقمت الأعمال العدائية التي يرتكبها نظام صدام حسين نتيجة لثقته في قدراته العسكرية في أعقاب حرب الخليج الأولى، وبالآمال التي كانت تحدو دولة الكويت في إجباره على الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل انتزاع هدنة تتضمن الحصول على حقوق التنقيب في حقل الرميلة، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء بمساعدة من الولايات المتحدة الأميركية[2].

وبدءاً من عام 1989 فصاعداً، وعلى الرغم من حجم البترول الذي تم السماح بضخه تحت نظام حصص الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول)[3] قامت دولة الكويت بزيادة إنتاج بترولها بنسبة 40٪، ونتج عن ذلك انهيار في أسعار البترول[4].

وطبقاً لأقوال صدام حسين، فإن دولة الكويت وبدون أي اتفاق رسمي كانت تقوم باستخراج البترول من حقل الرميلة العراقي طوال فترة حرب الخليج الأولى. وكان الانخفاض الحاد الذي حدث في أسعار البترول الخام من 18 دولاراً للبرميل إلى 12 دولاراً يومياً يكبد العراق خسائر تبلغ 14 مليار

---

(1) تعني الأنفال حرفياً «غنائم (الحرب)».

(2) Thomas C. Hayes, «Confrontation in the Gulf: the oil-field lying below the Iraq– Kuwait dispute», *The New York Times* (3 September 1990).

(3) «أوبك» – منظمة الأقطار المصدّرة للنفط.

(4) أوردت النيويورك تايمز (في 2 أيلول/ سبتمبر 1990) أن الإنتاج الإجمالي للكويت بلغ في 1989 ما متوسطه 1.8 مليون برميل يومياً، «متجاوزة بالتالي حصتها في أوبك بـ 700 ألف برميل».

دولار كإيرادات مفقودة، فسرّعت تلك الأمور من وتيرة حديث صدام حسين عن حرب ثانية ضد الكويت[1]. وطبقاً لما قاله الجانب العراقي، فإن ويليام ويبستر، مدير وكالة المخابرات المركزية قد قابل رئيس الأمن الكويتي العميد فهد الأحمد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 لمناقشة ممارسة ضغوط على العراق من أجل إعادة ترسيم حدود البلدين الطبيعية. وقامت إدارة المخابرات المركزية الأميركية بتقديم رؤيتها للكويتيين عن الوسائل المناسبة لممارسة هذه الضغوط. وكانت جهود الولايات المتحدة الأميركية من أجل إثناء صدام حسين عن محاولة غزو الكويت إما سطحية، وإما كانت تحت فخ ازدواجية سياستها الخارجية. وادعت إيريل جلاسبي، سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في العراق في نيسان/ أبريل عام 1990، بأنها تحمل تعليمات مباشرة من الرئيس بوش للبحث عن علاقات أفضل مع العراق، بينما أبدت الولايات المتحدة الأميركية رغبتها في 25 تموز/ يوليو 1990 بأن يتمكن العراق من حل مشاكله مع الكويت باستخدام أفضل الوسائل المناسبة[2]. وكان الرئيس بوش، من ناحية أخرى، يتجاهل قناعة الولايات المتحدة الأميركية عن الميول العدوانية السائدة في العراق، وتبادل معه رسائل من قبيل: «نحن نعتقد أنه من الأفضل حل الخلافات بالوسائل السلمية وليس من خلال التهديدات التي قد تشمل القوة العسكرية أو القتال ... وتأمل إدارتي دائماً في استمرار علاقات طيبة مع العراق»، وذلك في جهد منه لكبح جماح الميول العدوانية للعراق[3]. وبددت التصريحات التي خرجت عن صدام حسين ابتداء من نيسان/ أبريل

(1) Dilip Hiro, *Iraq in the Eye of the Storm* (New York: Thunder's Mouth Press, 2002), pp. 33–34.

(2) Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 125.

(3) Elaine Sciolino, «Envoy»s Testimony on Iraq is assailed», *The New York Times* (13 July 1991), p. A1.

1990 وصاعداً أي شكوك أو تردد من جانب الإدارة الأميركية عما إذا كان يجب احتواء صدام حسين أم لا[1].

وكانت الإدارة الأميركية قد شعرت بالانزعاج الشديد من تصريحات صدام عن قيامه بضم الكويت، وأسلحة الدمار الشامل للعراق[2]، وسياسة النفور التي يبديها تجاه السياسة الخارجية لإسرائيل في سنوات التسعينيات[3]. وعقد مستشارو الرئيس بوش عزمهم على عدم قدرة صدام حسين (في الفترة القادمة) على القيام بدور عنصر الاستقرار للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية[4]. ومهدت الشكوك العميقة تجاه هيمنة صدام حسين على دول الخليج، واحتمال أن يقوم بشن هجوم على المملكة العربية السعودية، ومخاوف الدول العربية من تنامي قوّته، الطريق أمام جناح المحافظين الجدد في فريق الإدارة الأميركية في تناول قضية ضرورة احتواء تهديدات نووية

(1) يذكَر أن صدام عقد اجتماعات «مع ثلاثة عملاء في سي آي أي في التسعينيات»؛ انظر Kenneth R. Timmermann, *The Death Lobby: How the West Armed Iraq* (New York: Houghton Mifflin, 1991), pp. 13, 94.

(2) يذكَر أن «قدرات العراق على صعيد الأسلحة الكيميائية لا توازيها سوى قدرات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فصدام قادر على محو أي طرف يهدد العراق بقنبلة نووية بالسلاح الكيميائي المزدوج»؛ انظر Reuters (2 April 1990) in Mitchell Bard, «The Gulf War», http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/Gulf_War.html (last accessed 2008).

(3) يذكَر أن صدام أعلن في مؤتمر إسلامي في بغداد في 18 حزيران/ يونيو 1990، «أننا سنضرب [الإسرائيليين] بكل الأسلحة التي في حوزتنا إن هاجموا العراق أو العرب». وقال إن فلسطين سرِقت، وتحدى العالم العربي أن «يستعيد الحقوق المسلوبة في فلسطين ويحرر القدس من الأسر الصهيوني»؛ انظر Baghdad Domestic Service (18 June 1990) in ibid.

(4) Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 125.

إقليمية محتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عقيدة الرئيس بوش كان يبدو أنها تستهدف «الدول المارقة» التي تبحث عن حيازة أسلحة دمار شامل، وتقوم بدعم الإرهاب، وتعمل على انتهاك حقوق الإنسان والتي ظهرت في السياسة الخارجية العراقية، فعمدت منذ ذلك الوقت، على سبيل المثال، إلى تأخير طلب العراق بتسهيلات ائتمانية بمبلغ 500 مليون دولار، كما أوقف البنتاجون مبيعات قطع غيار يمكن استخدامها في صناعة الصواريخ(1).

وأدى نشوب حرب الخليج الثانية، والتي كان من مظاهرها قرار صدام حسين بغزو الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، بالإضافة إلى القيام بإبادة الكرد، إلى تبلور مفهوم العداء للنظام العراقي لدى الإدارة الأميركية(2). ولذا فقد أصدر الرئيس بوش الأمر التوجيهي للأمن القومي رقم 45 (في 20 آب/ أغسطس 1990)، والذي بموجبه تم اعتبار الغزو العراقي لدولة الكويت يستحق الإدانة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة أرقام 660 و 662 على الترتيب، واعتباره أيضاً تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة(3). ونظراً لاعتماد هذه الأخيرة على واردات البترول، وطبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 661 كان يتوجّب على الولايات المتحدة الأميركية فرض حظر اقتصادي على العراق من أجل منع أي تخريب لتدفق البترول من العراق والكويت. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى العدوان العراقي غير المبرر على الكويت في

(1) Ibid, p. 123.

(2) Husayn Al-Kurdi, «The CIA in Kurdistan», *ZMagazine* (December 1996), www.bydigi.net/genel-kultur/274374-cia-kurdistan.html (last accessed 2008).

(3) George Bush, «US policy in response to the Iraqi invasion of Kuwait» *National Security Directive 45*, in http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd_45.htm (Washington: The White House, 20 August 1990).

2 آب/ أغسطس 1990، إلى جانب العدوان العراقي غير المقبول[1]، فقد أكد توجيه الأمن القومي رقم 54 (في 15 كانون الثاني/ يناير 1991) أن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم باستخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا ما قام بتعريض المصالح الحيوية الأميركية للخطر، مثل الحصول على البترول من الخليج الفارسي، أو أمن الدولة الصديقة الرئيسة في المنطقة، مثل إسرائيل.

وأكد الأمر التوجيهي، الذي لحظ الخطط الأميركية في حالة أي هجوم عراقي شامل، على أنه في مثل هذه الحالة ستبحث الولايات المتحدة الأميركية كيفية حماية المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ضد أي هجوم، والحيلولة كذلك دون أية محاولة للعراق لشن هجوم بالصواريخ البالستيه ضد الدول المجاورة وتدمير قدراته الكيماوية والنووية[2]. وشمل «الاحتواء» المشروط للعراق بواسطة الولايات المتحدة الأميركية استبدال قيادته الحالية كهدف واضح وصريح خصوصاً إذا لجأ إلى استخدام الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والنووية، من أجل دعم أعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة الأميركية، أو تدمير آبار البترول في الكويت. ولذا فإن تجاهل صدام حسين للأمر التوجيهي للأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية يعني أنه يجب أن يعتبر «التهديد رقم واحد» للتوازن الإقليمي للقوى في المنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية العراق كعنصر إقليمي مارق ولا يمكن التحكم فيه من أجل تحقيق مصالحها الحيوية، وهي تعتقد أن القوة

---

(1) «إن تعرّضت إسرائيل لتهديد بهجوم فوري أو اعتدى العراق عليها، سترد الولايات المتحدة بقوة ضد العراق»؛ انظر George Bush, «Responding to Iraqi aggression in the Gulf» *National Security Directive 54* (15 January 1991) in http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd_54.htm (last accessed March 2009).

(2) See in ibid.

العسكرية المحتملة للعراق يمكن أن تضع سيطرة الولايات المتحدة الأميركية لتدفق إمدادات البترول في المنطقة في خطر[1].

وكان قد قيل إن غزو الكويت يمكن أن يتيح لصدام حسين السيطرة على 10 % من إمدادات البترول العالمية[2]. ولذا فقد لجأ جورج بوش إلى إقناع مجلس الأمن لإصدار القرار رقم 678 (في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)، والذي يخول لأعضائه استخدام الوسائل المتاحة والممكنة كافة بما في ذلك القوة المسلحة، وذلك لإنهاء العدوان العراقي واستعادة سيادة الدولة الكويتية على أراضيها[3]. وقد أدى رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت إلى القيام بشن عملية «عاصفة الصحراء»، وهو الهجوم الأميركي الذي استمر لمدة ستة أسابيع، من أجل تحرير الكويت. وقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بتوجيه هذه العمليات الحربية ضد صدام حسين باعتباره تهديداً يجب أن تتمّ إزالته، لأن الهجوم الذي قام به لم يخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة[4]. ونشبت حرب الخليج الثانية (والتي استمرت من 17 كانون الثاني/ يناير إلى 28 شباط/ فبراير 1991)، وبالتزامن مع التزام العراق بتدمير ترسانة أسلحته الكيميائية والنووية (بموجب قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 687 بتاريخ 3 نيسان/ أبريل 1991)، واستمرار العقوبات التي تم توقيعها على العراق (والمنصوص عليها بقرار مجلس الأمن رقم 661)، والتي أسفرت بعد ذلك بوقت قصير عن تحديد منطقة «حظر طيران» في العراق (قرار مجلس الأمن رقم 688 بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1991)[5]. وأسفر تحالف الولايات

---

(1) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 98.

(2) Martin J. Rochester, US Foreign Policy…, op. cit., p. 40.

(3) Ibid.

(4) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 394.

(5) Kenneth Katzman, «Iraq: weapons, threat, compliance, sanctions and US =

المتحدة مع الكويت ضد العراق، وجهود صدام حسين للسيطرة على الكرد، عن انهيار العراق كقوة إقليمية ذات قوة. وبينما عارضت الولايات المتحدة الأميركية الأنشطة العراقية العسكرية ضد السكان المدنيين وتدمير المئات من القرى في كردستان في سنوات الثمانينيات إلا أنها لا تزال ترفض أن ترتبط بفترة ستين عاماً من التمرد الكردي في العراق، أو أن تقوم بالاعتراض على المحاولات العراقية غير المشروعة لقمعها[1]. ولقد أدّى الأمر في هذا السياق أيضاً، إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية في دعم الثورة الكردية ضد صدام حسين في آذار/ مارس 1991. وقد برز كرد العراق، فقط وفي أعقاب حرب الخليج الثانية، كحليف مهم وقادر على مساعدة الولايات المتحدة الأميركية للحفاظ على هيمنتها إبان حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولذا فقد برز العامل الكردي كقوة دافعة أساسية خلف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية أثناء سنوات التسعينيات. ومكّن اضطهاد النظام العراقي للكرد إلى تمكين الولايات المتحدة الأميركية أخيراً من السيطرة على البلاد وخلع صدام حسين نهائياً من السلطة أثناء حرب الخليج الثالثة في عام 2003.

وقد طالب، قرار مجلس الأمن رقم 688 (الصادر بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1991)، وبشكل أكثر تحديداً، العراق بأن يقوم بإنهاء قمع الكرد وأن يقوم بمدّهم بالمساعدات الإنسانية. وقد منع تحديد منطقة حظر الطيران، الطيران العراقي من التحليق في شمال العراق فوق خط العرض 36 والذي قام بفصل الشمال عملياً عن باقي مناطق البلاد[2]. وكانت خطة السماوات الآمنة والتي

= policy», *CRS Report for Congress*, Order Code IB92117 (The Library of Congress, 10 March 2003), p. 1.

(1) Bruce M. Jentleson, *With Friends Like These: Reagan, Bush and Saddam 1982–1990* (New York: WW Norton, 1994), p. 104.

(2) KDP Research Department, «What happened in Iraqi Kurdistan», =

نتجت عن القرار (في 24 نيسان/ أبريل 1991) ووضعتها الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا ترمي إلى حماية السكان الكرد. وكانت الدوافع التي حفزت وضع هذه الخطة هي تدفق اللاجئين الكرد على طول الحدود مع إيران وتركيا في أعقاب حرب الخليج الثانية والأزمة الإنسانية المستفحلة التي نتجت عن ذلك. وبينما قامت إيران باستيعاب اللاجئين الكرد، فإن تركيا اختارت أن تقوم بإعادة توطينهم في المناطق التي وفدوا منها. وهكذا اقتصر رد فعل تركيا على مد الكرد ببرنامج مواد الإغاثة والبالغ 15,500 طن، والذي عُرف باسم «عملية توفير الإعاشة»، وأُعيدت تسميته باسم «عملية المطرقة المتوازنة» في عام 1997، ثم أُطلقت عليه أخيراً «عملية المراقبة الشمالية[1]».

استمرّت المشكلة وتجذّرت ما بعد حقبة صدام حسين في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبالتوازي مع تثبيت وضع الكرد في شمال العراق. رفض صدام حسين قرار الأمم المتحدة الذي صدر عن مجلس الأمن رقم 687، والذي نادى بوقف إطلاق النار مع الكرد، إلى جانب التفتيش عن الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والقدرات الصاروخية للعراق، مبلوراً بذلك أفكار الولايات المتحدة الأميركية عن محاولات العراق الحصول على مواد لبرنامجها للأسلحة النووية[2]. وكشفت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة

= Report on the International Conflict (Kurdistan, June 1994), p. 3. On UN Resolution 688 see http:// www.fas/org/mews/un/iraq/sres/sres0688.htm (5/04/1991).

(1) Alfred B. Prados, «The Kurds in Iraq: status, protection and prospects», No 94–423F (The Library of Congress, 12 May 1994), p. 4.

(2) شعر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بقلق من تقارير توافرت لدى دول أعضاء تقول إن العراق حاول الحصول على مواد لبرنامج للأسلحة النووية، «خلافاً =

على العراق، والآمال التي كانت تحدو جورج بوش في أن يقوم العراقيون بأنفسهم بتسوية الأمور بأيديهم وطرد صدام حسين من السلطة، عن التغيير الذي حدث في الموقف السياسي للولايات المتحدة الأميركية[1] التي كان هاجسها «هو إخراج صدام حسين من هنالك». وكانت تصريحات جورج بوش تشي بأن الولايات المتحدة الأميركية تريد أن تراه خارج السلطة، لأن ذلك كان من الأهمية ليستتب الهدوء في كلٍّ من إيران والعراق على الرغم ممّا يبدو أنه تأثيرات عكسية قد تم تحقيقها[2]. وقد دعمت الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1992 قيام دولة كردية بحكم الأمر الواقع في شمال العراق، وهذا الأمر، بالإضافة إلى أفكارها عن صدام حسين، سهلا كثيراً من الخطط التي ترمي إلى تغيير الشرق الأوسط، ابتداء من الحرب التي جرت ضد العراق في عام 2003.

تزامن صعود ويليام جيفرسون (بل) كلينتون إلى كرسي رئاسة الولايات المتحدة الأميركية (من 20 كانون الثاني/ يناير 1993 إلى 20 كانون الثاني/ يناير 2001) بالتغيير الرابع الأساسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، واحتوائها للإرهاب العالمي، سواء كانت صادرة من الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية. ويمكن تفسير الاحتواء الثنائي لكل من إيران والعراق على هذا الأساس، كما يمكن أيضاً، وفي السياق ذاته، تفسير التطرف

= لالتزاماته في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووي في 1 تموز/ يوليو 1968»؛ انظر SCR 687 (April 1991)، وانظر http://www.worldpress.org/specials/iraq/unscr687.htm؛ انظر أيضاً Stephen Hubbell, 'The containment myth...' Middle East Report (Fall 1998), p. 9.

(1) George Bush, White House Briefing, Press Conference (16 April 1991) in http://middleeastreference.org.uk/bushlifting.html (last accessed 2008).

(2) Ibid.

الأيديولوجي في خطاب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بقانون تحرير العراق (1998)، وذلك بعد سياسة الضربات المباشرة لجورج بوش[1]. وعلى الرغم من أن أجندة الرئيس بل كلينتون ظهرت في البداية وكأنها أقل تشدداً من أجندة أسلافه، وذلك بتركيزها على توازن القوى، ونشر القيم الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية وبدون نفقات مالية باهظة[2]، فإنها ظلت موسومة بالمفهوم ذاته من الإنسانية الانتهازية والواقعية الفردية.

وقد استرعى انتباه أندرو ويتلي أن أجندة السياسة الخارجية للرئيس كلينتون كانت تنقسم إلى سياسات طويلة وأخرى قصيرة الأجل[3]. وتتعلق الأخيرة بالحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن، وترتبط بحلقة مع عملية السلام العربي الإسرائيلي، والإبقاء على الأماني الكردية قيد المراجعة. وكان هدف واشنطن هو مساعدة إسرائيل لتصبح قوة مكتفية ذاتياً، وحتى لا تظل في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية أو أي من المساعدات الأخرى

---

(1) «The New Containment Policy», *American Foreign Policy*, Vol. 3, No. 4 (6 November 2003).

(2) وفق ليبر، ركزت سياسة كلينتون أكثر على الشؤون الاقتصادية المحلية، «خصوصاً التجارة وإنفاق ميزان الموازنة»، إلى جانب «توسيع الديمقراطيات القائمة على السوق»؛ انظر Robert J. Lieber, «US Middle East policy…», op. cit., p. 3؛ انظر أيضاً President Bill Clinton, 'Confronting the challenges of a broader world', Speech before the UN General Assembly, *US Department of State Dispatch*, Vol. 4, No 39 (New York, 27 September 1993), p. 650.

(3) Andrew Whitley, «The Clinton administration and the Kurds: what are the principles?» in *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North West Kurdistan* (South East Turkey March 12–13, 1994 Brussels) (London: KHRP and Frankfurt: Medico International, 1995), pp. 141–42.

من الولايات المتحدة الأميركية[1]. أما السياسات طويلة الأجل، فقد كانت تشمل المكونات الأساسية ذاتها لأجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، باحتواء إيران، وتقوية أواصر العلاقات التركية - الأميركية، واستمرارية العلاقات الأميركية السعودية باعتبارها مصدراً لواردات البترول، وبذلك تكون سوقاً رائجة للمنتجات الأميركية[2].

واحتفظ بل كلينتون بمبدأ التفكير السائد في السياسة الخارجية لأميركا بفرض وضع الولايات المتحدة الأميركية بأي وسيلة من الوسائل كزعيم عالمي في النظام الدولي[3]، من أجل الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن ومنع بروز أي قوة عالمية أخرى منافسة في هذا المضمار متأثراً بآراء طاقم إدارته، بمن فيهم مارتن أنديك الذي كان يشغل منصب مستشاره الخاص والمدير الأول لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. ويمكن تفسير دور الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية في التناحر الداخلي المزمن بين الأحزاب الكردية والتي وقعت في الفترة من عام 1994 وحتى عام 1998 بين الحزب

(1) Martin Indyk, «Perspectives from the White House – interview by Daniel Pipes, 15 November 1993», *Middle East Quarterly*, Vol. 1, No. 1 (March 1994), at http://www.meforum.org/article/219 (last accessed March 2009).

(2) Andrew Whitley, «The Clinton administration and the Kurds… ?» op. cit.

(3) «أطلقت المرحلة التالية لحرب الخليج الثانية »عصراً ذهبياً جديداً" للبيت الأبيض فالأهداف أصبحت ممكنة التحقيق، أي نشر القيم الديمقراطية والتنمية الإقليمية»؛ انظر Martin Indyk, 'Perspectives from the White House' in Middle East Quarterly (March 1994) in http://www.meforum.org/article/219 (last accessed March 2009).

الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في هذا الإطار الأيديولوجي[1].

ويقول مارتن أنديك إنه بعد عام 1993، يجب على الولايات المتحدة الأميركية التركيز على صدام حسين؛ فبينما لم يعد يشكل خطراً على جيرانه بعد الآن إلا أنه لا يزال يشكل خطراً على شعبه في الداخل. وكان رأي الإدارة الأميركية المُعلن عنه «أن النظام الحالي في العراق هو نظام إجرامي ومارق عن النظام الدولي، وأنه في رأينا غير قابل للإصلاح»[2]. وعلى المنوال ذاته من المثير أن نلاحظ كيف أن السياسة الأميركية – الإيرانية الحالية لها جذورها في هذه الحقبة. وطبقاً لآراء أنديك، فإن احتواء إيران أمر ضروري حيث أن الحكومة الإيرانية، في نظام سياستها الخارجية، ترغب في الحصول على أسلحة نووية وتقليدية... وذلك لنقلها عبر مسافات بعيدة... وتقويض عملية السلام العربية - الإسرائيلية... من خلال دعم أعمال العنف المعارضة على نطاق العالم بأسره. كما اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية سجل حقوق الإنسان لدى إيران مرعباً، بينما لا يفكر الإيرانيون في أنه يمكنهم تكوين علاقة طبيعية مع الغرب، حيث أنهم غارقون في سياسات ترمي إلى تهديد وتقويض المصالح الغربية من خلال معارضتهم للاتفاقيات الإسرائيلية مع منظمة

(1) «سنستمر في جهودنا للوصول إلى مصالحة دائمة من خلال الوساطة... ومساعدة سكان شمال العراق على إيجاد... التسوية المستقرة التي يستحقونها وتقليص فرص بغداد وطهران لإدخال نفسيهما في الصراع وتهديد المواطنين العراقيين في المنطقة»؛ انظر Michael Gunter, *The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis* (London: Macmillan, 1999), p. 100.

(2) Gregory F. Gause, «The illogic of dual containment», *Foreign Affairs*, Vol. 73, No 2 (3 April 1994).

التحرير الفلسطينية[1]. ويبدو أن ويليام بيري، والذي كان وزيراً للدفاع في عام 1995 يقول من ناحيته، إنّ الدول المارقة ترغب في إرهاب جيرانها، وابتزاز القوى العالمية، وإزاحة التفوق العسكري للولايات المتحدة الأميركية[2].

ولا يتوافق عزم الإدارة الأميركية مع تطبيق إستراتيجيات معينة مع العقوبات الاقتصادية التي يرغب كلينتون في توقيعها على صدام حسين، أو مع خطط التطوير السياسي[3]. وقد وظهرت آراء لها دلالتها عن جناح المحافظين الجدد في إدارة الولايات المتحدة الأميركية حول الإطاحة بصدام حسين، بالإضافة إلى نداءات لآخرين من أمثال ريتشارد بيرل، ودافيد ويرنمسر ودونالد فيث من أجل إزاحته من الحكم، في دراسة أجراها مركز أبحاث مقره القدس وذلك في حزيران/ يونيو عام 1996[4]. وسوف يبدو أن الخطاب البلاغي للإدارة فاق نشاط الولايات المتحدة الأميركية في هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، فإن فريق جناح المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية يعبّر تماماً عن الآلية التي سوف تقوم بدفع تشكيل أجندة السياسة الخارجية لجورج بوش الابن في القرن الحادي والعشرين.

---

(1) Martin Indyk, «Perspectives from the White House», op. cit., http://www.meforum.org/article/219.

(2) Klare, «The Rise and Fall of the Rogue Doctrine», op. cit., pp. 12–14.

(3) See Patrick Clawson, *Iraq Strategic Review: Options for US Policy* (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1998).

(4) Richard Perle et al., «A clean break: a new strategy for securing the realm», prepared for Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000, Institute for Advanced Strategic and Political Studies; see in www.israeleconomy.org/strat1.htm. وتحدث بول ولفوفيتز أيضاً عن إزاحة صدام عن السلطة في David Armstrong, 'Dick Cheney's Song of America: drafting a plan for global dominance', *Harper's* magazine (October, 2002) in http://www.harpers.org/archive/2002/10/0079354

5 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين

وتميزت فترة رئاسة جورج بوش الابن بالأفكار ذاتها عن الهيمنة، والزعامة، والسيطرة في النظام الدولي كمحددات للسياسة الخارجية الأميركية، بينما كانت ذروة اتّباع الولايات المتحدة للسياسات العليا (سياسة العصا الغليظة)، في الحرب التي قامت بشنّها على العراق في عام 2003. ويبدو أن سياسة الرئيس جورج بوش الابن كانت نتاج وثيقة للسياسة الخارجية صدرت في عام 1992، وصيغت عن طريق إدارة الدفاع، وتم كشف النقاب عنها عن طريق المحافظين الجدد أثناء حكم إدارة هذا الأخير. وطبقاً لوثيقة دليل إرشادي لتوجيه التخطيط الدفاعي قام بوضعه ديك تشيني، فإن قيادة الولايات المتحدة للعالم، والعمل من جانب واحد، يقوم بالحفاظ على التفوق العسكري، ويمنع أيّ منافسين جدد من الظهور، والسيطرة على الأصدقاء والأعداء على السواء ... وأن تكون القوة الوحيدة المطلقة[1]. ومن هنا، فإن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي في قلب مدينة نيويورك في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 قد شكل «النظام العالمي الجديد»، وهي العقيدة الجديدة لجورج بوش الابن التي ترتكز على الترويج للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية والسيادة الوطنية[2]، والحرب ضد التهديدات الجديدة والتي تظهر داخل نظام المجتمع الدولي[3]. وكما توضحها إستراتيجية

---

(1) Ibid, p. 76.

(2) Meho and Nehme, *The Kurdish Question in US Foreign Policy*, op. cit., p. 14.

(3) تعتبر تهديدات كهذه «المنظمات الإرهابية كالدول التي ترعى الإرهاب و«الدول المارقة' المصممة على الحصول على أسلحة دمار شامل»؛ انظر George W.

الأمن القومي الصادرة في 20 أيلول/ سبتمبر 2002، تبدو الوثيقة وكأنها تدعم الادعاءات التي تقول إن الولايات المتحدة الأميركية مؤهلة بطبيعتها لوضع أسس الأحوال التي يمكن أن تنجح من خلالها العلاقات الدولية[1]. ولذلك، فإن واشنطن، وكما هو معتاد، كثفت من جهودها الخاصة من أجل الدفاع عن العدالة ونشر الحرية في أرجاء العالم[2]. وهكذا فإن الولايات المتحدة تملك الحق في مواجهة وهزيمة أولئك الذي ساعدوا أو قاموا بإيواء الإرهابيين، ولذلك يجب أن يعاقبوا[3]. وقامت دول مثل إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، وحلفائهم من الإرهابيين، بتشكيل «محور للشر» تتسلح دوله من أجل تهديد السلام العالمي[4]، والأمر كذلك، فإنه على العالم مواجهتهم. ويجب أن تكون أسلحة الولايات المتحدة الأميركية في الحرب التي تشنها ضد قوى الشر، هي حرية التجارة، والضربات الاستباقية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل.

وصرح جورج بوش أنه في هذا الصراع، يجب أن تكون قوى العالم بأسرها إما في صف الولايات المتحدة الأميركية، وإمّا في صف الإرهابيين[5].

Bush, 'State of Union 1991', *Vital Speeches of the Day*, Vol. 62, No. 9 .(15 February 1991), p. 245

(1) Ibid.

(2) «يؤيد الرئيس المحافظة المتعاطفة»؛ انظر White House press release in (30 April 2002) http://whitehouse.georgewbush.org/news/2002/050102.asp (last accessed March 2009).

(3) White House (13 September 2001) in http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010913-17.html.

(4) George W. Bush, «Prepared Text: the State of the Union Address» (29 January 2002) in http://www.pbs.org/newshour/bb/white_house/sotu2002/sotu_text.html (last accessed March 2009).

(5) George W. Bush, «Transcript of President Bush»s Address on Terrorism

والحقيقة أن الحركة المستقيمة التي ميزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تم الارتقاء بها عن طريق جورج بوش الابن الذي أكد أن نضال الولايات المتحدة الأميركية مشابه لنضالها أثناء الحرب الباردة، حيث أن الوضوح الأخلاقي كان من أهم الضروريات لتحقيق الانتصار في الحرب الباردة أيضاً[1]. ومن هنا أيضاً، ظل الجانب الميكافيللي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، كما هو، أي إنّ الغاية تبرر الوسيلة. وقد اتّسع، وخلال تلك المرحلة، تطبيق أساليب متشددة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميركية، من نشر القيم الديمقراطية، والرأسمالية في أي مكان وفي أي زمان، ومنع أي دولة أخرى من تحدي المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية[2]، لتشمل تكتيكات الحروب (على سبيل المثال، «حروب الاختيار» كما كان الحال بالنسبة إلى العراق)، وأعمال أخرى معزولة[3].

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تزال تتضمن أهداف نشر العدالة العالمية، والحرية، ونشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان حول العالم أجمع، فإن الحماس المفرط للرئيس جورج بوش كان ملحوظاً بصفة خاصة. وطبقاً لتصريحاته: حيث أن كل أساليب الإدارات السابقة المتتابعة قد فشلت في مواجهة التهديدات التي تنبع من الشرق الأوسط،

---

before a joint meeting of Congress», *The New York Times* (21 September 2001).

(1) Ibid.

(2) «يجب أن تعيد الولايات المتحدة التركيز على منع قيام أي منافس عالمي مستقبلي محتمل»؛ انظر: «Excerpts from the Pentagon's Plan: prevent the re-emergence of a new rival», *The New York Times* (8 March 1992), p. 14.

(3) Howell D. Llewellyn, «In search of an American foreign policy», op. cit.

فقد تولدت الحاجة لإستراتيجية متقدمة جديدة من نشر الحرية في الشرق الأوسط، والتي يبدو أنها حتمية[1]. فلقد وضع أكثر من أي رئيس آخر، وربما بما يشابه الرئيس إيزنهاور، المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية في قلب سياسته الخارجية، وقام كسلفه بل كلينتون بتعميم نزعة حب الخير من خلال تطبيق القوة العسكرية[2]، كما أن إدارته كان يغلب عليها خطاب بلاغي مانوي، والذي بموجبه تخوض الولايات المتحدة الأميركية حروب الخير ضد أي شيء مختلف، وبالتالي فإن الآخر يمثل الشر. وليس من الجديد على الإطلاق، حديثه عن الحرب على الإرهاب، والنفور من مبدأ الجهاد[3]، ومن أولئك الذين لا ينجحون في التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية[4].

---

(1) شكّلت الخطة في 2003 في شكل مبادئ توجيهية ناتجة عن التعاون بين الولايات المتحدة ومجموعة الثماني «لتمكين المواطن العربي». واستهدفت تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتمويل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وتهدف إلى رفع القيود الحكومية عن الحريات العامة وتشجيع الحكومات الإقليمية على السماح لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون من دون قيود؛ انظر George W. Bush, *Transcript of Remarks* on the occasion of the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy (Washington DC, 6 November 2003) in http://www.ned.org/events/anniversary/20thAniv-Bush.html (last accessed March 2009).

(2) منذ ولاية كلينتون، دعت الولايات المتحدة إلى «تدخلات إنسانية» باسم «حماية حقوق الإنسان»؛ انظر *The Clinton Doctrine of Humanitarian Interventions*, www.globalissues.org/eeopolitics/empire/Clinton.asp، وانظر Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq*, op. cit., pp. 93–95.

(3) أشير بالتعبير «جهادية» إلى المجموعات المصممة على قتال الولايات المتحدة وفق مبادئ إسلامية ودفاعاً عن الأمة الإسلامية. لذلك يرفع الجهاد مبادئ إسلامية راديكالية مثل الحرب على الكفار الذين تعتبَر الولايات المتحدة من دولهم القوية.

(4) Jim Dobbins, «Bush needs allies near Iraq» op. cit.; also State of

وعلى العكس، فإن عداء الولايات المتحدة الأميركية ضد التطرف، سواء أكانت تحمل الصبغة الدينية أم لا، يعتبر امتداداً لمشاعر فتور الولايات المتحدة الأميركية تجاه شيوعية السوفيات والقومية العربية في السابق. وفي الوقت ذاته، فإن الخطاب البلاغي للولايات المتحدة الأميركية عن الإنسانية والديمقراطية، والذي يتعارض مع جوهر ممارستها التي تستند إلى فرضية أن أميركا هي الأمة الوحيدة على الأرض التي يمكنها أن تجمع قوى السلام، ومرة أخرى تكشف عن الواقعية الفردية للولايات المتحدة الأميركية جنباً إلى جنب مع الإنسانية الانتهازية[1]. وعلى أية حال، فقد أدخل جورج بوش تغييراً خامساً على ممارسات السياسة الخارجية الأميركية. هو امتداد لتطرف خطاب السياسة الخارجية للرئيس بل كلينتون، نحو إستراتيجية تتعلق «بالنظام العالمي الجديد» تستند بصفة أساسية على استخدام القوة العسكرية، عوضاً عن وسائل السياسة العليا والسياسة الدنيا.

1.5 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وحرب العراق

لم يمض وقت طويل، حتى وصمت رئاسة بوش بقراره الذي تجاوز فيه الأمم المتحدة وأعلن الحرب ضد عراق صدام حسين في 20 آذار/ مارس 2003. ويميز هذا القرار التغيير الخامس في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[2]. لقد أدّى طغيان مبدأ «احتواء» الإرهاب العالمي على

---

the Union Address (29 January 2002), www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129–11.html.

(1) George W. H. Bush, «State of Union 1991», op. cit., p. 261.

(2) عن إهمال الولايات المتحدة لقرارات الأمم المتحدة في الحرب على العراق؛ انظر «UN must sanction Iraq Strike», *The Guardian* (31 July 2002), www.guardian.co.uk/international.story/0,3604,765887,000.html.

السياسة الخارجية الأميركية، وحاجتها للرد على التهديدات غير المتوقعة حول العالم، أن يبلغ الإنفاق العسكري حداً غير مسبوق[1]. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح تفاعل واشنطن المعلن والصريح مع القوى الفاعلة غير الحكومية واضحاً للعيان نظراً لتأثير ذلك على العلاقات الدولية.

وسواء كانت الولايات المتحدة الأميركية، ومنذ شباط/ فبراير عام 2001، قد ناقشت موضوع غزو العراق في الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي بالفعل أم لا بغرض توزيع موارد البترول العراقي (ثاني أكبر احتياطي في العالم كله، طبقاً لما ذكره وزير الخزانة الأميركي بول أونيل)، فإن الأمر ليس له أهمية تذكر[2]. وقد صرح ريتشارد هاس مدير موظفي سياسات التخطيط في وزارة الخارجية، أن القرار كان قد اتخذ بالفعل في شهر تموز/ يوليو السابق[3]، كما أن ديك تشيني نائب الرئيس كان قد تحدث في خطابه في المؤتمر الوطني لقدامى المحاربين في الحروب الخارجية (في 26 آب/ أغسطس 2002) عن خطط محتملة ضد صدام حسين[4]. وعلى أية حال، فإن رغبة الإدارة الأميركية في إزاحة صدام حسين من السلطة يبدو أنها تعود إلى أعقاب حرب الخليج الثانية، كما أُشير إليها في الأحاديث المختلفة لجورج بوش الابن وكولين باول ضد حاكم العراق.

(1) «After Bush: a special report on America and the world, 29 March 2008», *The Economist* (29 March–04 April 2008), p. 5.

(2) Ron Suskind, *The Price of Loyalty* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 85–86.

(3) Nicholas Lemann, «How it came to War», *The New Yorker* (31 March 2003), p. 39.

(4) Paul T McCartney, «American nationalism and US foreign policy from Sept 11to the Iraq War», *Political Science Quarterly*, 119(3) (2004): p. 418.

وقد كانت هناك تفسيرات مختلفة لقرار جورج بوش الابن للمضي قُدماً في الحرب ضد العراق. وبعيداً عن الحديث الذي يربط بين صدام بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وحيازته المحتملة لأسلحة الدمار الشامل، وإرساله الأسلحة إلى الإرهابيين (وكما سيتم شرحه لاحقاً)[1]، أو سلوكياته الديكتاتورية[2]، فقد كانت هناك حاجة للولايات المتحدة الأميركية من أجل تأمين تفوقها الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب الباردة من خلال السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار وفرة الاحتياطيات البترولية في العراق[3]، واعتماد الولايات المتحدة الأميركية على الواردات البترولية[4]. وقد حولت هذه العوامل التدخل الإقليمي الأزلي لواشنطن من أجل مكانتها المهيمنة إلى موقف الحاجة إلى الطاقة[5]. وكما يشير سيمون

(1) Altheide and Crimes, «War Programming… op. cit.» p. 636.

(2) يذكَر أن كولين باول قال إن «صدام حسين لم يطوّر أي قدرة مهمة على صعيد أسلحة الدمار الشامل»؛ انظر Editorial, «Spread the war blame: the CIA made some big mistakes about Iraq, but it should not be made a scapegoat for the invasion», *The Atlanta Journal Constitution* (14 July 2004), p. 10A.

(3) وفق لارسن، «نحتاج إلى ضمان إمدادات موثوقة من الطاقة في مقابل أسعار معقولة [لنحقق] نمواً اقتصادياً [و]نضمن أن النفط لا يستخدَم كسلاح... إن ثلثي احتياطات العالم من النفط تقع في الشرق الأوسط». ويعتبَر نفط الشرق الأوسط أولوية للأمن القومي، والتعاون مع السعودية ضرورياً لضبط الأسعار؛ انظر Alan P. Larson, «Economic priorities of the National Security Strategy», US Foreign Policy Agenda 7, No. 4 (December 2002) in http://usinfo.state.gov/journals/itps/1202/ijpe/pj7–4larson.htm.

(4) David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford University Press, 2003), p.85.

(5) George Leaman, «Iraq, the American Empire and the war on terrorism», *Metaphilosophy*, Vol. 35, No. 3 (Oxford: Blackwell, April 2004), p. 244; and 'Manipulation of SU threat for political purposes in Cold War times', in ibid, p. 242.

بروملي حقاً، فإن غزو الولايات المتحدة للعراق يمكن أن يمنحها السيطرة على الاقتصاد العالمي من خلال هيمنتها على الشرق الأوسط، وبهذه الوسيلة يمكن أن تمنع ظهور أي قوة أوروبية أو آسيوية أخرى[1].

وفضلاً عن الفوائد التي ستجنيها من الموارد الطبيعية فإن موقعها الجغرافي والسياسي، والسيطرة الجغرافية والإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تكون ثقلاً موازياً لأي منافسة محتملة من منافسين آخرين مثل الصين أو روسيا[2]. لقد كان دور الإدارة الأميركية في حدّ ذاته ذا تأثير بالغ، مثل دور بول ولفويتز عندما كان مساعداً لوزير الدفاع في التسعينيات، في قسم الدفاع، ونائباً للرئيس في إدارة بوش، والذي قام بالكثير بهدف تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وفي السياق نفسه، مثل بل كلينتون في فترة رئاسته الثانية، وكذلك جورج بوش الابن وكانا يسترشدان بآراء جناح المحافظين الجدد داخل إدارتهما. وهذا يفسر لنا لماذا أصبحت مصطلحات من قبيل الضربات الوقائية الاستباقية ضد التهديدات الكيماوية والإرهابية،

---

(1) Simon Bromley, «The United States and the control of world oil», *Government and Opposition*, Vol. 40, Issue 2 (Oxford: Blackwell, 15 March 2005), p. 225.

(2) كان غزو العراق جزءاً من مشروع لتأبيد التفوق العسكري والاقتصادي الأميركي، «فالعراق لم يملك أي أسلحة دمار شامل، ولا صلات بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وكان كذلك ضعيفاً عسكرياً». كذلك كان الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل ليؤدي إلى تهمة التآمر (وفق الفصل 18، القسم 371، من القانون الأميركي) لأن بوش كذب حول أسباب غزو العراق؛ انظر Former Counselor to President Nixon, John W. Dean, «Missing weapons of mass destruction: is lying about the reason for war an impeachable offense?» (6 June 2003) in http://writ.news.findlaw.com/dean/20030606.html.

وتدمير أسلحة الدمار الشامل، ونشر المفاهيم الديمقراطية – كما تم تحديدها بواسطة الولايات المتحدة الأميركية – هي الآن في القلب من أجندة السياسة الخارجية الأميركية[1].

ولا تعد أفكار المحافظين الجدد ظاهرة جديدة بأي حال من الأحوال. وعلى حد قول مارتن أنديك، فهي تعود إلى أجندة جورج بوش الابن في عام 1992، وتتعلق بمسودة وثيقة دليل تخطيط الدفاع، والادعاءات التي تحملها عن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأميركية[2]. ولقد كانت هذه الخطة، قد شكّلت الإطار العام لإستراتيجية الدفاع للولايات المتحدة الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي تم رفضها في البداية من البيت الأبيض، وجرى كشف النقاب عنها بعد الهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة في 11 أيلول/ سبتمبر[3]، وقُدر لها أن تبعث من جديد كأساس لإستراتيجية الأمن القومي للرئيس جورج بوش في عام 2002. وفي تصريحات لجورج بوش

(1) «Bush views Iraq as front line in battle on terrorism», *Arabicnews.com* (26 October 2005) in http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/051026/FP.html (last accessed 2008).

(2) Armstrong, «Dick Cheney»s song of America», op. cit., http://www.harpers.org/archives/2002/10/0079354. هذه الخطة، «الموضوعة من قبل موظفين في وزارة الدفاع – لويس ليبي وبول ولفوفيتز وزلماي خليل زاد – والمقرة من ديك تشيني» تكشف الآراء في إستراتيجية الولايات المتحدة للقرن الجديد; see http://rightweb.irc-online.org/profile/1571; also Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq, p. 89.

(3) See http://rightweb.irc-online.org/profile/1571; also Zalmay Khalilzad as special assistant to the President, Paul Wolfowitz as Undersecretary of Defense, Dick Cheney as Vice President and Colin Powell as Secretary of State, in Armstrong, 'Dick Cheney's song of America', op. cit.

قال فيها: نحن نعلم أن نظام صدام حسين احتفل بابتهاج بالهجمات الإرهابية على أميركا[1]. والأكثر من ذلك، «أن أسلحة الدمار الشامل يسيطر عليها طاغية وقاتل، وقد قام بالفعل باستخدام الأسلحة الكيماوية لقتل الآلاف من الناس... وبأفعاله السابقة والحالية، وبقدراته التكنولوجية، وبطبيعة نظام حكمه الدموي والقاسي، فإن العراق ليس له مثيل في العالم»[2]. وفي السياق ذاته لتأثير جناح المحافظين الجدد، وضع برنامج للقرن الأميركي الجديد (PNAC-3/06/1997)[3]. وهكذا يمكننا أن نصل إلى تفسير عقلاني لقرار الولايات المتحدة الأميركية بالمضي قُدماً في الحرب ضد العراق، والذي يمكن فهمه في سياق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

تقاطعت أهداف الولايات المتحدة الأميركية الواقعية في أكثر من مرة مع خطابها المثالي. وكما قال كولين باول، في عام 2003: «تأمل الولايات المتحدة الأميركية في أن يُنظر إليها كداعمة لوحدة الأراضي العراقية، حيث يمكن أن يجد الكرد، والشيعة، والسنة، طريقة للعيش معاً في سلام»[4]. وقد أعلن الرئيس جورج بوش الابن في عام 2002، أن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن يهدأ لها بال حتى تكسب الحرب على الإرهاب: «وستغادر الولايات المتحدة الأميركية العراق فقط عندما يكون العراق محرراً وآمناً».

---

(1) George W. Bush, «President Bush outlines Iraqi threat, remarks by the President on Iraq» (2002) in http://www.whitehouse.gov.news/releases/2002/10/20021007–8.html (last accessed March 2009).

(2) Ibid.

(3) See http://rightweb.irc-online.org/profi le/1571.

(4) Colin L. Powell, «Interview on NBC»s Meet the Press with Tim Russert» (Washington DC, 09 February 2003), pp. 1–6, in www.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2003/17500.htm (last accessed 2008).

لقد كان العراق الجبهة الأمامية للحرب ضد الإرهاب وليس الإرهابيين، الذين يشكلون الجبهة الأمامية ضد الإنسانية، ومن أجل إمكانية تحقيق الاستقرار الإقليمي، لن تقبل الولايات المتحدة الأميركية غير الانتصار الكامل[1].

واستُهلت مرحلة جديدة من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في أعقاب حرب الخليج الثالثة (آذار/ مارس 2003)، وإزاحة صدام حسين من هيكل نظام العراق. وهكذا تواصلت ثقة واشنطن في مهمتها التبشيرية الإلهية، وتم تصويرها من خلال مبادرة خطتها من أجل الشرق الأوسط الكبير (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003). وطبقاً لهذه الخطة، فإن تحويل العرب والعالم الإسلامي من أجل دعم المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط عن طريق الدول التي تحتاج إلى تغيير تُشكل جوهر إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

ويبدو أن مزاعم الولايات المتحدة الأميركية عن امتلاك صدام حسين لأسلحة دمار شامل قد تم بناؤها بناء على افتراضات أميركية (استناداً إلى أدلة تتضمن تقديرات نظرية للمخابرات الوطنية) وعلى تقارير غير موثوق بها[2]. وقد ذكر كولين باول بصراحة في عام 2003، عن وجود تقرير بريطاني – وثيقة تقع في 19 صفحة – تبرهن على أن العراقيين خدعوا المفتشين الدوليين، وحاولوا توجيههم نحو المسار الخاطئ كنوع من التضليل[3]. وفي هذا السياق، فإن استقصاءً تم إجراؤه في عام 2002 ودعمته جريدة الواشنطن بوست، ألقى

(1) Michael Dobbs, «US had key role in Iraq build up: Trade in chemical arms allowed despite their use of Iranians Kurds», *The Washington Post* (30 December 2002), p. A1 in http://www.hartford-hwp.com/archives/51/052.html (last accessed 2008).

(2) Colin L. Powell, «Interview on NBC»s…» op. cit.

(3) Ibid.

باللائمة على الولايات المتحدة الأميركية بشأن حيازة صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل لأنّ جورج بوش الابن ورونالد ريجان زوّدا العراق بأسلحة كيماوية سامة، وفيروسات بيولوجية مميتة[1].

وما لم يتضح بعد هو إذا ما كانت إستراتيجية السياسات الخارجية لواشنطن في الشرق الأوسط ستظل كما هي، وكما كان الحال دائماً وحتى هذه اللحظة. وسيكون من المثير أيضاً أن نراقب ما إذا كانت أميركا، بوصفها أكثر القوى تميزاً في النظام العالمي - يمكنها أن تتواءم مع تحدي الهيمنة العالمية من خلال استعادة قيم الولايات المتحدة الأميركية والإصلاحات الكونية[2].

2.5 القضية الكردية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية

ولأنني قمت بتحليل للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، فإن علاقة واشنطن مع الكرد سيتم شرحها باعتبارها جزءاً من السياسة الخارجية للشرق الأوسط بهدف تسهيل أهدافها في المنطقة. وهنا، فإن موقف الولايات المتحدة الأميركية تجاه الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة تتكون من سياسات تتناسب مع السياق الأوسع للإستراتيجيات الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية[3]. وعلى هذا الأساس، فإن الفصول التالية ستقوم بالتنقيب في العلاقة المشتركة بين القضية الكردية والسياسة الخارجية

(1) Michael Dobbs, «US had key role in Iraq build up...» op. cit.

(2) Kissinger, *Diplomacy*, op. cit., p. 463.

(3) وفق مسعود بارزاني، رئيس اقليم كردستان، «إن التفاعلات الأميركية - الكردية جزء من الدور الكردي في السياسة الأميركية الشرق أوسطية»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع مسعود بارزاني، رئيس الحكومة الإقليمية لكردستان (صلاح الدين، 23 حزيران/يونيو 2007).

الأميركية في الشرق الأوسط، آخذين في الاعتبار الضعف المتأصل في هذه الدراسة فيما يتعلق بالاتصالات المحدودة حتى الآن بين الولايات المتحدة والكرد. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات المتاحة كافية تماماً كمؤشر على أهمية الموضوع، سواء من الناحية النظرية أو في الممارسة العملية، وفي تقدير تأثيرات السياسة الخارجية الأميركية على المشكلة الكردية(والعكس بالعكس) في الفصلين القادمين.

وسأقوم بتناول سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد، كما هو الحال أيضاً ببحث ردود الأفعال الكردية، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى غزو العراق (2003)؛ وطبقاً لذلك، تحديد دوافع السياسة الخارجية لواشنطن التي تكمن وراء هذه العلاقات. كما سيتم التأكيد على التغييرات التي شهدتها. وسيكون من الممكن حينئذ استيعاب، ليس فقط العلاقات الأميركية - الكردية كموضوع حيوي في السياسات الدولية، ولكن أيضاً العلاقات الدولية والروابط الداخلية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في القرن الحادي والعشرين. ويبرهن الجزء التالي على الفهم الكردي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، كما يراه الممثلون الرسميون لحكومة إقليم كردستان بصفة مبدئية، بينما سيقوم الفصل الرابع بتصوير الأسباب الكامنة وراء تأكيد العلاقة بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية والقضية الكردية.

لم يثق الكرد في حقيقة الأمر سواء في جمهوريات الاتحاد السوفياتي أو في الولايات المتحدة الأميركية[1]، ليس فقط لأن الآمال الكردية كانت قد

(1) «الولايات المتحدة باعت الكرد في 1975»؛ مقابلة مع مسعود بارزاني، رئيس الحكومة الإقليمية لكردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو 2007)، ومقابلة مع د. نجم الدين و. كريم، الناطق باسم =

تمت عرقلتها بواسطة الولايات المتحدة الأميركية في ثلاث مناسبات متتالية، ولكن بسبب رفض الرؤساء الأميركيين مساعدتهم في قضيتهم[1]. وكما ذكرنا آنفاً، فإن جمهورية مهاباد، كونها المثال الأول، لم يتم تدعيمها بطريقة عملية عن طريق الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها مشروعاً شيوعياً، وفي حقيقة الأمر، فإنه لم يتم دعمها حتى من الاتحاد السوفياتي. على الرغم من استمرارهم في متابعة الاجتماعات مع الرسميين الكرد في أذربيجان، حالما أبرموا اتفاق الامتيازات النفطية، فقد أوقفوا دعمهم مباشرة[2] كانت الشكوك العميقة التي انتابت الولايات المتحدة الأميركية في ذلك الوقت بشأن الملا مصطفى بارزاني، باعتباره «الملا الأحمر»، بما في ذلك الاعتراض على طلبه للسفر إلى أميركا من سفارة الولايات المتحدة الأميركية في طهران، ذات دلالة عميقة في هذا الشأن[3]. وعلى أية حال، فإن تسهيل القضية الكردية من داخل نظام العلاقات الدولية، حيث تلعب التوازنات المضادة ووظيفة القوة دورها المركزي توضح لنا الاعتماد المستمر للكرد على الدعم الأميركي[4].

= المركز الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص بالملا مصطفى بارزاني (واشنطن 8 آذار 2008). وعن مفاوضات المانيفستو في السبعينيات، قال بارزاني: «من دون الولايات المتحدة، كنا سنفاوض على مطالبنا بطريقة مختلفة»؛ مقابلة مع مسعود بارزاني، المرجع السابق.

(1) بارزاني، رسالة إلى كيسنجر لطلب المساعدة، كانون الأول/ ديسمبر 1974، ورسالة من بارزاني إلى كارتر الذي اعتبره بارزاني أكثر تجاوباً. مقالة مع د. نجم الدين و. كريم، المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) «في السبعينيات، كان الكرد في حاجة إلى الدعم الأميركي لموازنة التحالف السوفياتي - العراقي»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع محسن ده زيي، المبعوث الخاص بمسعود بارزاني (صلاح الدين، 13 حزيران/ يونيو 2007). وفي 1988، زار جلال=

هذه القضية ليس فقط لكرد العراق، ولكن لكل الحركات الكردية الباقية في الدول الإقليمية الثلاث الأخرى.

ومع ذلك، ومنذ عام 1969 وصاعداً فإن ازدياد قوة العلاقات الأميركية – الكردية، التي أملتها المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية – كانت تقوم بالتركيز فقط على كرد العراق. وربما كان الجدال بين نخبة أهل الفكر السياسيين من الكرد عن دعم الولايات المتحدة الأميركية للكرد كجزء من المصالح الأميركية في المنطقة أمراً معتاداً[1]. وطبقاً للآراء الكردية المتفائلة عن آفاق الدعم الأميركي للقضية الكردية، ستشمر أميركا عن ساعديها، ثم يعتريها الفتور بعد ذلك مباشرة[2]. ولذا، فإنه لا يمكن توقع شيء أكثر من ذلك من الولايات المتحدة الأميركية[3]. وعلى الجانب الآخر، يبدو أن اللوبي الكردي في العاصمة واشنطن، يقوم بالدفاع عن رؤية أكثر تفاؤلاً عن العلاقات الأميركية – الكردية. وبدءاً من حقيقة أن هناك بالفعل سياسة أميركية

= طالباني الولايات المتحدة؛ مقابلة مع د. نجم الدين و. كريم، الناطق باسم المركز الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص بالملا مصطفى بارزاني (واشنطن 8 آذار 2008). وكان جيمس أكنز، السفير الأميركي في السعودية، الرابط بين الولايات المتحدة وكرد العراق، المرجع السابق.

(1) «لن تضحي الولايات المتحدة بعلاقاتها مع العرب من أجل الكرد ولن تعرّض مصالحها لخطر للهدف نفسه»؛ مقابلة مع الباحث جوهر نامق سليم، الرئيس (الأول) للمجلس الوطني الكردستاني (1992 – 2000) والأمين العام للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (مصيف، 17 نيسان 2007). «تعمل الولايات المتحدة في شكل مستقل»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع كمال فؤاد، عضو الاتحاد الوطني الكردستاني (السليمانية، 19 نيسان 2007).

(2) مقابلة مع جوهر نامق سليم، المرجع السابق.

(3) مقابلة مع محسن ده زيي، المرجع السابق.

كردية - أياً كانت مقيدة - فإن مؤسسات الولايات المتحدة الأميركية قد منحت دعماً لا يمكن إنكاره في حقبة ما بعد الحرب الباردة للكرد[1]، بحيث تحولت الاتصالات الأميركية الكردية إلى علاقة رسمية، وقد تمّ تطويرها منذ ذلك الحين إلى شراكة في إعادة بناء العراق بالاستناد إلى عملية التحول الديمقراطي. وفي السياق ذاته، يؤكد مسعود بارزاني على الاستقرار في العلاقات الأميركية الكردية (1991-2001) في أعقاب حرب الخليج الثانية. وطبقاً لما قاله الزعيم «فإن الولايات المتحدة الأميركية تدرك أهمية الكرد في العراق»[2]. ولكنه أيضاً يعترف بأن لا شيء يتعلق بالكرد فيما يخص العلاقات الأميركية الكردية في ضوء عدم وجود إطار محدد[3]، وكما هو الحال أيضاً في القصور الأميركي تجاه سياسة عراقية موحدة أيضاً[4].

وفيما يتعلق ببقية الكرد في سوريا، وإيران، وتركيا، وعلى الرغم من اختلاف رؤية إدارة الولايات المتحدة الأميركية نحوهم، فإن اهتمام واشنطن بقضيتهم يظل جيداً ويتم التعبير عنه بشتى الطرق[5]. وربما كانت النظرة عن تشتت الكرد من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية قد نتجت عن فهمها وتفسيرها للتطورات الخارجية، والمبنية على الانطباعات والتصورات التي

(1) مقابلة مع قوباد طالباني، ممثل الحكومة الإقليمية لكردستان في واشنطن العاصمة (واشنطن العاصمة، 9 آذار 2008).

(2) مقابلة مع مسعود بارزاني، مرجع سابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق؛ ومقابلة أجرتها الباحثة مع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان (إربيل 23 نيسان 2007).

(5) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية (مقابلة هاتفية، 30 آب/ أغسطس 2008).

تم بناؤها طبقاً للمصالح الأميركية[1]. وربما تفاقم هذا أكثر فأكثر نظراً للطبيعة غير المتوازنة لنظام الإدارة الأميركية والذي نتج عنه تشكيل أجندة سياسة خارجية أميركية - كردية بطبيعة محايدة أو تدخلية[2].

وعلى الرغم من ذلك، وبعيداً عن دور الولايات المتحدة الأميركية فقد كانت هناك قوى أخرى تقوم بدعم القضية الكردية سواء في مناسبات خاصة أو على الدوام. فهناك دول إقليمية بعض سكانها من ذوي الأصول الكردية، وكذلك قوى إقليمية مثل إيران (في سنوات السبعينيات)، وإسرائيل، وقيل إنّ هؤلاء لعبوا أدوار الوساطة في العلاقات الأميركية - الكردية[3]، كما أن الاجتماع السري في تموز/ يوليو **1972** بين إدريس بارزاني ومحمد عثمان، والرسميين الأميركيين (بوساطة شاه إيران)، يجب أن يتم النظر إليه في هذا السياق[4]. وتعتبر المساعدات الإسرائيلية، وبخاصة إلى كرد العراق في الستينيات والسبعينيات ومن خلال إيران، في التسعينيات، هي أيضاً

(1) «تقوم السياسة الخارجية الأميركية على صور»؛ انظر Aruri in Amirahmadi, The United States and the Middle East, op. cit., p. 264.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان (إربيل 23 نيسان 2007).

(3) مثلًا، إيران في 1969؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع د. نجم الدين و. كريم، الناطق باسم المركز الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص بالملا مصطفى بارزاني (واشنطن 8 آذار 2008). ودربت إسرائيل كرداً في الخمسينيات، وزار رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية المناطق الكردية في الستينيات؛ انظر Nick Cohen, «Our enormous lie», *The Observer* (12 August 2001).

(4) «سي آي أي» تحديداً؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، والعضو في البرلمان العراقي، والعضو في الوفد العراقي خلال مفاوضات (المانيفستو) في سبعينيات القرن العشرين (إربيل 15/ 04/ 2007).

ذات دلالة مهمة[1]، على الرغم مما قيل من إن الاتصالات بين كرد العراق وإسرائيل كانت محدودة[2].

وكما سنشرح في الفصل التالي، كانت المساعدات الأميركية للكرد ثابتة باضطراد منذ نهاية الحرب الباردة. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس في الفترة من 1991 و1992 من أجل القضية الكردية، وذلك عن طريق مبعوثين رسميين من الكرد إلى وزارة الخارجية الأميركية في عام 1991، على الرغم من المساعدات الأميركية للمعارضة العراقية بقيادة أحمد شلبي والجعفري والعلاوي[3]. وفي هذه الظروف، انخرط

---

(1) مقابلة مع مسعود بارزاني؛ مرجع سابق. دعمت إسرائيل التمرد الكردي ضد العراق بتعاون دفاعي وعسكري، من ضمن تحالفها مع غير العرب في الشرق الأوسط. ويمكن تتبع المساعدة الإسرائيلية إلى الكرد رجوعاً إلى 1964 حين التقى وزير الدفاع شيمون بيريز سراً القائد الكردي كاميران علي بدرخان. وفي 1965 تدرب الإسرائيليون والكرد في دورة حملت الاسم «مرفاد» (السجادة) وخصّصت لمقاتلي البشمركة بقيادة بارزاني؛ انظر Baqi Barzani, «Kurdish–Israeli amity», *KurdishMedia.com* (11 July 2005), http://www.kurdishmedia.com/news.asp?id=11528 (last accessed 2007).

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان (أربيل 23 نيسان 2007).

(3) حوّل الكونغرس الأميركي أموالًا سرية إلى المجلس الوطني العراقي بقيمة 40 مليون دولار في التسعينيات؛ مقابلة مع د. نجم الدين و. كريم، الناطق باسم المركز الكردي في واشنطن، والطبيب الخاص بالملا مصطفى بارزاني (واشنطن 8 آذار 2008). ومنِحت ثلاثة ملايين دولار أخرى في 1999، و12 مليوناً في 2001؛ انظر Kenneth Katzman, «Iraq: US efforts to change the regime», *Report for Congress*, Order Code RL31339 (The Library of Congress, 16 August 2002), p. 13.

كرد العراق ليصبحوا عامل استقرار في المنطقة، في عالم ما بعد الحداثة[1]. ومع ذلك، فإن الكرد كأمة واحدة ستصبح وحدة موحّدة[2]، يرتبط أفرادها مع بعضهم بعضاً برباط لا ينفصم من العلاقات الروحية والقومية القوية[3]. ومن هنا، سيسود الدعم المعنوي والسياسي بين الكرد الذين سيقومون بتحديد وسائلهم الخاصة في التفاعل[4].

6 الخاتمة

حاولنا في هذا الفصل توضيح أهمية السياسة الخارجية في الوقت الحاضر من خلال المزج المنتظم بين العوالم الداخلية والخارجية، وظهور جهات جديدة فاعلة في عصر العولمة. وقد لوحظ أيضاً كيف أن السياسة الخارجية، كانعكاس للخارج على الداخل، قد حوّلت انتباه العلاقات الدولية من التطورات الداخلية إلى التطورات الدولية. وهكذا، وبعيداً عن العوامل المختلفة عموماً، فإنه يجب على السياسة الخارجية أن تأخذ في اعتبارها القضايا التي تبحثها، والظروف المتولدة في العلاقات الدولية وسياق هذه المرجعيات. إنّ الشروط المطلوبة من الجهات الدولية الفاعلة تتطلب أن

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الإقليمية لكردستان (أربيل 23 نيسان 2007).

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان (صلاح الدين، 23 حزيران/ يونيو 2007). ووفق سليم، «يجب أن يقرر الكرد في شأن تقرير مصيرهم من خلال خلق دولة كردية». مقابلة مع الباحث جوهر نامق سليم، الرئيس (الأول) للمجلس الوطني الكردستاني (1992 – 2000) والأمين العام للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني (مصيف، 17 نيسان 2007).

(3) مقابلة مع جوهر نامق سليم، المرجع السابق.

(4) مقابلة مع مسعود بارزاني، المرجع السابق.

تتعاون مع بعضها بعضاً فيما يتعلق بتعقيدات السياسة الدولية المبنية على الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة. ويقوم الفصل الرابع بالتركيز بطريقة أوسع على أهمية التدقيق في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد في الشرق الوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكلمت هنا، عن السياسة الخارجية كعملية مركبة يشترك فيها العديد من اللاعبين - والحكومات، والأفراد، والجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة. كما قمت بإيضاح كيف يتم تشكيل السياسة الخارجية، واستخدامها من قبل واشنطن كحالة خاصة للدراسة، وهيكل تكوين النظام السياسي للولايات المتحدة الأميركية، والخطاب الأيديولوجي والذي يتأثر بالسمات الشخصية للرؤساء، وأجندات الأجهزة البيروقراطية التي تدار عن طريق «المصالح الوطنية»، والتي قيل إنها تشكل الهياكل المحلية والعوامل الفكرية التي تؤثر في تكوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. ويمكن أن أبرهن على أنه فيما يتعلق بالمحددات الخارجية فإنّ تكوين السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ينتج عن التفاعل المستمر بين المصالح الوطنية الخاصة للولايات المتحدة، ومسار الأحداث الإقليمية والدولية.

العناصر الثلاثة لأيديولوجية واشنطن - بمعنى: استثنائية وتفرد الولايات المتحدة الأميركية، والخلاص- الافتداء، والمثال أو القدوة، وكلها صفات تتفرد بها أميركا كأسس إرشادية للأجندة الأميركية والتي تشكل الخطاب البلاغي لشرح ممارسات السياسة الخارجية الأميركية. وطبقاً لهذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، كمثال لأمة يجب أن تقتدي بها الأمم الأخرى تبحث عن استئناف ممارسة دورها في قيادة العالم وتخليصه. وكما أزحنا النقاب بالفعل، فإن الخطاب البلاغي لمعظم الرؤساء الأميركيين يبرز كمحدد أساسي في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية المتجذّرة

في مثل هذا الخطاب القومي. وقد قمت بتحديد خمسة متغيرات أساسية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية.

يتعلق التغيير الأول بالمصالح الاقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط التي تم إثراؤها بالمصالح السياسية في الحقبة ما بين الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات السبعينيات. وبشكل أكثر تحديداً، فإن التغيير الأول شهد التحول في التأكيد على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية (وبعد غياب طويل عن الشؤون العالمية) باتجاه انخراط سياسي غير مباشر وبتركيز خاص على منطقة الشرق الأوسط. والتغيير الثاني، في الفترة من سنوات السبعينيات وحتى التسعينيات، وقد تميزت بالعسكرة التدريجية للسياسة الخارجية الأميركية. ويستدل على ذلك، بتوظيف بعض دول الإقليم المحددة كوكلاء للمنطقة عن أميركا، وهكذا كان يتم تقريظ المملكة العربية السعودية، ثم إيران في البداية، ثم العراق (بدلاً من إيران)، كحماة للمصالح الحيوية الأميركية في الخليج[1].

ويتميز التغيير الثالث بانهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وتقوية المصالح الوطنية الأميركية بحيث أنّ اتصالاتها بالجهات غير الحكومية الفاعلة تكشف عن تغييرات كبيرة، وعلى وجه الخصوص، التدخل السياسي المباشر للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط وجهاً لوجه في حرب الخليج الثانية، واستخدام واشنطن للقوة، إلى جانب تفاعلها مع أمثال

(1) George H. W. Bush»s National Security Directive No 26 (October . 1989). في هذا السياق، يتضح الدعم الأميركي لـ «مبادرة صدام إلى تنظيم مجلس التعاون العربي (مصر والأردن والعراق) كبديل عن مجلس التعاون الخليجي» see; Howard Teicher and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush* (New York: Morrow, 1993), p. 394.

الجهات غير الحكومية الفاعلة، كما حدث مع كرد العراق، والذي كان بمثابة الدخول إلى عصر جديد لحالة السياسات الدولية فيما يتعلق بالتأثيرات الهائلة لمثل هذه التطورات على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. ويشكل عهد الرئيس بل كلينتون، بكونه التغيير الثالث، الأساس لظهور سياسة الاحتواء لكل من الجهات الحكومية مقابل قانون تحرير العراق والجهات غير الحكومية الفاعلة - وبالتحديد - الجماعات الإرهابية، والتي استمرت بحماسة شديدة على يد جورج بوش الابن. وقد حدث التغيير الأخير في عهد رئاسة جورج بوش الابن، وهي سياسة التدخل المباشر للولايات المتحدة الأميركية بدلاً من الاستخدام المحدود للقوة، وجنباً إلى جنب مع القرار التوجيهي للأمن القومي لتنفيذ الأهداف القومية للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، والتي تجاوزت الأهداف الإنسانية المعلن عنها. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف الولايات المتحدة الأميركية في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وسياستها في تغيير الأنظمة في العراق، أدت إلى وجود علاقة مؤسسية بالجهات غير الحكومية الفاعلة مثل كرد العراق بحيث طرحت واحدة من أبرز المعايير الأساسية للتغيير في السياسة الخارجية لواشنطن في القرن الحادي والعشرين.

وأخيراً، فقد برهن هذا الفصل على الآراء التي أبدتها حكومة إقليم كردستان، كممثل رسمي وحيد للمنظمة السياسية الكردية في المنطقة تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، بالاستناد إلى الحجج التي أبدتها جلين هاستيدت عن مدى صلاحية الاستقصاءات التجريبية لأغراض تحسين فهم أفضل للمنطق الكامن وراء تصرفات السياسة الخارجية الأميركية. وقد حاولنا في هذه الفصل تحديد السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية حتى حرب العراق في

عام 2003، كأساس يمكن من خلاله إجراء المزيد من التدقيق في العلاقات الأميركية تجاه الكرد[1].

وبأخذ سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد داخل سياق الشرق الأوسط عموماً في الاعتبار، فإنه قد تم التثبّت من سياستها في الشرق الأوسط حتى الآن. وعلى هذه الأسس، فإن موضوعات من قبيل أنّ السياسة الخارجية يمكن ممارستها فقط عن طريق الدول القوية، وما الذي يعنيه مصطلح «القوة»، وما هي أسباب الدوافع والضغوط الأميركية تجاه الكرد، وكذلك الآفاق المستقبلية لهؤلاء، والتعقيدات التي يمكن أن تنجم عن قضيتهم الوطنية على مستوى المنطقة، ستمثل النقاط المحورية التي سوف يتم التركيز عليها في الفصول الثلاثة القادمة.



(1) Hastedt, *American Foreign Policy*, op. cit., p. 1

4

السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الكرد 1945 -1990

1- مقدمة

يدرس هذا الفصل كيفية صياغة وبلورة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الكرد ضمن السياق العام في الشرق الأوسط كما ناقشناها بالفعل منذ الحرب العالمية الثانية حتى بداية حرب الخليج الثانية (1991). وهناك تحديد لطبيعة العلاقات الأميركية الكردية ومراحلها، هناك اهتمام خاص بما إذا كان تم إضفاء طابع مؤسسي على هذه العلاقات وهيكلتها أم أنها النقيض من ذلك ظلت مخصصة وغير منظمة. كما أقوم بدراسة دور الكرد في صياغة السياسة الخارجية لواشنطن في الشرق الأوسط وأثر ذلك على السياسات الكردية، خصوصاً وأنّ تغيير السياسات الأميركية تجاه الحركات الكردية المختلفة سوف يساهم بالاستقرار الإقليمي من خلال التحالفات مع دول المنطقة، وكذلك في «الوكالة»، ومطالب كل مجموعة كردية (داخل الحدود التي تفرضها كل دولة يتواجد فيها الكرد).

سوف يكشف هذا الفصل لماذا كان لكرد العراق هذا التأثير الكبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وسنوضح في الفصل التالي كيف

خضعت علاقات الولايات المتحدة مع كرد العراق لسلسلة من التحولات. لقد تحول ما كان مجرد اتصالات أميركية كردية في نهاية الستينيات إلى علاقة سرية على المستوى الرسمي، والتي تطورت بعد ذلك لتصبح علاقة مؤسسية مع نهاية الحرب الباردة. والفكرة هنا هي أنه حتى نهاية الحرب الباردة كانت هذه التغييرات ترجع إلى اعتماد القضية الكردية على التقارب بين المصالح القومية للولايات المتحدة والمطالب الكردية. لذا، تكشف هذه المرحلة الأولى الطبيعة الأحادية للعلاقة بين الطرفين كما هو محدد أساساً من الولايات المتحدة والتطورات الإقليمية في حين سيوضح الفصل الخامس كيف تولى الكرد دوراً قيادياً منذ ذلك الحين في السياسات الدولية تحترمه السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وسنقوم بإجراء تحليل ثلاثي لفهم العلاقات بين القضية الكردية والقوى الإقليمية والدولية (مع تأثير البيئات المحلية لتلك القوى) كعوامل مؤثرة على قرارات السياسة الأجنبية الخاصة بهم. بعد بلورة سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه دول المنطقة في الفصل الثالث، سيرصد هذا الفصل وقوع التطورات المحلية في كل ولاية مع السكان الكرد جنباً إلى جنب مع ردود الأفعال الكردية والسلوك السياسي للولايات المتحدة - القائم على التدفق الدولي والإقليمي للأحداث - تجاه الكرد وخصوصاً منهم الكرد في الجزء العراقي لكردستان.

كما سيلقى هذا الفصل الضوء على مراحل العلاقة بين الولايات المتحدة والكرد اعتباراً من إنشاء جمهورية مهاباد في إيران التي قامت «بتدويل» القضية الكردية حتى نهاية الحرب الباردة[1].

وبالإضافة إلى ذلك، سنعمل في هذا الفصل على تحليل سلسلة من

(1) http://www.kurdishmedia.com/news.asp?id=11528 (last accessed 2007).

الأحداث الإقليمية التي شجعت الإدارة الأميركية على التخفيف من اتصالاتها مع الجهات الفاعلة غير التابعة للحكومة مثل الكرد، وتفضيل الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للحكومة بشكل خاص. وهذا يشمل المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للهيمنة على النظام الدولي المنقسم في بداية الحرب الباردة وظهور القومية العربية في 1960التي مثلت مع الشيوعية تهديداً أيديولوجياً آخر لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وأزمة النفط في السبعينيات والظهور اللاحق للتشيع باعتباره فكراً يشكل خطراً على الوضع الراهن في المنطقة مما حدد الأهداف الإقليمية الأميركية. وقد ساهم توجه الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط في احتياجاتها المحلية من موارد الطاقة، والتي يمكن تفسيرها بالوفرة الإقليمية لهذه الموارد مع رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة الجيوسياسية الإقليمية على حساب قوة ناشئة محتملة أخرى، وفكرة صناع القرار الأميركي لتوسيع القيم الليبرالية والديمقراطية لواشنطن في جميع أنحاء العالم كمصدر للتعايش السلمي في النظام الدولي.

إن الهدف هو التأكيد أن دور كرد العراق كان عاملاً حاسماً في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة والشاه خلال السبعينيات، وفي التأثير على مسار الأحداث في أعقاب حرب الخليج الثانية. وسيتعارض هذا مع ذروة التهميش الكردي الناتج من الالتزام الانتقائي للولايات المتحدة تجاه الجهات الحكومية الإقليمية خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988). وبعد البحث عن كرد العراق يدرس هذا الفصل أيضاً علاقات الولايات المتحدة مع الحركات الكردية الأخرى. وتتضح «الوكالة» وأثر الكرد في العراق كجهة غير حكومية تؤثر في السياسات الدولية - وهو الموضوع الرئيسي لهذه الأطروحة- في الفترة موضوع هذا البحث على الرغم من أنه حتى فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن العلاقة مع الولايات المتحدة أكثر تنظيماً (تم توضح ذلك في الفصل الخامس).

2- السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الكرد

1.2 نشأة جمهورية مهاباد (1945-1951)

يوضح هذا القسم العلاقة بين القضية الكردية والسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط من خلال تحليل التطورات التي أثرت بشكل منتظم على كل من الكرد والولايات المتحدة. وبينما كان اهتمام هذه الأخيرة بالقضية الكردية محصوراً حتى الخمسينيات بالمساعدات القليلة والسرية التي كانت تقدمها سفاراتها في كل بلد يتواجد فيه السكان الكرد[1]، لم يكن هناك ما يشكل علاقة بين الطرفين. ويتمثل السبب الرئيسي لعرض الولايات المتحدة لمساعدات محدودة (وليس دعماً حقيقياً) للكرد في أنها كانت ترغب أكثر في منع الهيمنة الإقليمية للاتحاد السوفياتي على الموارد الطبيعية وأهميتها الجيوستراتيجية.

ويرجع اشتراك الولايات المتحدة المحدود في القضية الكردية في إيران بعد عام 1945 إلى التدخل المبكر للسياسة الخارجية لواشنطن في الشؤون الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وافتقارها إلى الاستعداد للقيام بالمشروعات الكبرى كما هو واضح من تفضيلها للسياسات الإقليمية التي تتضمن العمليات السرية. وكان إنشاء جمهورية مهاباد، كواحد من أولى تعبيرات السلوك السياسي للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، سبباً لا شك فيه لعدم وجود أي مصلحة كبيرة للولايات المتحدة لدى كرد ايران الذين (نظراً لقرب الاتصالات السوفياتية الكردية في ذلك الوقت) كانوا يعتمدون على الاتحاد السوفياتي على نحو فعال. ويحتوي

(1) «أبدت الولايات المتحدة اهتماماً لما كان يفعله الكرد من 1915»، مقابلة مع مسؤول في الإدارة الأميركة (مقابلة عبر الهاتف، 30 أغسطس 2008).

القسم التالي تفسيرات محددة بخصوص قلة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وبقية الكرد.

تُعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة التحول الأولى في السياسة الخارجية الأميركية التي اقتصر اهتمامها بالشرق الأوسط على الصفقات الاقتصادية مثل اتفاقية الخط الأحمر (24 نيسان/ أبريل 1920)[1] – لكن منذ التسعينيات فصاعداً ظهر الاشتراك السياسي غير المباشر لواشنطن في السياسات الخارجية للمنطقة. ويرى برغام وايفرست أن الخطط الرجعية لهتلر لتغيير الوضع الدولي الراهن والحماس السوفياتي لنشر فكر الشيوعية في جميع أنحاء العالم هددّت مصالح الولايات المتحدة، وهذا يفسّر اهتمامها بالعالم الخارجي[2]. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط على وجه الخصوص، عانت الولايات المتحدة من نقص في إنتاج الطاقة مع ظهور حاجتها للحفاظ على تدفق النفط الإقليمي لحساب الغرب حفاظاً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[3].

---

(1) Philip J. Baram, *The Department of State in the Middle East: 1919–1945* (Philadelphia PA: University of Pennsylvania Press, 1978), pp. 52–53.
انظر «اتفاقية الخط الأحمر» المبرمة بين شركات النفط الأميركية والبريطانية، والفرنسية، والألمانية والروسية لتوزيع واقتسام نفط الشرق الأوسط. ومثلت الشركات، المعروفة باسم «الأخوات السبع»، الاميركية العملاقة وهي: شركة إكسون، تكساكو، موبيل، ستاندرد أويل من كاليفورنيا وشركة نفط الخليج – والشركات البريطانية «شركة شل الهولندية الملكية»، وشركة البترول البريطانية..
See Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Globa lAgenda* (4th edn) (Canada: Common Courage Press, 2004), p. 51.

(2) Baram, ibid.; Everest, ibid.

(3) تحولت الولايات المتحدة إلى موارد النفط في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وبروز أهمية المنطقة الاستراتيجية.

ويرى كتاب «مشاكل اللينينية» لستالين (1947)، أنّ وصول العداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى ذروته أثر على سياسة الاحتواء الأميركية التي كانت تريد إنشاء حواجز ضد كل أنواع التوسع السوفياتي، وكذلك وضع الأمن الإقليمي للمناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط على رأس أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة[1]. بالمثل، كان ستالين قلقاً من أهداف الولايات المتحدة « لتحرير النظام الشيوعي»، لذلك فإنّ مفاهيم العدوانية المتأصلة لدى السوفيات تجاه السياسة الخارجية الأميركية زرع بذور بداية الحرب الباردة[2]. وقد شكلت «البرقية الطويلة» لجورج كينان (موسكو 1946) ومقالته عن «مصادر الاتصال السوفياتي- اكس» (في مجلة الشؤون الخارجية)، وسياسة أميركا ضد الاتحاد السوفياتي كما هو موضح في وثيقة ان اس سي- 68 محور سياسة الولايات المتحدة، وضرورة احتواء توسع الاتحاد السوفياتي في مناطق ذات أهمية استراتيجية لواشنطن خلال فترة رئاسة ايزنهاور[3]. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، كانت الولايات المتحدة تتدخل في أي مكان في العالم بطريقة غير مباشرة من أوروبا إلى آسيا، وتقوم بتثبيت نظم صديقة لمكافحة التوسع السوفياتي وحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية[4].

---

cf. Abbas Alnasrawi, 'US foreign policy in the Middle East', *Arab Studies Quarterly*, 11 (1) (Winter 1989): 61–62.

(1) Joseph Stalin cited in Christopher Coker, *Refl ections on American Foreign Policy since 1945* (London: Pinter Publishers, 1989), p. 48.

(2) Ibid.

(3) Ted Galen Carpenter, 'That was then, this is now: toward a New NSC-68', *SAIS Review*19 (1) (1999): 72–84.

(4) Franklin D. Roosevelt, 'The 1941 State of the Union Address'; Inaugural Addresses of the American Presidents 1961'', in Jeffrey W. Legro, =

كانت ضرورات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط خلال رئاسة الديمقراطي هاري اس. ترومان (1945–1953) جوهرية: «الاحتواء» السوفياتي وتعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، وحماية تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الغرب (الذي قد يمكن) الأمم المتحدة من المشاركة في تنظيم أسعار النفط في السوق[1]. ومن ثم كانت أهداف سياسة ترومان هي مساعدة الناس الأحرار للحفاظ على مؤسساتهم وسلامتها الوطنية ضد الحركات العدوانية التي تسعى لفرض الأنظمة الشمولية عليها[2]. وكان برنامجه لتنظيم دفاع عن الشرق الأوسط وقيادته من خلال تكتيكاته للإطاحة بأنظمة محدّدة عن طريق أجهزة الاستخبارات الأميركية ذا معنى[3].

= 'Whence American Internationalism', *International Organization*, 54(2) (Spring 2000): pp. 261, 263, 268; also *Middle East Economic Survey* (17 January 1983).

(1) American Enterprise Institute for Public Policy Research, Special Analysis, *United States interests in the Middle East: Political–Strategic Interests* (Washington, October 1968), p. 29; and Michael Tanzer, 'Oil and the Gulf Crisis: Beyond a US$50 Billion Solution', *Christian Science Monitor* (6 August 1997).

(2) Harry S. Truman, 'Speech to the US Senate Foreign Relations Committee, 89th Congress, *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington 1967), p. 29.

(3) US Department of State, *Department of State Bulletin* (4 June 1951), p. 867; Lock K. Johnson, *America's Secret Power: The CIA in a Democratic Society* (Oxford University Press, 1989), p. 26; and Naseer H. Aruri, in Amirahmadi Hooshang, *The United Statesand the Middle East: A Search for New Perspectives* (USA: New York Press, 1993), pp. 91–92.

وفي هذا السياق، كان انشغال الولايات المتحدة بقضايا الأقليات محدوداً. وعلى الرغم من التعبير[1] عن اهتمامها بالجهات غير الحكومية لأول مرة في مؤتمر باريس المنعقد عام 1919 يجب دراسة تطورات القضية الكردية في إيران، وكذلك لامبالاة الولايات المتحدة تجاه هذه القضية في ذلك الوقت فيما يتعلق بالحرب الباردة. لقد كان إنشاء جمهورية مهاباد (22 كانون الثاني/ يناير 1946 إلى 14 كانون الأول/ ديسمبر 1946) باعتبارها الدولة الكردية الثانية بعد الكونفدرالية الكردية القديمة لميرفاني (985-1087 قبل الميلاد)[2] نتيجة تحالف الاتحاد السوفياتي مع الكرد. وفي هذا الصدد، يمكن القول إنّ عدم اهتمام الولايات المتحدة بالمطالبات الكردية للحصول على مساعدات يرجع إلى عوامل عده منها: العداء بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وعلاقة الكرد الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي ودعمه لمحطات الإذاعة الكردية السرية في طهران[3]، وكذلك بروز الاتحاد السوفياتي كمنافس رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة والقيود

---

(1) «استناداً إلى المذكرة التي سبقت المؤتمر، أيد الرئيس وودرو ويلسون تحالفاً بين الأرمن والكرد لإنشاء دولة مستقلة» بينما صرح ويلسون في مشروعه لعصبة الأمم «وينبغي أن تصبح أرمينيا وكردستان دولاً مستقلة»؛ أنظر:
see Duncan Hall, *Mandates,Dependencies, and Trusteeships* (London, Stevens & Sons for the Carnegie Endowment for International Peace, 1948), p. 37.

(2) 'The history of Kurdistan', *Φωνή του Κουρδιστάι*, Vol. 50 (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan, February–March 1996), p. 9.

(3) ستسمح الحكومة الإيرانية «للاذاعة الكردية بالبث باللغة الكردية، بغية التصدي للمحطات السوفياتية تبث من المحطات السرية» برقية من طهران إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، رقم 509 (وزارة الخارجية، 6 أغسطس 1951).

العسكرية الأميركية. بعد ذلك، توضحت نظرة الإدارة الأميركية للجمهورية الكردية كمنتج سوفياتي، ناهيك عن دعم هذا الأخير لإنشاء الأحزاب الكردية السياسية الأولى في إيران[1]، ما أدّى إلى بلورة الموقف السياسي الأميركي بشكل عام[2].

إن لامبالاة الولايات المتحدة تجاه الحركة الكردية في إيران كطرف شيوعي وحليف للاتحاد السوفياتي يفسر تعارض المصالح بين الطرفين، ويؤكد عدم وجود أي علاقة بينهما. وقد أكد رفض الولايات المتحدة لنداء الملا مصطفى بارزاني (الملا الأحمر) إلى السفارة الأميركية في طهران للحصول على اللجوء في الولايات المتحدة موقف الإدارة الأميركية[3]. وهكذا، يتّضح أنّ سياسة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي وتدخلها السري في المنطقة وتفضيلها التعامل مع سلطات حكومية موثوق بها قد أدّت إلى عدم المشاركة الفاعلة في تسوية القضية الكردية في إيران.

وعلى الرغم من أنّ دعم الاتحاد السوفياتي لإنشاء دولة للكرد لم يدم طويلاً، فقد كانت مساعدة الاتحاد السوفياتي مساعدة مشروطة. إن الاحتلال السوفياتي لجنوب إيران والاحتلال البريطاني لشماله (آب/ أغسطس 1941)[4]

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع محمود عثمان، الرئيس السابق للحزب الاشتراكي الكردستاني، وعضو البرلمان العراقي وعضو الوفد العراقي خلال مفاوضات السبعينيات (مانيفستو) (أربيل، 15 نيسان/ أبريل 2007).

(2) United States Foreign Relations, Vol. 6 (1946), p. 460.

(3) Interview by the researcher with Dr Najmaldine O. Karim, President of the Kurdish Institute in Washington and private physician to Mullah Mustafa Barzani (Washington DC, 8 March 2008).

(4) David McDowall, 'The Kurds' in Minority Rights Group International (MRGI), *A Minority Rights Group Report* (6th ed) (September, 1991), p. 22. =

كممر لإمدادات الاتحاد السوفياتي خلال الحرب مع ألمانيا[1] كان يهدف من البداية إلى الحصول على حقول النفط في الشمال[2]. ومن هنا، كان اهتمام الاتحاد السوفياتي بالقضية الكردية في إيران يهدف إلى موازنة التحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا (شباط/ فبراير 1946)[3]. بالإضافة إلى ذلك، اتّضح تفضيل الاتحاد السوفياتي لإنشاء أذربيجان بدلاً من قيام دولة كردية خلال الاجتماعات السوفياتية الكردية التي انعقدت معظمها في أذربيجان[4]. لذا، عندما وافق الاتحاد السوفياتي على توقيع عقد مع إيران (نيسان/ أبريل 1946) «لتقاسم حقول النفط الشمالية عبر شركة نفط إيرانية سوفياتية» تم التخلي عن الكرد[5]، وأدى انهيار جمهورية مهاباد بعد الانسحاب السوفياتي

= قدم السفير البريطاني في طهران مسودة للحكومة الإيرانية من مكتب الخارجية البريطانية بطلب معاهدة تضفي الشرعية على الاحتلال البريطاني والسوفياتي لإيران. انظر:

see William Eagleton Jr., 'The Kurdish Republic of 1946', *Middle Eastern Monographs*, no. 5 (Oxford University Press, 1963), p. 45.

(1) Farideh Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism* (London: Palgrave Macmillan, 2003), p. 95.

(2) David McDowall and Gerard Chaliand, eds., *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan* (London: Zed Books, 1993), p. 105.

(3) David McDowall, 'The Kurds', *MRG Report*, op. cit., p. 22. Eagleton comments that

علق إيغلتون بأن 'السوفياتيين قاموا بتزويد الكرد بـ 5,000 من الأسلحة السوفياتية والمسدسات، ومسيرات اللعب والنشيد الوطني'.

ibid, p. 74; also *The Times* (London, 23 March 1946).

(4) Interview with Dr. Najmaldine O. Karim, op. cit.

(5) Nader Entessar, *Kurdish Ethno-Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992), p. 22; McDowall, 'The Kurds', MRG *report*, op. cit.; and Koohi-Kamali, *Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism*, op. cit., p. 178.

(9 أيار/ مايو 1946) وغزو الجيش الإيراني لها (17 كانون الأول/ ديسمبر 1946) إلى ترك الحركة الكردية في إيران مهمشة.

وفي هذا السياق، فقد كانت المساعدات الأميركية للكرد في إيران قليلة وسرية حيث كانت تقتصر في البداية على دعم محطات الإذاعة السرية - كما كان يمكن أن يكون الحال مع بقية الكرد في البلدان الثلاثة الأخرى في المنطقة. وفي حالة العراق، اتضح وجود الحكم الذاتي النسبي للهيكل القبلي للمجتمع في عهد الملك فيصل الثاني مع الجهود الأميركية لدعم اللغة الكردية عبر النشرات الكردية في العراق في محاولة لمواجهة أية دعاية سوفياتية نحو الكرد[1]. من ناحية أخرى، أدى فشل جمهورية مهاباد في البقاء على قيد الحياة، ونفي الملا مصطفى بارزاني، الزعيم الكردي، بعد ذلك في الاتحاد السوفياتي إلى ضعف الحركة الكردية برمتها. وفي تركيا، فقد أدت حرب الاستقلال القومية التي شنها مصطفى كمال وعدم الوفاء بوعود الحرب تجاه الشركاء الكرد إلى تنازلات إقليمية أسفرت عن اتحاد هؤلاء في مجتمع متعددالأعراق[2]. وبالمثل، فإنّ السيطرة على المجتمع السوري من قبل السنّة والتجار العرب الحضريين في عام 1946، والانقلابات العسكرية اللاحقة (1949- 1951) من قبل شخصيات وطنية مثل أديب الشيشكلي وفرض

(1) From Edward S. Crocker to Department of State, Declassifi ed document, No. 852914 (Baghdad, 27 April 1950).

(2) وفقاً لتقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، «عملية التتريك، جعلهم أتراكاً، من المرجح أن تستمر».

US Government, Central Intelligence Agency, *The Kurdish Minority Problem*, Report, Copy No 41, Central Intelligence Agency (Washington DC: 8 December 1948).

«الأحكام العرفية» (1963) لمواجهة المشكلات الاقتصادية وقضايا الأقليات قد أدّت إلى تضييق الخناق على غير العرب[1]. في ظل هذه الظروف، وبغياب أي دعم خارجي للكرد خضع هؤلاء للأنظمة الحاكمة في الدول المتواجدين فيها.

3- القضية الكردية في الحرب الباردة

1.3 الولايات المتحدة والكرد في إيران وتركيا وسوريا والعراق (1952-1963)

لقد تزامنت زيادة سلطة الجمهوري أيزنهاور (1953-1961) مع ذروة القومية العربية، كما أنّ التزام الولايات المتحدة، كسلطة رائدة في النظام الدولي بدلاً من بريطانيا، واستقرار الوضع الإقليمي الراهن ضد أي طرف يسعى للاستيلاء على السلطة، والقضاء على التهديد الشيوعي من خلال إنشاء الأنظمة الديمقراطية الموالية للغرب قد شكل أساساً لمبدأ ايزنهاور (1957). وقد كشف توسع التدخل السياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط من خلال الانقلابات العسكرية، واستخدام أجهزة الاستخبارات كوسيلة لتنفيذ استراتيجية سياستها الخارجية كيف ركزت الولايات المتحدة في أجندة سياستها الخارجية التقليدية على تطوير الدول الإقليمية؛ ومن المؤشرات على ذلك محاولات الولايات المتحدة في عام 1953 لاستعادة شاه ايران عن طريق الإطاحة بمحمد مصدق ودعمها لتركيا من خلال التحالفات العسكرية مثل الناتو (منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي) ومعاهدة بغداد (1955)

(1) Kerim Yildiz, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), pp. 30–31.

والاتفاقيات المماثلة[1].

وخلال هذه الفترة، كانت هناك أربعة عوامل تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد هي: علاقة الولايات المتحدة مع دول المنطقة، وعلاقات الكرد مع الدول التي يقيمون فيها وتمكين دول المنطقة، إضافة إلى التطورات الداخلية في الولايات المتحدة وفي الشرق الأوسط. ويتعلق توطيد سلطة دول المنطقة من خلال الدعم الخارجي المتعلق إلى حد كبير بالصراع أثناء الحرب الباردة والانقسام الإيديولوجي في الشرق الأوسط إلى معسكرات يسارية ويمينية. ومع ذلك، وعلى الرغم من سياسات الستينيات والسبعينيات التي تتضمن وعوداً بالتحرير للكرد، لا تزال القضية الكردية قائمة. بدلاً من ذلك، استفادت القوى الدولية والإقليمية من القضية الكردية إلى جانب أنّ التطورات الداخلية في دول المنطقة مع السكان الكرد قد حققت نتيجة إيجابية[2]، حيث يمكننا ملاحظة أنه في الفترة بين 1953 و1963، اهتمت الولايات المتحدة بالتأثير على أنظمة الحكم في المنطقة بينما لم تترك الخطابات القومية لهذه الدول أدنى مساحة لأي تفاعل كردي. إن السيطرة الداخلية على إيران من خلال تنصيب شاه عن طريق انقلاب عسكري تدعمه

---

(1) US Department of State, 'Military Facilities Agreements (23 June 1954) and the Treaty of Cooperation (1959)', series on *Treaties and Other International Acts*, Document No. 4191 (5 April 1959).

تمت إعادة تسمية حلف بغداد سينتو (منظمة المعاهدة المركزية) في أيلول/ سبتمبر عام 1959.

(2) بين عامي 1960 و 1964، تم دعم الكرد دوليا ضد البعثيين بواسطة سلسلة من الدول القوية، بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وإيران، وتركيا، ومصر وإسرائيل. انظر:

Alexis Heraclides, *The Self-Determination of Minorities in International Politics* (UK: Frank Cass, 1991), p. 137.

الولايات المتحدة، وإدارة السياسات العراقية والتركية من قبل المتشددين القوميين، وتحالف سوريا مع مصر في الجمهورية العربية المتحدة، كل ذلك، ساعد على توضيح طبيعة التفاعلات بين الولايات المتحدة والحركات الكردية.

لقد اعتبرت القيادات الكردية الاندماج الاجتماعي لإيران تحت مبادئ المجتمع الإسلامي[1] (الأمة)، وكذلك «الثورة البيضا» للشاه (1962) وتنفيذه لمخططات الزراعة والري و«التوطين» كعلاج للوضع الاقتصادي المتدهور لبلاده سياسة لتدمير الثقافة الكردية البدوية، مما أدّى إلى إضعاف القبائل الكردية وتحويل قادتهم إلى ملاك تابعين[2].

لقد أدى دخول تركيا مرحلة جديدة من التحرير مع زيادة سلطة عدنان ميندير وحزبه الديمقراطي (الحزب الديمقراطي 1950) حيث شغل الكرد مقاعد برلمانية[3] إلى تكرار الخطاب القومي من جانب النخب السياسية والعسكرية التركية الذين اعتبروا (ولا يزالون يعتبرون) «الكرد والإسلاميين» من أكبر التهديدات الداخلية للدولة[4]. ومع ذلك، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي في العراق الذي انتقل من حكم الملك فيصل الثاني (1945–1958)

(1) Eagleton, 'The Kurdish Republic of 1946', op. cit., p. 22.

(2) Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism*, op. cit., pp. 27–28; and 'US Government of Iran policy controlling the Kurds', *National Defense Intelligence Report*, No. 846 0498 78 (September 1962).

(3) McDowall, 'The Kurds', *MRG Report*, op. cit., p. 17.

(4) Omer Taşpinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey: Kemalist Identity in Transition* (New York and London: Routledge, 2005), p. 4.

إلى الفترة الثورية (1958–1964) مع تدخل الولايات المتحدة وايران في شؤون العراق السياسية الداخلية إلى تمكين الحركة الكردية بشكل مؤقت[1].

أما في حالة الكرد في سوريا، فلم يستطع حزب سوريا الديمقراطي الكردي (1957) الذي أنشأه أفراد مهاجرون من تركيا مواجهة الاتحاد القومي القوي للجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر[2]. وفي ظل هذه البيئة، تم حظر الأحزاب السياسية الكردية وشنّت الحملات لمكافحة الحركات الكردية[3] وتم منع المنشورات الخاصة بهم[4].

وفي العراق، وعلى الرغم من أن الموقف الكردي كان أفضل من حيث المبدأ، إلا أنه لم تتم معالجة تغييرات كبيرة من الناحية العملية. لقد أنهى الانقلاب العسكري للضباط الأحرار (14 تموز/ يوليو 1958) تحت قيادة عبد الكريم قاسم فترة الحكم الملكي (1945–1958) وعاد «الملا مصطفى بارزاني» من المنفى وتم الاعتراف بالكرد. وحتى مع ذلك، لم يتم تحقيق «شرعية الحزب الديمقراطي الكردستاني» ومبادرة قاسم لإعادة أرض الكرد التي استولى عليها «النظام الملكي[5]، والاعتراف بالحقوق الثقافية الكردية

(1) في الرابع عشر من تموز/ يوليو 1958 اطاح اللواء عبدالكريم قاسم بنوري السعيد وبالملك فيصل الثاني وبولي العهد عبدالإله، راجع:

'William Hale, *Turkey, the US and Iraq* (UK: London Middle East Institute, 2007), pp. 21–22.

(2) McDowall, 'The K'William Hale, *Turkey, the US and Iraq* (UK: London Middle East Institute, 2007), pp. 21–22.

urds', *MRG Report*, op. cit., p. 36.

(3) Yildiz, *The Kurds in Syria*, op. cit., p. 31.

(4) Michael Rubin, 'Are Kurds a pariah minority?', *Social Research* (Spring 2003), pp. 11–12.

(5) Ibid, p. 62.

ووضعهم كشركاء للعرب في الدستور الجديد (المادة 3). فقد أراد قاسم أن يوازن بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والحزب الشيوعي العراقي والكرد وبين الجناح القومي لضباطه الذين شنوا بدعم من سوريا انقلاباً فاشلاً ضده في آذار/ مارس 1959 باستخدام سياسة الامتيازات الكردية كعذر لهم[1]. وكانت هذه التطورات مهمة حيث إنها كانت الأساس لبيان السبعينيات كوثيقة تاريخية[2].

مع ذلك، وبمجرد أن قام قاسم بتوحيد قوته، غير سياسته الكردية[3]. إن سياسات التحضر والخروج على القبائل التي اتبعها النظام[4]، ورغبته في المحافظة على الوحدة العربية والسلامة الإقليمية للعراق، ورفض قاسم مذكرة بارزاني (1961) للحكم الذاتي الكردي خوفاً من أن «الشيعة قد يطالبون بوضع خاص أيضاً» إلى جانب سياسات التعريب (شباط/ فبراير 1963)، كل هذا أدى إلى تفاقم الصراعات الكردية[5]. في الوقت نفسه، أدت الانقسامات الكردية بين محافظين مثل الملا مصطفى بارزاني وتقدميين مثل ابراهيم أحمد

(1) Entessar, *Kurdish Ethno-Nationalism*, op. cit., p. 60.

(2) Richard F. Nyrop, *Iraq: A Country Study* (Washington DC: US Government Printing Offi ce, 1979), p. 6. Ghareeb notes,

الكرد والعرب شركاء في هذه الأمة. ..... تم تعيين العديد من الكرد في وظائف حكومية».

Edmund Ghareeb, 'The Kurdish revolution after eight years', *Kurdish Journal*, 4(3) (September 1969): p. 87.

(3) Entessar, ibid.

(4) Alnasrawi, 'US foreign policy in the Middle East', op. cit., p. 3.

(5) Hassan Arfa, *The Kurds: An Historical and Political Study* (London: Oxford University Press, 1966), pp. 134–35.

وجلال طالباني[1] إلى تبلور فكرة قاسم بأن الكرد «ليس لهم مصلحة خاصة ... في إيجاد حل للمسألة الكردية»[2]. بعد ذلك، لم تسفر إطاحة عبد السلام عارف بقاسم بمساعدة الكرد (8 شباط/ فبراير 1963) عن التغييرات العديدة التي كان الكرد في العراق يصبون إليها[3]. ومع ذلك، فإن جناح المتشددين الوطنيين من حزب البعث قام بإلغاء الخطط الكردية للحكم الذاتي على الرغم من التنازلات العراقية للكرد في عهد عارف والبزاز.

حتى أوائل الستينيات، يمكن تفسير العلاقات بين الولايات المتحدة والكرد من خلال عرض أهداف السياسة الخارجية الأميركية التي تتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن دون تغيير من خلال السيطرة على الجهات الحكومية الإقليمية التي تشكلت تطوراتها الداخلية من المواقف القومية والمنافسات بين الكرد، وكذلك الاستفادة من القضية الكردية. ومع ذلك، فإن وضع الكرد في العراق وضع بارز. فعلى الرغم من أن طبيعة فرص كرد العراق لتحسين وضعهم موجهة لخدمة أغراض النظام نفسه، إلا أن وضعهم متميز بالمقارنة ببقية السكان الكرد في إيران وسوريا وتركيا.

2.3 اتصالات أميركية - كردية بدائية

كان كل من الرئيسين جون ف. كينيدي (1961-1963)، وليندون ب. جونسون (1963-1968)، واللذين كانا ينتميان إلى الحزب الديمقراطي يقومان بالمحافظة على سياسة خارجية تستند إلى التركيز على استقرار الشرق

---

(1) David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, op. cit., pp. 302–20.

(2) Sluglett, Marion Farouk & Sluglett, Peter, *Iraq since 1958: from revolution to dictatorship*, (London: KPI, 1987).

(3) Yildiz, *The Kurds in Syria*, op. cit., p. 18; and Entessar, ibid., p. 62.

الأوسط، حيث كان يتوجّب على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوم بمواجهة كل من الشيوعية والقومية العربية. واستمرت عوامل نفور الولايات المتحدة من انتشار النزاعات في المنطقة، وضمان سلاسة تدفق الإمدادات البترولية إلى الغرب (إلى جانب..) وجود إيران قوية وصديقة للغرب، بالإضافة إلى تقوية العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، في استمرار تشكّل سياسة واشنطن الخارجية[1]. وتوضح لنا هذه السياسة المتمثلة في الخشية من الانهماك في الصراعات الإقليمية والمخاطر الخاصة بها، بالإضافة إلى الميزة التي تتمثل في إمكانية إضعاف دول المنطقة من خلال القضية الكردية، والتي أضافت المزيد إلى المساهمة في تدهور أوضاع الكرد، وتركيز الولايات المتحدة الأميركية على تحقيق الاستقرار الإقليمي على حساب القضية الكردية، وهي الأسباب التي أدت إلى تهميشها إلى حد كبير. ولقد شهدت السنوات الأخيرة من أعوام الستينيات بداية اتصالات الولايات المتحدة الأميركية بكرد العراق. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من الهدوء الذي كان يسود حركات الكرد في إيران وسوريا وتركيا، فإن الوضع بالنسبة إلى كرد العراق كان مختلفاً. وقد تشكلت العلاقات الكردية بالولايات المتحدة الأميركية في ذروة سنوات الحرب الباردة من جراء السياسة الخارجية للرئيس نيكسون، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والعالمية والتي تم خلقها نتيجة لسياسات كل من الولايات المتحدة الأميركية والجهات الإقليمية الحكومية الفاعلة

---

(1) رسالة من شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى الرئيس الأميركي جونسون، Department of State, Document 158 'Foreign Relations of the US 1964–68, Volume XXII Iran, Central Files, POL IRAN–US, Secret; Exdis (Tehran, 15 August 1966), http://nasser.bibalex. org/Data/USDocWeb/HTML/XXII-Iran%201964–68/www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

في سنوات السبعينيات. وفي غضون ذلك، فإن غياب أي علاقة لها وزنها النسبي بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد في سنوات الستينيات يمكن توضيحها بالخطاب الذي ساد السياسة الخارجية الأميركية، وفحواه «عدم التدخل» في الصراع العراقي - الكردي والذي كان يتم اعتباره شأناً داخلياً للعراق[1]؛ وأهمية سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه شاه إيران من أجل عرقلة الاتحاد السوفياتي؛ والمساندة الأميركية لكل من النظام البعثي العراقي والجهاز العسكري التركي، وكلاهما معاً كانا في قلب الصراعات الداخلية ضد الكرد.

وقد أدى النشاط السياسي للحركات الكردية في العراق، والتنظيم الأفضل الذي تتسم به بمعزل عن الحركات الكردية الأخرى، ونظراً للحقيقة الدامغة بأن توجّه البعث العراقي يعتبر أكثر تقبلاً للأقليات عن نظيره في سوريا، إلى الاتصال الأول من نوعه بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد في عام 1969. وكما سيتضح فيما بعد، فإن أهداف الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى مخاوفها من أي تطويق محتمل عن طريق الاتحاد السوفياتي للعراق، بما في ذلك كردستان، قد فتحت آفاقاً جديدة للقضية الكردية وأيضاً للعلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد. وكان السبب الكامن وراء إحجام الولايات المتحدة الأميركية عن الاهتمام بالقضية الكردية في إيران، يتمثّل بسيطرة الجيش على المعارضة الكردية في الشمال الغربي من البلاد (عام 1967)، بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي كانت

(1) في عام 1965 أرسل بارزاني رسالتين إلى السفير الأميركي في طهران يطلب مساعدة الولايات المتحدة في صراع الكرد ضد الحكومة العراقية. راجع برقية من «السفارة الأميركية» في طهران إلى وزارة الخارجية، ، «رسالة موجهة إلى الرئيس جونسون من الملا مصطفى بارزاني». .No A-625 (12 March 1966)

ترمي إلى تزويد شاه إيران بالإمدادات العسكرية في شكل معدات عسكرية من مثيل طائرات ف.14 إلى جانب المساعدات الأميركية التي بلغت 1.3 مليار دولار أميركي[1]، وفي حالة ما إذا اختار شاه إيران التحرك تجاه مواقف أكثر استقلالية، فإنه بذلك يمكن أن يضع الولايات المتحدة الأميركية في وضع إستراتيجي حرج[2].

وعلى المنوال نفسه، فإن الائتلاف الأميركي التركي قد خيم بظلاله بحيث حجب التطورات الكردية البارزة عن الأنظار، وكانت هذه التطورات مثل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا (عام 1969)، وانتخاب مرشحين كرد من خلال حزب العمال التركي (عام 1965)، ثم ظهور حركة «أسر الثقافة الثورية للشرق» أخيراً في (عام 1969)[3]. إنّ الدعم الأميركي

(1) From the Department of State to the Embassy in Tehran, *Telegram*, Central Files, DEF 19–8 US–IRAN. Secret; Priority; Limdis (Washington DC, 5 August 1966) http:// nasser.bibalex.org/Data/USDocWeb/HTML/ XXII-Iran%201964–68/www.state.gov/ www/about_state/history/vol_ xxii/r.html (last accessed March 2009); also From Embassy in Iran to Department of State, Telegram, Department of State, Central Files, DEF 19–8 US–IRAN. Secret; Priority; Limdis (Tehran, 21 August 1966), http://nasser. bibalex.org/Data/USDocWeb/HTML/XXII-Iran%20 1964–68/www.state.gov/www/ about_state/history/vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

(2) From the Special Assistant to President Johnson, *Secret Memorandum*, Documents 173 and 158, Johnson Library, National Security File, Special Head of State Correspondence File, Iran, Shah Correspondence, Vol. II (Washington, 31 August 1966), fi le://U: \FRUS1964–68,Vol_ XXII,Iran(r)htm.

(3) بالإضافة إلى التحالف التركي الأميركي، فإن فشل الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا في الحصول على التأييد الاجتماعي، وتركز السكان الكرد كالحزب =

للجهاز العسكري التركي كحامٍ لحمى الهوية العلمانية للدولة التركية (كما هو مصان بقدسية في دستور عام 1961 والتي بموجبها يعتبر كل فرد يرتبط برباط المواطنة للدولة التركية مواطناً تركياً)، بالإضافة إلى أن هيمنة العقيدة الكمالية (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك – مؤسس تركيا الحديثة–المترجم)، قد أوصل القضية الكردية إلى طريق مسدود[1]. وكان التدخل العسكري لأول مرة في السياسات التركية (في أيار/ مايو عام 1960) من جراء فشل حكومة عدنان مندريس، بالإضافة إلى تفشي الفساد في الحكومة، يستهدف استعادة العقيدة الكمالية التي كانت تعارض الاعتراف بأي هويات عِرقية خلافاً للهوية التركية. وهنا فإن دستور عام 1961، الذي يعتبر من آثار العسكرية التركية، لم يقم فقط بإضفاء الشرعية على التدخل العسكري في الحياة السياسية في أي وقت تتعرض فيه المبادئ الكمالية للخطر، ولكنه أيضاً حظر الاعتراف بالأعراق الأخرى من الأعراق غير التركية.

وتم تجاوز فترة حكم نظام سليمان ديمريل في نهاية سنوات الستينيات، (حزب العدالة)، بانقلاب عسكري آخر (في آذار/ مارس 1971)، وهذه المرة أيضاً نتيجة الاستفزاز من مخاوف داخل قطاعات الجيش من أنه قد تم انتهاك

= الاشتراكي الأول للفوز بتمثيل في البرلمان الوطني، والأخذ في الاعتبار إنكار أنقرة للحقيقة الكردية بالإضافة إلى انقسامه إلى فصيلين، يفسر تهميش الكرد في تركيا. انظر:

McDowall, David, A Modern History of the Kurds, (London: I.B. Tauris, 2004), pp. 408–409& Roach, Steven C. Cultural Autonomy, Minority Rights and Globalization, (UK: Ashgate, 2005), p. 104.

(1) Suha Bolukbaşi, 'Ankara, Damascus, Baghdad and the Regionalization of Turkeys' Kurdish Secessionism', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* (Summer 1991), p. 24.

المبادئ الكمالية وبما يقتضيه ذلك من دعم للقومية التركية. وقد تسبب نفور القوات المسلحة من أية سياسات تحررية يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الهيكل السياسي السائد في البلاد عن طريق تغيير اجتماعي سياسي يؤدي إلى مجتمع تركي متعدد الأعراق، إلى وضع القضية الكردية في ثلاجة التاريخ. وقد أدى دعم الولايات المتحدة الأميركية فيما يخص العراق، إلى جناح قومي - مدني داخل حزب البعث في أعوام 1963، وعام 1968، باعتباره ثقلاً موازناً مضاداً لكل من سوريا وإيران، إلى عرقلة الأماني الكردية تحت مظلة حكم الرئيسين المتتالين عبد الرحمن عارف (13 نيسان/ أبريل 1966)، وعبد الرحمن البزاز (29 حزيران/ يونيو 1966)[1]. وتعتبر الادعاءات الرسمية بأن البعث قد صعد إلى سلم السلطة بمساعدة أميركية ذات دلالة مهمة[2]. وقد قام البزاز بعرض برنامج للسلام يتكون من 20 نقطة (في 12 تموز/ يوليو 1966) كانت تتضمن استقلالاً ذاتياً للكرد[3]، وحكمهم لأنفسهم، ومجلس نواب منتخباً، بالإضافة إلى المساهمة الكردية في قوات الأمن في الدولة واستخدام اللغة الكردية. وعلى أي حال، فإنه عندما أعتلى القوميون المتشددون سلم السلطة، مع بداية حكم ناجي طالب، خلفاً لحكم البزاز، ذهبت تلك البرامج أدراج الرياح[4].

(1) Author's interviews wth Jawhar Namiq Salim, A'first) Speaker of the KNA (1992–2000) and Secretary General of KDP's Politburo (Masif, 17 April 2007); and with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15 April 2007).

(2) Everest, *Oil, Power and Empire ...* , op. cit., p. 72.

(3) David McDowall, *The Kurds: A Nation Denied* (London: Minority Rights Publications, 1992), pp. 88–89.

(4) = Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 41; and Majid

والأكثر من ذلك، فإن بداية حكم حزب البعث في العراق (من عام 1963 وحتى عام 2003)، بالإضافة إلى التكوين الهش للمجتمع العراقي، قد وضع الكرد في حالة تمرد وذلك (منذ تموز/ يوليو عام 1968)[1].

ولم توضع القيود على النضال الكردي عن طريق التطورات الداخلية في العراق في حدّ ذاتها، بل حيث نتج أيضاً عن التشرذم في القيادة الكردية من جراء عدم الاتفاق على من سوف يقوم بتمثيل الحركة في مفاوضاتها مع بغداد، ومن رغبة جلال طالباني وإبراهيم أحمد لطلبات كردية أكبر يتم وضعها على طاولة المفاوضات ويتم إجراء مشاورات بشأنها مع الحكومة العراقية وذلك حتى يتم تحقيق الاستقلال الذاتي للكرد[2]. وعلى الرغم من ذلك، فإن خطط المطالب الكردية التي كانت تشمل أكثر من الحقوق المدنية[3]، ووعود الدعم الإيراني للبارزاني في حالة توصله إلى اتفاق مع صدام حسين في مقابل منحه إذاعة كردية من كرمنشاه، كان يعني أن الخطط الكردية لم يكتب لها النجاح[4].

كانت نظم الحكم الشمولية القومية المتتابعة في سوريا تعني أن سنوات الستينيات كانت تمثل بالأحرى فترة عصيبة في حياة الكرد. وكانت ذروة فترات القومية العربية التي تحققت عن طريق تأسيس الجمهورية العربية المتحدة (من شباط/ فبراير عام 1958 وحتى عام 1961)، وبزوغ شمس قوة حزب البعث السوري في أعقاب الانقلاب العسكري في عام 1963، وهيمنة

= Khadduri, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (Oxford University Press, 1969), pp. 198–200.

(1) William Hale, *Turkey, the US and Iraq*, op. cit., p. 24.

(2) Ibid, pp. 60–61; also Arfa, *The Kurds...*, op. cit., p. 148.

(3) Ghareeb, op. cit., pp. 45–46, 58, 77.

(4) Dana Adams Schmidt, 'The Kurdish insurgency', *Strategic Review* 2 (Summer 1974), p. 54.

الحزب على المعارضة الداخلية[1]، لها تداعياتها السلبية على وجه اليقين على قضية كرد سوريا[2]. ومع ذلك، فقد بدا أن كرد العراق فيما بين الستينيات والسبعينيات، كانوا في وضع أفضل من أقرانهم من الكرد في الدول الأخرى؛ ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الخطاب الإعلامي لأيديولوجية حزب البعث فيما يخص الأقليات العِرقية في البلاد. ويفسر لنا فكر حزب النهضة العربي الاشتراكي في العراق، والذي كان يقوم على فهم حقوق «الأقليات العرقية كافة»، ما كان يتمتع به الكرد في العراق من مزيد من الحرية وأكثر من أي بلد آخر يشمل بين سكانه مجتمعاً من الكرد. وطبقاً لأقوال ميشيل عفلق فإن العرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم عنصرية .. (ومن أجل ذلك) فلن يمنع أحد الكرد من أن يتعلموا لغتهم طالما أنهم يمتثلون للقوانين التي تسود في الدولة ولا يمثلون تهديداً لها[3].

لقد منح المجلس القومي للقيادة الثورية بزعامة عبد السلام عارف في يوم 15 شباط/ فبراير عام 1963 للكرد مقعدين في مجلس الوزراء وامتيازات فيما يخص اللغة الكردية[4]، وفي يوم 7 آذار/ مارس من عام 1963 قدم عبد السلام عارف مقترحات تشمل منح عفو عام، ورفع الحصار الاقتصادي في الشمال، وسحب قوات الجيش كذلك، ومنح الحقوق الوطنية المبنية على

---

(1) Nazdar notes that 'Kurds were considered as second-class citizens'; Mustafa Nazdar, 'The Kurds in Syria', McDowall and Chaliand, eds, *A People Without a Country*, op. cit., p. 199.

(2) David McDowall, 'The Kurds', *MRG Report*, op. cit., p. 36.

(3) Afl aq quoted in Ghareeb, op. cit., pp. 45–46, 55, 58.

(4) Edgar O'Ballance, *The Kurdish Revolt: 1961–1970* (Hamden, Connecticut: Archon Books, 1973), pp. 101–2.

الإدارة الذاتية[1]. وعلى المنوال نفسه، عقد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر (في 3 آب/ أغسطس 1968) العزم على حل القضية الكردية بطريقة سلمية وديمقراطية وذلك عن طريق معارضة النزعات الانفصالية والتعصب المغالى فيه، بالإضافة إلى استغلال القوى الإمبريالية والقوى الرجعية في المنطقة لهذه القضية[2]. وقد نوهت مقالة ظهرت في جريدة جديدة للحزب يطلق عليها «الثورة العربية»، في عام 1969، عن حل القضية الكردية؛ إنها تدعم نضال كرد العراق من أجل التأكيد على شخصيتهم القومية والتي يجب أن تكون نوعاً مع النضال المشترك مع الشعب العربي في العراق من أجل تحقيق الوحدة القومية[3]. وبدت القيادة العراقية أكثر تقبلًا للمطالب الكردية، وبصرف النظر عما إذا كانت مثل هذه الخطط قد تجسدت على أرض الواقع أم لا، بدت الحركات الكردية في العراق أفضل تنظيماً.

ومع ذلك، فإن سياسات دول المنطقة تجاه الكرد، كانت تقوم في الأساس على فكرة الحفاظ على حياة الدولة أكثر من حرصها على حياة هؤلاء الأفراد.

وكانت الاتصالات المبدئية للولايات المتحدة الأميركية بالكرد، قد بدأت منذ عام 1969، واقتصرت على كرد العراق دون غيرهم، وكانت هذه البداية ترتبط بالأحداث الإقليمية أكثر من ارتباطها بالتطورات التي ميزت القضية الكردية في حد ذاتها أثناء أجواء الحرب الباردة. إنّ إعلان شاه إيران أن إيران يجب أن تكون أقل اعتماداً على اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى وجود علاقات اقتصادية له مع موسكو، والمشتريات الإيرانية

(1) Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 59.

(2) *Al-Jumhuriyya* (18 July 1969, Baghdad) cited in ibid, p. 81.

(3) Cited in Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, ibid., p. 82.

للمعدات من الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت نفسه الذي تتم فيه مبيعات الأسلحة الإيرانية من الولايات المتحدة الأميركية[1] ناهيك عن خشية واشنطن من هيمنة الشاه على منطقة واسعة من الشرق الأوسط بثرواتها الغنية من النفط والموارد الطبيعية، قد عجّل في خلق تحالف أميركي – إيراني ضد القومية العربية والشيوعية السوفياتية[2]. وبالإضافة إلى ذلك، فلم يؤد نفور الولايات المتحدة الأميركية من الخطاب البلاغي لنظام حزب البعث في العراق الذي لا يعترف بإسرائيل، والذي تلازم مع تنفيذ عمليات شنق علنية ليهود عراقيين وآخرين متهمين بالتخابر لمصلحة إسرائيل، إلى تشجيع استهلال الاتصالات الأميركية – الكردية فقط، ولكنها أدت أيضاً إلى تأسيس تحالف كردي – إسرائيلي بعد عام [3]1968. وستلعب إسرائيل، في حقيقة الأمر، دور الوسيط أخيراً في العلاقات الأميركية – الكردية.

لقد شكلت شكوك شاه إيران من أنشطة الاتحاد السوفياتي وعملائه من العرب في المنطقة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1969، وإدعاءات إيران في حقوق لها في جزر أبو موسى وطنب، ورغبتها في الوصول إلى موارد بترول دول الخليج، والتعاون السوفياتي مع العراقيين، وأخيراً نظرة الشاه إلى

(1) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm

(2) National Intelligence Estimate, Richard Helms, Director of Central Intelligence
(10 January 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/64772.htm (last
accessed 2008).

(3) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm and Author's interview with Dr. Najmaldine O. Karim, President of the Kurdish Institute in Washington and private physician to Mullah Mustafa Barzani (Washington DC, 8 March 2008).

النظام العراقي الجديد «كنظام مجنون»، عوامل إضافية عززت من تحالف الولايات المتحدة الأميركية مع إيران وما تبع ذلك من تعاون وثيق بين أميركا والملا مصطفى بارزاني[1]. وهكذا يبدو أن المساعدات الأميركية لكرد العراق كانت نتاج أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية التي كانت ترغب وبصفة أساسية في حماية المنطقة من التوسع السوفياتي، والسيطرة على أطماع شاه إيران وصدام حسين العراق في بترول منطقة الخليج[2]، والوصول إلى تحقيق هدف الاستقرار الإقليمي وتحويل القوة الأميركية عبر الجهات الفاعلة الحكومية بدلاً من حشد القوات الأميركية في منطقة الخليج[3]. وصلت أول دفعة نقدية من المساعدات الأميركية والتي بلغت 14 مليون دولار أميركي إلى كرد العراق في شهر آب/ أغسطس 1969 بعد خطاب من مصطفى بارزاني إلى ويليام روجرز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية (في يوم 22 نيسان/ أبريل عام 1969). وكان الغرض من هذه المساعدة هو تشجيع العلاقات الكردية مع شاه إيران في مقابل التزام الولايات المتحدة الأميركية مساعدة كرد العراق في الإطاحة بالنظام العراقي[4]، وذلك على الرغم من أن تفاعلات علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد، وكما سيتضح لنا في الجزء التالي، يتم تحديدها تحت شروط تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية لحقبة الحرب الباردة.

---

(1) (Department of State, 22 October 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/Nixon/e4/69234.htm

(2) US Department of State, *Telegram*, 'Situation in Iraq', No. 67409 (21 April 1971), in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65587.htm (last accessed March 2009).

(3) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 23.

(4) Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., pp. 138–40.

وقد طلبت الولايات المتحدة الأميركية من كرد العراق في آب/ أغسطس عام 1969 بأن يذهبوا بعيداً بالمبالغة في مطالبهم في المفاوضات مع النظام العراقي وطلب الاستقلال الذاتي، وعدم دعم كرد إيران بشرط أن يحافظوا على علاقات طيبة مع إيران، وأخيراً رفض أي مساعدات سوفياتية، حيث أن الولايات المتحدة الأميركية ومعها آخرون سيقومون بتحديد المساعدات العسكرية والمالية المطلوبة للإطاحة بنظام البعث العراقي[1]. وكما سيتم إيضاحه في الجزء التالي، فقد أثار التشجيع السوفياتي للنظام العراقي من أجل توحيد الكرد والشيوعيين من أجل سيطرة أفضل على البلاد بقيادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، قلق الولايات المتحدة الأميركية، كما أثارتها محاولات العراق السيطرة على كردستان كتحرك نهائي لتحويل العراق إلى دولة تابعة، وذلك بدوره سيشكل تهديداً للمصالح الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية[2]. وبناءً على ذلك التحريض من قبل الولايات المتحدة، فإن البيان الرسمي لآذار/ مارس عام 1970 قد تم الاعتراض عليه من قِبل الملا مصطفى بارزاني بينما الموقف الكردي كان يمكن أن يرتبط بطلب تأكيدات من الولايات المتحدة الأميركية للقيام بدعم القضية الكردية في العراق، وبالنظر إلى إدعاءات الملا مصطفى بارزاني، والتي ربما لو لم تكن لدعم الولايات المتحدة الأميركية فإن طريقة المفاوضات ربما كانت ستكون مختلفة[3].

---

(1) Interview with Mullah Mustafa Barzani (28 September 1976) cited in Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., pp. 138–39.

(2) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69747.htm.

(3) Researcher's interview with Massoud Barzani, President of KRG and KDP in Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

3.3 العلاقات الأميركية – الكردية في ظل رئاسة ريتشارد نيكسون (1970-1974).

وقد تميزت هذه الفترة، ولأول مرة، ببداية العلاقات الأميركية مع الكرد في العراق. وهذه العلاقة، التي مرت بسلسلة من التغييرات، لم تقم فقط بفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، بالنظر إلى تفاعل السياسات الخارجية لواشنطن مع الجهات غير الحكومية الفاعلة، ولكنها أيضاً ساهمت في فهم أفضل لعملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأميركية، وكما سيتم شرحه فيما بعد. مع ذلك، ومع الأخذ في الحسبان التطورات الإقليمية حتى ذلك الحين، فيجب أن نأخذ في الاعتبار أن علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالحركات الكردية الأخرى لم تكن ضرورية للسياسة الخارجية لأميركا، وأن سياسة هذه الأخيرة تجاه الكرد ربما من المحتمل أن تكون سرية وفي حدها الأدنى.

وقد تزامن تركيز السلطات حول رئيس الجمهورية ووزير خارجيته، هنري كيسنجر (والذي كان يشارك في كل منها كواضع للسياسة ومنفذ لها)، وباعتباره صانع السياسة المطلق في عصر الرئيس نيكسون، مع تطورين مهمين في العلاقة بين إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وبين القضية الكردية[1]. أعاد مذهب ريتشارد نيكسون في «القطبين التوأمين» (1969-1974)، والتي استهلها في ما يمكن اعتباره التحول الثاني في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، تشكيل إستراتيجية السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط[2]. وعلى الرغم من أن عقيدة نيكسون هذه، قد

---

(1) http://arcweb.archives.gov/arc/org_details.jsp?&sub=1145510&st=b.

(2) National Intelligence Estimate, Richard Helms, Director of Central Intelligence (10 January 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/64772.htm

حافظت على سياسة الاحتواء الأميركية من خلال الوسائل العسكرية الخفية ومن خلال استخدام وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وضد أي قوة يمكن أن تقوم بتهديد مصالحها الإقليمية، فإن مفهوم الاحتواء قد توسع إلى حد كبير. وقد قامت وللمرة الأولى، تحالفات للولايات المتحدة مع جهات حكومية فاعلة كوكلاء لها، مثل إيران والمملكة العربية السعودية (ولكن ليس مع إسرائيل)، ومع جهات غير حكومية فاعلة معينة مثل كرد العراق، تعمل على خدمة أهداف الولايات المتحدة الأميركية في ممارسة هيمنة غير مباشرة في الشرق الأوسط. وبهذه الوسيلة، فإن أميركا لا تقوم فقط بمنع أي توسع محتمل للاتحاد السوفياتي، ولكنها أيضاً يمكن أن تقوم بتهدئة أي سلوكيات عدائية محتملة من العراق يمكن أن تؤدي إلى تعريض مصالح الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج الغنية بالبترول للخطر[1].

وبالنسبة إلى إدارة الولايات المتحدة الأميركية، فإن استقرار الخليج،

... يعكس موقفنا الاستراتيجي، والاقتصادي الدائم والثابت لمصالحنا السياسية. إن منطقة الخليج هي مفترق طرق له أهمية هائلة، وله أهمية اقتصادية وسياسية حيوية للعالم الحر بأكمله، وإن هدفنا الإستراتيجي هو ضمان أن هذه المنطقة لن تقع تحت هيمنة أي قوة عدائية للولايات المتحدة الأميركية، ولحلفائها، ولأصدقائها في المنطقة. كما أن لدينا روابط سياسية قوية مع الحكومات العربية المعتدلة الصديقة في المنطقة[2].

(1) Naseer H. Aruri, 'US policy towards the Arab–Israeli confl ict', in Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (USA: New York Press, 1993), p. 99; *New York Times* (24 December 1969); Meho and Nehme, *The Kurdish Question in US foreign policy ...* , Part I, op. cit., p. 21.

(2) Richard, W. Murphy 'US role in the Persian Gulf and the Middle East Peace Process', *Current Policy*, Department of State, Bureau of Public Affairs, No. 1062 (April 1988).

ويمكن تفسير التزام الولايات المتحدة الأميركية تجاه استقرار المنطقة من خلال تحالفات مع جهات إقليمية حكومية فاعلة وقوية على حساب القضية الكردية حتى الآن، على الأساس ذاته. فقد قامت الولايات المتحدة في هذا السياق، بإلغاء البرنامج الثاني والمفترض لشمال العراق من أجل توريد إمدادات الإغاثة للمحتاجين من الكرد، وذلك بعد حرب حزيران/يونيو عام 1967 مع إسرائيل، حيث أنه وطبقاً لتصريحات رودجر ب. دافيز: في غياب أي علاقات مع العراق فإن الولايات المتحدة الأميركية ليس لديها إلا القليل لتفعله من أجل توريد إمدادات الإغاثة للمحتاجين من الأقليات في تلك البلاد[1]. كما أنه يعتبر من القرارات التي تكشف رفض الولايات المتحدة الأميركية منح الملا مصطفى بارزاني اللجوء السياسي في سنوات الأربعينيات، والمطالبات المتكررة للكرد والتي لم يتم الاستجابة لها بهدف مواصلة نضالهم من أجل الاستقلال الذاتي طوال فترة الستينيات[2]. وعلى الجانب الآخر، فإن تحالف الرئيس نيكسون مع إيران، والمملكة العربية السعودية وكذلك مع إسرائيل، باعتبارهم وكلاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي وصدام حسين في العراق، قاد إلى التطور الثاني في علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع كرد العراق.

وكان التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وكرد العراق

---

(1) NEA, *Memorandum*, 'Kurdish threat against Kirkuk oil installations' (USA, 29 May 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65194.htm (last accessed March 2009).

(2) صرح الملّا مصطفى بارزاني لصحيفة نيويورك تايمز، «في عام 1962 قمنا بالسماح للأميركيين بتزويدنا بالمعونة العسكرية علناً أو سراً، وذلك للحصول على الاستقلال الحقيقي ونكون شركاء موالين في الشرق الأوسط.

cited in Dana Adams Schmidt, *Strategic Review* 2, op. cit., p. 54.

من الاتصالات التي جرت في عام 1969 إلى علاقة أميركية - كردية سرية وعلى مستوى رسمي نتاج عدد من العوامل. فقد انتبهت الولايات المتحدة الأميركية للدرجة العالية من التغلغل السوفياتي سواء في إيران (باعتبارها تحتل المرتبة الرابعة ضمن أكبر الدول التي تتلقى مساعدات اقتصادية سوفياتية) وفي العراق (بالنظر إلى استمارات الاتحاد السوفياتي والتي بلغت 170 مليون دولار أميركي في صناعة البترول الوطنية منذ عام 1969)[1]. وربما تفاقمت شكوك حكومة الولايات المتحدة الأميركية أكثر فأكثر عندما نما إلى علمها مقابلة جرت بين الاتحاد السوفياتي وصدام حسين في شباط/ فبراير عام 1972، وكانت هذه المقابلة تستهدف عقد اتفاقيات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، ونتج عنها عقد اتفاقية صداقة وتعاون في 9 نيسان/ أبريل عام 1972[2].

وتعتبر هذه التطورات، بالإضافة إلى مبادرة صدام حسين بتأميم شركة البترول العراقية (في 1 حزيران/ يونيو 1972)، واعتقاد شاه إيران أن تعاونه مع بارزاني يمكن أن يمنع العراق من شن أي عمليات تخريب ضد إيران والأردن في منطقة الخليج، هما التطوران اللذان يفسران قيام الولايات المتحدة الأميركية بعقد تحالف مع كرد العراق[3]. ويمكن أن نجد تفسيرات أخرى

(1) *CIA Memorandum*, 'Moscow and the Persian Gulf', No 0865/72 (12 May 1972), http:// www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69743.htm.

(2) US State Department, 'Foreign Relations, 1969–76, Volume E-4, Documents on Iran and Iraq, 1969–72', http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69728.htm.

(3) Henry Kissinger, 'Progress report on the Kurdish support operations for the President', *Memorandum* (5 October 1972) http://www.state/gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/71912. htm

لعقد تحالف بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد في عقيدة نيكسون الخاصة «بالقطبين التوأمين» كرد فعل على الجهود السوفياتية لاكتساب المزيد من الأرض في المنطقة، وخشية الولايات المتحدة من علاقات إيران والعراق مع الاتحاد السوفياتي، ورغبتها في منع العراق من تحقيق الهيمنة على الخليج الفارسي[1]، وجنباً إلى جنب مع طبيعة نظام البعث في العراق بوصفه نظاماً خارج السيطرة، والذي يعتبر تهديداً لأمن دولة إسرائيل ولاستقرار دول الإقليم بسبب تدهور العلاقات الأميركية – العراقية بعد حرب حزيران/ يونيو عام 1967.

وعلى أي حال، وحتى عام 1972، ومع عدم وجود أي اهتمام حقيقي لدى الولايات المتحدة بسياسة كردية تجاه كرد العراق، والتعامل غير المباشر لها مع الكرد نتيجة لضغوط سياسات الاتحاد السوفياتي ومبادرة شاه إيران، تتّضح لنا الطبيعة غير الواضحة للعلاقات الأميركية – الكردية حتى ذلك الوقت. ولم يبد أن القضية الكردية ولا الكرد أنفسهم في ذلك الوقت أيضاً، أنهم يمثلون أي أهمية عاجلة في نظر كيسنجر، الذي أشار إلى قضية كرد العراق بوصفها «بالأمر الكردي»[2].

لقد قام الكرد بتأسيس علاقة رسمية مع الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1972 وصاعداً، في حقبة الرئيس نيكسون، التي ظلت تتسم بالفتور حتى ذلك الحين تجاه المناشدات الكردية من أجل إقامة علاقة[3]. وهكذا أجبرت السياسات السوفياتية الولايات المتحدة الأميركية ومنذ سنوات

---

(1) Kissinger, *Years of Upheaval*, op. cit., p. 669.

(2) *Secret Document*, Declassifi ed, NND 989505 (28 April 1975), p. 22.

(3) Researcher's Interview with Massoud Barzani, President of KRG and KDP in Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

السبعينات فصاعداً، على إقامة علاقات أميركية - كردية. ويبدو أنّ اضطهاد صدام حسين للشيوعيين، والسياسات السوفياتية التي كانت تستهدف خلق استقرار داخلي في العراق نظراً للاستثمارات الهائلة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في العراق، قد شجع صدور البيان العراقي - الكردي في سنوات السبعينيات بإجراء مفاوضات من أجل الاستقلال الذاتي للكرد[1]. وتفسر لنا الضغوط السوفياتية على صدام حسين لضم الكرد والشيوعيين في العراق إلى حكومة جبهة وطنية مع حزب البعث (في 18 أيار/ مايو 1972) كشرط لإتمام المعاهدة العراقية - السوفياتية، التحول في إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وقيامها بعقد تحالف مع الكرد[2]. وفي هذا السياق، وبسبب مشاعر القلق الإيرانية بشأن مفاوضات البارزاني مع النظام العراقي، تمت دعوة إدريس بارزاني إلى طهران للقاء كل من رئيس المخابرات الإيرانية (السافاك) وممثلين عن إسرائيل[3].

وتم عقد أول لقاء سري في ظل هذه الظروف في (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو 1972) بين إدريس بارزاني ومعه محمد عثمان من ناحية، مع ريتشارد هلمز، مدير المخابرات الأميركية، والكولونيل ريتشارد كيندي، مساعد نائب الرئيس لشؤون تخطيط مجلس الأمن القومي، من ناحية أخرى والتي فيها، وكنتيجة لترتيبات الشاه، قام الكرد بتقديم قضيتهم مباشرة إلى

(1) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65606.htm.

(2) Ibid.

(3) في شباط/ فبراير 1970، بلغت المساعدات الإيرانية والإسرائيلية لبارزاني مليون ومئتي الف دينار عراقي.

US Department of State, Directorate of Plans, 'Israeli aid to Kurdish rebels', IN-039040 (9 April 1970), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69591. htm

حكومة الولايات المتحدة الأميركية، والتي كانت علامة فارقة في تاريخ العلاقات الأميركية - الكردية. وعلى الرغم من أنها كانت غير رسمية علاوة على أنها كانت سِرية، فإنها ظلت أيضاً بدون أن يتم كشف النقاب عنها، حيث أن كلاً من الطرفين كان يدرك حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى السرية. وكان كلّ من هلمز وكينيدي يحملان تفويضاً من الدكتور هنري كيسنجر في التعبير عن تعاطف حكومة الولايات المتحدة الأميركية مع الحركة الكردية بقيادة البارزاني... مشيراً إلى أن وجود ممثلي الكرد في مكتبه كدليل على موقفنا في النظر بعين الاهتمام لطلباتهم في المساعدة[1]. وقد أقر هلمز صراحة عن رغبته في استمرار العلاقة مع الحركة الكردية والتي تم تدشينها رسمياً بالفعل، ومع ذلك، فإن مساعدات الولايات المتحدة الأميركية للكرد يجب أن يتم ضخها سواء من خلال إيران أو إسرائيل. وقد طلب الكرد من الجانب الآخر، الاستقلال الذاتي، واستمرارية الاتصالات السرية المباشرة، معتقدين أن كردستان، ورغم كونها صغيرة، يمكن أن يتم استغلالها كأداة فعالة لكبح جماح التوسع السوفياتي في المنطقة[2].

وسيتم تسريب تفاصيل المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأميركية للكرد من خلال مجلة أميركية، تسمى «فيلج فويس» (أو«صوت القرية»كما يدل ترجمة اسمها- المترجم)، نشرت تقريراً للجنة أوتيس بايك (في 16 شباط/ فبراير 1976) بعنوان «تقرير عن المخابرات المركزية الأميركية والتي لا يريد الرئيس فورد لك أن تقرأه»[3]. وطبقاً لذلك التقرير، فإن لقاءات

(1) *Memorandum of Conversation* in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/ 69747.htm

(2) Ibid.

(3) *Pike Report* (19 January 1976), republished in *The Village Voice* (New York: 23 February 1976).

الأيام العشرة بين الكرد والولايات المتحدة الأميركية، بين إدريس بارزاني، ومحمود عثمان مع المسؤولين الأميركيين مثل وزير الشؤون الخارجية، وممثلين عن البنتاجون، ووزارة الخارجية ومدير المخابرات المركزية الأميركية كانت مهمة سرية قد تمت كخدمة[1] لحليفنا (شاه إيران) الذي أبدى تعاوناً وثيقاً مع وكالة مخابرات الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن شعر بخطر وجود تهديدات من جيرانه[2]. ويمضي التقرير قائلًا «إنّ الشاه قد طلب توسط الولايات المتحدة الأميركية في القضية الكردية في أيار/ مايو عام 1972 حيث أن الكرد يكنون ثقة فائقة في الولايات المتحدة الأميركية كما أنهم يريدون أن يحصلوا على أسلحة عن طريقكم»[3]. وكان الكرد بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية أداة نافعة من أجل إضعاف أي مغامرات إقليمية محتملة من العراق[4]. وتعتبر إشارة هنري كيسنجر للقضية الكردية «بالأمر الكردي» ذات دلالة في تفسير نظرة الإدارة الأميركية إلى الكرد. وعلى الجانب الكردي، وعلى الرغم من أن رد فعلهم كان قد تم شرحه «بالحاجة إلى الحصول على مساعدة من أي نوع من الولايات المتحدة الأميركية (ومع الرغبة القلبية الصادقة) فإن مثل هذه العلاقة يمكن أن يتم تطويرها»[5].

ويمكن أن نلحظ بوضوح إبان هذه الحقبة، أن علاقة الولايات المتحدة

(1) Researcher's Interview with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15 April 2007).

(2) *Pike Report* (19/01/1976), ibid.

(3) William Blum, *The CIA: A Forgotten History ...* , op. cit., p. 1275

(4) 'Turk–Kurd blow up imminent', *Soldier of Fortune* (July 2005) in www. sofmag. com, p. 19.

(5) Interview with Mahmoud Othman, ibid.

الأميركية بالكرد قد تطورت بصرف النظر عن أي دولة أخرى. ولكن من الواضح أن ذلك قد حدث داخل إطار هيكل من السياسة التي تقوم على التركيز في المقام الأول على الجهات الحكومية الفاعلة في المنطقة. وهذا يتصل ليس فقط بتعقيدات النظام العالمي من بزوغ تهديدات وحركات جديدة، ولكن أيضاً للأولويات التي تمنحها الولايات المتحدة الأميركية لمصالحها الإقليمية وتحت أي ظرف من الظروف. وبينما كانت الاتصالات الأولية بين الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد كنتيجة جانبية لتوابع الحرب الباردة، فإن العلاقات الأميركية الكردية قد جاءت بصفة أساسية نتيجة للحاجة إلى الحفاظ على إيران كحليف للولايات المتحدة الأميركية في سياستها تحت إدارة الرئيس نيكسون وإستراتيجية «القطبين التوأمين» المناوئة للاتحاد السوفياتي. وطبقاً لتقرير بايك، فإن العلاقات الأميركية الكردية قد تم تفسيرها في ضوء كونها نتاج قيام الولايات المتحدة الأميركية بتقديم الأسلحة والدعم المادي للمجموعات العرقية التي تقاتل من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي في دولة تجاور أي دولة حليفة لنا[1]. وفي الإطار ذاته، وطبقاً لتصريحات كيسنجر، فإن القضية الكردية قد أضافت مادة للحصول على العديد من النتائج المتنوعة؛ وأهمية ربط الأهداف بالوسائل المتاحة تعني ... أهمية التماسك بين الحلفاء[2]. وكانت إيران بالنسبة إلى كيسنجر، حليفاً حقيقياً للولايات المتحدة الأميركية، كونها تقوم بإرغام العراق على الاحتفاظ بقواته المسلحة مشغولة تماماً بالجبهة الشرقية .. بعيداً عن سوريا[3].

(1) *Pike Report* (19 January 1976), republished in *The Village Voice* (New York: 23 February 1976)

(2) Meho and Gunter, *The Kurdish Question in US Foreign Policy*, op. cit., p. 4.

(3) Muralidharan, S., «The Kurdish Dilemma», *Frontline Magazine* (India's National Magazine), Vol.20, Issue 06, (15–28 March 2003).

لقد كان التحالف الأميركي – الكردي قصير المدى كوسيلة تكتيكية لتسهيل أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، بالنظر إلى رغبتها في السيطرة على كل من إيران والعراق، ويتم النظر إليه كمشروع يتم بموجبه منع الآمال الكردية في الانفصال، لأن ذلك يمكن أن يسمح للاتحاد السوفياتي بأن يسبب المتاعب لاثنين من الدول الأخرى الحلفاء للولايات المتحدة الأميركية[1]. ومع ذلك، فإن كلًا من شاه إيران وهنري كيسنجر كانا يأملان بألا يتمكن عملاؤهما- الكرد- من إحراز النصر: ولكنهما يفضلان بدلاً من ذلك، أن يستمر المتمردون ببساطة في الأعمال العدائية بما يكفي من استنزاف موارد العراق[2].

وتعتبر حالة الكرد في العراق درساً كاشفاً (كحالة نموذجية) لعلاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الجهات غير الحكومية الفاعلة كجزء من سياساتها الإقليمية، كما تلقي سياستها تجاه كرد العراق الأضواء الكاشفة على عملية صناعة القرار في واشنطن. فيبدو داخلياً، أن تشكيل السياسة الأميركية يعتمد على أربعة عوامل: الدستور؛ وإيديولوجيات رؤساء الولايات المتحدة الأميركية؛ والنظام الخاص وتحديد المسؤولين عن القيام بالمهام الإدارية وشخصيات الأجهزة البيروقراطية. فعلي سبيل المثال، فإن تركيز السلطة حول رئيس الجمهورية ومستشاريه أثناء فترة رئاسة ريتشارد نيكسون يمكن أن يعزي بوجه خاص إلى الشخصية القوية لهنري كيسنجر.

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية قد عارضت مقترح البيت الأبيض في آذار/ مارس 1972 بشأن تقديم مساعدات للكرد، تحت عنوان «تقوية

(1) Ibid.

(2) *Pike Report* (19/01/1976).

إيـران»[1] فإن إدارة الولايات المتحدة الأميركية قامت بذلك وضد رغبة وزارة الخارجية. وبصفة أكثر تحديداً فإن تصريح تالكوت سيلاي (Talcot Seelye) (سفير الولايات المتحدة الأميركية في تونس فيما بعد)، بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تقوم بدعم أي هدف ليست مستعدة لدعمه سواء سراً أو علناً، مثل الدولة الكردية المستقلة لأن لديها العديد من المصالح في تلك المنطقة[2]. كذلك، اعتراض مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية لمقترحات تقديم مساعدات سرية لكرد العراق، تحت مزاعم بأن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن تتورط في مثل هذه المسائل السرية والتي لا تتماشى مع سياستها الخاصة بعدم التدخل في شؤون الآخرين، لم يكن المثال الوحيد للتضارب بين الأجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة الأميركية. فقد كانت الفجوة الواسعة بين العديد من الأجهزة البيروقراطية والأقسام المتعددة في داخل إدارة الرئيس نيكسون، والمساعدات السخية المُقدمة من الولايات المتحدة الأميركية لإيران شديدة الوضوح. وكانت كل من وزارة الدفاع الأميركية والكونجرس الأميركي يعتقدان أن إيران تحوز على أسلحة أكثر من حاجتها، من خلال تسليح شاه إيران عن طريق الولايات المتحدة الأميركية ومن خلال مبادىء الرئيس نيكسون المعروفة[3].

وعلى الرغم من تأخّر الكونجرس الأميركي في الموافقة على تمويل مبيعات الأسلحة الخارجية (آب/ أغسطس 1970)، فإن القرارات الرئاسية استمرت في تمويل شاه إيران بقاذفات القنابل المقاتلة الفانتوم ف-4 وسفن

(1) 'Kurdish/Assyrian appeal for US assistance' (13 June 1969), in www.state.gov/r/pa/ ho/frus/nixon/e4/65597.htm.

(2) Ibid.

(3) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm

حماية الشواطئ الحربية، ودبابات شرايدن، وطائرات النقل الجوي (C-130)، بالإضافة إلى المعدات العسكرية الأخرى لإقناعه بالعدول عن الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي[1]. وقد أثارت الحرية الكاملة لإدارة الرئاسة الأميركية في هذه الحقبة، ومزاعم تقرير بايك بأن التعاون بين المخابرات المركزية الأميركية والبيت الأبيض غير موجود في واقع الأمر، العديد من الأسئلة عن مدى شرعية الأجهزة البيروقراطية للولايات المتحدة الأميركية وعن مراحل صناعة القرار التقليدية داخل الإدارة[2]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يجري يؤكد التأثيرات الخارجية كعوامل تدخل في تشكيل نظام صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا السياق، فإن نفوذ شاه إيران قد تجلى واضحاً في كونه حتى لم يقم ببذل الجهد لإخطار الولايات المتحدة الأميركية بأن نهاية برنامج (المساعدات الأميركية للكرد) بات قريباً (في عام 1975)[3].

4.3 المتناقضات في العلاقات الأميركية – الكردية (1975–1979)

ويوضح هذا الجزء من الكتاب كيف أن مساعدات الولايات المتحدة الأميركية للعراق أثبتت أنها كانت لها نتائج عكسية في تسوية القضية الكردية.

---

(1) National Intelligence Estimate (NIE), submitted by Richard Helms, Director of
Central Intelligence (10 January 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/
e4/64772.htm and http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm

(2) وقال مدحت الحاج سري (رئيس بلدية بغداد) على ما يبدو إن وكالة المخابرات المركزية قد قامت بتزويد الكرد بالأسلحة؛
included in 'Chronology', *Middle East Journal*, 23(3) (Autumn 1969): p. 513; and Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 77.

(3) *Pike Report* (19 January 1976).

وقد كان عقد السبعينيات يمثل فترة حرجة سواء للقضية الكردية أو لإستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط فيما يخص الانسحاب البريطاني من الخليج الفارسي (عام 1971) وبزوغ شمس الخمينية في إيران (عام 1979). وعلى الرغم من أن أهداف السياسة الخارجية الأميركية ظلت بلا تغيير، فإنه كان يتم تشكيلها عن طريق ريتشارد نيكسون. وطبقاً لتصريحات هنري كيسنجر: «فإن خيارنا كان في عام 1972 إما أن نقوم بمساعدة إيران لتسليح نفسها، وإمّا أن نسمح بحدوث فراغ خطير[1] ربما يمكن أن يقوم الاتحاد السوفياتي بشغله على الفور»[2]. وكان التحالف مع كل من إيران والعراق يتم إقراره عن طريق السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، والتي كانت تفضل إيران باعتبار أنها القطب الثاني في إستراتيجية الرئيس نيكسون ضد شيوعية الاتحاد السوفياتي والنظام البعثي في العراق. وكان تبرير سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه كرد العراق كوسيلة لصناعة القلاقل في (العراق)، لأنّ هذا الأخير قوة يمكن أن تتسبب في خلق المتاعب[3].

ولا يجب التقليل من شأن دور كرد العراق في أواخر سنوات الستينيات وصاعداً حتى منتصف السبعينيات كقوة لها وزنها في تنفيذ إستراتيجية السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة. وثبت أن كرد العراق، وكما كان الحال دائماً، بوصفهم حلفاء في سياسة الولايات المتحدة وكثقل مواز لحزب البعث العراقي، وتقوية إيران، وكذلك لتهدئة الحركات الكردية في إيران،

(1) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little Brown, 1982), p. 669.

(2) Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 79.

(3) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm.

كانت لديهم قيمة بالغة[1]. ويبدو أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وحتى مع ذلك، سواء تجاه الكرد أو تجاه أي جهة حكومية فاعلة في المنطقة – تنبع من مصالحها الإستراتيجية الخاصة البعيدة المدى؛ وبناء على هذا الأساس فإنه يمكن النظر ببساطة إلى علاقات الولايات المتحدة الأميركية بالكرد في سنوات السبعينيات كعلاقة وساطة زائلة، وسرية، وانتهازية انتهت مع منتصف العقد. كانت سياسة واشنطن بمنحها المساعدات السرية للكرد تهدف لتحقيق التوازن بين كل من العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وعلى الأرجح استجابة أميركية لاحتياجات الأجندة الخاصة بها في السياسة الخارجية، والتي تم دفعها إليها دفعاً من أجل شاه إيران[2]. وبذلك تم دفن الآمال الكردية التي كانت تعتمد على مساعدات الولايات المتحدة الأميركية للعشرين عاماً القادمة، في أعقاب اتفاقية الجزائر التي تم عقدها (في عام 1975)، عندما قامت كل من الولايات المتحدة الأميركية وشاه إيران بحجب المساعدات عن كرد العراق.

(1) وفقاً لهارولد سوندرز، موظف رفيع المستوى في «مجلس الأمن القومي»، الذي قال: كانت الحجة الرئيسية لثني الولايات المتحدة عن دعم الكرد «أن نلتزم بجهد حرب عصابات، التي يشكل نجاحها مواجهة مع الحكومة في بغداد والمحافظة على الحكم الذاتي الكردي، لأنه إذا تحولت المعركة ضد الكرد، لن نتمكن من الحصول على الأصول ولا على المصالح لتقديم دعم حاسم»
From Harold H. Saunders to Dr. Kissinger, *Memorandum*, 'Message from Shah on Kurds' (7 June 1972), http://www.state.gov/r/ pa/ho/frus/ nixon/e4/69745.htm

(2) مذكرة من آل هيج إلى هنري كيسنجر، «الدعم الأميركي السري للكرد لا يُجنب المشاركة السوفياتية المباشرة وعدائية النظام عراقي، بل وسيمنع رد فعل تركيا بينما يمكن أن تضع الولايات المتحدة موظفيها الرسميين هناك».
(18 July 1972), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/71903.htm.

وقد أنهت اتفاقية الجزائر التي تم عقدها في يوم 6 آذار/ مارس عام 1975 العلاقة الأميركية – الكردية، في اللحظة التي أبرم فيها شاه إيران اتفاقية مع عدوه على خلافات حدودية، وتخلى عن الكرد، وحذا نيكسون حذوه[1]. ويمكن اعتبار اتفاقية الجزائر مغامرة ناجحة لشاه إيران، استطاع بموجبها تجنب تمرد الكرد في أراضيه، وأجبر العراق على تقديم تنازلات فيما يخص نزاعه معها في ممر شط العرب المائي[2]. فقد قرر شاه إيران في اجتماع لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) أن يتوقف عن دعم الكرد بشرط أن يتم منحه السيادة على نصف الممر المائي لمياه شط العرب، بينما يتخلى العراق عن مزاعمه من حقوق في منطقة خوزستان الغنية بالبترول[3]. كما أن العراق يجب عليه أن يعترف بالسيادة الإيرانية على جزر طنب وأبو موسى في الخليج[4]. وعلى الجانب الآخر، قدم صدام حسين، بوصفه الطرف الأضعف في المعادلة معظم هذه التنازلات حتى يتمكن من إحداث توازن بالنسبة إلى المساعدات التي تقدم للكرد من جانب إسرائيل، وإيران، والولايات المتحدة الأميركية[5]. وكانت المحصلة النهائية لذلك هزيمة التمرد الكردي، بالإضافة

(1) Vanly in McDowall and Chaliand, eds., *A People Without a Country..*, op. cit., p. 187.

(2) Abbas Alnasrawi, 'Iraq's Perspectives', *Arab Studies Quarterly*, 11(1) (Winter 1989): p. 136.

(3) Kerim Yildiz, *The Kurds in Iraq*, op. cit., p. 23.

(4) William R. Polk, *The Arab World Today* (London: Harvard University Press, 1991), pp. 332–33.

(5) US Government, Director of Central Intelligence, 'The Kurds: rising expectations, old frustrations', *National Intelligence Estimate* (Washington DC, September 1992) in http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp? p. 7.

إلى تفجر النزاعات الداخلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان قد أُنشئ حديثاً آنذاك (في عام 1975) عن طريق جلال طالباني وإبراهيم أحمد – وتم إعلان ذلك رسمياً من دمشق في حزيران/ يونيو 1976 – وبدأت حقبة جديدة في الحركة الكردية في العراق.

كان بيان آذار/ مارس بين العراق والكرد، وبصرف النظر عن نتائجه، علامة فارقة في موضوع قضية الكرد في العراق بقدر ما كان بسبب مخاوف من تحديد هوية الدولة الثنائية[1]؛ وعلى أي حال، فإن عجز الجانبين عن الوصول إلى اتفاق كان يعني تأجيل تنفيذ الاتفاق لفترة أربع سنوات قادمة، عندما يتم منح الكرد الحكم الذاتي إذا ما أثبتوا أنهم على استعداد لذلك[2]. وعلى أي حال، يبدو أن الاتفاق كان محكوماً عليه بالفشل من اللحظة التي تم الاتفاق عليها. فقد أعلن الملا مصطفى بارزاني، وقبل ساعات من التوقيع على البيان، أنه لا يثق في قادة حزب البعث نظراً لسياساتهم في عام 1963[3]، وتم إجباره بواسطة أعضاء مكتبه السياسي على التوقيع على الاتفاقية باعتبارها وثيقة تاريخية تحتوي على اعتراف بالحقوق التاريخية للكرد[4].

وفي الوقت ذاته، فإنه لم يكن هناك تطابق بين الأماني الكردية منذ عام 1969 في الاستقلال الذاتي داخل كيان سياسي (على مستوى حكومة إقليم

(1) 'World Directory of Minorities', *MRG Magazine*, Middle East and North Africa (1990), p. 200.

(2) Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 87.

(3) . في شباط/ فبراير عام 1963 قتل النظام العراقي ألف مواطن، وبالتحديد من المعارضين للقوميين العرب.

Interview by researcher with Mohsin Dizayee, Special Envoy of Massoud Barzani (Salahaddin, 13 June 2007).

(4) Researcher's Interview with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

كردستان هذه الأيام)، وبين رغبات حزب البعث في الاعتراف المحدود بالحكم الذاتي للكرد، الذين كانوا، وبطبيعة الحال، وبتحريض من الولايات المتحدة الأميركية قد ذهبوا بعيداً بأمانيهم في مطالبتهم بالحكم الذاتي، وفي الوقت ذاته، لم يكن يبدو عليهم الاستعداد للتعاون مع حكومة عراقية يمكن ألا تعترف بالحقوق الكردية في الاستقلال الذاتي والتكامل الثقافي بدلاً من الاستقلال ... ليست هناك ثقة لدى الكرد في العرب العراقيين وأصبحوا أقل ميلاً تجاه التسوية.

كما تعتبر المقترحات الكردية التي تم تقديمها للمسؤولين الأميركيين، والتي تم وضعها أثناء زيارة وفد كردي برئاسة شفيق قزاز في عام 1969 من أجل البحث عن تعاون مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل «إسقاط النظام العراقي واستبداله بحكومة أكثر تعاوناً مع الكرد»، ذات دلالة مهمة[1]، في حين كانت وجهات النظر الكردية تجاه سياسة العراق الكردية منذ عام 1968 بأن كل البعثيين يرغبون في اكتساب عنصر الوقت اليوم من أجل تجميع عناصر نظامهم، هي أيضاً معبرة[2]. وتعززت هذه الأفكار بأكثر من ذلك، بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها إدريس بارزاني في كانون الأول/ ديسمبر عام 1970 قبل إعلان البيان[3]. ومن الأسباب الإضافية لعدم تنفيذ البيان، مسألة

---

(1) State Department, *Memorandum*, 'Kurdish/Assyrian appeal for US assistance' (Washington DC, 13 June 1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65597.htm.

(2) *Le Monde* (12 October 1968).

(3) Researcher's Interview with Kamal Fouad, Member of PUK (Suleimaniya, 19 April 2007).

استبعاد الكرد من هيكل السلطة في (مجلس قيادة الجمهورية)[1]، والمطالب الكردية فيما يخص التسوية حول كركوك[2]. كما قيل إنّ مبادرة صدام حسين في عقد مفاوضات من أجل البيان كانت نتيجة ضغوط سوفياتية، في ظل معاهدة الصداقة والتعاون، ناهيك عن اضطهاد هذا الأخير للشيوعيين. وفي شهر تموز/ يوليو عام 1971 قام الملا مصطفى بارزاني بإعلان ذلك.

وقد أجبرت الظروف الكرد على التوقيع على اتفاقية لم يتوقعوا أن يحترمها العراقيون على الإطلاق، في حين كانوا على أهبة الاستعداد للثورة ضد تلك الحكومة. نحن نقوم بإجراء اتصالات فعلية بعناصر غير كردية خشية من أي خدعة عراقية من أجل القيام بتدمير الحزب الديمقراطي الكردستاني. وستكون الحكومة التي يمكن أن تظهر نتيجة لهذه الانتفاضة موالية للحكومة الأميركية. يقف بارزاني على أهبة الاستعداد من أجل التشاور مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وتنفيذ السياسات الأميركية، واكتساح العناصر المناوئة لها في المنطقة، وسوف يفضّل البارزاني أن يقيم علاقات سرية مع حكومة واشنطن التي من خلالها سيفضل أن يحصل على المشورة حول كيفية تقديم عملياته الثورية ضد النظام العراقي... وقد وعدته إيران بالفعل بالمساعدة إذا ما بدأ القتال[3].

وقد أدت مثل تلك المعتقدات الكردية، بالإضافة إلى محاولة الاغتيال التي جرت ضد الملا مصطفى بارزاني (في 29 أيلول/ سبتمبر 1971)، إلى جانب الأفكار البعثية بأن الرجعية، والطائفية إلى جانب القبلية .. التي تقوم

---

(1) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65597.htm

(2) Human Rights Watch, 'Iraq: Forcible expulsion of ethnic minorities', *Human Rights Watch*, Vol.15, No 3 (March 2003), www.hrw.org/reports/2003/iraq0303/Kirkuk0303.pdf.

(3) http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72104.htm (16 July 1971).

بتمزيق أوصال المجتمع إلى قطع متناثرة، إلى المزيد من تدهور العلاقات العراقية – الكردية. وكانت القشة الأخيرة في المفاوضات العراقية – الكردية هي المساعدات الأميركية، والإيرانية، والإسرائيلية والتي مُنحت للكرد في صيف عام 1972[1].

وعلى الجانب الآخر، وعلى الرغم من إعلان طارق عزيز أن البيان ليس من قبيل الدعاية[2]، وأن صدام حسين كان متفائلًا بشأن أن التسوية يمكن أن تضمن علاقات الأخوة، بسبب أن بغداد لا تثق في أي تقارب كردي إيراني[3]، وذلك طبقاً لأقوال بعض المسؤولين الكرد المشاركين في هذه المفاوضات،

(1) وفيما يتعلق بالمساعدات الإسرائيلية للكرد، «مؤسس جهاز المخابرات الإسرائيلية ـ روفين شيلوه- قام بالتعاون مع الكرد، وفي الستينيات قام مستشارون إسرائيليون بتدريب البشمركة الكردية».

see Michael M. Gunter, 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 20(3) (Spring 1997): p. 5.

وبالإضافة إلى ذلك، «إعانة إسرائيل السرية للبارزاني التي قيل إنها بلغت 50,000 دولار أميركي في الشهر» .

'Israelis infi ltrate Arab regimes', *Washington Post* (17 September 1972), p. B7.

وعلاوة على ذلك، اعترف ميناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بتزويد الكرد بالأموال والأسلحة والمدربين. انظر:

Israeli aid to Kurds as reminder for Jason Morris, 'Begin airs secret وأخيراً، ساعد 1980), p. 11. Iraqis', *Christian Science Monitor* (6 October الموساد والسافاك بارزاني «في إنشاء جهاز المخابرات والأمن.

op. cit., p. 5; and O' cf. Gunter, 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', Balance, *The Kurdish Revolt: 1961–1970*, op. cit., pp. 101–2.

(2) *Interview*, 25 November 1976, cited in Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 92.

(3) *New York Times* (21 December 1970).

حيث كان كل من الطرفين ولسوء الحظ غير جادين في تنفيذ الاتفاق، ولذا فقد كانت فرصة ضائعة. لقد كان التفكير الكردي ينصب على أن القوى الخارجية يمكن أن تحصل لهم على شروط أفضل، بينما العراقيون في المقابل، يعتقدون أنهم وبمعاونة من السوفيات يمكن أن يقوموا باحتواء الكرد في أي وقت حينما تسمح الظروف بذلك. وكانت الاتفاقية جيدة بعلامات سرية ومكشوفة بأننا (الكرد) وأنهم (العراقيون) يجب أن يتحلوا بالإرادة الجيدة والرغبة في تنفيذ الاتفاقية[1].

وفي ظل هذه الأوضاع، كان من غير المحتمل إلى حد كبير أن يوضع قانون الحكم الذاتي لعام 1974 موضع التنفيذ. وقد منح القانون الجديد – المحول من بيان عام 1970 الإدارة الذاتية للكرد بدلاً من الموافقة على المطالب الكردية بوضع الحكم الذاتي تحت السيطرة الكاملة لبغداد. وقد أدى دعم صدام حسين بتحالفه مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وأزمة البترول في أعوام 1973، 1974، وتأميم حقول البترول في كركوك، إلى اشتعال التمرد الكردي[2].

جعلت آثار اتفاقية الجزائر، وتولّي الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر للسلطة في الولايات المتحدة الأميركية (1976–80)، الكرد يشعرون بالعزلة، وانهمكت واشنطن في حماية منطقة بترول الخليج كمنطقة مصالح حيوية لها، ومواجهة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وحماية الأمن

(1) Researcher's Interview with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15 April 2007).

(2) لم يكن صدام ليعطي كركوك للكرد حيث أنها تحتوي على 70 في المائة من إنتاج النفط العراقي.

الإسرائيلي[1]. وتم تفسير السياسة المزدوجة للرئيس كارتر بحاجة الولايات المتحدة الأميركية لواردات البترول وكذلك بالثورة الإسلامية في إيران التي ربما قامت بتعريض المصالح الأميركية في منطقة الخليج للخطر[2]. وقد تعزز احتواء الولايات المتحدة الأميركية لكل من النظامين الشيعي والشيوعي وبمساعدة من صدام حسين العراق، أكثر في عشية حرب الخليج الأولى (عام 1980 – 1988)[3]. وفي هذا المجال، يعتبر تحول الولايات المتحدة الأميركية من سياسة احتواء العراق إلى السيطرة عليه وعلى إيران والكرد طوال سنوات الثمانينيات أمراً مثيراً للغاية. ومما يبعث على الدهشة، أنه بعد سنوات قلائل فقط من هذا العداء الأميركي للعراق، صرح زيغنيو بريجينسكي أن وجود آية الله الخميني في المنطقة يستوجب الحاجة إلى تحالف أميركي – عراقي، حيث أنه ليس هناك تعارض للمصالح الأساسية بين العراق ومصالح الولايات المتحدة الأميركية[4].

ويكشف الدعم الأميركي لكل من إيران والعراق في النصف الأول من الثمانينيات من أجل تخفيف حدة تهديد سيطرة العراق الإقليمية على كل صادرات البترول، بالإضافة إلى قيامها باحتواء إيران، كيف أن السياسة الخارجية يتم تشكيلها طبقاً لأهداف الولايات المتحدة الأميركية وتحت أي

---

(1) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 17.

(2) Everest, *Oil, Power and Empire ...* , op. cit., p. 34.

(3) Ibid.

(4) Richard Manning, 'US defense umbrella: shelter or storm?', *The Middle East*, No. 74 (Washington, December 1980), p. 10; and see also Barry Rubin, 'The United States and Iraq: From Appeasement to War', in Amatzia Baram and Barry Rubin, eds., *Iraq's Road to War* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 256.

ظروف متاحة. وقد أشار جون دوتش، مدير المخابرات الأميركية حتى عام (1996)، فيما يخص الكرد، أن نظرة الولايات المتحدة الأميركية بأن الحكم الذاتي لهؤلاء يمكن أن يثير القلاقل في المنطقة، لأنّ منح الحرية للكرد يعني أخذ أراضٍ من إيران، وتركيا، وسوريا[1]، وقد سادت هذه النظرة من مفهوم الولايات المتحدة الأميركية عن سياساتها تجاه الكرد حتى نهاية حرب الخليج الأولى[2].

وتشمل الأسباب التي جعلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تبتعد عن الكرد، تقوية العراق -التي يمكن أن تستند - ضمن أسباب أخرى - إلى إنتاجه المتزايد من البترول في أعقاب أزمة البترول العالمية (1973-1974)[3]، وتزايد الطلب الغربي على البترول العراقي[4]، وإعادة توجيه السياسة الخارجية العراقية نحو الغرب من أجل استغلال التقدم التكنولوجي، ونتيجة لتدهور العلاقات السوفياتية العراقية بعد القمع الذي

(1) Husayn Al-Kurdi, 'The CIA in Kurdistan', *ZMagazine* (December 1996), www. bydigi.net/genel-kultur/274374-cia-kurdistan.html

(2) Kenneth Katzman, *CRS Report for Congress*, 'Iran: US concerns and policy responses' (USA: Congressional Research Service, 2 April 2007), pp. 1, 2; and from Harold Saunders to the Secretary of State, *Briefi ng Memorandum*, Secret, "Policy towards Iran", No 20313 (NEA, 5 September 1979).

(3) ازداد إنتاج النفط وكذلك إيراداته بنسبة 3.48 مليون برميل باليوم كما ورد في كتاب سيمون هندرسون:
Instant Empire: Saddam Hussein's Ambitions for Iraq (San Francisco CA: Mercury House, 1991), pp. 37, 46.

(4) According to Iraqi Oil Minister, Tayeh Abdel Karim; and see the Deputy Prime Minister on the Pan-Arab Charter: Tariq Aziz, 'Advertisement', *The Middle East*, No. 70 (August 1980), p. 53.

واجهه الحزب الشيوعي العراقي[1]؛ وبالإضافة إلى ذلك، الهزيمة الكردية والتشرذم السياسي في عام 1975، جنباً إلى جنب مع وفاة الملا مصطفى في عام 1979؛ كل ذلك ساهم في تجميد القضية الكردية حتى نهاية حرب الخليج الأولى (1980-1988)[2]. وهكذا نستخلص بأنه كلما كانت الولايات المتحدة الأميركية تفضل العلاقات مع دول المنطقة، فإن هذه الآلية تؤدي إلى تأثيرات عكسية في العلاقات الأميركية - الكردية.

وعلى المنوال ذاته، جاء صعود التيار الإسلامي في تركيا في السبعينيات، وقرار اليسار التركي (حزب العمال التركي) الذي نادى بالكرد كهوية مستقلة، واستنكار القمع القومي الذي نتج عنه التدخل العسكري الثاني مدعوماً من المخابرات المركزية الأميركية (في آذار/ مارس 1971)[3]. وقد أدى إعلان الكرد في 1970 «أن هناك شعباً كردياً في تركيا.... يخضع لسياسة الإكراه

---

(1) Directorate of Intelligence, *National Intelligence Estimate*: 'Prospects for Iraq:
Saddam and beyond', Case No F-2005-00669 (December 1993), http://www.foia.cia. gov/browse_docs.asp?doc_no=0001188931 (last accessed March 2009), p. 22.

(2) أجبرت الحرب العراقية الإيرانية مليون كردي على النزوح إلى تركيا بسبب الهجمات التي وقعت في المناطق الكردية في «شمال العراق» (1988) واستبدالهم بالعرب في سياق حملة الأنفال». انظر:
Middle East Watch, *The Anfal Campaign in Iraqi Kurdistan* (New York: MEW & Physicians for Human Rights, 1993).

(3) Martin Van Bruinessen, *Kurdish Ethno-Nationalism versus Nation-Building States* (Istanbul: Isis Press, 2000), p. 228; Husayn Al-Kurdi, 'The CIA in Kurdistan', *ZMagazine* (December 1996), www.bydigi.net/genel-kultur/274374-cia-kurdistan.html

والتعذيب والاستيعاب» إلى المزيد من الحذر لدى نخبة الدولة في تركيا[1]. إنّ سياسات الدولة التي تمنع أي حزب يساري، والتوجه الغربي لتركيا، علاقاتها الراسخة مع كل من العراق وإيران تفسر موقفها حيال المسألة الكردية[2]. وبالفعل فإن الاتصالات الاقتصادية الوثيقة بإيران والعراق زادت من تهميش الكرد[3]، وبالمثل فإن زيادة قوة النظام البعثي لحافظ الأسد (1970) ضاعف من سياسات سوريا المتشددة نحو الكرد مثل منع اللغة الكردية في الاستخدام العام وتعريب الأسماء والقرى الكردية وما إلى ذلك. ونتيجة لهذه المستجدات ظهرت اثنتا عشرة مجموعة انفصالية كردية بالإضافة إلى حزب العمال الكردستاني (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978) في تركيا بصفة عامة وفقاً للتحليل التالي[4].

في النهاية فإن وضع الكرد في إيران لم يبد في طريقه إلى الازدهار فيما يتعلق بوصول آية الله الخميني إلى الحكم والحرب بعد ذلك مع الكرد

---

(1) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey,* op. cit., pp. 91–92.

(2) وفقاً لهيبر، تركيا انتهجت سياسة «التثاقف» بدلًا من الاستيعاب؛ انظر:
Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (New York: Palgrave Macmilllan, 2007), p. 6.

(3) ازدادت الصادرات التركية لإيران والعراق، بين عامي 1973 و 1974، بينما الفوائد الاقتصادية من خط أنابيب النفط بين كركوك وميناء يومورتاليك (أضنة)، في عام 1977 عززت علاقات تركيا مع إيران والعراق في المقام الأول على أساس اقتصادي. انظر:
Philip Robins, *Turkey and the Middle East* (London: Pinter, for the Royal Institute of International Affairs, 1991), pp. 100–107.

(4) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey,* op. cit., p. 94.

(1979). وبشكل خاص فإن إحجام الخميني عن منح حقوق سياسية إلى أي فصيل عرقي غير فارسي إضافة إلى الرفض الكردي لقبول أي شيء أقل من «مد حدود مهاباد إلى غرب أذربيجان وكرمنشاه وإيلام»[5] (كما تبين الخريطة الثانية) قد تسبب بحصول معركة بين البشمرجة والباسادران في ساناداج (18 آذار/ مارس 1979)[6]. ويشير غريب أيضاً إلى أن رد الفعل الكردي تجاه عدم قدرة السلطات في إيران على تلبية مطالبهم المتزايدة كان خطاب الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الخميني في 5 آب/ أغسطس 1979 والذي يؤكد أن الكرد هدفوا إلى الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي الفاسد وإقامة الحكم الديمقراطي في إيران الذي يمكن أن يضمن للشعب الكردي حقوقه في الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي[7]. لذلك فإن رفض المجلس الثوري للخطة الكردية سداسية النقاط (شباط/ فبراير 1980) للمطالب الكردية بالحكم الذاتي في إيران يُذكّرنا بالتوازن السياسي للقوة الذي ساد في تركيا بين الحكومة والجيش[8].

---

(5) Nader Entessar, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', *Third World Quarterly*, 6(4) (October 1984): pp. 925–26.

(6) Secret Document, File: 201–873159 (11 October 1979); also American Embassy in Tehran to Secretary of State, 'Kurdish uprising in Sanandaj', No3170 (March 1979) and Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism*, op. cit, p. 35.

«في 18 آذار/ مارس 1979 نشب قتال بين الميليشيات الكردية وقوات الحرس الثوري في سانانداج» انظر:

Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., pp. 16–17.

(7) Ibid., p. 23.

(8) Ibid, pp. 25–26.

على الرغم من آراء الخميني عن الكرد إلا أن رئيس الوزراء بازرجان وآية الله محمود تاليغاني عبّرا عن تعاطفهما مع الطموحات الكردية[1]، وإنّ السماح بتدريس اللغة الكردية وتعيين مندوبين كرد (24 آذار/ مارس 1979، 3 أيلول/ سبتمبر 1979) يُفسَّر ليس فقط بسبب المخاوف من أن معظم العناصر المتطرفة يمكن أن تنتشر في النهاية داخل الحركة الكردية من خلال المطالبة بحقوق متزايدة وإنما أيضاً أن هذه العناصر تهدف إلى إنشاء دولة إسلامية على حساب الحكم الملكي؛ فاحتجاز رهائن في السفارة الأميركية في إيران على أيدي الإسلاميين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 والاستفتاء في كانون الأول/ ديسمبر 1979 الذي يوضح أن ٪90 من الكرد كانوا ضد الحكومة أجبر الخميني على طرح برنامج من 14 نقطة حول مجموعات الأقليات العرقية[2]. ولكن انتشار هذه الأفكار بأن التنازلات عن الحكم الذاتي إلى الجماعات العرقية كان يعني الانفصال من خلال الاستقلال[3]، بالإضافة إلى ادّعاء بانيس دار الذي قال «نحن نقبل الحكم الذاتي ولكن ما تريدونه أنتم هو الانفصال، وإلا فإنه لا يمكنكم أن تقاتلوا»[4]، هذا أدى فقط إلى استمرار الصراع الكردي.

تنص المادة الثانية من الدستور الإسلامي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1979) على أن جميع الأفراد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل الفرس والترك والكرد والعرب والبلوشيين والتركمان والآخرين سيتمتعون بحقوق متساوية

(1) From the American Embassy in Tehran to Secretary of State, Confi dential Document, No 3194, 'Kurdish uprising in Sanandaj' (March 1979).

(2) James Ciment, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York, 1996), p. 69.

(3) 'Reference to the word *khodmokhtari*'; cf Esman and Rabinovich, *Ethnicity, Pluralism and the State*, op. cit., p. 217.

(4) Reported in *The New York Times* (29 August 1979).

تماماً[1]. وبعد ذلك فإن رفض برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني للحكم الذاتي (نيسان/ أبريل 1979) بالإضافة إلى المزاعم الكردية التي تكشّفت بعد ذلك، فتح معركة جديدة بين الكرد والحرس الثوري[2]. وفي آب/ أغسطس 1979 أعلن الخميني الحرب المقدسة ضد الكرد، وألغى عضوية عبد الرحمن قاسملو في جمعية الخبراء، وأدان الكرد والحزب الديمقراطي الكردستاني على أنهم حزب الشيطان الذي يتبع المحاولات الكردية للاستيلاء على باوا (بلدة بالقرب من العراق)[3]. وبدلًا من التفاوض فضَّلَ الكرد حمل الأسلحة[4] مدعين أنه من الآن فصاعداً لا يمكنهم التخلّي عن أسلحتهم إلا بعد تحقيقهم للحكم الذاتي، بينما قالت طهران إنها يمكن أن تتفاوض مع الكرد فقط «إذا ألقوا بأسلحتهم»[5].

عدّلت إعلانات الخميني فيما يتعلق بالمد الشيعي من موقف كامل الإدارة الأميركية والتي كانت تخشى تغيّراً في توازن القوى الإقليمي. ومن ثم فقد عكس حكم الخميني ليس فقط التعديل الثالث للسياسة الخارجية الأميركية وإنما أيضاً أدّى، نتيجة لوجهة نظر القائد الديني بشأن الأقليات، إلى تدهور في حالة الكرد.

---

(1) Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran*, op. cit., p.187.

(2) Yildiz and Taysi, *The Kurds in Iran*, op. cit., pp. 22–23.

(3) *New York Times* (26 August 1979).

(4) Entessar, *Kurdish Ethno Nationalism*, op. cit., p. 34.

(5) Ralph Joseph, 'Iran: clashes with Kurds resume as talks break down', *The Christian Science Monitor* (01 April 1980), http://www.csmonitor.com/1980/0401/040137. html (last accessed March 2009).

5.3 الولايات المتحدة وتهميش القضية الكردية (1980–1983):

ارتبط انتخاب الجمهوري رونالد ريجان رئيساً للولايات المتحدة (1981–1989) بتعزيز وتوطيد العلاقات الأميركية الإسرائيلية كـ «مقوّم استراتيجي»، والتقارب مع العراق كبديل لما كان منذ 1978 حصناً إيرانياً في الخليج بعد سقوط الشاه. كما أن إقامة دولة إسرائيل بدعم أميركي دائماً ما خدم المصالح الإقليمية الأميركية فيما يتعلق بـ «احتواء» الاتحاد السوفياتي والقومية العربية[1]. وبالنسبة إلى العراق فإن هدف زعزعة استقرار إيران «من خلال جيرانها» في وجه الحركة الإسلامية للخميني بدَّلَ السياسة الخارجية الأميركية لمصلحة العراق[2]، كما أن«للدعم الاقتصادي والتكنولوجي الأميركي للعراق لتطوير برنامج أسلحته الكيماوية والبيولوجية» في الثمانينيات بدأ حقبة جديدة من العلاقات الأميركية العراقية[3]. وبعد عام 1978 كانت المساندة الأميركية للعراق ورغبتها في تسيير العلاقة إلى أبعد من ذلك،

---

(1) Larry Everest, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Global Agenda* (4th edn) «وقيل إن المساعدات الأميركية إلى إسرائيل قد بلغت بين عام 1947 و 1997 84 مليار دولار أميركي».

US financial aid to Israel: Figures, facts and impact, Summary, Washington Report', *Middle East Affairs* (15 January 2003).

(2) 'Secret memo by Brzezinski to Secretary of State Cynus Vance – found in US embassy', Dilip Hiro, *Iran under the Ayatollahs* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985), p. 320.

(3) Stephen Zunes, 'US–Iraq: on the war path', *Foreign Policy Focus*, Vol.7, No.12 (Washington DC, 1 October 2002), http://www.fpif.org/fpiftxt/1321.

إلى درجة أنه خلال الثمانينيات «كان هناك إدارة خاصة في السفارة الأميركية في العراق تختص بدعم صدام»[1].

سوف يتم النظر إلى العلاقات الأميركية الكردية في هذا السياق من خلال تناول كيف حققت الولايات المتحدة الاستقرار عبر الحفاظ على التوازن الإقليمي لمصلحتها، وذلك بتركيز سياستها الخارجية على الدول التي سهّلت لها مصالحها الاستراتيجية، وتم تعزيز هذه السياسة بدرجة أكبر في عهد الخميني، بحيث أنّ جهود تطوير علاقة جديدة مع إيران بمناخ ودي هدفت إلى التأثير على النظام من أجل ضمان الاستمرار في المنطقة[2]، كما أن حاجة الولايات المتحدة الملحة إلى تعديل السلوك الإيراني نبعت من «الشكوك الإيرانية في أن الولايات المتحدة تُحيك مخططات ضدها مع الإسرائيليين والشاه والسعوديين والعراقيين والشيوعيين» وكانت إيران مقتنعة أيضاً بأن «العراق يساعد المتمردين الكرد والعرب في إيران»[3].

يفسر هدف الولايات المتحدة من إقامة علاقات ودية مع معظم الجماعات داخل الحكومة الإيرانية «مع الحفاظ على علاقات بالعناصر السياسية الأخرى ومنها المعارضة» الموقف الأميركي تجاه إيران والقضية الكردية[4]. فقد شعرت الإدارة الأميركية أنها بحاجة إلى الحفاظ على وجهة

(1) Interview with Jawhar Namiq Salim, A' (fi rst) President of the KNA (1992–2000) and Secretary of KDP's Politburo (Masif, 17 April 2007).

(2) From Harold Saunders to the Secretary of State, *Briefi ng Memorandum,* Secret, 'Policy towards Iran', No 20313 (NEA, 5 September 1979).

(3) From Secretary of State to Embassy in Cairo, *Draft,* 'Iran Briefi ng', Secret, No267001 (NEA/IRN, 13 October 1979).

(4) «على المدى البعيد نريد أن نعمل لإيران التي يسود فيها القوميون والمعتدلون، والعلمانيون في إدارة البلد... نحن بحاجة ماسة لاتصالات مع طلقاني وشريعة =

نظر واضحة بشأن الأزمة الكردية، حيث أن تشجيع طموحهم بالحكم الذاتي يمكن أن يكون له تأثيرات من شأنها أن تُزعزع استقرار المنطقة بأكملها[1]. وبالإضافة إلى ذلك فإن استبدال سياسة «القطبين» بـ«الاحتواء الكامل لإيران والعراق» في النصف الأول من حرب الخليج الأولى (22 أيلول/ سبتمبر 1980- 20 آب/ أغسطس 1988) جعل الولايات المتحدة منشغلة بتوازن القوى الإقليمي[2]. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أنها ساندت العراق بصفة أساسية فإن الولايات المتحدة وفّرت الأسلحة لإيران أيضاً (كانون الثاني/ يناير 1986) خوفاً من أن يكتسب الاتحاد السوفياتي تواجداً في البلاد[3].

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 وحتى الآن فإن العلاقات الأميركية العراقية الرسمية، وكذلك استمرار السياسة الأميركية للاحتواء ضد إيران أضعفت جميع جوانب الحركة الكردية، كما أن الأعمال الأميركية من خلال الكرد تُفسَّر بدرجة أبعد من خلال هدف الولايات المتحدة للإطاحة بآية الله الخميني واستبدال العراق كقطب ثانٍ للسياسة الخارجية الأميركية. تسببت حرب الخليج الأولى وزيادة قوة الخميني والانقسامات بين الكرد في تعزيز التعاون بين الكرد؛ فمثلاً رأى كرد العراق وتركيا أن الحرب فرصة لتطبيق وتنفيذ طموحاتهم في الحكم الذاتي، كما ارتفعت مساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني لـ حزب العمال الكردستاني في 1981 «اتفاق التعاون

= مداري وغيره من رجال الدين المعتدلين. إنا نريد طمأنتهم لقبولنا للثورة لأن تأثيرهم قد يزداد في الأشهر المقبلة.»

Harold Saunders to the Secretary of State, *Briefing Memorandum*, From Secret, Policy towards Iran', No 20313 (NEA, 5 September 1979).

(1) Ibid.

(2) Michael Klare, 'The Rise and Fall of the «Rogue Doctrine»', op. cit., p. 19.

(3) *The Middle East*, No. 147 (January 1987), p. 47.

وأمن الحدود» في شباط/ فبراير 1983 بين تركيا والعراق والذي مهّد لـ «عمليات ضد الجماعات المسلحة في أراضي كل من الدولتين»[1]. وتوترت العلاقات بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب الهجمات التركية على قواعد بارزاني التي كان هدفها ممارسة الضغط على هذا الأخير وتفريق متمردي حزب العمال الكردستاني الذين تحصّنوا هناك[2].

بعد ذلك تم إبرام سلسلة من الاتفاقيات من «اتفاقية التعاون وتأمين الحدود» (تشرين الأول/ أكتوبر 1984) إلى البروتوكول الأمني بين أنقرة وبغداد الذي سمح لـ حزب العمال الكردستاني بالاستقرار في شمال العراق كحصن لكل مقاتل كردي[3]. ووفقاً للاتفاق أُعطيت تركيا الضوء الأخضر للعمليات عبر الحدود في الأراضي العراقية[4] حتى 15 كيلومتراً من أجل شن غارات على مخيمات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والتي كانت بمثابة همزة الوصل التجارية للعراق بصادراته النفطية. كما أن صدام كان يأمل في أن تُضعِف هذه الغارات الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنافسيه الدائمين[5]، كما اتضح من خلال اجتماع عُقِدَ بضغوط تركية بين عبد الله أوجلان ومسعود بارزاني في دمشق 1984 و 1985 لبحث التسوية[6].

---

(1) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey*, op. cit., p. 100. See also William Hale, *Turkey, the US and Iraq*, op. cit., p. 35.

(2) Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 103.

(3) Ibid., especially Chapter Three.

(4) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey*, op. cit., pp. 99, 100, 171.

(5) Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 104.

(6) Chris Kutschera, 'Mad Dreams of Independence: The Kurds of Turkey and the PKK', *Middle East Report* (July–August 1994).

أدى غياب الوحدة بين مختلف الحركات الكردية - كل منها بسبب ضغوط مختلفة من الأنظمة الخاضعة - بالإضافة إلى التلاعب الخارجي إلى تفكك الحركة الكردية، وهكذا تم تهميش القضية الكردية برمتها[1]. سمح العراق لـ الحزب الديمقراطي الكردستاني بإنشاء مقرات فوق أراضيه مع توفير الدعم المالي والأسلحة في الوقت نفسه[2]، لأنه كان يدعم طهران ضد صدام بينما انضم الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ليكون بنفسه حليفاً دائماً مع صدام، وبعد فترة مع حزب العمال الكردستاني.[3] خلال هذه الفترة، كان يبدو أنه من الصعب على الكرد استغلال أي أصول، حيث أن السياسة الخارجية الأميركية فضّلت أن تلعب دولة إقليمية واحدة ضد الأخرى بدلاً من الدخول في تحالف مع المعارضة الكردية في كل بلد. كانت هذه الاستراتيجية واضحة حاولت أميركا من خلالها تجنب إجراء أي تعديلات جوهرية في توازن القوى الإقليمي قد تكون على حسابها.

---

(1) *New York Times* (12 January 1987), p. A1; also Stephen Engelberg, *Iran and Iraq* (New York: Houghton Miffl in, 1991), p. 112.

(2) Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, op. cit., p. 13.

(3) Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran*, op. cit., p. 191.

وقع جلال الطالباني مذكرة تفاهم مع حزب العمال الكردستاني في مايو 1988. انظر:

Kutschera, 'Mad Dreams of Independence', op. cit.

«تحالف طالباني مع صدام حسين بعد وعده بوقف تعريب كركوك، وإن صدام سوف يعلن عن ميثاق جديد للحكم الذاتي للكرد.» «عندما أدرك الجيش قدرته على الدفاع عن البصرة... تراجع صدام حسين ونكث بوعوده'. انظر:

Interview with Mr. J. Talabani', unpublished (Brooklyn: Kurdish Cultural Institute, September 1985), pp. 10–11, cited in Ciment, *The Kurds ...* , op. cit., p. 62.

وعلى العكس من ذلك، فمن خلال مراقبة إيران والعراق، ومع الاطمئنان أنه لن تسود أيّ منهما، فقد تمت حماية المصالح الأميركية في المنطقة إلى حد مقبول. وبالتالي فإن أجهزة الاستخبارات الأميركية قدّمت لإيران والعراق بشكل متعمد بيانات استخبارية محرّفة أو غير دقيقة من أجل تعزيز أهداف إدارة ريجان في المنطقة[1]. وكان هذا يعني أن الولايات المتحدة كانت قادرة على منع أي من الجانبين من «الفوز بحرب الخليج»[2].

إن الخلافات بين الكرد قد حرمتهم الاستفادة من الموقف الضعيف للدول الإقليمية خلال حرب الخليج الأولى، وبدلاً من ذلك فمنذ 1984 وما بعدها ازداد الموقف الكردي سوءاً بسبب عمل الولايات المتحدة الجاد لوقف تدفق الأسلحة إلى إيران، وبالتالي حسم الفائز النهائي في الحرب، وتمكين العراق والسياسة الكردية الإيرانية في عهد الخميني والانقلاب العسكري الذي أدّى إلى دستور 1982 المتشدد[3]، الأكثر ظلماً في التاريخ السياسي التركي، وبالمثل فإن ارتباط تركيا بالغرب وجّه السياسة الخارجية الأميركية نحو محاباة أنقرة.

أدّى دعم الولايات المتحدة للتدخل العسكري الثالث (1980) على يد الجنرال كينان إدرين إلى زيادة موقف الكرد في تركيا[4] سوءاً كما يتضح من خلال الدستور الذي أكد على الاعتراف بجميع المواطنين كأتراك، ومنع تكوين أي حزب على أسس ثقافية أو عرقية، وصدَّقَ على عدم الاعتراف التركي بوضع الأقليات العرقية. ووفقاً للتقرير الأميركي بشأن حقوق الإنسان

(1) Stephen Engelberg *New York Times* (12 January 1987), p. A1.

(2) Ibid.

(3) Teicher and Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm*, op. cit., p. 287.

(4) Husayn Al-Kurdi, 'The CIA in Kurdistan', *ZMagazine* (December 1996), www. bydigi.net/genel-kultur/274374-cia-kurdistan.html

في تركيا خلال تلك الفترة فإنّ سياسة الدولة التركية لعدة سنوات كانت محاكاة لسياسات ذات خلفية عرقية غير تركية غالباً ما تؤدي إلى نقطة عدم تشجيع دلائل التمايز العرقي بالقوة(1)، كما فرضت أنقرة هذه الهوية التركية على مواطنيها – حيث كان يُعترف بكل شخص على أنه تركي – من خلال منع اللغة الكردية وإجراء تغييرات أخرى تتعلق باستخدام اللغة الكردية. وكان هدفها هو تشجيع تكامل واندماج الدولة من خلال تضمين المواطنة والهوية المشتركة كأساس لمجتمع متجانس. تم تطبيق المعاملة ذاتها على الجناح الإسلامي في البلاد من خلال جهود القيادة العسكرية لتشجيع الخلط والامتزاج بين الدين والطبيعة العلمانية للدولة التي يمكن أن تستوعب أي عنصر إسلامي(2).

في عام 1984 دعّمت الولايات المتحدة أنقرة ضد سكانها الكرد بأكثر من نصف التسليح لديها(3)، وتم تعزيز القومية الكردية من خلال العنف السياسي والكساد الاقتصادي في الثمانينيات التي وصلت مع تعاقب الحكومات القمعية وغير المستقرة إلى ذروتها مع دستور الثمانينيات الجديد (قانون 2932) والذي حرم الحقوق الثقافية والعرقية للمجموعات العرقية غير التركية(4). فالسياسة التركية نحو القضية الكردية تنعكس من خلال ظهور حزب العمال الكردستاني في تركيا، وبعد ذلك فرض القانون العسكري في الأقاليم

(1) Secretary of State to US Embassy in Ankara, 'Telegram, 1986 Human Rights report for Turkey', Confidential, No 038985 (February 1987).

(2) Hakan M. Yavuz, 'Search for a New Social Contract in Turkey', op. cit., pp. 114–43.

(3) Noam C. Chomsky, 'Prospects for peace in the Middle East', speech at University of Toledo (4 March 2001), ww.matrixmasters.com/wtc/chomsky.

(4) Ibid, p. 97.

الكردية خشية من الانتفاضة، ودور قوات الأمن الخاص التركية في اضطهاد أي حركة يسارية تعمل في جنوب شرق البلاد. ويتضح الموقف الكردي في سوريا، من جهة أخرى، من التقارير الأميركية الخاصة بإنشاء قرى جديدة في المنطقة الكردية للمزارعين العرب السوريين بهدف تخفيف المرتكزات الكردية في شمال شرق سوريا، وهذا يتوافق مع موقف سوريا بعدم الاعتراف باللاجئين الكرد[1].

وهكذا فإن غياب العلاقات الأميركية الكردية خلال هذه الفترة يمكن أن يُفسَّر من خلال الأحداث الإقليمية والمستجدات المحلية التي حدثت في كل دولة فيها سكان كرد، وانشغال الولايات المتحدة بإيران والعراق بهدف الاستقرار الإقليمي. وحتى في حالة العراق فإن عدم مبالاة الولايات المتحدة تجاه المذبحة الكردية من خلال ما يُعرف بـ «حملة الأنفال» يوضح ذلك كما يتبين في الفصل التالي.

6.3 دور حزب العمال الكردستاني والمذبحة الكردية (1984-1989)

استمر تجاهل الإدارة الأميركية للقضية الكردية حتى في النصف الثاني من الثمانينيات. فقد انعكست المستجدات الكردية من خلال سلسلة من الأحداث كان أهمها حملة المذبحة الجماعية في 1988 على يد نظام صدام ضد كرد العراق بسبب تحالفهم مع إيران. وشملت الأحداث الأخرى الدعم الأميركي لإيران والعراق[2] وتأزُّم المفاوضات على الحكم الذاتي بين

---

(1) From the American Embassy in Damascus to the Secretary of State, Confi dential Document, No 01177 281522Z, 'Syria will not admit Kurdish refugees' (27 March 1975).

(2) في نوفمبر 1986، زودت الولايات المتحدة إيران بالأسلحة مباشرة أو عن طريق إسرائيل، وبذلك انتهكت التزام ريغان العلني بعدم بيع الأسلحة إلى إيران. انظر: Alnasrawi, 'US foreign policy in the Middle East', op. cit., p. 55.

الاتحاد الوطني الكردستاني وبغداد (1984) بالنسبة إلى العلاقات الأميركية العراقية، والنزاعات الكردية العراقية على وضع كركوك للمرة الثانية منذ بيان السبعينيات[1] والدعم الإيراني فيما بعد لـ الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ضد بغداد (1986)[2]. ويعتبر التحالف الاقتصادي[3] الأميركي العراقي والعلاقات الأميركية الوثيقة بتركيا كحليف للناتو وإعادة توجيه السياسية الأميركية على حساب إيران من الأمور الهامة أيضاً، ورغم ذلك فإن أكثر التطورات المشهودة بين الولايات المتحدة والكرد يبدو أنها قد وقعت مرة أخرى في حالة الكرد في العراق.

تأزُّم المفاوضات بين العراق والاتحاد الوطني الكردستاني لتسوية القضية الكردية بالإضافة إلى التسلح الذي وفّره الإيرانيون للكرد خلال حرب الخليج الأولى كان له تأثير سلبي على الحركة الكردية[4]؛ فمحاولات الإيرانيين الاستيلاء على حلبجة أدى إلى إزعاج البعثيين الذين ردوا بسلسلة هجمات ثلاثية المراحل كانت تُعرف بـ «حملة الأنفال»؛ وفي شباط/ فبراير 1988 هاجم العراق مقر حزب العمال الكردستاني في برجولو وسرجولو في وادي جلفي، وفي آذار/ مارس 1980 استخدم الجيش العراقي الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية والكردية في حلبجة والمعسكرات الأخرى.

---

(1) Directories of Intelligence, An intelligence assessment: 'Iraq–Turkey–Iran: the Kurdish insurgencies' (29 March 1988), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009), pp. 23–24.

(2) Everest, *Oil, Power and Empire*, op. cit., p. 123.

(3) بلغت هذه العلاقات الاقتصادية ذروتها بين عامي 1988 و1991 عندما استوردت الولايات المتحدة 500 ألف برميل من النفط العراقي يومياً وقامت بتصدير المنتجات التكنولوجية إلى العراق. Everest, ibid., p. 393.

(4) Directories of Intelligence, An intelligence assessment: ibid.

وفي النهاية في آب/ أغسطس 1980 تم أيضاً استهداف مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في باديهان بالغاز السام[1]. ونتيجة لاستخدام العراق للغازات، ضد السكان الكرد في الشمال[2] أُجبِرَ 63 ألف كردي من كرد العراق على الهروب إلى الحدود مع تركيا، حيث تم استقبالهم كـ «مُرحَّلين»[3]. ويمكن اعتبار أن أحداث 1988 هي أول أزمة إنسانية تلقي بالضوء على قضية كرد العراق. وتكمن أهميتها في حقيقة أن الولايات المتحدة قدّمت حمايتها بعد ذلك لكرد العراق، في «عملية السقف الآمن» (نيسان/ أبريل 1991)، واتضح أنها تأثّرت بما حصل خلال أحداث الأنفال، وأنها كانت تخشى أزمة لاجئين جماعية ثانية تؤدي إلى تداعيات إقليمية.

لقد نبعت سياسة عدم المبالاة الأميركية تجاه كرد العراق في هذه الفترة بشكل واضح من منطلقات الولايات المتحدة تجاه الموقف الكردي بالإضافة إلى أهداف سياستها الخارجية. فاعتبار الولايات المتحدة أن الكرد حلفاء لإيران – والذي كان يتماشى مع السياسة الخارجية الأميركية بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للولايات المتحدة من التحالف مع العراق

---

(1) ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، لم تكن هذه الهجمات مقررة أو مجدولة. انظر: Yildiz, *The Kurds in Iraq*, op. cit., pp. 25–30.

(2) من الأمين العام بالنيابة إلى ريتشارد شيفتير، «60 000 كردي كانوا معرضين للخطر على الحدود التركية»، «مذكرة سرية»، رقم 8825820 (31 أغسطس 1988). ووفقاً لدراسة قام بها البنتاغون في التسعينيات، فإنّ كل من إيران والعراق استخدمتا مواد كيميائية. ومع ذلك، فإن الكرد الذين لقوا حتفهم كانوا ضحايا الغاز السام الإيراني، وليس العراقي، حيث إن استخدام السيانيد كان حكراً على إيران.
cf. *Washington Post* (3 May 1990), and *International Herald Tribune* (4 May 1990).

(3) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey,* op. cit., p. 101.

ناهيك عن غياب معلومات الإدارة، تجاوز إلى حد بعيد الاهتمامات الإنسانية الأميركية تجاه القضية الكردية[1]. فآراء السفارة الأميركية بشأن الموقف الخاص بسياسة العراق تجاه الكرد يبدو أنها كانت ضعيفة المعلومات تماماً على الرغم من تقرير وزارة الخارجية (1987) بشأن الدمار الذي كان يعاني منه هؤلاء[2]. ووفقاً للمعلومات من السفارة الأميركية في بغداد فإن «معاملة الكرد كانت معاملة روتينية، حيث كانت القيادة العراقية قيادة حكيمة عقلانية لا تدخر أي موارد من أجل التسبب في معاناة المدنيين»[3].

على الرغم من انتقاد الخارجية الأميركية لاستخدام العراق للأسلحة الكيماوية إلا أن هذه الاهتمامات لم يتبعها أي إجراء معين، بل يبدو أن الأهداف الأميركية، ووجهة النظر الأميركية بشأن أزمة اللاجئين الكرد التي انتهت بتهجير الكرد إلى الحدود التركية (أيلول/ سبتمبر 1988) تجاوزت أي اهتمام من جانب الولايات المتحدة، حيث أن هذه الأخيرة أولت الأهمية لعلاقتها مع العراق كعلاقة هامة لأهدافها السياسية والاقتصادية طويلة المدى في الخليج وما وراءها في وجود احتياطيات النفط العراقية التي كانت الثانية بعد الاحتياطيات السعودية[4]. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية أعلنت عن اهتمامها المستمر بحقوق الإنسان وقلقها من المعاملة الوحشية

(1) Samantha Power, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (Basic Books, 2002), p. 173. "Peter Galbraith – a Senate Staffer – considered the Kurds Iranian allies"; in ibid, p. 185.

(2) Ibid, p. 86.

(3) Ibid.

(4) US Department of State, From Richard Murphy to Mr Armacost, 'Action Memorandum: What steps to take now to deal effectively with Iraq's use of CW', Declassifi ed (19 September 1981).

للأقلية الكردية من جانب العراق إلا أن انتقاداتها أحدثت صدعاً في العلاقة الأميركية العراقية التي كانت بالفعل واهنة. وقد شعرت وزارة الخارجية بحاجة الولايات المتحدة إلى التحرك سريعاً من أجل ضمان أن يكون تحركها ضد الأسلحة الكيماوية وليس ضد العراق أو موالياً لإيران[1]. فالاعتقاد بأن العقوبات الاقتصادية قد تكون بلا جدوى أو لا تؤتي ثمارها من حيث قدرتها على التأثير على العراقيين يفسر إلى حد ما سبب تعديل الولايات المتحدة لسياستها تجاه تركيا، وكان من الممكن للولايات المتحدة بدلاً من ذلك أن تدعم العمل العراقي لأغراض التوسُّع في الأسلحة النووية كجزء من محاولة لتقديم مثال للعراقيين وأيضاً الإيضاح أن هذا قد لا يأتي بأي نتائج في بغداد[2].

على هذا الأساس كانت السياسة الأميركية تجاه كرد العراق محدودة بمشروعات قوانين لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، وهكذا وبغض النظر عن جلسات سماع المجلس بشأن تشريع فرض عقوبات ضد استخدام العراق للأسلحة الكيماوية في 1988 إلا أن الرئاسة الأميركية لم تتخذ إجراء آخر، وهذا كان سبب عدم استجابة السياسية الأميركية تجاه الكرد خلال هذه الفترة[3]؛ فالانتهازية الأميركية على حساب الكرد وانشغالها بإيران والعراق تكشّفت خلال حرب الخليج الأولى (1980-1981). بينما فتحت مذبحة

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) House Committee on Foreign Affairs, Hearing on 'Legislation to impose sanctions against Iraqi CW use', CIS-NO: 89-H381–33 (22 September 1988). See also 'Suggestions to authorize the President to impose additional sanctions, including restrictions on imports of petroleum and other products from Iraq' in House Committee on Ways and Means, 'Sanctions against Iraqi chemical weapons use act', CIS-NO: 88-H783–89 (26 September 1988).

الأنفال الجماعية (1988) ضد الكرد صفحة جديدة في العلاقة الأميركية الكردية فيما يتعلق بقانون العقوبات من الكونجرس ضد العراق لاستخدامه أسلحة كيماوية ضد سكانه الكرد[1].

وجدت مبادرة الكونجرس التي كانت أول مبادرة تُظهر القلق وتحابي الكرد، الإدارة الأميركية في المعارضة. كانت الأولوية للحفاظ على العلاقات الاقتصادية خصوصاً التجارية مع العراق في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما أبعد الإدارة الأميركية عن القضية الكردية، ورغم ذلك فإن السياسة الأميركية لـ «احتواء» إيران من خلال استخدام دعم العراق في عهد صدام لم تكن لتستمر طويلاً.

بالنسبة إلى بقيّة الحركات الكردية فإن الاضطرابات الإقليمية الناتجة عن سلسلة من المستجدات الإقليمية أخضعت الكرد لسياسات أكثر شدة في الدول التي أقاموا فيها، ومن ثم فإن انشغال الولايات المتحدة الأميركية والدول الإقليمية بالمشكلات الموجودة ترك القضية الكردية مهمشة. ومن بين هذه المشكلات كان عزل العراق للكرد بسبب تحالفهم مع إيران[2]،

(1) US Congress, House Committee on Foreign Relations, *Hearing* on 'Legislation to impose sanctions against Iraqi Chemical use', CIS no 89-H381–33 and 88-H783–89 (Washington: US G.P. O, 22 September 1988), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008) and US Congress, *Report*, House Committee on Ways and Means, 'Sanctions against Iraqi chemical weapons use act', CIS-NO: 88-H783–89 (US G.P. O, 26 September 1988), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

(2) في آذار/ مارس 1986، فرضت قيود على نوروز أدت إلى «اشتباكات بين السلطات السورية والكرد وتظاهرات في عفرين ودمشق». انظر:

Robert Lowe, 'The Syrian Kurds: a people discovered', paper for = Chatham House,

إضافة إلى النزاعات السورية التركية بشأن الدعم السوري لقائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان والتدفقات المائية بطول أنهار هاتاي والفرات، وركود الاقتصاد السوري وظهور المعارضة الإسلامية المحلية بسبب الأحداث في حماة (6 شباط/ فبراير 1986). وبعيداً عن المذبحة الكردية في العراق كان التحوّل في استراتيجية حزب العمال الكردستاني في تركيا أحد أهم التطورات الخاصة بالحركة الكردية في تركيا، والذي تسبب في تداعيات للسياسة الإقليمية والدولية.

في البداية كان يجب أن يرتبط ظهور حزب العمال الكردستاني بالسياسة التركية لقمع سكانها متعددي الأعراق والذين كان من بينهم الكرد. إنّ قيود تركيا على سكانها غير الأتراك تم رسمها في دستور 1982 الذي لم يسمح بتطوير ثقافات ولغات غير تركية بموجب قانون 2932[1]؛ بالإضافة إلى ذلك يبدو أن هذا حوَّلَ السياسة الكردية في تركيا إلى سياسة عسكرية[2]، ومن ثم فقد تفاقم الموقف الكردي منذ بداية الثمانينيات مترافقاً مع الانقلاب العسكري لكينان إيفرن في منتصف الثمانينيات الذي حوَّلَ حزب العمال الكردستاني من فصيلة متمردين إلى حركة متطرفة.

= Middle East Programme (London: Royal Institute of International Affairs, January 2006).

(1) US Department of State, *Telegram*, 88STATE 033260 (January 1987).

(2) وذكرت المادة 42 من هذا القانون أنه «ستكون اللغة التركية هي اللغة الأم الوحيدة لتدريس المواطنين الأتراك في أي من مؤسسات التدريب أو التعليم». انظر:
Bolukbaşi, 'Ankara, Damascus, Baghdad and the egionalization of Suha Turkeys' Kurdish Secessionism', op. cit., p. 31. ووفقا للمادة 81 من «قانون الأحزاب السياسية»، «لا يمكن للأطراف الادعاء بوجود الأقليات في الجمهورية التركية». المصدر نفسه ص 32.

كان وصول تورجوت أوزال إلى الحكم و «حزب الأرض الأم» (1983) نقطة تحوُّل في القضية الكردية لتركيا بالنسبة إلى تطبيق سياسات العمل العسكري حتى ذلك الحين[1]. رغم ذلك فإن السياسات المتشددة للدولة الكردية ازدادت سوءاً من 1984 وما بعدها عندما استعان الأتراك بحرس القرى الكردي كقوات أمن داخلي في وزارة الدفاع لمحاربة متمردي حزب العمال الكردستاني. وفي المقابل أدّى هذا التوجّه إلى بداية أنشطة عصابات حزب العمال الكردستاني (15 آب/ أغسطس 1984) في أورو و شيميدينلي[2]، وكان الفرق الأساسي بين حزب العمال الكردستاني والحركات الكردية الأخرى - على الأقل في بداية صراعها المسلح - هو طموح الحزب لتوحيد أجزاء كردستان الأربعة في اتحاد كونفدرالي واحد[3]. وبالنسبة إلى القضية الكردية فإن هدف قيادة حزب العمال الكردستاني لتوحيد جميع المنظمات السياسية الكردية في تركيا تحت منظمة ظل واحدة كشف عن مشكلة إقامة دولة واحدة[4]، وبالمثل - وكما أشرنا في الفصل السابق - فقد تمتع حزب العمال

---

(1) في انتخابات عام 1983، سمح مجلس الأمن القومي لثلاثة أحزاب فقط من أصل 17 للمشاركة في حين نجح «حزب الوطن الأم» في الحصول على 45 في المائة من الأصوات بسبب ليبرالية أوزال وموقفه المؤيد للإسلام واتصاله بالشبكات الدينية والجمعيات. المصدر السابق ص 140-141.

(2) تم تسليح هذه القوات وتم دفع 35,000 ليرة (70 دولاراً أميركياً) وفي عام 1985 بلغ العدد ما يقرب من 13,000.

Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 98.

(3) تصور حزب العمال الكردستاني كردستان الكبرى التي سوف توحد كرد سوريا وتركيا، وإيران والعراق. المصدر السابق، ص 100.

(4) «محاكمة أوجلان وحدت جميع المنظمات الكردية في تركيا تحت «الجبهة الوطنية لتحرير كردستان» (دمشق، 29 آذار/ مارس 1988) جنباً إلى جنب مع «الجيش الشعبي» لتحرير كردستان من أجل إجبار أنقرة على قبول الاستقلال للكرد.» انظر: =

الكردستاني بدعم كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في 1982[1].

في سياق عرضي السابق للتدخل الدولي والإقليمي في التقليل من شأن القضية الكردية نجد حالة حزب العمال الكردستاني موضحة أيضاً؛ فمنح سوريا اللجوء إلى حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الأول في معسكر الحلوة في وادي البقاع جعله تحت رقابة سوريا (15 – 26 تموز/ يوليو 1981) وإنّ حقيقة لعب سوريا بورقة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا لأكثر من عقد تدل على ذلك[2]. ولكن اهتمام الحركات الكردية بقضاياها الفردية مثل خضوعها لضغوط مختلفة تُمارس من جانب أنظمة الدول التي تعيش فيها يساعد على تفسير سبب فشل حزب العمال الكردستاني وبقية الحركات الكردية في تحقيق أهدافها؛ فبينما أقام كرد العراق جبهة موحدة في منتصف الثمانينيات أخذت في الاعتبار التعاون بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني[3] إلا أن الانقسامات بعد ذلك أدت إلى فصل

= Directories of Intelligence, 'An intelligence assessment: Iraq– Turkey– Iran: the Kurdish insurgencies' (29 March 1988), http://www.foia.cia.gov/ browse_docs.asp (last accessed March 2009).

(1) Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 99.

(2) استناداً إلى مصادر «الاستخبارات التركية»، فإن «معسكرات تدريب لحزب العمال الكردستاني في سهل البقاع ودمشق، قدمت المأوى لأوجلان منذ الثمانينيات إضافة إلى تشجيع حزب البعث السوري الكرد في سوريا للانضمام إلى مقاتلي حزب العمال الكردستاني (25 في المائة) في تسعينيات القرن العشرين». انظر:
Turkish Daily News (18 April 1998).

(3) في عام 1987، اتحد الاتحاد الوطني الكردستاني مع ثلاثة أحزاب صغيرة أخرى وشكلوا جبهة كردستان العراق KPD. انظر:
Kreyenbroek and Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview*, op. cit., p. 29.

الحركة الكردية. وفي 1988 قيل إنّ بغداد أبرمت صفقة سرية مع حزب العمال الكردستاني من أجل القضاء على الحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق[1]. وبالتحديد «وافق المسؤولون العسكريون العراقيون في المخيمات على الحدود على تجاهل متمردي حزب العمال الكردستاني مقابل معلومات بشأن متمردي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه بارزاني»[2] في الوقت نفسه كان العراق يوفر المعلومات للقوات التركية[3].

ومن جانبها لعبت سوريا ورقة حزب العمال الكردستاني ضد أنقرة على أساس علاقة تركيا الوثيقة بإسرائيل، وكذلك الخلافات السورية التركية بشأن استخدام مياه الفرات[4]. وعلى هذا الأساس وفّرت تركيا لـ حزب العمال الكردستاني الأرض للتدريب فيها وأعطت ملجأ لقائد حزب العمال الكردستاني وساعدت مع إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني حزب العمال الكردستاني بطرق مختلفة[5]؛ ورغم ذلك، وبعيداً عن «احتواء» تركيا كان هدف مساعدة سوريا لـ حزب العمال الكردستاني (1986) هو تخفيف التوترات الكردية بتشجيع الحزب على «تجنيد الكرد السوريين»[6]، ورغم

---

(1) Umit Ozdağ in Omer Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey*, op. cit., p. 173.

(2) Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 103.

(3) McDowall, *A Modern History of the Kurds*, op. cit, p. 426.

(4) Ibid, p. 446.

(5) Nihat Ali Ozcan, 'Could a Kurdish State be set up in Iraq?', *Middle East Policy*, 11(1) (Spring 2004), p. 121. For instance, the Syrian *mukhabarat* [secret police] were involved 'in giving the PKK false ID's'; Marcus, *Blood and Belief*, op. cit., p. 59–60.

(6) وقيل إن حزب العمال الكردستاني قام بتجنيد 130من الكرد السوريين. المصدر نفسه ص 100-101.

ذلك، وبضغط من تركيا بسبب تحالف حزب العمال الكردستاني -الاتحاد الوطني الكردستاني (1987-1989)[1] استهدف بروتوكول الأمن السوري التركي حصول تركيا على معلومات أمنية، ووقف هجمات حزب العمال الكردستاني من الأراضي السورية ضد تركيا بوساطة سورية مقابل توفير تركيا كمية مياه أكبر إلى دمشق[2].

يُفسَّر تفكك الجبهة الكردية أيضاً من خلال حرب الخليج الأولى واستغلال القوى الإقليمية والخارجية والضغوط التي مارستها الدول الإقليمية على الحركات الكردية. لذلك فإن انسحاب الحزب الديمقراطي الكردستاني من تحالفه مع حزب العمال الكردستاني (أيار/ مايو 1987) في أعقاب مذابح بينرسيك بطول نفس خطوط الاتحاد الوطني الكردستاني بعد ذلك، والتفجيرات التركية (15 آب/ أغسطس 1986-1987) يجب النظر إليها من الزاوية ذاتها[3]. ورغم ذلك فإن صراع حزب العمال الكردستاني المسلح بالإضافة إلى دفن الطموحات الكردية في أعقاب وفاة تورجوت أوزال حوَّلَ القضية الكردية في تركيا إلى «مشكلة حزب العمال الكردستاني». إنّ طرح الحركة الكردية في تركيا كمشكلة أرجأت تسوية القضية الكردية يمكن ربطه بسلسلة من الأسباب تشمل صراع حزب العمال الكردستاني المسلح كرد فعل على القمع الذي مارسته الدولة التركية وأهداف الحركة التي أضرت بالتكامل الإقليمي لتركيا والابتعاد عن الحركات الأخرى بسبب قيادتها المهيمنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن سوء التفسير التركي لمطالب الكرد على أنها انفصالية

(1) 'When Ocalan turned to Baghdad' in ibid, p. 123.

(2) Ibid, p. 99.

(3) شن حزب العمال الكردستاني هجمات ضد المدنيين الكرد في الجنوب من أجل ثنيهم عن التعاون مع الدولة التركية ضده. المصدر نفسه ص 104-105 و115 و123.

والذي تسبّب في رفض تسوية صراعها مع الجماعات الكردية في البلاد على أساس سياسي (في ظل الإحجام الكردي عن الاعتراف بأقلياتها العراقية) قد مثّل محور وأساس قضية كرد تركيا[1].

وبهذا فإن انهيار الاتحاد السوفياتي وتمكين العراق بعد حرب الخليج الأولى مباشرة بقرار الأمم المتحدة رقم 598 (20 آب/ أغسطس 1988) المطالب بوقف إطلاق النار ونهاية حقبة الحرب الباردة وضع القضية الكردية تحت الأنظار، وقد احتاجت الولايات المتحدة إلى إيجاد دولة تابعة إقليمياً لتحل محل إيران الخميني كقاعدة تُسهِّل منها مصالحها الإقليمية؛ وأدى هذا إلى إغفال السياسة الخارجية الأميركية لكرد العراق مثلما تجاهلت بقية الكرد في الدول الإقليمية الثلاث الأخرى. وتم تهميش القضية الكردية بسبب السياسات القومية لحافظ الأسد والانقلاب العسكري في تركيا خلال الثمانينيات بالإضافة إلى إعادة توجيه سياسة حزب العمال الكردستاني واغتيال القائد الكردي (عبد الرحمن قاسملو الأمين العام لـ الحزب الديمقراطي الكردستاني مع خلفه صادق شرفكندي في فيينا 1989 وبرلين 1992 على التوالي، مما أدى إلى تهميش القضية الكردية). وفي النهاية يمكن

---

(1) موقف حزب العمال الكردستاني منذ التسعينات هو « ليس لدينا هدف لتقسيم تركيا... التزم بقبول أي قرار بشأن الحلول الممكنة... إذا كان الطريق متاحاً للتسوية السياسية والعمل السياسي الحر، فسأعمل لإنهاء الكفاح المسلح بالتأكيد »؛ عبد الله أوجلان.

PKK's international conference in North Iraq (March 1994), in Ciment, *The Kurds*, op. cit., p. 167.

«وهذا يتناقض مع الخطاب التركي الذي يرى أن حزب العمال الكردستاني لا يحبذ الحل ويرفض أي نهج بخلاف إنشاء كردستان مستقلة» مقتبس من:

Ankara Journalists' Association, *PKK: Reality in Turkey and in the World* (Ankara: Gazeteciler Cemiyet Yayinlari, 1994), p. 7.

أن يؤدي التزام الولايات المتحدة بـ «الاستنزاف المتبادل» لإيران والعراق الذي نأمل أن يحرر الشرق الأوسط من الأنظمة العدوانية لآية الله الخميني وصدام حسين[1]، ولكن يحتفظ بالوضع الراهن في الولايات المتحدة، وهذا يجامل، وفي الوقت نفسه، يفكك الحركة الكردية التي أضرَّتْ مرة أخرى بصورة الكرد عالمياً وأضرَّت أيضاً بالترويج للقضية الكردية.

4 العامل الكردي في تغيير السياسة الخارجية الأميركية في التسعينيات

مع مجيء الجمهوري جورج بوش إلى الحكم (20 كانون الثاني/ يناير 1989-20 كانون الثاني/ يناير 1993) وقرار الأمن القومي رقم 26 (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1989) الذي أصدره يتضح في المقام الأول استمرار سياسة عدم اللامبالاة الأميركية تجاه القضية الكردية. وبالفعل فإن موقف جورج بوش من أن الولايات المتحدة تعارض الأنشطة العسكرية العراقية ضد السكان المدنيين وتدمير آلاف القرى في كردستان لا يعني أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للارتباط بالتمرد الكردي على مدار 60 عاماً في العراق أو أنه يُعارض محاولات العراق المشروعة لقمعه[2]، حيث أن العلاقات الطبيعية مع العراق يمكن أن تخدم المصالح الأميركية طويلة المدى وتدعم الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط، وتزيد من التأثير الاقتصادي الأميركي في العراق[3]. وبالإضافة إلى ذلك كانت تقوم عقيدة بوش لـ «النظام العالمي الجديد» على

(1) 'The no-win goal in the Gulf ', *New York Times* (22 May 1984).

(2) Jentleson, *With Friends like These*, op. cit., p. 104.

(3) Robert D. Novak, 'A little US–Iraqi history' (26 September 2002), www. towanhall. com (2008).

أهمية «توازن القوى» في الخليج[1]، كما أن تخصيص الولايات المتحدة للدعم الانتقائي للدول الإقليمية كحاميات للمصالح الأميركية في الخليج والشرق الأوسط ككل أوحى بأن العامل الكردي في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد لا يلعب أي دور محدد في السياسة الشرق أوسطية. لقد نهاية الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة كقوة ظاهرة على النظام العالمي مصحوبة بتحوُّل السياسة الخارجية الأميركية من الاحتواء المزدوج لإيران والعراق نحو «تغيير النظام» في العراق. هذا التحول الذي تطلّب استخداماً مباشراً للقوة يشير إلى التغير الرابع في السياسة الخارجية الأميركية.

منذ أوائل التسعينيات وما بعدها تسببت المخاوف الأميركية من تهديدات صدام ضد إسرائيل ودول الخليج، وكذلك وعي الولايات المتحدة لطموحات العراق في السيطرة الإقليمية بوضع مسألة تقييد صدام واعتبارها هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية الأميركية. ووفقاً لما ذكره وزير الخارجية الأميركي السابق جيمس بيكر فإن الإدارة أيضاً كانت حذرة من خطاب صدام بشأن «النار التي تأكل إسرائيل» ومن تطوير أسلحة كيميائية ثنائية (1/ 4/ 1990) على يد علماء عراقيين ليس لها مثيل سوى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ويمكن استخدامها ضد أي شخص يهدد العراق[2] بما في ذلك إسرائيل إذا حاولت أن تفعل أي شيء ضد هذا الأخير[3]. توصلت الإدارة الأميركية إلى

(1) George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Alfred A. Knopf, 1998), p. 489; Amirahmadi, *The United States and the Middle East*, op. cit., pp. 365–67.

(2) Mitchell Bard, *Reuters*, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/Gulf_War.html

(3) Alan Cowell, 'Iraq chief, boasting of poison gas, warns of disaster if Israelis strike', *New York Times* (3 April 1990), pp. A1, A8.

أن تصرف صدام قد يصبح منبوذاً، وبالتالي بدأت في عقد مناظرات داخلية بشأن تعديل سياسة محاولة توسيط العراق، وعند هذه النقطة أصبحت أكثر تشدّداً معه، وشنّت سياسة هدفها تعديل سلوكه، وكان الغرض هو شغله سياسياً واقتصادياً، وإدخالها بالفعل إلى مجتمع الدول المسؤولة[1]؛ ورغم ذلك يبدو أن الولايات المتحدة استمرت في علاقاتها الاقتصادية مع العراق في عهد صدام حتى اللحظة الأخيرة من حرب الخليج الثانية. ويُقال إنه حتى غزو الكويت (2 آب/ أغسطس 1990) اعتمدت إدارة بوش 4.8 مليار دولار أميركي في مبيعات منتجات التكنولوجيا المتقدمة إلى العراق و 695.000 دولار أميركي قيمة أجهزة نقل بيانات متقدمة[2]. وفي الوقت نفسه فرضت قيادات الدول داخل الإقليم المزيد من القيود على أنشطة الحركة الكردية كتوازن مقابل للتحالف الإسرائيلي التركي، وكذلك للعلاقات الأميركية التركية[3].

في هذا الإطار ظل الكرد في سوريا صامتين سياسياً تحت سيطرة النظام السوري. ولفترة ما بعد وفاة الخميني أصبحت سياسات طهران أكثر تشدداً في عهد علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997). وبينما سُمِحَ لـ الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني بإقامة قواعد في الأراضي الإيرانية[4] إلا أنه تم منع أي صورة من صور التمثيل السياسي الكردي في السياسة الإيرانية بسبب المخاوف من التمرد[5].

(1) http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/baker/4.html

(2) House Committee on Government Operations, "Strengthening the export licensing system"; also Stuart Auerbach, '1.5 billion in US sales to Iraq', *Washington Post* (11 March 1991).

(3) Gregory A. Burris, 'Turkey–Israel speed bumps', *Middle East Quarterly* (Fall 2003), http://www/meforum.org/article/569/pf.php?id=569.

(4) Samii, 'The Nation and its minorities...', op. cit., p. 131.

(5) Rubin, 'Are Kurds a pariah minority', op. cit., p. 11.

مهّدت سياسة تورجوت أوزول الكردية المجددة في أواخر الثمانينيات - أوائل التسعينيات - الطريق إلى عملية التحرير التي يحاول حزب العدالة والتنمية تنفيذها اليوم في تركيا. وإشارة أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي إلى الحكومة الإقليمية الكردستانية (شمال العراق) على أنه كردستان، واستخدام مصطلح قائد كردستان العراقية بالإشارة إلى مسعود بارازاني تعتبر بمثابة تطور هائل في تاريخ السياسة التركية[1]. لم يعترف أوزال فقط بالمشكلة الكردية[2] وإنما نفذ أيضاً سلسلة إجراءات عكست تحوّل تركيا من دولة محافظة إلى دولة ليبرالية[3]. ويجب النظر في هذا السياق إلى رفع الحظر عن اللغة الكردية (1987) بالإضافة إلى سياسة إلغاء القانون رقم 2932 وتشريع الإصدارات الكردية. وعلى أساس السياسات التركية الحالية منذ أوائل التسعينيات بحث أوزال الحلول الاتحادية وبث البرامج الكردية لمدة 60 إلى 90 دقيقة (آب/ أغسطس 1992) وتدريس اللغة الكردية كلغة ثانية[4]. وذهب أوزال إلى أبعد من ذلك بتقدم تركيا بطلب للعضوية الأوروبية (1987).

إنّ أهم تطورات سياسات أوزال هو انعكاسها على خطاب قيادة حزب العمال الكردستاني في عهد عبد الله أوجلان. فالتحوّل في خطاب القائد

(1) *Milliyet*, (22/07/2010), www.milliyet.com.tr/davutoglu-kuzey-irak-icin-kurdistan-dedi/ siyaset/haberdetay/22.07.2010/1266720/default.htm (last accessed August 2010).

(2) Fawcett, 'Down but not out ... ?', op. cit., p. 115.

(3) Hamit Bozarslan, 'Political aspects of the Kurdish problem i contemporary Turkey' in Philip G. Kreyenbroek and Stephan Sperl, eds., *The Kurds*, op. cit., pp. 108–9.

(4) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey,* op. cit., p. 104.

الرسمي بشأن الاستقلال لدعم الحل الديمقراطي كان موحياً[1]، وعلى الرغم من سياسة تركيا الرائدة في ظل رئاسة أوزال منذ 1989 المتجسّدة بخطابه من أجل «الحل الليبرالي للصراع الكردي»[2]، وإعادة توجيه الدولة نحو أوروبا بمراعاة قرار البرلمان الأوروبي (حزيران/ يونيو 1987) الذي يدعو الأتراك إلى عدم نفي وجود الكرد ككيان منفصل داخل البلاد[3]، والحرب المكلفة ضد حزب العمال الكردستاني ، كل هذا أجبر أوزال على تبني موقف واقعي في إقرار القضية الكردية.

منذ نهاية الحرب الباردة كانت رئاسة أوزال علامة فارقة في السياسة الكردية لتركيا، حيث أنه لأول مرة كان يُنظِّم الكرد في حزب سياسي – حزب العمال الشعبي الكردي (1990). وكما سيوضح الفصل التالي فإن هذا ربما كان سيطرح تغييراً حقيقياً في القضية الكردية لولا وفاة أوزال في 1993 والتي أحبطت أي مخططات للاعتراف بوضع الكرد في تركيا. وبعد ذلك أدت السيطرة المستمرة للجيش في كل من مجلس الأمن القومي (جهة صنع القرار المطلقة في تركيا) وفي الحياة السياسية من خلال (الانقلاب غير المعلن في 1979 والذي يتم تحليله في الفصل التالي) إلى إلغاء أي تطلعات للتقدم. ولقد أدى الشعار الرسمي لتركيا بأنه «لا يوجد شيء يُسمّى القضية الكردية» (حيث أن الكرد من نسل الأتراك الذين هاجروا من وسط آسيا) إلى إغفال إصلاحات أوزال[4].

(1) Ibid, pp. 104–5.

(2) Ibid, p. 102.

(3) Helsinki Watch Report, *Destroying Ethnic Identity: The Kurds of Turkey* (New York: Helsinki Watch Committee, March 1988), p. 58.

(4) Kurdish Cultural Institute, 'Interview with Mustafa Tasar' [leader of Motherland Party] (Kurdish Cultural Institute, 12 June 1988) in Ciment, *The Kurds*, op. cit., p. 140.

في هذه الظروف تحققت نهضة الحركة الكردية العراقية من خلال إنشاء أول كيان دولة كردية بحكم الواقع (1992) إلى عالم ما بعد الحداثة. ورغم ذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار التطورات الملحوظة حتى هذه النقطة في القضية الكردية في تركيا.

5 الخلاصة

وضّحت هذه الدراسة قبل ذلك دور القضية الكردية كقوة دافعة لسياسة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة. ورغم ذلك، وكثاني أهم قضية في الشرق الأوسط بعد القضية الفلسطينية، فإنه لم يتم بحثها بالشكل المناسب، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من خلال السياسة الإقليمية. هذا يفسّر احتمال أن تظل في المستقبل مصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي. ومن جهة أخرى فإن العلاقة الأميركية بكرد العراق كعامل استقرار منذ 1972 وما بعدها توضح هذا الأمر.

يظهر ارتباط الكرد بالسياسة الخارجية الأميركية كعلاقة بين كيان رسمي وآخر غير رسمي تقودها استراتيجية السياسة الواقعية الأميركية. وقد تم تحليل المصالح الوطنية الأميركية والحفاظ على توازن القوى الإقليمية كأهم أهداف أجندة السياسة الخارجية الأميركية بالإضافة إلى التفاعلات والتطورات المحلية بين القوى الإقليمية كعوامل وجّهت العلاقة الأميركية مع كرد العراق.

هناك جانبان من هذه العلاقة اهتمّا فقط بكرد العراق، فمن جهة كانت السياسة الخارجية الأميركية تجاههم رد فعل نحو علاقاتها بالدول الإقليمية التي عاش فيها الكرد، ولكن كانت أيضاً مطلباً من مطالب المصالح الإقليمية الأميركية، ومن جهة أخرى فإن العلاقة البينية الأميركية، خصوصاً بكرد العراق يمكن تفسيرها بالطرق المختلفة بالبيروقراطيات الأميركية بشأن كيفية التعامل

مع القضية الكردية إضافة إلى العوامل الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها سواء أكانت إقليمية أو محلية، والتي تمت مواجهتها عند صياغة سلوك السياسة الخارجية الأميركية تجاه الكرد[1]؛ فقضية العلاقات الأميركية الكردية في هذه الفترة، والتي تقترح أن السياسة الخارجية الإقليمية الأميركية كانت تتركز على الدول الإقليمية، وكذلك على الكيانات غير الرسمية، يجب النظر إليها في إطار المصالح الوطنية الأميركية البالغة وبروز أجندة السياسة الخارجية الأميركية.

لقد بيَّنَ هذا الأمر أن العلاقة الأميركية بكرد العراق لم تكن في الواقع علاقة تفاعلية بشكل حقيقي إلا بعد بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بينما يبدو أن السياسة الأميركية تجاه الكرد كانت سياسة لامبالاة نسبية. يتم شرح وتفسير العلاقات الأميركية الكردية من خلال الموقف الضعيف للكرد، والتفاعل الأميركي معهم في العراق مثل مبادرة الشاه والمصالح الأميركية المحدودة في أي تحالف قد ينشأ، ورغم ذلك فمنذ نهاية الحرب الباردة كانت العلاقة الأميركية بكرد العراق، بغض النظر عن طبيعتها التكتيكية، علاقة ذات أهمية استراتيجية كما سيبين الفصل الخامس. فصياغة السياسة الخارجية الأميركية بالنسبة إلى الكرد كانت نتيجة للقرارات الرئاسية التي تأثّرت بمستشاري السياسة وجهاز المخابرات المركزية، وكذلك باللاعبين الإقليميين في نظام الحكومة المركزية، وبالفعل يبدو أن دور البيروقراطيات الداخلية الأخرى كان ضئيلاً تماماً، ومثل هذه التطورات تمت دراستها أيضاً في ظل المرحلة الرابعة من السياسة الخارجية الأميركية.

يتناول الفصل الخامس الفترة منذ حرب الخليج الثانية (1991) وحتى

(1) Researcher's Interview with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

سقوط صدام (2003)، بينما يُركِّز الفصل السادس على التطلعات المستقبلية للقضية الكردية وعلاقتها بالولايات المتحدة وبالسياسة الإقليمية في فترة ما بعد صدام. وبعد فترة الحرب الباردة سوف يتم تحليل نهضة الكرد في العراق في أعقاب إقامة الدولة الكردية بحكم الواقع في شمال العراق وحتى التأسيس الحالي للحكومة الإقليمية الكردستانية (منذ أيار/ مايو 1992). وكذلك سوف يتم بحث التحوُّل في العلاقات الأميركية بكرد العراق من تحالف مؤقت وانتهازي إلى ارتباط مؤسسي وتفاعلي كمرحلة ثالثة من العلاقة الأميركية الكردية وتأثيره على بقية القضايا. علاوة على ذلك، سوف يتناول الفصل التغير الرابع في العلاقات الأميركية الكردية بالنسبة إلى تمكين الحكومة الإقليمية الكردستانية بعد صدام، وتهدئة العلاقة بكرد العراق. وهكذا يجب أن يقوم الإطار العام للعلاقات الأميركية الكردية على الحقائق التي سيتم تنظيرها في الفصل السابع كفصل ختامي.



5

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد في الفترة من 1991-2003

«من المحتمل أن تصبح القضية الكردية تحدياً خطيراً تضاف إلى التحديات الأخرى في حقبة ما بعد الحرب الباردة»[1].

1 المقدمة

يبحث هذا الفصل في علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد منذ مستهل حرب الخليج الثانية (2 آب/ أغسطس 1990 وحتى 28 شباط/

(1) «نتوقع من الكرد في تركيا والعراق وإيران مواصلة السعي إلى المزيد من الاستقلالية والتميز السياسي عن الحكومات المركزية لهذه الدول. ففي كل حالة من الحالات الثلاث، سيعملون أساساً ضمن سياقها الوطني الخاص إلا أن الكرد في العراق سيكونون في موقف أقوى».
Director of Central Intelligence, *National Intelligence Estimate*, 'The Kurds: rising expectations, old frustrations', Case No SC-2004-00005 (USA, September 1992), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009), pp. 5, 10.

فبراير 1991). كما يعطي عناية خاصة بالتركيز على تلك الفترة وحتى الإطاحة بصدام حسين في نيسان/ أبريل 2003، ويسلّط الأضواء الكاشفة على دور القضية الكردية في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، والتعقيدات المصاحبة للسياسات في الشرق الأوسط بما في ذلك دولتا تركيا وإيران. وكما هي الحال في الفصول السابقة فإن هذا الفصل يبحث العلاقات الأميركية الكردية من خلال السلوك السياسي للولايات المتحدة الأميركية تجاه التحركات الكردية من إيران، وتركيا، والعراق، وسوريا. ويرتكز الفحص على ملاحظة وتحليل التطورات الإقليمية والدولية، كما يتطرق إلى بحث النواحي التجريبية والنظرية لأبعاد العلاقة الأميركية - الكردية، وذلك من خلال الرجوع إلى العديد من الأنشطة التشريعية للولايات المتحدة ، وخصوصاً من المراحل الأولى لحقبة ما بعد الحرب الباردة؛ ويقوم أيضاً باستكشاف وبرهنة مدى صحة الاهتمام الخاص للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بكرد العراق.

كما أنني سوف آخذ في الاعتبار مدى أهمية انعكاس القضية الكردية على تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويرتبط ذلك بعلاقة مباشرة مع الأهمية البالغة لدور واشنطن كقوة عالمية لها جذورها العميقة في العلاقات الدولية، وبروز منطقة الشرق الأوسط كبقعة كانت لها أهميتها وأصبحت تلفت الأنظار في السياسة العالمية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية. وما لم تقم دول الإقليم قاطبة وأقطاب المجتمع الدولي بمعالجة الجوانب كافة المتعلقة بالمشكلة الكردية، فإنه ليس من المحتمل أن تهدأ الاضطرابات السياسية، التي يمكن أن تنجم عنها انعكاسات سياسية واقتصادية على أكثر من مستوى. ودائماً ما كانت الولايات المتحدة

الأميركية هي القوة العظمى الوحيدة التي يتيح لها مركزها إمكانية أن تقوم بدور الوساطة في هذه المشكلة. ولذا فإنني في هذا الفصل أقوم باستعراض وتحليل انهماك السياسة الخارجية الأميركية بهموم الكرد، وخصوصاً كرد العراق، وكيف يتعلق ذلك بالسياسات الإقليمية؛ كما أن الفصل يقوم بإجراء مسح شامل لبداية علاقة الولايات المتحدة بقضية كرد تركيا منذ عام 1999.

ويتم تنظيم تحليل الحلقات الأكثر أهمية التي ميزت العلاقات الأميركية - الكردية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وذلك طبقاً لفترات حكم رؤساء الولايات المتحدة الأميركية. لقد كان النظام العالمي في بداية التسعينيات في مرحلة تحول، وتبع تدخل الولايات المتحدة الأميركية غير المباشر في سياسات الشرق الأوسط والاتجاه الذي كانت تسير فيه وهي عقيدة «القطبين التوأمين»، أي النظام الثنائي، فترة تطبيق نظام آخر وهو نظام «آحادي القطب»؛ وصاحب ذلك تغيير ثالث في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تمثل في التدخل السياسي المباشر لها في الشرق الأوسط. وتزامن هذا التغيير مع صعود جورج بوش الاب لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية (عام 1989-1993) واستهلال علاقات رسمية بين الولايات المتحدة الأميركية وكرد العراق. وكان من الممكن ملاحظة حدوث إعادة تقييم شاملة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بوجه عام ومع الكرد بوجه خاص أثناء تولي جورج بوش للسلطة. وكذلك يركز التحليل على العوامل التي شكلت التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وعلاقاتها بالكرد، ثم علاقة كل ذلك بالكرد فيما يخص التطورات الإقليمية.

والقضايا التي سوف يتم بحثها هي (1) عما إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد تفاعلت مع الكرد من خلال سياسة راسخة؛ و(2) أي من الحركات

الكردية هي التي تعاملت معها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية؛ و (3) المراحل التي مرت بها العلاقات المتبادلة تحت الملاحظة. ويتعلق هذا الفصل ببحث تأثيرات حرب الخليج الثانية (1990–1991)؛ والمساعدات التي قدمها جورج بوش الاب لكرد العراق؛ والسياسة الخارجية للرئيس بل كلينتون؛ والعقيدة الإستراتيجية للرئيس جورج بوش الاب فيما يتعلق بكرد إيران، وسوريا، وتركيا؛ وعلاقة الولايات المتحدة الأميركية بالقبض على قيادة حزب العمال الكردستاني؛ والنتائج التي تمخضت عن استجابة الكرد للسياسات الخارجية لواشنطن في الشرق الأوسط.

كما سيتم الأخذ في الاعتبار حدوث تغييرات من قبيل تغيير قيادات حزب العمال الكردستاني في القرن الحادي والعشرين، وجنباً إلى جنب مع عملية التحول الديمقراطي في تركيا وصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم. وكان لقدوم القرن الحادي والعشرين أثر كبير حول قضايا الكرد سواء في العراق أو في تركيا، وكذلك فيما يتعلق بحقوقهم الخاصة وما يتعلق بالتأثيرات على السياسات الإقليمية، وانعكاس ذلك على تزايد الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية التي تم تسجيلها في هذا الشأن على هذه القضية. ودفع استقرار الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق، جنباً إلى جنب مع التطورات التي حدثت في الجبهة الداخلية التركية (والتي قيل إنها ساهمت في تحقيق أهداف جورج بوش في التحول الديمقراطي)، إضافة إلى الدور الكردي كعامل له أهميته في هذا التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط.

2 السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد من عام 1991 وحتى عام 1998

قامت السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية إبان الحرب الباردة بالتركيز بشكل كبير على الدعم غير المباشر للحكومات الإقليمية

الشمولية التي تشارك الولايات المتحدة الأميركية الاهتمام ذاته بالاستقرار الإقليمي[1]. وعلى أية حال، فقد قادت حقبة ما بعد الحرب الباردة وبالتوازي مع أحداث أخرى مثل انهيار الاتحاد السوفياتي، وقرار صدام حسين بغزو الكويت، إلى التغيير الثالث في السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية للتحول إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية بدءاً من حرب الخليج الثانية (2 آب/ أغسطس 1990 - وحتى28 شباط/ فبراير 1991) وزادت كثافة هذه السياسة بتطبيق السياسة التدخلية «بتغيير النظام» في العراق (في آذار/ مارس 2003)[2].

1.2 آثار حرب الخليج الثانية

وتعتبر الفترة التي تلت حرب الخليج الأولى (1980-1988) فترة كاشفة في العلاقات الأميركية - الكردية، وفي السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في حد ذاتها، في الوقت نفسه الذي برهنت فيه الأعداد الكبيرة من جلسات الاستماع في الكونجرس الأميركي طوال عامي 1991

---

(1) Condoleezza Rice, 'Rethinking the national interest: American realism for a New World', *Foreign Affairs* (issue on *The New American Realism*, Vol.87, No. 4 (July–August 2008).

(2) وفقاً لوزير الدفاع، ديك تشيني، «تحتاج التغييرات لعام 1989 في أوروبا والاتحاد السوفياتي إلى إعادة النظر في استراتيجية الاحتواء التي وجهت سياستنا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية».

in Hearing of the House Foreign Affairs Committee with Defense Department Personnel, 'President's FY'92 Security Assistance Request' (19 March 1991) in Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished. Provided by the KRG office in US.

و 1992 عن كرد العراق، على التغيير الذي حدث في السياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه دعم القضية الكردية في العراق[1].

(1) تحدثت لجنة «العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، عن»كردستان في عهد صدام حسين»، (نوفمبر 1991) عن حماية الكرد من هجمات عراقية في المستقبل، وقدمت أدلة على الفظائع التي ارتكبت ضدهم». وإدخال «عدد محدود من القوات الأميركية إلى شمال العراق لتوفير الإغاثة الإنسانية للشعب الكردي في ضوء استمرار القمع العراقي لهم بعد وقف إطلاق النار في 6 نيسان/ أبريل 1991، وانسحاب القوات الأميركية من جنوب العراق، جرى بحثها في:

The House Committee on Foreign Affairs, Hearing, 'Emergency Relief for the Kurdish People, Communication from the President', CIS-NO: 91-H380–20 (May 20, 1991). The Senate Committee on the Judiciary, The Persian Gulf Refugee Crisis', CIS-NO: Hearing, 'Aftermath of War: 91-S522–25 (May 20, 1991), حيث نوقشت الأحكام المتعلقة» بعملية إغاثة إنسانية لمساعدة الكرد وغيرهم من اللاجئين والأقليات العرقية والدينية التي أعقبت حرب الخليج، وملاحظات الآثار الإقليمية للصراع »، وحالة واحتياجات الكرد وغيرهم من اللاجئين العراقيين الذين هربوا إلى المناطق الواقعة على طول الحدود العراقية التركية في أعقاب حرب الخليج «نظرت اللجنة المعنية بالشؤون الخارجية، واقترحت تشريعات للسماح بتقديم المساعدة الطارئة للاجئين والأشخاص المشردين في العراق وحولها»

Committee on the ,CIS-NO: 92-H381–85 (April 23, 1991). The Senate Judiciary, Hearing before the Subcommittee on Immigration and Refugee Affairs, 'Refugee Crisis in the Persian Gulf', CIS-NO: 92-S521–33 May 20, 1991), (April 15,

دراسة الحالة والاحتياجات للكرد وغيرهم من اللاجئين العراقيين، في أعقاب حرب الخليج عام 1991

'Human Rights Abuses The House Foreign Affairs Committee, Hearing, .in Kuwait and Iraq', CIS-NO: 92-H381–43 (8 January 1991)

ويقوم هذا الجزء بالتدقيق في السلوك السياسي للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد في سوريا، وإيران، وتركيا، وبتركيز خاص على العوامل التي دفعت السياسات الخارجية للولايات المتحدة إلى الاتجاه نحو تأسيس علاقة مع كرد العراق. كما أن الدراسة تحاول أيضاً توضيح تأثيرات حرب الخليج الثانية على السياسات الخارجية لأميركا، وكيف أن قضية الكرد عوضاً عن موضوعهم الأساسي هي التي - أثرت على السياسات الخارجية الأميركية حول الشرق الأوسط في الفترة التي تلت تلك الأحداث[1]. وترى هذه الدراسة أيضاً أن العلاقات الأميركية الكردية كانت نتيجة تغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه التدخل السياسي المباشر من خلال استخدام القوة العسكرية، والتي هي نفسها نبعت من اتجاه سياسة أميركا نحو صدام حسين حول موضوع الكويت بالمقارنة مع التحرك السياسي الناشط للكرد. وبينما ظلت السياسة الخارجية الأميركية تجاه كرد سوريا وكرد إيران تتسم بالفتور، وفي الوقت ذاته الذي أبدت فيه درجة من الاهتمام بكرد تركيا، فإن ارتباطها بكرد العراق كانت واضحة للعيان.

وتوضح لنا أهداف الولايات المتحدة الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي تمثلت في منع نشوب معارك إقليمية (و) زيادة تواجدها الإقليمي،

= تتحدث عن معاناة الكرد من هجوم بالأسلحة الكيميائية على قرية حلبجة في آذار/ مارس عام 1988 التي قتل فيها خمسة آلاف كردي، واعتقال واختفاء 8,000 من عشيرة «البارزاني الكردية» في 1983.

All in Miller, ibid.

(1) معاناة الكرد في العراق تحت نظام صدام حسين هي التي جعلت الولايات المتحدة تهتم بالقضية الكردية، أكثر من مطالباتهم بالحكم الذاتي؛ التي جاءت في وقت لاحق، في أعقاب إقامة الحكومة الكردية الإقليمية وبسبب خطاب السياسة الخارجية الراديكالية لصدام حسين.

ولكن مع الاحتفاظ بأقل القليل من القوات العسكرية، بالإضافة إلى ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، كيف أن مساندة الولايات المتحدة الأميركية لكرد العراق، باعتبارهم شركاء استراتيجيين، كانت جزءاً من الحاجة الملحة إلى حلفاء استراتيجيين عبر العالم كله[1]. وعلى الرغم من التزامها التقليدي نحو حلفائها من الجهات الحكومية الفاعلة المتمثلة في الدول، فإن تزايد الأخطار الدولية الناتجة، والأخطار الإقليمية، قد حولت أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الجهات غير الحكومية الفاعلة محل هذه القضايا. وهكذا فرض الخطاب التقليدي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة «بوصفها الأمة الوحيدة على الأرض التي يمكنها تجميع قوى السلام من أجل تسهيل أمن دولها الخاص»، كعامل أساسي ومهم في أجندة سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وخيارات السياسة الخارجية التي قامت بدعم كلّ من الجهات الفاعلة سواء الحكومية منها أو غير الحكومية[2].

أدّت الأحداث التي وقعت بقرار صدام حسين بغزو الكويت، ومبادرة الولايات المتحدة الأميركية مساعدة كرد العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية، وبدء الانتفاضة الكردية في شمال العراق (في آذار/ مارس 1991) والنزوح الجماعي لهؤلاء إلى حدود الدول المتاخمة في تركيا وإيران، لإحياء القضية الكردية في العراق، كما دشّنت أيضاً عهداً جديداً في العلاقات الأميركية الكردية. ويحتمل أن يكون التغيير الرابع في السياسة الخارجية

---

(1) ومع ذلك، لم تستطع الولايات المتحد تنفيذ هذه الأهدف. ديك تشيني، جلسة استماع للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب مع موظفي وزارة الدفاع.
'President's FY'92 Security Assistance Request' (19 March 1991), Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

(2) Ibid.

للولايات المتحدة الأميركية تجاه مشروع التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط إبان حكم الرئيس جورج بوش الاب، قد حفّز إعطاء دفعة لمصلحة الوضع الكردي في العراق وإيران، وربما في الأجل الطويل في سوريا، وذلك عبر القرن الحادي والعشرين، على غرار حكومة إقليم كردستان[1]. وبدت الولايات المتحدة الأميركية مهتمة، وبداية من تركيا على سبيل المثال، بتحسين ظروف الكرد، عن طريق تشجيع عملية التحول الديمقراطي في تركيا وتدعيم تقارير حقوق الإنسان فيما يتعلق بالشعوب، والهويات العِرقية على أساس أهدافها في تحويل المنطقة لتتجه نحو التحول الديمقراطي[2]. وتميّزت بداية العلاقات السرية للولايات المتحدة الأميركية مع كرد العراق في عام 1972 بالتدخل الصريح والمباشر في قضيتهم من أجل حماية حقوقهم في حقبة ما بعد الحرب الباردة[3]. وقد نتج عن سياسات صدام حسين العنيفة والقاسية تجاه الكرد ووضع حكومة إقليم كردستان في أيار/ مايو عام 1992 على أساس التطورات التي استجدت بعد حرب الخليج الثانية، التغيير الثالث في العلاقة بين سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية وكرد العراق. وكان شكل علاقة واشنطن بالعراق في ربيع عام 1990 الضربة الأخيرة للجهود الدبلوماسية الأميركية من أجل التخفيف من حدة الخطاب

(1) دعم المطالب الكردية من الحكومات الغربية سوف يطول.
in Director of Central Intelligence, *National Intelligence Estimate*, 'The Kurds: rising expectations, old frustrations', Case No SC-2004-00005 (USA, September 1992), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009), p. 4

(2) Interview with US State Department official (Telephone Interview, 30 August 2008).

(3) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

البلاغي المتطرف لصدام حسين، مما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تحويل ما كان من علاقات تعاون سرية مع كرد العراق حتى ذلك الوقت إلى علاقة رسمية ومباشرة في سياق حملتها المناوئة للرئيس العراقي. وهكذا فقد تحولت الاتصالات التي جرت بين الولايات المتحدة الأميركية وكرد العراق عام 1969 لتصبح علاقات رسمية ولكنها ظلت علاقة أميركية- كردية سرية في سنوات السبعينيات، وتحولت إلى علاقات صريحة في التسعينيات، والتي سوف تتطور بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إلى علاقات مؤسسية ومستقرة.

جاءت قوة الدفع الأساسية في السياسة الخارجية الأميركية من أجل معاونة كرد العراق[1] عبر إدانة الكونجرس الأميركي للمنهج السلبي للإدارة الأميركية تجاه قضية كرد العراق، وبصفة أساسية نظراً للسياسات التي تتبعها

(1) House Congressional Resolution 124, House Committee on Foreign Affairs, 'Foreign Assistance Legislation for FY92-FY93 (Part 3): Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East', CIS-NO: 92-H381–43 (March 6, 7, 13, 14, 20, Apr. 9, 17, 18, 1991); this expresses '

يرى الكونغرس أن الولايات المتحدة ينبغي أن تدعم وتشجع المعونة الإنسانية الدولية إلى اللاجئين الكرد ويعلق ميلر: «ان «نزوح الكرد من العراق يتطلب استجابة فورية».

Near Eastern and South Asian Affairs Subcommittee of the Senate Foreign Relations Committee, *Hearing*, 'The Middle East: role of the UN' (10 May 1991). Also Foreign Relations Authorization Act, FY92 and FY93", CIS-NO: 91-PL102–38 (October 28, 1991), which directs the Voice of America to establish a Kurdish language service, all in Miller, op. cit

دولتا العراق وتركيا ضد سكانهما من الكرد[1]، بالإضافة إلى ازدياد التقارير والبيانات ومشاريع القوانين التي قام الكونجرس بإصدارها؛ فالضغوط العنيفة التي مارسها الكونجرس الأميركي على الإدارة الأميركية من أجل اتخاذ خطوات فعالة ضد الاستخدام المحتمل لصدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، وذلك بسبب حملة الأنفال التي تم شنها في عام [2]1988، إضافة إلى

(1) وثائق «منظمة العفو الدولية» حول نزوح الكرد من وطنهم في العراق والقتل الجماعي لخمسة آلاف كردي في حلبجة (آذار/ مارس 1988)، واعتقال واختفاء 8,000 شخص من عشيرة «البارزاني الكردية» (1983) وسياسات الحكومة التركية من حرق القرى الكردية وإجبار السكان على الهروب بغية شن هجوم على ما يعتقدون أنه جذور حركة حرب العصابات ضد السلطة التركية، وقد تم تصعيد ذلك دون صدور أي بيان من الولايات المتحدة.

cf. Andrew Whitley, Executive Director of the Middle East Watch, House Foreign Affairs Committee, *Hearing*, 'Human Rights abuses in Kuwait and Iraq'' (8 January 1991); and Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

الشاهد إيلي ويزل قال لسيمون عضو مجلس الشيوخ إن « حكومة الولايات المتحدة وحلفاءها في الخليج عليهم مسؤولية عاجلة للحفاظ على الكرد وغيرهم من السكان العراقيين. وينبغي أن ندين صدام حسين وحكومته. وإذا فشلنا في القيام بذلك نبدو وكأننا نؤيد تدميراً لشعوب بأكملها. في مواجهة قسوة صدام، فإن سلبيتنا أو عدم تدخلنا يجعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها من رعاة صدام حسين وهذا يضر بنا أخلاقياً »؛ في جلسة استماع «مجلس الشيوخ لجنة العلاقات الخارجية»، «جرائم الحرب وحرب الخليج »

(2) (الممثل جيجدينسون: عندما أنظر في قائمة الأشياء التي بعناها للعراق، وعندما ننظر إلى الإجراءات في أعقاب الاجتماع السادس عشر، يتبين لنا أنّ ما يجعلها أكثر قسوة ، هو الافتقار إلى الإجراء الذي لم نتخذه بعد عام 1988، عندما قتل صدام حسين خمسة آلاف كردي – لو كنت أنا صدام حسين وشاهدت استجابة أميركا، سأقتل خمسة آلاف كردي، والولايات المتحدة لم تكترث » =

السياسات العدوانية العنيفة التي يمارسها، والتي ربما تؤدي إلى فتح الأبواب على مصراعيها للاتجاه نحو استخدام الأسلحة غير التقليدية أو البالستية، تفسّر علاقة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بكرد العراق كآلية داخلية تتجه إلى الداخل كما هي الحال أيضاً كتغيير ديمقراطي إقليمي[1].

ظهرت الإدارة الأميركية للرئيس جورج بوش الابن، ومع ظهور تباشير القرن الحادي والعشرين، مترددة بشأن الوسائل الضرورية المحتمل استخدامها من أجل تحقيق هدف السياسة الخارجية لواشنطن بتغيير النظام في بغداد. وكان ذلك التردد بسبب عدم توافق الرئيس وأعضاء إدارته حول قرار الإطاحة بصدام حسين الذي كان عدواً شرساً وقوياً[2]. وعلى الرغم

= in International Economic Policy and Trade Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee, *Hearing*, 'US technology and Iraq' (22 May 1991); Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

(1) بحلول عام 2000، يقدر أن حوالى 15 دولة نامية ستكون قادرة على تصنيع الصواريخ الباليستية، 8 منها إما أن تكون لديها القدرة النووية» وإما على وشك الحصول على ذلك؛ راجع جلسة استماع لجنة «الشؤون الخارجية» «مجلس النواب» مع «موظفي وزارة الدفاع».

see Hearing of the House Foreign Affairs Committee with Defense Department

Personnel, 'President's FY'92 Security Assistance Request' (19 March 1991), Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

(2) لا في المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة ولا في غيرها من الأهداف العسكرية ورد احتلال بغداد أو الإطاحة المعلنة بصدام حسين كهدف.

John Kelly, Assistant Secretary of State and Near East and South Asian Affairs, Europe and Middle East Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee, *Hearing* (26 June 1991); Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

مما كان يعتقد فيه النظام الحاكم في العراق، فإن أهداف الولايات المتحدة الأميركية طبقاً لأقوال الرئيس، لم تكن تتضمن الوصول إلى بغداد (كما) لم تكن تتضمن قتل صدام حسين شخصياً، ولكن الخيار الأفضل كان التفاوض مع قائد جديد، ولهذا كان هناك تضارب بين أعضاء إدارته وبين المخابرات المركزية الأميركية التي كانت تدعم سياسات أكثر تشدداً[1].

١.١.2 منطقة محظورة الطيران (السماوات الآمنة)

دفعت بعض العوامل الأساسية كالدعم الذي أظهره الكرد لقرار تغيير النظام في العراق، والغزو العراقي للكويت، وما نتج عنه من خلق منطقة محظورة الطيران (السماوات الآمنة)، الولايات المتحدة الأميركية إلى إجراء اتصالات مباشرة، وتبادل للزيارات والوفود مع كرد العراق[2]. وأدى خلق منطقة محظورة الطيران «السماوات الآمنة» في شمال العراق (في نيسان/أبريل 1991)، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الأتراك والفرنسيون، إلى تحسين

(1) President George H. W. Bush, White House Briefi ng, Press Conference, *Untitled Document*, No 28/4/2549 (16 April 1991), http://middleeastreference.org.uk/bushlifting. htm, pp .378–85.

(2) المرجع نفسه. وافقت الحكومات الرئيسية المعنية ـ الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، وهولندا وتركيا ـ على تمديد العملية الجارية في شمال العراق، والتي كانت مهمة إنسانية، لتشكيل قوة أمنية من 4000 إلى 5000 شخص توفر الأمن بطريقة غير مباشرة للأقلية الكردية في شمال العراق، وعند الضرورة سيكون بمثابة قوة عسكرية، حسب رأي هنري روين، مساعد وزير الدفاع وشؤون الأمن الدولي، أوروبا والشرق الأوسط اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية ، المرجع نفسه، Henry Rowen, Assistant Secretary of Defense and International Security Affairs, Europe and Middle East Subcommittee of the House Foreign Affairs, *Hearing* (26 June 1991), ibid.

ظروف الكرد خلال سنوات التسعينيات وتأسيس علاقة للولايات المتحدة الأميركية مع كرد العراق امتدت إلى القرن الحادي والعشرين كمرحلة رابعة للعلاقة بينهما. وعلى الرغم مما يبدو من أن علاقة الولايات المتحدة الأميركية بكرد العراق قد بدأت بمحض المصادفة، وعلى أساس متطلبات إنسانية، فإن تطورها إلى علاقة مؤسسية وذات أهمية إستراتيجية للطرفين كان لافتاً للأنظار. وقد حذر جيمس بيكر من وجود 60,000 لاجئ كردي على الحدود الإيرانية والتركية وذلك نتيجة لسياسات صدام حسين القاسية ضد الانتفاضة الكردية في آذار/ مارس 1991. وتبلور الموقف الأول والواضح لإدارة الولايات المتحدة الأميركية في مصلحة القضية الكردية في العراق بعد أحداث حلبجة التي جرت عام 1988، وذلك خشية أن تمتد الأزمة إلى أكثر من ذلك، وأن تكون لها تأثيرات إقليمية أبعد مدى[1]. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، بدأ الاهتمام الأميركي بالقضية الكردية في التزايد[2].

(1) منذ ما يزيد على أسبوع بعد زيارة بيكر، تضاعفت أعداد اللاجئين بسرعة والتقديرات تتغير يومياً، بل كل ساعة وربما يدخل حوالى 20.000 شخص عبر المنطقة الحدودية العراقية التركية كل يوم. وفي إيران ارتفع عدد اللاجئين من 300.000 إلى 700.000 خلال خمسة أيام، وإلى 900.000 بعد ذلك بثلاثة أيام؛ «مشاكل اللاجئين في الخليج الفارسي» (15 نيسان/ أبريل 1991، المرجع نفسه). «تأثرنا جميعاً بذلك. لقد شاهدنا جثث القتلى في مخيم للاجئين الذي قمنا بزيارته. ويقدّر الأطباء الذين كانوا في هذه المخيمات أن بين 400 و 1000 شخص يموتون يومياً في هذه المخيمات. ربما كان هناك 2 مليون لاجئ في كل من المناطق الحدودية للعراق، وفي إيران، وتركيا، وإلى حد أقل في سوريا والجزء الجنوبي من العراق،

in Representative Matthew F. McHugh, House Foreign Affairs Committee, *Hearing*, «Legislation to authorize emergency assistance to the Iraqi refugees (23 April 1991), ibid.

(2) «نعمل نحن وحلفاؤنا في قوة ستكون على استعداد للتدخل إذا دعت الأوضاع في العراق إلى ذلك. ونحن بكل تأكيد قلقون حول الكرد»؛

وقد أبدى كاليبورن بل قلقه الشديد بوصفه رئيس لجنة مجلس الشيوخ الأميركي للعلاقات الخارجية بالنسبة إلى القضية الكردية في العراق، بينما قام بيتر جالبريث وهو المستشار الأول للجنة العلاقات الخارجية بزيارة المنطقة المحررة للمرة الثانية (في أيلول/ سبتمبر 1991) وذلك بعد أحداث 1988، وقدم عرضاً بتمديد المنطقة الآمنة إلى الشمال إلى جانب تقديم التدريب العسكري للكرد. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت الجبهة الكردستانية العراقية مساعد وزير الخارجية للولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى في أيلول/ سبتمبر 1991[1].

ووضعت اتفاقية صفوان (في 3 آذار/ مارس 1991) النهاية لأوزار حرب الخليج الثانية بين العراق وائتلاف قوات التحالف، بينما أنهت رحابة صدر الولايات المتحدة الأميركية الانتفاضة الكردية في اليوم التالي[2].

وطبقاً لما ذكره مسعود بارزاني، فإن التمرد كان مبادرة كردية، بينما تدخلت الولايات المتحدة الأميركية فقط فيها أخيراً ... وكانت واشنطن قد حذرت كلاً من العراق والكرد بأنه في حالة أي هجوم من الكرد، فسيكونون مسؤولين عن النتائج التي تترتّب عنه... ومن ناحية ثانية، إذا ما قام النظام

= in John Kelly, Assistant Secretary of State and Near East and South Asian Affairs, Europe and Middle East Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee, *Hearing* (26 June 1991), ibid.

(1) P. Muller, 'Report on the situation in Free Kurdistan (Liberated Zone of Iraqi Kurdistan)' (Netherlands: Kurdistan Friendship Society, Amsterdam, May 1992).

(2) Daniel Pipes, 'Iraq's weapons and the road to war', *New York Post* (3 June 2003).

العراقي بشن الهجوم أولاً، فإن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم بالرد عليه مباشرة[1].

وقد قام الرئيس الأميركي بالتعليق قائلاً: لا يجب أن تتحمل الولايات المتحدة الأميركية وزر الاقتراح الذي يتضمن قيام العراقيين بتسوية أمورهم بأنفسهم؛ أما التلميح الذي يتطوع به البعض بأن الولايات المتحدة الأميركية ستكون هناك لدعمهم عسكرياً، فإنّ ذلك ليس صحيحاً. ولكن الرئيس جورج بوش الابن فعل ذلك؛ فعلى الرغم من ذلك فقد اقترح أنه «سيكون من الطيب إذا ما قام أفراد الشعب العراقي بتسوية الأمور بأيديهم وطرد صدام حسين خارجاً، وسأظل أتمنى ذلك ولا أزال آمل أن يفعلوا ذلك، مضيفاً، ولا أقر بأنني سأقوم بتشجيع رحيله»[2].

وأجبرت المذابح التي جرت في المناطق الكردية بواسطة القوات الجوية العراقية، والنزوح الجماعي لمليونيْ لاجئ الذين كانوا يخشون من حدوث مذبحة ثانية على غرار (حلبجة)، بالإضافة إلى الضغوط التي مارستها وسائل الإعلام، كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وتركيا على دعم كرد العراق[3]. وسيقوم الرئيس التركي «تورجوت أوزال» بمطالبة اللاجئين الكرد

---

(1) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

(2) President George H. W. Bush, White House Briefi ng, Press Conference, *Untitled Document*, No 28/4/2549 (16 April 1991), http://bushlibrary.tamu.edu/research/ public_papers.php?year=1991&month=4 (last accessed March 2009), pp. 378–85.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع نتشروان بارزاني، «رئيس وزراء إقليم كردستان» (أربيل، 23 نيسان/ أبريل 2007). وفيما يتعلق بهذا النزوح الثاني، بدت الإدارة الأميركية، عبر ديك تشيني، بدلاً من ذلك، مترددة بشأن ما إذا كان العراق قد استخدم أسلحة كيميائية: «استلمنا تقارير بهذا الشأن، ولكن لا يمكننا تأكيد أي شيء. كان لدينا =

بالعودة في نهاية شهر آذار/ مارس عام 1991، وذلك خشية أن تؤدي مثل هذه الحادثة إلى إثارة أماني السكان الكرد الذين يقيمون في تركيا نفسها. كما أنه كان يشعر بالقلق، وقال للمسؤولين الأميركيين، إذا لم تقوموا بإعادتهم، فسأقوم بهذا العمل، طبقاً لما ذكره محمود عثمان[1]. ومع ذلك، فإن دعم تورجوت أوزال لخلق منطقة حظر طيران «منطقة آمنة» في عام 1991، لم يكن يستهدف فقط تحاشي أزمة لاجئين على حدود بلاده، حيث يبدو أنه قد حاول – تحت ضغوط من الجناح العسكري لمجلس الأمن القومي – بأن يحصل على تصريح من الولايات المتحدة الأميركية للعمل في المنطقة الشمالية من العراق من أجل مطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني في المقابل[2].

وكانت النتيجة هي القرار رقم 688 (بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1991) الذي أصدره مجلس الأمن – الذي طالب العراق بإنهاء القمع والانتهاك الذي يمارسه ضد سكانها من الكرد[3]، وأتبعه بإقامة منطقة محظورة على الطيران

= أدلة دامغة من «حرب الخليج الأولى ـ بين العراق وايران بأنه استخدم الأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين، وأيضا، بالطبع، ضد الكرد في شمال العراق. وكان علينا أن نفترض أنه كان مستعداً لاستخدامها ضد قواتنا».

House Foreign Affairs Committee, *Hearing*, 'President's. FY'92 security assistance request'' (19 March 1991), Miller, op., cit.

(1) Interview by the researcher with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15 April 2007).

(2) Mustafa Kibaroglou, 'Turkey says no', *Bulletin of the Atomic Scientists*, 59(4) (July/ August 2003): 22–25.

(3) KDP Research Department, 'What happened in Iraqi Kurdistan', *Report on the International Confl ict* (Kurdistan, June 1994), p.3 and *US Department of State Dispatch*, 'UN Security Council Resolution 688 on repression of Iraqi civilians' (8 April 1991), pp. 233–34.

«السماوات الآمنة» باقتراح من المملكة المتحدة (وبضغوط من مارجريت تاتشر)، وتركيا، وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية[1]. وتم تنفيذ عملية توصيل إمدادات الإغاثة (17-18 نيسان/ أبريل 1991) عن طريق الولايات المتحدة الأميركية إلى مناطق شمال العراق، حيث يتركز معظم السكان، وذلك من أجل خلق منطقة حماية لهؤلاء من القوات العراقية وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة. وتم تبرير المساعدات التي تم تقديمها لكرد العراق بخشية الولايات المتحدة الأميركية من صدام حسين، نظراً لسجله الدموي السابق وسياساته الدموية ضد الكرد في عام 1988، وأيضاً سياسته الخارجية العنيفة في عام 1990، إذ يمكن لهذا الأخير أن يقوم بالهجوم إما على اللاجئين هناك؛ وإما على قوات الولايات المتحدة الأميركية المتواجدة في المنطقة، كما أن هذه الأخيرة تريد أن تتحاشى أي تداعيات محتملة لأي أزمة ثانية ضخمة للاجئين.

ولم يكن هناك من سبيل آخر أمام صدام حسين مع نهاية شهر نيسان/ أبريل 1991 سوى الانسحاب من الشمال. وتم خلق المنطقة الآمنة والمحظور فيها الطيران، لحمايتها من هجمات العراقيين الذين لم يسمح لهم بأن يعملوا في المنطقة الموازية لشمال خط العرض 36؛ وأُطلق على هذه المنطقة المحظورة من الطيران «منطقة السموات الآمنة» وذلك في 16 نيسان/ أبريل 1991- ثم قام الأتراك بإعادة تسميتها بعملية المطرقة المتأهبة، ثم أعيد تسميتها مرة أخرى في عام 1997 بعملية المراقبة الشمالية، وقد مهدت السبيل بعد ذلك في أيار/ مايو 1992 لإنشاء أول دولة كردية في شمال العراق تحت ظروف «الأمر الواقع». إنّ إيجاد حكومة إقليم كردستان كنتيجة لانسحاب العراق

(1) Interview by the researcher with Nechirvan Barzani Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

من منطقة الشمال لم يكن لبدء حقبة ما بعد صدام حسين، ولكنه أيضاً أعطى إشارة واضحة لمولد مثال باهر للسلام في أرض العراق، وكجهة إقليمية غير حكومية فاعلة، تتفاعل مع بقية القوى الإقليمية والعالمية[1].

وفيما يتعلق بالحركات الكردية الأخرى، فإن السياسات الكردية الصارمة لإيران، وتركيا، وسوريا، وعلاقات الولايات المتحدة الأميركية بهذه الأنظمة، والتأثيرات السلبية للأنشطة المتطرفة لحزب العمال الكردستاني على قضية الكرد التركية منذ أواسط الثمانينيات، قد أدت إلى المحافظة على الجمود في العلاقات الأميركية الكردية. ولم يمنح غياب علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع سوريا، ولا العلاقات المحدودة للولايات المتحدة مع إيران، ولا حتى التحالف الأميركي – التركي بعد سنوات الخمسينيات، أي قوة دفع إضافية للعلاقات الأميركية – الكردية.

وكان لبدء العلاقات المباشرة لواشنطن مع كرد العراق، وإنشاء دولة الأمر الواقع الكردية في الشمال، نتائج عرضية لجهود المساعدات الإنسانية للولايات المتحدة الأميركية. كما بدا، في الوقت ذاته، أن استمرار العلاقة الأميركية وتكريسها مع الكرد وكأنه ناتج عن مأزق جمود الوصول إلى حل لمسألة احتواء صدام حسين، مما يدل على أن ملاحظة جيمس بيكر التي كان مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية لا تريد أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إنشاء منطقة محظورة الطيران، لها دلالتها في هذا الشأن. لذلك، فإن المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية رأوا بأعينهم حجم الكارثة الإنسانية التي تتجسد هناك، وعلى الرغم من معارضة وزارة الدفاع بشأن عملية إمدادات الإغاثة، فقد انتهينا بالفعل إلى إنشاء منطقة حظر الطيران

(1) Zalmay Khalilzad – US Ambassador to the UN in Kim Gamel, 'US ambassador salutes Kurdish region' (23 March 2007).

«السموات الآمنة»[1]. وهكذا يبدو أن علاقة الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد في العراق قد بدأت وبدون أي تخطيط خاص مسبق، وتطورت بسبب موضوع الكرد أكثر منها بسبب مشكلة العراق في حد ذاتها، مع أن ذلك قد تغير منذ عام 2000. ويكشف هذا الفصل أيضاً أن التغيير الرابع في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد إلى علاقة مؤسسية قد أدّى إلى ربط السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وإلى الأبد بالقضية الكردية. ويبدو الآن أن جمهورية إقليم كردستان ككيان يتمتع بالاستقلال شبه الذاتي، يعمل بشكل مستقل، وبصفة خاصة عند تفويضها بعد عام 2005[2].

ويبدو أن قرار عدم مساعدة التمرد الكردي كان نابعاً من تردد الإدارة الأميركية وشروعها في عملية وساطة شاملة في الشرق الأوسط تجعل القوات المسلحة الأميركية مشغولة فقط بهموم العراق، وبذلك تحرم نفسها من التواجد النشط في بقية أنحاء العالم[3]. ولذا، وعلى الرغم من الرغبة الدفينة

(1) http://www.krg.org
http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/baker/4.html

(2) رحلات الرئيس مسعود بارزاني الدبلوماسية إلى بروكسل (10/ 11/ 2009) للاجتماع مع خافيير سولانا-الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي- وفي الآونة الأخيرة إلى فرنسا (17/ 06/ 2010) للاجتماع مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي ووزير الخارجية برنار كوشنير.

(3) الاعتبار الرئيسي الثاني من وجهة النظر العسكرية، هو أنه يمكن أن نتوقع وجود مناورات مع القوات الأخرى في المنطقة، وعمليات نشر دورية، إذا صح التعبير، لا على أساس دائم، ولكن بصفة -مؤقتة للمنطقة... وقد صرّح الرئيس أننا لسنا مهتمين بالبقاء لفترة، طويلة، في المنطقة لأنه على الأرجح غير مناسب. منذ 2 أغسطس، تغير هذا الموقف؛ فهناك استعداد أكثر من قبل وتسامح بأن يكون ثمة وجود للولايات المتحدة. ولكن كما سبق وأشرت، الرئيس حساس جداً للحاجة إلى توخي الحذر فيما يتعلق بكيف يمكننا أن نسير قدما للتأكد من أننا نعمل جميعاً من أجل العالم، =

لدى الرئيس جورج بوش الاب في الإطاحة بصدام حسين من العراق ... من أجل استتاب الهدوء بين إيران والعراق[1]، فإنالولايات المتحدة الأميركية لم تقم بتدعيم الانتفاضة التي اندلعت في آذار/ مارس عام [2]1991. ويمكن أن يعزى التضارب الذي حدث بين الخطاب السياسي الأميركي وممارسات السياسة الخارجية لواشنطن، إلى خشية الإدارة الأميركية من احتمالات عدم الاستقرار في داخل العراق الذي يمكن أن يؤثر على استتاب الأمن في منطقة الخليج بأكملها، ولكن حتى ذلك الحين، لم يكن يبدو أن أهداف الولايات المتحدة الأميركية في التوازن الإقليمي قد تحقّقت، بالنظر إلى التطورات التي حدثت في أعقاب قرارها بغزو العراق في آذار/ مارس 2003.

وقد حدد الهدف الذي كان يصبو إليه الرئيس بالاستقرار الإقليمي من أجل مصلحة الولايات المتحدة الأميركية من جانب، واعتقاد الإدارة الأميركية بأن صدام حسين قد رأى الفرصة سانحة بنهاية الحرب الباردة للقيام بمغامراته التوسعية من جانب آخر، اتجاه السياسة الأميركية الخاصة في العراق المتمثّلة بالتخلص من صدام حسين واستبداله بآخر[3]. وقد

= وأننا متواجدون عند الحاجة.. نحن هناك لمساعدة أصدقائنا وحلفائنا.. لكن لن نبقى لفترة أطول من الحاجة إلينا. ولكنني أتوقع أنه، سوف نشاهد وجوداً عسكرياً أميركياً مشدداً بالاتفاق مع أصدقائنا وحلفائنا في المنطقة مستقبلاً »

Secretary of Defense Dick Cheney, House of Foreign Affairs Committee, *Hearing*, 'President's FY '92 Security Assistance Request' (19 March 1991); Natan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

(1) George H. W. Bush, White House Briefi ng, Press Conference (16 April 1991) in http:// bushlibrary.tamu.edu/research/public_papers.php?year=1991&month=4 (last accessed March 2009).

(2) http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/baker/4.html

(3) Secretary of Defense Dick Cheney, House of Foreign Affairs Committee, =

تسببت إدعاءات هذا الأخير من أجل ضم الكويت، والنفور الذي يبديه نحو السياسة الخارجية لإسرائيل[1]، وأسلحة الدمار الشامل العراقية[2]، في عقد مستشاري الرئيس بوش الابن عزمهم عن عدم قدرته في القيام بدوره (أكثر من ذلك) كعامل من عوامل الاستقرار من أجل المصالح الأميركية[3]. وكانت شكوك الولايات المتحدة الأميركية في رغبة صدام في الهيمنة على الخليج، واحتمالات هجومه على المملكة العربية السعودية، وخشية الدول العربية من قوّته، تمثل محور حديث جناح المحافظين الجدد المستمر في الإدارة الأميركية عن الحاجة الملحة في احتواء التهديدات النووية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن عقيدة الرئيس بوش الابن في البحث عن الدول المارقة والتي تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وتؤيد الإرهاب وتقوم بانتهاك حقوق الإنسان، قد نتجت عن سياسة صدام حسين الخارجية في العراق. ولذا فقد قررت الولايات المتحدة الأميركية تأخير الاستجابة إلى

= *Hearing*, 'President's FY '92 Security Assistance Request' (19 March 1991), Nathan K. Miller, *Report* (August 2008), Unpublished.

(1) في 18 حزيران/ يونيو 1990، صرّح صدام حسين في اجتماع المؤتمر الإسلامي في بغداد: «إننا سنضرب [الإسرائيليين] باستخدام جميع الأسلحة التي في حوزتنا إذا هاجموا العراق أو العرب. وأعلن أنه «قد سرقت فلسطين» وحض الدول العربية على «استعادة الحقوق المغتصبة في فلسطين وتحرير القدس من الأسر الصهيوني». *Baghdad Domestic Service* (18 June 1990), ibid.

(2) «تمت مقارنة قدرة العراق في مجال الأسلحة الكيميائية بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. سوف يفني صدام حسين أي شخص يهدد العراق بقنبلة ذرية بواسطة «المادة الكيميائية المزدوجة»»، وكالة رويتر (2 نيسان/ أبريل 1990): ميتشل بيرد. 'The Gulf War', *The American–Israeli Cooperative Enterprise* http://www.jewishvirtuallibrary. org/jsource/History/Gulf_War.html.

(3) Larry Everest, 'We have to have a War', *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Global Agenda*, op. cit., p. 125.

طلب العراق لتسهيلات ائتمانية زراعية بمبلغ 500 مليون دولار أميركي، بينما أوقف البنتاجون بيع قطاع غيار يمكن استخدامها في صناعة الصواريخ[1].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ حديث الرئيس بوش عن صعوبة وجود علاقة طبيعية للعراق مع الولايات المتحدة الأميركية، بل، وفي الحقيقة، من المستحيل في ظل وجود صدام حسين في السلطة، وأن نظام حكم بديل يمكن أن يكون ملائماً أكثر للقوى الغربية، وأن سياسة الولايات المتحدة الأميركية في البحث عن الاستقرار وليس الفوضى، والبحث عن شخص ما ليضع يده على الموارد الهائلة ليقوم بتنفيذ الالتزامات المطلوبة من قبل الآخرين، ويقوم برفع مستوى المعيشة لشعبه، يمكن أن يظل مبرِّراً للدعم المحدود للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد[2]. لقد كان الموقف المبدئي والأساسي، وكما كان معلناً، أنه ليس هناك من سبيل للتوافق مع التمرد الكردي المستمر لفترة ستين عاماً في العراق، أو الاعتراض على المحاولات الشرعية للعراق لقمعه[3]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخابرات المركزية الأميركية كانت قد نصحت الدوائر البيروقراطية في واشنطن بأن عليها أن تنتظر ستة أشهر فقط، وسيتهاوي نظام صدام حسين من نفسه[4]. ولذا، وعلى الرغم مما يبدو أن

(1) Ibid, p. 123.

(2) President's Bush 76th news conference (23 March 1991), White House: Public Papers of the President, Vol.1, US Government Printing Office via GPO Access, pp. 303–7, http://frwebgate2.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID.

(3) Bruce M. Jentleson, *With Friends Like These: Reagan, Bush and Saddam 1982–1990* (New York: WW Norton, 1994), p. 104.

(4) Scott Ritter and Seymour Hersh, '*Iraq Confi dential*, edited transcript of a public conversation, 19 October 2005', *The Nation* (26 October 2005), http://www.thenation. com/doc/20051114/ritter/print (last accessed 4 January 2009). Ritter is a former UN weapons inspector.

الإدارة الأميركية كانت تدعم، من حيث المبدأ، استبدال صدام حسين، فإن استخدامها للكرد كعامل مهم في تنفيذ سياستها الخارجية من «تغيير النظام» في العراق سيتم تقريره تدريجاً، وفيما بعد[1]. وتجدر الإشارة عند هذه النقطة، بأن هذا القرار، إلى جانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق بأسره، كانت قد تأثرت بشدة بهيمنة آراء المخابرات المركزية الأميركية ومناهجها في داخل البيروقراطية الأميركية.

ويبدو أن فشل محاولات إدارة الولايات المتحدة الأميركية لإزاحة صدام حسين عن السلطة بوسائل غير دموية من خلال عمليات المخابرات المركزية الأميركية (وبموافقة من الكونجرس) قد أدت إلى نتيجة مفادها أن تغيير النظام من الخارج سيكون من أفضل الحلول المتاحة، وذلك طبقاً لتقديرات المخابرات المركزية الأميركية[2].

وقد قدم الكونجرس الأميركي في تموز/ يوليو 1992 منحة تقدر بمبلغ 40 مليون دولار أميركي للكرد كجزء من مبلغ تم رصده لتدعيم المعارضة

(1) «أعتقد أنه من الصواب القول عموماً أننا نفضل في الادارة الأميركية أن يستبدل صدام حسين. وهذا ليس هدفاً لعملياتنا العسكرية. لم نتدخل في محاولة للإطاحة بصدام حسين أو لتحديد من سيحكم بغداد»، in Secretary of Defense Dick; Cheney, House of Foreign Affairs Committee, Hearing, 'President's FY Assistance Request' (19 March 1991), Nathan K. Miller, '92 Security *Report* (August 2008). «وقد سبق التنبؤ أن الإطاحة بصدام حسين سوف تنجم عن أحداث داخلية»؛

cf. article, 'The Middle East: dealing with Saddam', *The Middle East*, No. 245 (May 1995), Unpublished.

(2) National Intelligence Estimate, *Prospects for Iraq: Saddam and beyond* (December 1993), Case No F-2005-00669 (December 1993), http://www.foia.cia.gov/browse_docs. asp?doc_no=0001188931 (last accessed March 2009), p. 35.

العراقية[1] لتقوم بتحسين علاقاتها مع القوات المسلحة العراقية، والمسؤولين في الأمن العراقي[2]، فضلًا عن تشغيل محطات إذاعة مناوئة لصدام حسين[3]. في العام ذاته، قدم الرئيس جورج بوش للكونجرس نتائج استخبارية تتعلق بتكاليف تقدر بمبلغ 15–20 مليون دولار أميركي[4] تم إنفاقها في محاولة انقلابية عسكرية فاشلة ضد صدام حسين وكانت تستهدف تدعيم حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون داخل عراق دستوري وديمقراطي ومتعدد الأعراق؛ والحفاظ على وحدة وتكامل الأراضي العراقية، والتماشي مع قرارات الأمم المتحدة تجاه هذا البلد[5]. ويمكن للولايات المتحدة الأميركية، على هذه الأسس، أن تعمل على فسح المجال لكل من الكرد وبقية طوائف المعارضة العراقية للتحرّك كبديل لمحاولاتها استخدام العقوبات الاقتصادية (والتي نجحت حقاً)، ونزع سلاح العراق وذلك من أجل تسهيل أهداف الولايات المتحدة الأميركية في تغيير النظام هناك[6].

---

(1) Kenneth Katzman, *CRS Report*, 'Iraq's Opposition Movements' (26 March 1998) in http://www.fas.org/irp/crs/crs-iraq-op. htm.

(2) Patrick Tyler, 'Plan on Iraq coup told to Congress', *New York Times* (9 February 1992).

(3) Elaine Sciolino, 'Greater US efforts backed to oust Iraqi', *New York Times* (2 June 1992).

(4) Patrick Tyler, ibid.

(5) Kenneth Katzman, *CRS Report*, 'Iraq's opposition movements', Order Code 98–179F (The Library of Congress, 27 June 2000), p. 2.

(6) «لم تكن الولايات المتحدة مهتمة أبداً بنزع سلاح العراق. الولايات المتحدة (عبر عقوبات اقتصادية مرتبطة بتحرير الكويت) كانت بحاجة إلى وسيلة لاحتواء صدام حسين. هذه هي العقوبات والتبرير كان نزع السلاح. الإدارة تقول علناً: حتى لو امتثل العراق لالتزامه بنزع أسلحته، ستستمر العقوبات الاقتصادية حتى تتم إزالة صدام من السلطة». المصدر نفسه.

2.1.2 تأسيس حكومة إقليم كردستان والمجلس الوطني الكردستاني

بدأت علاقة أميركا أكثر وضوحاً مع كرد العراق، واستقرت الأجواء أكثر فأكثر بإجراء الانتخابات الكردية الأولى في شمال العراق (19 أيار/ مايو 1992)، لتصيب صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية وتركيا بالدهشة البالغة. ولم يجعل استقلال الأمر الواقع لكرد العراق الأماني التركية في تهدئة الحركات الكردية القائمة في تركيا تصاب بالاحباط فقط، ولكنه جعل الإدارة الأميركية غير واثقة في البداية من إمكانية الحفاظ على الاستقرار الإقليمي فيما يتعلق بخلق حكومة إقليم كردستان والتي من المحتمل أن لا تعرف طعم الاستقرار بإنشاء الدولة الكردية. وتعتبر تصريحات مسعود بارزاني في أعقاب إنشاء حكومة إقليم كردستان، عن الحاجة إلى تجسيد اتحاد سياسي فيدرالي يضم برلماناً ديمقراطياً يشمل الأحزاب كافة في حقبة ما بعد صدام حسين في هذه الأيام، ذات أهمية خاصة[1]. وقام كل من جلال طالباني ومحسن ديزائي، ممثلًا كرد العراق، وفي هذا السياق، خلال شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو عام 1991 بعقد اجتماعات مع المسؤولين الأتراك من أجل بث الطمأنينة في قلوبهم، بأن الهدف هو تأسيس كونفدرالية موحدة بين العرب، والتركمان، والكرد، وأن استقلالهم لن يمثل أي تهديد لتركيا[2].

وجرت أول انتخابات برلمانية للكرد في ظل أجواء قلق بالغة من

(1) إذاعة مونتي كارلو، «يجتمع زعماء الكرد مع الرئيس ميتران في فرنسا»، مقابلة مع زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني (باريس، 20 أغسطس 1992).

(2) Michael M. Gunter, 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. XX, No. 3 (Spring 1997), p. 8.

جانب الأتراك والدول الإقليمية في المنطقة من التأثيرات المتتابعة لمثل هذا الحدث إذا ما قُدر لكيانات كردية أخرى أن تنال استقلالها على غرار حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، وظهرت مثل هذه الدول داخل حدودهم الإقليمية[1]. وكشف تردد وزارة الخارجية الأميركية في إرسال مراقبين من جانبها، وعلى العكس من رغبة الإدارة الأميركية، مشاعر القلق ومحاولة احتواء أي اضطرابات في العلاقة مع أنظمة الحكم في المنطقة أيضاً[2]. وحاز كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في واقع الأمر، أصواتاً متساوية، مما أدى إلى تشكيل حكومة ائتلافية تمّت إدارتها بواسطة مجلس رئاسي حتى العام 1994، عندما ظهر تناحر كردي داخلي أدى إلى تقسيم ثنائي للمنطقة[3].

وعلى الرغم من أن هذه التطورات، أعدت مسرح الأحداث لجني ثمار قيام علاقة مؤسسية بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد، بينما كانت تمهد الأرض لحقبة ما بعد صدام حسين، فإنها في الوقت ذاته، أدت إلى استهلال حقبة من الصراع الدموي بين أنقرة والكرد الذين يعيشون على أراضيها، وعلى

(1) «لن تسمح تركيا بكردستان مستقلة في العراق»، في مؤتمر صحافي رقم 76 للرئيس بوش (23 آذار/ مارس1991)، البيت الأبيض..
Papers of the President, Vol.1, US Government Printing Office via GPO Access, pp. 303–7, http://frwebgate2.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID.

(2) Interview by the researcher with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15 April 2007).

(3) KDP Research Department, 'What happened in Iraqi Kurdistan', *Report on the International Confl ict* (Kurdistan, June 1994), p. 3.

النحو الذي سيتم توضيحه فيما بعد. وبدأ عهد جديد من الإصلاحات الشاملة بالنسبة إلى كرد العراق – على الرغم من أنه لا يمكن أن يسري هذا القول على الحركات الكردية كافة. ومع ذلك، فقد عزز قيام الدولة الكردية الأولى بحكم الأمر الواقع في عصر ما بعد الحداثة، إدراك الكرد لأوضاعهم في كل دول المنطقة بأسرها. وبالنظر إلى أن أحوال الكرد ليست على نمط واحد في كل بلد من البلاد التي يقطنونها، فإنه يبدو أن الأنشطة السياسة لحركاتهم تمكنت – أولاً في تركيا ثم ثانية في إيران – اعتماداً على درجة الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأميركية، بأن تحذو حذو مثال حكومة إقليم كردستان تماماً؛ وهذا يتناقض مع ما حدث لكرد سوريا الذين كانت مطالبهم الصارخة بحقوق المواطنة قد بدأ سماع أصواتها في العديد من المحافل والمناسبات، ولكن فقط ابتداء من بداية القرن الحادي والعشرين؛ وفي هذه الحالة فإن تسجيل أمانيهم الوطنية في بلد يتمتع بالاستقلال الذاتي يبدو هدفاً طويل المدى، وكما ستتم مناقشته فيما بعد.

وكانت المحددات الفورية الأميركية في أعقاب حرب الخليج الثانية، في بحثها الدؤوب عن الوسائل المناسبة للإطاحة بصدام حسين، وإحلال غيره قد تم التأكيد عليها بالتحالف بين الولايات المتحدة والكرد، التي شرعت في جمع المعلومات المطلوبة للتأريخ للفظائع التي اقترفها النظام[1]. واستطاعت وزارة الدفاع الأميركية في العاصمة واشنطن الحصول على 30 طناً من المستندات عن طريق تركيا... تتعلق بالأعمال الوحشية التي ارتكبها صدام، كما حصلت على معلومات عن كل من الجيش العراقي وتنظيم المخابرات العراقية. وتم استخدام هذه المعلومات من أجل إضفاء الشرعية على خطتها

(1) 'Kurdish leak foils airlift of anti-Saddam documents', *The Times* (19 May 1992).

لتغيير الأمر الواقع في العراق من خلال الإطاحة برأس النظام[1]. وسارت العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وكرد العراق بعد ذلك بصفة رئيسة في طريق واحد وحتى بداية التسعينيات، حينما بدأت وتيرة التفاعل بينهما في الازدياد. وطبقاً لما يذكره الدكتور كريم نجم الدين كان اللقاء المباشر الأول بين وزارة الخارجية الأميركية وبين الكرد قد تم في يوم 25 نيسان/ أبريل 1991؛ واجتمعا مرة أخرى في أيار/ مايو 1991 عندما تقابلت الوفود الكردية مع مساعد الوزير لقسم الشرق الأوسط[2]. وبعد المؤتمر الأول الذي تم عقده في فيينا (حزيران/ يونيو 1992) بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وبرعاية من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، تم تحديد المجلس الوطني العراقي كقوة دفع لقيادة جموع المعارضة ضد صدام حسين. ولم يكن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه حيث تجتمع وفود الولايات المتحدة الأميركية، والسنّة، والكرد مع بعضهم بعضاً. فقد عُقد في يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992 الاجتماع الأول للمجلس الوطني العراقي في حي صلاح الدين في شمال العراق، حيث تم تمثيل كل ألوان الطيف من المعارضة العراقية بمن فيهم الشخصيات السياسية الشيعية[3]. وأيد المؤتمر الذي عُقد في حي صلاح الدين النتائج

(1) Patrick E. Tyler, 'Listing abuse against Kurds: US hoping to spirit out documents on Iraqi Torture', *New York Times* (18 May 1992), p. 3.

(2) مقابلة مع نجم الدين أ. كريم، رئيس المعهد الكردي في واشنطن والطبيب الخاص لمصطفى بارزاني، (Washington DC, 8 March 2008).

(3) مقابلة مع جوهر نامق سليم، الناطق الرسمي للحزب الوطني الكردستاني KNA (1992–2000) وامين عام المكتب السياسي للحزب الديقراطي الكردي KDP، (Masif, 17 April 2007). كذلك مع ثلاثة من قادة المجلس (رجل الدين الشيعي =

التي توصل إليها مؤتمر فيينا، وانتظمت فيه فصائل المعارضة العراقية كافة، وحددت الوضع الكردي في حقبة ما بعد صدام حسين.. كما قامت بالتصديق على قرار بقانون فيدرالي قام بتمريره البرلمان الكردي[1].

وطبقاً لتقارير المخابرات المركزية الأميركية، فإن خطة صدام حسين لاغتيال جورج بوش الابن أثناء زيارته للكويت[2]، إلى جانب عزم وتصميم الإدارة الأميركية على الإطاحة به، هي التي تفسّر تخصيص إدارة الولايات المتحدة الأميركية للمجلس الوطني العراقي مبلغ 15-20 مليون دولار أميركي بغرض تنفيذ عملية انقلاب لم يكتب لها النجاح ضد نظام صدام حسين (تموز/يوليو 1992) بالإضافة إلى دعم الكونجرس الأميركي للمجلس الوطني العراقي بدعم سري بلغ 40 مليون دولار أميركي في عام (1993)[3]. واستمر مشروع الإطاحة بصدام في زرع الانقسام في أروقة الأجهزة البيروقراطية الأميركية، وكذلك دعم المجلس الوطني العراقي من قبل الكونجرس الأميركي ووزارة

= بحر العلوم والجنرال السابق العراقي حسن النقيب ومسعود بارزاني) واعضاء المجلس (INC) ومشاركة رجل شيعة. *Report for Congress*, 'Iraq: US efforts to change the regime', Order Code RL31339 (The Library of Congress, 3 October 2002), p. 2.

(1) مقابلة مع جوهر نامق سليم، الناطق الرسمي باسم الحزب الوطني الكردستاني KNA (1992-2000) وأمين عام المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي KDP، (Masif, 17 April 2007).

(2) National Intelligence Estimate, *Prospects for Iraq: Saddam and beyond* (December 1993), p. 7; and cf. "In brief", *Middle East Economic Digest* (MEED) (8 May 1993).

(3) Kenneth Katzman, *Report for Congress*, 'Iraq: US efforts to change the regime' Order Code RL31339 (The Library of Congress, 16 August 2002), pp.1–2.

الدفاع الأميركية والبنتاجون، في ظلّ معارضة من قبل وزارة الخارجية. كما أن قيام هذه الأخيرة بحجب مبلغ ثمانية ملايين دولار عن المشروع هو أمر دلالي[1]. وعلى أي حال، فقد كان يبدو أن إدارة الولايات المتحدة الأميركية داعمة لعملية تغيير النظام في العراق داخلياً على الأقل أكثر منه خارجياً، وذلك نظراً لهدفها الذي تحاول بشأنه تجنب الانغماس عسكرياً في مغامرة خارجية، وذلك طبقاً للإستراتيجية التي يتبناها جورج بوش الابن. ويبدو بكل بوضوح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية قد غاب عنها هدفها في حقبة ما بعد الحداثة في مواجهة النفقات العسكرية لحرب الخليج الثالثة (في آذار/ مارس 2003)[2].

كذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه كرد العراق كما مورست عن طريق المخابرات المركزية الأميركية يجب أن تتم دراستها في سياق عقيدة جورج بوش الابن عن «النظام العالمي الجديد» التي كانت مرادفة لعملية نشر القيم الديمقراطية الغربية مثل الحرية وحقوق الفرد، وكذلك حماية حقول البترول في منطقة الخليج الغنية بحقول البترول التي كانت مُعَرضة للأخطار عن طريق العراق. وبالإضافة إلى ذلك فإن حالات العمليات السرية التي لا تفضل الولايات المتحدة الأميركية المشاركة فيها بشكل صريح خشية أن تصاب مشاعر الحلفاء من أمثال تركيا بخيبة الأمل، كما كان الوضع

---

(1) Peter Selvin, 'US pushes unity for Iraqi opposition', *Washington Post* (9 August 2002), p. A20.

(2) منذ سبتمبر 2001، خصص الكونغرس 602 مليار دولار أميركي للحروب في العراق وأفغانستان» وفقاً لمكتب الميزانية في الكونغرس»، «البنتاجون يريد المزيد من المال للحرب».

in the online version of *Al-Jazeera*, at http://english.aljazeera.net/News/aspx/print.htm

أثناء التعامل مع الكرد، دائماً ما كان يناط أمر تنفيذها للمخابرات المركزية الأميركية[1].

وقد بدأ الموقف الايجابي للولايات المتحدة الأميركية لمصلحة قضية الكرد في العراق بتأسيس حكومة إقليم كردستان (في أيار/ مايو عام 1992) على العكس من الدعم السري والمحدود للمجموعات الكردية المشتتة في ثلاث دول أخرى من دول الإقليم. ومن الأسباب المحتملة للتساؤل عن مبررات عدم قيام الولايات المتحدة الأميركية بتطوير أي علاقة مع الكرد في تركيا، وإيران، وسوريا هي أن الأولويات في أجندة المصالح الوطنية للسياسة الخارجية الأميركية التي تفوق الخطاب البلاغي عن المشاعر الإنسانية ليست مطلوبة بعد بالنسبة إلى مجموعات الكرد في إيران وتركيا وسوريا، ويمكن الاحتفاظ بها كذخيرة إستراتيجية يمكن استخدامها في المستقبل لتنفيذ أهدافها الإقليمية. وعلى أي حال، فإن التساؤل هو: هل السياسة الإقليمية للولايات المتحدة بحاجة لإثارة قضايا كرد سوريا، وتركيا، وإيران كوسائل لا غنى عنها من أجل تدعيم المصالح الوطنية الأميركية في المستقبل القريب، أم أنها مفروضة عليها سواء كانت أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، والأمر كذلك، أو من التطورات الإقليمية؛ وربما عندئذ سيكون استئناف علاقات واشنطن بالكرد حقيقة واقعة بالفعل.

وهكذا يمكن أن يترجم التزام الولايات المتحدة الأميركية بالسعي من أجل مصالحها الأبعد مدى في سياستها الخارجية في مختلف أنحاء العالم؛ ولذا فإن الوسائل التي تقوم بها لتنفيذ استراتيجياتها الإقليمية، مثل

(1) Interview by the researcher with Patrick Clawson, Deputy Director for Research, Washington Institute for Near East Policy (Washington DC, 6 March 2008).

التحالف مع الدول الفاعلة أو الجهات غير الحكومية الفاعلة، يأتي في المقام الثاني. ومثل تحالفاتها الانتقائية مع الجهات الفاعلة الحكومية (الدول)، فإن علاقاتها الانتقائية لغاية تلك النقطة مع كرد العراق تثبت أن الأولوية التي منحتها الولايات المتحدة لأهدافها الأساسية المهيمنة ومصالحها تسبق الوسائل الخاصة التي عن طريقها كان أو (يمكن الآن) البحث عن الأهداف الإقليمية والمحلية. وهذا يفسر لنا تماماً عدم وجود أي تفاعل ملموس في علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد في دول الإقليم الأخرى. لقد أنتجت حقبة ما بعد الحرب الباردة العلاقات ما بين واشنطن وكرد إيران، وتركيا، وسوريا والتي تحددت بالظروف ذاتها. وهذا يدعم التداعيات المترتبة على«نموذج» المحور من أجل الوصول إلى موضوع القضية الكردية من بين العديد من سياسات الولايات المتحدة الأميركية ومن الدول الإقليمية، وبالنظر إلى أبعادها الإقليمية (أنظر الفصل الثاني). ووفقاً لهذا النموذج، فإن علاقات الولايات المتحدة بدول الإقليم تتناسب عكسياً مع العلاقات الأميركية – الكردية، حيث يظهر الكرد وكأنهم محاصرون في شرك، وحائرون ما بين الأيديولوجيات ومصالح القوى الإقليمية والدولية على الترتيب، التي هي بدورها تتحكم في سياساتهم تجاه الكرد. وعلى كل حال، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالكرد وخشيتها من أي توتر في علاقاتها مع دول الإقليم (باعتبارهم المسؤولين عن توازن القوى في الإقليم) يفسر لنا اتصالاتها المحدودة والسرية مع كرد إيران وسوريا وتركيا.

وربما يمكن تبرير الانشغال المحدود والسري للولايات المتحدة الأميركية بالحركات الكردية في إيران بضآلة الدور المحتمل للكرد كتهديد للمنطقة بالإضافة إلى الاستقرار الذي تتسم به الدولة الإيرانية. وكان هذا هو الوضع في أعقاب إضعاف الحركة الكردية بعد عمليات الاغتيال المتتالية

للقيادات الكردية في إيران (1989-1992)، كما أن الأمور كانت قد أصبحت أكثر سهولة عن طريق اللامركزية في السلطة في الوقت الحاضر بين الحركات السياسية الكردية المتعددة[1]. والأكثر من ذلك، فإن المعارضة لسياسات محمود أحمدي نجاد تنتشر على نطاق واسع في أنحاء البلاد، وليس فقط بين الكرد[2]. ولذا فإنه يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تتحالف مع القوى الداخلية في إيران؛ وبالإضافة إلى كبح جماح أي فوضى محتملة يمكن أن تقوم بتعريض مصالحها لأي خطر.

وعلى الجانب الآخر، فإن إخضاع الكرد في سوريا للسيطرة المطلقة للدولة، وجنباً إلى جنب مع العلاقة المحدودة للولايات المتحدة الأميركية مع النظام السوري - ازدادت وتيرتها تحت حكم باراك أوباما - مما يحد من تدخل الولايات المتحدة الأميركية في شؤونها الداخلية، ويؤكد على إخضاع الكرد للهوية العربية (أو على الأقل السوريين) آخذين في الاعتبار حجمهم في المجتمع الذي يعيشون فيه[3]. وبالنسبة إلى حالة كرد إيران وسوريا، فإن

---

(1) Respectively Abdul Rahman Ghassemlou (1989) and his successor Sadeq Sharafandi (1992). See Michael M. Gunter, 'The Kurds in Iraq', *Middle East Policy*, 11(1) (Spring 2004): p. 109.

(2) قيام إيران بشنق النشطاء الكرد يدل على التوترات الناجمة عن السياسات الحالية لطهران.

Aljazeera.net, 'Iran hangs Kurdish activists', (9/05/2010) in http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2010/05/20105972551892312.html (last accessed August 2010).

(3) إشارة بيان وليام بيرنز، وكيل وزيرة الخارجية، خلال لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد، إلى أن الولايات المتحدة تتجه «لتعميق حوارنا، ونحن نتحرك إلى الأمام ونحرز تقدماً في مصلحة بلدينا معاً تدل على أن إعادة توجيه جدول أعمال الأمن الأميركي يؤيد التقارب مع النظام السوري.

= in Khaled Yacoub Oweis, 'Syria's Assad holds security talks with US

سياسة العلاقات الأميركية الكردية يتم إملاؤها عن طريق السياسة الخارجية الأميركية للشرق الأوسط، التي تفضل التوازن الإقليمي للسلطة آخذة في الاعتبار العلاقات المحدودة لأميركا بهذه الأنظمة الحاكمة في المنطقة. ويبدو أن توجهات الولايات المتحدة تجاه كرد تركيا، في الحالة التركية اليوم، يتم نقلها وتنفيذها عبر علاقاتها مع أنقرة، وعلى أساس السياسات الأميركية التركية الرسمية؛ وهذه بدورها تنبع من المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية.

3.1.2 دور تركيا وفرنسا

ولم تمنع السياسات التركية الخاصة بـ«الأتركة»، وتحت ضغوط من قواتها المسلحة[1] التي تستهدف المساواة بين جميع فئات السكان وإصدار هويات موحدة لطوائف الشعب كافة، من قيام تركيا بمساعدة كرد العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية (2 آب/ أغسطس 1990 – 28 شباط/ فبراير 1991)[2]. وبينما تعترف الحكومة التركية بوجود مشكلة كردية في ظل حكومة

= offi cial', *Reuters* (17 October 2010), http://www.reuters.com/article/idUSTRE61G32Z20100217 (last accessed March 2010).

(1) هذا القبول للعسكريين «كفاعل سياسي وشرعي مستقل في النظام السياسي» شكل تركيا «كديمقراطية معيبة». انظر

'The urgency of post-nationalist perspectives: cf. Gulistan Gurbey, On the Kurdish confl ict', 'Turkey for the Turks' or an open society? *Towards Post-* in Hans-Lukas Kieser, ed., *Turkey beyond Nationalism: Nationalist Identities* (London: I. B. Tauris, 2006), pp. 158–59.

(2) فكرة «التتريك»، وهدفها المصاحب لتوحيد المواطنين، تشكل «مشروع الجمهورية التركية لإقامة دولة للمواطنين يتمتعون فيها بالمساواة في الحقوق، ويعتبرون أنفسهم أولاً وقبل كل شيء كأتراك [بينما] ديانتهم تعد مسألة خاصة» =

رجب طيب أردوغان وحتى الآن، فإن جهود الدولة من أجل فرض إثبات هوية عامة موحدة لجميع المواطنين، واستناداً إلى المواطنة التركية وعلى الديانة الإسلامية، استمرت في زعزعة العلاقات الكردية – التركية[1]. وطبقاً لما تذكره وكالة المخابرات المركزية فإن السياسات التركية قد عجزت عن تدعيم مجتمع يتمتع بالحرية والتعدد العِرقي، نظراً لمستوى الحد الأدنى من تسامح المجتمع التركي مع الخصوصية السياسية والثقافية للمجتمع الكردي، ولكن يظل هناك أمل قائم في خلق استقلال ذاتي رسمي بضغوط من الغرب (حيث) يمكن لتركيا تحقيق الآمال الكردية من خلال إصلاحات بعيدة المدى[2]. ولكن، حاجة الولايات المتحدة الأميركية لتركيا كمشارك له أهميته البالغة في تحقيق أمن الخليج[3]، بالإضافة إلى موضوع حزب العمال الكردستاني، والذي قمنا بمناقشته بشيء من التفصيل في الفصل السادس، يؤديان إلى المزيد من التعقيدات في علاقات الولايات المتحدة الأميركية

= see Rifat N. Bali, 'The politics of Turkifi cation during the single party period'; in *Hans-Lukas Kieser*, ed., ibid., pp. 43, 46.

(1) وفقاً لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، «سوف نحل المشكلة الكردية مع الكرد و[نحن ضد النزعة القومية العرقية والقومية الإقليمية والشوفينية الدينية... لا يوجد أي قومية إثنية داخل حزب العدالة والتنمية... جميع المجموعات العرقية متصلة بواسطة رابطة جنسية الجمهورية التركية والإسلام... الأمة التركية أمة واحدة وإقليم واحد من الأراضي التركية».

in *Yeni Şafak* (4 May 2008); also *The New Anatolian* in http://www.thenewanatolian.com/print-4866.html

(2) CIA, National Intelligence Estimate, FOIA (Freedom of Information Act), *The Kurds: Rising Expectations, Old Frustrations*, Case No SC-2004-00005 (USA, September 1992), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009), p. 6.

(3) President's Bush 76th News conference (23 March 1991).

بالقضية الكردية[1]. ولذا فإن العلاقات الأميركية – الكردية يجب النظر إليها من خلال سياق تدعيم المصالح الخاصة للقوى الإقليمية والدولية، حيث تقوم كل قوة إقليمية بمحاربة جماعة كردية باستخدام جماعة أخرى وبالطريقة نفسها التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن.

ويمكن أن يعزى في هذا السياق، وإلى حد كبير خلق منطقة أجواء محظورة الطيران «السماوات الآمنة» في شمال العراق، إلى المساعدة التركية في ظل اتجاهات السياسة الخارجية لتورجوت أوزال. ولقد كان الرئيس التركي ذا نظرة ثاقبة يستهدف الابتعاد بتركيا عن وضع العزلة التي كانت تعيشها وإدماجها للمرة الأولى في الشؤون العالمية كافة، إلى جانب تطوير النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، وفي الوقت ذاته فإن سياسته التحريرية يمكنها بالكاد أن تؤثر في الشريحة السكانية الكردية؛ فقد اعترف بواقع أن المشكلة الكردية (1989) مسألة ذات شقين[2]، فمن جانب كانت لهذه السياسة أهميتها في تهدئة جموع الكرد، بالنظر إلى تطرف حزب العمال الكردستاني في الفترة من 1984 فصاعداً في ظل دستور أعوام الثمانينيات الذي كان الجيش قد قام بنشره، ومن جانب آخر، فإن امتصاص أي توترات في البنية الاجتماعية – السياسية تنشأ عن المطالب الكردية للحقوق الثقافية والعِرقية، يمكن أن يؤدي إلى حماية سلامة ووحدة الدولة الإقليمية والمجتمعية.

---

(1) Christine Shelly, US Department of State: Office of the Spokesman, 'PKK: operations of terrorist nature from Iraq into Turkey' (28 March 1995) at http://www.hri.org/news/ usa/std/1995/95-03-28.std, p. 6.

(2) Murat Somer, 'Resurgence and remaking of identity: civil beliefs, domestic and external dynamics and the Turkish mainstream discourse on Kurds', *Comparative Political Studies*, 38(6) (August 2005): p. 614; also Daniel Byman, 'After the storm: US policy toward Iraq since 1991', *Political Science Quarterly*, 115(4) (Winter 2000–2001): p. 130.

ويبدو أن الدعم التركي الذي قدمته للكرد إبان أزمة اللاجئين في العراق في بواكير سنوات التسعينيات بعد موافقتها على خطط الولايات المتحدة الأميركية للهجوم على صدام حسين من قاعدة إنجرليك الجوية (18 كانون الثاني/ يناير 1991)، بالإضافة إلى إغلاق خط أنابيب بترول كركوك - يمورتاليك (8 آب/ أغسطس 1990)، والحظر الذي فرضته على التجارة التركية مع العراق، كان يستهدف منع أي تداعيات سلبية على أجندة كرد تركيا يمكن أن تتسبّب فيها مطالب كرد العراق[1]. وفي السياق ذاته، تأتي مناقشات أوزال مع القيادات الكردية في العراق ومع عبد الله أوجلان، بالإضافة إلى حديثه عن الاستجابة للمطالب الكردية إذا ما ظلت علمانية ووحدة أراضي الدولة التركية سليمة لم تمس، وتم تدعيمها بإعلان حالة الطوارئ في المنطقة الجنوبية الشرقية في أعقاب الانقلاب العسكري في سنوات الثمانينيات (الثالثة بعد تلك التي حدثت في عام 1960 - وعام 1970)، وإلى جانب مخاوف الدولة من التقسيم المحتمل لأراضي لدولة (وبصفة خاصة بعد انتعاش الآمال الكردية في تسوية مشكلتهم بعد التطورات الكردية التي حدثت في العراق)[2].

وكان تأثير سياسة أوزال على السياسة الكردية من القوة بمكان في بدايات التسعينيات بحيث دعت عبد الله أوجلان إلى مطالبة الحكومة التركية بحل سياسي للقضية التركية - الكردية[3]. كما شاعت أقوال أخرى بأن أوزال يضع نصب عينيه أن يقوم بوضع يده على آبار بترول شمال العراق من أجل

(1) William Hale, *Turkey, the US and Iraq*, SOAS Middle East Series (London: Middle East Institute, 2007), p. 40.

(2) 'Ozal wanted to prevent the Kurds in Iraq from being united with those in Turkey', Ali Kardouchos, *Ελλοπία* (*Ellopia,* Greek magazine), Vol. 62 (Athens, October–November 2002), p. 44.

(3) Reported on BBC *News* (29 October 1991).

تركيا في حالة حدوث أي اضطرابات إقليمية، واقتضت الضرورة أن يقوم بإدارة حدود بلاده مع العراق من خلال تواجد قوات من الجيش التركي. كما أن سياسة تورجوت أوزال تجاه الكرد يجب النظر إليها أيضاً من خلال أهداف السياسة الخارجية التركية الخاصة بدورها الإقليمي وذلك نظراً لانهماك الدولة، وحتى ذلك الحين، في شؤونها الداخلية. وهنا، فإن التدخل التركي في السياسات الإقليمية مباشرة بعد حرب الخليج الثانية كوسيط في الطريق للبحث عن حل للاجئين من كرد العراق نتج عنها تقوية الأهمية الجغرافية السياسية لتركيا (بوصفها تقع في مفترق الطرق من قارة آسيا، وبلاد القوقاز وأوروبا) بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي الجديد الآحادي القطب[1].

ويبدو أن تركيا غالباً ما كانت حليفاً دائماً ومستقراً للسياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ومنذ عام 1990 وصاعداً، وذلك على العكس من ادعاءات الباحثين عن وجود جمود في تلك العلاقات نظراً لتأرجح أهمية تركيا في المصالح الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية صعوداً وهبوطاً. وبغض النظر عن تأثير حرب الخليج الثانية (في آذار/ مارس 2003) على علاقات الولايات المتحدة الأميركية بتركيا، فإن الالتزام الأميركي بأهمية دور تركيا في السياسات الإقليمية كعضو في حلف شمال الأطلنطي (الناتو) قد بقي ثابتاً لم يطرأ عليه أي تغيير[2]. إنَّ أهمية تركيا بالنسبة إلى مبادرات

(1) البرلمان التركي «سمح لقوات التحالف الجوية باستخدام قاعدة إنجرلك وغيرها من القواعد في تركيا لعمليات هجومية ضد العراق».
(Resolution 126, 17 January 1991), in William Hale, op. cit., p. 43.

(2) كانت تركيا شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في حين، أن «الديمقراطية في تركيا مثال قوي وناجح لديمقراطية علمانية في مجتمع مسلم يمكن أن تلهم الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير»؛ article, 'Burns says US should restore the =

السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة[1] قد تم توضيحها عن طريق واشنطن باعتبار تركيا كنموذج حي للسلام المتكامل، والازدهار، والقوة في القرن الحادي والعشرين، والذي يتوجّب على أميركا أن تدعمها حتى تتمكن الدول الأخرى أن تحذو حذوها وتسير في ركاب المذهب ذاته كضمان للاستقرار في المنطقة[2].

والأكثر من ذلك، فإن الزيادة غير المتوقعة للأخطار الجديدة في المنطقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة ضاعفت من حاجة واشنطن للحلفاء مثل تركيا

= primacy of Turkey', *Yeni Şafak* (15 September 2007). Matthew Bryza, Deputy Assistant Secretary for European and Eurasian Affairs, noted that:

كانت تركيا هامة استراتيجياً بسبب قاعدة انجرليك الجوية، وأيضاً بسبب بوابة هابور التي يمر منها 25 في المائة من الوقود اللازم لقوات التحالف في العراق و 29 في المائة من الأغذية والمياه التي يستهلكها العراقيون. وأخيراً، كانت تركيا مهمة بمساعداتها عن طريق «عملية المراقبة الشمالية»، ومع أنابيب النفط والغاز (على التوالي باكو- تبليسي- سيهان والشركات الأميركية (مثل شركة شيفرون)؛ انظر «وزارة الخارجية الأميركية»، «سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا» (11 مايو 2007).

see US Department of State, 'US policy towards Turkey' (11 May 2007), http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/85595.htm.

(1) Alan Makovsky, 'The new activism in Turkish foreign policy', *SAIS Review*, Vol.19, No. 1 (Washington DC: The Johns Hopkins University Press for the School of Advanced International Studies, 1999), p. 109.

(2) Dana Bauer (Deputy Director of the offi ce of Southern Europe), 'US offi cials speak on Turkey and the Kurdish Question', US Information Service (ed.), Dr. Karl Renner Institute (Austria, 6 July 1998), 'On the way to Europe: the future of the Kurdish question for Turkey and its neighbours', http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/kurdtur. htm, p. 5.

بوصفها حليفاً مهماً، ومعتدلاً، وموالياً للغرب .. وكحائط ضد إعادة ظهور الميول العدوانية لروسيا ... وكمنفذ محتمل لموارد الطاقة من بحر قزوين (و) كبديل للتهديدات الروسية والإيرانية ... ولمبادرات السياسة الأميركية في المنطقة[1]. ولهذا، فقد أبدى نيكولاس بيرنز، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، ملاحظة مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية لن تقوم بدعم قيام دولة تتمتع بالحكم الذاتي بالنسبة إلى كرد تركيا في داخل الدولة التركية، حيث أنه لا مجال للمقارنة بينها وبين أوضاع الكرد في داخل العراق الذين يعانون من أوضاع غير عادية وليس لها مثيل[2].

وقامت الولايات المتحدة الأميركية على هذا الأساس، بمنح مساعدات عسكرية واقتصادية لتركيا[3]، وساعدت أيضاً في عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ناهيك عن منح الضوء الأخضر للعمليات التركية في شمال العراق في مطاردة القوات التركية للمتمردين الكرد (وذلك طبقاً لحديث مسؤول رسمي)، منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1991 وعام 1992 على الترتيب وحتى الآن، وذلك من أجل دحر حزب العمال الكردستاني (وهي العمليات التي كلفت الحكومة التركية ما يقرب من 10 مليارات دولار في كل عام)[4]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في حقبة ما بعد صدام حسين، وبصرف النظر عن

(1) Ibid, p. 108.

(2) Nicolas Burns (11 April 1995), http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-11. std, p. 2.

(3) For instance, in 1995 US military aid to Turkey was said to be up to US$350 million; see James Ciment, 'Issues, tactics and negotiations', *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran*, op. cit, p. 156.

(4) 'The Worker's Party of Kurdistan', *Voice of Turks* (18 July 2006), http://www.turkses. com/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=33 (last accessed January 2009).

تحذيرات الولايات المتحدة الأميركية لأي عمليات عسكرية للجيش التركي داخل شمال العراق ضد المتمردين الكرد (وبالتحديد متمردي حزب العمال الكردستاني)، خشية حدوث اضطرابات إقليمية[1]، فإن الضربة العسكرية التركية الأولى ضد حزب العمال الكردستاني التي تمت في (في يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007) بعد الموافقة البرلمانية (في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007) تبرهن على إذعان من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية للأهمية السياسية للدولة التركية في تنفيذ السياسات الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية[2].

وعلى النقيض من ذلك، وعلى الرغم من أن المساهمة الفرنسية في تقوية الموقف السياسي للكرد لم تؤدِ إلى تغطية موقفها بعمق، فإنها تبقى واحدة من المواقف المهمة. ويعود موقف فرنسا كصديق وداعم للقضية الكردية إلى فترة تاريخية عميقة وإلى الحرب العالمية الأولى. كما أن العلاقات بين حزب

---

(1) وفقاً للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية توم كيسي، «لا نعتقد أن العمل العسكري المنفرد من تركيا أو أي مكان آخر في العراق من شأنه أن يحل أي شيء».

see Umit Enginsoy, 'US once again warns against Turkish military *Turkish Daily News* (26 May 2007), http://www. action inside Iraq', php?enewsid=74230 (last accessed turkishdailynews.com.tr/article. 2008);

قالت كوندوليزا رايس أنه «لا ينبغي على الأتراك التدخل في ما يجري عند الحدود. لقد حذرنا أن الرد بهذه الطريقة سوف يؤثر على استقرار المنطقة».

see article 'Rice warns: Turkey should not intervene in Northern Iraq', in *Hurriyet* (25 October2007), http://www.hurriyet.com.tr/English/7556700_p. asp (last accessed 2008).

(2) Article in 'Military launches first strike against PKK' *The Turkish Daily News* (3December 2007), http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=90181 (last accessed 2008) .

فرانسوا ميتران الاشتراكي وكرد العراق كانت واضحة للعيان وذلك عندما قام الملا مصطفى بارزاني بإرسال الوفود الكردية في أعوام 1967، 1968 إلى فرنسا في بحثه عن الدعم والتأييد[1]. وعلى الرغم من أن السياسة الاقتصادية لفرانسوا ميتران كانت تميل تجاه الغرب في تعاونه ضد الغزو العراقي لدولة الكويت (في آب/ أغسطس 1990) فابتعدت به عن التعاون مع صدام حسين العراق. وقد دل الدعم الفرنسي للعقوبات الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية وبرعاية من هيئة الأمم المتحدة، وعائلة فرانسوا ميتران بوجه خاص كعنصر وساطة في قضية كرد العراق على العلاقات الكردية - الفرنسية[2]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرنسا قامت بالهجوم على المنشآت العسكرية العراقية في المنطقة المحظورة الطيران (السموات الآمنة) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في يوم 13 كانون الثاني/ يناير 1993[3].

كما لعبت فرنسا أيضاً دوراً رئيساً في تنفيذ القرار رقم 688 - وخلق المنطقة المحظورة الطيران فيها (السموات الآمنة)[4]. ومع ذلك، يبدو أن

---

(1) Interview by the researcher with Adnan Mufti, President of the KRG Parliament (Erbil, 15 April 2007).

(2) Khattar Abou Diab, 'The Iraqi question: limits of French specifi city', *Geostrategics*, No. 2, March 2001, http://www.strategicsinternational.com/2enirak.htm

(3) «قامت طائرات الولايات المتحدة» وبريطانيا بما يقرب من 600 طلعة جوية وإطلاق 400 صاروخ كروز ضد 100 هدف تقريباً، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن العراقية والقصور الرئاسية ونظم الدفاع الجوي.

see Daniel Byman, 'After the storm: US policy toward Iraq since 1991', *Political Science Quarterly*, 115(4) (Winter 2000–2001): p. 510.

(4) Interview by the researcher with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

الدور الأكثر تأثيراً من بين أدوار أعضاء أسرة ميتران، قد قام به دانيل ميتران والذي قيل إن دعمه للقضية الكردية كان بمبادرة شخصية منه(1). وقد قامت زوجة الرئيس ميتران بحضور الجلسة الأولى للبرلمان الكردي في العراق (يوم 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1992) وقيل إن اعترافها بحساسية موضوع حقوق الإنسان لديها نابعة من تجربة شخصية لها كواحدة تنتمي إلى عائلة يهودية، وتعني أنها يمكن أن تتفهم كيف أن تأثير الممارسات النازية يمكن أن تقارن مع الممارسات الوحشية لصدام حسين تجاه كرد العراق. وربما كانت مبادرتها لمعاونة كرد العراق نابعة من معتقداتها الليبرالية التي تحركها لتكون أقرب ما تكون من الناس لتبحث عن الحرية الشخصية(2). ويمكن أن يكون تعاطفها الشخصي تجاه قضية كرد العراق قد نجم عن تأثير وتشجيع شخصيات كردية كانت مقربة منها(3). وفي هذه الظروف، فإن انغماس السيدة الفرنسية الأولى بالبحث عن حل ديمقراطي للقضية الكردية(4) وبالتعاون مع

(1) Ibid.

(2) Interview by the researcher with Jawhar Namiq Salim, A' (fi rst) Speaker of the KNA (1992–2000) and Secretary General of KDP's Politburo (Masif, 17 April 2007). She was also President of the Liberty Association; see Edmund Ghareeb, 'Foreign interference', *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse University Press, 1981), pp. 138–39.

(3) Interview with Nechirvan Barzani, op. cit.

(4) خطبة في الاجتماع الأول لدورة اجتماعات الحزب الوطني الكردستاني 4). October 1992) (Bulletin of Institut Kurde de Paris (Kurdish Institute of Paris), No. 211 (Paris, October 2002) و http://www. institutkurde.org/en/publications/bulletins/211.html (last accessed 26 December 2008).

إذا كنتم متحدين، واذا كنتم ديموقراطيين، ستحصلون على دعم الرأي العالم العالمي.

Danielle Mitterrand addressing Kurdish MPs. 'The Kurdish Parliament, meeting in plenary session, ratifies the ent', ibid.

المنظمات مثل المعهد الكردي في باريس، وزياراتها للمناطق الكردية (في أعوام 1989، 1992)، جعل لها مكانة مميزة في عيون الكرد واعتبارها «أم الكرد»(1).

وبينما كانت آثار حرب الخليج الثانية مؤثرة على كرد العراق، فإن السياسات الكردية المحافظة للنظامين السوري والإيراني، والحد الأدنى من العلاقات بينهما وبين الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن يفسر غياب أي علاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد. ويمكن الرد على مثل هذه الآراء بأن المساعدات الاقتصادية الأميركية السرية والاتصالات الأميركية المتباعدة مع الكرد في كل من إيران وسوريا حدثت فقط في حقبة ما بعد صدام حسين(2). ومع ذلك، يمكن القول بأن التفاعل الرسمي للولايات المتحدة الأميركية مع كرد العراق قد وضع اللبنة الأولى لسياسة واضحة للعلاقات الأميركية الكردية في أعقاب حرب الخليج الثالثة (في آذار/ مارس 2003)، وهذه وكما أشرنا إليها من قبل، يتم اعتبارها كمرحلة رابعة في علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الكرد.

---

(1) Interview with Jawhar Namiq Salim, op. cit.

(2) كان هناك «كمية غير محددة من الأموال للنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في سوريا» (FY2005 Consolidated Appropriations Act, H.R.4818, H.R.108-792, 19/11/2004); see Prados and Sharp, 'Syria: political conditions and relations with the US after the Iraqi War', op. cit., p. 23. Katzman reports that FY2004 Foreign Operations Appropriation and FY2006 Foreign Aid Appropriation set aside up to US$1.5 million and US$10 million respectively, in democracy promotion funds for individuals and NGOs to support democracy and human rights inside Iran; see Kenneth Katzman, 'Iran: US concerns and policy responses', op. cit., p. 30.

وبلا جدال، فإن دور كلٍّ من تركيا وفرنسا في تسهيل تحقيق أهداف الولايات المتحدة وكرد العراق على الترتيب كان دوراً حاسماً بعد حرب الخليج الثانية. ومن المهم أن نذكر أنه، علاوة على التطورات التي حدثت في قضية كرد العراق، برز ظهور حزب العمال الكردستاني، وذلك اعتباراً من عام 1984 فصاعداً، كحركة متطرفة لها إستراتيجية عسكرية. وتعود الزيادة المطردة التي حدثت بصفة رئيسة في الأبحاث العلمية التي تخص كرد تركيا وذلك منذ منتصف الثمانينيات، إلى خطاب حزب العمال الكردستاني وأنشطته[1]، كما أن نجاحه في وضع المشكلة الكردية على أجندة السياسة التركية من خلال الأعمال المتطرفة تعتبر ذات دلالة مؤثرة[2]. ولذا فإن الجزء التالي سيقوم بالتركيز على دور حزب العمال الكردستاني، كلاعب ذي دور مؤثر في تشكيل البنية الإقليمية، تتمثّل أهميته في السياسات الإقليمية والعالمية والكردية، وبالإضافة إلى العلاقات الكردية الداخلية والخارجية باعتبارها واحدة من الأسباب التي أدت إلى تحسين تدخل كلّ من الولايات المتحدة والتدخل الإقليمي في القضية الكردية وتحسين التفاعل بين أميركا والكرد.

(1) وفقاً لمراد سومر، ازدادت المقالات ذات الصلة بالكرد في تركيا في عام 2003 بالمقارنة مع 1984-85، ومن 1987-88 فصاعداً هناك تواتر أكبر في استخدام كلمة «كردي» على وجه التحديد، ومن عام 1998 فصاعداً كتبت 3,027 مقالة حول الكرد في تركيا.
see Somer, 'Resurgence and remaking of identity ...', op. cit., pp. 591–92, 597, 599.

(2) «ساعد حزب العمال الكردستاني الكرد على معرفة أنفسهم ككرد وأعطاهم الاحساس بالشرف من خلال مشاركتهم في الصراع».
see Aliza Marcus, 'Conclusion', *Blood and Belief* ... , op. cit., p. 305.

4.1.2 قضية الكرد الأتراك

الأفكار الليبرالية لتورجوت أوزال كقوله: يجب أن نكون أصدقاء مع (الكرد).. فإذا لم نكن كذلك وأصبحنا أعداء، فإن الآخرين يمكنهم استغلال ذلك ضدنا[1]. وقد نتج عن سياساته تلك التي شملت من ضمن ما شملت رفع الحظر عن اللغة الكردية (1991)، وسلوكه تجاه حزب العمال الكردستاني، تهدئة مؤقتة للأجواء فيما يتعلق بمناشدة عبد الله أوجلان في يوم 20 آذار/ مارس 2003، وبتشجيع من جلال طالباني، بوقف إطلاق النار من جانب واحد، والتي طبقاً لها فإن حزب العمال الكردستاني لم يعد يبحث عن انفصال فوري[2]. وعلى الرغم من قيام أوجلان بمد وقف إطلاق النار لفترة غير محدودة (16 نيسان/ أبريل 1993)، فإن الرد التركي كان يطلب استسلاماً

(1) 'The Gulf between Rhetoric and Reality', *Kurdish Life*, No. 10 (Spring 1994), p. 3.

(2) تشارلز جي ماكدونالد، «العصابات الكردية المسلحة والقانون الدولي: اعتبارات السياسة العامة»،«مستقبل الديمقراطية»، «كرد تركيا»: وقائع «المؤتمر الدولي» في شمال غرب كردستان، بروكسل، 12 و13 آذار/ مارس 1994 (لندن: «مشروع حقوق الإنسان الكردي»، 1995)، ص 108. يقول كوتسشيرا: «سعى جلال طالباني لسنوات لإقناع عبد الله أوجلان بإعلان وقف إطلاق نار لمدة ستة أشهر من أجل اختبار إرادة وقوة القادة المدنيين الأتراك. وفي ربيع عام 1993، في 17 آذار/ مارس، في قاعدة في لبنان وبحضور طالباني، أعلن أوجلان وقف إطلاق النار من 20 آذار/ مارس إلى 15 نيسان/ أبريل، وأعلن أن حزب العمال الكردستاني لم يكن ينوي الانفصال فوراً عن تركيا». بعد ذلك بيومين، في 19 آذار/ مارس، تم اتفاق بين حزب العمال الكردستاني و«الحزب الاشتراكي الكردستاني» ووضع حزب العمال الكردستاني حداً للثأر ضد الأحزاب الكردية الأخرى. الأهم من ذلك، هو أن هذا الاتفاق اقترح حلاً للمسألة الكردية في إطار «نظام» ديموقراطي فدرالي ووضع تسعة شروط للتوصل إلى حل سياسي.
see Chris Kutschera, 'Mad Dreams of Independence...', op. cit.

كردياً بدلاً من قبول أي نوع من الحل السياسي لهذه المشكلة[1]. ولذا فقد دفعت الحكومة التركية، ومنذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992، إلى ما يمكن اعتباره معركة مستمرة ضد حزب العمال الكردستاني وحتى اليوم[2]. وقيل إن الهجوم العنيف الأول ضد حزب العمال (في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1992) قد تم بتشجيع من صدام حسين بتزويده الحزب بالأسلحة، وكذلك بواسطة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني - وهي الأحزاب الكردية الرئيسة في العراق - خشية أن يكون أوجلان ينوي القيام بالسيطرة على المناطق الكردية في العراق[3]. وتحت ضغط من الأتراك بعدم إيواء متمردي حزب العمال الكردستاني، ومحاربته كحزب، طبقاً لما ذكره الجنرال دوجان جاويريس، الذي يؤكد أن ذلك طُلب من الحزبين الكرديين الديمقراطي والاتحاد الوطني والبشمرجة، (أو رسميا قوات البشمرجة الكردية) وهو المصطلح الذي يستخدمه الكرد للإشارة إلى المقاتلين الكرد، أي «الذين يواجهون الموت» وتعد كلمة البشمرجة من الكلمات والمصطلحات المهمة والمقدسة عند الشعب الكردي لأنّ هذه التسمية تطلق علي إنسان يعمل بنكران الذات مضحياً بحياته من أجل حرية وحقوق شعبه العادلة - المترجم) في مواجهة ضد أعمال العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني[4].

ونظراً للتحالف بين الأحزاب التركية السياسية في دعم منهم للحريات

(1) وفقاً لعصمت سيزغين، وزير الداخلية، «الحل هو الاستسلام دون شروط» أنظر: Chris Kutschera, 'Mad dreams of independence...', op. cit.

(2) Ibid.

(3) Interview by the researcher with Mohsin Dizayee, Special Envoy of Massoud Barzani (Salahaddin, 13 June 2007).

(4) General Dogan Gioures, quoted in *Milliyet* (3 November 2007).

الثقافية والسياسية (في آذار/ مارس 1993) [1]، فإن موت أوزال (في نيسان/ أبريل 1993) أدى إلى التفاقم الشديد في العلاقات التركية – الكردية.

وبصرف النظر عن إعلان عبد الله أوجلان أن حزب العمال الكردستاني منفتح العقل للوصول إلى حلول، ومن أجل إقامة حوار مع القوى والأحزاب المهتمة.. نحن منفتحون[2]، ونظراً للهجمات التي قامت بشنها القوات التركية في آذار/ مارس عام 1995، وتلك التي وقعت في عام 1997، ومنذ عام 2004 وحتى الآن، فإن تركيا تقوم بتبني إستراتيجيتها الخاصة بتدمير حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره من أكثر التهديدات خطورة بعد الإسلاموية لأنها تقوم بتعريض هيكلها الاجتماعي والسياسي للخطر الداهم[3]. ويعتبر عبد

(1) على سبيل المثال، «إن بروتوكولاً مشتركاً لفترة زمنية قصيرة جداً، وقعه [الحزب الاشتراكي الكردستاني التركي] وحزب العمال الكردستاني، في دمشق في 19 آذار/ مارس 1993، كان يهدف الى إقامة اتحاد ديمقراطي في تركيا».
cf. Mirella Galletti, 'The Kurdish Issue in Turkey', *The International Spectator,* Vol.34, No. 1 (January–March 1999).

(2) Kani Yilmaz, 'Kurdistan Workers Party', *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan,*
Brussels, 12–13 March 1994 (London: Kurdish Human Rights Project, 1995), p. 201.

(3) منذ ثمانينيات القرن العشرين كانت السياسات العسكرية تجاه الكرد والاسلاميين واليساريين قاسية. وفي حالة الكرد، على سبيل المثال، فرض الحظر على اللغة الكردية في الأماكن العامة.
Somer, 'Resurgence and remaking of identity ... op. cit., p. 596.
تعتبر العملية التركية التي جرت في آذار/ مارس عام 1995، ضد حزب العمال الكردستاني كأول عمل كبير [مع] القوات التركية المؤلفة من 1500 رجل والمتمركزة في شمال العراق.
= see Kemal Kirisci, 'Turkey and the Kurdish Safe Haven in Northern

الله أوجلان أن منهج الدولة التركية يرفض وجود قضية كردية، وهو من أجل تبرير مثل هذا الرفض يقوم بتجاهل الحقائق التاريخية[1]؛ وهكذا فإنها تنبني على تجاهل الدولة التركية لمناشداته المتعددة لوقف إطلاق النار وإجراء حوار. وكان قائد حزب العمال الكردستاني خلال عامَيْ 1994 و1995، جاهزاً للجلوس ومناقشة القضايا مع الحكومة التركية «إذا ما كانت المحادثات مبنية على إطار من الحوار الديمقراطي حيث يمكننا التعبير عن مطالبنا الشرعية لشعبنا. لم نكن على الإطلاق في وقت من الأوقات مقاومين لأي عروض ملموسة، ونحن جاهزون لمناقشة أي بدائل، بما في ذلك كونفدرالية اتحادية». وقد صرح حتى بأنه إذا ما تم إرساء الأساس لحل سياسي وأنشطة سياسية حرة ... يمكن أن نبدأ في العملية ووضع نهاية كاملة للنزاع المسلح[2].

وكان وقف إطلاق النار الثاني من جانب حزب العمال الكردستاني (في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1995) يشير إلى أنه في الاجتماع السابع للحزب، وفي بحث عن حل سياسي للقضية الكردية، وقبل وقت طويل من الاجتماع السابع له، فإن سياسة حزب العمال الكردستاني قد تتحوّل بعيداً عن المنهج العسكري المسلح باتجاه البحث عن حل سياسي لنضاله؛ وكما سيتم مناقشته

= Iraq', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 19(3) (1996): pp. 21–39.

(1) Adbullah Ocalan (PKK General Secretary, 10 April 1994), 'Message from Abdullah Ocalan to the international conference on North-West Kurdistan', *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan*, Brussels, 12–13 March 1994 (London: Kurdish Human Rights Project, 1995), pp. 217–18.

(2) Ibid.

في القسم التالي، فقد كانت له أهمية كبيرة[1]. وطبقاً لما ذكره عبد الله أوجلان، فإن حزب العمال الكردستاني كان لا يبحث فقط عن حل في سياق صراع. لم تكن هذه الحرب من اختيارنا، فالدولة التركية هي التي دفعتنا قسراً إلى الدفاع عن وجودنا القومي، بتصلبها وعنادها المتزمت لشن هذه الحرب القذرة على شعبنا، ووثوقها من أنها تستطيع أن تقوم بتحقيق حل عسكري من خلال ممارسة إرهاب الدولة[2]. ومع ذلك، فإن وفاة تورجوت أوزال في نيسان/ أبريل عام 1993، والهجمات التركية ضد حزب العمال الكردستاني، وتلكؤ البيروقراطية التركية في السير في طريق حل سياسي، كانت من بين العوامل التي أدت إلى استمرار قضية كرد تركيا إلى يومنا هذا. وبالإضافة إلى إصرار أنقرة على أن الهوية التركية هي الهوية الوحيدة التي يمكن من خلالها للمواطنين في تركيا التمتع بحق المواطنة الكاملة، إلى جانب خشيتها من أن استقلالاً ذاتياً كردياً محتملاً يمكن أن يؤثر على سلامة وحدة الأراضي التركية، مما يعني أن أي تحرك تجاه تطورات كردية يمكن أن يخلق شكوكاً بأن تكون انفصالية.

وعلى الرغم من سياسات أوزال الليبرالية، فإن هيكل المؤسسة العسكرية التي تبني عليها الدولة بدت وكأنها غير راغبة في الدخول في مفاوضات مع الأحزاب السياسية الكردية أو مع المؤسسة بأي نوع من أنواع الإصلاحات الحقيقية، خصوصاً وأن بعضاً من الأحزاب، ومنذ بداية سنوات التسعينيات،

(1) harles G. MacDonald, 'Kurdish guerrillas and international law... ', op. cit., p. 108; see also Adbullah Ocalan, *Φωίή του Κουρδιστάί* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 1 February 1996), p. 14.

(2) Adbullah Ocalan, 'Message from Abdullah Ocalan...', op. cit., pp. 217–18.

قد تم إغلاقها. تم تجريم حزب العمال الشعبي الذي تم تشكيله في عام 1989 وفاز في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر عام 1991 بواسطة محكمة أمن الدولة واعتباره غير قانوني، لا بل حزباً انفصالياً (في 15 تموز/ يوليو 1993)، وتم توجيه اتهامات لأعضائه بارتكاب جرائم ضد الدولة (المادة 125)[1]. وخليفته، حزب الديمقراطية والذي تشكل من أعضاء حزب العمال الشعبي (DEP, 16/06/1994- 05/1993)، كان يدعم الحقوق السياسية والثقافية للكرد، ولكن بسبب أعضاء البرلمان الذين كانوا يشكلون حزب العمال الشعبي، والذي حل محله حزب الديمقراطية فإنه لقي مصير الحزب السابق نفسه باعتباره امتداداً لحزب العمال الكردستاني[2]. وأخيراً، فهناك حزب كردي آخر، وهو حزب الشعب الديمقراطي (والذي أُنشئ في 24 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1997)، واندمج مع حزب المجتمع الديمقراطي (في 17 آب/ أغسطس 2005) وقامت بتأسيسه ليلى زانا؛ ونتج عن القضية التي واجهتها بحظر حزبها أمام المحكمة الدستورية للبلاد، حيث أنها أيضاً سبق اتهامها بالاندماج مع حزب العمال الكردستاني، وتم إغلاق الحزب (في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2009) واستبداله بحزب السلام الديمقراطي[3].

إنّ الهموم الأخرى التي أدت إلى إطالة القضية الكردية في تركيا، تشمل تركيز هذه الأخيرة على حزب العمال الكردستاني بدلاً من التطورات التي

---

(1) Chris Kutschera, 'Mad Dreams of Independence...', op. cit.

(2) Barkey and Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, op. cit., p. 44.

(3) المدعي العام لمحكمة الاستئناف قال إن الاحتجاجات التي قام بها الحزب ضد سجن زعيم حزب العمال الكردستاني، دليل على أن هذا الفريق على اتصال مع منظمة إرهابية»، كما هو مسجل في «محكمة الاستئناف: يعمل الحزب من أجل حزب العمال الكردستاني».

Hurriyetim (26 March 2004) on website www.bianet.org.

تحدث بين مجموعات الكرد الأخرى، إضافةً إلى سياسة الدولة التي ترمي إلى وضع الهوية التركية على كل مواطنيها بصرف النظر عن الخلفية العرقية لهم، وغرابة أطوار إستراتيجية الشركة بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا، وسياسات أميركا والقوة الإقليمية التي قامت إما باستخدام حزب العمال الكردستاني لممارسة الضغوط على تركيا[1]، وإما ضرب مجموعة كردية بمجموعة أخرى. ففي أثناء تولي السيدة تانسو تشيلر لمهام منصبها (1193 – 95)، (أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء-المترجم)، تفاقمت العلاقات بين الأتراك والكرد إلى أبعد مدى نتيجة تكثيف الحرب ضد متمردي حزب العمال الكردستاني. واتسعت الهوة بين تركيا والكرد عندما منحت تانسو تشيلر تفويضاً مفتوحاً للجيش للتعامل مع قضية حزب العمال الكردستاني. وكانت فضيحة سوسولروك هي المثال الحي لفضائح القوات المسلحة، وكشفت عن التدخل «العميق» للجيش في السياسة، بالإضافة إلى أن الموضوعات السياسة لا يمكن حلها من خلال الوسائل العسكرية[2]؛ وهذه هي الحجة ذاتها التي تستخدم ضد سياسات حزب العمال الكردستاني. ويبدو أن الإصرار التركي على تفسير القضية التركية وكأنها مشكلة حزب العمال الكردستاني التي يجب

---

(1) Ozden Zeynep Oktav, 'Whither Turkish–US relations in Northern Iraq: a Turkish perceptive', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 28(2) (Winter 2005): p. 27.

(2) سوسورلوك قرية، بين أنقرة واسطنبول، حاولت الحكومة اغتيال عضو برلمان كردي على أرضها. كانت هذه واحدة من الحوادث التي وقعت في عام 1996 حيث أمرت الحكومة عبر مجموعات برلمانية متورطة بتهريب المخدرات وبعمليات سرية في أذربيجان وتركمانستان، بقتل شخصيات كردية؛
see Yavuz, 'Search for a New Social Contract in Turkey ... op. cit., pp. 114–43.

أن يتم شن الحرب ضدها، قد حرم البيروقراطية التركية من إمكانية الوصول إلى وسيلة أو أسلوب عمل آخر عن طريق تطبيق وسائل سياسية أو دبلوماسية.

5.1.2 دور حزب العمال الكردستاني

وبينما قام حزب العمال الكردستاني بتنشيط قضية كرد تركيا ودعم آمالهم في سبيل نيل الحقوق السياسية والثقافية، فإنها كانت ذات تأثير مدمر على سياسات كرد تركيا بدءاً من عام 1984 فصاعداً من خلال عسكرة إستراتيجيتها. ومنذ ذلك الحين، قامت تركيا بنشر موضوعات حزب العمال الكردستاني لتبرر محاولات تجنبها لموضوعات الكرد، وأيضاً من أجل السيطرة على التطورات التي تحدث في شمال العراق، حيث يتم إيواء متمردي الحزب المذكور. وفي السياق ذاته، فإن مزاعم تورط المخابرات التركية (منظمة المخابرات الوطنية) في تأسيس حزب العمال الكردستاني، والإدعاءات الخاصة بعلاقته «بالدولة العميقة»[1] تضيف الكثير من الجدال عن الدور المعرقل الذي يلعبه هذا الحزب في مسيرة أحداث العلاقات التركية - الكردية[2].

---

(1) عرض أحد المصورين، صورة يفترض أنها لنجل رئيس الأركان العامة الجنرال بابو مع عضو مدان من حزب العمال الكردستاني الإرهابي.

Reported by Vakit newspaper is indicative in *Today's Zaman*, «Vakit publishes photo of Başbuğ's son with PKK terrorist», (22/07/2010), http://www.todayszaman.com/tz-web/news-216825-vakit-publishes-photo-of-basbugs-son-with-pkk-terrorist.html (last accessed August 2010).

(2) على وجه الخصوص، وحسب عبد الملك فيرات - ابن الشيخ سعيد - فإن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) أنشأ حزب العمال الكردستاني، في حين هناك أسماء هامة في إدارة الحزب (مثل دوران كلكان) تمثل أنقرة. ثمة إثباتات في قضية ارغنكون تفيد أن الدولة هي التي أسست حزب العمال الكردستاني.

وكان حزب العمال الكردستاني قد تم تأسيسه على أيديولوجية

= As said by Fırat, Abdullah Ocalan has stated that 'it was very difficult to keep myself from MIT' and 'Ocalan has collaborated with the «deep state»' in Ecevit Kılıc, 'Interview with Abdulmelik Fırat','PKK'daderin devleti temsil eden isimler var. Ocalan derin devletle işbirliği icinde. Savcı bunları ortaya cıkaracak', Vatan (Turkish newspaper), cited in Sabah

(27/10/2008), http://haber.gazetevatan.com/Ocalan_ve_PKK_derin_devlete_

calisiyor_205701_1/205701/1/Gundem (last accessed April 2010). On his side, Kemal Burkay also discusses about 'PKK's fi nancial support by MIT'. According to the author 'Ocalan himself has confessed MIT's role in the establishment of PKK' whilst 'Ocalan's wife – Kesire Yıldırım – Necati Kaya as well as leading PKK's members such as Duran Kalkan were MIT'S agents'. See Ridvan Akar, 'Interview with Kemal Burkay', cited in CNN Türk TV (12-13/05/2009), http://www.forum-prinz.com/cgi-bin/forum.cgi?forum_name=1534&message_number=20&pid=0

بالرجوع إليه في نيسان/ أبريل 2010، قال أخيراً، أوزغور مومجو – نجل الصحافي في صحيفة جمهوريت اوغور مومجو، إن 'والدي خلال أبحاثه حول العلاقة بين معهد اساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) وحزب العمال الكردستاني قد وجد أدلة كثيرة'. «لكن عندما أصبحت الأبحاث جاهزة للنشر، اغتيل والدي. قبل عام واحد من كشف مقالاته التي استندت إلى العلاقة بين معهد ماساشوستس للتكنولوجيا و«حزب العمال الكردستاني في

Ongun, Interview with Ozgur Mumcu: 'İslamcıların yaptığına in Selin inanmıyorum, PKK veKontgerilla'ya şaşmam', (11/01/2010) in http://www.dorduncukuvvetmedya.com/roportaj-soylesi/ugur-mumcu-bugun-yasasaydi-cumhuriyette-yazar-miydi-ogluozgur-mumcu-emin-degilim cited in http://www.t24.com.tr/haberdetay/67590.aspx(last accessed April 2010).

تعنى بعموم الكرد، ولكن ومنذ عام 1993، فشلت هذه السياسة في إقناع البيروقراطية التركية بأن نيّات حزب العمال الكردستاني غير ضارة. وفشلت مبادرتها الأحادية الجانب كافة لوقف إطلاق النار، وإعلان عبد الله أوجلان من سهل البقاع في لبنان أن حزب العمال الكردستاني مستعد للعودة إلى الوسائل السياسية.. «نحن لا نفضل الانفصال عن تركيا حيث أن ذلك غير واقعي» وتحفظت أنقرة على هذا التصريح – سواء عمداً أو بغير ذلك – قائلة إنها خدعة تكتيكية[1]. وعلى المنوال ذاته، يبدو أن عمدة هاشمي قد قال بأن «كلاً من شعب وأحزاب الكرد يريدون أن يعيشوا مع إخوتهم بدلاً من البحث عن دولة مستقلة، وذلك بشرط منحهم حقوقهم الأساسية»[2]. واستمر عبد الله أوجلان في إيراد الحجج التي تؤيد موقفه في عام 1994 بأن الكفاح المسلح لم يعد هو اختيار حزب العمال الكردستاني، ولكنه كان السبيل الوحيد كمخرج فرضته أنقره بالقوة، وأن الحركة لا تبحث عن حل ببساطة من خلال الحرب، كما يبدو في اعتقاد المجتمع الدولي أو أنقرة.

وقد تم تأسيس البرلمان الكردي في المنفي (في 12 نيسان/ أبريل 1995) في هذا السياق، وكان الهدف ضمّ الأجزاء الأربعة من كردستان، والبحث عن حل سياسي لقضية كردستان[3]. ومع ذلك، فإن ظهور المجلس الوطني الكردي في عام 1999 والذي سيقوم بتجميع كل المجموعات الكردية، بدا وكأنه يفضّل حلاً فيدرالياً[4].

---

(1) Jim Muir, 'Weary of war, Turkish Kurds try talking', *The Christian Science Monitor* (12 April 1993).

(2) Ibid.

(3) Adbullah Ocalan, *Φωiή του Κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 1 February 1996).

(4) Announcement of KPE, *Φωiή του Κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, =

من خلال منظور عبد الله أوجلان، فإن المصالح التركية حرية بممارسة الأنشطة الثقافية والسياسية للكرد كما هو الحال أيضاً في الحوار المبني على التفاعل السياسي من أجل حل القضية الكردية[1]. وسوف يتم فقط انتقال تركيا إلى عصر ما بعد القومية، طبقاً لبعض الأبحاث العلمية الحديثة في هذا المجال، وطبقاً لمتطلبات ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذا تم إدراك التغييرات الليبرالية الضرورية كافة، ومن دون تحطيم الأركان العقائدية الأساسية للدولة[2]، ولكن عن طريق الاحتفاظ بالشخصية العلمانية لها من خلال حماية الجيش كجهة فاعلة سياسية وشرعية مستقلة في النظام السياسي[3].

وهذا هو تفسير آخر يؤكد كيف أن قضية كرد تركيا كانت وظلت هذه الفترة الطويلة كـ«نقطة خلاف جوهرية» بين الأتراك والكرد، ولماذا تبدو قضية كرد تركيا وكأنها تسحب طرفي المشكلة إلى حائط مسدود لا سبيل إلى تخطيه. فمن جانب، تبدو تركيا مترددة في التسليم بأي مطالب يتقدم بها الكرد، كما يتم منح أي تركي مزايا يتم منحها للمواطنين الأتراك الآخرين. وعلى الجانب الآخر، عدم رغبة الكرد في الاستسلام لأي ضغوط من قبل الدولة بتعريف أنفسهم بهويات تركية، ناهيك عمّا يقال من مزاعم للكرد حول معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية فيما يتعلق بتخلف المناطق المكتظة بالكرد في المنطقة الجنوبية الشرقية مقارنة ببقية التخوم الخارجية للبلاد، ويمكن أن يعتبر بأنّ الحل الوحيد يتمثّل بالرغبة السياسية للولايات المتحدة الأميركية من أجل تهذيب البيروقراطية التركية – ولكن الجهاز العسكري للدولة بصفة

= Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 26 September 1999), p. 19.

(1) Adbullah Ocalan, 'Message from Abdullah Ocalan...', op. cit.

(2) Gulistan Gurbey, *Turkey beyond Nationalism* ... , op. cit., p. 157.

(3) Ibid.

أساسية – وبالتالي أنقره من أجل تغيير اتجاهها[1]. وكان القبض على عبد الله أوجلان (في عام 1999) وتحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية تشير إلى بداية من التدخل الأميركي المباشر في قضية كرد تركيا، وكما سيتضح لنا من التحليل التالي.

2.2 سياسات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد

كان تفاعل الولايات المتحدة الأميركية مع كرد العراق واضحاً، وفي مستويات غير مسبوقة، طوال فترة التسعينيات. وكان دور كل من تركيا وفرنسا، ومن دون تحديد دور أي منهما في خلق حكومة إقليم كردستان في العراق لا مثيل له، وقد أدى إلى تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق في أعقاب حرب الخليج الثانية. وهناك مفارقة ساخرة في أن الأتراك قد قاموا بالمساهمة في يقظة كرد العراق بينما كانت السياسات الخاصة بتركيا تجاه الكرد المتواجدين لديها أكثر تقييداً. وقد أدّت حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى علاقة وثيقة مع كرد العراق إلى سياسة خارجية مناسبة لها تجاه الكرد داخل الإطار العراقي في القرن الحادي والعشرين.

وسأستعرض في هذا القسم من هذا الفصل، وبعيداً عن المحددات المهمة التي قامت بتشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الكرد في أعقاب حرب الخليج الثانية، كيف أن مجالاً خامساً من مجالات العلاقات الأميركية مع كرد العراق قد تحوّل إلى علاقة تفاعلية ذهبت إلى أبعد من العلاقات

---

(1) وبالمثل نجد ضغط الاتحاد الأوروبي على تركيا لتحسين الحقوق الثقافية للأقلية الكردية [و] تكثيف الجهود لمساعدة النازحين الكرد على العودة إلى ديارهم
Guenter Verheugen (EU's Enlargement Commissioner), 'EU presses Turkey on Kurds rights', *BBC News* (7 November 2005).

الرسمية ومستويات العلاقات العلنية المفتوحة لتصبح علاقة أميركية – كردية واضحة وذلك ابتداء من 11 أيلول/ سبتمبر فصاعداً[1].

1.2.2 النزاعات الكردية الداخلية

وتتعلق الحقائق الأكثر أهمية والتي تميزت بها إدارة الرئيس بل كلينتون (20 كانون الثاني/ يناير 1993 وحتى 20 كانون الثاني/ يناير 2001)، بدرجة مباشرة بالقضية التركية. وكان الاقتتال الداخلي بين المجموعات الكردية في العراق، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من أبرز العوامل وراء القرار الأميركي الحاسم بالتدخل في قضيتهم. وأدّى الانشقاق في صفوف الكرد ليس فقط إلى تركيز الانتباه الأميركي على قضيتهم، ولكن أيضاً، على إعادة رسم السياسة الحالية للولايات المتحدة تجاههم، لأنها كانت عازمة على تجنب أي أزمة أخرى ربما يمكن أن تكون لها تداعيات إقليمية أخرى[2]. ويجب رؤية انهماك الولايات المتحدة المشاركة في قضية كرد العراق، في الوقت ذاته، بالنسبة إلى العلاقة بالأحداث التي مهدت الأرضية الصالحة للتغيير الرابع في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. ويبدو أن أحداث الهجمات الإرهابية المتطرفة، مثل السيارة المفخخة التي استهدفت البرج الأول من أبراج مركز التجارة العالمي

(1) «السياسة الأميركية تجاه الكرد في العراق كانت واضحة طوال عقد التسعينات من القرن العشرين»، مقابلة أجرتها الباحثة مع باتريك كلاوسون، نائب مدير البحوث في
Washington Institute for Near East Policy (Washington DC,6 March 2008).

(2) Interview with US State Department offi cial (Telephone interview, 30 August 2008).

(في 26 شباط/ فبراير 1993)[1]، والمحاولات الأميركية غير الناجحة لتغيير النظام في العراق (في عام 1996)، ورفض صدام حسين السماح لمفتشي لجنة التفتيش الخاصة بهيئة الأمم المتحدة الدخول إلى منشآت عراقية، ثم اتفاقية واشنطن (1998) والخطاب الرسمي لبل كلينتون عن ضرورة «تغيير النظام»، كانت الأكثر أهمية.

إنّ الإطاحة بصدام حسين، والانفتاح الصريح لأميركا على كرد العراق كأول حليف لا يمثل دولة، وإحلال سياسة «الاحتواء» لها(كوسيلة اصطناعية لتحقيق الاستقرار الإقليمي)، ومع نشر الديمقراطية في المنطقة، قد أدّت إلى تدخل شامل من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد شكل إدراك الإدارة الأميركية أن توازن القوى في المنطقة يمكن تحقيقه فقط ومن خلال البناء الديمقراطي للدولة، قمة التغيير الخامس في السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، والذي حصل بعد التحرك الرابع للرئيس بل كلينتون تجاه تأسيس شكل واضح من أشكال التدخل الأميركي في الشرق الأوسط (وكما ستتم مناقشته في القسم التالي)[2]. ولقد كان ذلك من خلال هذا الإطار الذي يمكن عبره اعتبار الكرد كآلية محتملة للتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، بالنظر إلى حالتهم في حقبة ما بعد الحداثة.

فالخلافات الداخلية الكردية، وكما أوضحنا في الفصل الثاني، هي نتاج العديد من العوامل. وكانت الحركات الكردية في العراق، وتركيا

(1) National Commission on Terrorist Attacks, Chapt 3: 'Counterterrorism evolves', *The 9/11 Commission Report*, pp. 71–72 in http://www.9–11commission.gov/report/ 911Report.pdf

(2) Condoleezza Rice 'Rethinking the national interest: American realism for a New World', *Foreign Affairs* (issue on The New American Realism), Vol. 87, No. 4(July–August 2008).

وإيران وسوريا دائماً على خلاف في ما بينها وخصوصاً في بحثها الدؤوب للاستراتيجيات وأوجه الخطاب المتنوعة التي يجب اعتمادها، وأدّت مثل هذه الاختلافات إلى تفاقم النزاعات وتدخل القوى الإقليمية والدولية. لقد كان هذا هو الوضع تماماً في سنوات الثمانينيات بينما كانت سوريا تقوم بعرض حماية من الاضطهاد التركي لقائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان التي هددت بشن حرب على سوريا (في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1998) إذا لم يقم نظام حافظ الأسد بالتوقف عن منح ملاذ آمن للمتمردين أعضاء حزب العمال الكردستاني، وتبع ذلك مباشرة القبض على عبد الله أوجلان (في عام 1999). الإذعان السوري للتحذيرات التركية، نظراً لعلاقات التحالف الإسرائيلية التركية الواسعة بموجب سلسلة من الاتفاقيات في عام 1996، وسيطرة تركيا على تدفق مياه نهر الفرات، نتج عنها اتفاقية جيهان (في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1998)[1]، والتي تقوم سوريا بموجبها بإنهاء دعمها

---

(1) «اتفاقيات عام 1996 بين إسرائيل وتركيا بشأن تقاسم التدريب العسكري في مجالاتهما الجوية، والتعاون الصناعي في مجال الدفاع، وتبادل الخبرات، والتجارة الحرة والقضاء على جماعات الضغط المعادية لتركيا».

see Alan Makovsky, 'The new activism...', op. cit., pp. 101–2.

استخدمت الطائرات الإسرائيلية قاعدة كونيا الجوية التركية لأغراض التدريب في حين كان الطيارون الأتراك [كانوا قد] تلقوا تدريبات خاصة في مرافق «القوات الجوية ألإسرائيلية في صحراء النقب»؛

cf. Gareth Jenkins, 'Turkey lines up alongside Syria to condemn Israeli incursions', *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 4, No 167 (11 September 2007).

تركيا أيضاً تربطها بإسرائيل اتفاقية ثقافية (1993) واتفاقية مياه ماناوجات (4 آذار/ مارس 2004) تلتزم بموجبها 'إسرائيل بشراء 50 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من تركيا للعشرين سنة القادمة.

Pemra Hazbay, 'Political troubles between Turkey and Israel? = Implications of booming bilateral trade for the two countries and the

لحزب العمال الكردستاني، وتعلن أنه منظمة إرهابية، بينما تقوم بمنع الأعضاء المنتسبين إليه من دخول البلاد، والقيام بمتابعة الأنشطة المناوئة لتركيا[1]. ومع ذلك، وبعيداً عن إثارة النزاع بين الأتراك وحزب العمال الكردستاني من أجل مصالحها الخاصة في مواجهة نزاعها مع تركيا، فإن اهتمام سوريا بقضية الكرد في حدّ ذاتها ظل في حده الأدنى[2].

وكانت ذروة المنازعات الداخلية للكرد في سنوات الثمانينات والتسعينيات، وبصفة أساسية بين حزب العمال الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني (نظراً لدور هذه الأحزاب المؤثر مقارنة بالجماعات الكردية الإقليمية الأخرى)، كما أن تدخل الولايات المتحدة الأميركية في القضية الكردية كان في حالة تراجع خلال فترة التسعينيات. ووصل توسط الولايات المتحدة الأميركية في قضية كرد العراق إلى ذروته في عام 1998، بينما كان الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (1994 -1998) في أعقاب العقوبات الاقتصادية على نظام صدام حسين العراق، وبموافقة من الكونجرس الأميركي من أجل حماية الكرد، قد تمتّ تسويته بنجاح بعد مبادرة من الولايات المتحدة الأميركية[3]. وكان يبدو أن تدخل الولايات المتحدة

= Middle East', *The Washington Institute for Near East Policy*, Issue 459 (26 May 2004).

(1) Robert Olson, *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia, 1991–2000* ... , op. cit., p. 114.

(2) النزاعات السورية مع تركيا تتعلق بحصصها من الفرات وبقضية الاسكندرونة (1939).

(3) Senate Committee on Foreign Relations, 'US policy toward Iraq: human rights, weapons proliferation and international law', No. 91-S381–12 (CIS, 15 June 1990); also House Committee on Foreign Affairs, =

الأميركية ذو أبعاد متعددة. وقد عززت المحاولة الأولى الفاشلة لتفجير مركز التجارة العالمي (في 26 شباط/ فبراير 1993) أثناء رئاسة بل كلينتون، من عزيمة كلينتون وفكرته من أنه، وبعد الأنظمة السياسية الديكتاتورية.. فإن الإرهاب هو من أكبر التهديدات لحقوق الإنسان[1]. وقد أدى هذا النوع من الأحداث، بالإضافة إلى اتهامات الولايات المتحدة الأميركية (المبنية على نتائج تحريات المخابرات المركزية الأميركية) عن محاولات يقوم بها صدام حسين من أجل اغتيال جورج بوش الابن، وتقديراتها بأنّ حاكم العراق سيقوم باتخاذ خطوات فعالة من أجل إعادة بناء برنامجه المكثف لفترة ما قبل الحرب لأسلحة الدمار الشامل[2]، (وهذا يدل على أن صدام حسين لم يكن قد قام بعد حقاً بتطوير أسلحة دمار شامل)، لأن تقوم الولايات المتحدة بالمساواة بين صدام حسين والإرهاب العالمي، نظراً للخطاب البلاغي الذي ينتهجه، وسياساته العدوانية. وقد عقدت الولايات المتحدة الأميركية العزم في أعقاب حرب الخليج الثانية، طبقاً لما ذكرته مادلين أولبرايت، على منع العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تهديد الأمن الإقليمي وعن طريق دعم قوي من الحزبين في الكونجرس الأميركي[3].

= 'Emergency relief for the Kurdish people, communication from the President', No. 91-H380–20 (CIS, 20 May 1991).

(1) *The 9/11 Commission Report*, op. cit, pp. 71–72

(2) Directorate of Intelligence, *National Intelligence Estimate*, 'Prospects for Iraq', Case No F-2005-00669 (December 1993), pp. 7, 31, http:// ww.foia.cia.gov/ browse_doc.asp?doc_no=0001220920&title=PROSPE CTS+FOR (last accessed 28 June 2007).

(3) (US Ambassador to the UN House International Relations Developments in Iraq, 28 March 1996 and US Secretary of State 1997–2001) Federal Document Clearing House Congressional Testimony, 'The US, the UN =

وقد ساعد بل كلينتون، وعلى الأساس ذاته، دعم المجلس الوطني العراقي في عام 1996 عن طريق قيام الكونجرس الأميركي بتقديم مخصصات دعم مالية، وبالإضافة إلى تقارير المخابرات المركزية الأميركية المؤثرة، في اتخاذ قرار يخول المخابرات الأميركية القيام بالتخلص من صدام حسين. وبالنظر إلى محاولاتها غير الناجحة من أجل كبح جماحه، فإن الولايات المتحدة الأميركية كانت في حاجة إلى التدخل المباشر من أجل استعادة الاستقرار الإقليمي لتحقيق السيطرة الإقليمية التي كانت تتمتع بها. اكتسب هذا الأمر أهمية أكبر بالنظر إلى فشل المجلس الوطني العراقي وخليفته في هذا الصدد – الوفاق الوطني العراقي (والذي كان يقوده إياد علاوي) – من أجل الإطاحة بصدام حسين في عملية انقلاب إجهاضية للمخابرات المركزية الأميركية (في حزيران/ يونيو 1996) التي تم اختراقها بواسطة خدمات المخابرات العراقية. والأكثر من ذلك، أن صدام حسين لم يرتدع بهجمات متتالية ومباشرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بعد عملية عاصفة الصحراء عندما قامت الولايات المتحدة وللمرة الثانية أثناء فترة التسعينيات، بطرده من الشمال من خلال شن هجمات جوية أُطلق عليها اسم كودي «عملية ضربة الصحراء» (في أيلول/ سبتمبر 1996) وحين قامت بتوسيع منطقة الحظر الجوي في الجنوب من خط عرض 32 إلى خط عرض 33.

وقد أدى فشل العمليات السرية في الإطاحة بصدام حسين من الداخل، إلى اتجاه الولايات المتحدة الأميركية إلى التحالف مع الكرد باعتبارهم جزءاً من المعارضة العراقية[1]. وقد أدى تصميم واشنطن، لتحقيق تغيير النظام

---

and Iraq' (7 May 2003); also Kenneth Katzman, 'Iraq: weapons, threat, compliance, sanctions and US policy', op. cit. (10 March 2003). =

(1) Ritter and Hersh, '*Iraq Confi dential*...', op. cit., http://www.thenation.com/doc/ 20051114/ritter/print

الحاكم في العراق من جانب، وعدم قدرة كل من المجلس الوطني العراقي والوفاق الوطني العراقي، بتنظيم أي معارضة فعالة إلى جانب المنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من جانب آخر، إلى توجهها للتوسط في القضية الكردية.

2.2.2 عناصر في اتفاق واشنطن

وفيما يخص أعمال العنف ضد الولايات المتحدة الأميركية، فإنّ مخاوف واشنطن من الخطاب البلاغي الهجومي لصدام حسين، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأعمال الإرهاب، لم تكن تهديدات جديدة ظهرت أثناء رئاسة جورج بوش الابن؛ وفي حقيقة الأمر فإن شكوك الولايات المتحدة الأميركية تجاه صدام حسين وارتباطه بأعمال الإرهاب تعود إلى أعقاب حرب الخليج الثانية. وقد أعلنت الإدارة الأميركية التوجيه الرئاسي (رقم 39 بتاريخ 21 حزيران/ يونيو 1995) بحيث قامت للمرة الأولى بتحديد الخطوط العريضة للتوجيهات الداخلية اللازمة من أجل مواجهة تهديدات الهجمات الإرهابية داخل الولايات المتحدة الأميركية باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية[1]. ومنذ عام 1993 وصاعداً، فإن سياسات الإدارة الأميركية تأثرت بتقارير المخابرات المركزية الأميركية، التي تنص على أن صدام حسين لن يمتثل تماماً لقرارات هيئة الأمم المتحدة، ولن يتحول عن أهداف سياسته الداخلية والخارجية من أجل جعل العراق قوة إقليمية مسيطرة،

---

(1) Janet Reno, Attorney General, Department of Justice, Senate Judiciary 'Technology, terrorism and government information on chemical and biological weapons', Federal Document Clearing House, Congressional Testimony (22 April 1998).

ويمكن أن يحاول إعادة بناء القوة العسكرية لبلاده والاحتفاظ بقوته[1]. ولهذا فإن الاحتفاظ بالعقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة على العراق هي الطريقة الوحيدة لردع صدام حسين[2]، في حين تظل التحديات التي تخلقها القضية الكردية لها آثارها التي يمكن أن تؤثر على بقاء العراق على قيد الحياة كدولة واحدة متكاملة[3]. وقد أدّت النزاعات الكردية الداخلية، في حقيقة الأمر، إلى نتائج سلبية على إيرادات الضرائب، والسلطة، والأرض، كما أن اختلاف الآراء حول أكثر السياسات فاعلية في التعامل مع صدام حسين، واندلاع حرب أهلية بعد عام واحد (أيار/ مايو 1994) لم يتوقّف إلاّ بعد تدخل الولايات المتحدة الأميركية عن طريق اتفاقية واشنطن (في عام 1998).

وكان العامل الأكثر أهمية في النزاع بين كرد العراق في سنوات التسعينيات يبدو أنه كان القصور الواضح في وجود موقف سياسي واحد في اتجاه الهدف المشترك. وطبقاً لما ذكره رئيس وكالة الأنباء الكردية، فإن جزء كبيراً من الخلاف قد وجد بعد حرب الخليج الثانية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الاجتماعي. وبينما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يؤيد إجراء المباحثات مع بغداد بالنظر إلى أن صدام حسين قد خرج كعنصر ضعيف من الحرب، وعلى أتم الاستعداد لقبول الديمقراطية، ومنح الكرد الاستقلال الذاتي والسلطات، كان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاجتماعي لا يزالان ضد أي اتصالات مع صدام حسين لاعتقادهما أن لا شيء قد تغير، فإن صدام نفسه هو كما هو. وطبقاً لما ذكره

(1) Directorate of Intelligence, *National Intelligence Estimate*, 'Prospects for Iraq', Case No F-2005-00669 (December 1993), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp? doc_no=0001188931 (last accessed March 2009), p. 3.

(2) Ibid, p. 31.

(3) Ibid, p. 33

مفتي على لسان طارق عزيز: «لقد تم كسب الحرب وذلك لأن هدف قوات التحالف كان الإطاحة بصدام حسين، ولم يكن ذلك في مقدورهم، ولذا فإنه بالنسبة إلى الحكومة العراقية، فإن حقيقة أن خطة الولايات المتحدة الأميركية لم تتحقق يعني أن العراق قد كسب الحرب»[1].

وكان الانقسام الثنائي بين الحزبين الكرديين الرئيسين قد تأكد عندما قام بارزاني بسحب قواته خلال الهجوم الذي شنه المجلس الوطني العراقي ضد العراق في آذار/ مارس، وبعدئذ كان يبحث عن العون من صدام حسين ضد الاتحاد الوطني الكردستاني من أجل استعادة إربيل (في آب/ أغسطس 1996)[2]؛ وعند هذه النقطة انتهز صدام حسين الفرصة من أجل إبادة قواعد المعارضة التي تم إنشاؤها في الشمال، واعترى الولايات المتحدة الأميركية الكثير من القلق من أجل تفكيك المنطقة التي تم خلقها بحكم الأمر الواقع، وكذلك بسبب التفكك الذي حل بالكرد والإبادة الإضافية التي حلت بقواعد المجلس الوطني العراقي، والوفاق الوطني العراقي. لقد عزز ذلك من التحالف الأميركي بالكرد كأكثر العوامل أماناً لحقبة عراق ما بعد صدام حسين، والحاجة إلى اتفاق واشنطن من أجل تمكين الولايات المتحدة تجنب أي حالة من حالات الفوضى في الاستقرار الإقليمي للعراق والمنطقة، وذلك عن طريق عرقلة العلاقات الأميركية - العراقية من جانب، ومن جانب آخر، فإن الخوف من الولايات المتحدة الأميركية، نظراً للتدخل التركي المستمر،

(1) Interview by the researcher with Adnan Mufti, President of the KRG Parliament (Erbil, 15 April 2007).

(2) *BBC News*, 'Timeline: Iraqi Kurds', http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/ middle_east/ country_profi les/2893067.stm (accessed 29 December 2008).

هو أن أي قوة إقليمية تأخذ دور القيادة كوسيط من أجل تسوية النزاعات يجب عليها أن تمتلك السيطرة على الشمال.

وقد أعلن نيزار حمدون، السفير العراقي لدى الولايات المتحدة الأميركية، وتحت ضغوط من هذه الأخيرة بهدف تغيير النظام، (في يوم 17 حزيران/ يونيو1998) بأنه يمكن أن يحدث أمران: «إما أن يتم رفع العقوبات، وإما أنه بحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر أو تشرين الثاني/ نوفمبر، إذا لم يتم ذلك، فستكون هناك أزمة. وستكون هذه هي الأزمة الأخيرة». وعلى المنوال ذاته، فإن القائد العراقي قد صرح في التليفزيون العراقي (في 19 حزيران/ يونيو 1998) «إنه على الرغم من تضحياتهم وتعاونهم مع هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة، فإن عدم قدرة الشعب العراقي في رفع العقوبات على أرض الواقع». وبعد ثماني سنوات، يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية، وإذا لم يتم تطبيق العدالة عن طريق رفع الحظر الاقتصادي، فعلى الأقل فإنه ستكون هناك ردود أفعال أخرى. وهذا الفعل هو أمر خاص، يعرفه العراق فقط وهو يقرّر متى وكيف سيقوم بتنفيذه[1].

واستمر الخطاب البلاغي لصدام حسين في ظل تهديدات الولايات المتحدة الأميركية والحظر الاقتصادي، فكان القرار العراقي بمنع المفتشين الدوليين التابعتين لهيئة الأمم المتحدة من الدخول (آب/ أغسطس 1998)، وقابله قرار الأمم المتحدة(رقم 1205 في يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998) بأنّ العراق يقوم بانتهاك الاتفاقيات التي تم عقدها معه (في 23 شباط/ فبراير 1998)؛ وهكذا غرست الهيئة الدولية بذور الإعلان الرسمي لسياسة واشنطن

(1) Laurie Mylroie, 'Saddam's July 17 National Day Speech', *Iraq News*, 20 July1998, http://www.fas.org/news/iraq/1998/07/980720-in.htm (last accessed 4 January 2009).

بتغيير النظام في صدام العراق (في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)[1]. وكما نوقش بالتفصيل، فقد جاء الرد الأميركي بإعلان قانون تحرير العراق (في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) كأول إعلان رسمي يستهدف «تغيير النظام» في العراق، وكانت الاستعدادات غير الرسمية جاهزة في مواقعها منذ عام 1992، وكذلك إنشاء حكومة إقليم كردستان. ويبدو، أن تبني الولايات المتحدة الأميركية «قانون تحرير العراق» (والذي تم تفعيله كقانون تحت رقم (HR4655) قد نتج عنه القليل من الخوف من صدام حسين نفسه[2]، أكثر من خوف الولايات المتحدة الأميركية من الأخطار الماثلة من الأعمال الإرهابية من القوى غير الحكومية وربما من انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة على النحو الملائم لهجمات من أسلحة الدمار الشامل لأنه كان هناك نقص في المعدات الشخصية الملائمة لمثل هذه الأسلحة[3].

وهنا، ربما كان الخطاب البلاغي لجورج بوش الابن عن «تغيير الأنظمة» (عام 2002) والذي لم يكن له أساس قانوني على المستوى الدولي طبقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، قد استقى جذوره في سنوات التسعينيات.

وكان توسط الولايات المتحدة الأميركية من أجل حل النزاع الداخلي

---

(1) - Katzman, 'Iraq: weapons, threat, compliance, sanctions and US policy', op. cit., p. 2.

(2) Chapter 6: 'From threat to threat' in *The 9/11 Commission Report*, op. cit, p. 174.

(3) استماع اللجنة الفرعية القضائية لمجلس الشيوخ، للتكنولوجيا والإرهاب، بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية كتهديدات للولايات المتحدة (22 نيسان/ أبريل 1998).

بين الطوائف الكردية ضرورياً من أجل السياسة الخارجية الأميركية المناوئة للعراق، حيث كان الكرد يبدون وكأنهم يمثلون عنصر الاستقرار كحليف وحيد ضد النظام بالإضافة إلى أنهم وسيلة باقية من أجل تحقيق الهدف المرسوم للإطاحة بصدام حسين. إن تلك المبادرة التي طرحتها الولايات المتحدة الأميركية من أجل حل الصراع الداخلي بين الكرد يبدو أنها قد تعززت أكثر فأكثر بتردد واشنطن في السماح لأي قوة إقليمية للاستفادة من التدخل الأميركي في الصراع، وذلك بتعظيم نفوذها الإقليمي، وبذلك تقوم بتعريض الاحتكار السياسي للولايات المتحدة الأميركية للمنطقة للخطر. وبعد جهود غير ناجحة في باريس (الفترة من 2 إلى 11 آب/ أغسطس 1995) وأيرلندة (في الفترة من 12 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 1995) ، فإن عملية أنقرة لتشرين الأول/ أكتوبر 1996 أظهرت كيف يمكن لقوى إقليمية - وبالتحديد تركيا - أن تشترك في موضوع كرد العراق من أجل منفعتها الخاصة. كانت الهجمات التركية، متتابعة وقاتلة، ضد حزب العمال الكردستاني المدعوم من سوريا في عام 1992 وعام 1995 على الترتيب، وأدت إلى تقوية الائتلاف بين سوريا وإيران، والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني[1]، وبتشجيع من الحزب الديمقراطي الكردستاني لتقيم تحالفاً مع كل من الأتراك[2] وصدام حسين (في آب/ أغسطس 1996)[3]، وقد جعل هذا في إمكان تركيا وللمرة

(1) Najm Jarrah, 'Iraqi Kurdistan: peace talks fail', *Middle East International*, No. 509 (22 September 95), p. 8.

(2) Michael M. Gunter, *The Kurdish Predicament in Iraq-a Political Analysis* (London: Macmillan, 1999), p. 85.

(3) Lokman and Nehme, *The Kurdish Question in US foreign policy*.. op. cit., p. 6.

الثالثة أن تتحين الفرصة، ولتزيد من تصاعد وتيرة هجماتها الشاملة ضد حزب العمال الكردستاني وذلك بحشد 50,000 من قواتها على الأراضي العراقية (في 14 أيار/ مايو 1997)[1]

وأصـدرت حكومة إقليم كردستان إنـذاراً نهائياً لحزب العمال الكردستاني سواء بالانسحاب من القواعد الحدودية أو طرده بالقوة في 4 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1992. وبدأت تركيا في يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر في شن هجماتها الجوية ضد الحزب المذكور، وبذلك أجبرته على الخضوع الأول لها[2]. وفي رد فعل على مناقشات حزب العمال الكردستاني لوقف إطلاق النار مع طالباني وبارزاني ونداءاتها المتتالية للسلام، كثفت تركيا من سياستها العسكرية، بينما اقتحم صدام حسين منطقة الشمال في الوقت ذاته، وقام بالقضاء على كوادر المجلس الوطني العراقي[3]. وكان مثل هذا الوضع الإقليمي غير قابل للسيطرة، وأدى إلى تعريض التوازن الإقليمي للقوى إلى الخطر، وبالتالي جعل من الضروري أن تقوم الوساطة الأميركية بحماية المصالح الإقليمية الخاصة بها. وكان القلق الأميركي متزايداً لدرجة جعلت مادلين أولبرايت، بوصفها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، والرئيس كلينتون يخلصان إلى نتيجة مفادها أنه إذا ما استمرت هذه الاشتباكات، فإن الولايات المتحدة الأميركية لن تتعاون بعد مع الدول

(1) وهكذا فإن تركيا ستقتل عصفورين بحجر واحد. فمن ناحية، ستتم مواجهة حزب العمال الكردستاني ومن ناحية أخرى، سيتم إلغاء النفوذ الإيراني على الانقسام الكردي. انظر كريم يلدز، «الكرد» في العراق: الماضي والحاضر والمستقبل. المصدر نفسه ص 80.

(2) Kutschera, 'Mad dreams of independence...', op. cit

(3) Daniel Byman, 'After the storm...', op. cit., p. 512.

الأخرى من أجل حفظ السلام في المنطقة[1].. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية قد لعبت دوراً بارزاً من خلف الستار أثناء هذه المفاوضات، فإن الإدارة الأميركية ظلت على شكوكها بشأن الأساليب التركية باستخدام هذه الخصومات لمصلحتها الخاصة[2].

ويبدو أن إصرار الإدارة الأميركية على تغيير النظام العراقي واستبداله بنظام ديمقراطي، وربما من خلال استخدام القوة، ومن خلال دعم من حكومة إقليم كردستان، ككيان مستقر وشبه مستقل، تعود أسسه إلى اتفاقية واشنطن (والتي تم عقدها في 17 أيلول/ سبتمبر عام 1998) بين مسعود بارزاني وجلال طلباني. وقد صرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وهي تشير إلى الاتفاقية، بأن الولايات المتحدة الأميركية تقوم بالتكثيف من جهودها من أجل تحقيق عراق ديمقراطي وتعدّدي[3]. وعلى المنوال ذاته، يأتي خطاب الرئيس بل كلينتون إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل والذي جاء بعد اجتماع ثنائي (في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) بين الرئيس التركي وويليام كوهين، وزير الدفاع الأميركي، حيث قال فيه «إنه إذا ما استمر صدام حسين في تحديه للأمم المتحدة .. فإنه يمكن أن يوضع بند يسمح بتغيير النظام عن طريق الوسائل العسكرية في الأجندة» وهي عبارة ذات مغزى[4]. وقامت الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة بعد ذلك بشهر واحد، بضرب المنشآت العسكرية العراقية وتلك التي يشك أنها تخص أسلحة الدمار الشامل في عملية ثعلب

---

(1) Selim Caglayan, 'Clinton reprimands Barzani and Talabani', *Hurriyet* (28 January 1995), p. 18.

(2) Interview by the researcher with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington DC, 9 March 2008).

(3) *Voice of America*, http://www.globalsecurity.org/military/library/news/1998/09/ 980917-kurd.htm

(4) Hale, *Turkey, the US and Iraq* op. cit., p. 90.

الصحراء وذلك انطلاقاً من قاعدة إنجرليك الأميركية في تركيا (في الفترة من 16 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ ديسمبر 1998)[1]؛ وذلك بالتزامن مع بداية دعم من الكونجرس الأميركي للمعارضة العراقية ضد نظام صدام حسين، وكان هذا يمثل رد الولايات المتحدة الأميركية على رفض هذا الأخير السماح لمفتشي الأمم المتحدة الدخول إلى العراق[2].

3 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه الكرد من عام 1998 حتى حرب الخليج الثالثة

كان واضحاً أن تجربة إجراء مصالحة بعد أربع سنوات من الأعمال العدائية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بوصفهما أكبر الأحزاب الكردية في العراق، من خلال «اتفاقية واشنطن» (أيار/ مايو 1994 - أيلول/ سبتمبر 1998)، قد تم تنفيذها بواسطة وزارة الخارجية الأميركية تحت مظلة الرئيس الأميركي بل كلينتون[3]، بهدف قيام الإدارة الأميركية بمساعدة السكان في منطقة شمال العراق لينالوا تسوية مستقرة يستحقونها، والتقليل إلى الحدّ الأدنى من فرص بغداد وطهران

---

(1) Katzman, 'Iraq: US efforts to change the regime', op. cit., pp. 5–6.

(2) «تمويل الكونغرس للمعارضة العراقية: 15 مليون دولار أميركي في 1/ 5/ 1998، 8 مليون دولار في (21 أكتوبر 1998) ووصلت إلى ذروتها مع «قانون تحرير العراق» (31 أكتوبر 1998)، حيث منحت المعارضة 97 مليون دولار ، المصدر نفسه ص 5.

(3) 163 التنافس بين الكرد الذي بدأ في مايو 1994، بسبب المال والأرض، هو في الواقع صراع حول سلطة الأفراد والجماعات والمكانة .

US House of Representatives, Committee on International Relations, 'Oral Testimony of Alan O. Makovsky' (Washington Institute for Near East Policy, 28 March 1996).

للزجّ بأنفسهم في الصراع وتهديد مواطني العراق في المنطقة[1]. وكان توسط الإدارة الأميركية في القضية الكردية في ظل الخطاب البلاغي للرئيس كلينتون، الذي كان على النقيض من الرؤساء السابقين، يفضل الدبلوماسية والتحرر الاقتصادي من خلال الوسائل السلمية من أجل تقوية علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع دول هذا الإقليم مثل إسرائيل، والمملكة العربية السعودية وتركيا، بالإضافة إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي كان لا مثيل له[2].

وقد كان وضع الكرد في تركيا، خاضعاً لمواقف الولايات المتحدة الأميركية من أنقرة، والاعتماد عليها كقوة إقليمية لها وزنها، وكحليف مهم ذي قيمة إستراتيجية في تأسيس الاستقرار الإقليمي، وكشريك في الحرب على الإرهاب[3]؛ ونتج عن ذلك تمويل أميركي لتركيا تصل قيمته إلى 500 مليون دولار، وذلك بهدف تقوية العلاقات في السنوات التالية[4]. وفي المقابل، امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن دفع تركيا لإجراء إصلاحات أكثر صعوبة فيما يخص موضوع كرد تركيا. التي لقي دورها في أعقاب حرب الخليج الثانية تقديراً بالغاً من إدارة الولايات المتحدة الأميركية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استناد عملية تأمين الإغاثة (OPC) إلى قرار بالموافقة البرلمانية

(1) Gunter, *The Kurdish Predicament in Iraq ...* , op. cit., p. 100.

(2) Andrew Whitley, 'The Clinton administration and the Kurds: what are the principles?' in Ismet Cherif Vanli, *A Democratic Future for the Kurds of Turkey*, op. cit, pp. 141–42.

(3) Maryam Elahi, 'Washington Watch: Clinton, Ankara and Kurdish Human Rights', *Middle East Report*, No. 189 (July–August 1994), pp. 22–23.

(4) US GPO, *Public Papers of the Presidents: William J. Clinton*, Vol. 1 (19 April 1995), pp. 549–52.

لتركيا نظراً لمتطلبات استمرارها لفترة طويلة، إلى جانب أهميتها في الفترة الانتقالية للشرق الأوسط في حقبة ما بعد صدام حسين، أجبرت الولايات المتحدة الأميركية على الوقوف إلى جانب السياسة التركية في معركتها مع حزب العمال الكردستاني. لذلك قامت أميركا، فيما يخص بقية طوائف الكرد، ومن أجل التوازن الإقليمي للقوى، بمواجهة ليس إيران وسوريا فقط، ولكن أيضاً سكانهم من الكرد وحزب العمال الكردستاني. ويوضح لنا ذلك لماذا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتبني سياسة اللامبالاة تجاه مطالب الكرد في إيران وسوريا، وممارسة سياسة (نصف الاهتمام) تجاه الكرد في تركيا، بينما تمنح كرد العراق دعمها الواضح والعلني.

ويبدو أن الفترة التي مضت فيما بين نهاية الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحتى وصول الرئيس جورج بوش إلى السلطة، كانت أكثر أهمية لكل من الولايات المتحدة والكرد، وأن العوامل التي مهدت مسرح الأحداث لحرب الخليج الثالثة يمكن تتبع وجودها في أثناء هذه الفترة. لقد قامت إدارة الرئيس كلينتون بتعريف خطر الإرهاب كخطر طارئ على الولايات المتحدة الأميركية، الذي كانت واشنطن غير مستعدة لمواجهته، وذلك أثناء جلسات استماع في الكونجرس الأميركي تخصّ أسلحة الدمار الشامل في عام 1998[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كشف قانون تحرير العراق (في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، PL 105-338) الدعم الذي يبديه الكونجرس تجاه الإطاحة بصدام حسين من السلطة، واستبدال نظام حكمه بحكومة ديمقراطية. وبالمثل، بدأت خطة الولايات المتحدة الأميركية من أجل إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني وتسليمه إلى

(1) US GPO, *Public Papers of the Presidents: William J. Clinton*, Vol. 1 (19 April 1995), pp. 549–52.

السلطات التركية، وتدشين مرحلة جديدة لقضية الكرد في تركيا بحيث أنها كانت إيذاناً ببدء التدخل الأميركي في دعم حقوق الإنسان والحريات الثقافية للكرد كمواطنين من هوية عِرقية مختلفة[1].

ويدل تحليل الحقبة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر باعتبارها علامة مميزة في السياسة العالمية بأن القرن الحادي والعشرين قد استهل التغيير الخامس في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا السياق، فإن رابطة العلاقة بين أميركا وبين كرد العراق، والتي بدأت ببساطة عن طريق التعاطف الإنساني، وتطورت إلى علاقة مؤسسية تصرف فيها الكرد باستقلالية أكبر؛ وعلى سبيل المثال، فيما يخص قانون البترول الإقليمي للكرد (في آب/ أغسطس 2007)، وعقود البترول الأخرى، في حين مالت الولايات المتحدة الأميركية تجاه سياسة كردية كانت ترتبط في ذلك الوقت بالقضية الكردية. وفي هذا السياق، فإن الهدف الأول من التحليل هو الكشف عن التطورات التي طرأت على علاقات الولايات المتحدة الأميركية بالكرد حتى حرب الخليج الثالثة وذلك عن طريق فحص أحداث معينة ومترابطة، برهنت على أن لها أهميتها الخاصة في فهم كل من الموضوع المتعلق بهذا الحدث، وأيضاً السياسات الإقليمية والعالمية. ويختتم الفصل السادس بمناقشة عن التطورات الجارية الحالية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأميركية - الكردية.

1.3 قانون تحرير العراق (من كلينتون وحتى بوش الابن)

يعتبر قانون تحرير العراق (في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) والذي

(1) Interview with US State Department Official (Telephone Interview, 30 August 2007).

تمت الموافقة عليه في الكونجرس الأميركي بالإجماع- وبلا أدنى شك من أكثر العلامات المميزة حسماً في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية؛ وهو القانون الذي صدق عليه الكونجرس بالاستناد إلى السياسة التي جعلت الولايات المتحدة الأميركية قريبة من كرد العراق، والتي تميزت بذروة سياسات واشنطن المناوئة لصدام حسين منذ عام 1992، كما منحت مبالغ وصلت إلى 97 مليون دولار للمعارضة العراقية[1]؛ كما تميزت بالتغيير الرابع في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. إنّ استمرار السياسة الخارجية الأميركية واستخدامها المباشر ولكن المحدود للقوة العسكرية، وتحولها إلى تدخل شامل وممتد الفترة الزمنية، والمكلف من الناحية المادية على وجه الخصوص، والتي تم تنفيذها على يد جورج بوش الابن، كان ملحوظاً بالنظر إلى ملحق قانون عام 2002، المستند إلى القرار الذي خوّله استخدام القوة العسكرية تجاه العراق (في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002). وتبعاً لذلك، فإن قمع صدام حسين للشعب العراقي في انتهاك لقرار مجلس الأمن – هيئة الأمم المتحدة رقم 688، وتصوير العراق على أنه تهديد مستمر للسلام والأمن والاستقرار .. لمنطقة الخليج، شكّل الأساس القانوني لقرار الولايات المتحدة الأميركية للذهاب في الحرب على العراق (في عام 2003)، في حين أن تفويض الكونجرس الأميركي لاستخدام القوة طبقاً للقسم الثالث من القرار كان يستهدف بصفة مبدئية حماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية[2].

---

(1) Public Law 105–338, *Iraq Liberation Act of 1998*, HR 4655 (31 October 1998).

(2) HJ Res.114, 'Authorization for use of military force against Iraq Resolution of 2002' (Public Law 107–243), 116 Stat.1498 (16 October 2002).

وربما نبع قرار بل كلينتون لدعم قرار الولايات المتحدة الأميركية التي اشترطت الإطاحة بصدام حسين (في تناقض مع التزامها بالسياسات الدنيا)، بصفة أساسية بسبب خشية واشنطن من انتشار أسلحة الدمار الشامل كتهديد جديد في القرن الحادي والعشرين. وطبقاً لتصريح لمادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية: «ستقوم الولايات المتحدة الأميركية بتدمير قدرات صدام حسين في استخدام أسلحة الدمار الشامل ... وهو التهديد الذي يمتاز به القرن الحادي والعشرون»[1].

ولذا كان هدف السياسة الخارجية لإدارة كلينتون مواجهة خطر تمثله جهة غير حكومية فاعلة ترتبط مع جماعات إرهابية وباستخدام أسلحة دمار شامل[2].

وبصرف النظر عن إدعاءات سكوت ريتر (وهو مفتش سابق للأسلحة في الأمم المتحدة) بأن خطاب الولايات المتحدة الأميركية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية مصطنع[3]، وطبقاً لتقرير عام 1988 والذي وضعته وكالة الطاقة الذرية بناء على تقرير مفتشي هيئة الأمم المتحدة، فإن القدرات النووية للعراق قد تم تفككيها .. حيث أن ٪95 من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والأسلحة التي كان يحوزها قد تم تدميرها، ولكن الولايات المتحدة الأميركية تصر على التأكيد بأن العراق لا يزال يحوز أسلحة دمار شامل، وهذا ما كان سيؤدي إلى نشوب حرب الخليج الثالثة[4]. وقد صرح سكوت ريتر بأن القدرات العراقية

(1) Jim Lehrer, 'News Hour', *Public Broadcasting Service (PBS)* – (12 November 1998).

(2) *The 9/11 Commission Report*, op. cit, p. 174.

(3) Ritter and Hersh, '*Iraq Confi dential*, edited transcript ... ' op. cit.

(4) Stephen Zunes, 'US–Iraq: on the war path' in *Foreign Policy in Focus*, Vol.7, No. 12 (Washington DC, 1 October 2002), http://www.fpif.org/fpiftxt/1321.

فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل قد تم تخفيضها لتصل إلى الصفر بحلول عام 1997، وعندما يتعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل فإن العراق لا يمثل أي تهديد لأي أحد، حيث أن العراقيين قاموا بتدمير أسلحتهم ودفنها في الصحراء: وأعلن العراق في عام 1992 أن كل شيء قد تم تدميره ... وبحلول عام 1995 لم يكن هناك أسلحة في العراق، كما لم تكن هناك قدرات إنتاجية لأنهم كانوا يقومون برصد مجمل البنية التحتية الصناعية باستخدام أحدث أنظمة التكنولوجيا المتقدمة لمراقبة الأسلحة. وعلى أية حال فقد كانت سياسة الولايات المتحدة الأميركية هي تغيير النظام، لأن المخابرات المركزية الأميركية وجدت صعوبة بالغة في الاقتراب من صدام حسين نظراً للكفاءة العالية لجهاز الأمن الخاص به؛ ولذا فقد أمر كلينتون المخابرات المركزية الأميركية بحلول صيف عام 1996 بالتخلص من صدام حسين.. وقامت هذه الأخيرة بإحضار أياد علاوي.. من أجل تنظيم عملية انقلاب... ولكنها فشلت مرة أخرى[1].

وعزز إصرار الولايات المتحدة الأميركية على تنفيذ سياستها العراقية الخاصة بتغيير النظام، وعلى الرغم من فشل محاولاتها للإطاحة به من خلال منظمات المعارضة الداخلية التي صنعت في الولايات المتحدة الأميركية، باتت عملية التحالف بين واشنطن والكرد وسيلة وحيدة وفعالة متاحة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا بدوره كان يتطلب سياسة أميركية تميل إلى الكرد من أجل تعزيز سياستها وتنسيقها بطريقة مناسبة[2].

---

(1) Ritter and Hersh, '*Iraq Confi dential...*', op. cit. http://www.thenation.com/ doc/20051114/ritter/print.

(2) See Martin Jurek, 'Clinton Abroad: President Bill Clinton's foreign policy', *Washington Monthly* (March 1999).

ويبدو مع ذلك، أن تعزيز علاقات أميركا بالكرد في العراق أثناء سنوات التسعينات كنتيجة لتقارب المصالح في استبدال صدام حسين، أكثر من القلق بشأن حيازة هذا الأخير لأسلحة الدمار الشامل؛ وفي الحقيقة، فإن إدارة الرئيس كلينتون كانت مشغولة برجعية صدام حسين كلاعب إقليمي خطر منذ عام 1993 كما أنها كانت تدرك الأخطار التي يمثلها الإرهاب.

وتعتبر تقارير المخابرات المركزية الأميركية والتي بموجبها ظلّ العراق مصدر قلق وتهديد طويل المدى للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج[1]، إلى جانب الانتهاكات المستمرة لصدام حسين لمنطقة حظر الطيران في تحد منه لقرارات الأمم المتحدة – قرار رقم 1154 (الصادر في أيار/ مايو 1997)[2] دليلًا كافياً لسياسة واشنطن تجاه العراق من مسألة «تغيير النظام». وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، واعتراض منه على وزارة الخارجية، صّرح كلينتون علانية أن «تغيير النظام» هو مكون أساسي للسياسة الأميركية تجاه العراق[3]. وتم عقد المؤتمر الثالث للمعارضة

---

(1) DCI (Directory of Central Intelligence), Update Memorandum: National Intelligence Estimate 94–19, Case No F-2005-00771, 'Iraqi military capabilities through 1999' (January 1995), p. 3 in http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp? (last accessed 28 June 2007).

(2) شنت «القوات العراقية 400 هجوماً على طائرات التحالف وأكثر من 140 خرقاً لمناطق الحظر الجوي»

Daniel Byman, 'After the storm: US policy toward Iraq since 1991', *Political Science Quarterly*, 115(4): p. 512.

(3) DCI (Directory of Central Intelligence), Update Memorandum: National Intelligence Estimate 94–19, Case No F-2005-00771, 'Iraqi military capabilities through 1999' (January 1995), p. 3 in http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp? (last accessed 28 June 2007).

العراقية في نيويورك على هذا الأساس (في تشرين الأول/ أكتوبر 1999)؛ واتّخذ قرار بحل فيدرالي للمشكلة الكردية في حقبة عراق ما بعد صدام حسين. ويمكننا القول، بناء على ذلك، بأن أجندة السياسة الخارجية لجورج بوش الابن فيما يخص العراق والإرهاب في القرن الحادي والعشرين كانت في صلب برنامج السياسة الخارجية السابقة لكلينتون.

وربما كان من المحتمل أن عوامل الاضطراب، والخوف، والشك من جانب صدام حسين، هي التي كانت تفسّر خطاب وممارسات السياسة الخارجية للقائد العراقي، الذي كان مليئاً بالشكوك تجاه محاولات أميركية لاغتياله، بالإضافة إلى محاولات الانقلاب المتعددة ضد نظامه. وفوق ذلك، فإن شكوك النظام العراقي في أنه قد تم اختراق مفتشي الأمم المتحدة عن طريق عملاء المخابرات المركزية الأميركية، وأنها كانت تعمل كوسيلة أميركية للتجسس على الحكومة العراقية، إلى جانب تمرد صدام حسين في محاولة منه لاستعراض قوة العراق، يبدو أنها كانت تزيد من تفاقم العلاقات الأميركية – العراقية[1]. كما يظهر أن صدام حسين قد أساء تفسير الازدواج في الخطاب الأميركي الخاص بالسياسة الخارجية والذي يقول إنه يقوم بتدعيم المعارضة العراقية وتغيير النظام من جانب، ومن جانب آخر تفضيل التسوية؛ وسواء كانت مصطنعة أم لا، فإن خطاباً رئاسياً لقادة الكونجرس (في 3 نيسان/ أبريل 1998)، يمكن أن يكون قد أصاب صدام حسين بالارتباك بشأن نيّات واشنطن؛ وتقول الرسالة إن الولايات المتحدة الأميركية تتطلع إلى اليوم الذي ينضم فيه العراق إلى الأسرة الدولية كعضو مسؤول وملتزم بالقانون، وهكذا

---

(1) Stephen Zunes, 'Foreign policy by catharsis: the failure of US policy toward Iraq', *Arab Studies Quarterly*, 23(4) (Fall 2001): p. 76.

أيضاً بالنسبة إلى الخطاب البلاغي قاسي اللهجة[1]. وربما تضمنت الأهداف الأميركية ذلك، وكانت تتطلع إلى دولة عراقية مستقرة يمكن تشكيلها بعد أن تتم الإطاحة بصدام حسين.

2.3 السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه كرد العراق

قامت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية الخاصة بتغيير النظام في نهاية القرن العشرين بتحويل علاقتها بكرد العراق إلى علاقة قوية، ومؤسسية، ومهمة إستراتيجياً، وبصفة خاصة أنها كانت مدعومة من الإدارة ومن أغلبية أعضاء الكونجرس والأجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة الأميركية. وقد اسُتهلت تطورات جديدة في العلاقات الأميركية – الكردية طبقاً لتصريح لمسعود بارزاني، الزعيم الكردي، ونظراً للدور الرئيسي للكرد في تحرير العراق، وفي محاربة الإرهاب، وفي إعادة بناء البلاد داخل الإطار العراقي وتحويلها إلى بناء ديمقراطي وسياسي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر[2]. ويبدو أنه في أثناء هذه المرحلة، تم نسج العلاقات الأميركية – الكردية من خلال السياسة الخارجية لواشنطن تجاه العراق؛ وفي الوقت ذاته، فإن العلاقات الأميركية الهشة مع كل من نظامَيْ الحكم السوري والإيراني، إلى جانب التحالف الأميركي التركي ربما يفسر لنا، وبعيداً عن المساعدات السرية في مناسبات متقطعة (كما تم تفسيرها في الفصل السادس)، أنّ هناك ضرورة لوجود علاقات أميركية – كردية قوية.

وتُظهر التعاملات المباشرة للولايات المتحدة الأميركية مع القيادة الكردية في العراق، وبصفة خاصة أثناء الاقتتال الداخلي بين الكرد فيما بين

---

(1) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=55442.

(2) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

أعوام 1994 و 1998، بالإضافة إلى قيام وزارة الخارجية بتعيين منسق خاص لحل الأزمة، أنه كان من الضروري للولايات المتحدة الأميركية أن تقوم بتطوير السياسة الكردية تجاه كرد العراق[1]. وكان هناك سبب آخر، أيضاً عن التساؤل حول ضرورة وجود سياسة أميركية – كردية – وأن الولايات المتحدة الأميركية كان يمكنها أن تقوم بتنسيق أفضل لكل من المعارضة العراقية والكرد كأداة رئيسة ضد الإطاحة بصدام حسين. وقد علق قباد طالباني، ممثل حكومة إقليم كردستان في الولايات المتحدة الأميركية على ذلك قائلاً: بدءاً من عام 1994 أصبحت وزارة الخارجية أكثر نشاطاً في العمل مع كرد العراق كجزء حيوي من المعارضة العراقية[2]. وعلى هذه الأسس، فإن الدور الكردي الرائد يقوم بالتخطيط لتغيير النظام في العراق، وأنّ التقاطع بين الولايات المتحدة الأميركية والمصالح الكردية يؤدي تدريجاً إلى استهلال سياسة أميركية خاصة تجاه الكرد وذلك كجزء من شؤون السياسة الخارجية تجاه العراق[3].

وفي السياق ذاته، فإن نائبة مدير شؤون العراق، في وزارة الخارجية، كاتي أليجرونن وخلفها دافيد بام، ورغم أنه غير رسمي في «شؤون مكتب الكرد»، قد شاركا بشكل مكثف وبالاشتراك مع سفارة الولايات المتحدة الأميركية في تركيا والحكومة التركية في تسهيل إعادة توطين 4000 كردي من الذين كانوا يعملون مع منظمات المجتمع المدني الأميركية في كردستان،

---

(1) Interview by the researcher with Dr. Najmaldine O. Karim, President of the Washington Kurdish Institute and private physician to Mullah Mustafa Barzani (Washington, 8 March 2008).

(2) Interview by the researcher with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington, 9 March 2008).

(3) Interview with US State Department Official (Telephone Interview, 30 August 2008).

نظراً لإجبارهم على الخروج نتيجة لهجوم صدام حسين على كردستان في عام 1996[1]. لقد كان هناك على الدوام، وبدءاً من دافيد شوارتز موظف مسؤول في قسم العراق لشؤون شمال الخليج في مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، مسؤول عن الملف الداخلي للعراق، وكان الملف الكردي يشغل جانباً منه أيضاً[2]. ومن المعروف أن أندرو موريسون قد حل محل بام كمسؤول للمكتب لشؤون العراق في عام 1997، وهو أيضاً شارك في موضوعين مترابطين بشكل وثيق ويشكلان أهمية بالغة للولايات المتحدة الأميركية. وعلى الرغم من عملية المصالحة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والتنسيق الذي اتسم بالكفاءة للمعارضة العراقية، وارتباطهما معاً، فإنه كان يتم التعامل معهما كموضوعين مختلفين. ورغم الانهماك العميق في الشأن الكردي وحتى اتفاقية واشنطن في عام 1998 التي أدت إلى تبني أول لقب غير رسمي «مسؤول المكتب الكردي» بوزارة الخارجية، فإنه كان منهمكاً تماماً، وبصفة أساسية بالأحزاب الكردية بالإضافة إلى موضوعات الاقتصاد الكردي.

ومنذ عام 1999 وصاعداً تم توظيف العديد من المسؤولين في المكتب العراقي، وخصص واحد منهم للعمل على ملف حكومة إقليم كردستان. وفي هذه الآونة، فإن ممثلي حكومة الإقليم في الولايات المتحدة الأميركية وصلوا إلى المرحلة التي يتعاملون فيها رسمياً ومباشرة مع قائم بأعمال المدير في المكتب السياسي العراقي. وكان ميشيل سايدرز وقت تدوين هذا الكتاب (في كانون الأول/ ديسمبر 2008)، هو ضابط الاتصال بين الحكومة الأميركية وكرد

(1) Interview with Qubad Talabani, ibid. (Washington, 9 March 2008).

(2) Interview with US State Department Offi cial (Telephone Interview, 30 August 2008).

العراق[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاعل الكردي مع الأجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة الأميركية امتد ليشمل العشرات من العاملين في وزارة الخارجية، وكما هو الحال أيضاً في خمسة أو ستة مكاتب وأقسام أخرى مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار.. الزيادة في عدد العاملين من ثلاثة إلى ثلاثين مسؤولاً يعملون في قسم شؤون العراق[2]. وعلى المنوال ذاته، فهناك المئات من العاملين يقومون بالعمل بموضوع كرد العراق بينما فيما يتعلق ببقية طوائف الكرد، فهناك جماعات ضغط غير رسمية داخل الكونجرس الأميركي تهتمّ بالتركيز على المسألة الكردية[3]. فعلى سبيل المثال، وبعد آب/ أغسطس 2006، قامت الولايات المتحدة الأميركية بتعيين الجنرال السابق جوزيف رالستون «كمنسق خاص» في الصراع ضد حزب العمال الكردستاني[4]، لكن ما كان يمكن أن يزعج أنقره، هو تعيين شين ماككورماك، كمتحدث رسمي لوزارة خارجية الولايات المتحدة، ليحادث حزب العمال الكردستاني مباشرة في نداء لوقف حوادث العنف وحيازة الأسلحة[5].

وإنه لمن الصادم للمرء، أن يكتشف كيف أنه بسبب اللهاث وراء المصالح، تختار قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأميركية أن تتحالف وتتفاعل مع قوة فاعلة غير حكومية مثل كرد العراق. وفي الحقيقة –فإن هذه الحالة – والتي

(1) Interview with Qubad Talabani, op. cit. (Washington, 9 March 2008).

(2) Ibid.

(3) Interview with US State Department offi cial (Telephone Interview, 30 August 2008).

(4) 'US 'special coordinator' against PKK terror submits resignation', *Hurriyet* (1 October 2007).

(5) 'Ankara displeased with US statement addressed to PKK', *Hurriyet* (18 August 2006).

ظهرت من خلال الاتصالات وتطورت إلى عملية تفاعل متبادل، مبنية على أسس مشاركة الكرد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية لتغيير الأنظمة، وبصفة خاصة في عهد ما بعد صدام حسين، وهي تبرز كمثال حي في العلاقات الدولية. سياسة «تغيير النظام»، خاصة خلال فترة ما بعد صدّام، تشكّل استثناءً ملفتاً في مناهج العلاقات الخارجية. إن غياب مكتب مختص بالكرد داخل البيروقراطية الأميركية يبرره غياب الاعتراف القانوني بالدولة الكردية وذلك على الصعيد الدولي. ويبدو أن لدى الإدارة الأميركية صعوبة في الاعتراف بوجود علاقات متبادلة مع كرد العراق أو بوجود أي نوع من العلاقات الكردية-الأميركية، وذلك بالنظر إلى حرص الولايات المتحدة على المحافظة على علاقات طيبة مع الأتراك والعرب على حد سواء بما يخص الالتزام الأميركي في موضوع «ميزان القوى» الإقليمي كما في مسألة «حزب العمال الكردستاني». بالتالي، فإن «إدارة الولايات المتحدة لهذه العلاقات تتسم بالحذر الشديد» بحيث تتفادى الولايات المتحدة أي تشنجات مع الدول الفاعلة إقليمياً، لاسيما مع حلفائه[1]. هذا ما يبرر التصاريح الرسمية التي تدعي «غياب أية سياسة كردية للحكومة الأميركية» على أساس أن الولايات المتحدة «تتعامل مع حكومات وبالتالي ينحصر التعامل مع حكومة إقليم كردستان على التواصل الدائم بدل العلاقات الرسمية»[2].

أيضاً، وبحسب الديبلوماسي الأميركي فرانسيس ريتشياردوني، «إن غياب «سياسة كردية» لا يحول دون التواصل المباشر والمفيد مع شخصيات

(1) Interview by the researcher with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington DC, 9 March 2008).

(2) Interview by the researcher with Michele Siders, Deputy Director Offi ce of Iraq Political Affairs, Bureau of NEA (Washington DC, 6 March 2008).

ومؤسسات كردية فاعلة على الصعيدين المحلي والوطني» فالولايات المتحدة تتواصل مع الكرد كلما وجدت مصالح مشتركة،» وبالرغم من غياب «سياسة كردية معلنة» لهدف المحافظة على المصالح الأميركية في المنطقة، «يؤثر الكرد على التوجهات الاستراتيجية للعراق»[1].

ومع ذلك، قد شهد القرن الواحد والعشرين بداية سياسة أميركية رسمية واضحة إن لم تكن معلنة في ما خص كرد العراق. إن الدعوة الرسمية إلى البيت الأبيض الموجهة من الرئيس جورج ه. و. بوش إلى الرئيس الكردي مسعود بارزاني (2005) بالإضافة إلى الاجتماع الرسمي الأول من نوعه بين رئيس حكومة إقليم كردستان نشيرفان البارزاني ومن الطرف التركي أحمد داود أوغلو، المستشار الأول لرئيس الحكومة التركية، ومراد أوزيليك، منسق الشؤون العراقية لدى وزارة الخارجية التركية ودريا قانباي، السفير التركي في بغداد (نيسان–أيار 2008)[2] وإفصاح الرئيس الكردي عن «تطور جديد في العلاقات الأميركية–الكردية ما بعد 11 أيلول»[3] تشكل تطورات جديرة بالذكر تشير إلى اعتراف دولي بالطرف الكردي وإلى وجود أجندة خارجية في ما يخص المسألة الكردية.

---

(1) Francis J. Ricciardone, 'An American Diplomat's Perspectives on Kurds in the global arena', remarks presented at Conference on *The Kurds: Search for Identity*, 17–18 April 2000, American University: Centre for Global Peace, Washington DC.

(2) Official talks between the KRG and Turkey were backed by 19 British Members of Parliament from all three main political parties who signed a motion; see 'British MPs welcome recent KRG–Turkey talks' (13 May 2008), http://www.krg.org/articles/ detail.asp?smap=02010100&lngnr=12&asnr=&anr=24187&rnr=223

(3) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

إن السياسات الأميركية حيال الكرد، سواء كانت معادية أم مساندة، مرتكزة على مجموعة من الأسباب. ويمكن تفسير تبدل العلاقات الأميركية- الكردية بعدة عوامل منها: أولوية الشرق الأوسط في السياسة الأميركية، تأثير أهداف القوى الإقليمية والدولية على المسألة الكردية، وجود العديد من المجموعات الكردية وغياب جبهة متحدة تمثل أهدافهم المشتركة. ويرتكز نشاط السياسة الأميركية حتى الآن على كرد العراق. أما سياسة تجاهل سائر الكرد، فينبغي تحليلها حالة بحالة بهدف استخراج الأسباب المختلفة.

يبدو بالفعل أن العلاقات الأميركية-الكردية قد تمت من خلال علاقة الولايات المتحدة مع كل من البلدان الإقليمية وذلك حتى مرحلة ما بعد صدام. هكذا كان الوضع في حالة كرد تركيا.أما في حالتي إيران وسوريا، وبالرغم من انحصار التبادل الأميركي-الكردي بالتمويل السري (مراجعة الفصل السادس)، فإن الولايات المتحدة لم تبلور علاقات خاصة مع أنظمة هذه البلدان. أخيراً، قد تتحالف الولايات المتحدة مع الكرد لترويج مصالحها الخاصة كما تظهر العلاقة المتفاعلة مع العراق في مرحلة ما بعد صدام. حالياً، يبدو أن تنفيذ سياسة أميركا العراقية لا يزال يتم من خلال هذه العلاقة المتفاعلة بسبب الانشطارات الحاصلة داخل العراق واعتماد الولايات المتحدة على استقرار حكومة إقليم كردستان في شمال العراق من أجل تحقيق هدفها بتوحيد البلاد. كما زاد هذا الاتكال حدة غياب أية رؤية لدى الولايات المتحدة حول نتائج حربها لتحرير العراق من صدام.

أخيراً، شهد القرن الواحد والعشرين حالات حيث سارت سياسة أميركا حيال الكرد مساراً موازياً لعلاقاتها مع أنظمة البلدان الحاضنة لهم، كما في حالتي كرد العراق وتركيا.هكذا، وبالرغم من حرص الولايات المتحدة على حسن علاقتها مع تركيا، فهي تدعم حقوق الكرد الثقافية والإنسانية، بالإضافة

إلى دعمها السري لحزب العمال الكردستاني كما تزعم تركيا[1]. بجميع الأحوال، إن عدم استقرار العراق ونتائج حرب الخليج الثالثة التي أفضت إلى احتلال هذا البلد يدلان على تأثّر الكرد بالأحداث المحلية في بلدان المنطقة وبالتطورات على المستوى الدولي[2].

3.3 سياسة أميركا الخارجية حيال حزب العمال الكردستاني

يشكّل حزب العمال الكردستاني حالة استثنائية بين الحركات الكردية بفضل تأثيره ليس فقط على مسألة الكرد في تركيا بل على السياستين الإقليمية والدولية. ورغم أن المزاعم الكردية لحزب العمال الكردستاني التي تنادي

---

(1) تم إرسال المفتش الرسمي كلود كيكلايتير بتكليف من البنتاغون إلى تركيا للتحقيق في كيفية وصول الأسلحة المملوكة للولايات المتحدة إلى أيدي منتسبي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق»؛

see 'US officials on trail of missing weapons in Ankara', *Hurriyet* (28 September 2007).

يضيق مقال آخر أن «أردوغان، الذي أشار إلى أن قوات حزب العمال الكردي التي استخدمت أسلحة أميركية قد ألقي القبض عليها».

أنظر: «أردوغان: طريقة وتوقيت إعدام صدام حسين كان خاطئاً».

Hürriyet (4 January 2007).

بالإضافة إلى ذلك، طرح ممثلون من حزب العمال الكردستاني إلى مجلة موالية لأميركا أن الحزب قد نأى بنفسه عن الأيديولوجيا الماركسية، وأصبح الآن موالياً كبيراً لأميركا. راجع: «حزب العمال الكردستاني هو موالٍ لأميركا».

Hürriyet (24 January 2007).

cited in 'The PKK is pro-America', *Hurriyet* (24/June/2007).

(2) أعلن نشرفان بارزاني رئيس وزراء اقليم كردستان أن «السياسة الكردية بين أيدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة»، في مقابلة أجرتها الباحثة مع نشروان بارزاني، «رئيس وزراء إقليم كردستان» في 23/ 4/ 2007.

بتوحيد مختلف أجزاء كردستان قد شكلت في البداية نقطة الاختلاف الأساسية بين هذا الحزب وسائر الحركات الكردية[1]، فإن أغلبية حركات تركيا الكردية ومعظم حركات البلدان الأخرى قد أدركت أن كل الأفكار باستثناء الفيدرالية باتت غير واقعية لا بل وهمية.

وقد لعبت التسعينيات دوراً مهماً بالنسبة للحركة الكردية في تركيا. إن سياسات تركيا القاسية حيال الكرد خلال الثمانينات ونظرة الجيش للكرد كأعداء للدولة وللإسلام واعتبار أية تحركات كردية خطوات انفصالية أدت إلى قرار تركي معلن باستعمال القوة رداً على تطرّف حزب العمال الكردستاني بعد عام 1992. هكذا، تحولت العلاقات التركية-الكردية إلى حالة طوارئ تطورت إلى حرب مطولة مستمرة إلى يومنا هذا. وبمعزل عن غارات تركية متتالية في كل من 1992 و1995 و1997 (ومؤخراً في 2007 و2010) استهدفت ثوار حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية وفي شمال العراق (خرقاً للقانون الدولي الذي يحظر «التدخل» في الشؤون الداخلية للبلدان)، فإن الوضع قد تفاقم بسبب وصول حزب إسلامي إلى السلطة للمرة الأولى وهو حزب الرفاه الذي أسسه نكمتين إرباكان أو رفاه بارتيزي (26 حزيران 1996 – 18 حزيران 1997). إن فشل التحالف الذي دام ثلاثة أشهر (كانون الأول 1995) بين حزب تانسو سيللر أي حزب المسار الصحيح وحزب مسعود يلمظ أي حزب الوطن الأم بسبب الرشوة والنقص في الإدارة، أدى إلى نشوء تحالف بين أربكان وشيللر[2].

---

(1) *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, February–March 1996), p. 24.

(2) Hakan M. Yavuz, 'Search for a New Social Contract in Turkey: Fethullah Gulen, the Virtue Party and the Kurds', *SAIS Review*, Vol. 19, No. 1 (The Johns Hopkins University Press, 1999), pp. 127–28.

كان التوجّه الإسلامي لأربكان ومعارضته لـ «عملية توفير الراحة» والتي كانت مدعومة من الولايات المتحدة واستعداده لإعادة توجيه السياسة الخارجية التركية لمصلحة الأنظمة الإسلامية في الشرق الأوسط بمثابة إنذار إلى الولايات المتحدة والتي لم يكن من المحتمل أن يتم تسيير أهداف سياستها الخارجية دون تركيا[1] وقواتها المسلحة، والتي تدخّلت للمرة الرابعة في تاريخ السياسة التركية لتأمين التراث العلماني والكمالي الموحد للدولة التركية، ورغم ذلك، فإن الإنقلاب العسكري «الأرجواني» مارس قوة غير مباشرة على أربكان للاستقالة بعد أحد عشر شهراً من حكمه. وفي المقابل تم إغلاق حزب الرفاه من قِبَل المحكمة الدستورية (16 كانون الثاني/ يناير 1998) على أساس «مناهضة العلمانية» وفقاً للمادة 24 والتي تمنع «أي حق في استغلال المشاعر الدينية[2]» وعلى هذا الأساس فإن تدخّل الجيش (28 شباط/ فبراير 1997) ضد أسلمة الدولة كان يهدف إلى «تعزيز الطبيعة العلمانية للدولة»[3].

بالإضافة إلى ذلك يبدو أن الجيش كان مشككاً في المستجدات التركية خلال تلك الفترة فيما يتعلق بالمساعدة الخارجية لإنشاء محطة MED-TV (1995) في لندن بالإضافة إلى وجود تسع صحف ومجلات كردية، ناهيك عن بث الأغاني الكردية «من خلال سبع عشرة محطة إذاعية وثلاث محطات

(1) Washington Institute for Near East Policy, 'Oral Testimony of Alan O. Makovsky in House of Representatives Committee on IR' (Washington DC, 28 March 1996).

(2) Yavuz, 'Search for a New Social Contract...', op. cit., pp. 157–58.

(3) Ebru Bulut, 'The social grammar of populist nationalism', *Turkey beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London: I.B. Tauris, 2006), p. 133.

تليفزيونية في تركيا»[1]. وبالتالي فقد احتفظت تركيا بخطاب سياستها الخارجية المتشدد خشية أن الأحداث المتتالية يمكن أن تبادر بفترة إصلاحات جديدة من شأنها أن تفكك الحكم الكمالي العلماني وهو ما يتبعه تفكيك الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة. في كانون الأول/ ديسمبر 1997 أقام أعضاء حزب الرعاية، حزب الفضيلة، الذي أقام أعضاؤه الإصلاحيون حزب العدالة والتنمية من هذا الحزب (حزب العدالة والتنمية) في 2001 بعيداً عن سيطرة أربكان[2].

إن قول كلينتون بأن تركيا لعبت «دور التهدئة في المنطقة» والعلاقات الأمنية اللازمة للبقاء قوية، لأن العلاقات الأميركية التركية «تحوّلت من تأكيد الحرب الباردة على المساعدة العسكرية إلى التأكيد على القيم المشتركة والتعاون الاقتصادي السياسي» يفسِّر القلق الأميركي بشأن التطورات في الوضع الداخلي[3]. وفي الوقت نفسه فإن الدعم الأميركي لسياسات الدولة يتمثل في رغبة كلينتون في تأمين شراكة جديدة قوية بين الولايات المتحدة وتركيا من خلال تقييم الدور التركي في «عملية توفير الراحة» وحصار العراق وإعلان سيلر بصفته رئيس وزراء تركيا بأن «المُثُل الأميركية هي مُثُلنا»[4].

إن دور الرقابة الذي لعبته الولايات المتحدة في القبض على عبد الله أوجلان يوضح أهمية القضية الكردية في تركيا للإدارة الأميركية. ويبدو أن

---

(1) Yavuz, 'Search for a New Social Contract...', op. cit., p. 136.

(2) Ibid, p. 158.

(3) Clinton, William J., 'The President's News Conference with Prime Minister Tansu Ciller of Turkey', *Public Papers of the Presidents* (US Government Printing Offi ce, 15 October 1993), http://frwebgate5.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocI D=66950614869+2+0+0&W.

(4) Ibid.

هناك عدة دوافع وراء المبادرة الأميركية لعزل حزب العمال الكردستاني عن الساحة السياسية التركية. ويفسر التوجه الأوروبي لتركيا إصرار الولايات المتحدة على إنهاء النزاعات الكردية-التركية من خلال قبول تركيا كمرشح للاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك احتاجت الولايات المتحدة إلى حليف مستقر في ظل احتمال الانقلاب الأميركي لحرب الخليج الثالثة (20 آذار/ مارس 2003) الوشيكة. وبالتالي وكما في 1991 جاملت الولايات المتحدة تركيا من أجل ضمان إجماع مسبق من جانب تركيا على الخطط الأميركية. السبب الآخر الذي دفع المبادرة الأميركية لأسر عبد الله أوجلان لمصلحة تركيا في ظل مخاوف رئيس الوزراء بولنت إيكفيت يبدو أنه تمثل في هدف الولايات المتحدة طمأنة تركيا من أن الإطاحة بصدام قد لا تمثل أي خطر بالنسبة إلى ظهور الحكومة الإقليمية الكردستانية ككيان شبه مستقل، وفي الواقع فإن مخاوف تركيا من أن المستجدات الكردية في العراق قد يكون لها تداعيات أخرى على كرد تركيا ازدادت بعد «اتفاقية واشنطن»، وبالتحديد «كان الأتراك يخشون من أن تمثل الاتفاقية الخطوة الأولى نحو إنشاء دولة كردية مستقلة، ويمكن أن توفر لـ حزب العمال الكردستاني فرصة لكي يصبح أكثر نشاطاً في العراق مع تزايد فرص التوغل في تركيا»[1] رغم أن القبض على أوجلان كان يهدف إلى إلغاء مخاوف أنقرة.

في النهاية فقد عزز أسر أوجلان ثقة المعسكر العالمي المناهض للإرهاب والذي تقوده الولايات المتحدة، وبعد كل شيء يبدو أن القبض عليه كان ذا قيمة خاصة للمصالح الأميركية، حيث كانت تركيا تخضع لالتزام تجاه الولايات المتحدة بينما كانت الإدارة الأميركية قادرة بعد أربع سنوات

(1) Aykan, Mahmut Bali, 'The Turkish–Syrian Crisis of October 1998: a Turkish View', *Middle East Policy*, 6(4) (June 1999): p. 180.

على أن تلعب بورقة «اختبار حزب العمال الكردستاني» في تنفيذها اللاحق لمخططاتها الإقليمية فيما يتعلق بغزو العراق. وبالإضافة إلى ذلك وبمراعاة العلاقات الأميركية السورية الواهنة كان من الممكن للسياسة الأميركية أن تحرم النظام السوري من أي استخدام آخر لـ«ورقة حزب العمال الكردستاني» في النزاعات مع تركيا. وعلى المدى القصير تمكنت الولايات المتحدة من قمع الحركة الكردية المتمردة في تركيا، وبالتالي منحت نفسها وقتاً لتعريف وتحديد وسائل إكراه تركيا لتقديم تنازلات كردية (كما سنتناول في الفصل التالي)، واتضح أنها على عكس أنقرة تفهّمت أن القضية الكردية في تركيا أو قضية حزب العمال الكردستاني لم تنته بأسر أوجلان. واستمر أعضاء حزب العمال الكردستاني في تنفيذ وجهات نظر أوجلان بالحرف الواحد، وإن كان من السجن. وأياً كان ما مثَّلَهُ للولايات المتحدة يبدو أن سجن أوجلان أيضاً كان خطة «فحص»، وعند هذه النقطة يكون من الضروري دراسة القبض على أوجلان - كأحد أهم الأحداث في الشؤون الكردية خلال التسعينيات - كطريقة للكشف عن الدور الأميركي في قضية كرد تركيا.

كان في رفقة عبد الله «آبو» أوجلان البطل الرئيسي في الحادث بعثة يونانية يشير رئيسها إلى أن خطة مثل طريقة إحداث التحول - من الجانب اليوناني - لكسب الوقت وإيجاد مكان معيشة دائم، ووفقاً له فإن نقل أوجلان إلى نيروبي كان قضية خاسرة من البداية؛ وفي الواقع كانت قضية انهار فيها كل شيء بالفعل بخضوع الحكومة اليونانية إلى الضغوط الأميركية لإخراج أوجلان من البلاد، وحدثت بطريقة مماثلة وفي كل الدول الأوروبية التي استضافت قائد حزب العمال الكردستاني. وتحت توجيه أميركي أوضحت الحكومة اليونانية لمقر جهاز المخابرات المركزية الأميركي أن نيروبي كانت مكان الانتقال الذي تم منه نقل قائد حزب العمال الكردستاني بسهولة إلى

تركيا (15 شباط/ فبراير 1995) كما كشف عن ذلك مجرى الأحداث فيما بعد[1].

إن الاختيار اليوناني لتسليم القضية إلى المخابرات اليونانية «أدى إلى زيادة خلط الموقف، حيث أدّى إلى مزيد من التدخل من قبل جهاز المخابرات المركزية وهيئة الاستخبارات الوطنية»[2].

عند هذه النقطة يكون من الضروري النظر إلى دور الوسيط المحوري الذي لعبته الولايات المتحدة للمرة الثانية بين تركيا والكرد بعد قضية العراق؛ فمن الواضح أن الولايات المتحدة وقّعت بروتوكولاً مع الحكومة التركية (4 شباط/ فبراير 1999) يمكنها بموجبه أن تسلم أوجلان إلى السلطات التركية آمناً وسليماً مقابل امتيازات تركية. وبشكل خاص فقد طلبت الولايات المتحدة من أنقرة عدم إعدام «آبو» وإنما ترتيب محاكمة عادلة له وتوفير حقوق الكرد[3]. وإذا كان هذا بالفعل هو الحال فإنه يبدو أن السياسات الأميركية التي دعّمت الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا لم تكن لترتبط ارتباطاً أكثر وثاقة بالقضية الكردية، حيث يُحتمل في هذا الإطار أن التقدم في العلاقات

(1) سياسات سيميتيس الاستسلامية تجاه الولايات المتحدة تعود إلى أزمة ايميا بين اليونان وتركيا وتدخل الولايات المتحدة من أجل حل النزاع بين الدولتين. ومع ذلك، وفقاً للخبراء العسكريين اعتبر مثل هذا الموقف من الجانب اليوناني لا لزوم له تماماً في وقت كان فيه موقفهم دفاعياً واستعدادهم لمواجهة أي إخطار يشكل مشكلة. ولذلك، اعتبرت الأزمة من الخبراء سوء إدارة من جانب الحكومة اليونانية أدى إلى تشويه الوضع في البلاد والركود السياسي».
Savvas Kalederidis, 'Πώς έγιίε η παράδοση του Άπο', *Παράδοση Οτζαλάi: η ώρα της αλήθειας* ('How Apo was captured', The capture of Ocalan: the time of the truth) (Athens: Infognomon, 2007), pp. 210–12.

(2) Ibid.

(3) Ibid, p. 212.

الأميركية التركية يمكن أن يحدث - بعيداً عن التغييرات الداخلية - مع أنقرة كدولة أكثر توحداً ومستعدة بشكل واضح للسماح ببعض التدخل الخارجي مقارنة بما حدث في العراق ولكن قد لا يكون إلى المدى ذاته.

يوضح الدعم الأميركي غير المباشر لمحاكمة أوجلان بدلاً من الإعدام (كما كان مصير صدام) أن الولايات المتحدة تفضل التحول الديمقراطي لتركيا في إطار عقيدة بوش الاستراتيجية التي تبدو فيها تسوية القضية الكردية في تركيا أمراً حتمياً. وتوضح مقارنة القضايا العراقية والتركية أنه بينما كانت تسوية القضية الكردية في العراق نتيجة لسلسلة من الأحداث العارضة التي تحتاج إلى تدخل أميركي إلا أنه في حالة كرد تركيا كانت الوساطة الأميركية تبدأ من الإدارة وتتأثر مرة أخرى بجهاز المخابرات المركزية. في هذه الحالة يمكن الاعتراف بالسياسة الكردية الأميركية الصارمة في إطار تركيا.

توضح الدراسات أن إلقاء القبض على أوجلان تحت أي ظروف، تم تخطيطه بشكل دقيق، وأنه منذ 6 شباط/ فبراير 1999 بدأت تركيا في «تحضير سجن في إمرالي» وفي الوقت نفسه في 7-8 شباط/ فبراير طارت مجموعة من ثمانية أعضاء تتكون من أفراد من هيئة الاستخبارات الوطنية وقوة العمليات التركية الخاصة بطائرة إلى مطار إنتيبي في أوغندا وتمكنت من الطيران من هناك إلى نيروبي وأسر «آبو»[1]. وفي يوم القبض على أوجلان (15 شباط/ فبراير 1999) وبينما كانت المجموعة تطير من أنتيبي إلى نيروبي طمأن وزير الخارجية الكيني السفارة اليونانية بأن حكومته يمكن أن تساعد «آبو» في أن يذهب إلى حيث يشاء. وفي الوقت نفسه - رغم ذلك - كانت السفارة تتلقى تحذيرات تهديدية تقول بأنه «إذا لم يغادر أوجلان السفارة في الخامسة والنصف مساء فسوف تكون اليونان مسؤولة عن أي شيء يحدث في تلك

(1) Ibid.

الليلة». ترك السفير اليوناني القرار لأوجلان والذي اختار بناء عليه، وبغض النظر عن التداعيات والنتائج كما فعل أثناء نفيه في إيطاليا، أن يغادر لتجنب «خلق مشكلة للأصدقاء»(1). أعلن أوجلان تكراراً عن إعجابه بالحضارة والتاريخ الإغريقيين.

انتهت القصة عندما أوقفت السلطات الكينية العاملين بالسفارة من مرافقة القائد الكردي إلى طائرته وطالبت بأن يسافر في سيارة مختلفة. وكان من الواضح أن السفير التركي غير قادر من بين أشياء أخرى على أن يغفل أوامر السلطات الكينية، «حيث كانت البعثة المستمرة تحت رعاية الحكومة الكينية»، وفي النهاية ضلت السيارة التي كانت تنقل أوجلان الطريق عن القافلة وسلّمت السلطات الكينية والأميركية القائد نفسه إلى الأتراك الذين كانوا ينتظرون داخل الطائرة(2).

بعد ذلك أعلن أوجلان نفسه أن رحيله من سوريا وأسره كان جزءاً من «خطة ناتو جيدة التنظيم بتواطؤ روسي من أجل الحصول على اعتمادات من صندوق النقد الدولي، بينما كانت العمليات الأساسية تتحقق في لندن». وقد تعرَّفَ على المنظم الأساسي وقال إنه ساندي برجر مساعد الرئيس الأميركي الخاص لشؤون الأمن القومي بتعاون من ديفيد إيرفين مدير الموساد. هذا يوضح أن أدوار اليونان والكثير من الأدوار التركية كانت ضئيلة، حيث يبدو أن تنفيذ المخططات تم إلى حد كبير من خلال الولايات المتحدة، ويوضح ذلك إعلان إفريل أن «أوجلان أُرسِلَ إلينا»(3).

---

(1) Ibid, pp. 210–12.

(2) Ibid.

(3) Ocalan's diary, Imrali, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 25 November 1999), pp. 26–27.

فتح أسر أوجلان باباً جديداً في قضية كرد تركيا وكذلك في السياسة الإقليمية، فقد عزز خطابه بشأن الحاجة إلى التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط من خلال «القضية الكردية كقضية تحول ديمقراطي» وقوله بأن القرن الحادي والعشرين يمكن أن يتضمن اتحاداً ديمقراطياً يمكن أن يلعب فيه الكرد دوراً بارزاً دون تغيير الحدود الإقليمية[1]. وبمراعاة الانعكاس السلبي للقضية الكردية على العلاقات بين الدول والشعوب في الشرق الأوسط[2] أكد أعضاء حزب العمال الكردستاني أيضاً على الحاجة إلى تسوية القضية الكردية من خلال إنهاء السياسة التركية الخارجية المواجهة وتحقيق قبول تركيا لاقتراح مؤتمر حزب العمال الكردستاني (20 كانون الثاني/ يناير 2000) بأنه يجب دمج الدولتين في دولة واحدة في إطار الحل المحتمل للديمقراطية الجمهورية[3].

تكررت كثيراً مطالبة حزب العمال الكردستاني منذ 1991 بتسوية سياسية للقضية الكردية حتى 1988. ويفسر إحجام تركيا في تعريف الكرد بأنهم مواطنون أتراك بخلفية عرقية مختلفة، موقف أنقرة بشأن القضية: وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه السياسة يمكن أن تتعارض مع هيكل تركيا الكمالي والذي كانت تقوم فيه الوحدة على مفهوم «الانتماء لتركيا» وتؤكدها النخبة العسكرية للبلاد التي كانت تميل إلى السياسات القومية المتشددة. هذا في الواقع تسبب

(1) *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, March–May 2000), pp. 8–11.

(2) Ibid, pp. 12–15.

(3) Douran Kalkan, member of the PKK Presidential Council, quoted by DEM News Agency, in *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 5 August 1999),p. 6.

في رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي 1989 على أساس أن إنكارها للقضية الكردية يمثل عوائق لا حصر لها في سبيل انضمامها إلى المفوضية[1]. في 1998 جرت محاكمة أردوغان، عمدة اسطنبول التركي، بالسجن لمدة 10 شهور بعد اتهامه بتحريض الكراهية بين الشباب من خلال إلقاء «قصيدة بوكالب» والتي مثّلت فكر الشباب التركي[2]. في هذه الظروف يبدو من غير المحتمل أن تكون النخبة التركية قد قبلت بالمطالب الكردية بالحقوق الثقافية والحكم الذاتي السياسي، وفي كلّ الأحوال فإن تركيا على عكس الولايات المتحدة ربما اعتبرت أن أسر أوجلان فرصة للقضاء على القضية الكردية بشكل كامل. وبمعرفة الظروف لم يتبدل موقف كرد تركيا بشكل ملحوظ، ولم يُعدِّل بإعلان حزب العمال الكردستاني الرسمي التخلي عن الصراع المسلح والانتقال إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من دستورهم والذي كما تأكد في مؤتمره السابع أعلن عن توجهات استراتيجية[3]. وبالفعل لم تحرك آراء أوجلان عن القرن الحادي والعشرين كقرن حقوق الإنسان والديمقراطية أي رد فعل لدى الحكومة التركية.

إنَّ سبب ظهور تركيا غير مستعدة لتسوية قضيتها التركية ينبع من مسألة سبب إحجامها عن التغيير؛ فعوامل قبولها كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي (12 كانون الأول/ ديسمبر 1999)[4] والقبض على أوجلان ومطالبه اللاحقة بتحويل حزب العمال الكردستاني ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

(1) Taspinar, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey...*', op. cit., p. 186.

(2) Ibid, p. 159.

(3) بعد وضع الإطار الإيديولوجي واتباع برنامج للكفاح المسلح كوسيلة للدفاع، انتقل مؤسسو حزب العمال الكردستاني الآن إلى المرحلة الثالثة من الديمقراطية.

(4) اعتراف بتركيا كمرشح للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في «قمة هلسنكي».

(تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) أثار الكثير من المناقشات البحثية بشأن انتقال تركيا إلى حقبة ما بعد القومية[1]، وارتبط بالتحول الديمقراطي السياسي والاجتماعي بحيث لا يتم تدمير «الأسس العقائدية الأساسية للدولة والتي تمتزج بالثقافة والدولة والأراضي التركية»[2]. ويُقال إنّ مثل هذا الهدف نبع من الشخصية الإمبريالية للدولة التركية «التي ورثتها الدولة العثمانية ككيان مستقل أعلى من المجتمع والسياسة يخدم فيه الأفراد الدولة»[3]. ورغم ذلك فإن هناك الكثير من التفسيرات الأخرى الخاصة بسبب عدم احتمال تسوية قضية كرد تركيا من خلال هذه التغييرات السطحية.

إن الإيمان التركي بأن الاعتراف بالكرد أو أي فصيل عرقي غير تركي يتعادل تماماً مع السياسة الانفصالية؛ وهكذا تعاقب عليه المادة 301 من قانون العقوبات، ويمثل أساس الخطاب الفكري التركي[4]. وفي المقابل تقوم هذه المطالب على أساس نظام الدولة الذي يتأكد، وبالتالي يُنظّم من خلال النخبة العسكرية كخلفاء للفكر الكمالي، ومن ثم يبدو أن أي تغيير يمكن أن يترك الهيكل الكمالي للدولة كما هو، وكذلك الدور الحالي للجيش في السياسة،

(1) Kieser, *Turkey beyond Nationalism*, op. cit., p. 7.

(2) Gurbey, 'The urgency of post-nationalist perspectives...', op. cit., p. 157.

(3) «الدولة التركية كواحدة كانت السياسة فيها تخدم الدولة، تشبه الدول الأوروبية الاستبدادية في القرن العشرين». المصدر نفسه ص 158.

(4) The code that makes the insulting of Turkishness a criminal offence was amended on

القانون الذي جعل من إهانة التتريك جريمة جنائية تم تعديله في 30 نيسان/ أبريل 2008 ولكن في رأيي أن التنقيحات الطفيفة التي أدخلت لم تقم بإجراء أي تغيير حقيقي.

See, 'Turkish parliament passes bill on Article 301', *Hurriyet* (1 May 2008).

سوف يؤدي إلى استمرار الهيكل النظامي ذاته. وبالمثل فإن سياسة تركيا الكردية للحرب والعنف تُعرِّض مشروع التحول الديمقراطي للبلاد إلى الخطر من جهة وتعزز الارتباط التركي الكردي في صراع مسلح لا ينتهي بشكل أكثر قوة من جهة أخرى.

إن إغفال تركيا لمبادرة حزب العمال الكردستاني بسحب قواته المسلحة من تركيا وإلزام نفسه بالحوار السياسي والحل الديمقراطي للقضية الكردية منذ آب/ أغسطس 1999 بدا من الواضح أنه يطيل الصراع التركي الكردي على المدى القصير[1]. ويتضح هذا في الوقت نفسه من خلال تجنب تركيا لأي تغيير هيكلي يؤدي فقط إلى استمرار القضية الكردية. وفي هذا الشأن فإن سياستها هي وقف أي محاولة كردية للوصول إلى السياسة كنشاط انفصالي أساسي على أساس حل حزب العمال الشعبي (1991) وبعد ذلك الحزب الديمقراطي (16 حزيران/ يونيو 1995) والحزب الشعبي الديمقراطي وما إلى ذلك.

أوضح رئيس محكمة الاستئناف العليا التركية الحاجة إلى التغيير في النظام السياسي التركي. ويبدو أن سامي سلجوق قد أكد أن «في تركيا ليس هناك ديمقراطية»[2] ونُقِلَ أيضاً عنه قوله: «تركيا ليست سبب وجود وإنما دولة

(1) Declaration by Abdullah Ocalan, Imrali, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan), 2 August 1999), p. 5.

(2) *Milliyet* cited in *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, August–October, 1999), p. 2

بدستور يفتقد شرعيته تماماً»[1]. وفي السياق ذاته، قال أوجلان في 1999 إن «القضية الكردية» لا يمكن أن تُحل دون إجماع تركي، ولا يمكن تحقيق أدنى تقدم من تركيا مع حزب العمال الكردستاني دون تسوية القضية الكردية[2]. وبالتالي فقد نظّم حزب العمال الكردستاني فريقين للتحدث عن قضية التسوية الديمقراطية للقضية الكردية[3]. كان هذا الحل يهدف إلى «الاعتراف بالحقوق الوطنية للأتراك، وتوحيد الدولة الكردية والتركية، والإصلاحات المرتبطة بحرية الفكر، وإلغاء حرس القرى التركي، ومنح العفو والتخطيط لعودة السكان إلى قُراهم في الجنوب الشرقي»[4]. ومن جانبه يمكن أن يتخلى حزب العمال الكردستاني عن الصراع المسلح، ومع ذلك يُبقي على بعض القوى للأغراض الأمنية. يمكن أن يكون الشرط الأساسي لتنفيذ هذه القضايا هو تخلي تركيا عن سياسة الحرب. ورغم ذلك فإن رد تركيا على مطالبات حزب العمال الكردستاني بالسلام كانت استمرار هجماتها على متمردي حزب العمال الكردستاني[5].

مع نهاية التسعينيات كانت الولايات المتحدة تتمتع بعلاقة مستقرة مع الكرد في العراق تطورت منذ سنة 2000 وما بعدها إلى سياسة أميركية كردية

(1) Speech by Sami Selcuk, *Φωiή του Κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 6 September 1999), pp. 16–17.

(2) Abdullah Ocalan, *Φωiή του Κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, August–October, 1999), p. 9.

(3) Ibid, p. 11.

(4) Ibid, pp. 16–18.

(5) *Φωiή του Κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 5 May 2000), p. 4.

مباشرة وتحرير الحكومة الإقليمية الكردستانية[1] في إطار تفاعل مؤسسي، بينما أدى انفتاح مادلين أولبرايت على إيران «من أجل بناء الثقة المتبادلة وتجنب سوء الفهم والتطور مع الجمهورية الإسلامية وخريطة طريق للعلاقات الطبيعية» (17 تموز/ يوليو 1998) إلى زيادة تهميش قضية كرد إيران[2]. وبعد عام وجّهت الاتهامات الأميركية بدعم حزب العمال الكردستاني لإيران الاهتمام بعيداً عن قضية كرد إيران[3]، وفي الوقت نفسه برر العداء الأميركي تجاه سوريا – والتي اعتبرت أنّ سوريا تهديد إقليمي بسبب سيطرة النظام على المجتمع الكردي الصغير وتقييده لمطالبهم بالحقوق المدنية – غياب أي تعامل أميركي كردي في سوريا. وبعد 1998 ونهاية الدعم السوري لـ حزب العمال الكردستاني بسبب تهديدات الحرب التركية أوقف الحزب «الضغط

(1) «في شباط/ فبراير 1999 أيد كلينتون تعيين سبع مجموعات –، المؤتمر الوطني العراقي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحركة الإسلامية في كردستان العراق، والحركة من أجل الملكية الدستورية، والثورة الإسلامية في العراق – لمساعدة التغيير من خلال البث الإذاعي والمساعدة العسكرية والإنسانية»؛

Kenneth Katzman, 'Iraq's opposition movements', *CRS Report for Congress*, Order Code 98–179F (The Library of Congress, 27 June 2000), p. 5.

(2) Klare, 'The Rise and Fall of the «Rogue Doctrine»', op. cit., pp. 14–19.

(3) «إيران توفر ملاذاً آمناً لعناصر من حزب العمال الكردستاني» في «وزارة الخارجية الأميركية»، «إيران تدعم حزب العمال الكردستاني»، «استعراض الصحافة التركية» (28 شباط/ فبراير 1999). كما حذرت تركيا حلف الناتو من بنائه قواعد جديدة لحزب العمال الكردستاني في شمال إيران؛ هناك على وجه التحديد ثلاثة من هذه المعسكرات مموهة على أنها مرافق طبية وتقع في مدينة أومرييي الإيرانية؛

see Mark Burgess, *Center for Defense Information* (21 May 2002), http://www.cdi.org/terrorism/pkk-pr.cfm.

على نشطاء تركيا لقمع انتقاد نظام البعث». وحتى ذلك الحين كان يبدو أن التوترات بين كرد سوريا والنظام تُستوعب من خلال هذا التحرك[1]. قد تفسر هذه الحقائق ضعف مسيرة الأنشطة الكردية في سوريا وكذلك صمتها حتى القرن الحادي والعشرين.

في النهاية، بالنسبة إلى تركيا، أدت سلسلة من الأحداث إلى تدهور مؤقت في القضية التركية وإضعاف الحركة الكردية؛ فتقوية العلاقات الأميركية التركية عرقلت محاولات الإدارة الأميركية ممارسة ضغط من أجل إصلاح السياسة الكردية لتركيا، كما أن طرد عبد الله أوجلان من سوريا (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) تحت تهديدات تركية بالحرب ونقله (16 شباط/ فبراير 1999) إلى السلطات التركية من خلال وكلاء أميركيين والسلطات الكينية مَثَّلَ أيضاً ركيزة أساسية وأشعل التاريخ الكردي من قتال العصابات في تركيا، ولكن على الرغم من قرارات حزب العمال الكردستاني في مؤتمره السابع إلا أن تركيا استمرت في سياساتها الحربية[2] والتي ظهرت من خلال رابع غارة حادة ضد متمردي الحزب في شمال العراق في 5 أيار/ مايو 2000[3].

---

(1) Gary C. Gambill, 'The Kurdish reawakening in Syria', *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6, No. 4 (United States Committee for a free Lebanon & Middle East Forum, April 2004).

(2) «قررت المنظمة التخلي عن هدفها لإنشاء دولة كردية مستقلة، ، فمنذ عام 1993، تخلت عن فكرة إنشاء دولة كردية مستقلة..دعا أوجلان إلى المصالحة مع الدولة التركية والأيديولوجية الكمالية»،

Justus Leicht, 'Kurdish nationalists seek supporting role in Turkish state', *International Committee of the Fourth International* (ICFI) (9 March 2000), http://www.wsws.org/articles/2000/mar2000/pkk-m09.shtml (accessed 10 January 2009).

(3) *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, June–July 2000), p. 4.

وبالنسبة إلى المشهد السياسي التركي نفسه تسبب إغلاق حزب الفضيلة (خليفة حزب الرفاه) في حزيران/ يونيو 2001 في ظهور حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية الإصلاحي بقيادة أردوغان. وبعد ذلك أدت الأزمة المالية للدولة في عهد حكومة إيكفيت إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في انتخابات 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. وبغض النظر عن سياسات الحزب التحررية التي توسعت في حزمة الإصلاحات الثالثة في (آب/ أغسطس 2002)[1] كجزء من توجهها الأوروبي (كما استعرضنا في الفصل السادس) بالإضافة إلى جهوده لزواج العلماني بالطابع الإسلامي (كمبدأ للحكم العثماني) يرى الإسلام عند أردوغان أن جميع مواطني البلاد مسلمون وينبذ أي انفصال عرقي. وهكذا وعلى الرغم من تحسّن الموقف الكردي في القرن الحادي والعشرين إلا أن مخاوف الجيش من أن يصبح الحزب حصان طروادة للبيروقراطية التركية الذي يأتي بالتحديث الضروري إلى تركيا، تفسر أيضاً المحددات التي وضعت على حرية عمل أردوغان. بالإضافة إلى ذلك تظل إصلاحات القرن الثامن عشر والتاسع عشر التي عكست انهيار الإمبراطورية العثمانية، جديدة في ذاكرة البيروقراطيين. ولا تزال فكرة البيروقراطية مستمرة في الإيمان بأن «الاعتراف بحقوق الأقليات يمثل تهديداً لقوة الأغلبية ووحدة الدولة»[2] بالإضافة إلى تمكين الدولة في

---

(1) الأمر يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، السماح بالبث باللغات واللهجات المحلية المختلفة بما في ذلك الحق في التعليم باللغة الأم، والحق في أندية للأقليات والحق في إنقاذ أكثر مما هو ثابت.

Republic of Turkey Secretariat General for EU Affairs (2007).

(2) Verkuyten and Yildiz, 'The endorsement of minority rights...', op. cit.

فترة ما بعد الحرب الباردة والذي يفسر صعوبة التصالح بين تركيا والكرد[1]. في تركيا، كما يشير جربي «سوف يتم وضع أساس المجتمع المدني فقط عندما تُفسَّر عقيدة الدولة الكمالية في ضوء القيم الديمقراطية أو تستبدل بالديمقراطية الليبرالية بموجب سيادة القانون كأساس للعمل»[2].

4.3 السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين

بعد بداية القرن الحادي والعشرين مثّلت التطورات الجديدة التي استجدت من خلال رئاسة جورج بوش الابن للولايات المتحدة (20 كانون الثاني/ يناير 2001 - 20 كانون الثاني/ يناير 2009) التغير الخامس في السياسة الخارجية الأميركية من خلال مد تغيير كلينتون الرابع لمصلحة المشاركة المفتوحة والمعلنة في الشرق الأوسط، ومن خلال الانتقال من استخدام الخدمات من حين لآخر إلى الاستعانة بالقوة «الوقائية من الخارج». وقد افتتحت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر موقعاً جديداً في صنع السياسة الخارجية الأميركية مع زيادة فاعلية الكيانات البديلة في تطبيق السياسات الخارجية وفي القدرة على تشكيل التطورات في النظام الدولي. وتم وضع محاربة الإرهاب في محور أجندة سياسة بوش الخارجية، وفي الوقت نفسه نتج عنها إعادة دراسة وإعادة تشكيل جوهري لأجندة

(1) وفقاً لأوجلان «إن انهيار الاتحاد السوفياتي، والكفاح من أجل السيطرة على الموارد في القوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى» في وسط تركيا التي يمكن العثور عليها، «زاد من الأهمية الجغرافية الاستراتيجية لتركيا كحصن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي».

see Leicht, 'Kurdish nationalists seek supporting role ... op. cit.

(2) Gurbey, *Turkey beyond Nationalism* ... , op. cit., p. 163.

السياسة الخارجية الأميركية؛ فمفهوم بوش أن الاستقرار الإقليمي لمصلحة الولايات المتحدة يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال إعادة حريات الحكومات الديمقراطية للتعبير عن نفسها سياسياً مَثَّل الآن تصوراً جديداً[1].

مثّلت حرب العراق (آذار/ مارس 2003) لتحريره من أوتوقراطية صدام على خلفية مزاعم أميركية بأنه امتلك أسلحة دمار شامل، ذروة سياسة التدخّل الأميركية التي وضعت إطاراً مؤسسياً لاستخدام القوة؛ وهكذا بدأت مرحلة جديدة للعلاقة الأميركية بكرد العراق. وعند الانخراط في الأعمال الإرهابية التي يُفترض أنها ارتبطت بأسلحة الدمار الشامل لم تكن الولايات المتحدة ترد على خطر جديد؛ فإدارة كلينتون كانت بالفعل مشغولة بالعملية الإرهابية الفاشلة في نيويورك في 1993. وفي اجتماع 2 كانون الأول/ ديسمبر 2000 أبلغ كلينتون جورج بوش الابن: «سوف تجد أن أسامة بن لادن والقاعدة هما من أكبر التهديدات التي تواجهونها حتى الآن. وإحدى أكبر حسرات رئاستي هي أنني لم أستطع أن أتغلب عليها رغم أنني حاولت ذلك»[2]، على هذا الأساس وقبل أسبوع واحد من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أعلن وزير الدفاع رونالد رامسفيلد أول أمر للأمن القومي لإدارته (الأمر الرئاسي رقم 9، 4 أيلول/ سبتمبر 2001) والذي احتاجت إليه الولايات المتحدة «للقضاء على القاعدة والشبكات الإرهابية ذات الصلة التي تستخدم جميع عناصر القوى الوطنية»[3]، وفي أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر أعلن أن «هناك هجوماً على الحرية والديمقراطية، وهذا سوف يكون صراعاً طويلاً للخير في مواجهة الشر، ولكن

(1) Rice, 'Rethinking the national interest...', *op. cit*., pp. 3, 10.

(2) Chapter 6: 'From threat to threat', *The 9/11 Commission Report,* op. cit, p. 199.

(3) http://www.fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-9.htm

سوف ينتصر الخير»[1]، وبلا شك يمكن أن يستمر الخوف من الإرهاب في التأثير وتوجيه أجندة سياسة بوش الخارجية خلال فترة حكمه.

توقف بوش عن وضع سياسة طويلة المدى بسبب حاجته إلى تلبية آرائه غير الوسطية والآراء المعادية لمستشاريه الذين يدعمون المحافظين الجدد واللوبي الموالي لإسرائيل، مثل ريتشارد بيل وهارلد رود[2]، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لاتّخاذ وإصدار أحكام حاسمة. وقد سيطر على إعلانه عن خطة استراتيجية الأمن القومي (2 أيلول/ سبتمبر 2002) بصفة أساسية «الحرب على الإرهاب»، بينما تكوَّنَ «محور الشر» لديه من دول (تُميَّز بشكل غير مهني بـ «الدول المارقة»)، وارتبط هذا بتطوير أسلحة الدمار الشامل الذي يجب مواجهته (خطاب دولة الاتحاد، كانون الثاني/ يناير 2002)[3]. وبعد ذلك ربطت إدارة بوش الإرهـاب بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهكذا أمكنها أن تغزو العراق. ولقد كانت مثل هذه التطورات ذات أهمية أساسية حيث تم تشجيعها أيضاً من خلال سياسات صدام ومن خلال القضية الكردية في العراق. وقبل كل شيء، ورغم ذلك يُلاحظ أن السياسة الخارجية الأميركية في عهد بوش تشكّلت بشكل مستمر بالطريقة العرفية من خلال أجندة سياسة أميركا الخارجية في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن الكرد يبدون كديناميكية، غير رسمية للتغيير الديمقراطي، أحد الكيانات التي لها تأثير ملموس على السياسة الخارجية الأميركية، وهكذا تحتكر جوانب

---

(1) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010912-14.html (2/10/1991).

(2) Robert Olson, 'Views from Turkey: reasons for the US war against Iraq', *Journal of Third World Studies* (Fall 2005).

(3) McCartney, 'American nationalism and US foreign policy...', op. cit., p. 414.

السياسة الدولية. تهتم الفصول التالية بالعلاقات الأميركية الكردية، وتحلل البيئات المحلية وتطورات قضية الكرد في كل من الدول الإقليمية بالإضافة إلى تفاعلهم مع الولايات المتحدة.

تأثرت السياسة الأميركية بشأن العراق في عهد جورج بوش الابن بـ «الحرب على الإرهاب»، وبترويج الولايات المتحدة لمصالحها من خلال نشر القيم والحريات وفقاً لفهم الديمقراطية، ومن خلال الخطاب الأميركي بشأن تقسيم مانيشين للعالم إلى «خَيِّر» و «سيّئ»، ومن خلال الإطار الفكري المتشدد والمحافظ الجديد للإدارة. وتم إدراج مثل هذه المبادئ الفكرية بصفة أساسية وإدخالها من خلال اللوبي اليهودي الذي تعامل مع أحمد شلبي قائد المؤتمر الوطني العراقي في اعتبار صدام «تهديداً لبقاء إسرائيل»[1]، وهكذا فإن الجمهوريين الذين كانوا يميلون إلى الحرب ضد صدام ويؤيدون الكرد انتصروا على الديمقراطيين[2]. وفي هذا الإطار منح الكونجرس الأميركي 4 مليون دولار أميركي تخصَّص للمساعدة الخارجية HR4811، (29 أيلول/ سبتمبر 2000) و18 مليون دولار أميركي (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000) بالترتيب إلى المؤتمر الوطني العراقي لتجميع معلومات بشأن الأعمال الوحشية التي تسبب فيها صدام[3]. وبعد عام قام الكونجرس مرة أخرى بتمويل المؤتمر الوطني العراقي بقيمة 2.7 مليون دولار سنوياً (آب/

(1) Interview by the researcher with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington DC, 9 March 2008).

(2) Interview by the researcher with a US State Department offi cial (Telephone interview, 30 August 2008).

(3) Kenneth Katzman, 'Iraq: US efforts to change the regime', *Report for Congress*, Order Code RL31339 (The Library of Congress, 16 August 2002).

أغسطس 2001). لنشرات الأقمار الصناعية من لندن[1]. ورغم أن الكونجرس مثل الإدارة الأميركية كان يؤيد تماماً الإطاحة بصدام إلا أنه كان لا يزال هناك جدل موسع بشأن طريقة التنفيذ[2].

على الرغم من اتصالات الخارجية الأميركية بـالمؤتمر الوطني العراقي والذي كان يلقى دعماً قوياً من الكونجرس إلا أن جهاز المخابرات المركزية كان يتعاون مع INA العلوية[3]، ولهذا السبب تمت جلسات سماع السياسة الأميركية نحو العراق أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2002 (31 تموز/ يوليو 2002 و1 آب/ أغسطس 2002)[4] ورغم ذلك فإن موافقة الكونجرس على استخدام قواته الأميركية ضد العراق (HJR 114, PL 107-243، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2002)، وإعلان بوش أن العراق، بتأثير من جهاز المخابرات المركزية، انتهك اتفاقية نزع السلاح بموجب قرار مجلس الأمن رقم 144 (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، مَثَّلَ بداية رسمية للسياسة الأميركية لتغيير النظام من خلال استخدام قوة خارجية

---

(1) Kenneth Katzman, 'Iraq: weapons, threat, compliance, sanctions and US policy', *Issue Brief for Congress*, Order Code IB92117 (The Library of Congress, 10 March 2003), p. 8.

(2) حول موضوع انسحاب صدام حسين، أفاد بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، «كنت أعتقد أنه جدير بالاهتمام ولكن لم أشاهد حتى الآن أي خطة معقولة». من بين الذين يحبذون فرض عقوبات اقتصادية كان وزير الخارجية كولن باول. المصدر نفسه ص 7، 8، 12.

(3) Alan Sipress, 'Talks with Iraqi opposition intensify', *Washington Post* (13 May 2002), p. A01.

258 Ibid, p. 12.

(4) Ibid, p. 12.

للانتقال إلى فترة ما بعد صدام[1]، وقبل بوش بأن «تغيير النظام والذي ربما يأتي بالقوة هو الطريقة الوحيدة لوقف العراق عن تصنيع أسلحة الدمار الشامل»[2]. وقد مَثَّل الكرد، كديناميكية داخلية لهذا التغيير، الحليف الوحيد المفيد. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للرئيس الكردي مسعود بارزاني لا يمكن أن يكون الكرد قادرين على وقف الأميركان من المضي قدماً في مخططهم[3]. وبالتالي يبدو أنه ومع استحالة تحقيق سياسة تغيير النظام من الداخل بوجود المؤتمر الوطني العراقي وشلبي دون استخدام القوة العسكرية، فقد قررت الولايات المتحدة الغزو[4]. هذه الظروف نقلت العلاقة الأميركية مع كرد العراق إلى المرحلة الرابعة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر[5].

في منتصف 2002 علّق وارن باس مدير برنامج الإرهاب والزميل بمجلس العلاقات الخارجية قائلاً: «نحن نعلم أن صدام يحاول الحصول على قنبلة، ونعلم أنه استخدم أسلحة كيماوية في الماضي - على الجنود الإيرانيين وعلى المدنيين من بلاده». وعلى أساس هذا الرأي فإن «السياسة العربية يمكن أن

(1) «في 28 كانون الثاني/ يناير 2003 أعلن بوش أن العراق لم ينزع أسلحته طوعاً، وهكذا سيكون نزع سلاحه بالقوة بتفويض من الأمم المتحدة أو دونه». راجع: see Katzman, 'Iraq: weapons, threat, compliance...', op. cit., pp. 1, 3, 4.

(2) Ibid.

(3) Hiwa Osman, 'Kurdish leader wary of US plans', Report on *BBC* (London 18 June 2002).

(4) Jalal Talabani, 'Interview: no grounds for a relationship with Baghdad', *Middle East Quarterly* (Winter 2002), http://www.meforum.org/pf.php?id=126.

(5) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

تكون أفضل حالاً مع خروج صدام من الصورة - إذا تم هذا بشكل دقيق». كان هناك إجماع مطلق بين البنتاجون والإدارة ووزارة الخارجية على الإطاحة بصدام من العراق[1].

وبالتالي يُفترض بأنه على الرغم من أن 11 أيلول/ سبتمبر مثّلت سبباً للتغيير نحو موقف أكثر تشدداً في السياسة الخارجية الأميركية إلا أن إصرار الولايات المتحدة على الإطاحة بصدام لم تكن توجهات جديدة، وكانت بالفعل في أولوية السياسة الخارجية الأميركية منذ نهاية حرب الخليج الثانية. فبينما شجّعت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر السياسة الخارجية الأميركية ضد صدام إلا أنه يبدو رغم ذلك أنها كانت بدرجة كبيرة ذريعة وليس سبباً فعلياً لتحول السياسة الخارجية الأميركية. ففي عهد بوش كانت السياسة الخارجية الأميركية تصعيداً للخطاب الأميركي بشأن أفضل الطرق لحماية مصالحها الإقليمية أكثر منها استراتيجية خاصة؛ فمثلاً استخدام القوة العسكرية عند الضرورة والهجمات الوقائية بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل ترجع إلى عقيدة أيزنهاور لـ«الاحتواء»[2]، بينما وثيقة دليل تخطيط الدفاع عام 1992 استخدمت «الريادة» لإلغاء أي منافس محتمل[3]. وكان الجانب المبتكر من سياسة بوش الخارجية هو إقامة تحول ديمقراطي في المنطقة من خلال

(1) *Washington Post*, 'The War on Terror, six months later' (11 March 2002), http:// discuss.washingtonpsot.com/wp-srv/zforum/02/news_bass031102.htm.

(2) David Hastings Dunn, 'A doctrine worthy of name?' *Diplomacy and Statecraft*, No. 17 (2006), pp. 4–5.

(3) Robert Haas, *The Reluctant Sheriff: The United States after the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations, 1997), p. 53.

استخدام القوة المباشرة و«الخارجية». وهكذا يمكن إلى حد ما تأييد القول بأن سياسة أميركا تجاه العراق كانت ضحية لحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب[1].

إذا كانت «الحرب على الإرهاب» قد شكّلت السياسة الأميركية تجاه العراق فإن السياسة الأميركية تجاه صدام مكّنت العلاقة بين الولايات المتحدة وكرد العراق. في نيسان/ أبريل 2002 تسببت دعوى سرية إلى القادة الكرد «لبحث الإطاحة بصدام» بتسهيل تغيير النظام العراقي[2]. ومن ثم فقد تمّت متابعة الاجتماع الرسمي بين الحكومة الوطنية العراقية و واين داوننج (نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض لمكافحة الإرهاب المتقاعد والموجه السابق لـ المؤتمر الوطني العراقي، شباط/ فبراير 2002)[3] من خلال اجتماع أميركي كردي[4] غير معلن في ألمانيا دار حول الإمكانيات العسكرية والاستخبارية الكردية[5]. كان غياب بارزاني عن هذا الاجتماع يرجع إلى عدم ثقته في الولايات المتحدة لعدم منحها الكرد «الدعم اللوجيستي الذي وعدت به»، ولتجنبه أي عمل عسكري أو عمل غير معلن من خلال خيانة

(1) Michael Howard, 'Kurdish leader shuns US move to oust Saddam', *The Guardian* (19 June 2002).

(2) Interview by the researcher with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington DC, 9 March 2008).

(3) See Sipress, 'Talks with Iraqi opposition...', op. cit., p. A01.

(4) Reported by Patrick E. Tyler, 'Anti-Baghdad talks shunned by top Kurd', *The New York Times* (15 August 2002).

(5) See Amberin Zaman, 'Iraq's wary Kurds wonder what Washington has in mind', *Los Angeles Times* (3 June 2002).

الولايات المتحدة وعواقب هذه السياسات في الماضي القريب[1]، رغم أن جلال طالباني كان أكثر إيجابية تجاه المخططات الأميركية[2].

بعد المؤتمر الوطني العراقي الثالث قام فريق من البنتاجون بزيارة العراق (تموز/ يوليو 2002) لتفتيش الميليشيا الكردية[3]. وعززت أول جلسة للبرلمان الكردي (4 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) بمشاركة كولن باول ودانيل متران من المكانة الكردية في جميع أنحاء العالم[4]. وبعد اجتماع في نيويورك (كانون الأول/ ديسمبر 2001) بين الكرد يمثلهم شلبي من خلال المؤتمر الوطني العراقي وزيباري والولايات المتحدة (مع نيجروبونتي ومساعد وزير الخارجية جروسمان) تم وضع خريطة الطريق لتحرير العراق

(1) يرى مسعود بارزاني أن «القضية العراقية بشكل عام والقضية الكردية بشكل خاص لن تحل بعمل عسكري أو سري. إنها مسألة سياسية. إننا لا نؤيد أي إجراء عسكري خفي. نريد الشفافية والوضوح... إذا سعت الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين دون الوفاء بهذه الشروط ، سيبقى الكرد مهمشين».

see Howard, 'Kurdish leader shuns US move...', op. cit.

(2) See *The Guardian* (15 August 2002).

(3) Katzman, 'Iraq: US efforts to change the regime', op. cit., p. 9; Already reference to those meetings since May 2002 see also Guy Dinmore, 'Iraqi Kurds treat Bush plans with suspicion', *Financial Times* (14 May 2002).

(4) تعليق السيدة دانيال ميتران: «إذا كنتم متّحدين وتتصرفون مثل الديمقراطيين، ستحصلون على تعاطف الرأي العام الدولي ودعمه»،

in, Institut Kurde de Paris (Kurdish Institute of Paris), 'The Kurdish Parliament,

meeting in plenary session, ratifies the Washington Agreement', *Bulletin*, No 211,

October 2002. It is surprising that no more than six months later the US was waging war against Iraq (2003).

من صدام في مؤتمر المعارضة الوطنية العراقية- في لندن (كانون الأول/ ديسمبر 2002) وبعد ذلك الاجتماع في صلاح الدين (شباط/ فبراير 2003). وقد وضع مؤتمر لندن بصفته أهم المؤتمرات أساساً لتحضير حرب 2003 والهوية الديمقراطية للعراق[1]، بالإضافة إلى مبادئ الفيدرالية والتي تجاهلتها الولايات المتحدة وفقاً لما ذكره رئيس وزراء الحكومة الإقليمية الكردستانية في أعقاب الحرب[2]. وهكذا فإن القرار الأميركي بشن حرب على العراق كان أكثر قوة من موقف أي كيان رسمي أو غير رسمي آخر.

4 الخلاصة

عَقَّبَ تحليلي القائم على أدلة تجريبية على الهيكل الإقليمي والوطني والدولي بالإضافة إلى خطاب السياسة الخارجية الأميركية؛ فعند استكشاف العلاقات الأميركية الكردية نظرت إلى السياسة الأميركية تجاه الدولة الإقليمية، وكذلك السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط بصفة عامة. شرحت كيفية اختلاف السياسة الأميركية تجاه الحركات الكردية المختلفة في الزمان والمكان في ظل الوضع الخاص للكرد ككيانات غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك فقد حددت كيف بدأ الارتباط الأميركي بكرد العراق كحالة واحدة للعلاقة المُثبتة في صورة خطة مساعدات إنسانية أميركية مرتبطة بقضية كردية معينة، وليس بالقضية الكردية ككل في أعقاب غزو صدام للكويت.

قلت إنّ تبدل السياسة الخارجية الأميركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية وضع أسساً للعلاقة الأميركية الأساسية مع كرد العراق، ووصف كيف

(1) Interview by the researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

(2) Interview by the researcher with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

تم خلق «الملاذ الآمن» بمساعدة تركية وفرنسية، وكيف بعد ذلك تسبب إنشاء الحكومة الإقليمية الكردستانية والمجلس القومي الكردستاني في تفاعلات رسمية بين الولايات المتحدة وكرد العراق.

ارتبط الدور التركي في استقرار كرد العراق بعد حرب الخليج الثانية مباشرة بمحاولة تركيا حل التوترات التي نبعت من قضيتها الكردية، خصوصاً القضاء على حزب العمال الكردستاني. ومنذ التسعينيات تُفسِّر عدم قدرة تركيا على إدراك التحولات في حزب العمال الكردستاني، كتطورات إيجابية لحل القضية الكردية استمرار سياساتها العسكرية حتى الآن. ولقد تم تشجيع سلسلة من المؤتمرات أيضاً منذ التسعينيات بين المعارضة العراقية مع كون الكرد جزءاً أساسياً منها نتيجة للمصالح الأميركية، والحاجة إلى أن ينفذ الحلفاء السياسة الأميركية المتمثلة في تغيير النظام في بغداد، والدور الكردي كعامل أساسي لـ «ميزان القوة» في أعقاب حرب الخليج الثالثة الذي أدى إلى سياسة أميركية كردية سليمة في القرن الحادي والعشرين. وتُبرر حاجة الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار الداخلي في العراق أيضاً تطور السياسة الأميركية الكردية لتنظيم الموقف الفوضوي الذي وُجِدَ بعد سقوط صدام.

عززت عقيدة السياسة الخارجية الأميركية للتحول الديمقراطي والاستقرار الإقليمي من السياسات الأميركية نحو الكرد في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الإطار توسطت الولايات المتحدة بشكل مباشر لأول مرة في القضية الكردية – وليس المشكلة، وهذا جاء في مناسبتين خلال التسعينيات لحل الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (1994-1998)، وأيضاً تنظيم أسر قائد حزب العمال الكردستاني (1999)؛ وقد كشف كلا الحدثين عن بداية سياسة أميركية كردية تجاه كرد العراق، وكذلك عن أول مشاركة أميركية صريحة في القضية الكردية في تركيا.

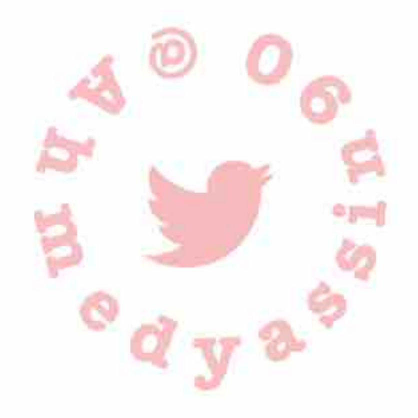
تكشف أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والسياسات الخارجية لجورج بوش الابن التي أعقبت سياسات بيل كلينتون ليس فقط عن سياسة كردية أميركية صريحة فيما يتعلق بكرد العراق، وإنما أيضاً دلالة تأثيرها على المستوى النظري، كما تبين في هذه الرسالة من قبل. وبالإضافة إلى ذلك يوضح هذا الفصل أنه يستحيل بحث السياسة الأميركية العامة تجاه الكرد، حيث أن كل حالة كردية تختلف عن الأخرى، كما ستؤكد المستجدات الحالية التي نتناولها في الفصل السادس. وفي الوقت نفسه فقد تبين أن العلاقات الأميركية بالكرد تطورت في إطار شرق أوسطي.

ومن ثم كان هدف هذا الفصل هو بيان تأثير القضية الكردية على السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وكذلك المنطق وراء العلاقة الأميركية بالكرد؛ ففي عام 1997 أشار مايكل جرونتر بالترتيب إلى «الدور الواعد» للقضية الكردية لكي تصبح أكثر أهمية في المستقبل، وهكذا تمهد الطريق للمزيد من التطورات في المنطقة في ظل وفرة الموارد الطبيعية في المنطقة الكردية، وخصوصاً عندما يتم وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي[1].

سوف يتناول الفصل السادس بالتفصيل أهمية ربط القضية الكردية بالسياسة الإقليمية والدولية بعد سقوط صدام، وبشكل خاص سوف يحوِّل التطورات الحالية التي تربط السياسة الخارجية بالكرد في الوقت الذي ستنكشف فيه طريقة انعكاسها على العلاقات الدولية في الباب السابع. وهكذا سيتم بيان دلالة التفاعل بين القوى الدولية والإقليمية مع الكيانات غير الرسمية – الموضوع الذي يتوقع أن يكون موضوع اهتمام في الأدبيات الأكاديمية في المستقبل.

---

(1) Michael M. Gunter, 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, XX(3) (Spring 1997): p. 19.


@Ahmedyassin90

6

الولايات المتحدة والكرد في فترة ما بعد صدام حسين (2003 – 2009)

1 مقدمة

انتهت حقبة صدام بأسره (تشرين الثاني/ نوفمبر كانون الأول/ ديسمبر 2003) وإعدامه شنقاً (30 كانون الأول/ ديسمبر 2006). وبغض النظر عن مذكرة التفاهم الأميركية التركية (8 شباط/ فبراير 2003) التي تركت لدى الولايات المتحدة انطباعاً بأن السياسة الخارجية التركية كانت إيجابية نحو مخططاتهم نحو صدام[1]، فقد فاجأ المجلس الوطني التركي الإدارة الأميركية ووضع أهداف أجندة سياسته الخارجية للتعاون من خلال قراره رفض توفير

(1) إن مذكرة التفاهم دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بأن تركيا ستسمح لـ 80 ألف جندي أميركي للمرور، وللولايات المتحدة بأن تتفقد ست قواعد جوية لتركيا وثلاثة مرافئ مقابل العرض الأميركي لخطة اقتصادية تتراوح بين 14 و 526 مليار دولار أميركي وإلغاء 3.5 مليار قيمة ديون الأسلحة لتركيا في يوليو 2002؛ see Robert Olson, 'Views from Turkey: reasons for the US war against Iraq', *http://www.fi ndarticles.com/p/articles/mi_qa3821/is_200510/ai_n15641332/print US and the Kurds in the Post-Saddam era (2003–9)* 237.

أراضيه كقاعدة للهجمات الأميركية ضد العراق (1 آذار/ مارس 2003)[1]؛ هذا التحول في السياسة التركية أحدث تقارباً بين الولايات المتحدة والكرد ووضع الأساس للمرحلة الرابعة من علاقاتهما.

بعيداً عن فترة النهضة التي تمتع بها الكرد العراقيون منذ عام 2000 وما بعدها بموجب «مبادرة الشرق الأوسط» التي وضعها جورج بوش للتحول الديمقراطي في المنطقة، فإن هذا الفصل سوف يعرض كيف أن التطورات والمستجدات السياسية الأحدث قد أثرت على العلاقات الأميركية مع بقية الكرد، وكيف أن تفرد هذه العلاقة بكرد العراق يتعارض مع اتصالاتها المحدودة ببقية الحركات الكردية في إيران وسوريا وتركيا. ووفقاً لمصدر دبلوماسي أميركي، فعلى الرغم من أن الاهتمام الأميركي بالكرد كان موجوداً إلا أن غياب العلاقات التفاعلية بينهما يمكن أن يرجع إلى وجهات نظر مختلفة عكستها البيروقراطية الأميركية[2]، في حين يفسر نيشير فان بارزاني تفكك آراء البيروقراطية الأميركية بشأن الكرد على أنه يرجع إلى أولويات مختلفة، وإلى غياب السياسة الأميركية الموحدة نحو الدول الإقليمية[3].

(1) Dexter Filkins, 'Turkish deputies refuse to accept American troops', *The New York Times* (2 March 2003),pp. A1, A13 and Mustafa Kibaroglou, 'Clash of interests over northern Iraq drives Turkish–Israeli alliance to a crossroads', *Middle East Journal*, 59(2) (Spring 2005): p. 255; cf. also Mustafa Kibaroglou, 'Turkey says no', *Bulletin of the Atomic Scientists*, 59(4) (July/August 2003): pp. 22–25.

(2) Telephone interview by researcher with US State Department offi cial (30 August 2008).

(3) «الولايات المتحدة»تفتقر إلى سياسة عراقية موحدة، بينما الآراء المختلفة للإدارة الأميركية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية الأميركية تنبع من أجندات مختلفة»، Interview by the researcher with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت الولايات المتحدة تخشى دائماً من أن عدم الاستقرار الإقليمي يمكن أن يهدد مصالحها في حالة خلق دول منفصلة سواء للكرد أو لأي جماعة عرقية أو طائفية عراقية أخرى[1].

ووفقاً للمصدر الأميركي نفسه، فسوف نشاهد عدم توافق كهذا أيضاً في إطار العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الدول الإقليمية التي يعيش فيها الكرد[2]، ومن ثم فإن وجود السياسة الكردية الأميركية الفردية - كمرحلة خامسة من العلاقات الأميركية الكردية - فيما يتعلق بكرد العراق قد أصبح واقعاً في فترة ما بعد صدام. وهكذا يمكن أن نفهم أن الولايات المتحدة يمكن أن يكون لها سياسة كردية أو سياسات كردية - سالبة أو محايدة أو إيجابية - كجزء من سياستها الخارجية العامة في الشرق الأوسط. وبالمثل فإن السياسات الأميركية نحو الدول الإقليمية تخضع لسياستها الخارجية الإقليمية وفقاً لمقتضيات الأجندة الأميركية الأوسع والتي تعكس في المقابل المصالح الأميركية. وبما أن العلاقات الأميركية بكرد إيران وتركيا وسوريا أصبحت في تطور مستمر فإن هذا الفصل يبين أن اعتمادها على الولايات المتحدة سوف يتواصل في تنفيذ مشروع التحول الديمقراطي لديها، وكذلك، استناداً إلى المصلحة الأميركية على الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران وسوريا وتركيا والكرد كحلفاء إقليميين[3]. وبهذا يتم النظر إلى العلاقات الأميركية

---

(1) Interview with Michele Siders, Deputy Director Office of Iraq Political Affairs, Bureau of NEA (Washington DC, 6 March 2008).

(2) Telephone interview by the researcher with US State Department official (30 August 2008).

(3) وفي هذا السياق، على سبيل المثال، نجد نداء اللجنة الأميركية الكردية للديمقراطية في سوريا، بأنه «يجب أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بدور أكثر نشاطاً في مجال حماية ومساعدة الشعب الكردي في سوريا، الحليف الطبيعي الذي بدوره يمكن أن

الكردية في ضوء تطورات عملية التحول الديمقراطي في تركيا، والتغير في حزب العمال الكردستاني، وظهور بشار الأسد في سوريا ومحمود أحمدي نجاد في إيران.

هذه التطورات في العلاقات الأميركية الكردية منذ 2003 تخضع بالتالي للأنماط نفسها، والسياق التفسيري ذاته الذي تناولناه في الأبواب السابقة. وفي الفصل السابع سوف أعود إلى المضامين النظرية لهذا الدليل – بتقديم خلاصة مؤقتة حول الحاجة إلى شرح الاتجاهات الواقعية وتوسيعها أو الإضافة إليها (أو حتى الاتجاهات الواقعية الكلاسيكية الجديدة) في العلاقات الدولية دون إسقاطها جميعاً لمصلحة الاتجاهات الأخرى القائمة.

2 التطورات منذ 2003

1.2 الحرب العراقية وما بعد سقوط صدام

كان الغزو الأميركي للعراق من الشمال تحت شعار «عملية الحرية العراقية» (9 نيسان/ أبريل 2003) دون أي موافقة أو إجماع من الأمم المتحدة، ولكن وفقاً لما أكدته الولايات المتحدة فقد كان هذا شرعياً بتفويض من الكونجرس الرئاسي لاستخدام القوى العسكرية ضد العراق بموجب قرار

يقدم مساعدة كبيرة للولايات المتحدة في أية محاولة لإحلال السلام والحرية في الشرق الأوسط».

See the Committee's speech on 'Democracy in Syria and Kurdish Human and National Rights' in Jeff Klein, 'The US democratization program and the Kurds of Syria' (17 March 2006), *Kurdish Media*, http://kurdmedia.com/article.aspx?id=11676 (last accessed February 2009).

114 (11 تشرين الأول/ أكتوبر 2002)[1]. بالإضافة إلى ذلك، ففي منتصف حزيران/ يونيو 2002 أبلغت السفارة التركية في الولايات المتحدة أنقرة بأنها يمكن بشكل مؤكد أن تهاجم العراق بموافقة الأمم المتحدة أو بدونها[2]. وكما هو الحال في حرب العراق الثانية فإن المنطق الفكري للسياسة الخارجية الأميركية كان يتشكل بهدف تحرير الكرد وبقية المواطنين العراقيين من نظام صدام المستبد. وبغض النظر عن «الروح الإنسانية» للحرب إلا أن الكرد وحلفاء واشنطن الآخرين ألزموا بالموافقة على إدارة الاحتلال (سلطة التحالف المؤقتة - تموز/ يوليو 2003) التي عملت بدستور ظرفي (القانون الإداري الانتقالي - 8 آذار/ مارس 2004)[3] حتى تم تشكيل الحكومة المؤقتة (في 28 آذار/ مارس 2004). ووفقاً لرئيس الحكومة الإقليمية الكردستانية، وبغض النظر عن الأخطاء التي ارتكبتها الاستراتيجية الأميركية في أعقاب سقوط صدام فإنّ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1483 (22 أيار/ مايو 2003) كان مشكلة كبرى حولت قوات التحرير الأميركية إلى قوات احتلال[4]. وقد شرع القرار رقم 1843 سلطة التحالف واعترف بإنشاء مجلس حكم انتقالي للعراقيين، وقام برفع العقوبات التي وضعت على نظام صدام السابق.

قامت الحكومة الانتقالية التي استعادت سيادة العراق بالتمهيد للدستور

---

(1) 8 US Government, *Public Law 107–243, Authorization for use of Military Force against Iraq Resolution of 2002*, House of Representatives Resolution 114 (16 October 2002).

(2) Hale, 'Turkey, the US and Iraq', op. cit., p. 98.

(3) Katzman and Prados, 'The Kurds in Post-Saddam Iraq', op. cit., p. 3.

(4) Interview by researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP in Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

الدائم الذي طرح للاستفتاء (15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، وكان دور كرد العراق محورياً في انتخابات المجلس الوطني عام 2005، وكذلك في انتخابات الحكومة الإقليمية الكردستانية للدستور الجديد (30 كانون الثاني/ يناير 2005) والحكومة العراقية الدائمة (15 كان الأول/ ديسمبر 2005) التي جعلت التحالف الوطني الديمقراطي لكردستان مرشحاً ناجحاً رغم أن قواتها تراجعت إلى حد ما نتيجة للمشاركة الانتخابية للكتلة السنية. فظهور مسعود بارزاني كرئيس لـ الحكومة الإقليمية الكردستانية (12 حزيران/ يونيو 2005) وخلافة جلال طالباني (كردي) بعد ذلك للرئاسة العراقية (7 نيسان/ أبريل 2005) تعكس دور الكرد في أعقاب سقوط صدام (9 – 10 نيسان/ أبريل 2003).

وكما أشرنا في الفصل السابق، ووفقاً لما ذكره ريتشارد هاس مدير فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية فإن الغزو العراقي تم تضمينه في خطط السياسة الخارجية الأميركية منذ تموز/ يوليو 2001[1]. وفي 10 أيلول/ سبتمبر 2002 بحث نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد التزام الإدارة «بالإطاحة بصدام ودعم حكومة ديمقراطية متعددة الأعراق»[2].

---

(1) Nicholas Lemann, 'How it came to War', *The New Yorker* (31 March 2003), p. 39.

(2) «بوش يريد الإطاحة بصدام حسين، لكنه لم يقرر بعد كيف أو متى... ونحن مدينون لأطفالنا بأن نخلص العالم من أسلحة الدمار الشامل الموجود في أيدي أولئك الذين يكرهون الحرية...»؛

see Peter Slevin, 'Cheney assures Iraqi opposition of US resolve', *Washington Post*

(11 August 2002), p. A01.

وبالفعل ذكرت رويترز في 29 حزيران/ يونيو 2002 أنه «إذا لزم وأراد بوش، فسوف يقوم بالإطاحة بصدام بالقوة العسكرية»[1]. وعقدت اجتماعات لاحقة بين المعارضة العراقية (INA الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني لكردستان والحركة الدستورية الملكية لشريف علي بن الحسين والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق، INC ومسؤولين أميركيين مثل مساعد وزير الخارجية مارك جروسمان ومساعد وزير الدفاع دوجلاس فيس وجهاز المخابرات المركزية وكولين باول ونائب الرئيس تشيني) بالروحية نفسها في (9 آب/ أغسطس 2002)[2]. ويبدو في النهاية أن نائب الرئيس ديك تشيني أعلن عن خطط ضد صدام في خطاب إلى المؤتمر الوطني للمحاربين القدامى في الحروب الخارجية (26 آب/ أغسطس 2002) حتى النقطة التي ربط فيها بوش بين أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ونظام صدام حسين بعد تشرين الأول/ أكتوبر [3]2002. ومرة أخرى فقد طرحت الحرب العراقية قضية العمل الرئاسي في ظل الخلافات بين الإدارة الأميركية ووزارة الخارجية بشأن الوضع الراهن وتكرار القرارات الرئاسية بعد الحرب وتواتر

(1) 'Iraq rebels oppose US strike to topple government', *Reuters* (29 June 2002).

(2) 'Iraq opposition to meet senior US officials', *The New York Times* (9 August 2002); and Peter Slevin, 'Iraqi Opposition pledges anti-Hussein unity', *Washington Post* (10 August 2002), p. A15. However, these meetings go back as far as December 2001–as Chapter Five has already demonstrated–when the first meeting between US and the Kurds took place within this context.

(3) McCartney, 'American nationalism and US foreign policy...', op. cit., p. 418.

هذه القرارات بخصوص، قرارات الكونجرس، ورغم ذلك، ومراعاة لأنشطة الكونجرس، قبل الحرب وبعدها، دعمت حرب الخليج الثالثة دور هذا الأخير[1].

إنّ صوت توحيد المجلس الوطني الكردستاني الأول (تشرين الأول/ أكتوبر 2002)، وبعد ذلك اتفاق توحيد الحزب الديمقراطي لكردستاني- الاتحاد الوطني لكردستان (21 كانون الثاني/ يناير 2006)[2] بالإضافة إلى قانون تفويض الدفاع من الكونجرس (السنة المالية 2008، HR1585، أيلول/ سبتمبر 2007) الذي اعترف بالاتحاد الفيدرالي للعراق وأقاليم كردستان ككيانات، يظهر تقدّماً في تهدئة الحكومة الإقليمية الكردستانية في العراق واستقرارها[3]. وقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين وجود الكرد والقضية الكردية في محور الاهتمام العالمي بالتزامن مع بداية فترة النهضة. ولعب الكرد دوراً هاماً في السياسية الخارجية بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وكذلك في الإطاحة بصدام خلال حرب الخليج الثالثة (آذار/ مارس 2003). ووفقاً لما

---

(1) على سبيل المثال، «بموجب «قانون تحرير العراق»، خصص الكونجرس الأموال دون التشاور مع البيت الأبيض مسبقاً»؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع مسؤول في «وزارة الخارجية الأميركية» (مقابلة هاتفية، 30 أغسطس 2008). بعد الحرب صوت الكونغرس، على سبيل المثال، «على تدبير غير ملزم ينص على معارضة قرار جورج بوش لإرسال المزيد من القوات (21.500) الى العراق.

Aljazeera.net (16 February 2007). see 'US House to vote on Iraq measures',

(2) The KNA voted so that the PUK and the KDP would be unifi ed under one government; 'Single government for Iraqi Kurds', *BBC News* (7 May 2006), http://news.bbc.co.uk/ go/pr/fr/-/1/hi/world/middle_ east/4982546.stm.

(3) Katzman and Prados, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', op. cit., p. 4.

ذكره مسعود بارزاني فإنّ العلاقات الأميركية الكردية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر تميّزت بتطورات جديدة منذ أن أصبح الكرد بالنسبة إلى الولايات المتحدة جزءاً هاماً من تحرير العراق وجبهة ضد الإرهاب بينما [كان] دورهم هاماً لإعادة البناء الديمقراطي للعراق، وكذلك للعمليات السياسية العراقية[1]. وبعد رفض تركيا وضع نفسها حليفاً مع الولايات المتحدة ضد صدام، فقد كان الدور الكردي في حرب الخليج الثالثة هو ما أدّى بالتالي إلى المرحلة الرابعة في العلاقات الأميركية الكردية.

وفيما يتعلق بدور الكرد في المشروع الأميركي للإطاحة بصدام؛ تحول التعامل الأميركي الكردي على المستوى الرسمي الى علاقة مؤسسة ذات أهمية استراتيجية. ويمكن أيضاً اعتبار مناسبة دعوة الرئاسة الأميركية الأولى للرئيس مسعود بارزاني (25 تشرين الأول/ أكتوبر 2005) إعلاناً رسمياً عن السياسة الكردية الأميركية. وفي الوقت نفسه يمكن اعتبار استقرار الحكومة الإقليمية الكردستانية وتنفيذ السياسات الكردية وبدء ممارسة الاستقلال بحكم الواقع الذي تجسد في قانون بترول الحكومة الإقليمية الكردستانية (19 حزيران/ يونيو 2007)، وعقود البترول اللاحقة مع الشركات الأجنبية (بما فيها الشركات الأميركية)، وكذلك الدور الفعال في السياسة الخارجية والدولية، عملاً جديداً يميّز المرحلة الخامسة من العلاقة الأميركية بكرد العراق. ويعكس طلب تركيا لوساطة بارزاني في الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا خلال زياته الى الولايات المتحدة الأهمية المتنامية لدور

(1) Interview by researcher with Massoud Barzani, President of KRG and KDP in Iraq (Salahaddin, 23 June 2007).

الحكومة الإقليمية الكردستانية كلاعب هام بغض النظر عن وضعها الذي لا يمثل دولة من خلال الاعتراف الإقليمي بها[1]. وكما أشرنا في الفصل السابق فإنّ أول اجتماع رسمي بين الحكومة الإقليمية الكردستانية وتركيا تم في 1 أيار/ مايو [2]2008، بينما قام رئيس الحكومة الإقليمية الكردستانية مسعود بارزاني بزيارة رسمية الى الرياض (12 آذار/ مارس 2007) [3]بدعوة من الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية. ورغم ذلك فإنّ الاجتماع الأخير بين رئيس الحكومة الإقليمية الكردستانية ورئيس الوزراء التركي (4 حزيران/ يونيو 2010) يمثل اجتماعاً تاريخياً. ووفقاً لتصريحات وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، فإنّ تركيا «تعتبر علاقاتها مع العراق وخصوصاً مع إقليم كردستان علاقة هامة وتسعى الى المزيد من الاندماج الاقتصادي مع الحكومة الإقليمية الكردستانية »[4]. ومن ثم فإنّ الكرد قد أصبحوا أمراً

---

(1) The meeting was with Ilnur Cevik the Chief of MIT (Turkish National Intelligence Organization), in Salahaddin; see 'MIT boss secretly visited Barzani in Erbil', *The New Anatolian* (23 November 2005).

(2) عقد الاجتماع في شمال العراق بين نيتشرفان بارزاني، رئيس وزراء الحكومة الكردية الإقليمية، وأحمد دافوتوغلو، «كبير مستشاري» رئيس الوزراء التركي، جنباً إلى جنب مع مراد زيكليك، «المنسق الخاص» «لشؤون العراق» في وزارة الخارجية التركية، ودريا كانباي، السفير التركي في بغداد.

(3) الرئيس بارزاني يزور العربية السعودية (13/ 3/ 2007).
http://web.krg.org/articles/detail.asp?rnr=95&lngnr=12&anr=16710&smap (last accessed March 2009).

(4) الرئيس بارزاني يلتقي رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين في أنقرة
KRG.org,(4/06/2010), http://www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=223&lngnr=12&sm ap=02010100&anr=35401 (last accessed June 2010).

واقعاً في العراق[1] حتى إنّ «الولايات المتحدة لا يمكنها تجاهل الكرد الذين يحتاجون بدورهم إلى الولايات المتحدة»[2].

ولم يثبت تلاحق الأحداث فائدته للقضية الكردية العراقية وللعلاقات الأميركية الكردية فقط بل إنّ تطور الحكومة الإقليمية الكردستانية، كمثال فريد على الكيان خارج الدولة في الإقليم يميز أيضاً التاريخ الكردي. وفي هذا الصدد نذكر أيضاً كيف لعب الكرد العراقيون منذ التسعينيات دوراً فعالاً في السياسة الخارجية الأميركية توج في القرن الحادي والعشرين بتطبيق سياسات خارجية مختلفة قائمة على نظام مؤسسي لصنع قرار السياسة الخارجية. وقد أصبح التأثير المتنامي لكرد العراق كلاعبين غير دوليين على الساحة العالمية مفهوماً شائعاً بين البيروقراطيين الأميركيين[3]. ومن ثم يبدو واضحاً أنّ دور كرد العراق في السياسة الخارجية الأميركية أدى إلى إعادة بلورتها بعيداً عن العلاقات مع الكيانات الرسمية نحو العلاقات التفاعلية مع أطراف خارج كيان الدولة. وفي النهاية، وكما يبين الفصل الحالي فإنّ دور كرد العراق كان مفاجأة للعلاقات المتبادلة نفسها حيث تم إلغاء منطق أنّ التعاملات بين الدول هي القوى الوحيدة التي تدفع السلام. وفي هذا السياق، سوف تخضع العلاقات بين الولايات المتحدة وكرد تركيا وسوريا وايران والعراق في الفترة منذ الإطاحة بصدام لمزيد من البحث.

(1) Ilnur Cevik, 'Erdogan is dealing with 'tribal' leaders', *The New Anatolian* (8 June 2007).

(2) Interview by researcher with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

(3) Francis J. Ricciardone, 'An American Diplomat's Perspectives on Kurds in the global arena' (Washington DC, American University: Centre for Global Peace, 17 April 2000).

2.2 الولايات المتحدة وكرد تركيا

لقد أدّى إخفاق البيروقراطية التركية بضغط من الجيش إلى تفسير التطورات السياسية الراهنة فيما يتعلق بالقرار الأميركي بفتح مباحثات حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005) – والتي لا تزال مستمرة[1] – ويشير الموقف من حزب العمال الكردستاني التركي إلى استمرار موقف تركيا التقليدي بخصوص القضية الكردية. وفي فترة ما بعد صدام تفاقم السلوك التركي مرة أخرى منذ قيام الحكومة الإقليمية الكردستانية في شمال العراق (أيار/ مايو 1992).

بدأ ظهور حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي التركي في تحول تركيا مرة أخرى، وهو يؤشر إلى تغير حقيقي منذ مجيء أوزال ومع فترة التحرير الجديدة، إلى سلسلة من الإصلاحات التي أطلقها بدعم أميركي[2]. وشملت التطورات الهامة النشرات الكردية على قنوات تلفزيون جن وسوز لأول مرة[3]، وتصريح أردوغان الذي قال فيه: «سوف نحل المشكلة الكردية مع الكرد»[4]، بالإضافة إلى زيارة عمدة ديار بكر عثمان بيدامير الفورية إلى

(1) بدأ زعماء الاتحاد الأوروبي محادثات مع المسؤولين الأتراك أمس لاستعراض التقدم المحرز في أنقرة في محاولة للانضمام إلى التكتل المكون من 27 دولة.
see article 'EU offi cials open talks over Turkey's membership bid', *The New Anatolian* (5 June 2007).

(2) حزب العدالة والتنمية «مثال ساطع للديمقراطية والمعتدلين المسلمين وهو قوة إيجابية في الشرق الأوسط».
Joshua W. Walker, 'Re-examining the US–Turkish alliance', *The Washington Quarterly* (Winter 2007–8), p. 96.

(3) 'Kurdish broadcasts for the fi rst time on local TV stations', *Hurriyet* (24 March 2006).

(4) 'PM calls on Kurds to cooperate with state to solve Kurdish problem', *The New Anatolian* (23 November 2008).

الولايات المتحدة الأميركية حيث قابل مسؤولي وزارة الخارجية (6 شباط/ فبراير 2006)[1]. والالتزام الأخير لـ KAP بالإصلاحات القضائية والتعديلات الدستورية (آذار/ مارس 2010).

كما أن قول أردوغان في 2007 بأن التغير ليس خياراً أمام الأتراك إنما هو مصير حيث أن ما تحتاجه تركيا هو التغيير وليس التصادم مع موقف الجيش الذي كان معارضاً تماماً لطرح أي تغيير من شأنه أن يعرض وجود الهيكل السياسي الاجتماعي الكمالي للخطر قبل ذلك[2]. وازداد حذر البيروقراطية العسكرية بالانتصار السياسي الثاني لـ حزب العدالة والتنمية (22 تموز/ يوليو 2007)، وهدد بالإطاحة بحزب أردوغان (2008) إذا لم يكن قادراً على إعادة التعامل مع الخطاب الكمالي. وفي 2008 قام أردوغان بالتعديل في خط مسؤولي حزبه لمناقشة معارضته للقومية العرقية، والقومية الإقليمية والشوفينية الدينية، التي حققت تركيا بموجبها التوازن بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية والحداثة[3]. ومرة أخرى فإن قوة الجيش والدولة العميقة في أنقرة تبدو سائدة، وهي ترضي أي توقعات بالتحرر السياسي[4]. وفي هذه المرحلة يجب أن نلاحظ أن توجه أردوغان نحو تنفيذ المزيد من السياسات التحريرية - بعد أوزال - اعتراف واعد بقضية كرد تركيا في إطار

(1) Onder Aytac and Emre Uslu, 'Nevruz in Diyarbakir: Osman Baydemir's step toward Kurdish leadership' (22 March 2006) in *The New Anatolian* (5 April 2006).

(2) 'Prime Minister Erdoğan: change a must, not an option for Turkey', *Today's Zaman* (29 May 2007).

(3) «نحن متعمقون في الدين ومتجذرون».PM', *Yeni Şafak* (4 May 2008).

(4) قوات الأمن والقوات شبه العسكرية والاستخبارات العسكرية جميعهم يمثلون أيديولوجية أتاتورك القومية.

see John Tirman, 'The trouble with Turkey', *The Boston Globe* (30 November 2005).

جهود الحكومة للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي. ومن ثم، فسوف تحافظ المطالب الكردية بالحقوق التي تصل إلى مستوى الحكم الذاتي من جهة[1] والإرادة التركية من جهة أخرى على أمن تركيا الإقليمي والوطني - ما يسمى بـ «الدولة الموحدة» - ويمثل محور وأساس القضية الكردية لتركيا، التي كان خصمها الأساسي هو القيادة العسكرية[2].

إن دور التدخل الذي قامت به القوات المسلحة التركية في السياسة التركية ليس ظاهرة جديدة، فقد أفصح بروتوكول إيماسيا (EMASYA) (الأمن والنظام والتعاون) عن شرعية هذا الدور بشأن التعاون من أجل الأمن والنظام العام (7 تموز/ يوليو 1997) بين وزارة الداخلية وهيئة الأركان العامة والذي تم بموجبه السماح بالعمليات العسكرية لشؤون الأمن الداخلي دون تفويض مدني مسبق[3]. ومن الجدير بالذكر أن إيماسيا - والتي تتضمن

(1) الدعوة للحكم الذاتي الديمقراطي كأفضل حل للقضية الكردية في تركيا، وحملة الحزب (التي بدأت في 17 يوليو 2010) لمقاطعة صفقة حزب الإصلاح الدستوري - التي طرحت لاستفتاء في 12 أيلول/ سبتمبر 2010 - ما لم تكن مقترحات الحزب الكردي ستؤخذ في الاعتبار، فهي مؤشرات للتوتر من الجانب الكردي، يُدخل الطرف المؤيد للكرد مشروعه الخاص في الدستور.

(29 March 2010), http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=pro-kurdish-party-introduces-its-own-draft-showing-its-readiness-for-bargain-2010-03-29 (last accessed August 2010).

(2) تفيد الوثائق الموجودة في مؤسسة الطب الشرعي في ميونخ والتي عرضتها قناة ZDF الالمانية، بأنه يبدو أن الجيش التركي قد استخدم أسلحة كيميائية خلال عملياته العسكرية ضد المتمردين الكرد في 11/ 5/ 1999 في منطقة بليكايا شرناك، وبين 8 و15 سبتمبر 2009 في هاكاري كما في حالات أخرى.

(3) «البروتوكول السري حول الأمن والنظام العام ووحدات الدعم التي لا تزال معمولاً به، كان مضموناً بضرورة الحصول على إذن مسبق من السلطات المدنية لاستخدام القوة.
=

وحدات تعمل كمخابرات عسكرية – كانت نتيجة لمبادرة من MGK (مجلس الأمن القومي التركي) في 28 شباط/ فبراير 1997 لمواجهة النمو المتزايد للتيار الإسلامي في البلاد[1]. وعلى الرغم من إقرارات الرئيس التركي – عبد الله جول – بأن تركيا لم تعد بحاجة إلى إيماسيا[2] كبروتوكول لتشريع سلطة الجيش غير المحدودة، وهكذا لتعزيز الاضطراب السياسي إلا أن العمليات العسكرية كإجراء أساسي توسعت الآن إلى أبعد من ذلك خصوصاً في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد الذي تعيش فيه غالبية السكان الكرد الأتراك[3].

وفي الإطار ذاته، هناك اتهامات محلية في الوقت الحالي ضد وجود

= City Administration in accordance with an amendment in Article 11/D of *Turkey* Law No. 5442, in Commission of the European Communities, *2007 Progress Report*, SEC(2007) 1436, *http://www.ecoi.net/fi le_* and *http:// upload/432_1194375342_turkey-progress-reports-en.pdf* *www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=100444*

(1) 'False report brings Emasya into the limelight again', *Today's Zaman* (19 January 2007).

(2) Unal Aydin, President Gul says Turkey no longer needs EMASYA, *Today's* democracy', op. cit., p. 35.

Zaman (03 February 2010), http://www.todayszaman.com/tz-web/news-200451-president-gul-says-turkey-no-longer-needs-emasya.html (last accessed March 2010).

(3) على سبيل المثال: في حزيران/ يونيو 2005، ومن أصل 125 عملية عسكرية حصلت في جنوب هاكاري، تم الاتصال مرة واحدة بمكتب الحاكم للحصول على إذن لاستخدام القوة.

Today's Zaman (19 January 2007).

في حين «قام الجيش التركي بأول عملية (17/ 2/ 2010) في تونسيلي (درسيم) ضد الكرد المحليين»،

http://news.am/en/news/14522.html (last accessed March 2010).

«إيرجيني كون» المنظمة السرية التي تتألف بصفة أساسية من مسؤولي الجيش الذين خططوا للإطاحة بالحكومة بالإضافة إلى سلسلة من الفضائح الأخرى مثل خطة الانقلاب (2004) على يد الجنرالات الأتراك التي أفصحت عنها مجلة نوكتا (NOKTA)[1]. وهذه الأحداث تفصح عن وجود «الدولة العميقة» غير المرئية، وكذلك دور النخبة العسكرية في محور النظام السياسي التركي[2]؛ فالدور المشرع للجيش في السياسة التركية يجب النظر إليه في إطار وجود الدولة التركية ونشأتها (1923) نتيجة لحرب الاستقلال الناجحة التي قادتها القيادة العسكرية (1922) في عهد مصطفى كمال. وهكذا فإن تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية فيما يتعلق بالسيطرة داخل MSC كمؤسسة صنع قرار عليا في أنقرة يفسر السياسة الكردية المتصلبة في تركيا، وكذلك إخضاع أردوغان لسياسة الكماليين.

وعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية في تركيا وفقاً لمطالب الاتحاد الأوروبي، وبدعم من الولايات المتحدة، وأن هذه الإصلاحات نتجت من صراع حزب العدالة والتنمية (حزب العدالة والتنمية) نحو التحرير إلا أن السياسة التركية الكردية تظل في جوهرها دون تغيير[3]. ومن ثم فإن تغييرات مثل رفع القيود على استخدام اللغة الكردية (تشرين الأول/ أكتوبر 2001)

---

(1) Togla Korkut, 'Investigate General's plans of a coup', *BIA News Center* (30 March 2007).

(2) «توقيف أربعة في إرغينيكون التركية، والتحقيقات مستمرة». *Hurriyet* (5 2008). July

(3) Aydin and Keyman, 'European integration and the transformation of Turkish democracy', *EU–Turkey Working Papers: EU Commission Report on the Linguistic Rights (2000), Centre for European Policy Studies*, No. 2, 9 (Brussels: CEPS, August 2004), p. 35.

والسماح بالبث باللغة الكردية (حزمة التحول الديمقراطي الثالثة، آب/ أغسطس 2002)[1] والمحاضرات الخاصة باللغة الكردية (الحزمة الثالثة آب/ أغسطس 2002) بالإضافة إلى حرية الأفراد في تسمية أبنائهم بأي اسم يختارونه وإلغاء القيود على استخدام اللغات واللهجات المختلفة لم تنفذ بعد بشكل كامل[2]. كما أن قرار محكمة السلام الجزائية في ميديات (3 حزيران/ يونيو 2010) بالحكم على مرشح عمدة مديات حزب المجتمع الديمقراطي يوكسل أصلان إيسر، وكذلك رئيس فرع الحزب عبد العزيز بلجين والعضو سليمان تكين بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب استخدام اللغة الكردية قبل الانتخابات المحلية (29 آذار/ مارس 2009) في مديات (أحد أحياء مقاطعة ماردين) ومعارضة قانون الانتخابات يعكس هذا الاتجاه[3]؛ وبالمثل لم يتحقق بعد العفو بموجب الشروط المقدمة لأعضاء حزب العمال الكردستاني (آب/ أغسطس 2003) ومشروع العودة إلى القرية والتأهيل الذي أصبح نافذاً اعتباراً من حزيران/ يونيو 2000 وحتى أيار/ مايو 2004[4].

ووفقاً لتقرير عام 2007 بشأن موقف حقوق الإنسان في تركيا من قبل

(1) لا تزال الأقليات القومية في تركيا محرومة من حقوقها الأساسية... الحقوق الثقافية لكل الاطراف بغض النظر عن إثنيتهم الأصلية غير مضمونة... كما أنهم محرومون من إمكانية التعبير عن آرائهم في هذه الأمور.

See Senem Aydin and E. Fuat Keyman, 'European integration and the transformation of Turkish democracy", op. cit, p. 33.

(2) Ozlem Eraydin Virtanen, *Recent Changes in Turkey's Language legislation*, Centre Internacional Escarre per a les Minories Etniques i les Nacions, Working Papers 11 (Barcelona: CIEMEN, 2003).

(3) *ANF News Agency,* http://www.rojaciwan.com/haber-59220.html, (3/06/2010), (last accessed June 2010).

(4) Aydin and Keyman, 'European integration and the transformation of Turkish democracy', op. cit., p. 35.

لجنة هلسنكي النرويجية فإن إخفاق حزب العدالة والتنمية في الحكم على النظام السياسي الكمالي بالإضافة إلى السياسات الكردية للدولة يفسر ليس فقط التباطؤ الأولي للإصلاحات وإنما أيضاً سبب عدم تحقق الإصلاحات الكردية بعد. وهكذا، فعلى الرغم من أن برامج التلفزيون الناطقة باللغة الكردية بدأت في 2006 إلا أن تركيا فشلت حتى الآن وفقاً للجنة في التصديق على معاهدة الإطار الأوروبي بشأن الأقليات الوطنية[1]. ورغم ذلك، ففي عام 2006 أضاف الإبقاء على حرس القرى في الدولة التركية والبالغ عددهم 56.601 في العمل في المقاطعات الجنوبية الشرقية والذين ارتكبوا سلسلة من الانتهاكات إلى زيادة سياسات الدولة المتعارضة بين القانون والتطبيق[2]. ويعكس هذا أيضاً الحادث الذي وقع في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 في مقاطعة سيمدنيلي في إقليم هاكاري حيث تم إلقاء القبض على ثلاثة أعضاء من جهاز استخبارات جندرنيري بعد إلقاء قنبلة في مكتبة[3].

وبعد هذا جاء حادث ديار بكر (28 آذار/ مارس 2006) الذي أثار التظاهرات الكردية في المدينة والمناطق الكردية الأخرى بسبب القتل الوحشي لـ 14 مقاتلاً كردياً مسلحاً – أعضاء حزب العمال الكردستاني – على يد القوات الحكومية. وهذا يوضح مرة أخرى في البداية الاستخدام التقليدي

---

(1) Gunnar M. Karlsen, 'Turkey: need for firm leadership on human rights' (Oslo: The Norwegian Helsinki Committee, 25 January 2007), p. 12, in *http://www.nhc.no/php/files/documents/land/Tyrkia/2007/report-January2007-siste.pdf.*

(2) Ibid, p. 9.

(3) وفقاً للتقرير النروجي، أشار صبري أوزون – مدير مكتب الاستخبارات – إلى احتمال تدخل عسكري بعمليات القصف، في لجنة الاستماع البرلمانية في سمدنلي. بعد ذلك، عزل من منصبه في آذار/ مارس 2006. راجع: كارلسن، المصدر نفسه ص 2.

للقوة من قبل السياسة التركية، ويوضح ثانية، بغض النظر عن التحسن الملحوظ في طرق الرقابة في البلاد، تنفيذ السياسات التقييدية ضد المدنيين والذي يوضح عقلية السلطات التركية التي لم تتبدل[1]؛ فالعنف المتزايد في الجنوب الشرقي كان مبرّراً مرة أخرى بإشارة في تقرير للأمم المتحدة (2006) إلى تبني قانون جديد ضد الإرهاب، وهذا القانون يطرح قيود قانونية على حرية التعبير والصحافة والإعلام[2]. وفي هذا الإطار أثارت اللجنة أيضاً وجود المشكلة الكردية التي لم تحل في تركيا فيما يتعلق بالحرمان من الاعتراف الرسمي بجماعات الأقلية إلى عرقلة الوصول إلى الإعلام، وتحديد المشاركة السياسية وتقييد الحقوق اللغوية وتنفيذ الحريات الدينية، بالإضافة إلى تحديد حرية الحركة والتمييز المباشر وغير المباشر، وهكذا يمكن فهم عيوب تنفيذ الحقوق اللغوية والثقافية للكرد والأقليات الأخرى[3].

ووفقاً للجنرال أوزكوك (2005) «إذا لم تدخل تركيا الاتحاد الأوروبي فإن هذا لا يعني نهاية العالم»[4]. إن الأولوية المعطاة لبقاء تركيا ووحدتها الإقليمية والوطنية على العواقب المحتملة للانفتاح على التحرر تفسر موقف الجيش كحارس للكمالية، ومن ثم فإن ظروف مثل الحفاظ على المادة 42 (والتي وفقاً لها «لا يتم تعليم أي لغة خلاف اللغة التركية كلغة أم للمواطنين

---

(1) إن تركيا تحتاج إلى قيادة حازمة في مجال حقوق الانسان. مصدر سابق. من المثير للدهشة أن نجد تقريراً أوروبياً يشير الى عقلية الدولة التركية.

(2) EU Commission, *Turkey 2006 Progress Report* (29 June 2006), p. 6 in http:// transatlantic. sais- jhu.edu/transatlantic_topics/eu_enlargment/Turkey_2006_Progress_ Report.pdf

(3) Ibid, pp. 1, 8.

(4) Seth Rosen, 'Reforms curb Turkey's armed forces', *Washington Times* (26 June 2005).

الكرد» في أي مؤسسات تعليمية أو تدريبية)[1] وإغلاق (2004) الدورات الكردية في المؤسسات الخاصة (تم منع البرامج التعليمية الخاصة باللغة الكردية) يبين المحددات الإضافية التي تمت ممارستها على حكومة أردوغان علاوة على الحفاظ على السياسة الكردية المقيدة. بالإضافة إلى ذلك، وعلماً بأن استخدام كلمة «كرد» لا يزال ممنوعاً في تركيا[2] فإن تقرير المفوضية الأوروبية (2006)[3] بالإضافة إلى التقرير الأميركي الخاص بحقوق الإنسان في تركيا يكون موحياً (2007)[4]. ويمكن تعزيز هذا مرة أخرى من قراءة تقرير

---

(1) 'Broadcast in Kurdish for TV 4h/w, 45min/day and for Radio 5h/w, 60min per day';see Geoffrey Gresh, 'Turkish–Kurdish reconciliation: promise and peril', *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 5, No. 3 (Fall 2006).

(2) من الأمثلة على ذلك، بث كردستان للأنباء على قناة التلفزيون التركي الرسمي الذي يستخدم تعبير «السكان المحليين» بدلاً من «كرد ديار بكر». ووفقاً لأكين جلال من المركز الثقافي الكردي، لا يسمح باستخدام كلمة «كردي» بحيث يعرف المركز في ديار بكر كما هو معروف بـ «المركز الثقافي» ومركز الفنون الكردي في ديار بكر، بـ «مركز الفنون» والشيء نفسه ينطبق على «مركز الموسيقى»؛

see Manal Lotfi , 'Kurd: The Forbidden Word in Turkey', *Al-Sharq Al-Awsat* (16 December 2007).

(3) Commission of the European Communities, *Turkey 2006 Progress Report* (Brussels: Commission Staff Working Document, 8 November 2006), http://transatlantic. Sais-jhu.edu/transatlantic_topics/eu_enlargment/ Turkey_2006_Progress_Report.pdf

(4) «الكرد الذين خاطروا علناً أو سياسياً وأكدوا على هويتهم الكردية أو تبنوا استخدام اللغة الكردية في المجال العام تعرضوا للوم، والتحرش، والملاحقة القضائية. وفي تاريخ 14 حزيران/ يونيو أصدرت محكمة الدولة، بطلب من وزارة الداخلية قراراً بحل بلدية سور ديار بكر وطرد رئيسها، (Demirbas Adbullah)، بعد محاولة البلدية وضع برنامج لتقديم خدمات متعددة اللغات لمواطنيها، 72 في المائة منهم، =

الاتحاد الأوروبي في عام 2009 لتركيا، والذي يبدو أنه لا يختلف عن تقرير 2008 حيث يقول بأن هياكل التنسيق الفعالة والقدرة الإدارية وقواعد التنفيذ لا تزال بحاجة إلى تحديد مع وجود التحضيرات في هذا المجال في المراحل الأولى[1].

وهكذا فإن توصيات الاتحاد الأوروبي حددت بعض الامتيازات التركية للكرد، كذلك فإنّ قرار تركيا بتحويل حكم الإعدام لقائد حزب العمال الكردستاني (حزيران/ يونيو 1999) إلى حكم بالسجن مدى الحياة

= قالت البلدية، يتحدثون الكردية كلغة أولى. في 19 أكتوبر، أيد مجلس الدائرة العليا للدولة القرار ورفض اعتراضات المتهمين في قرار 14 حزيران/ يونيو.

كان الكرد ـ كأقليات مستبعدة – ممنوعين من ممارسة كامل حقوقهم اللغوية والدينية، والثقافية . ابقت الحكومة على قيود شديدة على استخدام اللغة الكردية وغيرها من لغات الأقليات العرقية، في البرامج الإذاعية والتلفزيونية وفي المنشورات. كما قيدت حرية التعبير باستخدام القيود الدستورية والعديد من القوانين، بما في ذلك مواد من قانون العقوبات التي تحظر شتم الحكومة والدولة «التركية» أو مؤسسة ورموز الجمهورية. أما الجماعات الدينية غير المسلمة فقد استمرت في مواجهة القيود المفروضة على ممارسة شعائرهم الدينية علناً، وامتلاك العقارات، وتدريب القادة. وينص القانون على تسمية جنسية واحدة لجميع المواطنين ولا يعترف بجماعات إثنية قومية كانت أم عرقية أم اقليات إثنية. راجع:

US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 'Country Reports on Human Rights Practices 2007; Turkey' (Washington DC, 11 March 2008), *http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2007/100589.htm* (last March 2009).

(1) Commission of the European Communities, 'Turkey 2009 Progress Report', Staff Working Document (Brussels, 14 October 2009), SEC(2009)1334), http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2009/tr_rapport_2009_en.pdf, pp. 7, 8, 9, 13, 18, 31, 89 (last accessed October 2009).

(2002) بناء على رغبات أميركية يبدو شرطاً ضرورياً مسبقاً حتى تلبي تركيا معايير كوبنهاجن، وتبدأ مفاوضات بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005). وفي هذا الإطار وقعت تركيا على البروتوكول الثالث عشر لمعاهدة حقوق الإنسان الأوروبية لإلغاء عقوبة الإعدام (كانون الثاني/ يناير 2004). ومع ذلك فإن إحجام تركيا من جهة في الموافقة على الاقتراحات الكردية بتسوية سياسية للقضية الكردية[1]، ومن جهة أخرى عدم استعداد الحركات الكردية في تركيا للخضوع للحرمان من الحرية السياسية والثقافية المتأصلة في عرقهم المميز، يفسر مرة أخرى جوهر قضية كرد تركيا.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الكردية في تركيا أضاعت أنقرة فرصة مراعاة التغيرات الملموسة التي شهدها حزب العمال الكردستاني - كحركة كردية أساسية في صراعها مع الدولة - منذ عام 2000. فقد كان مؤتمر حزب العمال الكردستاني السابع (20 كانون الثاني/ يناير 2000) والذي قرر تحويل الصراع إلى صراع سياسي ذا أهمية أساسية في ظل أن معظم التوصيات انعكست في إصلاحات تركيا في عام 2004. ورغم ذلك استمرت تركيا في رؤية الحركة الكردية بالطريقة ذاتها مثلما فعلت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. والتحول السياسي لـ حزب العمال الكردستاني إلى مؤتمر كردستان للحرية والديمقراطية (مؤتمر كردستان للحرية والديمقراطية في نيسان/ أبريل 2002) وبعد عام إلى كونجرا- جيل (كونجرا - جيل، 2003) فيما يتعلق

---

(1) إن انتقاد دنيز بايكال «لمشروع اردوغان السياسي لإقناع حزب العمال الكردي بالنزول من الجبال» واعتباره «ساذجاً ولا مبالياً» إذ إنه «يهدف إلى تقسيم تركيا»، وهو يؤكد حججنا.

see *Hurriyet*, 'CHP's Baykal slams PM Erdoğan's 'bringing down from the mountains' project', *Hurriyet* (10 December 2007).

باستبدال اللجنة كجهة صنع قرار بجمعية، يشير ليس فقط إلى تحول الحركة نحو وسائل الصراع القانونية وإنما يظهر أيضاً كتعديل أساسي في الخطاب والممارسة الفكرية لـ حزب العمال الكردستاني. وبدلاً من ذلك فقد أدركت أنقرة هذا التحول فقط على أنه تغيير مدفوع بالحاجة إلى استمرار الحركة رغم تصنيفها كمنظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي (أيار/ مايو 2002) والولايات المتحدة. (كانون الثاني/ يناير 2004)[1] وبالمثل فقد تم تجاهل اتفاقيات وقف إطلاق النار أحادي الجانب كونجرا جيل (في حزيران/ يونيو 2004 تشرين الأول/ وأكتوبر 2006) بينما استمرت تركيا في سياستها المعادية للكرد حتى الآن لأنها تعتبر أن كونجرا جيل منظمة «حزب العمال الكردستاني إرهابية». ولم توافق مطلقاً على بحث أي احتمال بديل للحوار السياسي مع بقية المجموعات الكردية في تركيا.

إنّ الشبهات التركية كما تناولناها فيما سبق تبدو أنها تكمن في تجاهل الدولة المتعمد والمستمر لمطالب الكرد المستمرة في الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية بالإضافة إلى السياسات المقيدة حتى نهاية حقبة الحرب الباردة والتي وسعت، في النهاية، المقاومة الكردية وأدت إلى خلق ظاهرة حزب العمال الكردستاني. ورغم أن المطالبات بهذه الحقوق لم تكن لتقوم بشكل آخر مع كون الكرد وكلاء لجماعات عرقية مختلفة إلا أن الحلقات الأخيرة من سفك الدماء كان يمكن تجنبها.

وهناك الكثير من الدلائل في خريطة الطريق التي وضعها عبد الله أوجلان (أيلول/ سبتمبر 2003 – 1 أيلول/ سبتمبر 2004) للتسوية السياسية للقضية الكردية؛ فمطالب حركته لإعادة توجيه نفسه نحو تسييس القضية

(1) 'Euro Members of Parliament urge Turkey not to ban Kurdish Party', *Reuters* (10 May 2002).

الكردية والمطالبة بحقوق الإنسان والحكم الذاتي في جمهورية تركية ديمقراطية بدلاً من الاستراتيجية العسكرية التي تقوم على سياسة «الكل أو لا شيء» مستمرة حتى الآن[1]؛ فبالنسبة إليه يمر التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط عبر التحول الديمقراطي الكردي[2]، وفي هذا الإطار تم إنشاء كوما كومالن كردستان (الاتحاد الديمقراطي لكردستان، 20 آذار/ مارس 2005)، وأعيد تسميتها كوما سيفاكن كردستان (الاتحاد الديمقراطي لكردستان) في [3]2007. وبالتالي فقد قال الكرد «نحن نرغب في عقد حوار مع القوى والأطراف المعنية، ونحن ننتظر أي حلول»[4]. ورغم ذلك فإن معرفة تركيا بأن أي تطورات كردية تكون انفصالية، والتأكيد الخاطئ على حزب العمال الكردستاني على حساب كل من الحركة الكردية لتركيا بالإضافة إلى الحفاظ على «قوة الدفاع الشعبي» لـ حزب العمال الكردستاني كجناح عسكري لأغراض الدفاع عن النفس توضح أنه لا يحتمل أن يكون هناك أي تحسن في خطاب تركيا وممارستها على المدى القريب.

ومنذ عام 2004 ألقت تركيا بنفسها في محاولات متتالية للقضاء على الراديكالية الكردية، وبصفة عامة لمواجهة قضية الكرد باستخدام القوة؛ فالشغب في التظاهرات بسبب مقتل 14 محارباً من قوات الدفاع الشعبي في ديار بكر (آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2006) يوضح حجم قضية حزب

---

(1) Letter from Abdullah Ocalan (Imrali), *Φωνή του κουρδιστάi* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (August–September 2003), pp. 20–28.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Kani Yilmaz, 'Kurdistan Workers Party (PKK)', *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan, Brussels 12–13 March 1994* (London: Kurdish Human Rights, 1995), p. 201.

العمال الكردستاني، كما أنه يبين أيضاً كيف أن هذه العلاقة المتعارضة بين إبداء حزب العمال الكردستاني لمطالبه بالوسائل المتطرفة وسياسة الدولة التركية بالمحاربة، والتأثيرات المتبادلة للطرفين تؤكد الحاجة إلى حل عاجل[1].

وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في النفوذ والتأثير العسكريين على السياسة التركية بعد انتصار حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الأوروبي والاعتراف الدولي بالكرد، وبمراعاة إنشاء الحكومة الإقليمية الكردستانية فإن الدولة التركية والولايات المتحدة أخفقتا في استيعاب تغير توجه أوجلان كفرصة للتسوية السياسية للقضية الكردية. وعلى العكس من ذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة أن حزب العمال الكردستاني والحركات التابعة له منظمات إرهابية، بينما اتبعت تركيا استراتيجية الخروج الكامل للقضاء على حركة أوجلان. ويمكن إرجاع الموقف الأميركي من قضية كرد تركيا إلى حد كبير إلى سياستها التركية، وأيضاً إلى خطابها المتوجس «المناهض للإرهاب» فيما يتعلق بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. ورغم أن الولايات المتحدة تعتبر مستعدة لدعم المطالب والحقوق الكردية بسبب دور الوساطة في أحداث 99 والاجتماع اللاحق مع المسؤولين الكرد إلا أنها لا تريد الآن إزعاج تركيا، حليفها الإقليمي الهام، وهكذا تريد تجنب الصدام مع أنقرة. وبدلاً من ذلك، ففي إطار السياسة الأميركية للحرب على الإرهاب يدعم الخطاب الرسمي الأميركي «حق تركيا في محاولة التعايش مع مشكلة الإرهاب الخطيرة للغاية في الإقليم الجنوبي الشرقي للبلاد»[2].

---

(1) Kerem Oktem, 'Return of the Turkish 'state of exception', *Middle East Report* (3 June 2006).

(2) Nicolas Burns, 'US Department of State: daily press briefi ng', DPC#58 (25 April 1995), *http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-25.std,* p. 2.

وفي الوقت نفسه كان مشروع بوش للتحول الديمقراطي يدعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ أولى الخطوات للتمييز بين حزب العمال الكردستاني وقضية الحقوق الكردية في الدولة التركية. كما أن مزاعم الصحافة التركية بصفتها صديقة للجيش بأن حزب العمال الكردستاني يحارب من أجل مصالح الولايات المتحدة هي لإضعاف مكانة الجيش التركي. وهكذا فإنّ التقليل من نفوذه السياسي يوضح كلاً من الاهتمام الأميركي بالقضية التركية ومخاوف تركيا بشأن وجود الجهاز العسكري وبقائه في الحقبة الديمقراطية من القرن الحادي والعشرين التي تشعر بأنها تتعرض للخطر بسبب السياسة الكردية[1]. في عام 2007، وفي اجتماع مع روس ويلسون سفير الولايات المتحدة لدى تركيا اشتكى أوجوز كاجان كوكسال، رئيس شرطة أنقرة من «الأسلحة المملوكة للولايات المتحدة التي تتدفق على الحدود العراقية إلى أيدي حزب العمال الكردستاني»[2].

إنّ معادلة تركيا لـ حزب العمال الكردستاني مع مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني وكنجراجيل، وطريقة تجاهلها لإعلانات حزب العمال الكردستاني وتأكيداته بـ «أننا طالبنا بالتغيير الذي لم يأتِ»، وسياستها التركية العامة يقال إنها تلغي أي تقدم في القضية الكردية بسبب مخاوف من إلزامها بتقديم المزيد من التنازلات والامتيازات الكردية[3]. ومن جانب آخر فإن إنشاء أحزاب مثل الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني (الحزب

(1) Nicholas Burns, 'Kurdish issue frays Ankara's ties with US', *The Washington Times* (29 July 2005).

(2) لكنه من المهم أنه «لم يكن هناك أي جواب من الولايات المتحدة لا بالنفي ولا بالتأكيد» وسفير الولايات المتحدة ، نلسون، يسمع الشكاوى من تدفق الاسلحة إلى تركيا. *Hurriyet* (14 July 2007)

(3) Nicholas Burns, 'Kurdish issue frays Ankara's ties with US', op. cit.

الوطني الديمقراطي الكردستاني) يزيد من حاجة تركيا إلى فهم أن القضية الكردية ليست قضية إرهاب مع حزب العمال الكردستاني، وعلى العكس من ذلك فإن الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني تم إنشاؤه من أجل إعلاء صوت مطالب الكرد التي تمثلها حركة أوجلان. فانفصال الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني عن حزب العمال الكردستاني يهدف إلى إقامة اتحاد وطني ديمقراطي كردستاني في تركيا من خلال تمثيل الجزء الشمالي فقط من كردستان في الاتحاد الأوروبي، وعدم التدخل في الشؤون الكردية للدول الأخرى، والتعايش بين الكرد والأتراك في كيان فيدرالي تعارض قيادتها الإرهاب العالمي ولكنها تفضل التحول الديمقراطي الإقليمي مع الإشارة إلى أن القضية الأساسية ليست قضية حزب العمال الكردستاني وإنما قضية الكرد[1].

إن إحجام تركيا عن الاعتراف بالأصل العرقي الكردي بغرض وحدة أراضيها دفع الدولة إلى سياسة الحرب أو الدفاع – طبقاً للبيروقراطية التركية – والتي تبرّر من خلال الإبقاء على 57.600 من حرس القرى في العمل. ومنذ 2004 وحتى الآن فقد تجاهلت مطالب حزب العمال الكردستاني بوقف إطلاق النار، وكذلك المطالبات الكردية بحقوق الإنسان والاتحاد الفيدرالي، واستمرت في عملياتها المتعاقبة عبر الحدود في شمال العراق لمطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني بالإضافة إلى قتالها الدائم ضدهم. إنّ موافقة البرلمان التركي على طلب يفوض الحكومة بإعطاء أمر للجيش بإجراء عمليات في شمال العراق لمدة عام (تشرين الأول/ أكتوبر 2007) وبالتالي

(1) 'PWDK: Kurds must create a national organization', *Kurdish Media* (17 December 2005) in http://www.kurdmedia.com/article.aspx?id=5955 (last accessed February 2009).

إغفال القانون الدولي، وموافقة كل من الحكومة الإقليمية الكردستانية وبغداد قد أدتّ إلى زيادة التوتر التركي الكردي[1].

يمكن إرجاع المخاوف التركية من أن أي تحسن في الموقف الكردي قد يعرض وجود الدولة للخطر إلى ظهور الحكومة الإقليمية الكردستانية في شمال العراق؛ فمطالب الكرد تتلخص بأنه من أجل إحداث مساواة تركية كردية لا يكون هناك طريقة أخرى خلاف الاتحاد الفيدرالي [حيث أن] هذا ليس تقسيماً وإنما مشاركة بالقوة يكون موضحاً لذلك[2]، بالإضافة إلى ما سبق يتم تفسير الجدل بحقيقة أن ملكية كردية محتملة لحقول نفط في كركوك كمصدر للطاقة وللقوة يمكن أن تشجع كرد تركيا على المطالبة بحقوقهم أيضاً. إن مخاوف أنقرة بشأن التطورات في شمال العراق بعد سقوط صدام مباشرة كانت تتضح من خلال ما يسمى «حادث السليمانية» (4 تموز/ يوليو 2003)، وهي محاولة تركية لزعزعة استقرار الحكومة الإقليمية الكردستانية[3]. ووفقاً للجنرال حلمي أوزقوق، فإنّ حادث السليمانية خلق أسوأ أزمة ثقة[4]. ومثل هذه المستجدات تبين الرغبة اليائسة للدولة التركية في المراقبة المستمرة

---

(1) "Northern Iraq raid wins vote", *Turkish Daily News* (17/10/2007).

(2) Comments by Serafettin Elci, leader of the Democratic Mass Party, during an interview in 2005. See Nese Duzel, 'Serafettin Elci: there should be two offi cial languages in Turkey', *Radical* (18 February 2005).

(3) وفقاً لمجلة واشنطن تايمز «إن القوات الاميركية اعتقلت 11 شخصاً من الكومندوس الأتراك، وتسعة عشر عضواً في الجبهة التركمانية العراقية، قيل إنهم حاولوا اغتيال حاكم كركوك. أنظر:

'The US had substantial intelligence that the Turks were in activity against the local leadership', *The Washington Times* (July 8, 2003).

(4) Nicholas Burns, 'Detention strains already tense US–Turkish relations', *ChristianScience Monitor* (15 July 2003).

للقضية الكردية في تركيا إلى حد أن الدولة جعلت نفسها سجينة لها حتى أن التنفيذ المعروف بشكل مؤكد أنه لمصلحة البلاد يتم النظر إليه بقلق بالنسبة إلى ما إذا كان سيفيد الكرد أم لا[1].

في حقبة ما بعد صدام حسين كان يبدو الموقف التركي بشأن القضية الكردية مرتبطاً بتطورات في شمال العراق، وأنه يعكس أيضاً اضطراباً سياسياً داخلياً شجع عليه الجيش منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم؛ فالصراع الداخلي للنخب العسكرية (يمثلها الكماليون والدولة العميقة) ضد حزب العدالة والتنمية والذي هدد القضية الكردية باسم قضية حزب العمال الكردستاني يقوم على حجتين. من جهة يؤدي ظهور الحكومة الإسلامية إلى الإخلال بالطبيعة العلمانية للدولة، ويعرض السيطرة غير المتنازع عليها على السياسة التي مارسها الجيش منذ 1923 للخطر، بينما وجود الهيكل السياسي التركي يهدد الإصلاحات التي أدخلها حزب العدالة والتنمية؛ فمخاوف الجيش من أن انفتاح هذا الحزب على التحرير قد يوسع السياسة الانفصالية الكردية ويلغي الوضع الحالي القائم، ويفسّر مزاعم كبير المدعين في البلاد في عام 2008 ضد حزب العدالة والتنمية (14 آذار/ مارس 2008) عندما تم تهديد الحزب بالإغلاق والمنع من السياسة لمدة خمس سنوات لأنه كان يسعى إلى التقليل من شأن الطبيعة العلمانية للدولة[2].

ومن جهة أخرى فإن رفض تركيا أن تكون بنفسها حليفاً مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثالثة أصاب الإدارة الأميركية بالدهشة في ظل

(1) Interview by Nese Duzel with Serafettin Elci, *Radical* (18 February 2005), op. cit.

(2) '*Turkey's Constitutional Court Decides to Hear AKP Closure Lawsuit*', *Hurriyet* (31 March 2008).

اعتقادها بأن تركيا كانت مدينة لها بالمساعدة في انتعاشها من الأزمة الاقتصادية في عام 2001[1]؛ فالمخاوف التركية بشأن تداعيات الإطاحة بصدام على الكرد تفسر اتجاه الجنرال أوزقوق (رئيس أركان القوات المسلحة التركية) من أن هذه الحرب ليست حربنا، وهذه المسؤولية ليست مسؤوليتنا[2]. فظهور الحكومة الإقليمية الكردستانية في أعقاب حرب الخليج الثالثة بالإضافة إلى تقدمه من جزء قائم بحكم الواقع من العالم إلى جزء فاعل بالاعتراف الدولي، كإقليم بحكم ذاتي مقبول قانوناً، دفع تركيا إلى أن تكون أكثر قلقاً بشأن قضيتها الكردية الحالية[3]. ويمكن أن يكون الجيش التركي غير مستعد لقبول أي تقليد من جانب الكرد لنموذج الحكومة الإقليمية الكردستانية.

وعلى هذا الأساس تجاهلت أنقرة مرة أخرى مطالب حزب العمال الكردستاني بوقف إطلاق النار (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)[4] بينما وافقت

---

(1) أعفت الولايات المتحدة الدولة التركية من تسديد دين بقيمة 31 بليون دولار أميركي. راجع:

Carol Migdalovitz, 'Iraq: the Turkish factor', *CRS Report for Congress*, Congressional Research Service, Code RS21336 (Washington DC: Library of Congress, 31 October 2002), p. 6.

(2) Jonathan Gorvett, 'Rift with US strips up tensions within Turkey: fallout over Iraq stoking criticism of ruling party', *Boston Globe* (11 May 2003).

(3) Speech by Minister Falah Mustafa Bakir, Head of KRG Department of Foreign Relations, *http://www.iraqupdates.com/scr/preview.php/article=24799* (17 December 2007).

(4) «هذه المرة أيضاً لن يقف أحد مع تركيا ضدنا» عبد الرحمن كادرسي. وأضاف القائد في حزب العمال الكردستاني ومسؤول مكتب العلاقات الخارجية إن «عملية خطوة خطوة يمكن أن تنجز التقدم وتؤدي إلى حل لقضيتنا». ودعا عبدالرحمن أنقرة الى تقديم خطة سلام بإمكانها أن تضع حداً للتمرد المسلح لمجموعته ضد تركيا وتحل المسألة طالما أن الحل العسكري لم ينجح في ذلك. =

الحكومة التركية على مطالب الجيش بعمليات المطاردة الشديدة في شمال العراق ضد متمردي هذا الحزب (كانون الأول/ ديسمبر 2007)، وبالتالي منعت أي حوار بشأن القضية الكردية[1]. إن إحجام تركيا في الموافقة على الحرية الثقافية والسياسية للكرد يساعد أيضاً على تفسير سياستها تجاه حرب الخليج الثالثة.

على الرغم من انتقادات نائب وزير الدفاع الأميركي بول وولف وودز (2003) لإخفاق الجيش التركي في إظهار الدور الريادي القوي، والاتجاه الذي كان من الممكن لنا توقعه[2]، وبينما لا يمكن للحكومة وكذلك للدولة التركية أن تفهما ما قد تخسرانه[3]، لا تزال العلاقات الأميركية التركية قائمة على عكس الجدل القائم في الأدبيات[4]؛ ورغم ذلك يبدو أن الولايات المتحدة كانت تحاول ضرب عصفورين بحجر، فمن جهة حاولت الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع أنقرة بينما سعت من جهة أخرى إلى طرح الإصلاحات اللازمة للتحول الديمقراطي في تركيا. لقد أبدت الولايات المتحدة مرونة تجاه تركيا بحيث أنه إذا أرادت الاستمرار في شراكتها الاستراتيجية فإنها يجب أن تقبل أخطاءها وتفكر في كيف يمكنها مساعدة الولايات المتحدة من

= cf. A. Cadirci, 'PKK call for end to hostilities: Interview', *Agence France Press* (1 November 2007).

(1) 'Terror board decision: if necessary, Turkey will enter Iraq', *Hurriyet* (10 December 2007).

(2) Gorvett, 'Rift with US strips up tensions within Turkey...', op. cit.

(3) «وولفويتز: إقبل بخطئك، شراكتنا ستستمر». *Hurriyet* (7 May 2003).

(4) «رفض تركيا أن تدعم أميركا في حرب الخليج أدى إلى إضعاف الوجود التركي في الشمال وإضعاف التعاون بين تركيا وأميركا في آن. أنظر:

Denise Natali, 'Transnational networks: new opportunities and constraints for Kurdish statehood', *Middle East Policy*, 11(1) (Spring 2004): p. 117.

الآن[1]، بالإضافة إلى تسامح هذه الأخيرة (رغم اعتراضاتها الأساسية) تجاه استمرار سياسة الحرب الكردية لتركيا، مما يؤدي إلى أن تبقى تركيا حليفاً إقليمياً لأميركا.

وبالمثل فإن إصرار أنقرة على التصرف بعيداً عن الرقابة الأميركية في فترة ما بعد صدام يفسر الموقف التركي في حرب الخليج الثالثة، وكذلك التدخل التركي في شمال العراق لمطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار الإقليمي المحتمل. وبغض النظر عن الاعتراضات المبدئية للولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 إلا أن البرلمان التركي سمح لأردوغان بضربة عسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في العراق في الشهر ذاته[2]، وبعد ذلك وعلى الرغم من تصريح هذا الأخير، وتحت ضغط من الجيش بأن تركيا لا تطلب تصريحاً من أحد، كانت الولايات المتحدة لا تزال تساعد تركيا، وهكذا فإن إخضاع السياسة الكردية الأميركية لسياستها تجاه تركيا أصبح واضحاً[3].

---

(1) «وولفويتز: إقبل بخطئك، شراكتنا ستستمر». *Hurriyet* (7 May 2003).

(2) حذرت وزيرة الخارجية الاميركية الأتراك من المشاركة في التدخل الخارجي. «نحذر من أن هذا العمل سيهدد الاستقرار في المنطقة. لقد شجعنا الجميع على ايجاد حل لهذه المسالة الارهابية بطريقة لا تقوض استقرار شمال العراق». انظر:
article, 'Rice warns Turkey should not intervene in Northern Iraq', *Hurriyet*
(25 October 2007).
في السياق نفسه جاء تعليق شن ماكورماك، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية «من وجهة نظرنا، إن أي تدخل واسع المدى من قبل تركيا في العراق لن يؤدي إلى حل طويل الأمد أو دائم.
in 'US State Department's McCormack warns against Northern Iraq intervention', *Hurriyet* (10 October 2007).

(3) See «تركيا تتعهد التوغل في شمال العراق بعد الانفجار» *Turkish Daily News* (25 May 2007).

مما لا شك فيه أنه يجب اعتبار العمليات التركية في شمال العراق في إطار أوسع من مخاوف تركيا بشأن زيادة قدرات الحكومة الإقليمية الكردستانية في حالة التأسيس المحتمل لإقليم كركوك الغني بالنفط؛ فهذه العمليات تخدم أيضاً غرض السيطرة التركية على الإقليم، كما أن المرحلة كانت جاهزة أيضاً لفتح النظام السياسي التركي من خلال عدة عوامل: إدراك المسؤولين الأميركيين للكرد «كمجموعة عرقية فرعية هامة في كل دولة» بالإضافة إلى «دعم الولايات المتحدة لكرد تركيا كونهم يشكلون نسبة كبيرة من هذه الديمقراطية الجديدة» في إطار المشروع الأميركي لإحداث تحول ديمقراطي في تركيا، وفي النهاية من خلال اعتقاد الولايات المتحدة بأن استخدام تركيا المستمر للقوة العسكرية لحل القضية الكردية لن يؤدي إلى حل دائم أو طويل المدى[1]؛ فمستقبل العلاقات الأميركية الكردية، وتوقعات حل القضية الكردية وفقاً لنموذج الحكومة الإقليمية الكردستانية يجب أن تدرس في هذا السياق[2]، والتي من خلالها يمكن أيضاً فهم سياسات تركيا الكردية وسياساتها تجاه حزب العمال الكردستاني، وموقفها خلال حرب الخليج الثالثة (آذار/ مارس 2003).

= كان ثمة تقارير صحفية متعددة حول المساعدات الاستخبارية الأميركية لتركيا see, e.g., 'Black wreath of protest laid in front of US Consulate in Istanbul by Kurdish-backed political parties', *Hurriyet* (24 December 2007).

(1) مقابلة تلفونية مع ناطق رسمي في وزارة الخارجية الأميركية (30/ 8/ 2008).

(2) تعليق الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الاميركية، شن ماكورماك في مقابلة مع *Hurriyet* في 10/ 10/ 2007. الأمر الذي حصل بين Delvet Bahcei زعيم حزب الحركة الوطنية وحسيب كبلان زعيم حزب المجتمع الديمقراطي هو أيضاً لافت للنظر، عندما بادر الاول، في احتفالات 23 نيسان، إلى دعوة الثاني للجلوس إلى جانبه.

See 'New chapter in northern Iraq', *Turkish Daily News* (6 May 2008).

وجدت نهاية حرب الخليج الثالثة الحركة الكردية نشطة بشكل خاص إلى حد كبير؛ فالكرد في العراق نجحوا في لعب دور محوري في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية في العراق بحيث يمكن مناقشة التحول في السياسة الكردية غير الرسمية للولايات المتحدة إلى صياغة سياسة رسمية ومباشرة. ووفقاً لحقان يا فوز فقد حقق الكرد مطلب تشجيع الولايات المتحدة على «اعتبار الحكومة الإقليمية الكردستانية دولة داخل دولة»، بينما يمكن اعتبار أن حرب 2003 هي السياسة الأولى للكرد[1].

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه بقية الحركات الكردية تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، فعلى الرغم من الاهتمام الأميركي بكرد إيران وسوريا إلا أن تفاعلهم يظل في المراحل الأولى. وعلى الرغم من ذلك وبمراعاة المستجدات في تركيا وتوقعات نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتصار على النخبة العسكرية للبلاد (سواء بمساعدة أميركية أو بدون) إلا أن التطورات التي تشبه في طبيعتها تطورات قضية كرد العراق يحتمل أن تلاحظ بدرجة كبيرة في العلاقة مع كرد تركيا خلال العقد القادم؛ ففي 1 كانون الثاني/ يناير 2009 مثلاً بدأت قناة TRT6 المملوكة للحكومة (هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية) في البث اليومي على مدار 24 ساعة باللغة الكردية لأول مرة تحت شعار «إننا نعيش تحت السماء ذاتها»، وجاء هذا التحرك بعد ضغط أميركي لبث محدود (30 دقيقة) في 2004 و 2006 بالترتيب[2]، وتأثر أيضاً بخطاب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) الذي اعترف فيه لأول مرة

(1) Hakan M. Yavuz, 'Provincial not ethnic federalism in Iraq', *Middle East Policy*, 11(1) (Spring 2004): p. 128.

(2) 'State TV launches its Kurdish channel', *Today's Zaman* (2 January 1009).

بأن التحدّث باللغة الكردية قد يكون مفيداً لـقناة TRT6، كما أشار أردوغان أيضاً إلى أن القناة الكردية يمكن أن تعزز الوحدة وتحسن الديمقراطية في البلاد [حيث أن] جميع مواطنينا لديهم حقوق وحريات متساوية [و] والحق والفرصة في التعبير عن أنفسهم. هذه التطورات الدالة تعكس التقدم المحتمل في قضية كرد تركيا كثاني مشروع ناجح بعد النموذج العراقي[1].

3.2 الولايات المتحدة وكرد سوريا

قد لا تكون بداية القرن الحادي والعشرين بالأهمية نفسها لكرد سوريا وإيران، ورغم ذلك فمن الممكن أن يكون لمبادرة بوش بتطلعاتها للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط تداعيات أكبر على القضايا الكردية في المنطقة بمراعاة تفويض وزارة المالية الأميركية للإصلاحيين في سوريا[2]. وهذا سوف يكون هاماً بشكل خاص لكرد سوريا حيث أنه حتى حزيران/ يونيو 2000 عندما خلف حافظ الأسد ابنه بشار كان يصعب ملاحظة أي تطورات في موقفه، بالإضافة إلى ذلك فإن عقيدة «ربيع دمشق» لدى بشار والتي أحيت لفترة قليلة «الحركة الثقافية والديمقراطية في سوريا» تحولت إلى أن تكون قصيرة المدى[3]. فالموقف الذي تبناه النظام العلوي من أن «الحريات

---

(1) 'TRT launches Kurdish channel in bid to reconcile with Kurds', *Today's Zaman* (4 January 2009).

(2) Alfred B. Prados and Jeremy M. Sharp, 'Syria: political conditions and relations with the United States after the Iraq War', *Report for Congress*, Congressional Research Service (CRS), Order Code RL32727 (Washington DC: Library of Congress, 10 January 2005), p. 12.

(3) Alan George, *Syria: Neither Bread nor Freedom* (London: Zed Books, 2003), p. 33.

والحقوق» لم تكن إرادة مواطنين وإنما كانت متروكة «لإرادة السلطات» بررت الصمت الكردي وكذلك إخضاع المواطنين لسياسات النظام[1].

وبينما سمح للكرد في 2001 بتشكيل وتشغيل المنظمات وإنشاء فصول اللغة الكردية الخاصة والاجتماع مع حكومة حزب البعث العلوية[2] إلا أن حزب ياكيتي طالب في كانون الأول/ ديسمبر 2002 برفع الحدود المفروضة على اللغة والثقافة الكردية، وكذلك الاعتراف بالجنسية الكردية في إطار وحدة البلاد[3]. ورغم ذلك فإن هذا لم يكن الحال بعد 2003 عندما كانت هناك حالات إلقاء قبض جماعي على النشطاء بالإضافة إلى إغلاق الجمعيات والمنتديات[4]. هذه الفترة والتي خلالها بدأ ازدهار الحراك السياسي الكردي – إلى التظاهرات المتعاقبة رغم أنها كانت مقيدة وتشكل المعارضة في المنفى – يبدو أنه تصادف مع التمويل الأميركي للإصلاحيين السوريين المقيمين[5]

(1) Bashar's speech in the People's Assembly (03/2003), Kerim Yildiz, *The Kurds inSyria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005), p. 41.

(2) The Kurdish Democratic Alliance (of six Kurdish parties) met with two offi cials, Gary C. Gambill, 'The Kurdish reawakening in Syria', *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6, No. 4 (United States Committee for a free Lebanon& Middle East Forum: April 2004).

(3) *Agence France Press*, 'Kurds protest outside Syrian parliament against discrimination', *AFP* (10 December 2002).

(4) Amnesty International, 'Annual Report on Syria covering events from January–December2002', h*ttp://www.shrc.org/data/aspxng/printpage.aspx?myLink=/data/aspx/d5/1105.xml*, (last accessed 2008).

(5) Andrew Tabler, 'Democracy to the rescue', *ICWA Letters* AJT-1-Middle East (Hanover NH: Institute of Current World Affairs, 9 March 2006) at http://www.ou. edu/mideast/Tabler_Opposition2006.pdf; also Prados and Sharp, 'Syria: political conditions...', op. cit., p. 11. For example, =

في الداخل مثل تجمع الكرد خارج مبنى اليونيسيف في دمشق (25 حزيران/يونيو 2003) مطالبين باحترام حقوق أبنائهم من خلال حق الأمم المتحدة لكل فرد في التمتع بالجنسية والحق في تعلم لغتهم الخاصة، وهو ما يعكس خرق الصمت الكردي[1].

ومن ثم فإن تسامح بشار المبدئي وتحمّله للانتفاضة الكردية بالإضافة إلى المبادرات الأميركية مثل تمويل مؤتمر واشنطن للمنفيين الكرد (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) وإنشاء «راديو سوريا الحرة» يجب أن يدرس وفقاً لثلاثة أحداث[2]. هذه الأحداث هي (أ) حرب الخليج الثالثة الوشيكة (2003) وتأثير منطق المحافظين الجدد الذي كان مسؤولاً عن التحذيرات الأميركية لسوريا لاختيار إما التحالف مع الولايات المتحدة وإما أن تكون ضدها[3]، (ب) قانون المساءلة السورية (في الكونجرس (75 – PL108، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003) والذي اشترط عقوبات على البلاد[4] كجزء من «محور الشر»، وفي النهاية «تحويل المنطقة إلى نموذج ديمقراطية» من خلال ممارسات التدخل القادرة على تعريض تفوق قيادتها للخطر، كما في عراق صدام[5]. فتمويل الولايات المتحدة لحزب الإصلاح السوري في أميركا (2003) وارتباطات هذه الأخيرة وعلاقاتها بالمعارضة الكردية السورية في المنفى (2002) أو

= members of parliament such as Riad Sayf and Ma'mun Humsi were arrested in the summer of 2001.

(1) 'Syria: Kurds in the Syrian Arab Republic one year after the March 2004 events', *http://web.amnesty.org/library/print/ENGMDE240022005* (last accessed 2008).

(2) Prados and Sharp, 'Syria: political conditions...', op. cit., p. 12.

(3) *CNN* (12 April 2003).

(4) *Al-Thawra* (Damascus, 8 November 2004).

(5) Prados and Sharp, 'Syria: political conditions ... ' op. cit., p. 23.

الجماعات الكردية السورية كجزء من الجماعات الإصلاحية في البلاد لم يغير موقف الكرد في سوريا بأية حالة تدريجية. وعلى الرغم من السياسات الكردية المتشددة للبلاد إلا أنه في أعقاب حرب الخليج الثالثة وجدت أن كرد سوريا معبئين جزئياً لأول مرة في تاريخهم الحديث[1]، وبالفعل فإن اجتماع 2006 بين الجمعية الوطنية السورية في كردستان (المجلس الوطني الكردستاني) ووفد يمثل المجلس الوطني الكردستاني والمؤتمر الوطني الكردي في أميركا الشمالية برئاسة شركو عباس – ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالإضافة إلى أعضاء في الكونجرس الأميركي وكذلك مع مسؤولي وزارة الخارجية يبدو حدثاً هاماً يمكن في ضوئه توقع التطورات المستقبلية في قضية كرد سوريا[2].

إن خروج بشار عن «إعلان الربيع» يوضح محاولات النظام للسيطرة على موقفه المحلي في ضوء دمج قوة الحكومة الإقليمية الكردستانية في شمال العراق، وكذلك المحاولات الأميركية للضغط على النظام من أجل

(1) انتفاضة حماه السنيّة (1982) التي تضمنت مطالبة بالحقوق أدت إلى مجزرة قامت بها القوات المسلحة السورية.

(2) أبرز الوفد ضرورة وضع حد فوري لهذه الخروق الفاضحة لحقوق الكرد الانسانية والقومية مثل منع حقوق النشر والاعلام والتعليم في المنطقة الكردية السورية أو كردستان سوريا. فقد قال عباس، إن الرسميين الاميركيين كانوا ايجابيين تجاه دعم الحركة الكردية في سوريا وتطويرها أسوة بحركات المعارضة الاخرى في المنطقة. كما أنَّ الجمعية العامة قد طالبت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بقانون من اجل تحرير سوريا، ليس بالطريقة نفسها التي تم فيها تحرير العراق ولكن بطريقة سلمية، كما طالبت «بدعم كبير للمعارضة السورية».

'Kurdistan National Assembly of Syria Meets US Offi cials', *The Syria Monitor* (27 June 2006), http://syriamonitor.typepad. com/news/2006/06/ kurdistan_natio.html (last accessed March 2009).

المزيد من التغييرات. وفي ظل هذه الظروف الخارجية انتهت مباراة كرة القدم في قامشلي (12 آذار/ مارس 2004) بين العرب والكرد بصدامات، وتم إرسال دبابات إلى جميع البلدات الكردية لتهدئة الموقف على الرغم من أن الحكومة السورية ألقت باللوم على عناصر خارجية[1]. ومع هذا فإن العلاقات الأميركية السورية، وكذلك العلاقات الأميركية الكردية تستمر راكدة، كما أن غياب الاعتراف بالموقف الكردي لم يتبدل. وليس من الواضح بعد تأثير تحول بشار أخيراً لمصلحة الحوار الإيجابي والبناء «مع الإدارة الأميركية الجديدة بالاستناد إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل» على قضية كرد سوريا؛ فبالفعل يتضح أكثر ما تجد دولة سوريا نفسها واقعة فيه خصوصاً فيما يتعلق بالسيطرة على شؤونها الداخلية[2].

4.2 الولايات المتحدة وكرد إيران

يفسر مستوى التفكك السياسي الكردي الملموس (الذي تناولناه في الفصل الثاني) بالإضافة إلى العلاقات المحدودة والمعادية في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة وإيران صعوبة العلاقات الأميركية الكردية؛ فكرد إيران بعد كرد العراق وتركيا (والذين حصلوا على حقوقهم الثقافية من قريب)

---

(1) Gary C. Gambill, 'The Kurdish reawakening in Syria', op. cit.; *Syrian Arab TV* (Damascus, 15 March 2004) (translated by BBC World Service)' also Amnesty International Press Release, 'Syria: Mass arrests of Syrian Kurds and fear of torture and other ill-treatment' (16 April 2004), *http://web.amnesty.org/library/print/ENGMDE240202004* (last March 2009).

(2) 'Syria seeks better ties with US' in *Aljazeera.net* (1 February 2009), http://english. aljazeera.net/news/middleeast/2009/02/20092105845435646.html (last accessed February 2009).

هم الحالة الكردية الوحيدة القادرة على التمتع بحدود ثقافية محدودة رغم القيود السياسية التي لا تزال ملحوظة. ومع ذلك فإن حقيقة أن التعبير عن هوية الشخص عادة ما تمتزج بوعيه الثقافي والعرقي والسياسي، فهي تبرر بالفعل الحرية الثقافية المحدودة للكرد كعائق في سبيل سياسات وحدة الدول القومية.

يبدو أن سنوات محمد خاتمي (1997 - 2005) كانت منفتحة بشكل خاص نحو الحرية الكردية حيث تم التعبير عن الحراك السياسي المحدود للكرد خلال تلك الفترة من خلال مطالبات الكرد إلى الرئيس الإيراني بحماية الجماعات العرقية مثل الجماعات اللغوية في معارضة لكل أشكال للتمييز[1]. وبشكل خاص فقد استقال البرلمانيون الكرد في أيلول/ سبتمبر 2001 للتظاهر بشأن التمييز بين أقليات السنّة والكرد[2]، ورغم ذلك، ومثل الحالة التركية، فإن السياسة الإيرانية بعدم الاعتراف بالأقليات العرقية بالنسبة إلى مزيج البلاد متعدد الأعراق يفسر التهميش السياسي للقضية الكردية؛ وبشكل خاص فقد تم منع أكثر من نصف الأعضاء الكرد في المجلس من المشاركة في انتخابات شباط/ فبراير 2004[3]، كما أن الحذر الذي مارسته الدولة على الأحزاب السياسية الكردية وعلى التمثيل السياسي الرسمي للكرد وصل إلى ذروته

(1) Kenneth Katzman, 'Iran: US concerns and policy responses', *CRS Report for Congress*, Order Code RL 32048 (Washington DC: The Library of Congress, 2 April 2007), p. 132.

(2) Ibid.

(3) Michael M. Gunter, *The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey* (New York: Palgrave MacMillan, 2008), p. 133.

خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد (حزيران/ يونيو 2005، آب/ أغسطس 2009)[1].

وتسببت سياسة إيران الصارمة في ظهور حركة عصابات كردية جديدة على المشهد الإيراني، حزب الحياة الحرة في كردستان الذي يتحرك وفق معايير حزب العمال الكردستاني ذاتها. ويهدف حزب الحياة الحرة في كردستان إلى قيام إيران الديمقراطية من خلال الصراع المسلح، وقد أطلق أول هجوم له ضد الجيش الإيراني في 2004. وبعد وفاة 24 جندياً إيرانياً أدانت الحكومة الحزب واعتبرته جماعة إرهابية، كما أنّ اتهامات من جانب الدولة بتمويل الولايات المتحدة له خلقت مزيداً من التوترات بين الحكومتين. وعلى الرغم من أن قيادة حزب الحياة الحرة في كردستان أعلنت أنه ليس لديها أي اتصالات مع الحكومة الأميركية إلا أنها رغم ذلك عبرت عن استعدادها «للعمل مع أوروبا أو أميركا ضد طهران»[2]. ومع ذلك فإن الإدارة الأميركية لباراك أوباما قررت أخيراً إيضاح موقفها، وهكذا أضافت حزب الحياة الحرة في كردستان إلى قائمة الإرهاب[3].

وكما هو الحال مع بقية الجماعات الكردية فإن غياب العلاقات الأميركية

---

(1) Ibrahim Lajani, Interview with the Secretary General of KDPI (Mustafa Hijri), 'KDPI: The Islamic Republic ignores and violates international laws', *KurdishMedia.com* (26 May 2006) cited in http://www.pdki.org/articles1-578-35.htm (last accessed February 2009).

(2) James Brandon, 'Tehran faces growing Kurdish opposition', *The Washington Times* (3 April 2006).

(3) Kurdish National Congress of North America Relations Committee, 'KNC: The new US administration practices an old policy toward the Kurds', *Kurdish Media* (25 February 2009), http://www.kurdmedia.com/article.aspx?id=15500 (last accessed March 2009).

الكردية المباشرة يمكن أن يرجع إلى أولوية الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي دون تبديل حتى الآن، وكذلك إلى تفكيك القيادة الكردية، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى مشكلات مشاركة القوة كما ذكرنا في الفصل الثاني. ولكن لا يمكن الحكم على الدعم الاقتصادي الأميركي غير المعلن لكرد إيران أو غياب الاتصالات الأميركية الكردية[1] غير المعلنة بمراعاة العلاقات الأميركية الإيرانية العدائية[2].

وبالمثل، وبالنظر إلى حالة كرد العراق قبل حرب الخليج الثانية، كانت الإدارة الأميركية تبدو مترددة بشأن الثقة في الأحزاب الكردية ما لم تصبح

---

(1) على سبيل المثال، عقد الكرد الايرانيون مؤتمراً صحفياً في مبنى راسل التابع لمجلس الشيوخ الاميركي، في 30 أيار/ مايو 2006، بعنوان «الطريق إلى الديمقراطية: حقوق إنسانية وسياسية كاملة في إيران» كانت الكلمة الرئيسية فيه لمصطفى هجري (Hijri)، الأمين العام للحزب الديموقراطي الكردستاني في إيران. أنظر:

Mustafa Hejri, 'The Road to Democracy: Full Political and Human Rights in Iran', http://www.kurdmedia.com/article.aspx?id=12533 (02 June 2006) (last accessed February 2009).

(2) كما في العراق، فإن الولايات المتحدة قد جندت اشخاصاً داخل ايران وزودتهم بأموال طائلة من أجل دعم الديمقراطية وحقوق الانسان كجزء من جهود الكونغرس لتغيير النظام تحت اعتمادات العمليات الخارجية للعام 2004. أنظر:

Katzman, 'Iran: US concerns and policy responses', op. cit., p. 30.

ووفقاً لكاتزمان «ثمة مؤشرات على أن إدارة أوباما قد ترى أن المعارضة تشكل فرصة محتملة لتغيير النظام» في ضوء «مشروع قانون مقدم من السيناتور كورنين والسيناتور برونباك في 11/ 2/ 2010، يوصي باعتماد سياسة أميركية تتبنى بشكل صريح تغيير النظام. أنظر:

Kenneth Katzman, 'Iran: US concerns and policy responses', *CRS Report for Congress*, Order Code RL32048, (Washington DC: The Library of Congress, 1April 2010), p. 48, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32048.pdf (last accessed April 2010).

العلاقات الأميركية الكردية مطلوبة للغاية كوسيلة وحيدة لتسهيل المصالح الأميركية في المنطقة. وهكذا فإن تقارب المصلحة الأميركية في دعم حقوق الإنسان الكردية مع تسامح الأنظمة الإقليمية للنموذج الفيدرالي للحوكمة في المستقبل القريب يبدو أنه الارتباط المحتمل الوحيد القادر على إحداث تعديلات في كلّ من وضع الكرد كما تبين حالة كرد العراق في الفصل التالي، والعلاقات الكردية الأميركية بالنظر إلى بداية الحقبة الأكثر ليبرالية لمعظم الكرد في الوقت الراهن.

5.2 علاقات الولايات المتحدة بكرد العراق

في فترة ما بعد صدام سيطرت على السياسة الأميركية بدرجة كبيرة عملية محاولة تحقيق الاستقرار في العراق في أعقاب حرب الخليج الثالثة، وكذلك من خلال القضية الكردية. فالإطاحة بصدام وسلطة التحالف المؤقتة العراقية (حزيران/ يونيو 2004) أشارت إلى بداية إخضاع العراق للسياسة الخارجية الأميركية، وظهور الكرد كعامل تنظيم في المنطقة. وتعكس انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير و 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 المشاركة الفعالة للكرد والتي وصلت إلى ذروتها في 22 نيسان/ أبريل 2006 عندما تولّت ولأول مرة في تاريخ البلاد شخصية سياسية كردية، جلال طالباني من الاتحاد الوطني لكردستان رئاسة العراق[1].

كما أن اعتراف الدستور العراقي فيما بعد (تشرين الأول/ أكتوبر

(1) Kenneth Katzman, 'Iraq: elections, government and constitution', *CRS Report for Congress,* Order Code RS21968 (Washington DC: Library of Congress, 15 June 2006) in http://digital.library.unt.edu/govdocs/crs/data/2006/meta-crs-10228.tkl (last accessed March 2009).

2005) بالكرد ككيان عرقي مميز وإقليمهم كإقليم حكم ذاتي بالإضافة إلى أول انتخابات إقليمية لـ الحكومة الإقليمية الكردستانية (25 حزيران/ يونيو 2009) تعتبر جميعها تطورات هامة لآي آر. وخلال الانتخابات الأخيرة حصل انتصار للكرد في كركوك (إقليم تاميم) حيث صوت ٪60 من السكان لمصلحة المرشحين الكرد، وهذا يوضح الدور الاستراتيجي لهم في السياسة العراقية. بالإضافة إلى ذلك فإن هدف الولايات المتحدة حول الاستقرار الإقليمي الذي يحتاج إلى عراق موحد يتطلب أيضاً تأمين الشمال، وهكذا يحتاج الكرد اليوم إلى حماية أميركية لدعم توحيد إقليمهم، بينما يبدو أن الولايات المتحدة تعتمد على المساعدة الكردية لاستقرار العراق، وكذلك لجعل المشروع الأميركي للتحول الديمقراطي الإقليمي فاعلاً وقابلاً للتنفيذ. وعلى هذا الأساس فإن السياسة الأميركية الكردية المباشرة مع تأسيس علاقتها في القرن الحادي والعشرين يمكن أن تبّرر. وفي هذا السياق فقد أعلن رئيس وزراء الحكومة الإقليمية الكردستانية في 2007 أنه «في 2003 اخترنا طواعية البقاء كجزء من العراق، وقد بذلنا كل ما لدينا من جهد لنكون حليفاً موالياً للولايات المتحدة حيث أنه ليس هناك بديل عن الحفاظ على التواجد الأميركي في العراق»[1].

واليوم رغم أن العلاقات الأميركية الكردية المستقلة والتفاعلية تبدو متجهة نحو المرحلة الخامسة إلا أن تحقيق الحكومة الإقليمية الكردستانية لوضع الاستقلال الذاتي تم تصويره ليس فقط في التصديق على قانون البترول

---

(1) Nechirvan Barzani, 'Taking the lead on Iraqi oil', *Wall Street Journal* (18 October 2007).

الإقليمي الخاص بالكرد (آب/ أغسطس 2007) وإنما أيضاً في تعاقد الإقليم المستقل على صفقات النفط[1]. ومع ذلك فإن اكتشاف حقول نفط جديدة مثل تاوكي وتاك تاك بين حقول أخرى في الإقليم الكردي شمال العراق وسع من أنشطة الحكومة الإقليمية الكردستانية بحيث يمكننا أن نتحدث الآن عن 34 عقداً للنفط والغاز موقعة من الحكومة الكردية. وفي الوقت نفسه فإن الاعتراف الدولي بكرد العراق ينعكس في التفاعلات المستمرة لـ الحكومة الإقليمية الكردستانية مع اللاعبين الدوليين مثل الولايات المتحدة[2]، وكذلك المبادرة الأميركية لاعتماد قرار (873) يطالب بإنشاء قنصلية أميركية في إقليم كردستان[3]، والتعاون الأمني الأميركي مع الكرد والنظام العراقي

(1) الاتفاقات الأخيرة ترفع إلى 15 عدد الاتفاقات التي أبرمتها حكومة الاقليم منذ إقرار قانونها النفطي الخاص في آب/ أغسطس 2007. أنظر:

Kurdish Media, 'Iraqi Kurds sign seven new oil contracts' (7 November 2007), http://www. kurdmedia.com/article.aspx?id=14247 (last accessed February 2009). Also, 'In total 15 deals [have been] finalized by the KRG since it passed its own oil law in August' in *The Daily Star*, 'Iraq to blacklist firms which signed oil deals with Kurdish regional government' (16 November 2007), http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=10&categ_id=3&article_id=86795 (last accessed February 2009).

(2) بعد زيارة البارزاني للبيت الابيض (تشرين الأول/ أوكتوبر 2005) قام الرئيس الاميركي بزيارة ثانية في 10/ 10/ 2008 لكي يناقش ـ بين أمور أخرى- الحلف الأمني الأميركي- العراقي، مشيراً «أننا سنستمر في الدعم... وسندعم التصديق عليه». أنظر:

in *http://english.aljazeera.net/news/americas/2008/10/200810308514689856.html*

(last accessed February 2009).

(3) 'House of Representatives approves resolution calling for US Consulate in Kurdistan', *KRG.org*, (20/05/2010) in =

لبقاء الدولة[1]. كل هذه الجوانب توضح «التواجد الذاتي» لكرد العراق في العلاقات الدولية.

ورغم ذلك لا يزال هناك قضايا جدلية، وهذه القضايا ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة والكرد والأتراك وبغداد، وهي تشمل قضية حزب العمال الكردستاني واستغلال إيرادات نفط الحكومة الإقليمية الكردستانية ووضع كركوك (والتي كانت تفاحة الخلاف منذ السبعينيات بين القوى الإقليمية مثل بغداد وتركيا والكرد) بالإضافة إلى التواجد الأميركي المستمر في العراق. وبالفعل، وبغض النظر عن التزام أميركا بإعادة نشر جميع قواتها في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011 إلا أن الولايات المتحدة سوف تستمر في البحث عن ارتباط سياسي مستمر، وبالتالي تدعم الانتقال المنظم نحو تواجد دبلوماسي ومدني أكثر واقعية وفقاً لوزارة الدفاع الأميركية[2].

= *http://www.krg.org/articles/detail.asp?smap=02010100&lngnr=12&rnr=223&anr=35179* (last accessed June 2010).

(1) The'Status of Forces Agreement (SOFA) pact' الموقعة في 17/ 11/ 2008 بين هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقية وريان كروكر، السفير الأميركي، التي تنص على «انسحاب 150.000 جندي أميركي من العراق في 31/ 12/ 2011، سوف تحدد، حسب كروكر، علاقات البلدين لسنوات عديدة».

Reported in *Aljazeera.net,* 'Iraq and US sign forces agreement-security pact' (8 November 2008), *http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2008/11/2008111717249403775.html* (last accessed February 2009).

إلا أنه، في سبيل استقرار الولايات المتحدة واقليم كردستان والعراق، يبدو أن الولايات المتحدة سوف تبقي عدداً كبيراً من جنودها لمراقبة المنطقة، وألا يكون قرار شن الحرب على العراق لا معنى له بالنسبة إلى مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة.

(2) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report (1 February 2010) in http://www.defense.gov/QDR/images/QDR_as_of_12Feb10_1000.pdf (last accessed March 2010). =

وحتى الآن يقال إنّ الحكومة الإقليمية الكردستانية وقعت 15 عقداً مستقلاً عن بغداد على أساس قانون النفط الإقليمي الكردي (آب/ أغسطس 2007) المعتمد من البرلمان الكردي، بادعاء أنه يتناسب مع مشروع قانون النفط الوطني[1]. وعلق بارزاني بأن الحكومة الإقليمية الكردستانية سوف تستفيد من إيرادات النفط بنسبة ٪17 بينما سيتم مشاركة ٪83 مع بغداد[2]، وهكذا كما أشار باكير فإن بقية البلاد سوف تستفيد أيضاً[3]. لقد أكد رئيس

= حسب استراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما «إن الولايات المتحدة ستتابع المحافظة على وجود مدني قوي يتناسب مع مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة وفي البلد.

Barack Obama, President of the US, *National Security Strategy,* (May 2010), p. 25, in http://www.whitehouse.gov/sites/ default/fi les/rss_viewer/national_security_strategy.pdf (last accessed June 2010).

(1) على سبيل المثال، وقعت الحكومة الكردية اتفاقيتين نفطيتين مع كنديان تالسمن إينرجي (Canadian Talisman Energy Inc) واتفاقيتي تقاسم مع شركة النفط الوطنية الكورية واتفاقية انتاج مشترك مع اميريكاز هنت أويل (America's Hunt Oil) كذلك مع بيرينكو الفرنسية لتطوير (the Saudi-Amidi Block)، المتاخمة لتركيا.

; see Walid Khadduri, 'The impact of oil contracts for the government of Iraqi Kurdistan', *Dar Al-Hayat* (14 October 2007) in *www.daralhayat.net/actions/print2.php* (last accessed February 2009); see also http://www.krg.org/articles/detail.asp?smap=02010100&lngnr=12&asnr=&anr=16450&rnr=223 (last accessed February 2009).

(2) Nechirvan Barzani, 'Taking the lead on Iraqi oil', op. cit.; See also *Kurdish Media*, 'Iraqi Kurds sign seven new oil contracts', op. cit.

(3) Speech by Minister Falah Mustafa Bakir, Head of the KRG Department of Foreign Relations (7 December 2007), *cited in http://www.iraqupdates.com/p_articles.php/ article/24799* (last accessed February 2009).

وزراء الحكومة الإقليمية الكردستانية أيضاً أن الإقليم انتظر خمسة أشهر حتى يمرر المجلس العراقي قانون النفط[1]، وفي الوقت نفسه فإنه من الضروري التكهن كيف سيتم حسم الموقف في كركوك من خلال الإعلانات الكردية لكركوك كرمز للظلم والقمع، والممتلكات والحقوق[2]، وأهميتها المحتملة كمستودع لـ 6% من نفط العالم[3] والإحجام الكردي عن تقديم أي تنازلات تتعلق بكركوك[4].

وعلى العكس من ذلك فإن المطالب الكردية تتعارض مع مخاوف القوى الإقليمية من أن وضع كركوك في الحكومة الإقليمية الكردستانية سوف يشجع الكرد في إيران وتركيا على الانفصال وإقامة كردستان العظمى[5]. فالمطالب الكردية بتطبيع كركوك وفقاً للمادة 140 (2) تطرح المزيد من الجدل بين بغداد والحكومة الإقليمية الكردستانية[6]. ومع ذلك يبدو أنه بينما ستتم مشاركة

(1) Nechirvan Barzani, 'Taking the lead on Iraqi oil', op. cit.

(2) Interview by the researcher with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23 April 2007).

(3) Mentioned by Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG during interview with researcher (Erbil, 23 April 2007).

(4) Nechirvan Barzani, cited by Gareth Smyth, 'Kurdish leader rules out Kirkuk compromise' (29 January 2005) in http://www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12& smap=02010200&rnr=73&anr=717 (last accessed February 2009).

(5) 'Kirkuk referendum may be delayed until mid-2008', *The New Anatolian* (18 September 2007).

(6) 'Normalization' refers to 'the change of administrative boundaries of Arabized areas back to the pre-1968 borders'; see Khaled Salih, 'Kirkuk: a constitutional issue' (16 May 2007), http://web.krg.org/articles/detail.asp?smap=02010200&lngnr=12& asnr=&anr=17953&rnr=73 (last accessed February 2009).

إدارة الإقليم بسلام بين مجموعاته العرقية إلا أن الكرد يتوقعون احتمال منحه ما يصل إلى ثلثي الأرض الفعلية (أي الأغلبية).

في عام 2007 أحدث الجدل بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن مستقبل التواجد الأميركي في العراق[1] بالإضافة إلى تجاوز بوش للعمل بين الوكالات[2] لأول مرة إلى إحداث صفعة خطيرة للثنائية الحزبية الأميركية[3]؛ فاعتراض بوش على تصويت مجلس النواب الأميركي لفرض أيلول/ سبتمبر 2008 كموعد نهائي لسحب جميع القوات الأميركية من العراق[4] والفيتو الديمقراطي الفاشل على قرارات بوش إرسال قوات إضافية إلى العراق[5]

(1) «الجدل حول قرار جورج بوش بإرسال قوات إضافية من 21.500جندي إلى العراق، لاقى معارضة من: السينتور ديك دربي ونانسي بيلوسي (ديمقراطية من كاليفورنيا) ورئيس لجنة الشؤون الخارجية وتوم لنتوس (ديمقراطي من كاليفورنيا) وقانونيين وقادة آخرين في الكزنغرس، مقابل أكثرية الجمهوريين في الكونغرس الذين يتبعون استراتيجية بوش.

http://usinfo.state.gov/utils/printpage.html (11 January 2007).

(2) Interview by the researcher with Patrick Clawson, Republican Staffer of Senate Foreign Relations Committee (Washington DC, 7 March 2008).

(3) Rob Reynolds, "The end of US bipartisanship", *Aljazeera.net* (27 September 2008). http://english.aljazeera.net/news/americas/2008/09/2008926202652146797.html (last accessed February 2009).

(4) *Aljazeera.net*, 'Bush to veto Iraq pull out bill' (23 March 2007) in http://english. aljazeera.net/news/americas/2007/03/2008525131619335995.html (last accessed February 2009).

(5) الديمقراطيون المسيطرون على مجلس النواب فشلوا في إسقاط طلب الرئيس بتخصيص اعتمادات من أجل تحديد جدول انسحاب القوات الاميركية من العراق...222 صوتاً مقابل 223.

in *Aljazeera.net*, 'House fails to overturn Bush veto' (2 May 2007) in http://english.aljazeera.net/news/americas/2007/05/ 2008525131025464410.html (last accessed February 2009).

والانتخابات الرئاسية بشأن «بيع أسلحة إلى العراق بقيمة 2.3 مليار دولار أميركي» من جانب الولايات المتحدة، وزيادة التمويل الأميركي للعراق بناء على مستويات الإنفاق الأميركي الضخمة على الرغم من معارضة الكونجرس، توضح جميعاً تفوق الرئيس في نظام صنع القرار الأميركي[1]. ولكن في عهد الرئيس جورج بوش والذي وضع تسوية للقضايا الكردية والعراقية في مقدمة أجندة السياسة الخارجية الأميركية، بغض النظر عن التكلفة، إلا أن سيطرة القرارات الرئاسية الأميركية كانت من نوع آخر، ووصلت إلى ذروتها في 2007 – 2008 حتى أنها أصبحت الشغل الشاغل للسياسة الدولية.

في النهاية كانت القضية الجدلية الأخرى المطروحة أمام الحزبين الأميركيين هي مستقبل العراق، فرفض بوش لقرار مجلس الشيوخ غير الملزم من جانب الديمقراطيين فيما يتعلق بخطة بيدنجلب (27 أيلول/ سبتمبر 2007) والتي فضلت توحيد العراق من خلال إلغاء مركزية القوة وتقسيم البلاد إلى إقليم سني وآخر شيعي وثالث كردي تحت سيطرة بغداد عكست أيضاً السيطرة الرئاسية في صنع قرار السياسة الخارجية الأميركية[2]. وفي

(1) US plan US $2.3. billion arms sale to Iraq', *Aljazeera.net* (26 September 2007), http://english.aljazeera.net/news/americas/2007/09/2008525124818962665.html (last accessed February 2009).

(2) 'The non-binding Senate resolution passed in a vote of 75 to 23, proposes to separate Iraq into Kurdish, Shiite and Sunni entities, with a federal government in Baghdad in charge of border security and oil revenues'; in 'US Senate approves Biden's plan', *Yeni Şafak* (27 September 2007). Peter Galbraith and Ivan Eland have similarly expressed ideas about the partition of Iraq in interviews: see Bill Steigerwald, 'It's time to partition Iraq', *Kurd Net* at http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2006/3/independentstate641.htm (29 March 2006) and also at http:// www.ekurd.net/mismas/ articles/misc2006/3/independentstate642.htm (20/03/2006); =

وقت الكتابة يبقى أن نرى ما إذا كان باراك أوباما وخلفاؤه سيدعمون وحدة الأراضي العراقية بالاحتفاظ بسياسة الاتحاد الفيدرالي ذاتها بدلاً من تقسيم الدولة الثلاثي الاتجاه، وكذلك اتباع سياسة الدعم نفسها تجاه كرد العراق[1].

3 الخاتمة

انطلاقاً من التحليل في الفصول السابقة لدور القضية الكردية في السياسة الخارجية الأميركية والعلاقات الأميركية الكردية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى حرب الخليج الثالثة (آذار/ مارس 2003) استعرض الفصل الحالي علاقات الولايات المتحدة بكرد سوريا وإيران وتركيا، كما نظر أيضاً إلى كرد العراق منذ 2003 في إطار الأجندات المختلفة للبيروقراطية الأميركية. إنّ وجهات النظر الأميركية المختلفة بشأن الجماعات الكردية المختلفة كانت تعتبر نتيجة لسلسلة من المعايير. وهذا يبيّن تأثير القضية الكردية على دعم المصالح الوطنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكذلك غياب المسؤولين والكوادر الأميركية التي لديها معلومات ومعرفة كافية بشأن دور القضية الكردية في السياسة الإقليمية والدولية.

إن السياسة المحلية السائدة لكل من تركيا وإيران وسوريا والعراق

= (last accessed February 2009). See also Michael Young, "Interview with Ambassador Peter Galbraith" (2 December 2005) in http://groups.yahoo.com/group/MESN/message/8238 and *http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2006/3/independentstate642.htm* (last accessed February 2009), as well as such academics as Gareth Stansfi eld.

(1) See *Aljazeera.net*, 'US federal Iraq plan approved', http://english.aljazeera.net/news/ americas/2007/09/2008525136328385 7.html (27 September 2007) (last accessed February 2009).

بالإضافة إلى العلاقات الأميركية بهذه الدول شكلت أيضاً العلاقات الأميركية ووضع هؤلاء في كل دولة يقيمون فيها. وبشكل خاص فقد بين الفصل كيف أن دور الجيش في تركيا وخطاب الوطنيين المتشدد في سوريا والأنظمة الإيرانية والمصالح الإقليمية الأميركية أثرت على القضية الكردية بصفة عامة وبالعكس. وهكذا فقد تم التحقق من استنتاجات «النموذج الثاني» التخطيطي في الفصل الثاني.

وحيث أن الولايات المتحدة عملت قبل ذلك بشكل فعال وارتبطت فقط بكرد العراق فإن تنظير العلاقات الأميركية الكردية – الذي ننظر إليه في الباب التالي – سوف يقوم على هذا التفاعل. وهكذا، فبينما يكون غرض الفصل الأول من الباب التالي هو إعادة النظر في العلاقات الأميركية الكردية من زاوية نظرية إلا أنّ الجزء الثاني يلخص الاستنتاجات التجريبية للرسالة.

وبالتالي يتحرك الباب السابع خطوة واحدة وراء المطالب البحثية للدور التأثيري للكيانات غير الرسمية في السياسات الخارجية الوطنية من أجل اختبار ليس فقط إمكانية التفاعلات بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية في إطار التوصل إلى مستوى علاقات دائمة ومؤسسية هامة استراتيجياً، وإنما لإيضاح التفاعل والتداخل الفعلي بين قوى الدولة العالمية والممثلين الإقليميين غير الرسميين أيضاً.

7
المضامين النظرية والاستنتاجات العامة

في هذا الباب النهائي سأتوجه أولاً إلى المضامين النظرية للحالات التجريبية التي تناولناها في الأبواب السابقة وبحث كيف يمكن أن تستفيد العلاقات المتبادلة كمنهج من هذه الأمثلة لما يجب اعتباره بالفعل ظاهرة أوسع بكثير. وسأحاول بعد ذلك تلخيص الآراء الأساسية من الدراسات التجريبية الموجهة بالاتجاه النظري الذي تم تبنيه.

1 العلاقة الأميركية الكردية والعلاقات المتبادلة

تناولت الرسالة قبل ذلك العلاقات الأميركية الكردية من منظور ما يُسمى بقضية كرد تركيا وسوريا وإيران والعراق، والسلوك السياسي الأميركي نحو الكرد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن وفقاً لتشكّله من خلال عدد من المحددات. وقد تناول الأحداث العالمية والإقليمية والتطورات في السياسة الكردية وعلاقتها بالمصالح المحلية والدولية، وكذلك أولويات السياسة الخارجية الأميركية. كما نظر أيضاً إلى الخطاب الفكري للرؤساء الأميركيين ومنطق الحركات الكردية في الدول الأربع المحددة واستجابة الدول الإقليمية للعلاقات الأميركية الكردية وكذلك للقضية الكردية. وبمراعاة ندرة الأدبيات النظرية والتجريبية بشأن العلاقات بين الكيانات

الرسمية والكيانات غير الرسمية (وقت الكتابة 2009) والتي تم تحديدها بصفة أساسية من خلال تحليل تأثير الكيانات غير الرسمية على السياسات الخارجية لهذه الدول أو بالرجوع إلى الاتصالات المؤقتة الخالية من الأدلة التجريبية التي يمكن أن تكشف عن علاقتها البينية (كما هو موضح في الباب الأول)، يحاول هذا الباب الآن سد بعض الفجوات التجريبية والنظرية.

تمثل النظرية الإرشادات ومجموعة من المبادئ التي يجب أن يقوم عليها التحليل المستقل، لذلك يقترح الفصل الحالي منهجاً «للعلاقات المتبادلة» والذي تم تناوله عبر مستويات مختلفة، وهو لا يفترض مسبقاً أي نتائج وإنما يسمح للباحث بالتوصل إلى استنتاجات مختلفة للظاهرة – أي مقومات دراسات حالة معينة – من خلال تبني الأدوات المنهجية الضرورية طبقاً للمجال والمدة محل الدراسة[1]. وبالتالي يكون الاقتراح في هذا القسم هو نظرة بديلة لـ العلاقات المتبادلة على أنها «متعددة الأبعاد» و«تفاعلية» وكذلك «علاقات بينية» – بمعنى أنها تتبع من جهة العلاقات البينية بين السياسات والعلاقات المتبادلة والسياسة الخارجية، ومن جهة أخرى التفاعل بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية بخلاف الهياكل والسياسات. وهذا

(1) أنا لا أعتقد أن أحداً تحت الشمس من شأنه أن يرفض القول إنه إذا كان يمكن أن يكون لديك نظرية واحدة من شأنها فهم السياستين الدولية والوطنية، والمسائل السياسية والاقتصادية، وكلها في نظرية واحدة؛ مهلاً، من شأن هذا أن يكون أفضل بكثير من نظرية واحدة للسياسة الدولية. إلا أن أحداً لم يفكر بكيفية القيام بذلك. النظريات تشرح ذلك، لكن كل الشروحات ليست نظريات، وكذلك التفسيرات.
Kenneth Waltz in Fred Halliday and Justin Rosenberg, 'Interview with Ken Waltz' (London School of Economics, 7 May 1993), *Review of International Studies 24 (British International Studies Association, 1998)*, pp. 379, 386.

المنهج لم يكن ليظهر لو لم يكن الأمر قد تمّت مراجعته من خلال الباب السابق حول كلّ من القضية الكردية والعلاقات الأميركية الكردية[1].

1.1 الفجوات في الأدبيات

ازدادت أدبيات الكيانات غير الرسمية بشكل ملموس في العقد الأخير إلا أن معظم الأعمال تبدو مركزة على دراسة الوضع والموقف وليس على علاقاتها. ولا يبدو أن أياً من الأدبيات الحالية أو مدارس الفكر الرئيسة في مجال العلاقات الدولية يذهب بعيداً بما يكفي ليكون قادراً على تغطية العلاقات بين الدول (مثل الولايات المتحدة والكيانات غير الرسمية بالتوجه السياسي مثل كرد العراق) سواء تجريبياً أو نظرياً. وإذا فعلوا ذلك يكون اهتمامهم محدوداً على الدور الذي تلعبه الكيانات غير الرسمية، وبالتحديد على أهميتهم غير المتزايدة في العلاقات الدولية طبقاً للعرض الدراسي لموقفهم ووجهات نظرهم[2].

وبالمثل، فإنّ أعمالاً مثل عمل هندوش وإيتشامي، حول السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، تتناول الدور الهام للكيانات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط[3] كضغوط دولية تعرقل توحيد

(1) اتخاذ جميع الهياكل الداخلية والخارجية، والأيديولوجيات الاقتصادية والدينية والعرقية والقومية ذات الطابع السياسي التي أعربت عنها الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، في الاعتبار من أجل فهم وتفسير الأحداث المعبّر عنها بالسياسات الحالية ـ المحلية والاجنبية.

(2) Daphne Josselin, 'Back to the front line; trade unions in a global age', in Daphne Josselin and William Wallace, eds, *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave Macmillan, 2001).

(3) Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States* (UK: Lynne Rienner Publishers, 2002).

هذه الدول وتضامنها؛ ورغم ذلك فإن تحليلهم يستخدم كيانات شبه الدولة، مثل الكرد، بدرجة أكبر كمفعول بهم عند استخدامهم وليس كفاعلين. يقوم مؤلفو الكتاب بهذا، سواء كطريقة لتفسير الصراعات الإقليمية بين الدول أو بشكل آخر، وإلى حد أقل، كمحددات لصوغ السياسة الخارجية في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالغياب عن استنتاجاتهم للإشارات إلى أدوار وتفاعلات الكيانات غير الرسمية[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن قولنا هذا يتفق مع هنبوش وإيتشامي عندما يقولون بأن السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط يمكن أن تُفهَم فقط كنتيجة للتفاعل بين مستويات الدولة وشبه الدولة ونظام الدولة (والتي أكدتها الأبواب السابقة) يحاول هذا الباب أن يذهب إلى أبعد من ذلك، بمد هذا إلى ما بعد تحليل السياسة الخارجية وصولاً إلى موضوع العلاقات الدولية الأوسع والذي يشمل الدور الذي تلعبه السياسة[2].

قبل ذلك كانت تحليلات الارتباط بين الكيانات الرسمية والكيانات غير

(1) الضغوط على صانعي السياسة الخارجية المنبثقة من قلب الرأسمالية العالمية والمحلية ومن تعارض الهويات المحلية، وعرقلة توطيد الدول القومية على حساب الفقراء بين الدول والهويات الوطنية تعني أن الولاء للدول الفردية، مطعون به من هويات شبه الدول وما فوق الدول {...} والدليل على التناسب بين الدولة والامة [هو] المطامع المتجذرة في طريق شبه دولة المجموعات– الدينية والعرقية ـ تسربات نادرة عبر حدود الدول وتحفيز النزاعات في ما بينها. نتيجة لذلك، ترفض الدول حدود بعضها بعضاً أو تتدخل الواحدة في الشؤون الداخلية للأخرى عبر دعم المجموعات المنشقة {وهذا يمكن} أن يصعد الاشتباكات العسكرية بين الدول. (والكرد هم افضل مثال على ذلك). بالتالي، فإن المطامع هي واحدة من محددات رسم السياسة في الشرق الاوسط.

See Raymond Hinnebusch, 'Introduction', in Hinnebusch and Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, ibid, pp. 2,7, 23.

(2) Hinnebusch and Ehteshami, 'Conclusion', in ibid.

الرسمية القائمة إما أن تبقى في المستوى العام وإما أن تحدد نفسها وفق كيفية فهم وتصرف الدول نحو الكيانات غير الرسمية، أو من حين لآخر، الطرق الأخرى القائمة[1]. وفائدة هذه التحليلات لمجال العلاقات البشرية الأوسع تظل مقيدة بطريقة تركيزها إما على جهة واحدة وإما على أخرى، وليس اعتبار أن هذه التفاعلات عملية ثنائية الاتجاه.

أحد أكثر الأعمال الحديثة أهمية بشأن العلاقات الدولية في الشرق الأوسط هو عمل فريد هاليداي، ورغم ذلك ومع أنه يحاول «توصيل العلاقة بين الدول والعلاقة عبر الوطنية في الشرق الأوسط»[2] إلا أن تطبيقه لعلم الاجتماع التاريخي يفشل في دراسة العلاقات التفاعلية بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية والطريقة التي اقترحها هنا. وبدلاً من ذلك، وانطلاقاً من دول الشرق الأوسط كهمزة وصل تحليلية، يشير هاليداي بصفة أساسية إلى «عبر الوطنية»[3] وتحديها أو تحديدها بقوة الدولة وسياستها، ومن ثم؛ فبينما تحدث

(1) Josselin, Daphne, 'Back to the front line; trade unions in a global age', op. cit., pp. 4–5.

(2) Fred Halliday, *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 256.

(3) على حد قول هاليداي، إن الجهات الفاعلة غير الحكومية/ العابرة للوطنية (transnational/non-state) هي «قوى تعبر الحدود ـ بصرف النظر عن الدول- وتؤثر على سياسات ومجتمعات البلدان الاخرى». كما أنه يمكنها أن تكون، بشكل خاص «حركات احتجاج وتمرد قد تعمل عبر الحدود وتهدد، ليس فقط شرعية دول مستقرة، وإنما، في بعض الحالات، حتى الحدود فيما بينها. إن مثل هذه الحركات يمكن ان تكون حركات معارضة سياسية، حركات تمرد وطني، مجموعات قبلية او اثنية، مذاهب دينية {أو} مجموعات مرتبطة بالارهاب. غير أن تفسيرات المؤلف تبين ليس فقط غياب أي دلالة على العلاقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وانما ايضاً تقدم تفسيراً للجهات الفاعلة غير الحكومية الذين يجب =

عن تفاعل الكيانات الرسمية مع الكيانات غير الرسمية إلا أنه يميّز الدولة من خلال تأكيداته عنها «كموضوع تنظيم مركزي يتوازن من خلال قيود»[1]، وبالتحديد هيكل القوة العالمي وتأثير القوى الاجتماعية (قوى غير الدولة والقوى عبر الوطنية)؛ قوى غير الدولة على أنها هي القوى التي تؤثر على سياسات الدول ونتائجها[2]. هذا يؤكد أيضاً من خلال قول المؤلف المبدئي بأنه يريد أن يبيّن كيف يتم خلق المؤسسات (مثل الدول والمجتمعات) واستمرارها عبر التاريخ عن طريق منظور علم الاجتماع التاريخي[3].

محاولة هاليداي لربط السياسة الإقليمية والدولية بتفاعل هياكل القوى العالمية والدول الإقليمية والحركات غير الدولية وأنظمة الاعتقاد كظواهر حديثة يجب أن ترتبط بمصالح الدول كونه يعطي سبقاً لكيانات الدولة على الكيانات غير الرسمية الخالية من التحليل التجريبي[4]؛ وعلى الخطوط ذاتها المماثلة للأدبيات الحالية بشأن الكرد فإن إشارته للكرد كـ «حركات سياسية معارضة» تتعامل مع الدول الإقليمية[5]، تنظر ليس فقط إلى بعد واحد – البعد

= أن تُتابع من قبل دولة قائمة على الادراك، في حين تهمل أي تأثير متبادل، سلبياً كان أم ايجابياً، على الجهات الفاعلة غير الحكومية..See in ibid, pp. 231, 236.

(1) بالنسبة إلى الشرق الاوسط كما بالنسبة إلى بقية دول العالم، هنا، في تفاعل الدولة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولكن في سياق مشكل من أوسع عملية بنيوية... يتقرر تأثير عبر – الوطني...

See in ibid p. 260.

(2) See Part III: 'Challenges to the state: transnational movements', in ibid, p. 72; and Part I: 'International Relations theory and the Middle East', also in ibid, p. 229.

(3) Ibid, p. 37.

(4) See Part IV: 'Conclusion', in ibid, p. 303.

(5) Cf. Part III: 'Challenges to the state', in ibid, p. 237.

الداخلي - للقضية الكردية وإنما تركز، بصفة أساسية، على دور الكرد كوسيلة لتفسير الصراعات الإقليمية، وكذلك تأثيرهم على السياسات الخارجية والمحلية للدول الإقليمية. واستنتاجه أن كل ما يكون عبر وطني لا يكون جديداً أو مستقلاً عن الدولة يكشف عن ضرورة دراسة هذا النوع من التعامل بين كيانات الدولة والكيانات غير الرسمية ليس فقط على أساس كيفية إدراج كيانات الدولة لسياسات الكيانات غير الرسمية وإنما أيضاً كيف تؤثر الأولى على سياسات الأخيرة[1]. وبينما يُقر هاليداي باختصار بالاتصالات بين هيئات الدولة والكيانات غير الرسمية فإن التفاصيل الفعلية وديناميكيات هذا التفاعل بعيداً عن التفاعل أحادي الاتجاه تبقى دون بحث.

وبالمثل، وكما يبين التحليل، فإن الأعمال النظرية الخاصة بالعلاقات الدولية ومشكلة «هيكل العملاء» لا تبدو أنها تهتم إلى أي درجة بالعلاقات البينية بين هيئات الدولة والكيانات غير الرسمية[2]. وعلى العكس من ذلك يبدو أن معظم باحثي العلاقات الدولية يقيدون أنفسهم بالإشارة إلى ضرورة التفاعل بين كيانات الدولة والكيانات غير الرسمية، وأن يؤخذ هذا التفاعل في الاعتبار بشكل جاد ولكن دون تقديم أدلة تجريبية وبدائل نظرية أخرى مترابطة. ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة كانت الأهمية المتزايدة للعلاقة بين هيئات الدولة والكيانات غير الرسمية ملحوظة، وبهذا فإنها أدت إلى ظهور الدراسات البحثية التي تعرض وتقدم دراسات مقارنة تمت من زوايا مختلفة[3].

---

(1) Ibid, p. 256.

(2) The 'agent-structure problem focuses on the way social context shapes social activity and vice versa'. Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., p. 291.

(3) زئيف ماعوز على سبيل المثال، في ورقة مناقشة غير منشورة، يثير الخلافات من خلال دراسة مقارنة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في المدفعية =

ومع تحليل العلاقة الأميركية بالكرد والطبيعة المزدوجة للقضية الكردية في الأبواب الثاني والرابع والخامس يمكن القول بأن كتب العلاقة الأميركية بالكيانات غير الرسمية ليست نادرة فقط لكنّ اتجاهات العلاقات الدولية القائمة تفشل بشكل كافٍ في تناول الموضوع ودراسته. ومثل هذا العجز أصبح ممكناً بسبب تقسيم المنهج إلى عدة فروع من قبل المجموعات المتنافسة في محاولة منها لـ «تنظيم تداول القوة داخل المنهج من خلال استبعاد المناهج النظرية البديلة»[1] وتهميشها وهكذا فإن هذا الفصل يحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بسبب عدم تناول خطاب العلاقات الدولية للتفاعل بين هيئات الدولة والكيانات غير الرسمية بشكل كافٍ، كما أنه يبحث أيضاً في طبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الخارجية والسياسة بهيئات الدولة والكيانات غير الرسمية، وهكذا يمكن أن يقترح توجهات نظرية بديلة[2].

بعد استعراض طريقة «النماذج» المحددة في الباب الثاني من أجل فهم

= ومنظومات الأسلحة: «التكتيكات والمنطق [هي] مستخدمة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية (حزب الله في لبنان والفلسطينيون، العراقيون - السنّة، الشيعة المسلحون من مختلف الأنواع) التي لديها قدرات قليلة جدا ومحدودة للغاية ضد جيوش ذات قدرات عالية وبالغة التطور {لدول قوية جداً}.

see Zeev Maoz, 'The Revolution in Military Affairs and the Middle East: If this is a Revolution, then we are the Counterrevolutionists', *Discussion Paper, Associated with the NIC 2020 project* (US, May 2004) in *http://www.dni.gov/ nic/PDF_GIF_2020_Support/2004_05_25_papers/military_affairs.pdf*

(1) Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., p. 2.

(2) التحدي هو... أن تطور إطاراً معيارياً بالطرفين، جهات فاعلة حكومية وغير حكومية إلى إطار مشاركة ديمقراطية.

see Fred Halliday, 'The Romance of Non State Actors', in Josselin and Wallace, eds., *Non-state Actors in World Politics*, op. cit., p. 37.

القضية الكردية (مخططات 1 و2) بشكل فعلي، وإلقاء المزيد من الضوء على العلاقات الكردية بالولايات المتحدة والدول الإقليمية تظهر الحاجة إلى إدراك للعلاقات الدولية يتبنى منهج العلاقات البينية متعددة الأبعاد. وعلى عكس فروع العلاقات الدولية القائمة التي تحد من أفق التحليل إلى مقدمات معينة في ضوء الغياب النظري للتفسيرات التجريبية بسبب محددات الأدبيات على تنفيذ اتجاهات إما/ أو فإنني سوف أستمر في بيان نموذج العلاقات البينية متعدد الأبعاد في محاولة لسد الفجوة بين الوكيل والهيكل والزمان والمكان والمعرفة ودراسة النشأة والموضوعية والذاتية[1].

2.1 العلاقات الدولية كعلاقات بينية متعددة الأبعاد

إن ظهور العديد من فروع العلاقات الدولية بالإضافة إلى ما وراء النظريات النقدية في الفترات المختلفة يفسر أهمية هذه المدارس الفكرية كأدوات مفيدة لشرح ظواهر دولية معينة وتأثيرها على النظام الدولي؛ فأهمية هذه الأنماط تكمن في قدرتها على تقديم حلول لمختلف المشكلات التي ظهرت خلال حقبة ظهورها، واليوم رغم ذلك، وبغض النظر عن قيمتها كآليات تفسيرية لظواهر معينة في العلاقات الدولية إلا أنها تبدو، مع التحرك خارج سياقها الأصلي، غير قادرة على شرح تفاعلاتها بين الكيانات الرسمية وغير الدولية بشكل فعال والتي لا تشكل السياسة الخارجية والداخلية للدول فقط، وإنما تؤثر أيضاً على النظام الدولي والكيانات غير الرسمية نفسها.

وكما بينت الأبواب السابقة بالفعل لم تعد العلاقات الدولية تهتم فقط

(1) «نحن بحاجة إلى نماذج من العلم قادرة على إدراج التعقيد الفوضوي للنظام الدولي {بدلاً من} وجهة نظر علم تعتبر العلم نفسه الخير الأولي، فتحاول عندئذ أن تحشر النظام العالمي فيه» In Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., pp. 294–95.

بالعلاقات بين الدول؛ ويبدو أن الفروق بين الداخل والخارج طفيفة بمراعاة العولمة والأسواق الاقتصادية الموحدة والتقدم التكنولوجي وحرية حركة الأشخاص والأفكار وانتشار القوة إلى عدة ممثلين.

وبالمثل فإن القوة ليست حكراً على الدول السيادية وحدها بالنظر إلى ظهور هيئات «أشباه الدول» والكيانات غير الرسمية بدلاً من التوجه الاقتصادي. وبالطريقة نفسها يبدو أن السياسة الخارجية لم تعد من بين امتيازات الدول بمراعاة ليس فقط انتشار القوة وإنما أيضاً المصادر المتعددة للقوة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توسيع نطاق مفهوم القوة، وبالفعل فإن حالة الحكومة الإقليمية الكردستانية في شمال العراق كجهة غير دولية عملت مع كيانات الدولة على المستوى الإقليمي والدولي منذ عام 1992 تكشف الهيئة غير الدولية التي تسعى إلى تحقيق «أجندة سياستها الخارجية الخاصة»[1]. يمكن أن نقول الأمر ذاته عن حركات مثل حزب العمال الكردستاني؛ فقد اكتسبت القوة عدة أبعاد تشير إلى القوة الاقتصادية والعسكرية أو قوة الأفكار والثقافات والأيديولوجيات التي تشكل هويات الهيئات، وبهذا يمكن إذاً أن

(1) 'Many other types of organizations and actors – other than the states – are capable of constructing and pursuing foreign policies'; see Steve Smith, Amelia Hadfi eld, Tim Dunne, *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (London and New York: Oxford University Press, 2008), p. 8. For details of Massoud Barzani's invitation from Tony Blair in the United Kingdom, see M. Barzani, 'Transcript of the doorstep interview with President Massoud Barzani'' (1 November 2005), http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2005/11/independentstate436.htm (last accessed February 2009). Details of Nechirvan Barzani's offi cial invitation from the Islamic Republic of Iran (13 August 2008) are available at *http://www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=223&lngnr=12& smap=02010100&anr=25193*

تنبع من عدة هيئات، فيما يتعلق بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كمثال على دور الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى الهيئات السياسية غير الدولية سواء أكانت ذات توجه وطني أو ديني.

ما حاولت أن أوضحه فيما سبق هو وجود نظام هرمي في العلاقات الدولية تتجه فيه القوى الأقوى إلى السيادة والظهور على حساب الأقل قوة، وحقيقة أن الدول تستمر في السيطرة على النظام الدولي كما يتضح في مخطط «المحور» (الباب الثاني). وبالوضوح ذاته، يكون التفاعل المتبادل للدولي والإقليمي والخارجي مع المحلي؛ فالسياسات الخارجية للهيئات في مستوى الدولة ومستوى شبه الدولة وعبر الدولة تتأثر بشكل واضح بأحداث وعوامل خارجية وكذلك بديناميكيات وتطورات محلية/ داخلية. وكما تبين فإن هذه العوامل الخارجية والداخلية تكون من نوع مادي ونوع فكري. والأكثر أهمية أن سهم التأثير يسير في كلا الاتجاهين (أو بدقة أكبر في كل الاتجاهات): من الفردي والمحلي إلى الوطني والإقليمي والدولي والعكس - في وقت واحد.

هذا يتضمن أيضاً الدور الفوري والتفاعلي للمؤسسات (المادية والفكرية) والوكالة. وفي هذه الصورة، وفي دليل الأبواب السابقة تكمن أيضاً حقيقة أن الكيانات غير الرسمية لها دور أكثر أهمية وأكثر مباشرة في ديناميكيات العلاقات الدولية (وليس فقط السياسات الخارجية للدول) مما اعترف به بصفة عامة في أدبيات العلاقات الدولية. والرؤية الأخيرة والهامة التي تتضح وتتوضح من خلال التحليل لهذه النقطة هي الحاجة إلى وضع أي دراسة حالة معينة في سياقها في الزمان والمكان والهياكل السائدة[1]. وهذا يتوافق مع جوانب النظرية الواقعية - خصوصاً في شكلها الكلاسيكي

(1) Agents are always contextually bounded'; see Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., p. 290.

الجديد – ويقر أيضاً بملائمة الرؤية البناءة والماركسية الجديدة[1]. المكون الوحيد الغائب رغم ذلك، هو التأكيد على كل من دور الكيانات غير الرسمية وعلاقاتها البينية بكيانات الدول بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

وبالفعل فإن العلاقات الدولية كمنهج يجب أن تذهب إلى ما وراء الأنماط الحالية – سواء أكانت موجهة للوكيل أو موجهة للهيكل حتى تفهم النظام العالمي المعاصر، حيث أنه لا يزال هناك الكثير الذي لم ينفذ بشأن كيفية تفاعل الكيانات الرسمية مع النظام الدولي التقليدي الذي يركز على الدولة. هذا يتوافق مع مطالبة ماكلي لاند بنظرية علاقات دولية يمكن دراستها في أي مستوى من العلاقات تحدث فيه المعاملات[3]. وبالمثل وكما

---

(1) The fact of the theoretical premises of the IR strand as useful inputs into the theorists' discussions for a coherent IR is also supported by Price and Reus-Smit; 'all accounts of the world are partial, whether they are Rationalist or Constructivist, and the best that can be claimed on behalf of either is that they illuminate aspects of an event or phenomena that are required for an adequate understanding of the explanandum [sic] in question'; cf. Richard Price and Christian Reus-Smit, 'Dangerous Liaisons? Critical International Theory and. Constructivism', *European Journal of International Relations*, 4(3) (1998): p. 280.

(2) أتصور أن يكون هذا المكون المزدوج، النقص الرئيسي للنموذج الواقعي. وفقاً لهايكي باتوماكي وكولن وايت «إن تفسيراً أكثر صراحة وانتباهاً لمسالة الواقعية هو شرط ضروري من أجل IR لكي تنتقل ما وراء الحدود نظراً إلى أن مكافحة الواقعية أمر أساسي للطرفين»، in Heikki Patomaki and Colin Wight, 'After Post positivism? The promises of Critical Realism', *International Studies Quarterly*, 44(2) (June 2000): p. 219.

(3) Charles A. McLelland, 'Applications of General System Theory in IR', James N. Rosenau, *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: The Free Press, 1961), p. 419.

يبين وايت: «يجب أن يفكر منظّرو العلاقات الدولية في الوكلاء والأجهزة وعلاقتهم البينية»[1].

يركز الواقعيون والليبراليون على تأثير الأجهزة والمصالح الوطنية بينما يؤكد البنائيّون على دور الأفكار وكيف تؤثر الهيئات، خصوصاً الدول، على الأجهزة وتتأثر بها[2]. وهكذا فإن معظم النظريات وقعت في مصيدة إما التقييد من خلال منطق معين، وهكذا تطبيق أفكارها في كل مكان بغض النظر عن السياق أو الزمان أو المكان وتحديد نفسها على النقد اللانهائي، وإما البقاء مدركة بشكل غير كافٍ للتفاعل المعقد للمستويات المختلفة من الهيئات والأجهزة – خصوصاً غير الدولية –بدلاً من التركيز بصفة أساسية على الدول، ومن ثم فإن العلاقات الدولية بحاجة إلى تحليل متكامل ينظر إلى نقاط التعقيد هذه جميعها[3].

إذاً يبدو من الواضح أن العلاقات الدولية يجب أن تراعي ثالوث العلاقات الدولية، السياسة الخارجية والسياسة كجزء من كل متحد. وبغض النظر عن الكتابات البحثية التي تلقي الضوء على الحاجة إلى اتجاه تعددي في دراسة العلاقات الدولية فإن تطوير نظرية علاقات دولية متكاملة تضم كل

(1) Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., p. 290.

(2) David Dessler and John Owen, 'Constructivism and the problem of explanation: a review article', *Perspectives on Politics*, 3(3) (September 2005): 507–608.

(3) وفقاً لوايت، إن كتابه عن مشكلة عامل–البنية (Agent-structure)«لا يسعى إلى توفير نظرية للسياسات الدولية» ومذاك «ليس ثمة إمكانية لنظرية عامة للـ: IR» بمعنى «مجموعة من المعارف التي تسهل التنبؤ والتحكم من خلال إنتاج بعض المبادئ والقوانين العامة»، See Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations*, op. cit., p. 8.

هذه الرؤى يبقى خادعاً. ويبدو أن هذا كان هو الحال، إما بسبب الانتقادات المختلفة التي لم تتبعها أي بدائل نظرية كافية وإما بسبب الحاجة إلى اتجاه تعددي غالباً ما يختلط باقتراح «غير النظرية».

ربما يكون إطار العلاقات الدولية النظري العام الذي يقدم التوجيه بدلاً من فرض منطق معين لم يتغير وفقاً للزمان والمكان، وحالة المرجع التي يمكن أن تكون مفيدة بتحديد تجريد العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس فإن اقتران النشأة بالمعرفة يبدو ضرورياً[1]، وبالإضافة إلى ذلك فقد قيل إنّ النظرية في العلاقات الدولية هي مجموعة من الفروض المتبادلة بالأدلة المؤيدة من أجل تقديم التفسيرات والتنبوءات وتنظيم المعرفة وربط مجالها بالمجالات الأخرى[2].

إسهامات مثل السياسة الخارجية: النظريات والهيئات والحالات (سميث وهادفيلد ودون) تجمع بعضاً من الأعمال المختلفة التي توقفت عند على هذه الأمور، وحاولت اختراق الفجوة بين تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ولكن يستمر الاهتمام بالمشكلات النظرية لتحليل السياسة الخارجية في السيطرة عليها، وهو ما يعني أنه يتم حذف نطاق السياسة

(1) وايت تعتبر: «التزاوج المتبادل للتحليلات التي تعالج فيها النظريات المختلفة هذه المشكلة»، كحل لتنظير معضلة عامل-البنية، في حين يُبرز «الحاجة لتحديد الظروف البنيوية لأي نتائج، إضافة إلى تفاعل عوامل سببية»، وهذا لأن «الفهم البنيوي ليس كافياً [...] أي عمل هو نتيجة لمجموعة فريدة من الآليات السببية». وحتى مع ذلك، لا يزال يبدو أن الأنطولوجيا تفوق نظرية المعرفة، طالما أن هناك نقصاً في الحالات التجريبية في إظهار التفاعل بين الحكومي وغير الحكومي، وليس هناك أي مرجعية واسعة للجهات الفاعلة غير الحكومية..

per se. Cf. Wight, in ibid, pp. 7, 293–94.

(2) Dougherty and Pfaltzgraff, *Contending Theories of IR*, op. cit., pp. 16–17.

الأشمل بالإضافة إلى تفاعلها العالمي والإقليمي والوطني والمحلي في جميع أبعادها المتعددة المعقدة[1]. ومع أن دراسة كل من المجالات الفرعية ذات الصلة، من تحليل السياسة الخارجية إلى تحليل العلاقات الدولية قد تكون ضرورية لأسباب الإيضاح، إلا أن أي تحليل ملزم يجب أن يقوم على الربط الجوهري بين هذه المجالات الثلاثة.

ومن ثم فإن الموضوع محل الدراسة يبرر الحاجة إلى تحليل في العلاقات الدولية يمكنه مراعاة دراسات الحالة الفعلية والتفاعل بين الأجهزة والعملاء ودور الكيانات غير الرسمية (بخلاف الجمعيات الأهلية الاقتصادية) إضافة إلى تأثير الأفكار والمعتقدات. يجب أيضاً مراعاة دور الزمن وظروف الدولة المحلية الجديدة والتفاعل بين الكيانات الرسمية وغير الدولية (مع عدم عمل الأخيرة فقط كمدخل للسياسات الخارجية للدول) وتأثير الأحداث الخارجية والداخلية المفاجئة مثل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والأعمال الإرهابية.

ليس هناك نظرية واحدة قادرة على تناول العلاقة بين السياسة الخارجية الأميركية وكرد العراق بشكل كافٍ علماً أن دور القضية الكردية في السياسة الخارجية الأميركية يمثل تحدّياً نظرياً للعلاقات الخارجية، إلا أنني أقترح نموذجاً يقوم على ذلك الذي طوّره والتر كارلس نايس الذي ليس بوسعه وضع مفاهيم أعمال السياسة الخارجية؛ فرغم أن هذا الأخير في تحليله يضع دور الأجهزة والنيّات/ المصالح في تشكيل أعمال السياسة الخارجية إلا أن نموذجه يخفق في تحديد تفاعلها، ويمكن استخدامه فقط لشرح أعمال سياسة خارجية واحدة، ولكن ليس سلسلة من هذه الأعمال بمرور الوقت –

---

(1) Smith, Hadfi eld, and Dunne, eds., *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases*, op. cit., pp. 6, 8.

كما يعترف المؤلف نفسه[1]. ومن ثم أقترح نموذجاً للعلاقات الدولية يؤكد على «العلاقات البينية متعددة الأبعاد» للسياسة الخارجية والعلاقة الدولية والسياسة الأوسع التي يتم في إطارها المزيد من التفاعل والعلاقات البينية.

يوضح هذا النموذج أن أي تحليل في إطار العلاقات الدولية يجب أن يقوم على دراسات بشأن كيف تنعكس التطورات المحلية للهيئات الدولية وغير الدولية على موقف الشؤون الدولية بالإضافة إلى كيفية تأثير انعكاس العلاقات الدولية على السياسة المحلية، كذلك التأثير على شكل السياسات الخارجية[2]. وفي الوقت نفسه يجب توجيه الاهتمام إلى التفاعل بين وكلاء وضع الدولة والوضع غير الدولي الذي تطرحه مصالح وسياسات استناداً إلى نيّاتها. وبالتالي بمراعاة التأثير المميز لمصالح العملاء الذي يتداخل مع مبادئهم الأيديولوجية فيما يتعلق بهذه التفاعلات (كما تبيّن في الفصلين الثاني والثالث بالفعل في حالات كل من الكرد والولايات المتحدة بالترتيب) ، فإنّ أسباب الإيضاح والجانب العملي توضح مخطّط الهيكل الداخلي للعلاقات البينية متعددة الأبعاد بين العملاء والأجهزة التي يكون دافعها مصالحهم وأفكارهم. بمعنى آخر، فقد انفصلت الأجهزة عن الأفكار لأسباب عملية بحتة أي لبيان التفاعل بينها بشكل أكثر وضوحاً ولإيضاح تأثير المصالح والاهتمامات في هذه العلاقة[3].

---

(1) See Walter Carlsnaes, in Ibid, p. 98.

(2) 33 According to Halliday, IR is about 'export of domestic ordering principles to international politics', Fred Halliday, 'The pertinence of IR', *Political Studies* 38 (1990), p. 306.

في هذه الحالة، التفاعل بين قرارات السياسة الداخلية والخارجية والأجنبية لا يبدو أنه واضح، منذ أن قدمت العلاقة بين المحلي والدولي كاتجاه واحد.

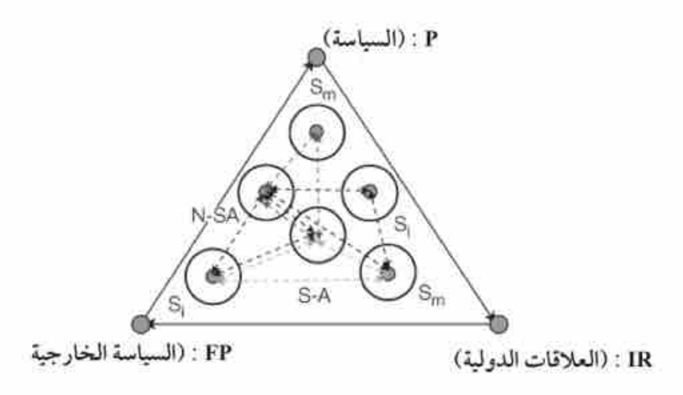
(3) وفقاً لباتوماكي ووايت، «حتى عندما يصبح هذا الفصل ضرورياً على أسس تحليلية =

S-A : هيئة (هيئات) دولية

N-SA : هيئة (هيئات) غير دولية

SM : جهاز (أجهزة) (مادة داخلية/ خارجية)

SI : جهاز (أجهزة) (هوية فكرية/ مصالح/ نيّات/ أفكار)



شكل 7.1 نموذج العلاقات الدولية كـ «علاقات بينية متعددة الأبعاد»

ملحوظة: توضح الأسهم في هذا المخطط (شكل 7-1) العلاقات البينية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التوصل إلى أي تحليل متكامل في إطار العلاقات الدولية، ويحتاج مثل هذا التحليل إلى مراعاة التفاعل بين السياسات الخارجية والعلاقات الدولية بالإضافة إلى العلاقات البينية المحتملة التي يمكن أن تتطور ليس فقط بين الكيانات الرسمية وإنما أيضاً بينها وبين الهيئات ذات التصنيف غير الدولي بالإضافة إلى تأثيرها على الأجهزة الداخلية والخارجية (سواء أكان تأثيراً مادياً أم معنوياً).

= ... فمن الأهمية بمكان أن نتذكر أن هذا ليس سوى فصلٍ تحليليّ وليس انطولوجياً in Heikki Patomaki and Colin Wight, 'After Post positivism? The promises of Critical Realism', *International Studies Quarterly*, 44(2) (June 2000): p. 230.

ومن ثم فإن الدراسة المثلثة للمخطط تصور الحاجة إلى تحليل العلاقات الدولية كسلسلة من العلاقات البينية بين وكلاء الوضع الدولي والوضع غير الدولي والأجهزة، بالإضافة إلى تفوق مصالحهم وسيادتها (كما أكد الباب الثالث بشكل خاص من خلال تحليل صياغة السياسة الخارجية الأميركية) الذي يقوم في الوقت نفسه على الدراسة المتبادلة للتأثير التفاعلي للتطورات الداخلية والتفاعلات/ الأحداث الدولية عليها. وعلى النطاق الخارجي تدرك تبعية السياسة للعلاقات البينية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية هنا على أنها بأهمية أجزاء الكل ذاتها، حيث أن أي تطورات في القرارات الدولية أو المحلية أو في السياسة الخارجية هي نتيجة لدراستها. وعلى المستوى الداخلي فإن المخطط يوضح الطبيعة المركزية للدولة في نظام العلاقات الدولية من خلال وضع الهيئة (الهيئات) الدولية في محوره. وبالتالي يلزم تفسير الأحداث الدولية ليس فقط من خلال فهم التفاعل بين ما هو داخلي وما هو خارجي وإنما أيضاً دراسات الحالة في سياقها الخاص، والدور الذي تلعبه الأفكار في تشكيل هوية الهيئات بالإضافة إلى تأثير مصالحهم على السلوكيات السياسية.

وبدءاً من الأساس الواقعي حيث توجد الدول في محور النظام الدولي كممثلين أساسيين من خلال وضعها في النموذج/ المثلث فإن هذا النموذج يراعي أيضاً عوامل تأثيرية أخرى بطريقة تشبه طريقة الاتجاه البنائي، ومن ثم فإن الأجهزة – سواء أكانت داخلية أو خارجية أو مادية أو فكرية – هي عوامل أخرى تشكل العلاقات الدولية.

علاوة على ذلك يطرح النموذج مستوى الكيانات غير الرسمية ذات التوجه الاقتصادي أو السياسي مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين و FIS – جبهة الإنقاذ الإسلامي – في الجزائر التي تمر بعملية تفاعل مع الدول؛

والأكثر أهمية أن هذا التفاعل لا يكون فقط مع تلك الدول التي تقع فيها بصفة أساسية. إلى ذلك، وكما هو الحال مع العلاقات بين الدول فإن العلاقات بين الهيئات من كلا النوعين يمكن أن تكون متعددة - تتراوح بين علاقات ثنائية إلى علاقات متعددة الأطراف- بالإضافة إلى المتغيرات التي ترتبط فيها هيئة واحدة بكثير من الهيئات.

يأخذنا هذا إذاً إلى دلالة دراسة العلاقات الأميركية الكردية التي تتكون من شقين؛ وتبين الرسالة من جهة تأثير الكيانات غير الرسمية، مثل كرد العراق على السياسة الخارجية الأميركية وعلى الآخرين، وتوضح من جهة أخرى أن السياسة الخارجية يمكن أن تتأثر بالكيانات غير الرسمية وتتفاعل معها. وعلى العكس من ذلك يشير الفصل الأول بأن معظم أنماط العلاقات الدولية تتركز بطريقة أو بأخرى على الدولة ودورها وقوتها ومصالحها[1]، وكذلك دور الأجهزة (سواء مادية أو فكرية)[2]. ومن الواضح أن التفاعل بين الكيانات الدولية وغير الدولية أُهمِلَ نسبياً؛ وفي الوقت نفسه قال فوكس بأن نظريات العلاقات الدولية المختلفة تكون جزئية، وبهذا لا يمكن أن تجيب بالمثل على جميع الأسئلة التي تظهر في كل مرة[3]، ومن ثم فإن الحاجة إلى التركيز على خصوصيات الحالة، وبشكل خاص تلك التي تتضمن هيئات غير دولية،

(1) David Lumsdaine, 'The intertwining of International and domestic politics', *Polity Forum*, 29(2) (Winter 1996):299–306.

(2) Heikki Patomaki and Colin Wight, 'After Post positivism? The promises of Critical Realism', *International Studies Quarterly*, 44(2) (June 2000): p. 235.

(3) William T. R. Fox, ed., 'The uses of international relations theory', *Theoretical Aspects of International Relations* (Notre Dame IN: University of Notre Dame Press, 1959), pp. 29–40.

هي بالتحديد ما هدفت الدراسة الحالية إلى تنفيذه. وعلى الرغم من ذلك لا يعني هذا أن كل حالة تعتبر منفردة بذاتها دون أن توضع في سياقها الزماني والمكاني، وتجاهل دور العوامل المتعددة التي تؤثر على العلاقات الدولية. وعلى العكس من ذلك تقول هذه الرسالة بالإضافة إلى قول فوكس إنّ خطاب العلاقات الدولية يجب أن يهدف إلى فهم كل السياسة العالمية وليس أجزاء فقط منها[1]، وهو الخطاب الخالي من محددات الزمان أو المكان.

ولأنّ موضوع التفاعل بين الكيانات الرسمية وغير الدولية ظل بصفة عامة دون دراسة في العلاقات الدولية الأساسية، فقد طرحت الحاجة إلى تحليل أكثر تعميماً يكون دافعه الموضوع محل الدراسة والبحث وحتى هذه الغاية، النموذج المقترح. وهذا يعتبر العلاقات الدولية مجالاً معقداً للتفاعلات متعددة الأبعاد فيما بين الهيئات على المستوى المحلي ومستوى شبه الدولة ومستوى عبر الدولة ومستوى الدولة والمستويين الإقليمي والعالمي. وهو يوجه الاهتمام بشكل خاص إلى الدور الذي تلعبه الكيانات غير الرسمية في العلاقات الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر رغم أن هذا يتم من دون مجاملة مسبقة لأي نوع من الممثلين. ويعترف النموذج أيضاً بالأهمية التفاعلية للعوامل المادية والفكرية في التشكيل المتبادل للأجهزة والعملاء في مجموعة الديناميكيات التفاعلية متعددة الأبعاد.

في خريطتي النظرية إذاً استخدمت النموذج النظري الذي يعتبر العلاقات الدولية «علاقات بينية متعددة الأبعاد»، وأكدت على الحاجة إلى أن تنتقل العلاقات الدولية بعيداً عن مجرد التفسيرات بين الدول: دور الأجهزة (سواء فكرية أو مادية) هو محور التفاعل بين الكيانات الدولية وغير الدولية (بخلاف الهيئات الاقتصادية التي أكدت عليها الأدبيات الحالية بشكل خاطئ) والتي

---

(1) Ibid.

تسعى إلى مصالحها الخاصة. وقد مثلت النظريات النقدية وما وراء النظريات تحديات هامة للعلاقات الدولية الأساسية، ولكن الحماس المتزايد غالباً لمنهج العلاقات الدولية المتعارض والتفسيرات الهيكلية والمركزية للدولة كان يعني أنها أخفقت في تحويل العلاقات الدولية إلى نظرية متماسكة قابلة للتطبيق؛ فالصورة متعددة المستويات ومتعددة الأبعاد للعلاقات الكردية الأميركية التي تظهر من الأبواب السابقة تبين ملاءمة المنهج الشمولي للعلاقات الدولية الذي أنادي به هنا.

2 الاستنتاجات

في ظل ندرة الأدبيات الخاصة بالموضوع محل الدراسة فقد تم تحويل المصادر الأولية بصفة أساسية. وبالتالي فقد تم إجراء مقابلات شخصية في الولايات المتحدة وشمال العراق (الإقليم الكردي ذو الحكم الذاتي)، وقدمت لي هذه المقابلات مادة كبيرة الدلالة بينما تم استخدام الوثائق الأميركية الرسمية التي صدرت أخيراً نسبياً (2003، 2005) على نطاق موسع، وهكذا فإن غياب المادة التجريبية بشأن الكرد والسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط - الجانب الذي تم تحليله على نطاق واسع في الباب الثالث - مَثَّل عاملاً هاماً يمكن تفسيره من خلال غياب الاهتمام بشكل التحليل البحثي.

ارتبط منطق اختيار الموضوع بحاجة المجتمع الأكاديمي ليس فقط إلى توسيع الآفاق بتحليل الأمور ذات الثقل المماثل كالتغير مما يُسمى قضايا شعبية - مثل الصراعات الإقليمية داخل الدول وخارج الدول - وإنما أيضاً في محاولة اكتشاف طرائق معرفية جديدة. ووفقاً لهذا المعنى فإن التحليل النظري للأحداث الإقليمية والدولية، وكذلك المنهج الشامل للموضوع في

مجال العلاقات الدولية الذي تمّت دراسته من خلال الأبواب السابقة يكشف عن العلاقات الأميركية الكردية وكذلك تطبيقاتها النظرية.

ومن ثم فإن الرسالة تناولت في البداية القضية الكردية بالتعقيب المزدوج الذي يظهر في تأثير تفاعلاتها الكامنة بين الكرد وبين هؤلاء والقوى الدولية والإقليمية والتي تحمل مطالب كردية بالاعتراف بوضعهم الثقافي والاجتماعي والسياسي في الدول الإقليمية التي انتشروا فيها بعد الحرب العالمية الأولى (إيران والعراق وتركيا وسوريا). فالمطالب الكردية بتقرير المصير في منطقة محاطة إقليمياً تتكون من حدود تلك الدول الإقليمية - وبالتحديد كردستان - كانت محصورة حتى وقت قريب بمطالب من أجل الاستقلال. ومع ذلك يُلاحَظ اليوم إلى أي مدى تحولت هذه المطالبات من خلال معظم الحركات الكردية إلى مطالب بالحكم الذاتي في إطار فيدرالي مع تحول حزب العمال الكردستاني منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1992 إلى حالة أكثر وضوحاً. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وما بعدها تسببت هذه المطالب أيضاً بإقامة الدولة في ظهور القضية الكردية كقضية عالمية انقسمت بعد ذلك إلى قضايا أخرى. وفي المقابل فإن هذا خلق مشكلات وقضايا مختلفة الأنواع طبقاً لطبيعة دولة الإقامة وخصائص كل مجموعة كردية ومدى تدخل القوى الإقليمية والدولية في ذلك. وهكذا فإن الإيحاءات الفردية والجماعية في وقت واحد للقضية الكردية إضافة إلى الطبيعة المختلفة للحركات الكردية الفردية يمكن أن تستنتج من ذلك.

وكإجابة على موضوع القضية الكردية وما تتعلق به، تم بيان تفاعلات من هذه الأنواع بشكل صريح في الباب الثاني من خلال النموذج النظري «الرأسي - الأفقي». وقد وضّح النموذج الثاني في الباب الثاني «مخطط المحور» الوضع غير الدولي للكرد بينما ترجع الأصول التاريخية لهذا الوضع

إلى سلسلة من العوامل. وقد تم تقديم الأسباب الاقتصادية والجغرافية بالإضافة إلى الدلائل السياسية والتاريخية بشكل مستفيض على أنها من بين العوامل الداخلية البارزة التي أدت إلى ظهور القضية الكردية. لقد شملت هذه الهيكل الكردي الاجتماعي السياسي المستقل الذي كان يقوم على الشكل القبلي للمنظمة التي تتوزع إلى أسر مميزة ناهيك عن التشكيلات الأخرى ذات الطبيعة الثقافية والمجتمعية التي تتفق مع مفهوم مصطلح القبيلة في سياقه الكردي. ويمكن استعراض المزيد من إيضاحات اعتماد الكرد على الآخرين في التغلب على العوائق التي مثلتها حقيقة التفكك الكردي وقوتهم المحدودة ككيانات غير دولية بدعم كافٍ (بعيداً عن كرد العراق) من خلال نقاط الضعف المختلفة للقيادة الكردية (سواء في العراق أو إيران أو سوريا أو تركيا). ترجع هذه الإخفاقات إما إلى صراعات بينية كردية وإما إلى غياب الرؤية والقوة اللازمتين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. فإذا كان يلزم حل القضية الكردية فإنه، بالتالي، يجب جعل المطالب الكردية، بالتعاون بين الكرد والوحدة، أولوية أولى.

أحد الأسباب الشكلية الأخرى التي جعلت القضية الكردية لا تزال قائمة يقوم على وجود الكرد وثباتهم في الأراضي ذاتها لمدة 4000 عام (حتى تقسيم الشرق الأوسط إلى دول رسمية من خلال القوى الأوروبية في 1916) بالإضافة إلى وعيهم العميق بالانتماء إلى دولة مميزة وذات حدود لأراضيها، وبأنهم، أي الكرد، صارعوا بشكل مستمر رغم أن هذا الصراع كان بدرجات مختلفة لمقاومة إلغائهم والقضاء عليهم. ومن جهة أخرى كان استمرار القضية الكردية يرجع إلى عوامل خارجية، ومن بينها التدخل الإقليمي والدولي منذ مشاركة العثمانيين والصفويين في الشؤون الكردية، والاستعداد الكردي المسبق للاعتماد على إمبراطوريات قوية بالنسبة إلى موقفهم الضعيف منذ حقبة الإمارات الكردية والميول الوطنية الموالية لهم منذ 1869.

إن عدم الوحدة الفكرية بين الكرد منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وموقعهم الجغرافي عبر التاريخ - المنطق وراء تقسيم كردستان - بالإضافة إلى تحولهم الغربي والسياسات الوطنية للدول الإقليمية التي يوجد فيها انتشار كردي، هي أسباب تمكننا من تعريف القضية الكردية كظاهرة متعددة الأركان. ومن ثم فإن التعامل مع الكرد كمفعول بهم وأخيراً كفاعلين انقسم أيضاً إلى قضايا ومشكلات تعرض الأدوار التي لعبتها القوة والتوازنات المتقابلة، بالإضافة إلى أهمية الوسائل التي تعمل لغايات الفرد والتي تبرر علاقة دراسة الحالة بالعلاقات الدولية، وهذا هو منهجنا في هذه الرسالة. لذلك فإن العلاقات التفاعلية للقضية الكردية في إطار العلاقات الدولية تصنفها تلقائياً على أنها قضية سياسية أيضاً، في حين تمثل منظوراتها الاجتماعية والتاريخية الأساس الذي يجب أن يقوم عليه تحليلها السياسي.

إن الفترة من 1945 إلى 1969 كانت تُعرف بالإشارة الأولى للمشاركة السياسية غير المباشرة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تدخلها الاقتصادي؛ فحقبة رئاسة نيكسون أدّت إلى تغيير ثانٍ في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وإعادة توجيهها نحو ممثلين دوليين بعينهم، مثل وكلاء الولايات على أساس عقيدة «الأركان الثنائية» (والتي أثنت على دور إيران والسعودية) وهيئات غير دولية مثل كرد العراق بالنسبة إلى تحقيق المصالح الوطنية الأميركية. وبعد ذلك كان للسياسة الخارجية الأميركية دورها الثالث بعد رئاسة جورج بوش فانتقلت لأول مرة نحو الانفجار المباشر ولكن قصير المدى بسبب التدخل السياسي الأميركي في المنطقة على مدار حرب الخليج الثانية. وخلال هذه المرحلة نجد أن استبدال إيران بعراق صدام كركن أميركي بديل من أجل مواجهة الخمينيين هو أمر غريب وواضح.

ورغم ذلك، فإلى فترة حكم بيل كلينتون - الدور الرابع للسياسة

الخارجية الأميركية - يمكن أن ترجع أصول قرار الولايات المتحدة بشن حرب الخليج الثالثة بالإضافة إلى احتواء هيئات دولية معينة مثل إيران وعراق صدام، وكذلك هيئات غير دولية مثل الجماعات الإرهابية العالمية. لكن سواء كانت السياسة الخارجية الأميركية قد نجحت في تحقيق سياسة الاحتواء الخاصة بها في منطقة الشرق الأوسط أم لا فإن هذا يبقى مطروحاً في ظل المستجدات الخارجية في العراق وخطاب السياسة الخارجية الإيرانية العدواني والعلاقات المعادية للولايات المتحدة مع قبل إيران. وفي النهاية فقد وصل التحول الجذري للسياسة الخارجية الأميركية - بمعنى استعدادها العسكري الموسع - إلى ذروته في عهد جورج بوش. وقد شكل إعلان «استراتيجية الأمن القومي» في 2002، كمسار مماثل لمسار معظم الرؤساء الأميركيين، أساس السياسات الأميركية المتشددة للمشاركة المباشرة في المنطقة من خلال استخدام القوة، ووصل إلى أقصى مستويات التدخل والاحتلال العسكري؛ وقد تم هذا باسم هدف التحول الديمقراطي، ومن خلال منطق محاربة الإرهاب المتمثل بـ «محور الشر»، وكذلك «الدول المارقة». ومن ثم فإن الخطابات الرئاسية الأميركية للإنسانية الانتهازية الممتزجة بالواقعية الفردية - كما أسميها - اكتشفت أنها جميعاً تتبع المسار ذاته. إنّ الإضاءة على هذه الأحداث في الفصلين الرابع والخامس الذي أفصح عن تطور السياسة الخارجية الأميركية بالإضافة إلى وجود العلاقات الأميركية الكردية قد كشف عن أهمية وجود إطار زماني ومكاني معين يجب وضع التحليل بداخله.

ومع بيان التزام الارتباط الأميركي بكرد العراق على أساس القضية الكردية وليس المسألة الكردية فإن بداية العلاقة الأميركية بقضية كرد العراق مع نهاية حرب الخليج الثانية اتضحت بعد ذلك. ولكن موضوع الصراع

بين الحزب الديمقراطي لكردستاني والاتحاد الوطني لكردستان خلال التسعينيات - كأحزاب كردية رئيسة في المشهد السياسي الكردي في العراق - يؤكد أنه العامل الأهم في إثارة التدخل الأميركي الحاسم الأول في قضية كرد العراق(على نحو تمييزها عن «المسألة») بمراعاة أن العلاقة الأميركية بكرد العراق كانت، حتى هذه النقطة، توجّه من خلال العلاقة بين الولايات المتحدة وشاه إيران.

وقد بينّت بالتحديد كيف تعرضت السياسات الأميركية تجاه الممثلين الدوليين وغير الدوليين الإقليميين، وكيف أنها خضعت للأوامر التي وضعتها أجندة السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط التي تعكس «المصالح الوطنية» للولايات المتحدة كهدف مطلق يُراد تحقيقه. ومن بين الكثير من العوامل والأحداث التي تم التعرف عليها وتحديدها على أنها تحدد هيكل السياسة الخارجية الأميركية فإن المثال الأساسي الذي يجب استكشافه كان المصالح الوطنية الأميركية. وعلى هذا الأساس فإن الطبيعة الخطية للسياسة الخارجية الأميركية التي لم تتغير رغم حدوث انحرافات قليلة فيها، والتي تأثرت بصفة أساسية بجهاز المخابرات المركزية، وكذلك بشخصية الرئيس والإدارة الأميركية لا يمكن أن تُفسَّر وحدها. وبالإضافة إلى هذا، فإنّ صياغة سياسة صنع القرار الأميركية في الداخل ترجع إلى الدستور وإلى أيديولوجيات الرؤساء الأميركيين وكذلك إلى النظام المحدد لتخصيص فريق عمل لأداء الإدارة، وهكذا فإن ممارسة السياسة الخارجية الأميركية التي كان يحكمها المنطق، والتي تم تبنيها بشكل غير تمييزي من خلال الرؤساء الأميركيين تأكدت كسياسة إنسانية انتهازية تميل إلى الواقعية الفردية.

بالإضافة إلى ذلك تم استكشاف علاقة الولايات المتحدة بكرد العراق

على أنها التفاعل الأميركي الكردي الوحيد الذي حصل حتى الآن، وقد تم تفسير الاتصالات الأميركية المحدودة وغير المعلنة ببقية الحركات الكردية في إيران وسوريا وتركيا نتيجة للمخاوف من جانب السياسة الخارجية الأميركية بشأن إحداث أي اضطراب في العلاقات مع الدول الإقليمية من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التداعيات على الجبهة الإقليمية الأميركية. فالاتصالات الأولية المحدودة بين الولايات المتحدة الأميركية والكرد التي بدأت على أساس إنساني في صورة مساعدة اقتصادية (آب/ أغسطس 1969) تبدّلت إلى علاقة أميركية كردية رسمية ولكن غير معلنة (تموز/ يوليو 1972) وتحولت بذاتها إلى تفاعلات موسعة ورسمية ولكن معلنة (1992)، وانتهت بعد ذلك إلى علاقة مؤسسية ذات أهمية استراتيجية للسياسة الخارجية الأميركية العراقية، خصوصاً في أعقاب الرفض التركي للمشاركة في حرب العراق (2003).

بعد ذلك ازدادت العلاقة الأميركية بكرد العراق قوة، وهكذا انتهت كسياسة أميركية كردية (2005) رغم أنه من الناحية العملية ظلت ضمنية بسبب الخلط الاستراتيجي من جانب الولايات المتحدة تجاه المنطقة بصفة عامة والكرد بصفة خاصة.

إن الكشف عن علاقة أميركية كردية من خمس مراحل كانت توازي المراحل الخمس للسياسة الخارجية الأميركية حتى وصول جورج بوش إلى الحكم، فأوضح الدور الفعال لكرد العراق - ككيان غير دولي - في التحضيرات التي تتم من قبل السياسة الخارجية الأميركية لفترة ما بعد صدام. وهكذا لم تبدُ السياسة الخارجية الأميركية قادرة على توجيه التطورات الكردية فحسب بل تبين أن التأثير الكردي على عرض ممارسة السياسة الخارجية الأميركية ذو أهمية مماثلة.

إذا كانت الحرب على الإرهـاب قد شكلت السياسات الخارجية الأميركية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين فإن السياسة الأميركية العراقية للإطاحة بصدام – في أعقاب حرب الخليج الثانية – مكنت العلاقات الأميركية بكرد العراق.

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية حتى الآن فإنها كشفت (بالتعارض مع الكتابات البحثية التي تقول العكس) ليس فقط أنه لم يتم التخلي عن الكرد بشكل فعلي – مع عدم وعدهم مطلقاً – في عام 1991، وإنما أيضاً أن أهم فترة تم فيها غرس بذور التطورات في القرن الحادي والعشرين لم تكن فترة رئاسة جورج بوش. وعلى العكس من ذلك فإن سياسة كلينتون «المنخفضة» وكذلك مستوى التسوية والتصالح هما اللذان وضعا أساس السياسة العراقية والكردية الأميركية الحالية؛ ومع تعلق الأمر بجورج بوش فقد كان مشروعه للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط هو المبادر، ويحتمل أن يكون قد دفع بمزيد من التطورات في العلاقة بين أنقرة وقضية كرد تركيا.

وبدءاً من تورغوت أوزال وحتى مجيء رجب طيب أردوغان كان يبدو أن هذين السياسيين استثنائيان على مستوى السياسة التركية بمعنى أنهما كانا يقبلان الواقع الكردي في جنوب شرق تركيا، ومع ذلك فإن الإصرار الكردي على الحقوق السياسية والمدنية المتشابكة مع الحقوق الثقافية وإحجام البيروقراطية التركية عن طلب حل سياسي للقضية الكردية بسبب مخاوف من تعرض الوضع الراهن في تركيا للخطر في ضوء المستجدات العراقية (2003)، يوضح العلاقة المتعارضة، ويفسر أيضاً استمرار قضية كرد تركيا. ويجب الإشارة إلى تصريح لرئيس الأركان العامة التركي ألكر بسبوب فيما يتعلق بالحاجة إلى الحفاظ على «علاقات سليمة بين القادة العسكريين

والمدنيين»[1] في حين كانت تُحاك مخططات لانقلاب عسكري آخر (عملية باليوز) ضد حزب العدالة والتنمية ظهرت بوادره في كانون الثاني/ يناير 2010، إلا أننا لم نر بعد كيف يمكن أن تؤثر التطورات المستمرة للعلاقات المحلية بين جيش البلاد والجناح السياسي على قضية كرد تركيا.

فمع أن التعاملات الأميركية الكردية كانت مقيدة حتى الآن ومحدودة على كرد العراق إلا أن هناك تطورات هامة لوحظت بين الولايات المتحدة وبقية الجماعات الكردية في سوريا وإيران وتركيا. فأسر عبد الله أوجلان (1999) بتدخل مكثف من الولايات المتحدة، وبعد ذلك الاجتماعات الأميركية مع الشخصيات السياسية الكردية من الأطراف الإيرانية والسورية لم تكن مصادفة أو عارضة، ومع التمويل الأميركي للمعارضة المحلية في سوريا وإيران نجد أن كرد سوريا قد كسروا جزئياً صمتهم الطويل لأول مرة في القرن الحادي والعشرين، وهذا بدوره ليس مصادفة.

تم التوصل إلى استنتاجين من دراسة العلاقات الأميركية بكرد سوريا وإيران والعراق وتركيا. أولاً لا يمكن وضع العلاقات الأميركية الكردية في إطار محدد؛ فبينما قد تكون هذه العلاقات مع كرد تركيا قد بدأت على أساس العداء للنظام العراقي إلا أن هذا لم يكن الحال مثلاً مع كرد سوريا على الرغم من الاتصالات الواهنة بين الولايات المتحدة والنظام العلوي. وحتى اليوم، ومع العلاقات الأميركية الإيرانية المعادية، تبدو التطورات في قضية كرد ايران بطيئة؛ وفي الوقت نفسه فإن العلاقات الأميركية التركية عرقلت بالفعل أي تطور في قضية كرد تركيا، بينما لم يكن هذا هو حال كرد إيران. وهكذا

(1) İlker Başbuğ, 'First draft of the 'Başbuğ doctrine'', *Hurriyet* (15 April 2009) in http://www.hurriyet.com.tr/english/domestic/11433645.asp (last accessed April 2009).

فقد بينت الدراسة المقارنة أن العلاقات الأميركية الكردية يمكن أن تتقدم أو تتراجع عن طريق العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الإقليمية أو أنها تسير بشكل آخر موازية لها.

في الوقت نفسه من الممكن أن تستمر العلاقات الأميركية مع الأنظمة الإقليمية على الرغم من العلاقات الأميركية الكردية في ضوء الدور الهام لهؤلاء كعامل توازن في التطورات العراقية المحلية (والذي يتضح صراحة في مخطط «المحور» في الباب الثاني)، والعلاقات الأميركية العراقية بعد سقوط صدام في أعقاب الحرب على العراق (2003). بالإضافة إلى ذلك، وكما يبين تحليل (النموذج النظري هنا) فإن قرار الولايات المتحدة خوض الحرب مع العراق سواء بدعم كردي أو من دونه يكشف بلا شك الدور البارز للقوى الدولية التي توجد في مركز «النموذج النظري» الذي حللناه في الباب السابع، على مستوى العلاقات الدولية. وقد تم تأكيد الإيضاحات في الباب الثاني في شأن مخطط «المحور» الذي يبين كيف تم تقليص القضية الكردية في الأيديولوجيات والمصالح الوطنية للقوى الإقليمية والدولية؛ في المقابل كانت القوى الكردية تعمل على تحريك سياستها الخاصة. ومن ثم فإن العلاقات الأميركية الكردية تبدو أنها محددة بأربعة معايير (رغم أنها ليست معالجة تماماً)، ولهذا يجب أن ننظر إلى العلاقة الأميركية بالدول الإقليمية، والعلاقة الكردية مع دول الإقامة، وموقف الدول الإقليمية في ضوء التطورات الداخلية في الولايات المتحدة والدول الإقليمية وكذلك في الشؤون الكردية. بالإضافة إلى ذلك فإن حالة الكرد في العراق تظهر واضحة كدراسة حالة للعلاقات الأميركية بالهيئة غير الدولية.

ومع ذلك فإن الاهتمام الأميركي بالكيانات غير الرسمية – المعرفة في الباب الأول – ليس ظاهرة جديدة في ظل الدور التأثيري للحركات الدينية

والوطنية المتوجهة توجهاً متطرفاً ، والتي ظهرت خلال الستينيات وازدادت خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، مع ظهور نوع جديد من التهديدات المتأتّية من جهات غير دولية. مثل هذه الأحداث أدت إلى إعادة توجيه السياسية الخارجية الأميركية لمصلحة الجهات الدولية وغير الدولية التي تقاربت مصالحها مع الولايات المتحدة. وبالتالي فقد قدم الباب الثالث تفسيراً لمسألة كيف يجب أن يشمل تعريف السياسة الخارجية أيضاً الكيانات غير الرسمية . وعلى هذا الأساس، وفيما يتعلق بتطبيق السياسة الخارجية كاحتكار للدول، فقد تّمت إعادة النظر في هذا في ضوء الإشارات المتعددة لـ «القوة» الصادرة عن عدة هيئات.

لذلك فإن غياب الالتزام من جانب السياسة الخارجية الأميركية نحو الممثلين الدوليين وغير الدوليين يمكن إرجاعه إلى انتشار القوة وكذلك إلى زيادة البيروقراطية الأميركية. ويصبح هذا فيما بعد هيكلاً عملاقاً تؤدي فيه المداخلات المتعدّدة من جهات مختلفة إلى عملية تفكيك من حين لآخر لكيفية صوغ السياسة الخارجية الأميركية بسبب وجود آراء مختلفة تصارع من أجل التفوق والسيادة. إن غياب موقف موحد من الجانب الأميركي لا يمكن تفسيره فقط بمعرفة غير كافية من قبل المستخدمين الأميركيين لقضايا الشرق الأوسط بصفة عامة والشؤون الكردية بصفة خاصة. وكما تبين من خلال المقابلات الشخصية التي تمت مع مسؤولين أميركيين مختلفين فإن هذا الغياب يرجع أيضاً إلى المواقف المختلفة التي تبنتها البيروقراطية الأميركية تجاه الجماعات الكردية المختلفة، وكذلك تقديم الآراء السائدة في كل الإدارات البيروقراطية الأميركية نحو المجموعة الكردية ذاتها. وكان هذا هو الحال لأن الولايات المتحدة تمثلت بآراء مبعثرة نحو الكرد يتم تحديدها، ليس فقط من خلال الأولويات الأميركية المختلفة تجاه الدول

الإقليمية المختلفة التي يعيش فيها الكرد وإنما أيضاً بسبب غياب سياسة أميركية موحدة تجاه الشرق الأوسط حتى الآن. ومع ذلك فإن سيادة القرارات الرئاسية الأميركية كانت ملحوظة رغم أن هذا كان على حساب الكونجرس (الذي ازداد دوره خلال الفترة التي تمّت دراستها بشكل ملحوظ في حقبة ما بعد الحرب الباردة) وبقية المجموعات البيروقراطية.

يبدو أن التطورات في أوائل القرن الحادي والعشرين في القضية الكردية قد فتحت حقيبة أويولس التي تحتوي على رياح عظيمة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، ومن الآن فصاعداً، يبدو من غير المحتمل أن أي تطورات محتملة في القضايا الكردية في سوريا أو إيران أو تركيا سوف تحدث بالطريقة ذاتها - أي خارجياً وبالقوة - كما كان الحال مع الغزو الأميركي للعراق، أو أن أياً من الأميركين أو الكرد سيكونون على استعداد لتكرارها في ظل التداعيات التي سببتها هذه السياسات على العلاقات الدولية، وإنما يجب مراعاة أي تسوية لمطالب اللاعبين الدوليين واحتياجاتهم - سواء كانت إقليمية أو دولية - وهكذا؛ تم فهمها على أساس سماتها الخاصة للقضاء على الصراعات الدولية في مجال العلاقات الدولية.

وفي ظل التطورات المستمرة في القضايا الكردية في سوريا وإيران وبشكل خاص في تركيا، فإن سياسة بوش المتعلقة بالحاجة إلى التحول الديمقراطي في المنطقة كمطلب للتقدم الإقليمي وفقاً للشروط والمعايير الأميركية ومدى استعداد إدارة باراك أوباما لاتباع سياسات سابقيه، يمكن أن تخلق دافعاً آخر للقضايا الكردية في العقد القادم. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الولايات المتحدة اليوم مطالبة بإيجاد«فصل ذهبي» في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن هذه التطورات يحتمل أولاً، وقبل كل شيء، أن تؤثر على كرد تركيا. وفي هذا الشأن فإن الوساطة الأميركية في القضية الكردية

التركية على عكس اللامبالاة المعلنة، وشبه الاهتمام غير المعلن من جانب الولايات المتحدة نحو كرد إيران وسوريا توضح ذلك؛ فبرغم أن العلاقة الأميركية بكرد العراق أثبتت في النهاية أنها تفاعلية ومباشرة إلا أن العلاقات الأميركية بقضية كرد تركيا لا تزال تنتظر المزيد من التحليل في بحث آخر.

وبلا شك فإن سياسات أوزال والسياسة الكردية العسكرية في تركيا (التي تسببت في نشاط متطرف من جانب حزب العمال الكردستاني)، والتعريف اللاحق بقضية الأكردية في تركيا مع ظهور حزب العمال الكردستاني ووجود أردوغان في الحكم، قد وضعت القضية الكردية في البلاد في دائرة الضوء. وقد نتج تفكك الحركة الكردية في إيران عن طريق إلغاء مركزية القوة الذي حدث من خلال تعدد الأحزاب وغياب التعاون الملموس بين الطرفين في حين أن إخضاع كرد سوريا لسيطرة الدولة بسبب عددهم المحدود وغياب المعونة الخارجية يفسر جزئياً المنطق الأولي لـ حزب العمال الكردستاني بشأن الحاجة إلى توحيد جميع أجزاء كردستان. إنّ خطاباً من هذا النوع لا يرتبط بوعي الكرد لهويتهم الخاصة فقط لأنّ القضية الكردية هكذا طُرِحَتْ كديناميكية داخلية وخارجية مؤثرة.

بالنظر إلى التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأميركية التي لا تستمر تعاملاتها (سواء مع جهات دولية أو غير دولية) لفترة طويلة بسبب تحديد أولوياتها ومصالحها الوطنية التي يمكن أن تكون فيها تلك التعاملات مع الجهات الدولية معلنة أو غير معلنة ولكن خفية، تبدو قضية العلاقات الأميركية بكرد تركيا واضحة في هذا الشأن. إنني أجد أنّ العلاقة التفاعلية الأميركية بكرد تركيا تمرّ في «مرحلة بروتو» ربما لإعطاء دفعة أخرى نحو نموذج الحكم الفيدرالي الذي قد ينشأ في العقد القادم إذا تحملته أنقرة. وبالتالي فإن المطالب الأميركية واستمرار ضغط الاتحاد الأوروبي على قضايا

حقوق الإنسان، والحقوق الثقافية للأقليات التركية بالإضافة إلى إتمام عملية التحول الديمقراطي في تركيا وسيادة الجناح السياسي على الجناح العسكري الكمالي داخل البلاد، كل ذلك قد يؤدي إلى خلق الظروف التي يمكن أن تساهم بشكل ملحوظ في التسوية السياسية للقضية الكردية.

وبهذا يبدو أن السياسة الأميركية نحو الكرد قد تعتمد أيضاً على مشروع التحول الديمقراطي الأميركي ومدى خدمة هذه السياسة للمصالح الأميركية في تنفيذها، والدور الذي سوف تلعبه الدول الإقليمية وحلفاء الولايات المتحدة في ذلك، ومن ثم يبدو محتملاً أن السياسات الكردية الأميركية - سواء أكانت إيجابية أو سلبية - ستعتمد على التطورات الدولية والإقليمية. وفي الوقت نفسه سوف يكون من الضروري مواجهة الصدام بين مبادئ القانون الدولي التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واحترام وحدة أراضي الدول والالتزام بقوانين حقوق الإنسان ذات الصلة بحماية الحقوق الفردية والجماعية (والتي تعني في الحالة الكردية الحقوق الوطنية). ومثل هذه التعقيدات تظهر القضية الكردية كظاهرة معقدة في العلاقات الدولية يبدو أن حلها صعب وشائك، بعيداً عن أي نوع من أنواع التسوية السياسية.



ملحق*

تقرير عن الشعب الكردي والمنطقة التي يعيش فيها الكرد المشار إليها في جلسات اجتماع وتقارير ومشروعات القوانين في الكونجرس الأميركي

تقرير

كتبه ناثان ك. ميللر

عن

حكومة إقليم كردستان

تمثيل الولايات المتحدة الأميركية

(آب/ أغسطس 2008)

* تقرير غير منشور يكشف عن المشاركة الأميركية في المسألة الكردية.

العنوان: المخصصات الإضافية للإعانات العاجلة وعمليات النقل لأغراض الإغاثة من آثار الكوارث الطبيعية، والاحتياجات العاجلة الأخرى، والتكاليف الإضافية لعملية «درع الصحراء»/ «عاصفة الصحراء» قانون عام 1992.

CIS-NO: 91-PL102–229

DOC-TYPE: التاريخ التشريعي

DATE: Dec. 12, 1991

ENACTED-BILL: 102 H.J.Res. 157: تقرير تتبع استرجاع مشروع قانون

STAT: 105 Stat. 1701

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 575

تحديد مخصصات مالية للعمليات التي تقوم بها القوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية في العراق وتركيا وتقديم عمليات الحماية اللازمة للكرد اللاجئين والمساعدات الإنسانية للكرد والأغراض الأخرى المتعلقة بالعراق.

العنوان: كردستان في عهد صدام حسين

CIS-NO: 91-S382–17

المصدر: لجنة العلاقات الخارجية. مجلس الشيوخ

DOC-NO: S. Prt. 102–56

DATE: Nov. 1991

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 1039-A; 1039-B

SUDOC: Y4.F762/:S.prt.102–56

MC-ENTRY-NO: 92–10533

ملخص:

تقرير المسؤولين، قام بإعداده بيتر و. غالبريث، ويستعرض فيه نتائج الزيارة التي تمت في الفترة من 4-11 أيلول/ سبتمبر عام 1991 إلى كردستان العراق من أجل معاينة الظروف المعيشية السائدة بعد الانتفاضات التي قام بها المتمردون الكرد والهجمات الانتقامية للجيش العراقي.

ويستهدف بحث الاحتياجات والخيارات المتاحة لإسباغ الحماية الدولية على الكرد من أية هجمات أخرى مستقبلية، كما يقدم أدلة على الأعمال الوحشية التي تم ارتكابها ضد الكرد في ظل حكم صدام حسين.

العنوان: تصديق على مشروعي قانون العلاقات الخارجية للسنة المالية 91و 92

CIS-NO: 91-PL102–38

DOC-TYPE: P.L 102–38 :تاريخ تشريعي رقم

DATE: Oct. 28, 1991

ENACTED-BILL: 102 H.R. 1415 :تقرير تتبع إحياء مشروع قانون رقم

STAT: 105 Stat. 647

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 575

ملخص:

الموافقة على مخصصات مالية للسنتين الماليتين 1992 و1993 إلى وزارة الخارجية وللأغراض الأخرى.

الأجزاء ذات الصلة من مشروع القانون تم استنساخها هنا:

«توجيه إذاعة صوت أميركا من أجل تقديم خدمات باللغة الكردية وبرامج

متميزة بالصربية والكرواتية في داخل الجزء الذي يتم تقديمه باليوغسلافية».

العنوان: خدمات الإغاثة العاجلة للشعب الكردي، اتصال من السيد الرئيس

CIS-NO: 91-H380–20

المصدر: لجنة العلاقات الخارجية- مجلس

DOC-TYPE: النوع وثيقة

DOC-NO: H. Doc. 102–86

DATE: May 20, 1991

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 996-A; 996-B

SUDOC: Y1.186–7:102/

MC-ENTRY-NO: 91–20800

نقل الإخطار الرئاسي والمؤرخ في 17 أيار/ مايو 1991 من أجل إدخال عدد محدود من جنود القوات المسلحة إلى شمال العراق من أجل تزويد الشعب الكردي بمواد الإغاثة الإنسانية العاجلة في ضوء القمع العراقي المستمر للكرد في أعقاب وقف إطلاق النار في 6 نيسان/ أبريل وانسحاب القوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية من جنوب العراق.

العنوان: آثار الحرب: أزمة لاجئي حرب الخليج الفارسي

CIS-NO: 91-S522–25

المصدر: لجنة السلطة القضائية – مجلس الشيوخ

DOC-TYPE: مطبوعة

DOC-NO: S. Prt. 102–31

DATE: May 20, 1991

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 1042-A; 1042-B

SUDOC: Y4.J892/:S.prt.102–31

LC-CARD-NO: 91–601653

MC-ENTRY-NO: 91–21035

تم إدراجها في التاريخ التشريعي برقم: P.L. 102–45

ملخص:

تقرير المسؤولين، تم إعداده من أجل اللجنة الفرعية لموضوع شؤون الهجرة واللاجئين، ويستعرض النتائج التي توصلت إليها اللجنة الفرعية بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 1991 من قبل لجنة استماع حول زيارة 27 نيسان/ أبريل – 9 أيار/ مايو إلى العراق وتقييم عملية الإغاثة الإنسانية الدولية من أجل مساعدة الكرد والأقليات العرقية والدينية الأخرى الذين أصبحوا لاجئين في أعقاب الحرب في الخليج الفارسي.

العنوان: الحرب الأهلية في العراق

CIS-NO: 91-S382–89

المصدر: لجنة العلاقات الخارجية. مجلس الشيوخ

DOC-TYPE: مطبوعة

DOC-NO: S. Prt. 102–27

DATE: May 1991

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 1039-A; 1039-B

SUDOC: Y4.F762/:S.prt.102–27

LC-CARD-NO: 91–601111

MC-ENTRY-NO: 91–21007

ملخص:

تقرير المسؤولين، قام بإعداده بيت و. غالبريث، عن الموضوعات

الإنسانية والسياسة المتبعة التي تتعلق بالاضطرابات الأهلية في العراق. ويقوم التقرير بتقديم نظرة عامة عن التمرد الكردي ووصف عمليات القمع التي قامت بها القوات العراقية في الزيارة التي تمت إلى المناطق العراقية تحت السيطرة الكردستانية في الفترة من 30 آذار/ مارس إلى 31 آذار/ مارس عام 1991.

عملية التقييم وتقديم التوصيات لإطلاق مبادرات تقديم المساعدات الإنسانية للكرد، كما تقوم بمراجعة التعقيدات الإقليمية الناتجة عن الصراع في المنطقة.

العنوان: تشريع مقترح للتفويض بتقديم المساعدة العاجلة للأفراد اللاجئين والمشردين في المناطق داخل وحول العراق.

CIS-NO: 92-H381-85

المصدر: لجنة العلاقات الخارجية. مجلس

DOC-TYPE: لجنة استماع

DATE: Apr. 23, 1991

CONG-SESS: 102-1

ITEM-NO: 1017-A; 1017-B

SUDOC: Y4.F761/:L5217/

MC-ENTRY-NO: 92-10531

تم إدراجها في التاريخ التشريعي برقم: P.L. 102-45

ملخص:

لجنة استماع بغرض بحث أحوال واحتياجات الشعب الكردي واللاجئين الآخرين الذين فروا من المنطقة المحيطة بالحدود العراقية - الكردية في أعقاب حرب الخليج الفارسي، ومن أجل مناقشة احتياجات أنشطة الإغاثة الإنسانية والأموال.

ويشمل النص (الصفحات من 99 إلى 107) من جلسة مناقشة ووضع تشريع إضافي بخصوص مساعدة لاجئي العراق، من مشروع قانون إضافي طارئ لمساعدة لاجئي العراق رقم 1991 (مسودة الموضوع الصفحات من 104 إلى 106) للتفويض بمخصصات إضافية للسنة المالية لعام 1991 للمساعدات الإنسانية الطارئة للاجئي حرب الخليج الفارسي في داخل العراق وحوله. وكان التقرير مقدماً بطريقة تميل لمصلحة الموافقة عليه.

العنوان: أزمة اللاجئين في حرب الخليج الفارسي

CIS-NO: 92-S521-33

المصدر: لجنة السلطة القضائية - مجلس الشيوخ

DOC-TYPE: جلسة استماع

DOC-NO: S. Hrg. 102-522

DATE: 1991 نيسان/ أبريل 15- 20 أيار/ مايو

CONG-SESS: 102-1

ITEM-NO: 1042-A; 1042-B

SUDOC: Y4.J892/:S.hrg.102-522

MC-ENTRY-NO: 92-16786

تم إدراجها في التاريخ التشريعي برقم: P.L. 102-45

ملخص:

اللجنة المشكلة تحت رقم متسلسل (J-102-14) لجنة استماع- اللجنة الفرعية عن الهجرة وشؤون اللاجئين من أجل بحث حالة واحتياجات كرد العراق واللاجئين الآخرين في العراق وذلك في أعقاب حرب الخليج الفارسي والتركيز على الأحوال والظروف في المناطق الحدودية العراقية المتاخمة لحدود تركيا والعراق وإيران، بالإضافة إلى بحث أنشطة الإغاثة الإنسانية والاحتياجات المالية المتعلقة بها.

وتشتمل مادة الملحق الإضافي (الصفحات من رقم 127 إلى رقم 245):

أ. لجنة فرعية عن «آثار حرب الخليج»: «أزمة لاجئي الخليج الفارسي» 20 أيار/ مايو 1991 (الصفحات 127 إلى 185).

ب. جامعة هارفارد، تقرير فريق دراسة جامعة هارفارد: «ظروف الصحة العامة في العراق بعد حرب الخليج» أيار/ مايو 1991، مع جداول ورسوم بيانية (الصفحات 186- 245).

العنوان: تشريع المساعدات الخارجية للسنة المالية 92-93 والسنة المالية (الجزء الثالث): برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية في أوروبا والشرق الأوسط.

CIS-NO: 92-H381–43

المصدر: لجنة العلاقات الخارجية. مجلس

DOC-TYPE: لجنة استماع

بتاريخ آذار/ مارس ,6,7,13,14,20 نيسان/ أبريل1991 ,9,17,18

CONG-SESS: 102–1

ITEM-NO: 1017-A; 1017-B

SUDOC: Y4.F761/:F7693–992/57//pt. 3

LC-CARD-NO: 91–601425

MC-ENTRY-NO: 92–3507

ملخص:

مادة إضافية (الصفحات 670- 1137) وتشمل أقوال شهود، وإجابات مكتوبة عن أسئلة اللجنة الفرعية، وبيانات مقدمة، واتصالات، والقرار المشترك للكونجرس ومجلس النواب رقم 124 للتعبير عن مشاعر الكونجرس بأن الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تقوم بمساندة وتشجيع المساعدات الإنسانية الدولية لمساعدة لاجئي الكرد (الصفحات 1135 إلى 1137).

الثلاثاء 8 كانون الأول/ يناير 1991

قسم: جلسة استماع كابيتول هيل (مقر الكونجرس) عن الشرق الأوسط

العنوان: لجنة استماع لجنة الشؤون الخارجية

الموضوع: انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت والعراق

برئاسة: النائب دانتي فاسيل

الشاهد: جون هيلي، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية

أندرو ويتلي، المدير التنفيذي لمراقبة الشرق الأوسط

2172 مبنى رايبورن هاوس

الأجزاء المتعلقة بموضوع جلسة الاستماع أعيد نسخها هنا:

السيد هيلي: انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق حكومة العراق ولسوء الحظ، ليست ظاهرة جديدة، وعبر ما يقرب من عقد كامل، قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الآلاف من الوثائق ونشرها عن الحالات التي تم فيها وبطريقة منهجية منظمة تجاهل الحقوق الأساسية للمواطن العراقي. ومن بين ضحايا انتهاك حقوق الإنسان في العراق أفراد من المجتمع الشيعي، ومن الكرد، ومن الآشوريين، وطيف واسع من المعارضين السياسيين. فقد كان يتم القبض على أفراد من المجتمع الشيعي، ويتم تعذيبهم، أو إعدامهم بسبب عضويتهم الفعلية في منظمات سياسية أو لمجرد الاشتباه في ذلك. والكرد، أعانهم الله هؤلاء الكرد الذين يعيشون اليوم. فقد عاني المجتمع الكردي كثيراً في السنوات الأخيرة. وقد استرعى انتباه العالم بأسره الهجوم بالأسلحة الكيماوية على قرية حلابجة في شهر آذار/ مارس 1988 حينما لقي 5000 كردي مصرعهم، ولكن، لم يحرك أحد في العالم ساكناً بشأن هذا الانتهاك المريع. وقد تم إلقاء القبض على 8,000 كردي من قبيلة البارزاني الكردي في عام 1983، وبالتالي اختفوا من الوجود ولم يسمع أحد شيئاً عنهم منذ ذلك الحين.

وهناك المئات من التقارير عن أعمال الإعدام، كل عام، ولكن من المستحيل الوصول إلى الرقم الحقيقي. فقد تم قتل أكثر من 6000 شخص في عام 1988، كما قيل بواسطة أفراد القوات الحكومية المسلحة، أغلبهم من المواطنين غير المسلحين. وكان أغلب الضحايا نتيجة عمليات الإعدام بعيداً عن ساحات القضاء، ومعظمهم من الكرد الذين تم قتلهم أثناء العمليات العسكرية واسعة النطاق.

قسم: لجنة استماع كابيتول هيل (مقر الكونجرس) مع أحد أفراد إدارة الدفاع

العنوان: لجنة استماع هيئة الشؤون الخارجية

الموضوع: طلب الرئيس للمساعدة الأمنية للعام المالي 1992

برئاسة: النائب دانتي فاسيل

الشاهد: وزير الدفاع ديك تشيني

رئيس هيئة الأركان المشتركة كولن باول

2172 مبنى رايبورن هاوس

واشنطن العاصمة.

أُعيد نسخ مقاطع من الشهادة هنا في الجزء أدناه:

النائب لاجومارسينوك: هل لدينا- أو هل هناك أي دليل أنه قام باستخدام أسلحة كيميائية ضد الكرد أو ضد المنشقين في الجنوب في المراحل الأخيرة من القتال الذي لا يزال دائراً في العراق؟

الوزير تشيني: لقد كان لدينا تقارير في هذا الشأن يا سيادة النائب، ولكن ليس هناك من تأكيد يمكننا أن نقدمه.

النائب لاجومارسينوك: حسناً، ولك الشكر.

الوزير تشيني: حسناً، هناك الكثير من التخمينات عن التساؤل لماذا لم

يقم باستخدام الأسلحة الكيميائية. لم نشاهده من قبل قد قام باستخدام أسلحة بيولوجية. ولكن لدينا المبررات التي تجعلنا نعتقد أنه قام بتطوير عناصر بيولوجية، وأن لديه منشآت لتخزين عناصر بيولوجية فيها. إن لدينا دليلاً دامغاً على قيامه باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين، وبطبيعة الحال، ضد الكرد في شمالي العراق. ولقد افترضنا أنه كان جاهزاً لاستخدامها ضد قواتنا.

الثلاثاء، 9 نيسان/ أبريل، 1991

قسم: جلسة استماع في كابيتول هيل (الكونجرس)

العنوان: جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ

الموضوع: جرائم الحرب وحرب الخليج الفارسي

برئاسة: السيناتور كليبورن بيل

الشاهد: إيلي ويسيل، جامعة بوسطون

419 مبنى ديركسين لمجلس الشيوخ

الأجزاء المتعلقة بجلسة الاستماع تمّت إعادة نسخها أدناه:

السيد ويسيل: وبعد إذن السادة، السيد رئيس المجلس، والسادة أعضاء المجلس المبجلين، فإنني سأتحدث عن هذا الموضوع باختصار، ولكن هل يمكنني أن أشاطركم الحزن العميق ومشاعر الحزن والغضب للمصير غير العادل الذي لحق بالكرد المقاتلين الشجعان في سبيل الحرية في العراق، والمأساة التي صدمت أسرهم، هؤلاء الضحايا الأبرياء. لقد عجزت عن الفهم كيف تم التخلي عن هؤلاء. كيف يمكن لنا أن نفهم السلبية من الحلفاء العظماء، بطموحهم الإنساني وبالقيم التي يتمتعون بها، تجاه النضال المأسوي واليائس؟ كيف تم السماح لصدام حسين بقتل هؤلاء الكرد، ومرة أخرى الرجال، والنساء، والأطفال، والإفلات من العقاب؟ ولا يمكننا أن ندعي الجهل. فنحن نعلم ماذا يجري هناك. لقد نقلت لنا وسائل الإعلام

كافة ما حدث. لقد ألقى كتّاب الأعمدة بالصحف من أمثال بيل سافير، وأب روسينثال، وجيم هوجلاند، وتشارلز كراوثهمر، وغيرهم قفاز التحدي في وجوهنا.

الاثنين 15 نيسان/ أبريل، 1991
القسم: لجنة استماع كابيتول هيل
العنوان: لجنة الاستماع الفرعية عن هجرة اللاجئين لهيئة الشؤون القضائية بمجلس الشيوخ
الموضوع: المشاكل التي تواجه اللاجئين في الخليج الفارسي
برئاسة: السيناتور إدوارد كينيدي
الشاهد: السفير برنستون ليمان
مدير برامج اللاجئين، وزارة الخارجية الأميركية
وبصحبته: أندرو س. ناتسيوسن مدير مساعدات الكوارث الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وكالة التنمية الدولية
الحجرة رقم 226، مبنى ديركسين التابع لمجلس الشيوخ.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع قد أُعيد نسخها أدناه:

السيناتور سيمبسون: شكراً لكم أيها السيد الرئيس، لقد قضيتم سنوات عديدة في معالجة هذه الموضوعات ومع مشاكل اللاجئين، وبطبيعة الحال، وعندما حضرت هنا أمامكم في هذه اللجنة الفرعية عام 1971، فقد عملنا معاً ولسنوات طويلة ليس فقط على قضايا المهاجرين، ولكن وبوضوح، في هذه الموضوعات المرعبة للاجئين. ولذا فإنني أقدّر لكم تماماً عقد جلسة استماع حول هذه المحنة الرهيبة للاجئين الكرد في العراق، وتركيا، وإيران. وأنا أعتقد أننا جميعاً قد تأثرنا بشدة، وبوضوح، بهذه المحنة الإنسانية والبؤس الذي يسود الموقف، والذي يرتكبه صدام حسين، ولكن على مجموعة

أخرى من البشر في الشرق الأوسط، وهذه المرة على المواطنين العراقيين من أصل كردي. وأنا أضم صوتي مع السيد الرئيس وأعضاء المجتمع الدولي وزملائي في الكونجرس في مطالبة صدام حسين بإنهاء سلوكياته الوحشية وغير الإنسانية تجاه الشعب في العراق.

وأخيراً، يتضمن أن نجد مكاناً آمناً وعلى الدوام للكرد، وهناك بعض الأسئلة الصعبة حول السياسة الخارجية. وأنا أثق أن جلسة الاستماع هذه عن موضوعات المساعدات الإنسانية بدلاً من مجالات السياسة الخارجية، ولكنني أعترف بالتأكيد بأن هذين الموضوعين لا يمكن فصلهما عن بعضهما بعضاً. ولكن أخيراً هناك ملحوظة سريعة عن السياسة الخارجية؛ فإنا أعتقد أن معظم الأميركيين لن يدعموا أي قرار يتضمن المزيد من الخسائر في الأرواح من الأميركيين من أجل المساعدة في حل المعارك الداخلية الجنونية التي تجرى الآن على أرض العراق – أو على الأقل كانت تجري في العراق ويمكن أن تستمر. إنه مجتمع منغلق تسوده صراعات ذات جذور موغلة في القدم. والآن والأمر كذلك، فإنه يتوجب علينا أن نختار سياسات المساعدات الإنسانية التي تعترف بهذه السياسة وبالحقائق العسكرية على أرض الواقع. ولكن ليس بالتأكيد في هذه الحالة، ولأنني شعرت بالفزع وأنا أشهد أكبر حالات النفاق من أولئك الذين يزعمون بأننا في الأساس لم يكن يجدر بنا أن نقوم باستخدام أي نوع من القوة المسلحة من أجل حماية الكويت من صدام حسين. ولكن أن نزعم الآن، وبطريقة ساخرة ومفزعة، بأننا يجب أن نستخدم القوة من أجل حماية الكرد من صدام حسين، فهذا هو النفاق الأكبر بعينه.

الثلاثاء 23 نيسان/ أبريل، 1991

القسم: لجنة استماع كابيتول هيل عن الشرق الأوسط

العنوان: لجنة استماع مجلس النواب للشؤون الخارجية

الموضوع: تشريع من أجل التفويض بتقديم مساعدات عاجلة للاجئين العراقيين.

برئاسة: النائب دانتي فاسيل

الشاهد: النائب هيوارد ل. بيرمان - النائب توني ب. هال- النائب مارج روكيما - النائب كريستوفر هـ. سميث - النائب ستيفين ج. سولارز- النائب ماثيو ف. مكيهو

2172 مبنى رايبورن هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع أُعيد نسخها أدناه:

النائب مكيهو: إذن هناك تلك المشكلة السياسية. ولكن ربما تكون أكثر خطورة على المدى الطويل؛ فهناك قضية الأمن لأننا لكي نجعل الكرد يغادرون الجبال التي فروا إليها، ولا نقول شيئاً عن السماح لهم بالعودة إلى وطنهم، يجب أن نطمئنهم ونجعلهم يشعرون بالأمان. تقدم الولايات المتحدة الأميركية ومعها القوات المسلحة لجيوش التحالف الصديقة لنا ضمان تقديم الأمن في الأجل القصير، وأنا أعتقد أن الكثيرين منهم، إن لم يكن أغلبهم يريدون أن يعودوا من الجبال بمشاعر الأمان بأن الولايات المتحدة الأميركية متواجدة ولكننا لا نعتقد، على المدى الطويل، بأن القوات المسلحة للولايات المتحدة الأميركية لا يجب أن تكون هي التي تقوم بتقديم إمدادات الإغاثة العاجلة أو خدمات الأمن في العراق. ولكن حتى الآن سيظل الكرد في حاجة إلى ذلك النوع من الأمان.

النائب هال: عندما تقوم بإلقاء نظرة على جسامة الوضع بأن هؤلاء الناس قد تم تشريدهم فوق قمم الجبال وليس في مقدورك أو يكون من الصعوبة عليك بمكان أن تصل إليهم. إنهم، أي الكرد، يمتلكون حقاً شجاعة فائقة. إنهم شديدو الاحتمال، ويمتلكون مرونة فائقة، وأنا أعتقد أنهم لو امتلكوا فقط نصف فرصة، فإن لدي الانطباع بأنه في مقدورهم البقاء على قيد الحياة.

وعلى وجه العموم، وكما تعلمون، أن اللاجئين هم البشر المنسيون حول العالم بأسره. لا أحد يريدهم في البلاد التي جاؤوا منها. والبلاد التي لجأوا إليها لا تريدهم أيضاً. وبقية شعوب العالم لا يريدونهم أيضاً. وفي هذه الحالة الخاصة، وفيما يخص الكرد، فإنني أرى بصيصاً من الأمل في المستقبل، ولكنه أمل ليس فقط بالنسبة إلى الكرد، ولكن لكل هذه الشعوب التي تعاني حول العالم، لأننا نقول إنّ الحدود ليسن بذات أهمية - ولكن البشر هم الأهم - وأنا أعتقد أن هذه سياسة جيدة، أشكركم جداً.

الجمعة 10 نيسان/ أبريل، 1991

القسم: لجنة الاستماع الفرعية العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ عن الشرق الأدنى

العنوان: لجنة استماع كابيتول هيل عن الشرق الأوسط وجنوب آسيا

الموضوع: الشرق الأوسط: دور الأمم المتحدة

برئاسة: السيناتور تيري سانفورد

الشهود: ماكس م. كامبلمان (رئيس، مجلس المحافظين لرابطة الأمم المتحدة)، إدوارد س. لوك (رئيس رابطة الأمم المتحدة)، ريتشارد و. ميرفي (زميل أول، مستشار في العلاقات الدولية)، إيوجين ف. روستو (زميل متميز، ومستشار في العلاقات الدولية، معهد الأمم المتحدة للسلام)، دافيد ج. شيفر (زميل أول بمؤسسة ديل كارنيجي للسلام العالمي).

216 مبنى مكتب هارت سينيت.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع تم نسخها أدناه:

السيد دافيد شيفر: النازحون الكرد من العراق طلبوا استجابة فورية. وأنا لست هنا لألقي باللائمة على تدخل الأمم المتحدة، لأن الاستجابة كانت

مطلوبة بشدة في ظل هذه الظروف، وتم تنفيذها على الوجه الملائم. ولكن الأسباب التي من توسلنا من أجلها استخدام القوة العسكرية فيما وراء البحار، مهمة لأنها تخلق سابقة في هذا المجال، لأنها تقوم بالتأثير على ردود أفعال الحكومات الأخرى والأمم المتحدة، كما أنها تؤثر، وبشدة، بشأن الفترة الزمنية والحجم الذي ستكون عليه التزاماتنا.

الأربعاء 22 أيار/ مايو، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل

العنوان: اللجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية العالمية - للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

الموضوع: التكنولوجية الأميركية والعراق

برئاسة: النائب سام جيجدينسون

الشاهد: روبرت مز كيميت (مساعد وزير للشؤون السياسية)

وزارة الخارجية، الحجرة رقم 2172، مكتب مبنى رايبورن هاوس واشنطن العاصمة.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع أُعيد نسخها أدناه:

النائب سام جيجدينسون: أنا أعني، هل يمكنك أن تقوم بتحديد موقف - عندما أقوم بفحص قائمة بالمواد التي قمنا ببيعها للعراق، وعندما أقوم بفحص الإجراءات التي تلت الست عشرة مقابلة- لأنّ ما يجعل الأمور شائنة أكثر مما هي عليه أنه الموقف ذاته من عدم الحركة الذي اتخذناه في عام 1988، عندما قام صدام حسين بقتل 5000 كردي، وأن الولايات المتحدة الأميركية لم يطرف لها جفن.

الأربعاء 22 أيار/ مايو، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل مع مسؤول في قسم وزارة الدفاع

العنوان: لجنة استماع اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية لمجلس الشيوخ - لجنة المخصصات - كابيتول هيل

الموضوع: مخصصات السنة المالية 1992

برئاسة: النائب دافيد أوباي

الشاهد: جيمس أ. بيكر الثالث (وزير الخارجية)

2360 مبنى مكتب رايبورن هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع تم نسخها أدناه:

النائب ماكهيو: والآن، يتلخص الموضوع في إمكانية أن تستطيع بعض قوات الأمم المتحدة بتوفير درجة معقولة من الأمان الذي يحتاجون إليه. في هذه اللحظة، وعلى قدر ما وصلنا من معلومات، فإن هناك حفنة من قوات البوليس - قوات الأمن التابعة للأمم المتحدة في تلك المنطقة المحظورة الطيران. وفي مقابل ذلك، ستصيبني الدهشة إذا ما كان هناك الكثيرون من الكرد العراقيين سيشعرون بالرضا بمثل ذلك النوع من الأمان. ولذا فإن السؤال الذي سأتوجه به يتلخص في الآتي: ما الذي في رأيك يمكن أن يحدث في خلال الشهر أو الشهرين القادمين، والذي يمكن أن يعطي نوعاً من ضمانات الأمن الذي يمكن أن يحتاجه الكرد، ويجعلنا قادرين على الانسحاب؟ أو كبديل عن ذلك، هل من المحتمل أن نستمر في البقاء هنالك لفترة زمنية أطول من الشهر أو الشهرين، ما الذي سيحدث من وجهة نظرك؟

الاثنين 17 حزيران/ يونيو، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل

العنوان: اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط - لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

الموضوع: سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والخليج الفارسي

برئاسة: النائب لي هاميلتون

الشاهد: جون كيلي (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا)

الحجرة رقم 2200، مكتب مبنى رايبورن هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع قد تم نسخها أدناه:

السيد كيلي: نحن لا نريد أن نحتفظ بالقوات الأميركية في شمال العراق فترة أطول من اللازم، ولكننا بالطبع لسنا غير مبالين بمصير الكرد أو غيرهم من أولئك المعرضين للقمع في المنطقة. ونحن نعمل مع حلفائنا عن كثب ومع الوكالات المختلفة للأمم المتحدة من أجل ضمان الانتقال إلى توفير جهود الحماية والأمن وتحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نشجع هذه الأخيرة لكي تتحرك بسرعة تحت مظلة تفويض قرار مجلس الأمن رقم 688 من أجل توفير حضور دولي وفعال من أجل رصد ومراقبة توفير الأمان الكامل للاجئين الذين قمنا بإعادتهم إلى العراق. ولقد بدأت هيئة الأمم المتحدة بالفعل في برنامج الأمم المتحدة للحماية من أجل توفير الثقة للاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم.ونحن نقوم بتقديم خدمة مميزة لهذا البرنامج، كما نقوم بتشجيع الدول الأخرى في أن تحذو حذونا في هذا الصدد.

الأربعاء 26 حزيران/ يونيو، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل عن الشرق الأوسط

العنوان: اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط - لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

برئاسة: النائب لي هاميلتون

الشاهد: جون كيلي (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا)، هنري روين (مساعد وزير الدفاع، شؤون الأمن الدولي).

الحجرة رقم 2200، مكتب مبنى رايبورن هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع أُعيد نسخها أدناه:

هناك تقارير في صحف هذا الصباح تقول إن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها قد توصلوا إلى اتفاق بشأن تواجد قوة عسكرية في تركيا، والتي سيتم إعدادها لإمكانية التدخل لحماية الأقلية الكردية في الجزء الشمالي من العراق، هل يمكنك أن تؤكد لنا ذلك، وتخبرنا عن ماهية هذه الترتيبات؟

السيد روين:السيد الرئيس، دعني أجيب عن هذا السؤال. لا يمكنني التأكيد على هذا الموضوع بأننا قد توصلنا بالفعل إلى اتفاق. نحن نجري مشاورات وبالتحديد حول هذا الموضوع، ولكننا لم نصل إلى ختام هذه المناقشات على قدر علمي حتى الآن.

النائب هاملتون: ولكنني أرى وصفاً لها في الصحيفة، هل يمكنني أن أخمن، أن هناك اتفاقية مبدئية. هل تخميني مبالغ فيه؟

السيد روين: نعم، ذلك تجاوز للواقع الفعلي.

النائب هاميلتون: هل تتوقع أن يتم الوصول إلى اتفاق في القريب العاجل؟

السيد روين: دعنا نأمل ذلك.

النائب هاميلتون: وهل ذلك الاتفاق يتطلب موافقة هيئة الأمم المتحدة؟

السيد روين: ليس في النية أن يكون الموضوع متعلقاً بالأمم المتحدة.

النائب هاميلتون: من هم أطراف هذه الاتفاقية؟

السيد روين: حسناً، إنها ليست اتفاقية.

النائب هاميلتون: اتفاقية مبدئية.

السيد روين: أنا اقصد أنها – أن الحكومات الأساسية المشاركة في ذلك هي، بالطبع الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وهولندة، وتركيا.

النائب هاميلتون: وما الغرض من ذلك على أي حال؟

السيد روين: حسناً، هذا يعتبر امتداداً للعمليات الجارية في شمال العراق والتي هي مهمة إنسانية وأنت تعرف ما قامت بتحقيقه. إنها حقاً رائعة جداً.

النائب هاميلتون: حسناً، إنها أكثر من مهمة إنسانية، أليس كذلك؟ إنها مهمة أمن أيضاً، أليس كذلك بالنسبة إلى الكرد؟

السيد روين: أنا أقصد أن الغرض منها كان في الأساس مهمة إغاثة إنسانية من أجل مساعدة الكرد في العودة إلى العراق، والتأكد مبدئياً من إبقائهم على قيد الحياة، كما هو مطلوب. وفي الوقت ذاته، وعلى مسار مواز، كانت هيئة الأمم المتحدة فعالة في مساعدة المنظمات التطوعية الخاصة، والبحث في تكوين قوة، لا يمكنك تسميتها قوة توفير تأمين بالضبط لأن دوره بسيط – وليست بذلك الوضوح – ولكنها قوة يمكن أن تقدم بطريقة غير مباشرة تأميناً لهؤلاء الناس على الأقل.

النائب هاميلتون: دعني أتأكد إن كنت قد استوعبت ما تقوله بوضوح. تريد هيئة الأمم المتحدة أن تشارك بقوة من خمسمائة رجل، وحدة للحراسة من الأمم المتحدة، موقعها في شمال العراق، هل ذلك هو ما نستهدفه؟

السيد روين: تلك هي الخطة.

النائب هاميلتون: هل هم هنالك في الوقت الحالي؟

السيد روين: أليسوا خمسمائة فرد؟

النائب هاميلتون: لست واثقاً من الرقم بالضبط. هل تعرف أنت الرقم المضبوط؟

السيد كيلي: أعتقد أن الرقم قريب من 150 فرداً هنالك.

النائب هاميلتون: ومع الزيادة إلى الرقم 500 فرد، هل ينوي الاتحاد الأوروبي أن يقوم بالمساهمة في نفقات هذا الأمر؟

السيد كيلي: هذا ما أعلنوه يوم الاثنين، سيدي الرئيس.

النائب هاميلتون: ولكن كم تبلغ التكلفة؟

السيد كيلي: لا أعرف. ولكن يمكننا توفير ذلك للسجلات.

النائب هاميلتون: وبالإضافة إلى ذلك، فنحن في طريقنا لأن نمتلك – ما يمكن تسميته – قوة ضاربة تكون جاهزة هنالك في تركيا للاستجابة فوراً إذا ما تعرض الكرد لأية متاعب، فهل الأمر كذلك؟

السيد روين: نحن نأمل أن نستطيع الاحتفاظ بقوة ضاربة في المنطقة- ليس لدينا اتفاقية في أي مكان بالضبط ستكون القوة العاملة في هذا الصدد- وسوف تكون في المنطقة حيث يمكنها أن تعمل كقوة إذا ما استلزم الأمر ذلك.

النائب هاميلتون: وما هو حجم عدد أفراد القوة الأميركية التي ستكون هنالك؟

السيد روين: حسناً، لم يتحدد الرقم بالضبط حتى الآن. قد لا تكون قوات ضخمة. ولكنني أعتقد أنه يمكن للمرء أن يفترض أنها يمكن أن تكون في حجم لواء.

النائب هاميلتون: وما هو عدد أفراد اللواء؟

السيد روين: حسناً، سيكون ذلك في حدود عدة آلاف – ربما أربعة أو خمسة آلاف جندي.

الخميس 1 آب/ أغسطس، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل عن الشرق الأوسط

العنوان: جلسة استماع عن قوة العمل الدولية- لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب – عن أزمة الجوع.

الموضوع: المأساة الإنسانية في العراق.

برئاسة: النائب بيرون دورجان

الشاهد: ريتشارد ريد (مدير العلاقات العامة)، باليونسيف، ميليندا كمبل (نائب مساعد الوزير للمنظمات الدولية).

وزارة الخارجية - الولايات المتحدة الأميركية

334 مبنى مكتب كانون هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع تم نسخها أدناه:

النائب دورجان: لقد قمت بتهنئة الرئيس والإدارة الأميركية على هذا العمل، لأن إنجازه يتطلب جهداً خارقاً من أجل الاستجابة - للمحنة التي يواجهها الكرد فوق الجبال. ولكن لدي إحساس داخلي خفي بأن جزءاً من الدافع لحجم مساعدات الإغاثة يعود إلى أن عيون العالم بأسره تتركز على كاميرات التليفزيون المثبتة فوق هذه الجبال. وجزء آخر من السؤال الذي يسألونه: هل كانت هذه الحرب ناجحة أم غير ناجحة؟ وجزء من الإجابة يعتمد على عما إذا كانت مساعدات الإغاثة التي مُنحت لأشخاص كانوا يعيشون المعاناة يعود إلى عدسات كاميرات التليفزيون. وأنا أعتقد أنها في الواقع تطلبت استجابات فورية وضخمة لمحنة هؤلاء الكرد.

الثلاثاء 17 أيلول/ سبتمبر، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل مع أحد مسؤولي وزارة الدفاع.

العنوان: جلسة استماع لجنة المخابرات.

الموضوع: لجنة استماع عن ترشيح مدير المخابرات المركزية الأميركية.

برئاسة: السيناتور دافيد ل. بورين

الشاهد: روبرت جيتس، المرشح لنصب مدير المخابرات المركزية.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع قد تم إعادة نسخها أدناه:

السيناتور برادلي: أود أن أعود إلى موضوع العراق. إذا ما استطعت. هل يمكنك أن تخبرني ما الذي استندت إليه المخابرات المركزية لاستجابة الإدارة الأميركية بقصف الكرد بقنابل الغاز؟ هل يمكنك أن تتذكر عام 1988؟

السيد روبرت جيتس: حسبما أتذكر أيها السيناتور، فإنّ المعلومات المتجمعة لدى المخابرات، كانت معلومات جيدة تماماً بأن العراقيين قد قصفوا عدداً من القرى الكردية بقنابل الغاز، كما أتذكر أنه كان هناك بعض الجدال عن طبيعة قنابل الغاز المستخدمة ودرجة سميتها، وهكذا فإنني أحاول التذكر لأنها غامضة بعض الشيء.

السيناتور برادلي: ماذا كان الأساس في نوع رد الفعل الفاتر آنذاك؟ أنا أعني، كما تعرف، الاعتراض عليها، وفي الوقت ذاته، لم يكن الاعتراض قوياً. هل كان هناك أي أساس لذلك في المخابرات؟ هل كان هناك أي شيء يخص العراق في أن..-

السيد روبرت جيتس: لا، لست مدركاً لذلك أيها السيناتور.

السيناتور برادلي: لذا، لم يكن هناك أي أساس استخباري لذلك الموقف؟

السيد روبرت جيتس: أنا أعتقد أن المخابرات كانت واضحة تماماً في أن هناك قصفاً بقنابل الغاز قد حدث.

الاثنين 21 تشرين الأول/ أكتوبر، 1991

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل عن الشرق الأوسط

العنوان: جلسة استماع للجنة الفرعية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية عن أوروبا والشرق الأوسط. اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب.

الموضوع: انصياع العراق لقرارات هيئة الأمم المتحدة.

برئاسة: النائب لي هـ. هاميلتون - وجيس ياترون

الشهود: توماس بيكيرنج (سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى هيئة الأمم المتحدة، جون وولف (نائب مساعد وزير الخارجية)

الحجرة رقم 2172، مبنى مكتب رايبورن هاوس.

الأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع أُعيد نسخها أدناه:

النائب ياترون: السيد وولف، طبقاً للشهادة التي قمت بأدائها، فإن الكرد في شمال العراق يتم قصفهم باستمرار بقنابل المدفعية العراقية. فما هي الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن والأمم المتحدة بغرض منع العراق من قصف هذه المناطق ، وهل تملك هيئة الأمم المتحدة أي سلطات طبقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة للتخلص من أي من قطع قذائف المدفعية التي يتم استخدامها ضد الكرد؟

السيد وولف: أنا أعتقد أن الإجابة عن السؤال الأخير هو لا. يا سيادة الرئيس، ولكن القرار رقم 688 كان محدداً تماماً في مطالبة الحكومة العراقية بالكف عن قمع أي طائفة من طوائف السكان في العراق. والقرار لا يزال سارياً. وقد حاولت الأمم المتحدة استخدام مساعيها الحميدة في تخفيف القتال، وفي الحقيقة، فقد خفت حدة القتال في الأيام القليلة الماضية. لقد كانت مشكلة كبيرة في وقت مبكر من هذا الشهر، كانت مشكلة أدت إلى تباطؤ عمليات الأمم المتحدة من ناحية تقديم إمدادات الإغاثة. وقد تسببت، كما يمكن أن تكون قد قرأت في الصحف، إلى فرار أعداد كبيرة من الناس تجاه المناطق الجبلية وبعيداً عن المناطق الحضرية حيث يمكن أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم يد المساعدة لهم. وهذه مرة أخرى، واحدة من الحالات التي تؤدي فيها الأعمال التي تقوم بها الحكومة العراقية لجعل

الأمور أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأمم المتحدة للقيام بتقديم يد المساعدة التي تقدر على تقديمها.

النائب ياترون: ولكن العراق يقوم بتجاهل هذه القرارات التي تتعلق بالكرد، سيد وولف.

السيد وولف: كان القتال مشتعلاً بضراوة، ولكن ذلك توقف الآن.

النائب ياترون: شكراً لك.

العنوان: آثار الحرب، الجزء 2: محنة كرد العراق بعد عام

CIS-NO: 92-S522–26

لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ :المصدر

DOC-TYPE: مطبوعة

DOC-NO: S. Prt. 102–31, pt. 2

DATE: Jan. 1992

CONG-SESS: 102–2

ITEM-NO: 1042-A; 1042-B

SUDOC: Y4.J892/:S.prt.102–31/pt. 2

LC-CARD-NO: 91–601653

MC-ENTRY-NO: 92–16787

ملخص:

تقرير لجنة فرعية من مسؤولي شؤون الهجرة واللاجئين عن أحوال الكرد العراقيين في الفترة ما بعد حرب الخليج الفارسي الثانية، والتقرير بناء على زيارة قام بها المسؤولون في الفترة من 10– إلى 14 كانون الأول/ ديسمبر 1991 إلى المناطق الشمالية للعراق. وقد أجريت هذه الزيارة كمتابعة وتكملة للمهمة التي قام بها المسؤولون في الفترة من 27 نيسان/ أبريل إلى 9 أيار/ مايو 1991 إلى العراق، وتقييم الأحوال المعيشية والمساعدات المستمرة

للكرد في القرى إضافة إلى وضع اللاجئين، وتقييم الترتيبات الدولية للأمن والموضوعة من أجل حماية الكرد من القوات العراقية.

إنها تشمل النتائج والتوصيات (الصفحات من رقم 1 إلى 3)، وقرار هيئة الأمم المتحدة والمستندات المتعلقة بها بخصوص تقديم المساعدات الإنسانية لطوائف السكان المدنيين في منطقة الخليج الفارسي (الصفحات من 17 إلى 43).

العنوان: عمليات القتل الجماعية في العراق

CIS-NO: 92-S381–35

المصدر: لجنة للشؤون الخارجية. مجلس الشيوخ

DOC-TYPE: Hearing لجنة استماع

DOC-NO: S. Hrg. 102–652

DATE: Mar. 19, 1992

CONG-SESS: 102–2

ITEM-NO: 1039-A; 1039-B

SUDOC: Y4.F762/:S.hrg.102–652

MC-ENTRY-NO: 92-24584

ملخص:

لجنة استماع بغرض الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقليات الكردية من قبل الحكومة العراقية، وتشمل ادعاءات عن عمليات قتل جماعية.

البيبلوغرافيا

Books and Articles

Abou Diab, Khattar, 'The Iraqi question: limits of French specifi city', *Geostrategics*, No. 2, March 2001, http://www.strategicsinternational.com/2enirak.htm (accessed 26 December 2008).

Abrahamian, Ervand, *Khomeinism: Essays on the Islamic Republic* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1993).

Adelson, Roger, *London and the Invention of the Middle East: Money, Power, and War, 1902–1922* (New Haven: Yale University Press, 1995).

Agence France Press, 'Kurds protest outside Syrian parliament against discrimination', *AFP* (10/12/2002).

Akar, Ridvan, 'Interview with Kemal Burkay' (12–13/05/2009) cited in *CNN Türk TV*,

http://www.forum-prinz.com/cgi-bin/forum.cgi?forum_ name=1534&message_ number=20&pid, (last accessed April 2010).

Aljazeera.net, 'Bush to veto Iraq pull out bill' (23/03/2007) in http://english.aljazeera.net/

news/americas/2007/03/2008525131619335995.html

——, 'Iran hangs Kurdish activists', (9/05/2010), http://english.aljazeera.net/news/middle east/2010/05/20105972551892312.html (last accessed August 2010).

——, 'House fails to overturn Bush veto' (2/05/2007) in http://english.aljazeera.net/news/americas/2007/05/2008525131025464410.html

——, 'US plan US$2.3. billion arms sale to Iraq' (26/09/2007) in http://english.aljazeera. net/news/americas/2007/09/2008525124818962665.html (last accessed February 2009).

——, 'US federal Iraq plan approved' (27/9/2007) in http://english. aljazeera.net/news/ americas/2007/09/20085251363283857. html

——, 'Iraq and US sign forces agreement-security pact' (8/11/2008) in http://english. aljazeera.net/news/middleeast/2008/11/2008111717249403775.html

——, 'Syria seeks better ties with US' (1/02/2009) in http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/02/20092105845435646.html

Al-Kurdi, Husayn, 'The CIA in Kurdistan' (December 1996), http://www.zmag.org./zmag/ articles/dec96kurdi.htm (last accessed 2008).

Allison, Graham T., *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little Brown, 1971).

Almond, A. Gabriel, *The American People and Foreign Policy* (New York: Frederick A. Praeger, 1960).

——, 'The Elites and Foreign Policy', in James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in*

Research and Theory (New York: Free Press of Glencoe, 1961).

Alnasrawi, Abbas, 'US foreign policy in the Middle East', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 11, No. 1 (Winter, 1989).

Alroy, Gil Carl, *The Kissinger Experience: American Policy in the Middle East* (New York: Horizon Press, 1975).

Altheide, David L., and Jennifer N. Crimes, 'War Programming: the propaganda project and the Iraq War', *The Sociological Quarterly*, Vol. 46 (USA, 2005).

American Enterprise Institute for Public Policy Research, *United States' Interests in the Middle East: Political-Strategic Interests* (Washington DC, October 1968).

Amirahmadi, Hooshang, ed., *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (USA: New York Press, 1993).

Amnesty International, 'Annual Report on Syria covering events from January–December 2002', http://www.shrc.org/data/aspxng/printpage.aspx?myLink=/data/aspx/d5/1105.xml (last accessed 2008).

——, 'Syria: Mass arrests of Syrian Kurds and fear of torture and other ill-treatment', Press Release (16/04/2004), http://web.amnesty.org/library/print/ENGMDE240202004 (last accessed 2008).

——, 'Syria: Kurds in the Syrian Arab Republic one year after the March 2004 events', http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/002/2005 (last accessed March 2009).

Anderson, Jack, 'Israelis infiltrate Arab regimes', *Washington Post* (17/09/1972).

Anderson, Jack, and Les Whitten, 'Secret US pledge to Israel revealed', *Washington Post* (16/09/1975).

Anderson, Lisa, 'A Comparativist's Perspective', *Polity Forum*, Vol. 29, No. 2 (Winter, 1996).

Andersen, Roy R., Robert F. Seibert, and Jon G. Wagner, *Politics and the Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation* (4th Ed) (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1993).

Ankara Journalists' Association, *The PKK: Reality in Turkey and in the World* (Ankara:

Gazeteciler Cemiyet Yayinlari, 1994).

Arabicnews.com, 'US views on the Iraqi constitution referendum' (19/10/2005) http:// www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/051019/2005101930.html (last accessed March 2009).

——, 'Bush views Iraq as front line in battle on terrorism' (26/10/2005) in http://www. arabicnews.com/ansub/Daily/Day/051026/FP.html (last accessed March 2009).

Aras, Bülent, *Turkey and the Greater Middle East Foreign Relations Series 1* (Istanbul: Turkish Asia Centre for Strategic Studies TASAM Publications, 2004).

Arfa, Hassan, *The Kurds: An Historical and Political Study* (London: Oxford University Press, 1966).

Armstrong, David, 'Dick Cheney's Song of America: drafting a plan for global dominance', *Harper's Magazine* (October, 2002), http://www.harpers.org/archive/2002/10/0079354

Arts, B., Math Noorman and Bob Reinalda, eds., *Non-State Actors in International Politics* (Aldershot UK: Ashgate, 2001).

Aruri, Naseer, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, Monograph Series No 17 (Massachusetts: Association of Arab–American University Graduates, 1983).

Aruri, Naseer H., 'US policy towards the Arab–Israeli conflict' in Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East* (USA: New York Press, 1993).

Auerbach, Stuart, '1.5 billion in US sales to Iraq', *Washington Post* (11/03/1991).

Avery, Peter, 'Nader Shah and the Afsharid Legacy', *Cambridge History of Iran*, Vol. 7 (Cambridge University Press, 1991).

Aydin, Senem and Fuat Keyman, E. 'European integration and the transformation of Turkish democracy', *EU–Turkey Working Papers: EU Commission Report on the Linguistic Rights (2000), Centre for European Policy Studies*, No. 2 (Brussels: CEPS, 9/08/2004).

Aykan, Mahmut Bali, 'The Turkish–Syrian Crisis of October 1998: a Turkish View', *Middle East Policy*, Vol. 6, No. 4 (June 1999).

Aytac, Onder and Emre Uslu, 'Nevruz in Diyarbakir: Osman Baydemir's step toward Kurdish leadership, 22 March 2006', in *The New Anatolian* (5/04/2006).

Aziz, Tariq, 'Advertisement', *The Middle East*, No. 70 (August 1980).

Bakir, Falah Mustafa, Speech of the Head of KRG Department of Foreign Relations (17/12/2007), *http://www.iraqupdates.com/scr/preview.php/article=24799* (last accessed 2008).

Bali, Rifat N., 'The politics of Turkification during the single party period', in Hans-Lukas Kieser, ed., *Turkey beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London:

I. B. Tauris, 2006). Baram, Amatzia, and Barry Rubin, eds., *Iraq's Road to War* (New York: St. Martin's Press, 1993). Baram, Philip J., *The Department of State in the Middle East: 1919–1945* (Philadelphia PA: University of Pennsylvania Press, 1978). Bard, Mitchell, 'The Gulf War', *The American–Israeli Cooperative Enterprise*, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/Gulf_War.html (last accessed March 2009). Barhoum, Khalil, 'The Gulf War and After: perception versus reality', *Middle East International*, No 400 (17/05/1991).

Barkey, Henri J., and Graham E Fuller, 'Turkey's Kurdish Question; Critical turning points and missed opportunities', *Middle East Journal*, Vol. 51, No. 1 (Winter 1997).

——, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Carnegie Corporation, 1998).

Barrett, David M., 'The US and international politics', Chapter 3 in John Dumbrell, *The Making of US Foreign Policy* (Manchester: Manchester University Press, 1990).

Barzani, Hishyar, reported on *KurdishMedia.com* (3/1/2006), http://www.kurdishmedia.

com/news.asp?id=11528 (last accessed 2007).

Barzani, Massoud, *Mustafa Barzani and the Kurdish Liberation Movement* (New York: Palgrave MacMillan, 2003).

Barzani, Massoud in http://english.aljazeera.net/news/americas/2008/10/20081030851468 9856.html, (last accessed February 2009).

——, 'Transcript of doorstep interview with President Massoud Barzani, 1st November 2005', in *Kurdistan Observer* (1/11/2005),http://www.ekurd.net/mismas/articles/

misc2005/11/independentstate436.htm (last accessed 3/03/2009).

Barzani, Nechirvan, cited in Gareth Smyth, 'Kurdish leader rules out Kirkuk compromise' (29/01/2005) in http://www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010200&rnr=73&anr=717 (last accessed February 2009).

——, 'Taking the lead on Iraqi oil', *Wall Street Journal* (18/10/2007).

Başbuğ, İlker, 'First draft of the 'Başbuğ doctrine'', *Hürriyet* (15/04/2009) in http:// www.hurriyet.com.tr/english/domestic/11433645.asp (last accessed April 2009).

Battle, Joyce, ed., 'US propaganda in the Middle East; the early Cold War version' in *National Security Archive, Electronic Briefing Book,* No. 78, George Washington University, Washington DC (12/2002), http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/ NSAEBB78/essay.htm (last accessed 23/11/08).

Baqi, Barzani, 'Kurdish–Israeli amity', KurdishMedia.com (11/07/2005) http:// www.network54.com/Forum/382964/message/1131848140/Kurdish-Israeli+Amity (last accessed March 2009).

Bauer, Dana (Deputy Director of the office of Southern Europe), 'US officials speak on Turkey and the Kurdish Question', US Information Service (Ed), Dr. Karl Renner Institute (Austria, 6/07/1998), 'On the way to Europe: the future of the Kurdish question for Turkey and its neighbours', http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/kurdtur.htm (last accessed March 2009).

Baylis, John, Steve Smith and Patricia Owens, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to*

International Relations (2nd Ed) (London and New York: Oxford University Press, 2001).

BBC News, 'Single government for Iraqi Kurds' (7/05/2006), http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/middle_east/4982546.stm (accessed 10 January 2009).

——, 'Timeline: Iraqi Kurds' (25/09/2008), http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/country_profiles/2893067.stm (accessed 29 December 2008).

Beling, Willard A. ed., *The Middle East: Quest for an American Policy* (New York: State University of New York Press, 1973).

Bereuter, Doug, 'Key issues in congressional foreign policy making', Working Papers, Weatherhead Centre for International Affairs, Harvard University (March 1999), in http://www.ciaonet.org./wps/bed01/bed01.html (March 2009).

Blum, William, *The CIA: A Forgotten History: US Global Interventions Since World War II* (London: Zed Books, Ltd, 1986).

——, *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* (Monroe ME: Common Courage Press, 1995).

Bölükbaşi, Süha, 'Ankara, Damascus, Baghdad and the Regionalization of Turkeys' Kurdish Secessionism', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* (Summer 1991).

Brandon, James, 'Tehran faces growing Kurdish opposition', *The Washington Times* (3/04/2006).

Breuilly, John, *Nationalism and the State* (2nd Ed) (Manchester: Manchester University Press, 1993).

Bromley, Simon, 'The United States and the control of world

oil', *Government and Opposition*, Vol. 40, Issue 2 (Oxford: Blackwell, 15/03/2005).

Buckley, James L., 'New directions for US Middle East policy', in Eugene V. Rostow, ed., *The Middle East: Critical Choices for the US* (Boulder CO: Westview Press, 1976).

Bulut, Ebru, 'The social grammar of populist nationalism', in Hans-Lukas Kieser, ed., *Turkey beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London: I.B. Tauris, 2006).

Bull, Hedley, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (Columbia University Press, 1995).

Bull, Hedley, and Watson, Adam, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford University Press, 1984).

Burchill, Scott, et al., *Theories of International Relations* (2nd Ed) (New York: Palgrave, 2001).

Burgess, Mark, *Center for Defense Information* (21/05/2002), http://www.cdi.org/ terrorism/pkk-pr.cfm

Burkay, Kemal, 'The Kurdish Question – its history and present situation' (1997), http:// www.kurdistan.nu/english/eng_kurdish_question.htm (last accessed March 2009).

Burns, James, *The American Idea of Mission* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1957).

Burns, Nicolas, 'US Department of State: daily press briefing', DPC#58 (25/04/1995), http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-25.std, p. 2 (last accessed March 2009).

——, 'Detention strains already tense US–Turkish relations', *Christian Science Monitor* (15/07/ 2003).

——, 'Kurdish issue frays Ankara's ties with US', *The Washington Times* (29/07/2005).

Burris, Gregory A., 'Turkey–Israel speed bumps', *Middle East Quarterly* (Fall, 2003), http://www.meforum.org/569/turkey-israel-speed-bumps (last accessed March 2009).

Bush, George H. W., *National Security Directive 26*, 'US policy towards the Persian Gulf', Unclassified document 20819 (Washington: The White House, 2/10/1989), http:// www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd26.pdf (last accessed March 2009).

——, 'US policy in response to the Iraqi invasion of Kuwait', *National Security Directive 45* (Washington: The White House, 20/08/1990) in http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd_45.htm (last accessed March 2009).

——, 'State of the Union 1991', *Vital Speeches of the Day*, Vol. 62, No. 9 (15/02/1991).

Bush, President George W., 'White House Briefing, Press Conference', *Untitled Document*, No 28/4/2549 (16/04/1991), http://bushlibrary.tamu.edu/research/ public_papers.php?year=1991&month=4 (last accessed March 2009).

Bush, George H. W., and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Alfred A. Knopf, 1998).

Bush, George W., White House, *Press Briefing* by Ari Fleischer (13/09/2001), http://www. presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=47563 (last accessed March 2009).

——, 'Transcript of President Bush's Address on Terrorism before a joint meeting of Congress' *New York Times* (21/09/2001).

——, 'President Bush outlines Iraqi threat, remarks by the President on Iraq' (2002) in http://www.whitehouse.gov.news/releases/2002/10/20021007–8.html

——, 'Prepared Text: the State of the Union Address', *State of the Union Address* (29/01/2002), http://www.pbs.org/newshour/

bb/white_house/sotu2002/sotu_text.html (last accessed March 2009).

——, Transcript of Remarks on the occasion of the 20th Anniversary of the National

Endowment for Democracy (Washington DC, 6/11/2003) in http://www.ned.org/events/ anniversary/20thAniv-Bush.html (last accessed March 2009).

——, 'President discusses the future of Iraq' (26/02/2003), http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226–11.html

——, *State of the Union Address* (2/05/2005) in Wikas, Seth, 'Battling the lion of Damascus: Syria's domestic opposition and the Asad regime', *Policy Focus*, Vol 69 (USA: Washington Institute for Near East Policy, May 2007).

Butterfield, Herbert, and Wight, Martin, *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Relations*, eds. (London: Allen and Unwin, 1966).

Byman, Daniel, 'After the storm: US policy toward Iraq since 1991', *Political Science Quarterly*, Vol. 115, No. 4 (Winter, 2000–2001).

Cadirci, Abdurrahman, 'PKK call for end to hostilities: Interview', *Agence France Press* (1/11/2007).

Caglayan, Selim, 'Clinton reprimands Barzani and Talabani', *Hurriyet* (28/01/1995).

Carlsnaes, Walter, 'Actors, Structures, and Foreign Policy Analysis', in Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, eds., *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (London and NY: Oxford University Press, 2008).

Carpenter, Ted Galen, 'That was then, this is now: toward a New NSC-68', *SAIS Review,* Vol. 19, No. 1 (1999).

Carr, Edward Hallett, *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations* (USA: Harper Torch Books, 1964).

Carter, Jimmy, State of the Union Message to the 96th Congress (23/01/1980), http:// www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=33079

Cevik, Ilnur, 'Interview with Jalal Talabani on: visit of Barzani to White House is recognition of identity of Iraqi Kurdistan', *The New Anatolian* (30/10/2005).

——, 'MIT boss secretly visited Barzani in Erbil', *The New Anatolian* (23/11/2005).

——, 'Erdogan is dealing with 'tribal' leaders', *The New Anatolian* (8/06/2007).

Chandrasekaran, Rajiv, 'Kurds cultivating their own bonds with US', *Washington Post* (23/04/2007) in http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/04/22/AR2007042201568_pf.html.

Charountaki, Marianna, 'Review of Aliza Marcus's *Blood and Belief*', *Political Studies Review Journal* (University of Sheffield), Vol. 6, Issue 2, (May 2008).

Chomsky, Noam C., 'Prospects for peace in the Middle East', Speech at University of Toledo (4/03/2001), www.matrixmasters.com/wtc/chomsky (last accessed 2008).

Ciment, James, *The Kurds: State and Minority in Turkey, Iraq and Iran* (New York: Barnes and Noble, 1996).

Clawson, Patrick, *Iraq Strategic Review: Options for US Policy*

(Washington DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998).

Clinton, President Bill, 'Confronting the challenges of a broader world', Speech before the UN General Assembly, 27 September 1993, *US Department of State Dispatch*, Vol. 4, No. 39 (New York, 27/09/1993).

Clinton, William J., 'The President's News Conference with Prime Minister Tansu Ciller of Turkey', *Public Papers of the Presidents* (US Government Printing Offi ce, 15/10/1993) http://frwebgate5.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID=66950614869+2+ 0+0&W.

Cohen, Nick, 'Our enormous lie', *The Observer* (12/08/2001).

Coker, Christopher, *Reflections on American Foreign Policy since 1945* (London: Pinter, 1989).

——, 'Outsourcing war', in Daphné Josselin and William Wallace, *Non-State Actors in*

World Politics (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Coleman, William D., 'Policy Networks, non-state actors and internationalised policy-making: a case study of agricultural trade', in Daphné Josselin and William Wallace, eds., *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Colhoun, Jack, 'Bush administration uses CIA to stonewall Iran gate Investigation', *Covert Action Quarterly* (Fall 1992).

Commission of the European Communities, *Turkey 2006 Progress Report* (Brussels: Commission Staff Working Document, 8/11/2006).

——, *Turkey 2007 Progress Report*, SEC (2007) 1436, http://

www.ecoi.net/fi le_ upload/432_1194375342_turkey-progress-reports-en.pdf and http://www.todayszaman. com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=100444.

——, *Turkey 2009 Progress Report*, Staff Working Document (Brussels, 14/10/2009), SEC(2009)1334), http://ec.europa. eu/enlargement/pdf/key_documents/2009/tr_rapport_ 2009_ en.pdf, pp. 7, 8,9, 13, 18, 31, 89 (last accessed October 2009).

Congress of the US House of Representatives, 'The Kurdish Parliament in Exile and the US Congress' (Washington DC, 6/10/1995) in http://www.kurdistan.org/Washington/ letcon. html (last accessed March 2009).

Connolly, William E., *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1991).

Cook, Helena, *The Safe Heaven in Northern Iraq* (London: University of Essex Human Rights Centre, 1995).

Cornell, Erik, *Turkey in the 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats* (London: Curzon Press, 2001).

Cornell, Erik Svante, 'The Kurdish question in Turkish politics', *Orbis*, Vol. 45, Issue 1 (Winter 2001).

Corwin, Edwin S., *The President: Offi ce and Powers, 1787–1957* (New York, 1957, cited in A. M. Schlesinger, *The Imperial Presidency*, New York, Mariner Books, 2004).

Cottam, Richard, 'US Middle East policy in historical perceptive', in Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East* (USA: New York Press, 1993).

Cowell, Alan, 'Iraq chief, boasting of poison gas, warns of disaster if Israelis strike', *New York Times* (3/04/1990).

Dahl, Robert, 'The concept of power', *Behavioural Science*, 2 (July 1957).

The Daily Star, 'Iraq to blacklist firms which signed oil deals with Kurdish regional government' (16/11/2007), http://ww/ dailystar.comlb/printable.asp?art_ID=86795& cat_ID=3.

Dalacoura, Katerina, 'Islamist movements as non-state actors and their relevance to International Relations' in Daphné Josselin and William Wallace, eds., *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Dawood, Hosham, 'Ethnicity and power: some reflections on ethnic definitions and boundaries', in Faleh A. Jabar, *The Kurds: Nationalism and Politics* (London: Saqi, 2006).

Dean, John W., 'Missing weapons of mass destruction: is lying about the reason for war an impeachable offense?' (6/06/2003) in http://writ.news.fi ndlaw.com/dean/20030606. html.

Declercq, Eugene, 'Inter-House differences in American state legislatures', *The Journal of Politics*, Vol. 39, No 3 (Southern Political Science Association, August 1977).

Demirci, Emin Yaşar, *Modernisation Religion and Politics in Turkey: The Case of the İskenderpaşa Community* (Istanbul: insan publications, 2008).

Demirel, Süleiman, 'Origins of the problem: the roots of Kurdish Nationalism', in Barkey, Henri J., and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Carnegie

Corporation, 1998).

Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report* (1/02/2010) in http://www. defense.gov/QDR/images/QDR_ as_of_12Feb10_1000.pdf (last accessed March 2010).

Dessler, David, and John Owen, 'Constructivism and the problem

of explanation: a review article', *Perspectives on Politics*, Vol. 3, No. 3 (September 2005).

Deutsch, Karl Wolfgang, *The Analysis of International Relations* (Foundations of Modern Political Science series, Robert A. Dahl (Ed) (Englewood Cliffs NJ: Prentice Hall, 1968).

Dickson, Peter, *Kissinger and the Meaning of History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974).

Dinmore, Guy, 'Iraqi Kurds treat Bush plans with suspicion', *Financial Times* (14/05/2002).

Dobbins, Jim, 'Bush needs allies near Iraq, however unsavoury', *Financial Times* (1/11/2005).

Dobbs, Michael, 'US had key role in Iraq build up: Trade in chemical arms allowed despite their use of Iranians Kurds', *Washington Post* (30/12/2002) in http://www.hartford-hwp.com/archives/51/052.html.

Donnelly, Jack, *Realism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

Dougherty, James E., and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. *Contending Theories of Interna tional Relations: A Comprehensive Survey,* 3rd ed. (New York, NY: Harper Collins, 1990).

Bibliography 287 Doyle, Michael W., 'Liberalism and World Politics', in Charles W. Kegley Jr., ed.,
Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neolib-
.(*eral Challenge* (rev.ed.) (New York: St. Martin's Press, 1995

Draper, Theodore, *Present History* (New York: Random House, 1983).

Dumbrell, John, *The Making of US Foreign Policy* (Manchester: Manchester University Press, 1990).

Dunn, David Hastings, 'A doctrine worthy of name?', *Diplomacy and Statecraft*, No. 17 (2006).

Dunne, Tim, 'Liberalism', in John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (2nd Ed) (London and New York: Oxford University Press, 2001).

Dunne, Tim, Milja Kurki and Steve Smith, eds., *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (London and New York: Oxford University Press, 2007).

Duzel, Nese, 'Serafettin Elci: there should be two official languages in Turkey', *Radical* (18/02/2005).

Eagleton, William Jr., 'The Kurdish Republic of 1946', *Middle Eastern Monographs*, No. 5 (Oxford University Press, 1963).

Editorial, 'Spread the war blame: the CIA made some big mistakes about Iraq, but it should not be made a scapegoat for the invasion', *The Atlanta Journal Constitution* (14/07/2004).

Eisenhower, Dwight D., *Speech in US Senate Foreign Relations Committee, 89th Congress (1965–67)*, 'A select chronology and background relating to the Middle East' (Washington 1967).

Elahi, Maryam, 'Washington Watch: Clinton, Ankara and Kurdish Human Rights', *Middle*

East Report, No. 189 (July–August 1994).

Eland, Ivan, 'It's time to partition Iraq: Interviews Bill Steigerwald' (20/03/2006), http:// www.ekurd.net/mismas/articles/misc2006/3/independentstate642.htm (last accessed March 2009).

Elphinston, William G., 'The Kurdish Question', *International Affairs*, Vol. 22, No. 1 (London, January 1946).

Engelberg, Stephen, *Iran and Iraq* (New York: Houghton Miffl in, 1991).

Enginsoy, Ümit, 'US once again warns against Turkish military action inside Iraq', *Turkish Daily News* (26/05/2007). http://www.turkishdailynews.com.tr/article. php?enewsid=74230 (last accessed 2008).

Entessar, Nader, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', *Third World Quarterly*, Vol. 6, No. 4 (October 1984).

——, *Kurdish Ethno Nationalism* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992).

——, *Kurdish Politics in the Middle East* (Lanham MD: Lexington Books, 2010).

Esman, J., and I. Rabinovich, *Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East* (New York: Cornell University Press, 1988).

Everest, Larry, *Oil, Power and Empire: Iraq and the US Global Agenda* (4th Ed) (Canada: Common Courage Press, 2004).

Fawcett, Louise, 'Down but not out? The Kurds in international politics', *Review of International Studies*, Vol. 27 (British International Studies Association, 2001).

Filkins, Dexter, 'Turkish deputies refuse to accept American troops', *The New York Times* (2/03/2003).

Foreign Affairs Committee of the National Council of Resistance of Iran (13/06/2005), http://www.ncr-iran.org/content/view/27/158 (last accessed March 2009).

Fox, William T. R., ed., 'The uses of international relations theory', *Theoretical Aspects of International Relations* (Notre Dame IN: University of Notre Dame Press, 1959).

Freedman, Robert, 'Brzezinski: the man behind Carter's Middle East policies', *The Middle East*, No. 26 (December 1976).

Fukuyama, Francis, 'The End of History', *The National Interest*, No. 16 (Summer 1989).

Gagné, Gilbert, 'International trade rules and states: enhanced authority for the WTO?', in Richard A. Higgott, Geoffrey R.D Underhill, and Andreas Bieler, eds., *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 2000).

Galié, Alessandra, and Kerim Yildiz, *Development in Syria: A Gender and Minority Perspective* (Great Britain: Kurdish Human Rights Project, July 2005).

Galletti, Mirella, 'The Kurdish Issue in Turkey', *The International Spectator*, Vol. 34, No. 1 (January–March 1999).

Galloway, George B., *History of the House of Representatives* (New York: Thomas Y. Crowell, 1961).

Gambill, Gary C., 'The Kurdish reawakening in Syria', *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6, No. 4 (United States Committee for a free Lebanon & Middle East Forum, April 2004).

Gamel, Kim, 'Zalmay Khalilzad: US Ambassador to the UN; US ambassador salutes Kurdish region' (23/03/2007), http://www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010200&rnr=73&anr=16864

Gasiorowski, Mark J., *US Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1991).

Gause, Gregory F., 'The illogic of dual containment', *Foreign Affairs*, Vol. 73, No. 2 (3/04/1994).

Gellner, Ernest, *Encounters with Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1994).

George, Alan, *Syria: Neither Bread nor Freedom* (London: Zed Books, 2003).

Ghareeb, Edmund, 'The Kurdish revolution after eight years', *Kurdish Journal*, Vol. 4, No. 3 (September 1969).

——, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 1981).

Ghassemlou, Abdul Rahman *Kurdistan and the Kurds* (London: Collets Holdings, 1965).

Gorvett, Jonathan, 'Rift with US stirs up tensions within Turkey: fallout over Iraq stoking criticism of ruling party', *Boston Globe* (11/05/2003).

Gresh, Geoffrey, 'Turkish–Kurdish reconciliation: promise and peril', *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 5, No. 3 (Fall 2006).

Grofman, Bernard, Robert Griffin, and Amihai Glazer, 'Is the Senate more liberal than the House? Another look', *Legislative Studies Quarterly*, Vol. 16, No. 2 (Comparative Legislative Research Center, May 1991).

Grotius, Hugo, *On the Law of War and Peace* (USA: Kessinger Publishing Co, 2004).

Gunter, Michael M., 'The foreign policy of the Iraqi Kurds', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 20, No. 3 (Spring 1997).

——, 'Interview with Abdullah Öcalan: we are fighting Turks everywhere', *Middle East Quarterly* (June 1998) in http://www.meforum.org/399/abdullah-ocalan-we-are-fighting-turks-everywhere (last accessed March 2009).

——, *The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis* (London: MacMillan, 1999). ——, 'The Kurds in Iraq', *Middle East Policy*, Vol. 11, No. 1 (Spring 2004). ——, *The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and*

Turkey (New York: Palgrave MacMillan, 2008). Gur-Arieh, D., 'The Kurds: the elusive question', *New Outlook* 34 (April/May 1991).

Gürbey, Gülistan, 'The urgency of post-nationalist perspectives: 'Turkey for the Turks' or an open society? On the Kurdish conflict', in Hans-Lukas Kieser, ed., *Turkey Beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London: I. B. Tauris, 2006).

Haas, Robert, *The Reluctant Sheriff: The United States after the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations, 1997).

Hale, William, *Turkey, the US and Iraq*, *SOAS Middle East Series* (London: London Middle East Institute, 2007).

Hall, Duncan, *Mandates, Dependencies, and Trusteeships* (London, Stevens & Sons for the Carnegie Endowment for International Peace, 1948).

Halliday, Fred, 'The pertinence of IR', *Political Studies,* Vol. 38 (1990).

Halliday, Fred, and Justin Rosenberg, 'Interview with Ken Waltz', *Review of International Studies*, Vol. 24 (1998).

Halliday, Fred, 'The romance of non-state actors', in Daphné Josselin and William Wallace, eds., *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

——, *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

Harrison, Kevin, and Tony Boyd, *Understanding Political Ideas and Movements* (Manchester: Manchester University Press, 2003).

Hartshorn, Jack E., *Oil Trade: Politics and Prospects* (New York: Cambridge University Press, 1993).

Harvey, David, *The New Imperialism* (Oxford University Press, 2003).

Hastedt, Glenn P., *American Foreign Policy: Past, Present, Future* (3rd Ed) (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1997).

Hayes, Thomas C., 'Confrontation in the Gulf: the oil-field lying below the Iraq–Kuwait dispute', *The New York Times* (3/09/1990).

Hazbay, Pemra, 'Political troubles between Turkey and Israel? Implications of booming bilateral trade for the two countries and the Middle East', *The Washington Institute for Near East Policy*, Issue 459 (26/05/2004).

Hejri, Mustafa, 'The Road to Democracy: Full Political and Human Rights in Iran', in http:// www.kurdmedia.com/article.aspx?id=12533 (02/06/2006) (last accessed February 2009).

Henderson, Simon, *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambitions for Iraq* (San Francisco CA: Mercury House, 1991).

Heper, Metin, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (New York: Palgrave MacMillan, 2007).

Heraclides, Alexis, *The Self-determination of Minorities in International Politics* (London: Frank Cass, 1991).

Herberg, William, *Protestant–Catholic–Jew* (New York: Doubleday, 1960).

Hermann, Margaret, and Charles F. Hermann, 'Who makes foreign policy decisions and how: an empirical inquiry', *International Studies Quarterly,* Vol. 33 (December 1989).

Hetherington, Norris S., 'The Kurds and the future of Iran',

The Christian Science Monitor (11/06/1980), http://www.csmonitor.com/1980/0611/061133.html

Higgott, Richard A, Geoffrey R.D Underhill, and Andreas Bieler, eds., *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 2000).

Hinnebusch, Raymond, 'Introduction', in R. Hinnebusch and A. Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder CO and Oxford UK: Lynne Rienner Publishers, 2002).

Hinnebusch, Raymond and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder CO and Oxford UK: Lynne Rienner Publishers, 2002).

Hiro, Dilip, *Iran under the Ayatollahs* (London: Routledge and Kegan Paul, 1985).

——, *Iraq in the Eye of the Storm* (New York: Thunder's Mouth Press, 2002).

Hobbes, Thomas, *Leviathan* (Oxford University Press, July 1998).

Hobden, Steve, and Richard Wyn Jones, 'Marxist theories of International Relations', in John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (2nd Ed) (London and New York: Oxford University Press, 2001).

Holsti, Kalevi J., *International Politics: A Framework for Analysis* (5th Ed) (Englewood Cliffs NJ: Prentice Hall International Inc, 1988).

Howard, Michael, 'Kurdish leader shuns US move to oust Saddam', *The Guardian* (19/06/2002).

Hourani, Albert Habib, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947).

Hubbell, Stephen, 'The containment myth: US Middle East Policy in theory and practice'. *Middle East Report* (issue on US Foreign Policy in the Middle East: Critical Assessments), No. 208 (Autumn 1998).

Hudson, Valerie M., 'Foreign Policy Analysis: actor-specific theory and the ground of International Relations', *Foreign Policy Analysis*, Vol. 1, No. 1 (International Studies Association, 2005).

Human Rights Watch, *Syria: The Silenced Kurds*, Vol. 8, No. 4 (1/10/ 1996) (Online, UNHCR Refworld, available at: http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6a8260. html)

——, 'Iraq: Forcible expulsion of ethnic minorities', *Human Rights Watch*, Vol. 15, No. 3 (March 2003), www.hrw.org/reports/2003/iraq0303/Kirkuk0303.pdf (last accessed 2008).

Hurd, Nathaniel and Rangwala, Glen, 'US Diplomatic and Commercial Relationships with Iraq, 1980 – 2 August 1990' (15/07/2000) in http://www.casi.org.uk/info/usdocs/usiraq80s90s.html (last accessed March 2009).

Hürriyet (Turkish daily newspaper), 'Kurdish broadcasts for the first time on local TV stations' (24/03/2006).

——, 'CHP's Baykal slams PM Erdoğan's 'bringing down from the mountains' project' (10/12/2007).

——, 'Terror board decision: if necessary, Turkey will enter Iraq' (10/12/2007).

——, 'Black wreath of protest laid in front of US Consulate in Istanbul by Kurdish-backed political parties' (24/12/2007).

——, 'Turkey's Constitutional Court decides to hear AKP closure lawsuit' (31/03/2008).

——, 'Four more arrested in Turkey's Ergenekon, interrogations continue' (5/07/2008).

——, 'Rice warns: Turkey should not intervene in Northern Iraq' (25/10/2007), http:// www.hurriyet.com.tr/English/7556700_p.asp (accessed 10 January 2009).

——, 'Pro-Kurdish party introduces own draft on Constitution', (29 March 2010), in http:// www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=pro-kurdish-party-introduces-its-own-draftshowing-its-readiness-for-bargain-2010-03-29 (last accessed August 2010).

Indyk, Martin, 'Perspectives from the White House – interview by Daniel Pipes, 15 November 1993', *Middle East Quarterly*, Vol. 1, No. 1 (March 1994), at http://www. meforum.org/article/219.

Institut Kurde de Paris (Kurdish Institute of Paris), 'The Kurdish Parliament, meeting in plenary session, ratifies the Washington Agreement', No. 211, (October 2002), http:// www.institutkurde.org/en/publications/bulletins/211.html (accessed 26 December 2008).

Iran Chamber Society, 'Iranian Ethnic Groups' (2001–6) in http:// www.iranchamber.com/ people/articles/iranian_ethnic_groups.php (last accessed March 2009).

Izady, Mehrdad R., 'Exploring Kurdish Origins', *Kurdish Life*, No. 7 (Summer 1993), http://www.xs4all.nl/~tank/kurdish/htdocs/his/orig.html (last accessed March 2009).

——, Kurdistanica.com, http://www.kurdistanica.com/?q=gallery&g2_0=gallery&g2_ itemId=95 (last accessed March 2010).

Jabar, Faleh A., and Hosham Dawod, *The Kurds: Nationalism and Politics* (London: Saqi, 2006).

Jackson, Robert H., *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge University Press, 1990).

Jackson, Robert H., and SØrensen, Georg, Chapter 5: 'International Society' in *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (New York: Oxford University Press, 2007).

Jackson, Robert H., Chapter 6: 'Social Constructivism' in *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*, Robert Jackson and Georg SØrensen (New York: Oxford University Press, 2007).

Jacobs, Lawrence R., and Benjamin I. Page, 'Who influences US foreign policy?', *American Political Science Review*, Vol. 99, No. 1 (February 2005).

Jacobson, Harold K., *Networks of Interdependence*, *International Organizations and the Global Political System* (Boston MA: Little Brown, 1977).

Jamili, Kamal N., 'Kurds are Turks who got lost in the mountains and forgot they were Turkish' in http://www.knn.u-net.com/kurd4.htm (last accessed March 2009).

Jarrah, Najm, 'Iraqi Kurdistan: peace talks fail', *Middle East International*, No. 509 (22/09/95).

Jeffrey James, Briefing: 'US views on the Iraqi constitution referendum', *Arabicnews. com* (19/10/2005), http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/051019/2005101930.html

Jenkins, Gareth, 'Turkey lines up alongside Syria to condemn Israeli incursions', *Eurasia*

Daily Monitor, Vol. 4, No. 167 (11 September 2007).

Jentleson, Bruce M., *With Friends like These: Reagan, Bush and Saddam 1982–1990* (New York: W W Norton, 1994).

Johnson, Charles W., *How Our Laws Are Made*, House of Representatives, 108th Congress, 1st session, doc 108–93 (Washington: US Government Printing Offi ce, 20 June 2003).

Johnson, Lock K., *America's Secret Power: The CIA in a Democratic Society* (New York: Oxford University Press, 1989).

Josselin, Daphné, and William Wallace, eds., *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Josselin, Daphné, 'Back to the front line; trade unions in a global age', in Daphné Josselin and William Wallace, *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Jurek, Martin, 'Clinton Abroad: President Bill Clinton's foreign policy', *Washington Monthly* (March 1999).

Jwaideh, Wadie, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 2006).

Kahin, George M., *Intervention: How America Became Involved in Vietnam* (New York: Knopf, 1986).

Kalederidis, Savvas, 'Πώς έγινε η παράδοση του Άπο' ('How Apo was captured'), *Παράδοση Οτζαλάν: η ώρα της αλήθειας* (*The Capture of Öcalan: The Time of the Truth*) (Athens: Infognomon, 2007).

Kalkan, Douran, member of the PKK Presidential Council, quoted

by DEM News Agency, in *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan, 5/08/1999).

Kardouchos, Ali, 'Αναφορά στο υπό ίδρυση Κουρδικό Κράτος' ('Reference to the under construction Kurdish State'), *Ελλοπία,* Vol. 62 (Greece, October–November 2002).

Karlsen, Gunnar M., 'Turkey: need for firm leadership on human rights' (Oslo: The Norwegian Helsinki Committee, 25/01/2007), p. 12 in http://www.nhc.no/php/fi les/documents/land/Tyrkia/2007/report-January2007-siste.pdf

Katzman, Kenneth, Congressional Research Service (CRS), *Report for Congress*, 'Iraq's Opposition Movements' (26/03/1998) in http://www.fas.org/irp/crs/crs-iraq-op.htm (last accessed March 2009).

——, 'Iraq's opposition movements', Order Code 98–179F (Washington DC: Library of Congress, 27/06/2000).

——, CRS, *Report for Congress*, 'Iraq: US efforts to change the regime', Order Code RL31339 (Washington DC: Library of Congress, 16/08/2002).

——, *Issue Brief for Congress*, CRS, 'Iraq: weapons, threat, compliance, sanctions and US policy', Order Code IB92117 (Washington DC: Library of Congress, 10/03/2003).

——, 'Iran: US concerns and policy responses', *CRS Report for Congress*, Order Code RL32048 (Washington DC: The Library of Congress, 1/04/2010) in http://www.fas.org/ sgp/crs/mideast/RL32048.pdf (Last accessed, April 2010).

Katzman, Kenneth, 'Iraq: elections, government and constitution', CRS, *Report for Congress,* Order Code RS21968 (Washington DC: The Library of Congress, 15/06/2006) at http://digital.

library.unt.edu/govdocs/crs/data/2006/meta-crs-10228.tkl (last accessed
March 2009).

——, CRS, *Report for Congress*, 'Iran: US concerns and policy responses', Order Code RL 32048 (Washington DC: Library of Congress, 25/08/2006).

——, CRS, *Report for Congress*, 'Iran: US concerns and policy responses', Order Code RL32048 (Washington DC: Library of Congress for the Congressional Research Service, 2/04/2007).

——, CRS, *Report for Congress*, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', Order Code RS22079 (The Library of Congress, 5/02/2008).

Katzman, Kenneth, and Alfred B. Prados, CRS, *Report for Congress*, 'The Kurds in post-Saddam Iraq', Order Code RS22079 (Washington DC: Library of Congress, 5/05/2005).

Kaufman, Burton I., *The Arab Middle East and the United States: Inter-Arab Rivalry and Superpower Diplomacy* (USA, 1996).

Keddie, Nikki, 'Pan-Islam as a Proto-Nationalism', *The Journal of Modern History*, Vol. 41, No. 1 (University of Chicago Press, March 1969).

Kegley, Charles W. Jr., ed., *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* (rev.ed.) (New York: St. Martin's Press, 1995).

Keohane, Robert O., *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

Kernell, Samuel, 'Is the Senate more liberal than the House?', *Journal of Politics*, Vol. 35 (May 1973).

Kesselman, Mark, 'A note: presidential leadership in Congress on foreign policy', *Midwest Journal of Political Science*, Vol. 5, No. 3 (Midwest Political Science Association, August 1961).

Khadduri, Majid, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (Oxford University Press, 1969).

Khadduri, Walid, 'The impact of oil contracts for the government of Iraqi Kurdistan', *Dar Al-Hayat* (14/10/2007) in www.daralhayat.net/actions/print2.php (last accessed February 2009).

Khoury, Philip and Joseph Costiner, *Tribes and States in the Middle East* (Berkley: University of California Press, 1990).

Kibaroglou, Mustafa, 'Turkey says no', *Bulletin of the Atomic Scientists*, Vol. 59, No. 4 (July/August 2003).

——, 'Clash of interests over northern Iraq drives Turkish–Israeli alliance to a crossroads', *Middle East Journal*, Vol. 59, No. 2 (Spring 2005).

Kieser, Hans-Lukas, ed., *Turkey beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London: I. B. Tauris, 2006).

Kılıç, Ecevit, 'Interview with Abdülmelik Fırat', 'PKK'da derin devleti temsil eden isimler var. Öcalan derin devletle işbirliği içinde. Savcı bunları ortaya çıkaracak', *Vatan* (Turkish newspaper), cited in *Sabah* (27/10/2008), http://haber.gazetevatan.com/ Ocalan_ve_PKK_derin_devlete_calisiyor_205701_1/205701/1/Gundem (last accessed April 2010).

Kirisci, Kemal, 'Turkey and the Kurdish Safe Haven in Northern Iraq', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 19, No. 3 (1996).

Kirisci, Kemal and Gareth Winrow, *The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Confl ict* (London: Frank Cass, 1997).

Kissinger, Henry, 'Progress report on the Kurdish support operations for the President', *Memorandum* (5/10/1972), http://www.state.gov/documents/organization/72019.pdf (last accessed March 2009).

——, 'Address before the Sixth Special Session of the UN General Assembly', *US Department of State News Release, International Organization*, Vol. 28, No. 3 (15 April 1974).

——, 'Continuity and Change in American Foreign Policy' (The Arthur K. Solomon Lecture, New York University, 19 September 1977), in *For the Record: Selected Statements, 1977–1980* (Boston MA: Little Brown, 1981).

——, *Years of Upheaval* (Boston: Little Brown, 1982). ——, *Diplomacy* (New York, 1994). ——, *Toward a Diplomacy for the 21st Century: Does America Need a Foreign Policy?* (New York: Free Press, 2002).

Klare, Michael, 'The Rise and Fall of the Rogue Doctrine: the Pentagon's quest for a post-Cold War military strategy', *Middle East Report*, No. 208 (Fall, 1998).

Klein, Janet, 'Kurdish nationalists and non-nationalist Kurdists: rethinking minority nationalism and the dissolution of the Ottoman Empire, 1908–9', *Nations and Nationalism*, Vol. 13, No. 1 (UK: Blackwell, 2007).

Klein, Jeff, 'The US democratization program and the Kurds of Syria' (17/03/2006), *Kurdish Media*, http://www.kurdmedia.com/article.aspx?id=11676 (last accessed March 2009).

Korkut, Togla, 'Investigate General's plans of a coup', *BIA News Center* (30/03/2007).

Koppes, C.R.,'Captain Mahan, General Gordon and the origin of the term 'Middle East'', *Middle East Studies,* Vol. 12 (1976).

Koohi-Kamali, Farideh, *The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism* (London: Palgrave MacMillan, 2003).

Kreyenbroek, Philip G., and Stefan Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview* (London and New York: Routledge, 1992).

KRG.org, 'President Barzani visits Saudi Arabia, (13/03/2007), in http://web.krg.org/ articles/detail.asp?rnr=95&lngnr=12&anr=16710&smap (last accessed March 2009).

——, 'House of Representatives approves resolution calling for US Consulate in Kurdistan', (20/05/2010) in http://www.krg.og/articles/detail.asp?smap=02010100&lngnr=12&rnr=223&anr=35179 (last accessed June 2010).

——, 'President Barzani meets Turkey's Prime Minister and Foreign Minister in Ankara', (4/06/2010) in http://www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=223&lngnr=12&smap=02010100&anr=35401 (last accessed June 2010).

——, (13/07/2010), http://www.krg.org/articles/detail.asp?lngnr=12&smap=02010100& rnr=223&anr=35973 (last accessed July 2010).

Kurdish Democratic Party (KDP), Research Department, 'What happened in Iraqi Kurdistan', *Report on the International Confl ict* (Kurdistan, June 1994).

Kurdistan Democratic Party Politburo, Central Bureau for Studies and Research, *Kurdistan: An Economic, Geographic and Historical Brief Explanation*, No. 33 (Kurdistan, 1999).

Kurdistan National Assembly-Syria, Trial of 16 Kurds in Syria, case 166 of 2010, http:// www.kurdnas.com/en/index.php?option=com_content&view=article&id=59%3Atrial of-16-kurds-in-syria-case-166-of-2010&catid=3%3Anewsflash&Itemid=54&lang=en (last accessed July 2010).

Kurdish Human Rights Project (KHRP), *A Democratic Future for the Kurds of Turkey*, *Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan*, Brussels, 12–13 March 1994 – papers from the conference (London: Kurdish Human Rights, 1995, and Frankfurt: Medico International).

Kurdish Media, 'PWDK: Kurds must create a national organization' (17/12/2005) in http:// www.kurdmedia.com/article.aspx?id=5955 (last accessed March 2009).

——, 'Iraqi Kurds sign seven new oil contracts' (7/11/2007), www.kurdmedia.com/article. asp?id=14247

Kurdish National Congress of North America, *Conference on Kurdish Independence, Democracy and Regional Stability* (Salahaddin, November 2005), www.kncna.org

——, 'KNC: The new US administration practices an old policy toward the Kurds', in *Kurdish Media* (25/02/2009), http:// www.kurdmedia.com/article.aspx?id=15500 (last accessed March 2009).

Kurdistan Regional Government, 'KRG supports draft Federal Oil Law' (26/02/2007) in http://www.krg.org/articles/detail.asp?smap=02010100&lngnr=12&asnr=&anr=16450 &rnr=223 (last accessed March 2009).

——, 'Prime Minister Barzani visits Tehran' (13/08/2008), http:// www.krg.org/articles/ detail.asp?rnr=223&lngnr=12&smap=02010100&anr=25193 (last accessed March 2009).

Kurdistan Democratic Party Politburo, Central Bureau for Studies and Research, *Kurdistan: An Economic, Geographic and Historical Brief Explanation*, No. 33 (Kurdistan, 1999).

Kurdistan Human Rights Project, *The Safe Haven in Northern Iraq* (London: KHRD, 1995).

Kurki, Milja, and Colin Wight, 'International Relations and Social Science', in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, eds., *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (London and New York: Oxford University Press, 2007).

Kutschera, Chris, 'Mad dreams of independence: the Kurds of Turkey and the PKK', *Middle East Report*, No. 189 (July–August 1994).

Lajani, Ibrahim, 'KDPI: The Islamic Republic ignores and violates international laws', an interview with the Secretary General of KDPI (Mustafa Hijri), *KurdishMedia.com* (26/05/2006) cited in http://www.pdki.org/articles1-578-35.htm.

Larson, Alan P., 'Economic priorities of the National Security Strategy', *US Foreign Policy Agenda* 7, No 4 (December 2002), http://usinfo.state.gov/journals/itps/1202/ijpe/ pj7–4larson.htm.

Lay, James S., 'Reappraisal of US objectives and strategy for national security', *A Report to the NSC from the Executive Secretary*, No. 62 (Washington DC, 16/09/1952).

——, 'National Security problems concern free world petroleum demands and potential supplies', *A Report to NSC from the Executive Secretary*, NSC 138/1 (Washington DC: 6/01/1953).

Leaman, George, 'Iraq, the American Empire and the war

on terrorism', *Metaphilosophy*, Vol. 35, No. 3 (Oxford: Blackwell, April 2004).

Legro, Jeffrey W., 'Whence American Internationalism', *International Organization*, Vol. 54, No. 2 (Spring 2000).

Leicht, Justus, 'Kurdish nationalists seek supporting role in Turkish state', *International Committee of the Fourth International* (ICFI) (9/03/2000), http://www.wsws.org/articles/2000/mar2000/pkk-m09.shtml, accessed 10 January 2009.

Lemann, Nicholas, 'How it came to War', *The New Yorker* (31/03/2003).

Lieber, Robert J., 'US Middle East policy in the Clinton Second Term', *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 1 (January 1997).

Linklater, Andrew, 'Rationalism', in Scott Burchill et al., *Theories of International Relations* (2nd Ed) (New York: Palgrave, 2001).

Llewellyn, Howell D., 'In search of an American Foreign Policy', *USA Today* (September 2004), http://www.articlearchives.com/government/elections-politicspolitics/646973–1.html

Lotfi, Manal, 'Kurd: The Forbidden Word in Turkey', *Al-Sharq Al-Awsat* (16/12/2007).

Lowe, Robert, *The Syrian Kurds: A People Discovered*, Chatham House Middle East Programme Briefing Paper (MEP BP 06/01, 13/03/2004) (Royal Institute of International Affairs, January 2006).

Lumsdaine, David, 'The intertwining of International and Domestic Politics', *Polity Forum*, Vol. 29, No. 2 (Winter 1996).

Lynch, Maureen and Perveen, Ali, 'Buried alive: stateless Kurds in Syria', *Refugees International Report* (January 2006), http://www.unhcr.org/refworld/docid/47a6eba80. html (last accessed March 2009).

Magnus, Ralph, *Special Analysis*, 'United States interests in the Middle East: political strategic interests', American Enterprise Institute for Public Policy Research (Washington DC, October 1968).

McCartney, Paul T., 'American nationalism and US foreign policy from Sept 11 to the Iraq War', *Political Science Quarterly*, Vol. 119, No. 3 (2004).

McClelland, Charles A., 'The function of theory in International Relations', *The Journal of Confl ict Resolution*, Vol. 4, No. 3 (London: Sage Publications, September 1960).

——, 'Applications of General System Theory in IR', in James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: The Free Press, 1961).

McCormack, Sean, 'US State Department's McCormack warns against Northern Iraq intervention', *Hürriyet* (10/10/2007).

296 *Bibliography* MacDonald, Charles G., 'Kurdish guerrillas and international law: policy considerations',

A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan, Brussels, 12–13 March 1994 (London, Kurdish Human Rights Project, 1995).

McDowall, David, 'The Kurds', *Minority Rights Group International*, 'A minority rights group report', No. 915 (London: Minority Rights Group, September, 1991).

——, *The Kurds: A Nation Denied* (London: Minority Rights Publications, 1992).

McDowall, David, and Gerard Chaliand, eds., *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, trans. Michael Pallis (London: Zed Books, 1993).

McDowall, David, *The Kurds of Syria* (London: KHRP, 1998).

——, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 1996, 2000 and 2004).

McGrew, Anthony, 'Realism vs. Cosmopolitanism: A debate between Barry Buzan and David Held', *Review of International Studies Association*, Vol. 24 (1998).

MacIver, Robert M., *The Ramparts We Guard* (New York, MacMillan, 1950).

Machiavelli, Niccolò, *The Prince* (Oxford University Press, 2005).

MacMathias, Charles Jr, 'Ethnic groups and foreign affairs', *Foreign Affairs,* Vol. 59 (1981).

Makovsky, Alan, 'The new activism in Turkish foreign policy', *SAIS Review*, Vol. 19, No. 1 (Washington DC: The Johns Hopkins University Press for the School of Advanced International Studies, 1999).

Mandelbaum, Michael, *The Nuclear Question: The US and Nuclear Weapons, 1946–76* (Cambridge University Press, 1978).

Manning, Richard, 'US defense umbrella: shelter or storm?', *The Middle East*, No. 74 (Washington DC, December 1980).

Mansbach, Richard W., Yale H. Ferguson, and Donald E. Lampert, *The Web of World Politics: Non-State Actors in the Global System* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, 1976).

Maoz, Zeev, 'The Revolution in Military Affairs and the Middle East: If this is a Revolution, then we are the Counterrevolutionists', *Discussion Paper, Associated with the NIC 2020 project* (US, May 2004) in *http://www.dni.gov/nic/PDF_GIF_2020_ Support/2004_05_25_papers/military_affairs.pdf*

Marcus, Aliza, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence* (New York: New York University Press, 2007).

Mead, Walter Russell, 'The new Israel and the old: why gentile Americans back the Jewish State', *Foreign Affairs* 'The New American Realism', Vol.87, No 4 (July–August 2008).

Mearsheimer, John, and Stephen Walt, *The Israel Lobby*, London Review of Books: http:// www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html (23/03/2006) (last accessed March 2009).

Meho, Lokman I., 'The Kurds in Lebanon: a social and historical overview', *International Journal of Kurdish Studies* (Kurdish Library, January 2002).

Meho, Lokman I., and Michel G. Nehme, 'The Legacy of US Support to Kurds: Two Major Episodes', Lokman I Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, CT: Praeger/Greenwood, 2004).

Middle East Watch, *The Anfal Campaign in Iraqi Kurdistan* (New York: MEW and Physicians for Human Rights, 1993).

Midhat Al-Hajj, Sirri (mayor of Baghdad), 'Chronology', *Middle East Journal*, Vol. 23, No. 3 (Autumn 1969).

Migdalovitz, Carol, CRS, *Report for Congress*, 'Iraq: the Turkish factor', Code RS21336 (Washington DC: Library of Congress, 31/10/2002).

Miller, Nathan K., *Report for Kurdistan Regional Government: US Representation* (August 2008), unpublished.

Minority Rights Group International, *World Directory of Minorities and Indigenous Peoples* (London, MRGI, 2007–8) http://www.minorityrights.org/ *(accessed 12/01/2009)*.

Minorsky, Vladimir, 'The Kurds', *First Encyclopedia of Islam* (1st Ed) (Leiden: E.J. Brill, 1913–36).

——, 'The tribes of Western Iran', *The Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, Vol. 75, Nos. 1/2 (1945).

——, 'Studies in Caucasian History' *Cambridge Oriental Series*, No. 6 (London: Taylor's Foreign Press, 1953).

Mitterrand, Danielle, 'Speech in the first session of the A' KNA (4/10/1992)', *Bulletin,* No. 211, Kurdish Institute of Paris (14/05/2008), http://www.institutkurde.org/en/ publications/ bulletins/211.html

Montgomery, Harriet, *The Kurds of Syria – An Existence Denied* (Berlin: Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, 2005).

Morgenthau, Hans J., *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948) and (Revised, 5thEd) (New York: Alfred A. Knopf, 1978).

Morris, Jason, 'Begin airs secret Israeli aid to Kurds as reminder for Iraqis', *Christian Science Monitor* (6/10/1980).

Muir, Jim, 'Weary of war, Turkish Kurds try talking', *The Christian Science Monitor* (12/04/1993).

——, 'Talabani: Iraq's pragmatic new leader' in *BBC NEWS* (7/04/2005) http://news.bbc. co.uk/2/hi/middle_ east/4421261.stm (last accessed March 2009).

Muller, P., *Report on the Situation in Free Kurdistan (Liberated*

Zone of Iraqi Kurdistan) (Netherlands: Kurdistan Friendship Society, Amsterdam, May 1992).

Muralidharan, S., 'The Kurdish Dilemma', *Frontline Magazine (India's National Magazine)*, Vol. 20, Issue 06, (15–28 March 2003).

Murphy, Richard, W., 'US role in the Persian Gulf and the Middle East Peace Process', *Current Policy* (Department of State, Bureau of Public Affairs), No. 1062 (April 1988).

Mutlu, Servet, 'Ethnic Kurds in Turkey: a demographic study', *International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 28 (1996).

Mylroie, Laurie, 'Saddam's July 17 National Day Speech', http://www.fas.org/news/ iraq/1998/07/980720-in.htm

Natali, Denise, 'Transnational networks: new opportunities and constraints for Kurdish statehood', *Middle East Policy*, Vol. 11, No. 1 (Spring 2004).

——, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse NY: Syracuse University Press, 2005).

Neff, Donald, 'US: the ghost of 1980', *Middle East International*, No. 400 (Washington DC, 17/05/1991).

The New Anatolian, 'EU officials open talks over Turkey's membership bid', *The New Anatolian Journal* (5/06/2007).

——, 'Kirkuk referendum may be delayed until mid-2008' (18/09/2007).

——, 'PM calls on Kurds to cooperate with state to solve Kurdish problem' (23/11/2008).

Nezan, Kendal 'A brief survey of the history of the Kurds',

Collated Contributions and Messages (Paris: Kurdish Institute of Paris, March 1992).

Nixon, Richard, *Nixon Papers 1970*: 'First Annual Report to the Congress on US Foreign Policy for the 1970s' (18/02/1970), http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=2835&st=&st1= (last accessed March 2009).

Nonneman, Gerd, *Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe* (London and New York: Routledge, 2005).

Norris, Hetherington S., 'The Kurds and the future of Iran', *The Christian Science Monitor* (11/06/1980), http://www.csmonitor.com/1980/0611/061133.html (last accessed March 2009).

Novak, Robert D., 'A little US–Iraqi history' (26/09/2002), www.towanhall.com (last accessed, 2008).

Nuruzzaman, Mohammad, 'Beyond the realist theories: neo-conservative realism and the American invasion of Iraq', *International Studies Perspectives*, No. 7 (Oxford: Blackwell Publishing, 2006).

Nyrop, Richard F., *Iraq: A Country Study* (Washington DC: US Government Printing Offi ce, 1979).

O'Ballance, Edgar, *The Kurdish Revolt: 1961–1970* (Hamden, CT: Archon Books, 1973).

Obama, Barack, President of the US, *National Security Strategy*, The White House: May 2010, in http://www.whitehouse.gov/sites/default/fi les/rss_viewer/national_ security_strategy.pdf (last accessed July 2010).

Öcalan, Adbullah, 'Message from Abdullah Öcalan to the

international conference on North-West Kurdistan', *A Democratic Future for the Kurds* of Turkey: *Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan,* 12–13 March, 1994 Brussels (London: Kurdish Human Rights Project, 1995).

Öcalan, Abdullah, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 1/02/1996).

——, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 2/08/1999).

——, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 26/09/1999).

——, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, 25/11/1999).

——, *Φωνή του κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, August–September 2003).

Oktav, Ozden Zeynep, 'Whither Turkish–US relations in Northern Iraq: a Turkish perceptive', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 2 (Winter 2005).

Öktem, Kerem, 'Return of the Turkish 'state of exception'', *Middle East Report* (3/06/2006).

Oleszek, Walter, 'House–Senate Relationships: comity and confl ict', *Annals of the American Academy of Political Science*, Vol. 411 (London: Sage Publications, January 1974).

Olson, Robert, *Emergence of Kurdish Nationalism: 1880–1925* (Austin: Texas University Press, 1989).

——, 'The Kurdish question and Turkey's foreign policy, 1991–

1005: from the Gulf War to the incursion into Iraq', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 19, No. 1 (Fall 1995).

——, 'The Kurdish question and Chechnya: Turkish and Russian Foreign policies since the Gulf War', *Middle East Policy*, Vol. 4, No. 3 (1996).

——, *Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel and Russia, 1991–2000: The Kurdish and Islamist Questions* (Costa Mesa CA: Mazda Publishers, 2001).

——, 'Views from Turkey: reasons for the US war against Iraq', *Journal of Third World Studies* (Fall 2005); http://www.fi ndarticles.com/p/articles/mi_qa3821/is_200510/ai_n15641332/print (last accessed March 2009).

Ongun, Selin, Interview with Özgür Mumcu: 'İslamcıların yaptığına inanmıyorum, PKK ve Kontgerilla'ya şaşmam', (11/01/2010) in http://www.dorduncukuvvetmedya.com/

roportaj-soylesi/ugur-mumcu-bugun-yasasaydi-cumhuriyette-yazar-miydi-ogluozgur-mumcu-emin-degilim cited in http://www.t24.com.tr/haberdetay/67590.aspx (last accessed April 2010).

Osman, Hiwa, 'Kurdish leader wary of US plans', *BBC* (London, 18/06/2002) in http:// news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/2052202.stm (last accessed March 2009).

Ǿstergaard-Nielsen, Eva, 'Diasporas in world politics', in Daphné Josselin and William Wallace, *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Oweis, Khaled Yacoub 'Syria's Assad holds security talks with US offi cial', *Reuters* (17/10/2010), http://www.reuters.com/article/idUSTRE61G32Z20100217 (last accessed March 2010).

Özcan, Ali Nihat, 'Could a Kurdish State be set up in Iraq?', *Middle East Policy*, Vol. 11, No. 1 (Spring 2004).

Özoğlu, Hakan, 'State–Tribe Relations: Kurdish Tribalism in the 16th and 17th century Ottoman Empire', *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 23, No. 1 (May 1996).

——, 'Nationalism and Kurdish Notables in the late Ottoman–Early Republican Era', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 33, No. 3 (Cambridge University Press, August 2001).

Patomaki, Heikki and Colin Wight, 'After Post positivism? The promises of Critical Realism', *International Studies Quarterly*, Vol. 44, No. 2 (June 2000).

Patterson, Samuel C., Roger H. Davidson and Randal B. Ribley, *A More Perfect Union: Introduction to American Government* (revised Ed) (Dorsey Press, 1982).

Perle, Richard et al., 'A clean break: a new strategy for securing the realm', prepared for Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000, *Institute for Advanced Strategic and Political Studies*; see www.israeleconomy.org/strat1.htm

Peters, Charles, *How Washington Really Works* (4th Ed) (Reading MA: Addison-Wesley, 1992).

Pipes, Daniel, 'Iraq's weapons and the road to war', *New York Post* (3/06/2003).

Plischke, Elmer, 'The President's Inner Foreign Policy Team', *The Review of Politics*, Vol. 30, No. 3 (July 1968).

Pogossian, Sarkis, 'Eastern Anatolia: Iraq's next domino; 'Greater Kurdistan' ambitions could spark regional war', *World War 4 Report* (New York, 1 November 2005) (also cited in *Kurdish Media*, 4/11/2005).

Polk, William R., *The Arab World Today* (London: Harvard University Press, 1991).

Polsby, Nelson W., 'Strengthening Congress in National Policy-making', *Yale Review,* Vol. 59 (Summer 1970).

Power, Samantha, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (New York: Basic Books, 2002).

Powell, Colin L., 'Interview on NBC's Meet the Press with Tim Russert' (Washington DC, 09/02/2003) in www.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2003/17500.htm

Prados, Alfred B., CRS, *Report for the Congress*, 'The Kurds in Iraq: status, protection and prospects', Order Code 94–423F (12/05/1994).

Prados, Alfred B., and Jeremy M. Sharp, CRS, *Report for Congress*, 'Syria: political conditions and relations with the United States after the Iraq War', Order Code RL32727 (The Library of Congress, 10/01/2005).

Price Richard, and Christian Reus-Smit, 'Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism', *European Journal of International Relations*, Vol. 4, No. 3 (1998).

Quandt, William B., 'Domestic influences on US foreign policy in the Middle East: the view from Washington', in Willard A. Beling, ed., *The Middle East: Quest for an American Policy* (New York: State University of New York Press, 1973).

——, *Decade of Decisions* (Berkeley CA: University of California Press, 1977).

Radio Monte Carlo, 'Kurdish leaders reportedly meet President Mitterand in France', *Interview with the KDP Leader, Massoud Barzani* (Paris, 20/08/1992).

Ralph, Joseph, 'Iran: clashes with Kurds resume as talks break

down', *The Christian Science Monitor* (01/04/1980), http://www.csmonitor.com/1980/0401/040137.html (last accessed March 2009).

Randal, Jonathan, *Kurdistan: After Such Knowledge, What Forgiveness*? (Oxford: Westview Paperback, 1999).

Ransom, Henry H., 'Covert Intervention', in Peter J. Schraeder, ed., *Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World* (Boulder: CO: Lynne Rienner Publishers, 1989).

Reagan, Ronald, 'Remarks at the Annual Washington Conference of the American Legion', *Public Papers of the Presidents of the United States*, Vol. 1 (Washington DC: US Government Printing Offi ce, 22/02/1983).

——, *National Security Decision Directive 114* (Washington DC: The White House, 26/11/1983).

——, *An American Life* ,(New York: Simon and Schuster, 1990).

Rob, Reynolds, 'The end of US bipartisanship', *Aljazeera* (27/09/2008). http://english. aljazeera.net/news/americas/2008/09/2008926202652146797.html (accessed February 2009).

Rice, Condoleezza, 'Rethinking the national interest: American realism for a New World', *Foreign Affairs* (issue on *The New American Realism*), Vol. 87, No. 4 (July–August 2008).

Ricciardone, Francis J., 'Address: An American Diplomat's Perspectives on Kurds in the global arena' (American University: Centre for Global Peace, 17/04/2000).

Ridgeway, James, ed., *The March to the War* (New York: Four Walls Eight Windows,
1991).

Riphenburg, Carol J., 'Defining the Middle East', www.cod.edu/middle/maps/defi ned.htm (November 2008).

Ritter, Scott, and Seymour Hersh, 'Iraq Confidential, edited transcript of a public conversation, 19 October 2005', *The Nation* (26/10/2005) http://www.thenation.com/doc/20051114/ritter/print last accessed 4 January 2009).

Roach, Steven C. *Cultural Autonomy, Minority Rights and Globalization*, (UK: Ashgate, 2005).

Robins, Philip, *Turkey and the Middle East* (London: Pinter for the Royal Institute of International Affairs, 1991).

Rochester, Martin J., *US Foreign Policy in the 21st Century* (Boulder CO: Westview Press, 2008).

Roosevelt, Franklin D., 'The '1941 State of the Union Address'; Inaugural Addresses of the American Presidents 1961', in Jeffrey W. Legro, 'Whence American Internationalism', *International Organization*, Vol. 54, No. 2 (Spring 2000).

Rose, Gideon, 'Neoclassical realism and theories of foreign policy', *World Politics,* Vol. 51 (October 1998).

Rose, Richard, *The Post-Modern President: The White House Meets the Word* (London: Chatham House, 1991).

Rosecrance, Richard, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

Rosen, Seth, 'Reforms curb Turkey's armed forces', *Washington Times* (26/06/2005).

Rosenau, James N. (ed.) *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: Free Press, 1961).

Rostow, Eugene V., ed., *The Middle East: Critical Choices for the US* (Boulder CO: Westview Press, 1976).

Rubin, Barry, 'The United States and Iraq: From Appeasement to War,' in Amatzia Baram and Barry Rubin, eds., *Iraq's Road to War* (New York: St. Martin's Press, 1993).

Rubin, Michael, 'Are Kurds a pariah minority', *Social Research* (Spring 2003) and see also http://www.fi ndarticles.com/p/articles/mi_m2267/is_1_70/ai_102140955/print (last accessed March 2009).

Salih, Khaled, 'Kirkuk: a constitutional issue' (16/05/2007), http://web.krg.org/articles/ detail.asp?smap=02010200&lngnr=12&asnr=&anr=17953&rnr=73 (last accessed February 2009).

Samii, William A., 'The Nation and its minorities: ethnicity, unity and state policy in Iran', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, Vol. 20, No. 1, 2 (2000).

Schmidt, Dana Adams, 'The Kurdish insurgency', *Strategic Review,* Vol. 2 (Summer 1974).

Schraeder, Peter J., 'Concepts, relevance, themes and overview' in Peter J Schraeder, ed., *Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1989).

——, 'It is the Third World, stupid: why the Third World should be the priority of the Clinton administration', *Third World Quarterly*, Vol. 14, No. 2 (1993).

Schneider, Judy, 'Committee System Rules Changes in the House, 110th Congress', *CRS Report for Congress*, Order Code RS22580 (The Library of Congress, 25/01/2007).

Schultz, George, 'America and the struggle for freedom', Speech to US Department of State Bureau of Public Affairs, Washington DC, 22/02/1985', *Current Policy*, No. 659 (Washington DC, 22/02/1985).

Schweller, Randall L., *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World*

Conquest (New York: Columbia University Press, 1998).

Sciolino, Elaine, 'Envoy's Testimony on Iraq is assailed', *New York Times* (13/07/1991).

——, 'Greater US efforts backed to oust Iraqi', *New York Times* (2/06/1992).

Selcuk, Sami, *Φωνή του Κουρδιστάν* (Voice of Kurdistan, Magazine of the National Liberation Front of Kurdistan) (Athens, National Liberation Front of Kurdistan magazine (Athens, 6/09/1999).

Şerefhan, *Şerefname*: Kürt Tarihi, translated by Emin M. Bozaraslan (Istanbul: Yöntem Yay, 1975).

Shelly, Christine, 'PKK: operations of a terrorist nature from Iraq into Turkey', US Department of State: Office of the Spokesman (28/03/1995) at http://www.hri.org/news/ usa/ std/1995/95-03-28.std

Sick, Gary, *October Surprise: America's hostages in Iran and the election of Ronald Reagan* (New York: Times Books, 1991).

Simons, Geoff L. *Iraq: From Sumer to Saddam* (2nd Ed) (New York: St. Martin's Press, 1994).

Sipress, Alan, 'Talks with Iraqi opposition intensify', *Washington Post* (13/05/2002).

Slevin, Peter, 'US pushes unity for Iraqi opposition', *Washington Post* (9/08/2002).

——, 'Iraqi Opposition pledges anti-Hussein unity', *Washington Post* (10/08/2002).

——, 'Cheney assures Iraqi opposition of US resolve', *Washington Post* (11/08/2002).

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq, 1914–1932*, St Anthony's Middle East Monographs, No. 47 (London: Ithaca Press, 1976).

Sluglett, Marion-Farouk and Sluglett, Peter, *Iraq since 1958: from revolution to dictatorship*, (London: KPI, 1987).

Smith, Anthony D. *Nationalist Movements* (London, 1976).

——, *Nationalism* (UK: Polity Press, 2001).

Smith, Steve, Amelia Hadfield and Tim Dunne, eds., *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases* (London: Oxford University Press, 2008).

Snyder, Richard C., H. W. Bruck and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politic* (Glencoe IL: Free Press, 1963).

Somer, Murat, 'Resurgence and remaking of identity: civil beliefs, domestic and external dynamics and the Turkish mainstream discourse on Kurds', *Comparative Political Studies*, Vol. 38, No. 6 (August 2005).

Spanier, John, and Eric M. Uslaner, *How American Foreign Policy is Made* (NY and Washington DC: Praeger Publishers, 1975).

Sprout, Harold, 'International Politics and the Scholar', *Princeton Alumni Weekly*, Vol. 59 (1959).

Stansfield, Gareth R. V., *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy* (London: Routledge Curzon, 2003).

Steigerwald, Bill 'It's time to partition Iraq', *Kurdish Media* (26/03/2006), http:// www.ekurd.net/mismas/articles/misc2006/3/independentstate642.htm (last accessed March 2009).

Stiles, Kendall W., 'Grassroots empowerment' in Richard A

Higgott, Geoffrey R.D. Underhill, and Andreas Bieler, eds., *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 2000).

Stone, Diane, 'Private authority, scholarly legitimacy and political credibility', in Daphné Josselin and William Wallace, *Non-State Actors in World Politics* (London and New York: Palgrave MacMillan, 2001).

Suganami, Hidemi, *The Domestic Analogy and World Order Proposals* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

Suskind, Ron, *The Price of Loyalty* (New York: Simon and Schuster, 2004).

Tabler, Andrew, 'Democracy to the rescue', *ICWA Letters*, AJT-1-Middle East (Hanover NH: Institute of Current World Affairs, 9 March 2006) at http://www.ou.edu/mideast/Tabler_Opposition2006.pdf (accessed 13 February 2009).

Talabani, Jalal, 'Interview: no grounds for a relationship with Baghdad', *Middle East Quarterly* (Winter 2002), http://www.meforum.org/pf.php?id=126.

——, 'Interview', unpublished (Brooklyn: Kurdish Cultural Institute, September 1985).

Tanzer, Michael, 'Oil and the Gulf Crisis: Beyond Billion Solution', *Christian Science Monitor* (6 August 1997).

Tapper, Richard, *The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan* (New York: St. Martin's Press, 1983).

Taşpinar, Omer, *Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey: Kemalist Identity in Transition* (New York & London: Routledge, 2005).

Taylor, Philip, *Nonstate Actors in International Politics: From*

Transregional to Substate Organizations (London: Westview Press, 1984).

——, 'Introduction: non-state actors and the state-centric model', in *Nonstate Actors in International Politics: From Transregional to Substate Organizations* (London: Westview Press, 1984).

Teicher, Howard, and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush* (New York: Morrow, 1993).

Thayer, Charles W., *Diplomat* (New York: Harper, 1959).

The Guardian, 'UN must sanction Iraq Strike' (31/07/2002), http://www.guardian.co.uk/ world/2002/jul/31/iraq. richardnortontaylor (last accessed March 2009).

The Syria Monitor, 'Kurdistan National Assembly of Syria Meets US Offi cials' (27/06/2006), http://syriamonitor.typepad. com/news/2006/06/kurdistan_natio.html, (last accessed March 2009).

Thucydides, *The History of the Peloponnesian War* (Athens, 431 B.C.).

Tillman, Seth P., *The US in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington: Indiana University Press, 1982).

Timmermann, Kenneth R., *The Death Lobby: How the West Armed Iraq* (New York: Houghton Miffl in, 1991).

Tirman, John, 'The trouble with Turkey', *The Boston Globe* (30/11/2005).

Today's Zaman, 'False report brings Emasya into the limelight again', *Today's Zaman* (19/01/2007).

——, 'Prime Minister Erdoğan: change a must, not an option for Turkey', *Today's Zaman* (29/05/2007).

——, 'State TV launches its Kurdish channel', *Today's Zaman* (2/01/2009).

——, 'TRT launches Kurdish channel in bid to reconcile with Kurds', *Today's Zaman* (4/01/2009).

——, 'Vakit publishes photo of Başbuğ's son with PKK terrorist', (22/07/2010), http:// www.todayszaman.com/tz-web/news-216825-vakit-publishes-photo-of-basbugs-sonwith-pkk-terrorist.html (last accessed August 2010).

Truman, Harry S., 'Speech to the US Senate Foreign Relations Committee, 89th Congress (1965–67), *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington 1967).

Turkish Daily News, 'Military launches first strike against PKK' (3/12/2007), http:// www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=90181 (last accessed 2008).

——, 'Turkey vows incursion into Northern Iraq, after the blast', *Turkish Daily News* (25/05/2007).

Tyler, Patrick, 'Plan on Iraq coup told to Congress', *New York Times* (9/02/1992).

——, 'Listing abuse against Kurds: US hoping to spirit out documents on Iraqi Torture', *New York Times* (18/05/1992).

Ünal Aydin, President Gül says Turkey no longer needs EMASYA, *Today's Zaman* (03/02/2010), http://www.todayszaman.com/tz-web/news-200451-president-gul-saysturkey-no-longer-needs-emasya.html (last accessed March 2010).

Van Bruinessen, Martin, *Agha, Sheikh and State: The Social and Political Structure of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992).

——, *Kurdish Ethno-Nationalism versus Nation-Building States* (Istanbul: Isis Press, 2000).

Van Dam, Nikolaos *The Struggle for Power in Syria* (London: I.B. Tauris, 1996).

Vanly, Ismet Sheriff, 'Kurdistan in Iraq', in David McDowall and Gerard Chaliand, eds., *A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan* (London: Zed Books, 1993).

Vanli, Ismet Cherrif, 'A democratic future for the Kurds of Turkey', *Proceedings of the International Conference on North West Kurdistan* (Germany: Medico International of Frankfurt, and London: Kurdistan Human Rights Project, 1995).

Vasquez, Joseph A., *The Power of Power Politics: A Critique* (New Brunswick NJ: Rutgers University Press, 1983).

Verbeek, Bertjan, and Philip Quarles van Ufford, 'Non-State Actors in Foreign Policy Making: A Policy Subsystem Approach', in B. Arts, Math Noorman, and Bob Reinalda, eds., *Non-State Actors in International Politics* (Aldershot UK: Ashgate, 2001).

Verheugen, Guenter, 'EU presses Turkey on Kurds rights', *BBC News* (7/11/2005).

Verkuyten, Maykel and Ali Aslan Yildiz, 'The endorsement of minority rights: the role of group position, national context, and ideological beliefs', *Political Psychology*, Vol. 27, No. 4 (2006).

Vincent, John R., 'The Hobbesian tradition in 20th century international thought', *Millennium Journal of International Studies*, Vol. 10, No. 2 (1981).

Virtanen, Özlem Eraydin, *Recent Changes in Turkey's Language Legislation*, Centre Internacional Escarré per a les minories ètniques i les nacions, Working Papers 11 (Barcelona: CIEMEN, 2003).

Vitalis, Robert, 'The Closing of the Arabian Oil Frontier and the Future of Saudi–American Relations,' *Middle East Report*, No. 204 (July–Sept. 1997).

Walker, Joshua W., 'Re-examining the US–Turkish alliance', *The Washington Quarterly* (Winter 2007–8).

Walter, Andrew, 'Globalization and policy convergence', in Richard A. Higgott, Geoffrey

R.D. Underhill, and Andreas Bieler eds., *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 2000) Waltz, Kenneth N., *Theory of International Politics* (Reading MA: Addison-Wesley, 1979).

Waltz, Kenneth N. in Fred Halliday and Justin Rosenberg, 'Interview with Ken Waltz' (London School of Economics, 7/05/1993), *Review of International Studies,* Vol. 24 (British International Studies Association, 1998).

Washington Institute for Near East Policy, 'Oral Testimony of Alan O. Makovsky in the House of Representatives Committee on IR' (Washington DC, 28/03/1996) *The Washington Post*, 'The War on Terror, six months later' (11/03/2002), http://discuss.

washingtonpost.com/wp-srv/zforum/02/news_bass031102.htm.

The Washington Times, 'The US had substantial intelligence that the Turks were in activity against the local leadership' (8/07/2003).

Wendt, Alexander, 'Anarchy is what states make of it: the social construction of power

politics', *International Organization*, Vol. 46, No. 2 (Spring 1992).

——, 'Collective identity formation and the international state',

The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2 (June 1994).

Whitaker, Urban G.Jr, 'Actors, ends and means: a coarse-screen macro-theory of International Relations' in James N. Rosenau, *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: The Free Press of Glencoe, 1961).

Whitley, Andrew, 'The Clinton administration and the Kurds: what are the principles?' in *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North West Kurdistan* (South East Turkey March 12–13, 1994 Brussels) (London:KHRP and Frankfurt: Medico International, 1995).

Wight, Colin, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

Wikas, Seth, 'Battling the lion of Damascus: Syria's domestic opposition and the Assad regime', *Policy Focus*, Vol. 69 (USA: The Washington Institute for Near East Policy, May 2007).

Williams, Howard, 'Hobbes: War and the Laws of Nature', *International Relations in Political Theory* (Buckingham: Open University Press, 1992).

Winder, Rob, 'Election power of the Israel lobby', *Aljazeera.net* (20/12/2007), http:// english.aljazeera.net/news/americas/2007/12/2008525172617337649.html

Wolfers, Arnold, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962).

Wohlforth, William Curti, *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1993).

Wolfowitz, Paul, 'Wolfowitz: Accept your mistake, our partnership shall continue' (7/05/2003) in http://webarsiv.hurriyet.com.tr/2003/05/07/285493.asp (last accessed March 2009).

Yavuz, Hakan M., 'Search for a New Social Contract in Turkey: Fethullah Gülen, the Virtue Party and the Kurds', *SAIS Review*, Vol. 19, No. 1 (1999).

——, 'Provincial not ethnic federalism in Iraq', *Middle East Policy*, Vol. 11, No. 1 (Spring 2004).

Yildiz, Kerim and Georgina Fryer, *The Kurds: Culture and Language Rights* (Great Britain: Kurdish Human Rights Project, August 2004).

——, *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2004).

——, *The Kurds in Syria: The Forgotten People* (London: Pluto Press, 2005).

Yildiz, Kerim, and Tanyel B. Taysi, *The Kurds in Iran: The Past, Present and Future* (London: Pluto Press, 2007).

Yilmaz, Kani, 'Kurdistan Workers Party (PKK)', *A Democratic Future for the Kurds of Turkey: Proceedings of the International Conference on North-West Kurdistan, Brussels*, 12–13 March 1994 (London: Kurdish Human Rights, 1995).

Young, Michael, 'Interview with Ambassador Peter Galbraith' (KRG, 2/12/2005) in http:// groups.yahoo.com/group/MESN/message/8238.

Zaman, Amberin, 'Iraq's wary Kurds wonder what Washington has in mind', *Los Angeles Times* (3/06/2002).

Zunes, Stephen, 'US–Iraq: on the war path' in *Foreign Policy in Focus*, Vol. 7, No. 12 (Washington DC, 1/10/2002), http://www.fpif.org/fpiftxt/1321

Governmental sources & other offi cial documents

Assistant Secretary of Defense (International Security Affairs), 'US Security Strategy for

the Middle East', No. ADA298040 (Washington DC, May 1995).

Briefi ng Paper prepared for President Nixon, 'Iraqi Politics in Perspective' (19/05/1972), NP, NSC, Pres. Trip Files, Box 479, Folder: Briefing BK, Visit of Nixon to Iran, May 1972 in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65606.htm (last accessed March 2009).

Central Intelligence Agency, 'US Government of Iran policy controlling the Kurds', *National Defense Intelligence Report*, No. 846 0498 78 (Washington DC: September 1962).

—— (10/03/1972) in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69728.htm (last accessed March 2009).

——, *Memorandum,* 'Moscow and the Persian Gulf', No 0865/72 (12/05/1972), http:// www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69743.htm

——, *An Intelligence Assessment*: 'Iraq–Turkey–Iran: the Kurdish insurgencies' (29/03/1988), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009).

——, *National Intelligence Estimate*, 'The Kurds: rising expectations, old frustrations' (Washington DC, September 1992) in http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp (last accessed March 2009).

——, *National Intelligence Estimate*: 'Prospects for Iraq: Saddam and beyond', Case No F-2005-00669 (December

1993), http://www.foia.cia.gov/browse_docs.asp? doc_no=0001188931 (last accessed March 2009).

Department of Justice Senate Judiciary, Report by Janet Reno (Attorney General), On Technology, terrorism and government information chemical and biological weapons (Federal Document Clearing House Congressional Testimony) (22/04/1998).

Great Britain, Foreign Office, 'Inter-departmental conference on Middle East Affairs', No. 371/ 5068 (13/04/1920).

H.J.Res.114, 'Authorization for use of military force against Iraq Resolution of 2002' (Public Law 107–243), 116 Stat.1498 (16/10/2002).

National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, Chapter 2: 'The foundation of the new terrorism', *The 9/11 Commission Report*, http://www.9–11 commission.gov/report/911Report.pdf (last accessed March 2009).

National Intelligence Estimate, *Update Memorandum*: NIE 94–19, '*Iraqi Military Capabilities Through 1999*', Copy 575 (January 1995), http://www.foia.cia.gov/ browse_docs.asp?doc_no=0001261413 (last accessed March 2009).

National Security Council (NSC), From Harold H. Saunders to Dr. Kissinger, *Memorandum*, 'Message from Shah on Kurds' (7/06/1972), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/ e4/69745.htm (last accessed March 2009).

National Security Presidential Directives, 'NSPD-9: Combating Terrorism' (25/10/2001), http://www.fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-9.htm (last accessed March 2009).

The Bureau of Near Eastern Affairs (NEA), *Memorandum*, 'Kurdish threat against Kirkuk oil installations' (USA,

29/05/1969),http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65194.htm

NEA, *Memorandum of Conversation*, 'Kurdish/Assyrian appeal for US assistance' (13/06/1969), http://www.state.gov/documents/organization/70823.pdf (last accessed March 2009).

NEA, From Harold Saunders to the Secretary of State, Briefing Memorandum, Secret, 'Policy towards Iran', No. 20313 (5/09/1979).

NEA/IRN, Draft, Iran Briefing, From Secretary of State to Embassy in Cairo (13/10/1979).

Oral Testimony of Alan O. Makovsky, House of Representatives Committee on International Relations (Washington Institute for Near East Policy, 28/03/1996).

Pike Report, published in Voice of America (19/01/1976).

President Bush 76th news conference (23/03/1991), White House: Public Papers of the

President, Vol. 1 (US Government Printing Offi ce), http://frwebgate2.access.gpo.gov/

cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID

Public Law 105–338, *Iraq Liberation Act of 1998*, H.R. 4655 (31/10/1998).

Public Law 107–243, *Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002*, House of Representatives Resolution 114 (16/10/2002).

Public Papers of George Bush President, Vol.1, 'Remarks on Assistance for Iraqi Refugees and a News Conference' (US Government Printing Office, 16/04/1991), http://frwebgate1.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID=669779276515+0+0+0&W.

Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, 'The Presidents' News Conference with Prime Minister Tansu Ciller of Turkey' (US Government Printing Offi ce, 15/10/1993), http://frwebgate5.access.gpo.gov/cgi-bin/waisgate.cgi?WAISdocID=66950614869+2+ 0+0&W.

Public Papers of the Presidents: William J. Clinton, Vol. 1 (US GPO, 19/04/1995).

Senate Judiciary Subcommittee on technology and terrorism, Hearing on chemical and biological weapons as threats posed to the US (22/04/1998).

The National Security Archive, http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/ index.htm.

Testimony, 'The US, the UN and Iraq' (Federal Document Clearing House Congressional Testimony).

The White House, *National Security Directive 54*, 'Responding to Iraqi Aggression in the Gulf' (15/01/1991), http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd_54.htm (last accessed March 2009).

——, 'President promotes compassionate conservatism' (30/04/2002) http://whitehouse. georgewbush.org/news/2002/050102.asp (last accessed March 2009).

UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), Fifteenth Periodic Report of States Parties due in 1998: Addendum, Syrian Arab Republic, CERD/C/338/Add.1/Rev.1 (Geneva, Switzerland, 26/10/1998).

UN, Security Council Resolution 687 (April 1991), http://www.worldpress.org/specials/ iraq/unscr687.htm (last accessed March 2009).

UN, Security Council Resolution 688 (5/04/1991) http://www.fas.org/news/un/iraq/sres/ sres0688.htm (last accessed

March 2009).

US Government, Central Intelligence Agency, 'The Kurdish Minority Problem', *CIA Report*, Copy No. 41 (Washington DC: 8/12/1948).

US State Department, From Edward S. Crocker to Department of State, Declassifi ed document, No. 852914 (Baghdad, 27/04/1950).

——, *Department of State Bulletin*, Vol. 8 (4/06/1951).

——, From United States Embassy in Tehran (Henry F. Grady) to the US Secretary of State, *Telegram*, 'Kurdish Voice of America Broadcasts', No. 509 (Department of State, 6/08/1951), http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB78/propaganda%20 027.pdf (last accessed March 2009).

——, 'Military Facilities Agreements (23/06/1954) and the Treaty of Cooperation (1959)', series on *Treaties and Other International Acts*, Document No. 4191 (5/04/1959), http://www.state.gov/s/l/treaty/tias

——, From American Embassy in Tehran to the State Department, *Telegram*, 'Iran–Iraq: letter to President Johnson from Mullah Mustafa Barzani', No. A-625 (12/03/1966).

——, Directorate of Plans, 'Israeli aid to Kurdish rebels', IN-039040 (9/04/1970), http:// www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69591.htm

From the US Department of State to the Embassy in Iran, *Telegram* 213299, 'Journalists' Views on Iraq' (US, 24/11/1971) in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/65597. htm (last accessed March 2009).

US Department of State, *Memorandum of Conversation*: Foreign

Relations, 1969–76, Volume E-4, Documents on Iran and Iraq, 1969–72, 'Washington Meetings with Kurdish Representatives' (Washington, 5/07/1972) in http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/ e4/69747.htm (last accessed March 2009).

——, Secret Document, Declassified, NND 989505 (28/04/1975).

——, From the American Embassy in Tehran to Secretary of State, Confi dential Document, 'Kurdish uprising in Sanandaj', No. 3194 (March 1979).

——, From Richard Murphy to Mr Armacost, 'Action Memorandum: What steps to take now to deal effectively with Iraq's use of CW', Declassifi ed (19/09/1981).

——, *Telegram*, 88STATE 033260 (January 1987), The National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

US Congress, House Committee on Foreign Relations, *Hearing* on 'Legislation to impose sanctions against Iraqi Chemical use', CIS no 89-H381–33 and 88-H783–89 (Washington: US GPO, 22/09/1988), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

US Congress, *Report*, House Committee on Ways and Means, 'Sanctions against Iraqi chemical weapons use act', CIS-NO: 88-H783–89 (US GPO, 26/09/1988), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

US Department of State, 'UN Security Council Resolution 688 on repression of Iraqi civilians', Dispatch (8/04/1991).

US Department of State, *Daily Press Briefing* 'Nicolas Burns: Kurds in Turkey' (11/04/1995), http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-11.std

US House of Representatives, Committee on International Relations, 'Oral Testimony of Alan O. Makovsky' (Washington Institute for Near East Policy, 28/03/1996).

US National Security Archive, 'US documents show embrace of Saddam Hussein in early 1980s despite chemical weapons, external aggression, human rights abuses', Document 18, National Security Archive, George Washington University (Washington DC, 7/04/2003), http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB82/iraq18.pdf (last accessed March 2009).

US Department of State, *Foreign Press Centre Briefing*, 'Influence of think-tanks on US foreign policy formulation' (Washington, 28/02/2006), http://2002–9-fpc.state. gov/64440.htm (last accessed March 2009).

——, *Telegram*, 'Situation in Iraq', No. 67409 (21/04/1971) in http://www.state.gov/r/pa/ ho/frus/nixon/e4/65587.htm (last accessed March 2009).

——, 'US policy towards Turkey' (11/05/2007), http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/ 85595.htm

——, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labour, 'Turkey: Country Reports on Human Rights Practices 2007' (Washington DC, 11/03/ 2008), http://www.state.gov/g/ drl/rls/hrrpt/2007/100589.htm (last accessed March 2009).

——, 'Foreign Relations, 1969–72, Volume E-4, Iran and Iraq' in http://www.state.gov/r/ pa/ho/frus/nixon/e4/72108.htm (last accessed March 2009).

US Intelligence Board, From Richard Helms (Director of Central Intelligence) to James Lay (Executive Secretary), *National Intelligence Estimate*, 'Iran', No. 381, NIE34–69

(10/01/1969), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/64772.htm (last accessed March 2009).

Washington Report on Middle East Affairs, 'Summary: US financial aid to Israel: fi gures, facts and impact' (15/01/2003), at http://www.wrmea.com/us_aid_to_israel/index.htm (last accessed 22/11/2008).

White House Office, A Report from the Executive Secretary to the NSC, 'US policy towards the Near East', *NSC Series*, Policy Papers Subseries, Box 29, NSC6011 (17/06/1960).

From the Acting Secretary to HA – Richard Schifter, *Memorandum*, '60,000 Kurds at risk at Turkish border', Confidential, No 8825820 (31/08/1988), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

From the American Embassy in Beirut to the US State Department, *Airgram* 222, 'Request from Mustafa Barzani for Clandestine Contact with USG' (16/07/1971), http://www. state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/72104.htm (last accessed March 2009).

From the American Embassy in Damascus to the Secretary of State, Confi dential Document, 'Syria will not admit Kurdish refugees', No. 01177 281522Z (27/03/1975), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

From the Department of State to the Embassy in Tehran, *Telegram*, Central Files, DEF 19–8 US–IRAN. Secret; Priority; Limdis (Washington DC, 5/08/1966), http://nasser. bibalex.org/Data/USDocWeb/HTML/XXII-Iran%201964–68/www.state.gov/www/ about_state/history/vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

From the President's Special Assistant (Rostow) to President

Johnson, *Memorandum*, 'Letter from the Shah', Documents 173 and 158, Johnson Library, National Security File, Special Head of State Correspondence File, Iran, Shah Correspondence, Vol. II (Washington, 31/08/1966), http://nasser.bibalex.org/Data/USDocWeb/HTML/ XXII-Iran%20 1964–68/www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

From US Embassy in Iran to Department of State, *Telegram*, 'Military Sales to Iran', Department of State, Central Files, DEF 19–8 US–IRAN. Secret; Priority; Limdis (Tehran, 21/08/1966, http://nasser.bibalex.org/Data/USDocWeb/HTML/XXII-Iran%201964–68/ www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

Department of State, Letter from the Shah of Iran–Mr. Pahlavi–to President Johnson, Document 158, 'Foreign Relations of the US 1964–68, Volume XXII Iran, Central Files, POL IRAN–US, Secret; Exdis (Tehran, 15/08/1966), http://nasser.bibalex.org/Data/ USDocWeb/HTML/XXII-Iran%201964–68/www.state.gov/www/about_state/history/ vol_xxii/r.html (last accessed March 2009).

From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Al Haig) to the President's Assistant for National Security Affairs (Henry Kissinger), Memorandum, 'Kurdish Problem' (28/07/1972), http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/71903. htm (last accessed March 2009).

From Secretary of State to Embassy in Cairo, Draft, 'Iran Briefing', Secret, No 267001 (NEA/IRN, 13/10/1979), The National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

From US Secretary of State to US Embassy in Ankara, *Telegram*, '1986 Human Rights report for Turkey', Confidential No 038985 (February 1987), National Security Archive, George Washington University (Washington DC, March 2008).

Periodicals, Newspapers, other media

A Helsinki Watch Report, 'Destroying Ethnic Identity: the Kurds of Turkey' (New York: Helsinki Watch Committee, March 1988).

American Foreign Policy, Vol. 3, No. 4 (6/11/2003).

Amnesty International Press Release, 'Syria: Mass arrests of Syrian Kurds and fear of torture and other ill-treatment' (16/04/2004), http://web.amnesty.org/library/print/ENGMDE240202004 (last accessed March 2009).

Amnesty International, 'Annual Report on Syria covering events from January–December

2002', http://www.shrc.org/data/aspxng/printpage.aspx?myLink=/data/aspx/d5/1105. xml (last accessed March 2009).

ANF News Agency, (3/06/2010), in http://www.rojaciwan.com/haber-59220.html (last accessed June 2010).

Baghdad Pact, Centre for Arab Gulf Studies (UK: University of Exeter, 5/04/1989).

EU Commission of the European Communities, *Turkey 2006 Progress Report* (Brussels: Commission Staff Working Document, 8/11/2006), http://transatlantic.sais-jhu.edu/transatlantic_topics/eu_enlargment/Turkey_2006_Progress_Report.pdf (last accessed March 2009).

——, *Turkey 2007 Progress Report*, SEC (2007) 1436, http://

www.ecoi.net/fi le_ upload/432_1194375342_turkey-progress-reports-en.pdf and http://www.todayszaman. com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=100444 (last accessed March 2009).

International Herald Tribune (4/05/1990)

Karlsen, M. Gunnar, 'Turkey: need for firm leadership on human rights' (Oslo: The Norwegian Helsinki Committee, 25/01/2007), http://www.nhc.no/php/fi les/documents/ land/Tyrkia/2007/report-January2007-siste.pdf (last accessed March 2009).

Le Monde (12/10/1968). *Middle East Affairs* (15/01/2003). *Middle East Business Intelligence* (MEED) (8/05/1993). *Middle East Economic Survey* (17/01/1983). *Military Headquarters*, Vol. 5 (Tehran, 1949–54).

Milliyet, (22/07/2010), www.milliyet.com.tr/davutoglu-kuzey-irak-icin-kurdistan-dedi/

siyaset/haberdetay/22.07.2010/1266720/default.htm (last accessed August 2010). *Republic of Turkey Secretariat General for EU Affairs* (2007). *The Atlanta Journal Constitution* (14/07/2004). *The Economist* (29/03–04/04 2008). *The Middle East*, No. 147 (January 1987). *United States Foreign Relations*, Vol. 6 (1946). *Voice of America*, http://www.globalsecurity.org/military/library/news/1998/09/980917

kurd.htm (last accessed March 2009).

'Summary: US financial aid to Israel: figures, facts and impact', *Washington Report on Middle East Affairs* (15/01/2003), http://www.wrmea.com/us_aid_to_israel/index.htm (last accessed March 2009).

Φωνή του Κουρδιστάν (Voice of Kurdistan/ Kurdish magazine), Vol.50 (Athens, February– March 1996), No. 69 (Athens, 5/08/1999), No 70 (November–February 2000), No. 71 (Athens, 5/05/2000), No. 72 (Athens, June–July 2000).

World Directory of Minorities, Minorities Research Group magazine (Middle East and

North Africa, 1990). 'World War 4 Report', cited in *Kurdish Media* (4/11/2005). UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Fifteenth Periodic Report

of States Parties due in 1998: Addendum; Syrian Arab Republic, CERD/C/338/Add.1/ Rev.1 (Geneva Switzerland, 26/10/1998). *Ελευθεροτυπία* (Free Speech/ Greek Newspaper), 'Interview with Mustafa Hizri-Secretary of KDPI' (Athens, 27/07/2008). *Ελευθεροτυπία* (Free Speech/ Greek Newspaper) (4/03/2010).

Hürriyet (24/06/2007) (18/08/2006) (1/10/2007) (4/01/2007) (28/09/2007) (14/07/2007)

(1/05/2008) (5/07/2008). *Hurriyetim* (26/03/2004) in www.bianet.org. *Milliyet*, Turkish newspaper (16/12/1991) (3/11/2007).

Los Angeles Times (22/03/1970). *Reuters* (29/06/2002) (10/05/2002). *The Daily Star*, 'Iraq to blacklist firms which signed oil deals with Kurdish regional

government' (16/11/2007), http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=10&categ_

id=3&article_id=86795 (last accessed February 2009). *The Guardian* (15/08/2002). *The New Anatolian* (5/06/2007) (18/09/2007) (23/11/2008). *The New York Times* (24/12/1969) (21/12/1970) (4/08/1971) (29/08/1979) (22/05/1984)

(12/01/1987) (2/09/1990) (8/03/1992) (9/08/2002). *The Times* (23/03/1946) (19/05/1992). *The Washington Times* (8/07/2003). *Today's Zaman* (19/01/2007) (29/05/2007) (2/01/1009) (4/01/2009). *Turkish Daily News* (18/04/1998) (17/10/2007) (25/05/2007) (6/05/2008). *Turkish Press Review* (28/02/1999). *Yeni Şafak* (15/09/2007) (27/09/2007) (4/05/2008). *Washington Post* (11/03/2002) (3/05/1990). *Al-Thawra* (Damascus, 8/11/2004). *BBC News* (29/10/1991). *BIA News Center* (30/03/2007). *CNN* (12/04/2003).

News. am, 'Turkey launches military actions against Kurdistan Worker's Party' (17/02/2010), http://news.am/en/news/14522.html (last accessed March 2010).

Syrian Arab TV (Damascus, 15/03/2004) (translated by BBC World Service) *Soldier of Fortune*, 'Turk–Kurd blow up imminent' (July 2005) in www.sofmag.com *Voice of Turks*, www.turkes.com (last accessed 2008).

Interviews

Interview with Kamal Fouad, Member of the PUK (Suleimaniya, 19/04/2007).

Interview with Massoud Barzani, President of KRG and KDP Iraq (Salahaddin, 23/06/2007).

Interview with Nechirvan Barzani, Prime Minister of KRG (Erbil, 23/04/2007).

Interview with Mohsin Dizayee, Special Envoy of Massoud Barzani (Salahaddin, 13/06/2007).

Interview with Patrick Clawson, Deputy Director for Research, Washington Institute for Near East Policy (Washington DC, 6/03/2008).

Interview with Patrick Garvey, Republican Staffer of Senate Foreign Relations Committee (Washington DC, 7/03/2008).

Interview with Dr Najmaldine O. Karim, President of the Kurdish Institute in Washington and private physician to Mullah Mustafa Barzani (Washington DC, 8/03/2008).

Interview with Adnan Mufti, President of the KRG Parliament (Erbil, 15/04/2007).

Interview with Mahmoud Othman, President of the Kurdistan Socialist Party, Member of Iraqi Parliament and member of the Iraqi delegation during the 1970s (Manifesto) negotiations (Erbil, 15/04/2007).

Interview with Jawhar Namiq Salim, A' (first) Speaker of the KNA (1992–2000) and Secretary General of KDP's Politburo (Masif, 17/04/2007).

Interview with Michele Siders, Deputy Director Office of Iraq Political Affairs, Bureau of NEA (Washington DC, 6/03/2008).

Interview with Qubad Talabani, KRG Representative in Washington DC (Washington DC, 9/03/2008).

Interview with Democrat, Staffer of Senate Foreign Relations Committee (4/04/2008).

Telephone interview with US State Department offi cial (30/08/2008).

Internet sources

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010912–14.html (2/10/1991).

'The History of Kurdistan: The PKK Party Program, Chapt2: 'Kurdish Society' (Canada, 7/01/1998), http://www.hartford-

hwp.com/archives/51/169.html (last accessed March 2009).

Project for the New American Century (26/01/1998), www.newamericancentury.org/ iraqclintonletter.htm (last accessed March 2009).

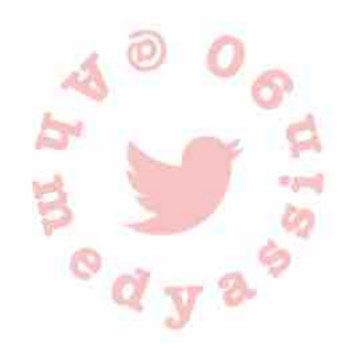
William J. Clinton, The *American Presidency Project* (22/12/1998), http://www. presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=55442 (last accessed March 2009).

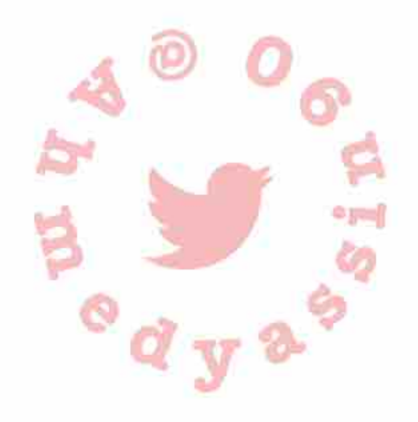
'President Barzani visits Saudi Arabia' (13/03/2007), http://web.krg.org/articles/detail. asp?rnr=95&lngnr=12&anr=16710&smap (last accessed March 2009).

'US views on the Iraqi constitution referendum' (19/10/2005) http://www.arabicnews. com/ansub/Daily/Day/051019/2005101930.html (last accessed March 2009).

James Baker Interview in http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/baker/4.html (last accessed March 2009). '1992 Draft Defense Planning Guidance' in http://rightweb.irc-online.org/profi le/1571 (last accessed March 2009). The Clinton Doctrine of Humanitarian Interventions, www.globalissues.org/eeopolitics/ empire/Clinton.asp (last accessed March 2009). www.kurdish-partnership.com/religion.html (last accessed 2007). www.kurdishmedia.com/news.asp?id=11528 (last accessed 2008). www.kurdistanica.com/?q=gallery&g2_0=gallery&g2_itemId=95 (last accessed March 2010).

المحتويات


Ahmedyassin06 @


@Ahmedyassin90



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90